السكينة في صحة
حديث المدينة

تأليف:

نويد ارجمند

بسم الله الرحمن الرحيم

سرشناسه : ارجمند، نوید، ۱۳۵۵ -
عنوان و نام پدیدآور : السکینه فی صحه حدیث المدینه: الرد علی‌الشیخ عبدالرحمن‌بن‌یحیی المعلمی‌الیمانی والشیخ محمد ناصرالدین الألبانی / تالیف نوید ارجمند.
مشخصات نشر: قم: موسسه فرهنگی هنری امامت اهل بیت(ع)، ۱۴۴۰ق.= ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهری : ۵۸۶ ص.
شابک : ۱-۰۱-۷۰۵۰-۶۲۲-۹۷۸:۷۶۰۰۰۰ ریال
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
عنوان دیگر: الرد علی‌الشیخ عبدالرحمن‌بن‌یحیی المعلمی‌الیمانی والشیخ محمدناصرالدین الألبانی.
موضوع : معلمی، عبدالرحمن، ۱۸۹۵ - ۱۹۶۶م. -- نقد و تفسیر
موضوع : البانی، محمد ناصرالدین، ۱۹۱۴ - ۱۹۹۹م. -- نقد و تفسیر
موضوع : Albani, Muhammad Nasir al-Din -- Criticism, interpretation, etc.
موضوع : علی‌بن ابی‌طالب (ع)، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت - ۴۰ق. -- فضایل -- احادیث
موضوع : Ali ibn Abi-talib, Imam I, ۶۰۰-۶۶۱ -- Hadiths -- Virtues
موضوع : علی‌بن ابی‌طالب (ع)، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت - ۴۰ق -- اثبات خلافت -- احادیث
موضوع : Ali ibn Abi-talib, Imam I, ۶۰۰-۶۶۱ -- Hadiths* -- Proof of caliphate
موضوع : احادیث خاص (باب مدینةالعلم)
موضوع : Hadiths, Special (Bab Madinatel ilm*)
موضوع : احادیث اهل سنت
موضوع : Hadith (Sunnites) -- Texts*
موضوع : شیعه -- دفاعیه‌ها
موضوع : Shi›ah -- Apologetic works
موضوع : شیعه -- ردیه‌ها
موضوع : Shi›ah -- Controversial literature
موضوع : امامت -- دفاعیه‌ها
موضوع : Imamate -- Apologetic works
موضوع : امامت -- ردیه‌ها
موضوع : Imamate -- Controversial literature
رده بندی کنگره : BP۲۲۳
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۵
شماره کتابشناسی ملی : ۵۹۰۹۹۰۲

السَّكينةُ في صِحَّةِ حَديثِ المَدينةِ

«أنا مدينة العلم
وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»

والردّ على الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلّمي اليماني (١٣١٣-١٣٨٦ هـ)
والشيخ محمّد ناصرالدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ)

السَّكينَةُ في صِحَّةِ حَديثِ المَدينَةِ

نوید أرجمند

▪ ناشر: انتشارات امامت اهل بیت علیهم‌السلام

▪ نوبت چاپ: اوّل، پاییز ۱۳۹۸

▪ شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

▪ قیمت: ۷۶۰۰۰ تومان

▪ شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۷۰۵۰-۰۱-۱

مراکز پخش:

بنیاد فرهنگی امامت:

قم، بلوار معلّم، کوی ۱۰، خیابان شهیدین، پلاک ۵۶

کدپستی: ۳۷۱۵۶۹۳۴۴۶ | تلفن و نمابر: ۰۲۵-۳۷۸۳۸۶۹۰-۲

www.emamat.ir nashr@emamat.ir

فروشگاه کتاب ما:

قم، بلوار معلّم، مجتمع ناشران، طبقه همکف، پلاک ۱۱

تلفن: ۰۲۵-۳۷۸۴۲۴۴۳

ma_book

الفهرس

الفصل الثالث: تحقيق حال محمد بن جعفر الفيدي وبيان أنّه ثقة صحيح الحديث وأنّه شيخ البخاري في صحيحه، وسبر مرويّاته في كتب السنة والجواب عن بعض الشبهات حوله

الفصل الرابع: تحقيق ما نُسِبَ إلى محمد بن خازم أبي معاوية بأنه رواه عن الأعمش قديماً ثم كف عنه والجواب عن بعض الشبهات حول ذلك

الفصل الخامس: تحقيق عنعنة الأعمش وإدعاء تدليسه في هذا الحديث والجواب عن بعض الشبهات حول ذلك

الفصل السادس: تحقيق ما قيل في تشيّع أبي معاوية والأعمش وإعلال الحديث لأجل هذا

الفصل السابع: تحقيق حال محمد بن عمر الرومي في رواية علي بن أبي طالب عليه السلام وأن ابن الرومي لم ينفرد به بل تابعه سويد بن سعيد

الفصل الثامن: تحقيق حال شريك بن عبد الله القاضي (٩٥-١٧٧ هـ)

الفصل التاسع: تحقيق حال باقي رجال سند رواية علي عليه السلام
وبيان أنهم ثقات متفق عليهم وليس في سند رواية علي بن أبي طالب
إضطراب والرد علي الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في تضعيفهما لرواية علي عليه السلام

الفصل العاشر: بطلان دعوى ضعف الحديث لأجل نكارة متنه

الفصل الحادي عشر: أحاديث صحيحة تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم»

الفصل الثاني عشر: كلام بعض علماء السنة في تصحيح حديث «مدينة العلم» أو تحسينه و كلام المخالفين في تضعيف الحديث والجواب عما قالوا

مقدّمة المؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث في الأُميّين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكّيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة ويعلّمهم ما لم يكونوا يعلمون، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على النبيّ الأمين الذي أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون، وعلى آله الميامين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا، سيّما أخيه وخليفته ووصيّه وباب مدينة علمه عليّ أمير المؤمنين الذي جعله هادياً من بعده ووزيراً، واللعن الدائم على أعدائهم أبداً كثيراً.

وبعد، فبين يدي القارئ الكريم ثمرةٌ أُخرى اقتُطفت من رياض الأبحاث الكلاميّة التي التزمت المؤسّسة بنشرها لرفد الحركة العلميّة، وتزويد المكتبة الإسلاميّة بأمثالها من أبحاث رصينة، ودراسات متينة.

وقد سبق أن نشرنا للمؤلّف نفسه مصنَّفَهُ الآخر "السكينة في صحّة حديث السفينة" الذي جهد فيه لإثبات صحّة حديث سفينة نوح، وقد شفّعه بكتابه هذا "السفينة في صحّة حديث المدينة"، وهو المعروف بحديث مدينة العلم، أو حديث باب مدينة العلم، وهو من

الأحاديث المتواترة في فضل أمير المؤمنين عليه السلام .

وهذا الكتاب عبارةٌ عن دراسة علميّة لإثبات صحّة حديث مدينة العلم، وتواترها أسانيدها، وتصحيح طرقها من كتب أهل السنّة، ومن باب إلزام المخالف بما ألزم به نفسه، أو كما يقول المثل: من فمك أدينك.

وقد تصدّى المؤلّف فيه لتصحيح الحديث وِفقاً لقواعد الجرح والتعديل عند القوم، وعلى أساس المنهج العلميّ، وانبرى فيه لمناقشة أعلام المحدّثين والرجاليّين من أهل السنّة ممّن نكب عن الطريق الحقّ، وسلك السبيل المغلق، في تضعيف الحديث أو ردّه، وتشويش دلالته أو نقده.

وقد اهتمّ بنقد اثنَيْن من أبرز علماء الحديث عندهم في الآونة الأخيرة، وهما: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي العتبي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ ه)، والشيخ محمّد ناصر الألباني (١٣٣٣ - ١٤٢٠ ه)، وغيرها من مصنِّفي أهل السنّة. وقد أوضح تعصّبهم للباطل، وعنادهم للحقّ، وتهافت كلامهم، وتناقض مبانيهم، بما لا مزيد عليه، وبذلك يكون الكتاب مواكباً للحقبة الراهنة، ومجيباً عمّا استجدّ من الشبهات الواهنة، واستدامةً لسيرة علمائنا الأبرار المشرقة في الذب عن الطائفة المحقّة، وتكملةً لمسيرتهم العلميّة في الذبّ عن العقيدة الإسلاميّة.

وفي الختام إذ نبارك للمؤلّف الكريم الباحث المتتبّع الدكتور نويد أرجمند (حفظه الله)، نسأل الله العليّ القدير أن يتقبله منّا فهو بالإجابة جدير، والحمد لله على توفيقه، ونستهديه إلى سواء طريقه.

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام علىٰ

سيّد الأنبياء والمرسلين محمّد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين

مقدّمة المؤلّف

استُدل على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) وعلى عصمتهم بأحاديث نبوية كثيرة ومتضافرة، كثير منها بلغ حدّ التواتر والإستفاضة. وقد جهد علماء الحديث قديماً وحديثاً في تنقيح طرق هذه الأحاديث وبيان صحّتها، إمّا عن طريق إثبات تواترها وتضافرها وإمّا عن طريق إثبات وثاقة رواتها واتصال أسانيدها إن كانت أخباراً آحاداً، اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة.

ومن الأحاديث المتواترة، حديث «مدينة العلم»[1]، ومن ألفاظه عن أبي الصلت الهروي عن

---

١. لسنا بحاجة إلى إثبات تواتر الحديث من طرق السنة والشيعة، فقد جمع طرقه السيد علي الحسيني الميلاني (حفظه الله) في كتابه «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار»، (ج١٠-١٢)، فأورده من رواية جماعة من مشاهير الصحابة منهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والإمام الحسن (عليه السلام)، والإمام الحسين (عليه السلام)، وعبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة اليمان، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وعمرو بن العاص. ثم ذكر أسماء كثير

أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس (رحمه الله) مرفوعاً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»، وعن شريك بن عبد الله القاضي عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي (عليه السلام) مرفوعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

فقد جمع السيد المير حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦ هـ) طرق هذا الحديث من كتب السنّة فقط في كتابه القيّم «عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار»، واستدرك عليه السيد علي الحسيني الميلاني (حفظه الله) في كتابه «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار». فإنهما قد أوردا الحديث من كتب السنة المتقدّمين منهم والمتأخرين حتى قرننا الحاضر ونقلا كلام علمائهم كالحاكم النيسابوري وابن حجر العسقلاني والحافظ العلائي والسيوطي وغيرهم في تصحيح الحديث أو تحسينه ثم أجابا عما أورد الشيخ عبدالعزيز الدهلوي الهندي (ت ١٢٣٩ هـ) في «التحفة الإثنا عشرية» -لأنّ السيدين الجليلين كانا في معرض الرّد عليه- ثم بعد أن فرغا من نقض كلامه، تعرّضا لما أتى به غيره من علماء السنة كابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) وإبن تيمية (ت ٧٢٨ هـ). وتكلّما في دلالة الحديث بما يشفي الصدور، فنقضا كلام كلّ من شكّك في دلالة الحديث.

وللحديث أسانيد كثيرة أهمّها رواية ابن عباس (رحمه الله) ورواية علي بن أبي طالب (عليه السلام).

والظاهر أنّ العلّة الأصلية عند الذين ضعّفوا الحديث هي نكارة متنه عندهم، ولما في الحديث من الدلالة على بطلان معتقداتهم وعلى الخلاف الواقع بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما ستعرف هذا بشكل واضح من خلال كلماتهم.

من التابعين وتابعي التابعين في القرنين الأول والثاني الهجريين الذين رووا الحديث، ثم ذكر أسماء علماء السنة -على مدى القرون المتمادية إلى القرن الثالث عشر- الذين خرجوا الحديث في كتبهم، فراجع. ومن هنا أرسل الحديث إرسال المسلم جماعة كبيرة من أكابر علماء السنة، ذكر أسماءهم السيد الميلاني في كتابه القيم.

ولكن مع ذلك تكلّموا في سند الحديث أيضاً، فالظاهر أنّ العلّة الأصلية في تضعيف سند رواية ابن عباس عند علماء السنة هي بعض ما قيل في أبي الصلت الهروي، وقد أجاب السيدان الجليلان بأنّ أبا الصلت لم ينفرد بهذا الحديث عن أبي معاوية بل هناك جمع من رجال الحديث قد تابعوه متابعة كاملة منهم محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة كما بيّنه يحي بن معين (١٥٨-٢٣٣ هـ).

فقد ثبتت صحّة الحديث بهذا الإستدلال، لأنّ باقي رجال السند كلّهم ثقات من كبار علماء الحديث، فأبو معاوية والأعمش ومجاهد كلّهم من رجال الصحيحين بل يوجد في الصحيحين بعض الأحاديث بهذا التسلسل: «أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد».

وقد أفرد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠ هـ) رسالة سمّاها «فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي» في تحقيق أسانيد حديث الباب وردّ على الذين ضعّفوا الحديث بأبي الصلت الهروي ثم أثبت أنه لا دخل لأبي الصلت في هذا الحديث فإنه متابع.

وأخيراً اطّلعتُ على كتاب «دفع الإرتياب عن حديث الباب» للعلامة علي بن محمد بن طاهر بن يحي (ت ١٤٠٩ هـ) فإنه أيضاً وضّح أن أبا الصلت الهروي لم ينفرد بهذا الحديث عن أبي معاوية، فقد تابعه محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة، وثّقه يحي بن معين وغيره ولم يضعّفه أحد.

وإن هذه الجهود الصادرة من قبل علمائنا وبعض علماء السنة جعلت الحافظ صلاح الدين العلائي الدمشقي الشافعي (٦٩٤-٧٦١ هـ) يعترف بصحة هذا الإستدلال فقال: «ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن -يحي- ابن معين» أي بجواب عن متابعة محمد بن جعفر الفيدي فرواه كما رواه أبو الصلت بنفس السند عن ابن عباس (رحمه الله).

أما رواية علي (عليه السلام) فقال الذهبي بعد أن ذكره في كتابه «ميزان الإعتدال» في ذيل ترجمة محمد بن عمربن الرومي: «فما أدري من وضعه؟» فالحديث عنده موضوع لأجل نكارة متنه عنده، غيرأنه لا يعلم من وضعه، فرجال سند رواية علي (عليه السلام) عنده صدوقون غير كذّابين كما ستعرف.

وإيراد الحديث في ذيل ترجمة ابن الرومي تحامل منه، فإن الرجل لم ينفرد به بل تابعه متابعة كاملة سويد بن سعيد -وهو من رجال مسلم في صحيحه- وأشار إلى رواية سويد هذا العلامة علي بن محمد بن طاهربن يحيى (ت ١٤٠٩ هـ) في كتابه «دفع الإرتياب عن حديث الباب»، وقال الحافظ العلائي: «لم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي» مع أنه لم يطّلع على رواية سويد هذا.

وأفرد السيّد حسن الحسيني آل المجدّد الشيرازي رسالة سمّاها «إتمام النعمة بتصحيح حديث علي باب دار الحكمة» وحقّق فيه أسانيد رواية علي (عليه السلام) فقط وأثبت أن ابن الرومي لم ينفرد به غيرأنه أيضاً لم يطّلع على رواية سويد.

ولكن ثمة بعض المعاصرين كالشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣-١٣٨٦ هـ) -الملقب بذهبي العصر- والشيخ محمد ناصرالدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ) -الملقب بناصرالسنة ومحدّث الزمان- تكلّما أخيراً في حديث الباب فجاءا بالشبهات الجديدة التي لم يقل بها أحد من متقدّيمهم وأسلافهم.

فإنهما لما فهما أنه ليس أي فائدة في تضعيف الحديث لأجل أبي الصلت -لأنّ محمد بن جعفرالفيدي تابعه متابعة كاملة- تكلما في محمد بن جعفرالفيدي مع أن الرجل وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يضعّفه أحد. فيقول الشيخ المعلمي: «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي»، وبهذا الكلام المبهم يريد تضعيف الحديث بالفيدي بعد أن ضعّفه بأبي الصلت.

ويقول الشيخ الألباني في الفيدي: «ولينظرإذا كان جعفربن محمد البغدادي هوهذا أم غيره ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة» مع أن يحيى بن معين يصرّح بأن الذي يروي حديث «مدينة العلم» عن أبي معاوية هو محمد بن جعفرالفيدي الثقة وهو الذي اعتبره يحيى بن معين متابعاً لأبي الصلت وهو رجل معروف غيرجعفربن محمد الفقيه البغدادي كما ستعرف.

ثم الشيخ المعلمي أعلّ رواية ابن عباس بشبهات أُخرى كتوقف أبي معاوية عن التحديث بالحديث وعنعنة الأعمش وتشيعه وقد شاركه الشيخ الألباني في جميع هذه الموارد إلا تشيع الأعمش فهو يعلم وهن إعلال الحديث لأجل تشيع الأعمش.

ثم الشيخ المعلمي ضعّف رواية علي (عليه السلام) ببعض ما قيل في ابن الرومي وبتفرّده بهذا الحديث عن شريك، وأيضاً بضعف شريك وتشيعه وتدليسه، وأخيراً باضطراب سند رواية علي (عليه السلام). أما الشيخ الألباني فضعف رواية علي (عليه السلام) لأجل ضعف حفظ شريك فقط.

ثم إنهما قد تكلما في متن الخبرأيضاً وضعّفا الحديث لأجل دلالته ومنطوقه، فوجدا معنى حديث مدينة العلم خلاف الواقع الذي وقع بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يمكن لهما أن يجمعا بين منطوق الخبروأُصول معتقداتهم، فضعّفا الحديث لأجل نكارة متنه بعد أن تكلما في أسانيده.

وهذه الشبهات الحديثة الصادرة تتطلّب الردود الشافية والحجج الدامغة التي تبيّن بطلان إعلال الحديث بهذه العلل غيرالقادحة. فأفردتُ هذا الكتاب في تحقيق سند رواية ابن عباس (رحمه الله) والجواب عمّا أورده الشيخ المعلمي والشيخ الألباني حول محمد بن جعفر الفيدي وتوقّف أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم» وعنعنة الأعمش وتشيعه، وأيضاً تحقيق سند رواية علي (عليه السلام) والجواب عما قال الشيخ المعلمي بالنسبة إلى ابن الرومي وشريك ودعوى اضطراب السند وهذا كله اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل

وعلم الرجال والحديث واستناداً لكلام أكابر علماء أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

ويكفي في الردّ عليهما ما ذكره ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) في حديث «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لعن زوّارات القبور» فإنه بعد أن ذكره من طريقين فقط قال ما هذا نصه: «قد روي من وجهين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس والآخر عن أبي هريرة، ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتّهم بالكذب، وإنما تضعيف من جهة سوء الحفظ، ومثل هذا حجّة بلا ريب»[1]. وسنثبت في هذا الكتاب أن رواية ابن عباس رجالها كلهم ثقات من رجال البخاري في صحيحه وليس فيهم رجل مجروح أبداً فقد رواه محمد بن جعفر الفيدي -وهو شيخ البخاري في صحيحه كما ستعرف- عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس وهؤلاء كلهم من رجال البخاري في صحيحه بل روى البخاري في صحيحه حديثاً بهذا التسلسل «أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد»، ثم رواية علي (عليه السلام) ليس فيه من يتّهم بالكذب وإنما هناك بعض الكلام في شريك لأجل سوء حفظه وهو مع ذلك صحيح الحديث أو حسن الحديث، إما لذاته أو لغيره عند أكثر العلماء، فحديث «مدينة العلم» قد روي من وجهين مختلفين -على أقلّ التقادير- كما قال ابن تيمية بالنسبة إلى الحديث «زوّارات القبور» ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب أبداً بل رواية ابن عباس ليس فيها حتى من ضعّف لأجل سوء حفظه ورواية علي (عليه السلام) فيه شريك وإنما ضعّف لأجل سوء حفظه ومثل هذا حجّة بلا ريب.

---

١. ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج ٢٤، ص ١٩٦.

الفصل الأول:
ترجمة الشيخ عبد الرحمن
بن يحيى المعلمي (١٣١٣-١٣٨٦ هـ)
والشيخ محمد ناصر الدين الألباني
(١٣٣٢-١٤٢٠ هـ)

توطئة

قد ألّفتُ هذا الكتاب ردّاً على كلام الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي (١٣١٣-١٣٨٦ هـ) والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ) في تضعيف حديث «أنا مدينة العلم» من رواية ابن عباس (رحمه الله) وحديث «أنا دار الحكمة» من رواية علي (عليه السلام). وأفردتُ هذا الفصل من الكتاب بذكر ترجمتهما وأسماء مؤلفاتهما الكثيرة المعروفة ومكانتهما العلمية وثناء العلماء عليهما.

ترجمة الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي (١٣١٣-١٣٨٦ هـ) الملقب بـ«ذهبي العصر»

جاء في مقدمة كتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل» للشيخ المعلمي نفسه وبتحقيق الشيخ الألباني ترجمة مختصرة للشيخ المعلمي بقلم تلميذه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي فقال: «هو عبد الرحمن بن يحيي بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني. ولد في أول سنة (١٣١٣ هـ) بقرية (المحاقرة) من عزلة (الطفن) من مخلاف (رازح) من ناحية (عتمة) في اليمن، وكفله والداه، وكانا من خيار تلك البيئة، وهي بيئة متديّنة وصالحة، ثم قرأ القرآن على رجل من عشيرته وعلى والده قراءة متقنة مجوّدة، وقبل أن يختم القرآن ذهب

مع والده إلى (بيت الريمي) حيث كان أبوه يمكث يعلّم أولادهم ويصلّي بهم.

ثم سافر إلى (الحجرية) حيث كان أخوه الأكبر محمد بن يحيى (رحمه الله) كاتباً في محكمتها الشرعية وأُدخل في مدرسة للحكومة كان يعلّم فيها القرآن والتجويد والحساب واللغة التركية فمكث مدة فيها، ومرض مرضاً شديداً، فحوّله أخوه إلى بيت أرملة هناك فمرّضته حتى شفاه الله تعالى بوصفة بلديّة من رجل من أهل الصلاح هناك، ثم جاء والده إلى (الحجرية)، وسأله عمّا قرأ؟ فأخبره، فقال له: والنحو؟ فأخبره أنه لم يقرأ النحو، لأنه لا يدرس في المدرسة، فكلّم أخاه وأوصاه بقراءة النحو، فقرأ عنده شيئاً من (شرح الكفراوي) على (الأجرومية) نحو أُسبوعين.

ثم سافر مع والده. ثم اتّجهت رغبته إلى قراءة النحو؛ فاشترى بعض كتب النحو، فلما وصل (بيت الريمي) وجد رجلاً يدعى أحمد بن مصلح الريمي فصارا يتذكران النحو في عامة أوقاتهما، مستعينين بتفسيري الخازن والنسفي، وأخذت معرفته تتقوّى حتى طالع (المغني) لابن هشام نحو سنة، وحاول تلخيص بعض فوائده المهمة في دفتر، وحصلت له ملكة لا بأس بها. ثم ذهب إلى بلده (الطفن) ورأى والده أن يبقى هناك مدة ليقرأ على الفقيه العلامة الجليل أحمد بن محمد بن سليمان المعلمي وكان متبحراً في العلم، فلازمه ملازمة تامة، وقرأ عليه الفقه والفرائض والنحو.

ثم عاد إلى (بيت الريمي) وانكبّ على كتاب (الفوائد الشنشورية) في الفرائض بحلّ مسائله، ويعرض مسائل أُخرى ويحاول حلّها ثم امتحانها وتطبيقها. وقرأ (المقامات) للحريري وبعض كتب الأدب فأولع بالشعر فقرّضه، فجاء أخوه من (الحجرية) فأعجبه تحصيله في النحو والفرائض فتركه وسافر إلى (الحجرية)، ثم استقدمه فسافر إليها، وبقي هناك مدة لا يستفيد فيها إلا حضوره بعض مجالس يتذاكر فيها الفقه.

ثم رجع إلى (عتمة) وكان القضاء قد صار إلى الزيدية وعُيّن الشيخ علي بن مصلح الريمي كاتباً للقاضي، فأنابه، فلزم القاضي الذي هو السيد علي بن يحيى بن المتوكل (وكان رجلاً عالماً

فاضلاً معمّراً إلا أنه لم يقرأ عليه شيئاً ولا أخذ منه إجازة) ثم عيّن بعده القاضي السيد محمد بن علي الرازي وكتب عنه مدة.

وله إجازة من صدر شعبة الدينيّات وشيخ الحديث في كلية الجامعة العثمانية بـ(حيدر آباد الدكن) الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري قال فيها بعد البسملة والحمد لله والصلاة على النبي الأعظم (صلوات الله عليه): «إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي العتمي اليماني قرأ عليّ من ابتداء «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم»، واستجازني ما رويته عن أساتذتي، ووجدته طاهر الأخلاق طيّب الأعراق، حسن الرواية، جيّد الملكة في العلوم الدينية، ثقة عدلاً، أهلاً للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث، فأجزته برواية «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» و «جامع الترمذي» و «سنن أبي داود» و «ابن ماجه» و «النسائي» و «الموطّأ» لمالك (رضي الله عنهم). حرر بتاريخ ١٣–القعدة–سنة (١٣٤٦ هـ)».

ثم ارتحل إلى (جيزان) سنة (١٣٢٩) والتحق بها في خدمة السيد محمد الإدريسي أمير (عسير) حينذاك، فولّاه رئاسة القضاة، ولما ظهر له من ورعه وزهده وعدله لقّبه بـ(شيخ الإسلام)؛ وكان إلى جانب القضاء يشتغل بالتدريس، ومكث مع السيد محمد الإدريسي حتى توفي الإدريسي سنة (١٣٤١ هـ) فارتحل إلى (عدن) ومكث فيها سنة مشتغلاً بالتدريس والوعظ. وبعد ذلك ارتحل إلى (الهند) وعُيّن في دائرة المعارف العثمانية بـ(حيدر آباد الدكن) مصحّحاً لكتب الحديث وما يتعلق به وغيرها من الكتب في الأدب والتاريخ، وبقي بها مدة.

ثم سافر إلى مكة المكرمة ووصل إليها في عام (١٣٧١ هـ) وفي عام (١٣٧٢ هـ) في شهر ربيع الأول منه بالذات عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف حيث بقي بها يعمل بكل جدّ وإخلاص في خدمة روّاد المكتبة من المدرسين وطلاب العلم حتى أصبح موضع الثناء العاطر من جميع روّاد المكتبة على جميع طبقاتهم بالإضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها

لتطبع في دائرة المعارف العثمانية بالهند، حتى وافاه الأجل المحتوم صبيحة يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستة وثمانين من الهجرة بعد أن أدّى صلاة الفجر في المسجد الحرام وعاد إلى مكتبة الحرم حيث كان يقيم وتوفّي على سريره. رحمه الله»[1].

وله أيضاً ترجمة في مقدمة كتاب «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني» فقال: «اعتمد المعتنون بالنظر في سيرة شيخنا -رحمه الله- على ترجمة مختصرة بقلم تلميذه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي... لكن هذه الترجمة موجزة جداً لا تروي الظمأ ولا تغيث الملهوف ولا تتناسب مع مكانة شيخنا (رحمه الله تعالى). ولا يزال أهل العلم يتطلّعون إلى التعرّف على المزيد من سيرة شيخنا وحياته وآثاره...»[2]، ثم ترجم له ترجمة مفصّلة فراجع إن شئت.

آثاره ومؤلفاته

جاء في كتاب «بلوغ الأماني من كلام المعَلّمي اليَماني، فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث»: «تتنوع آثار الشيخ -رحمه الله- إلى ثلاثة أنواع: ما قام بتأليفه، وما قام بتحقيقه وتصحيحه، وما شارك في تحقيقه وتصحيحه.

أولاً: ما قام بتأليفه:

١- «طليعة التنكيل» وهو مقدمة لكتابه «التنكيل».

٢- «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» وهو من أنفس ما كتب الشيخ (رحمه الله) ويظهر فيه تبحّره وسعة إطّلاعه ودقته وتحقيقاته في علوم الحديث والإعتقاد والفقه وغيرها من العلوم وغيرته على السنة وذبّه عن أهلها ومعتقدهم... .

٣- «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة».

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج١، ص٩.
٢. إبراهيم بن سعيد الصبيحي، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد، ص ١٨-١١٧.

٤- «علم الرجال وأهميته».

٥- «مقام إبراهيم (عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام)».

٦- «العبادة».

٧- «أحكام الكذب».

٨- «حقيقة التأويل».

٩- «تحقيق البدعة».

١٠- «الرد على المتصوفة القائلين بوحدة الوجود».

١١- «الحنيفية والعرب».

١٢- «رسالة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْظَنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحقِ شِيئاً﴾».

١٣- «إغاثة العلماء من طعن صاحب الوراثة في الإسلام».

١٤- «فلسفة الأعياد وحكمها في الإسلام».

١٥- «الإحتجاج بخبر الواحد».

١٦- «عمارة المقبور».

١٧- «أحكام الحديث الضعيف».

١٨- «الاستبصار في نقد الأخبار».

١٩- «النقد البريء».

٢٠- «الأحاديث التي ذكرها مسلم في مقدمة صحيحه مستشهداً بها في بحث الخلاف في إشتراط العلم باللقاء».

٢١- «تصحيح الكتب القديمة».

٢٢- «ديوان شعر».

٢٣- «بحث في قيام رمضان».

٢٤- «بحث في توسعة المسعى بين الصفا والمروة».

٢٥- «بحث في توكيل الولي في النكاح».

٢٦- «بحث في الربا وأنواعه».

٢٧- «بحث في: هل للجمعة سنة قبلية؟ وسبب تسميتها جمعة؟».

ثانياً: ما قام بتصحيحه والتعليق عليه:

١- «الرد على الإخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية» لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية.

٢- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني.

٣- «التاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٤- «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه» للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم.

٥- «الجرح والتعديل وتقدمته» للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم.

٦- «تاريخ جرجان» للحافظ حمزة بن يوسف السهمي.

٧- «الموضّح لأوهام الجمع والتفريق» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي.

٨- «الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» للحافظ ابن ماكولا.

٩- «الأنساب» للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني.

١٠- «تذكرة الحفاظ» للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي.

١١- «المعني الكبير في أبيات المعاني» لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري.

١٢- «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» للإمام شمس الدين ابن قيّم الجوزية.

١٣- «كشف المخدّرات والرياض المزهرات شرح «أخصر المختصرات»» للإمام زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلي.

ثالثاً: ما شارك في تحقيقه وتصحيحه:

١- «الجواب الباهر في زوار المقابر» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٢- «مسند أبي عوانة» للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني.

٣- «السنن الكبرى» للإمام البيهقي، وبذيله «الجوهر النقي» لابن التركماني.

٤- «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان» للحافظ نور الدين الهيثمي.

٥- «الكفاية في علم الرواية» للإمام أبي بكر الخطيب البغدادي.

٦- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» للإمام أبي الفرج ابن الجوزي.

٧- «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» للحافظ ابن حجر.

٨- «عمدة الفقه» للإمام موفّق الدين بن قدامة»[١].

وللمزيد راجع كتاب «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقّاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني»[٢].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

جاء في كتاب «بلوغ الأماني من كلام المعَلّمي اليَماني، فوائد وقواعد في الجرح والتعديل

١. إسلام بن محمود بن محمد النجار، بلوغ الأماني من كلام المعَلّمي اليَماني، ص ٢٣-٣٢.
٢. إبراهيم بن سعيد الصبيحي، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد، ص ١٨-١١٧.

وعلوم الحديث»: «أثنى على الشيخ (رحمه الله) عدد كبيرمن معاصريه من أهل العلم والفضل وشهدوا له برسوخ القدم في علوم الحديث وضربه بقصب السبق في خدمة السنة النبوية وإحياء كتب الرجال والتواريخ وغيرها. وقد وصفه غيرواحد من أهل العلم: بـ«العلامة المحقق»، و«العالم العامل»، و«خادم الأحاديث النبوية»، وبأنه «ثقة عدل». ومن هؤلاء العلماء الذين أثنوا عليه الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري «شيخ كلية الحديث» في «الجامعة العثمانية» بـ«حيدر آباد الدكن بالهند» حيث حصل «المعلمي» منه على إجازة قال فيها بعد الحمد والثناء على النبي (صلى الله عليه وسلم): «إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، قرأ عليّ من ابتداء «صحيح البخارى» ، و«صحيح مسلم»، واستجازني ما رويته عن أساتذتي، ووجدته طاهرالأخلاق، طيّب الأعراق، حسن الرواية، جيّد الملكة في العلوم الدينية، ثقة عدلاً، أهلاً للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث، فأجزته برواية «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«جامع الترمذي» و «سنن أبي داود» و «ابن ماجه» و «النسائي» و «الموطأ» لمالك (رضي الله عنهم)». وممن أثنوا عليه الشيخ العلامة «محمد بن إبراهيم آل الشيخ» (رحمه الله) مفتي الديار السعودية، حيث وصفه بـ«العالم خادم الأحَاديث النبوية». وكذلك أثنى عليه الشيخ «محمد عبد الرازق حمزة» والشيخ «محمد حامد الفقّي» (رحمهما الله). وأثنى عليه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -متّع الله بحياته- حيث قال معلقاً على كلام للمعلمي في درجات التوثيق عند ابن حبّان: «هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف (رحمه الله) تعالى، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، فجزاه الله خيراً». وقال عنه الشيخ «بكر أبو زيد»: «ذهبي عصره العلامة المحقق». وقال أيضاً: «تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع ويكفيه فخراً كتابه «التنكيل»». وغيرهم من العلماء الأعلام والمحققين الأثبات، آمين»[1].

---

١. إسلام بن محمود بن محمد النجار، بلوغ الأماني من كلام المعَلّمي اليَماني، ص ١٧-١٨.

وجاء في كتاب «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي»: «الثناء على الشيخ المعلمي كثير من العلماء الفضلاء، من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، نسوق هنا طائفة من كلماتهم:

١- قال والده الشيخ يحيي المعلمي (ت ١٣٦١ هـ): «الولد الأجل الأمجد العلامة القاضي عبد الرحمن... حرسه الله تعالى ووفقه لرضاه».

٢- الإمام محمد بن علي الإدريسي (ت ١٣٤١ هـ): «محبّنا الأجل العالم العامل الأمثل وجيه الإِسلام عبد الرحمن المعلمي».

٣- الحسن بن علي الإدريسي: «محبّنا الفقيه العلامة وجيه الإِسلام عبد الرحمن... المعلمي».

٤- القاضي عبد الله العمودي (ت ١٣٩٨ هـ): «حضرة أخينا ومحبّنا الهمام وجيه الإسلام قاضي القضاة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي».

٥- ناظم دائرة المعارف السيد هاشم الندوي: «حضرة العلامة الجليل والفهّامة النبيل مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني». «الأستاذ الفاضل العلامة مولانا الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي ولله درّه، قد اجتهد في تصحيح الأسماء والأنساب والمشتبهات، واستوعب النظر في الاختلافات من حيث علم الرجال ونقد الروايات من جهة الجرح والتعديل».

٦- الأستاذ فؤاد سيّد (ت ١٣٨٧ هـ): «أستاذنا الجليل العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي... متّعه الله بالصحة والعافية والهناء».

٧- الشيخ محمد بن سالم البيحاني (ت ١٣٩١ هـ): «حضرة المحترم الشيخ العلامة الجليل بقيّة المحققين عبد الرحمن بن يحيي المعلمي».

٨- الشيخ محمد بن عبد الرحيم المعلمي: «كوكب الأُدباء، وتاج النجباء، من تسنَّم قُنَن

المعالي، وناطح بهمّته كل عالي، سليل الأكارم، ... الآخذ بمجامع القلوب بلا مراء الشيخ العلامة القاضي عبد الرحمن بن يحيي المعلمي أدام الله معاليه وخلّد لياليه، وحفظ ذاته من كل سوء وصرف عنه الشرور... ».

٩- الشيخ فضل الله الجيلاني (ت ١٣٩٩ هـ): «جامع الفضائل والعلوم مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني».

١٠- الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت ١٤١٣ هـ): «حضرة العالم الخبير الناقد البصير العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي». وقال: «كان أوحد عصره في أسماء الرجال، وَسِيع المعرفة بالمخطوطات في ذلك الفنّ وما يناسبه... ».

١١- العلامة أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧ هـ): «وقد كان حقّق -يعني: التاريخ الكبير للبخاري- مصحّحه العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي».

١٢- الشيخ محمد حامد الفقّي (ت ١٣٧٨ هـ) قال في مقدمته لرسالة المعلمي في جواز تأخير المقام: «كتب أخونا المحقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني هذه الرسالة القيّمة».

١٣- العلامة مفتي المملكة محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩ هـ) قال في تقدمته لرسالة المعلمي حول مقام إبراهيم وجواز تأخيره: «قد قُرِئت عليَّ هذه الرسالة التي ألَّفها الأستاذ عبد الرحمن المعلمي اليماني... فوجدتها رسالة بديعة، وقد أتى فيها بعين الصواب» اهـ. ووصفه بقوله: «عالماً خدم الأحاديث النبوية وما يتعلق بها».

١٤- العلامة محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ): «هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضلها، وتأثيرها في توحيد الأُمة». وقال في مقدمته لكتاب «التنكيل»: «تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحي بن علي اليماني (رحمه الله) بيَّن فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجنّي الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته... مبرهناً عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا

الكتاب العظيم بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه ولا خروج عن أدب المناظرة وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، بروح علمية عالية، وصبر على البحث والتحقيق كاد أن يبلّغ الغاية إن لم أقل: بلغها، كل ذلك انتصاراً للحق، وقمعاً للباطل، لا تعصباً للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلّف، وجزاه عن المسلمين خيراً».

١٥- العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩ هـ): «العلامة المعلمي (م سنة ١٣٨٦ هـ) (رحمه الله تعالى) له جهود في خدمة السنة وعلومها كما في «التنكيل» و «طليعته» وفي تحقيقاته الحافلة في كتب الرجال والأنساب والموضوعات أبدى يراعُه فيها براعةً ودرراً في أُصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، في جهود انتشرت الاستفادة منها في كتب المعاصرين». وقال: «ذهبي عصره العلامة المحقق المعلمي عبد الرحمن بن يحيي». ثم قال في الحاشية: «تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع، ويكفيه فخراً كتابه التنكيل».

١٦- العلامة محب الدين الخطيب الدمشقي (ت ١٣٨٩ هـ) في مقدمته لكتاب «كشف المخدَّرات»: «حضرة العالم المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، الذي عرف الناس فضله بما صدر عنه من تصحيح كثير من الكتب الإسلامية».

١٧- العلامة إسماعيل بن علي الأكوع (ت ١٤٢٤ هـ): «عالم محقق في الفقه والنحو، مبرّز في علوم الحديث، شاعر أديب».

١٨- شيخه محمد عبد القدير الصديقي (ت ١٣٨١ هـ): «إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي العتمي اليماني، قرأ عليَّ من ابتداء «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» واستجازني ما رويته عن أساتذتي، فوجدته طاهر الأخلاق، طيّب الأعراق، حسن الرواية، جيد الملكة في العلوم الدينية، ثقة عدل، أهل للرواية بالشرط المعتبر عند أهل الحديث».

١٩- الشيخ المحدّث حمّاد بن محمد الأنصاري (ت ١٤١٨ هـ): «إن الشيخ عبد الرحمن

المعلمي عنده باع طويل في علم الرجال جرحاً وتعديلاً وضبطاً... عنده مشاركة جيدة في المتون تضعيفاً وتصحيحاً، كما أنه ملمٌّ إلماماً جيداً بالعقيدة السلفية».

٢٠- العلامة أبو تراب الظاهري (ت ١٤٢٣ هـ): «هو علم من العلماء الأعلام البارزين، كان عبداً أوّاهاً ورعاً زاهداً تقيّاً، لم يكن يدنّس ثوبه برذيلة ولا اخترام مروءته». وقال أيضاً: «كان نحويّاً بارعاً وعروضيّاً، وذا معرفة باللغة وغريبها، حفظ الألفية وبعض المتون في الأُصول والفقه، ولقي الأكابر».

٢١- المؤرّخ إسماعيل بن محمد الوشلي اليمني (ت ١٣٥٦ هـ): «الفقيه العلامة الأديب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي... رأيته فقيهاً نحويّاً أديباً لطيفاً شاعراً فصيحاً».

٢٢- الدكتور محمد سلطان محيي الدين: «هو نادرة الزمان، علامة الأوان، والأُستاذ الناقد، والباحث المحقق، الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني الشافعي كان من أجلِّ العلماء الربانيين، وفضلاء اليمن الكبار.. كان بارعاً في جميع العلوم والفنون، وتمهّر في علم الأنساب والرجال، ونبغ في تصحيح الكتب والتعليق عليها، وله براعة في البحث والتحقيق، وتبحّر وتمييز بين الخطأ والصواب، وكان واسع الاطلاع على تاريخ الرجال ووقائعهم... حقّق كثيراً من المخطوطات القيّمة، وعلّق عليها التعليقات المبسوطة، والتقديمات النافعة، كثيرة الفوائد العلمية والتاريخية».

٢٣- الدكتور محمود محمد الطّناحي (ت ١٤١٩ هـ): «... كتاب «الأنساب» للسمعاني، الأجزاء الستة الأولى بتحقيق العلامة المرضيّ عنه إن شاء الله عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني المتوفى سنة (١٣٨٦ هـ) بمكة البلد الأمين».

٢٤- الدكتور عبد الوهاب بن عبد اللطيف في تقديمه لكتاب «الفوائد المجموعة» للشوكاني: «الأستاذ الشيخ عبد الرحمن اليماني لا يجهل علمه باحث في علوم الحديث، وله منّة على الباحثين بما يحققه من الكتب الحديثية التي نشرت في الهند، وهو ذو باع طويل في علم رجال الأثر، وقد اجتهد في تحقيق هذا الكتاب ونقد رواياته

ورواته، معتمداً على أوثق المصادر، حتى أنه صحّح كثيراً من أغاليط المؤلفات في هذا الفن، وهو بذلك جدير، وكان في علمه أميناً رزيناً إذا لم يعلم يقول في الراوي المجهول: لم أجده، لا أعرفه، وفيمن لم يتبين له أمره: لم يتبين لي حاله، بعبارة ضابطة محققة».

٢٥- العلامة حمد الجاسر (ت ١٤٢٠ هـ): «علامة جليل، وباحث صَرَف كلَّ جهده وكل عمله لكي يخرج الكتاب (الإكمال لابن ماكولا) في أصحّ صورة وأجملها من حيث الكمال والجمال، هو شيخنا العلامة التقي الورع الجليل الشيخ عبد الرحمن... المعلمي أمين مكتبة الحرم المكي»»[١].

وقال الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني: «فإن الغرائب تضرّ الراوي بشروط ذكرها ذهبي هذا العصر الشيخ المعلمي اليماني (رحمه الله تعالى)»[٢].

أقول: وللشيخ الألباني كلمات أُخرى في الثناء على الشيخ المعلمي، فقال: «قول مصحّح «تاريخ البخاري» والمعلّق عليه تعليقات علمية مفيدة، وهو الشيخ الفاضل عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني...»[٣]. وقال أيضاً: «فإياك أن تغتر بمقالات الكوثري وكتاباته فإنه على سعة اطلاعه وعلمه مدلّس صاحب هوى، وقد ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك في الجزء الأول من هذه السلسلة، وللشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني كتاب ضخم هام في الرد عليه والكشف عن أهوائه وأضاليله، وتعصبه لمذهبه، على أئمة الحديث ورجاله، أسماه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، وهو في أربعة أقسام، وقد كنت قمت على طبعه والحمد لله لأول مرة بتحقيقي وتعليقي في مجلدين»[٤]. وقال أيضاً: «وللعلامة المعلمي اليماني في رده على الكوثري كلام نفيس في من وثقهم ابن حبان وأنهم على خمس درجات

---

١. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص ١١٤-١٢٠.

٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج ١، ص ٣٤٠.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٦٩.

٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ١٢١١.

كلها معتمدة لديه إلا الأخيرة منها فمن شاء التفصيل رجع إليه في «التنكيل» مع تعليق عليه ١/ ٤٣٧-٤٣٨»[١].

ترجمة الشيخ محمد ناصرالدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ) الملقّب بناصرالسنة ومحدّث الزمان

ولد في مدينة أشقودرة عاصمة ألبانية عام (١٩١٤ م) وهو أشهر من أن نترجم له ويطول بنا ذكرما جاء في مدحه والثناء عليه. يقول الشيخ أحمد بن إبراهيم أبو العينين في كتابه «إتحاف النفوس المطمئنة بالذبّ عن السنة»: «وقد اتفق كل من يعتد بقوله على أن أولى من يرجع إليه في الحديث وعلومه في عصرنا هو الإمام المجدد شيخنا محمد ناصرالدين الألباني (رحمه الله تعالى). وقد قال الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين محقق تحفة الأشرف للمزّي قد وصل الشيخ عبيدالله الرحماني شيخ الجامعة الإسلامية (يعني الجامعة السلفية في بنارس-الهند) استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه، عجيب في معناه له صلة قريبة بزمننا هذا، فاتفق رأي من حضرهھنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث في هذا العصر، ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني»[٢]. راجع لترجمته كتاب «حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه»[٣] لمحمد بن إبراهيم الشيباني، «الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني بالتساهل» لأحمد بن إبراهيم أبي العينين[٤]، «ردع الجاني المتعدّي على الألباني»[٥] لطارق بن عوض الله بن محمد و «إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة»[٦] لأحمد بن إبراهيم أبي العينين.

١. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص ٢٠٧.
٢. أحمد بن إبراهيم أبو العينين، إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، ص ٤-٥.
٣. محمد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه.
٤. أحمد بن إبراهيم أبو العينين، الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني بالتساهل.
٥. طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني.
٦. أحمد بن إبراهيم أبو العينين، إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة.

آثاره ومؤلفاته

جاء في كتاب «حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه» لمحمد بن إبراهيم الشيباني: «أعمال الشيخ المطبوعة:

أولاً: الأعمال المولّفة:

١- صحيح الترغيب والترهيب.

٢- اللحية في نظرالدين.

٣- صلاة العيدين في المصلى هي السنة.

٤- فهرس مسند الإمام أحمد بن حنبل في مقدمة المسند.

٥- نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة.

٦- مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف.

٧- الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام.

٨- كشف النقاب عما في كلمات أبي غدّة من الأباطيل والافتراءات.

٩- منزلة السنة في الإسلام.

١٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيّء في الأُمة.

١١- خطبة الحاجة.

١٢- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. المنتخب من مخطوطات الحديث.

١٣- التعقيب على كتاب الحجاب للمودودي.

١٤- الرد على رسالة أرشد السلفي.

١٥- سلسلة الأحاديث الصحيحه وشيء من فقهها.

١٦- تسديد الإصابة الى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة.

١٧- مختصر صحيح البخاري.

١٨- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة.

١٩- التوسل :أحكامه وأنواعه.

٢٠- حجاب المرأة المسلمة في الكتاب و السنة.

٢١- وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة.

٢٢- صفة صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) من التكبيرإلى التسليم كأنك تراها.

٢٣- تلخيص صفة صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم).

٢٤- قيام رمضان وبحث عن الاعتكاف.

٢٥- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.

٢٦- أحكام الجنائز.

٢٧- تلخيص أحكام الجنائز.

٢٨- آداب الزفاف في السنة المطهرة.

٢٩- نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق.

ثانياً: التحقيقات العلمية:

١- رياض الصالحين للنووي.

٢- الكلم الطيب لابن تيمية.

٣- صحيح الكلم الطيب لابن تيمية.

٤- كتاب اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي.

٥- كتاب العلم للحافظ أبي خيثم.

٦- مختصر صحيح مسلم للمنذري.

٧- فضل الصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) لإسماعيل بن إسح.

٨- لفتة الكبد في تربية الولد لابن الجوزي.

٩- مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العزّ عبد السلام وابن الصلاح.

١٠- تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر.

١١- مشكاة المصابيح للتبريزي.

ثالثاً: التخريجات:

١- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطي.

٢- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطي.

٣- الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات لمحمود الآلوسي.

٤- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام.

٥- حقيقة الصيام لابن تيمية.

٦- شرح العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي.

٧- المرأة المسلمة للشيخ حسن البنّا.

٨- تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي.

٩- ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان لمحمود الآلوسي.

١٠- تخريج الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام.

١١- تخريج كتاب الرد على الجهمية للدارمي.

١٢- تخريج كلمة الإخلاص وتحقيق معناها لابن رجب الحنبلي.

١٣- تخريج كتاب إصلاح المساجد من البدع والعوائد لجمال الدين القاسمي.

١٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لابن ضويان.

١٥- كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة لأبي عاصم الضحّاك.

١٦- تخريج كتاب المصطلحات الأربعة في القرآن.

١٧- تخريج الإيمان لابن ابي شيبة.

١٨- حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

١٩- تخريج فضائل الشام للربعي.

رابعاً: إختصار ومراجعة وتعليق:

١- صحيح ابن خزيمة للدكتور مصطفى الأعظمي.

٢- مختصر كتاب العلو للعلي العظيم للحافظ الذهبي.

٣- مختصر الشمائل المحمدية للترمذي.

٤- التعليقات على صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن شبيب بن حمدان.

٥- التعليق على كتاب الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٦- مختصر شرح العقيدة الطحاوية»[١].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

قال طارق بن عوض الله في كتابه «ردع الجاني المتعدّي على الألباني»: «ثناء العلماء

١. محمد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، ص ٦٢٢-٩٠٥.

والفضلاء على الشيخ الألباني:

١- العلامة محب الدين الخطيب: قال: «من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصرالدين نوح نجاتي الألباني».

٢- العلامة محمد حامد الفقّي: قال: «الأخ السَّلفي البحّاثة الشيخ ناصرالدين».

٣- العلامة عبد العزيزبن باز: قال: «لست أشك في علمه وفضله وسعة اطلاعه وعنايته بالسنة، زاده الله علماً وتوفيقاً». وقال مرة أُخرى: «ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصرمثل العلامة محمد ناصرالدين الألباني». ولما عزم الأستاذ محمد إبراهيم الشيباني على كتابة ترجمة للشيخ الألباني؛ كتب إلى الشيخ ابن باز كتاباً يسأله فيه عن رأيه في الشيخ الألباني؛ فأجاب قائلاً: «من عبد العزيزبن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرّم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني -وفقه الله للخير، آمين-: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته: بعده يا محبّ؛ كتابكم الكريم وصل -وصلكم الله بهداه-، وفهمتُ ما تضمّنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسّعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ورغبتكم في كتابة رأينا في فضيلته. نفيدكم: أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة، ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه، مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف، وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع، وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة؛ كلّه عمل مشكور ونافع للمسلمين. نسأل الله أن يضاعف مثوبته، ويعينه على مواصلة السيرفي هذا السبيل، وأن يكلّل جهوده بالتوفيق والنجاح...».

٤- العلامة محمد بن صالح العثيمين: قال: «... مُحَدّث الشّامِ الشيخ الفاضل: محمد بن ناصرالدين الألباني؛ فالذي عرفتُه عن الشيخِ من خلالِ اجتماعي بهِ -وهو قليل- أنه حريص جداً على العمل بالسنة، ومحاربة البدعة، سواء كانت في العقيدة أم في

العمل. أما من خلال قراءتي لمؤلفاته؛ فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علم جمّ في الحديث -رواية ودراية-، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث؛ وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين -ولله الحمد-... وعلى كل حال؛ فالرجل طويل الباع، واسع الاطلاع، قوي الإقناع...».

٥- الدكتور أمين المصري: قال: «... نحن نستفيد من كتب الألباني ما نقدم بعضها لكم...».

٦- الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض: قال: «إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر...».

٧- الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق: قال: «محمد ناصر الدين الألباني كما عرفته كان ناصر الدين وما زال كالمطر لا يبالي على أيّ أرض سقط...».

٨- الشيخ محمد بن إبراهيم شقرة: قال: «لو أنّ شهادات أهل العصر في شيوخ السنة وأعلام الحديث والأثر اجتمعت، فصيغ منها شهادة واحدة، أو جمعت في ضفث واحد ثم وضعت على منضدة تاريخ العلماء، فإني أحسب أن تكون شهادة صادقة في عَلَم الحديث الأوحد، أُستاذ العلماء وشيخ الفقهاء ورأس المجتهدين في هذا الزمان، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني...».

٩- الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: قال: «... أمّا بعد فقد سُئلت مراراً عن الشيخ ناصر الدين الألباني (حفظه الله). فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمن هو أجلّ منهم قدراً فيقول أحدهم: أنا لا أُسأل عن فلان هو يُسأل عني... إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (حفظه الله تعالى) لا يوجد له نظير في علم الحديث، وقد نفع الله بعلمه وبكتبه أضعاف أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمّسون للإسلام على جهل أصحاب الثورات والانقلابات. والذي أعتقده وأدين الله به، أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (حفظه الله) من المجدّدين الذين يصدق عليهم قول الرسول (صلى

الله عليه وسلم): «إن الله يبعث لهذه الأُمة على رأس كل مائة سنة من يجدّد لها أمر دينها» رواه أبو داود وصحّحه العراقي وغيره...» »[1].

وتوفّي في عمان عصريوم السبت في ٢٢ جمادى الآخر(١٤٢٠ هـ) الموافق ٢ تشرين الأول (١٩٩٩ م)، ودُفن في مقبرة جبل هملان.

١. طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني، ص ١٨-٤٠.

الفصل الثاني:
كلام الشيخ المعلمي والشيخ الألباني
في تضعيف حديث «مدينة العلم»
ومنهجنا في الردّ عليهما

توطئة

أنقل في هذا الفصل كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث الباب من خلال تحقيقه على كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام بدر الدين الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) وكلام الشيخ الألباني من كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة». ونبيّن أنَّ الشيخ المعلمي أعلّ رواية ابن عباس بـأُمور، وهي: (١) ضعف أبي الصلت الهروي وعدم تقوية الحديث بمتابعة محمد بن جعفر الفيدي لأنه «لم يتبيّن من حال الفيدي ما يشفي» كما قال، (٢) توقف أبي معاوية عن التحديث بالحديث وقال «هذه شهادة قوية»، (٣) عنعنة الأعمش -وهو مدلّس- عموماً، (٤) عنعنة الأعمش عن مجاهد خصوصاً، (٥) عنعنة أبي معاوية وقد رماه بالتدليس أيضاً و(٦) تشيع الأعمش وأبي معاوية. وأعلّ أيضاً رواية علي (عليه السلام) بـ: (١) ضعف محمد بن عمر بن الرومي وأنّه غير متابع إلّا من قبل عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، (٢) ضعف شريك من قبل حفظه، (٣) عنعنة شريك وهو مدلّس، (٤) تشيع شريك، و(٥) اضطراب السند. ونبيّن أيضًا أنّ الشيخ الألباني أعلّ رواية ابن عباس بـ: (١) ضعف أبي الصلت الهروي وعدم تقوية الحديث بمتابعة محمد بن جعفر الفيدي فقال في الفيدي: «ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم

غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة»!!! (٢) توقّف أبي معاوية عن التحديث بالحديث، (٣) عنعنة الأعمش -وهو مدلّس- عموماً، و(٤) عنعنة الأعمش عن مجاهد خصوصاً وتأكّد على هذه العلّة الأخيرة بقوله: «فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث». وأعل رواية علي (عليه السلام) بقوله «شريك سيّء الحفظ»، فقد أعلّها بضعف شريك من قبل حفظه فقط. ثم الشيخ المعلمي والشيخ الألباني ضعّفا الحديث لأجل نكارة متن الحديث أيضاً. ونبيّن منهجنا في الرد عليهما في هذا الكتاب.

كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث «مدينة العلم»

كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث «مدينة العلم» جاء في تحقيقه على كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) الذي حسّن حديث «مدينة العلم»، فقال الشوكاني: «أنا مدينة الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا. فَمَنْ أَرَادَ العلم فليأت الباب... قيل: لا يصحّ. ولا أصل له. وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عدّة، وجزم ببطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره. وأجيب عن ذلك: بأن محمد بن جعفر البغدادي الفيدي، قد وثّقه يحي بن معين. وأنا أبا الصلت الهروي قد وثقه ابن معين والحاكم. وقد سئل يحي عن هذا الحديث، فقال: صحيح. وأخرجه الترمذي عَنْ عَلِيّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) مرفوعاً. وأخرجه الحاكم في المستدرك عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً. وَقَالَ: صحيح الإسناد. قال الحافظ ابن حجر: والصواب خلاف قولهما معاً. يعني: ابن الجوزي، والحاكم. وأن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، انتهى. وهذا هو الصواب؛ لأن يحي بن معين، والحاكم قد خولفا في توثيق أبي الصلت ومن تابعه، فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحاً، بل حسناً لغيره، لكثرة طرقه كما بيّناه، وله طرق أُخرى ذكرها صاحب اللآلئ وغيره»[1].

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٤٩.

فقال الشيخ المعلمي تعليقاً على كلام الإمام الشوكاني: «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبّرته، وله لفظان: الأول «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» والثاني «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها، وأنظر فيما عدا ذلك على ثلاثة مقامات.

المقام الأول: سند الخبر الأول إلى أبي معاوية والثاني: إلى شريك، روى الأول عن أبي معاوية، أبو الصلت عبد السلام بن صالح، وقد تقدم حال أبي الصلت في التعليق ص ٢٩٢ وتبيّن مما هناك أنّ من يأبى أن يكذّبه يلزمه أن يكذّب علي بن موسى الرضا وحاشاه، وتبعه محمد بن جعفر الفيدي فعدّه ابن معين متابعاً وعدّه غيره سارقاً، ولم يتبيّن من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم.

وروى جعفر بن درستويه عن أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بن محرز عن ابن معين في هذا الخبر قال: «أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديماً ثم تركه» وهذه شهادة قويّة. لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظنّ ظنّاً، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية وهما ممن سمع منه قديماً، وأكثر أصحاب أبي معاوية لا يعرفونه فوقع في ظنّه ما وقع. هذا مع أنّ ابن محرز له ترجمة في تاريخ بغداد لم يذكر فيها من حاله إلّا أنّه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه.

نعم: ثم ما يشهد لحكايته، وهو ما في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد من كتاب ابن أبي حاتم أنه حدّث بهذا عن أبي معاوية، فذكر ذلك لابن معين فقال: «قل له: يا عدوّ الله... إنّما كتبت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدّث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد». وروى اللفظ الثاني، محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، وابن الرومي، ضعّفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم: «صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً» يعني هذا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: «لين الحديث» ووهم من زعم أن الشيخين أخرجا له

أو أحدهما، وأخرجه الترمذي من طريقه، ثم قال: «غريب منكر» ثم قال وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه «الصنابحي» فزعم العلائي أن هذا ينفي تفرّد ابن الرومي، ولا يخفى أنّ كلمة «بعضهم» تصدّق بمن لا يعتدّ بمتابعته، ولم يذكر في «اللآلئ» أحداً رواه عن شريك غير ابن الرومي إلّا عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، فالحق أنّ الخبر غير ثابت عن شريك.

المقام الثاني، على فرض أن أبا معاوية حدّث بذاك. وشريكاً حدّث بهذا، فإنما جاء ذاك، عن «أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد» وجاء هذا عن «شريك عن سلمة بن كهيل» وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلّسون متشيّعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ، فإن قيل: إنّما ذكروا في الطبقة الثانية، من طبقات المدلّسين، وهي من «احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح»، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلّس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها في معنعناتهم، ما غلب على ظنّهما أنّه سماع، أو أنّ الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق أُخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف، وقد قرّر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان، وغيرهما، أن من نوثّقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيّد بدعته، فأما ما يؤيّد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلّساً، ولم يصرّح بالسماع، وقد أعلّ البخاري في تاريخه الصغير ص ٦٨، خبراً رواه الأعمش، عن سالم، يتعلق بالتشيّع بقوله: «والأعمش لا يدري، سمع هذا من سالم أم لا، قال أبو بكر بن عيّاش، عن الأعمش، أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنّا نرويها على وجه التعجّب، اتخذوها ديناً»، ويشتدّ اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش، من تهذيب التهذيب (قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصحّ للأعمش، عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني، كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده

عن أبي يحيى القتّات، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه، في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكربن عيّاش، عنه حدّثنيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد) أقول: والقتّات وليث، ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شرّمنهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذّاب، ولاسيما فيما يرويه عن أبي صالح، كما مر في التعليق ص ٣١٥، ويتأكد وهن الخبربأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول إنه حدّث به قديماً، ثم كفّ عنه فلولا أنه علم وهنه لما كفّ عنه، والخبرعن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي، من طريق ابن الرومي (عن شريك. عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي)، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي، والخبر في «اللآلئ» من وجه آخر، عن ابن الرومي نفسه. وعن عبد الحميد بن بحر، بإسقاط سويد بن غفلة. وفيها ١/ ١٧١ (قال الدارقطني: حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، فلم يسنده، وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي) فالحاصل أن الخبر إن ثبت عن أبي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد، وأن المروي عن شريك، لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصّل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه، والإضطراب الذي لا يوثّق منه على شيء.

وفي «اللآلئ» طرق أُخرى، قد بيّن سقوطها، وأُخرى سكت عنها، وهي:

أ) للحاكم بسند إلى جابر، فيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرّاني، المؤدّب المترجم في «اللسان» (١/ ١٩٧ رقم ٦٢٠)، قال ابن عدي (كان بسامرا يضع الحديث).

ب) لعلي بن همر الحربي السكري، بسند إلى علي، فيه (إسحاق بن محمد بن مروان عن أبيه) وهما تالفان، مترجمان في اللسان، وفيه بعد ذلك من لم أعرفه، وفي آخره (سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة) شيعيّان متروكان.

ج) للفضلي، بسند إلى جابر، فيه من لم أعرفه عن (الحسين بن عبد الله التميمي) أراه الحسين بن عبيد الله التميمي، المترجم في «اللسان» (٢/ ٢٩٦) وهو مجهول، واه (ثنا خبيب) صوابه: (حبيب بن النعمان) شيعي مجهول، ذكر في «اللسان» أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة.

د) للديلمي بسند إلى سهل بن سعد، عن أبي ذر، فيه من لم أعرفه، عن (محمد بن علي بن خلف العطار) متهم ترجمته في اللسان (٥/ ٢٨٩ رقم ٩٨٨)، ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم تالف، ترجمته في «اللسان» (٦/ ١١٤): (ثنا عبد المهيمن بن العباس) متروك. المقام الثالث: النظر في متن الخبر. كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال، والله المستعان»[١].

اعتماد المعاصرين على الشيخ المعلمي في كلامه حول حديث «مدينة العلم»

يقول الوليد بن محمد بن سيف النصر في تحقيقه كتاب «الشريعة» للآجري: «وللشيخ العلامة المعلمي اليماني (رحمه الله) بحث نفيس حول علل هذا الحديث وبطلانه أنقله هنا للفائدة وقد ذكر بحثه في التعليق على (الفوائد المجموعة) (ص ٣٠٨). قال: كنت من قبل أميل إلى إعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبّرته...»[٢].

ويقول وصيّ الله بن محمد عباس –الأُستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة– في تحقيقه كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل تعليقاً على حديث «مدينة العلم»: «وذهب إلى بطلانه المحقق العلامة عبد الرحمن المعلمي في تعليقاته على الحديث في الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩) فحرره تحريراً جيداً لم أر مثله عند أحد»[٣].

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص٣٤٩-٣٥٣.
٢. محمد بن الحسين البغدادي، الشريعة، ج٣، ص ٢٣٣.
٣. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ص ٧٨٩.

ويقول أحدهم تعليقاً على حديث «مدينة العلم»: «وإذا أردت الوقوف على سقوط تقوية هذا الحديث فانظرتعليق الشيخ المعلمي (رحمه الله تعالى) على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص ٣٤٩-٣٥٢)»[١].

ويقول محمد صبحي بن حسن حلّاق أبو مصعب في تحقيقه على كتاب «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» بعد أن ذكر تحسين الحديث من قبل الحافظ ابن حجر العسقلاني والشوكاني: «قلت: تعقب العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩-٣٥٣)، ابن حجر والشوكاني وبيّن أنه لا يصح طريق. ولولا الطول لنقلته لك فانظره لزاماً»[٢].

ويقول الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد وهو بصدد تحقيق حديث «مدينة العلم»: «وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (رحمه الله) في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٠): وتبعه (يعني أبا الصلت) محمد بن جعفر الفيدي، فعدّه ابن معين متابعاً وعدّه غيره سارقاً ولم يتبيّن من حال الفيدي ما يشفي...» [٣]، ثم ذكر بعض طرق الحديث فقال: «وهذا ما أمكن إيراده من طرق هذا الحديث وذلك على سبيل إيضاح العموم، ليتبيّن المقصود من كلام المحقق العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي (رحمه الله)، فإنه اختصر الطريق على الباحثين بعبارة موجزة، حيث قال في حاشيته على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٣٤٩-٣٥٣): كنت من قبل أميل إلى إعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبّرته، وله لفظان الأول «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» والثاني «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها، وأنظر فيما عدا ذلك على ثلاثة مقامات...»[٤].

---

١. بكر بن عبد الله أبو زيد، التأصيل لأُصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص ٨٨.

٢. محمد بن علي الشوكاني، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، ص ٩٢٤.

٣. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٣، ص ١٣٧٨، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

٤. المصدر نفسه، ج٣، ص ١٣٩٠.

ويقول الدكتور عمربن حسن عثمان فلاته (الأُستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية، المدينة المنورة، جامعة الملك عبد العزيز) في رسالة له قدّمها للحصول على الدكتوراه تحت عنوان «الوضع في الحديث»: «وقد سلك المعلمي مسلكاً آخر في ردّ كلٍّ من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ورواية شريك عن سلمة بن كهيل...»[1]، ثم ذكر كلام المعلمي وأقرّه.

ويقول الدكتور محمد بن تركي التركي -أُستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود- في كتابه «الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي» وهو بصدد تحقيق حديث «مدينة العلم»: «وقد ناقش ذلك الإمام المعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة بكلام نفيس فراجعه»[2].

الحاصل من كلام الشيخ المعلمي في تضعيف الحديث

قد أعلّ الشيخ المعلمي سند رواية ابن عباس بأُمور، وهي:

١- ضعف أبي الصلت الهروي وعدم تقوية الحديث بمتابعة محمد بن جعفر الفيدي، لأن بعض علمائهم قد عدّوا الفيدي سارقاً -أي من أبي الصلت- و أن الفيدي مجهول الحال كما زعم و«لم يتبيّن من حال الفيدي ما يشفي»، ثم إنه ليس من رجال الشيخين أو أحدهما.

٢- توقف أبي معاوية عن التحديث بالحديث وقال «هذه شهادة قوية».

٣- عنعنة الأعمش -وهو مدلّس- عموماً.

٤- عنعنة الأعمش عن مجاهد خصوصاً.

٥- عنعنة أبي معاوية وقد رماه بالتدليس أيضاً.

---

١. عمربن حسن عثمان فلاته، الوضع في الحديث، ج ٢، ص ٣٥٠.
٢. الدكتور محمد بن تركي التركي، الحديث المنكرودلالته عند الإمام الترمذي، ص ٥٦.

٦- تشيّع الأعمش وأبي معاوية.

وقد أعلّ سند رواية علي (عليه السلام) بأُمور، وهي:

١- ضعف محمد بن عمربن الرومي وأنه غيرمتابع إلا من قبل عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث.

٢- ضعف شريك من قبل حفظه.

٣- عنعنة شريك وهو مدلّس.

٤- تشيع شريك.

٥- إضطراب السند.

ثم ضعّف الحديث لأجل منطوق الخبرأي لأجل نكارة دلالته ومعناه.

كلام الشيخ الألباني في تضعيف حديث «مدينة العلم»

قال في كتابه المعروف «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه. موضوع. أخرجه ابن جريرالطبري في «تهذيب الآثار» كما يأتي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٠٨/ ١)، والحاكم (٣/ ١٢٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٨)، وابن عساكرفي «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٥٩/ ٢) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي: نا أبومعاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً. وقال ابن جريروالحاكم: «صحيح الإسناد». وردّه الذهبي بقوله: «بل موضوع». ثم قال الحاكم: «وأبو الصلت ثقة مأمون». فتعقّبه الذهبي بقوله: «قلت: لا والله، لا ثقة ولا مأمون». وقال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: «اتهّمه بالكذب غيرواحد، قال أبوزرعة: لم يكن بثقة. وقال ابن عدي: متهم. وقال غيره: رافضي». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له مناكير، وكان يتشيّع، وأفرط العقيلي فقال: كذّاب». قلت: لم يوثّقه أحد سوى

ابن معين، وقد اضطرب قوله فيه على وجوه:

الأول: أنه ثقة. رواه عنه الدوري. أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٦)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٥٠).

الثاني: ثقة صدوق. رواه عنه عمربن الحسن بن علي بن مالك في «التاريخ» (١١/ ٤٨).

الثالث: ما أعرفه بالكذب. وقال مرة: لم يكن عندنا من أهل الكذب. رواه عنه ابن الجنيد. أخرجه في «التاريخ» (١١/ ٤٩). وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز في «جزء معرفة الرجال» ليحيى بن معين (ق ٤/ ٢): «وسألت يحيى عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي؟ فقال: ليس ممن يكذب». ورواه عنه الخطيب (١١/ ٥٠).

الرابع: قال أبو علي صالح بن محمد وقد سئل عن أبي الصلت: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه. كذا أخرجه الخطيب عنه. وأخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧) من طريق أُخرى عنه قال: «دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت، فسلّم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق».

الخامس: ما أعرفه! أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩) من طريق عبد الخالق بن منصور قال: وسألت يحيى بن معين عن أبي الصلت؟ فقال: فذكره.

وقال الخطيب: «قلت: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد». قلت: وهذا جمع حسن بين هذه الأقوال، على أنها باستثناء القول الأخير، لا تعارض كبير بينها كما هو ظاهر. إلا أن القول الثالث: «ما أعرفه بالكذب». ليس نصاً في التوثيق، لأنه لا يثبت له الضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية. فيبدو لي -والله أعلم- أن ابن معين لم يكن جازماً في توثيقه، ولذلك اختلفت الرواية عنه، وسائر الأئمة قد ضعفوه وطعنوا فيه فالعمدة عليهم دونه.

وكذلك اختلف قول ابن معين في الحديث نفسه على وجوه:

الأول: هو صحيح. أخرجه الخطيب عن القاسم بن عبد الرحمن الأنباري عنه.

الثاني: ما هذا الحديث بشيء. قاله في رواية عبد الخالق المتقدمة عنه.

الثالث: قال يحيى بن أحمد بن زياد: «وسألته يعني ابن معين عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش: حديث ابن عباس؟ فأنكره جداً». أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩).

الرابع: قال ابن محرز في روايته المتقدمة عن ابن معين: «فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش... فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً، ثم كفّ عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدّثونه بها». فهذه الرواية تلتقي مع الثانية والثالثة، لقول ابن نمير أن أبا معاوية كفّ عنه.

الخامس: حديث كذب ليس له أصل. قال ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/ ٢٠٤/ ١): «وقال محمد بن أبي يحيى: سألت أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به (فذكره)، فقال أحمد: قبّح الله أبا الصلت ذاك، ذكر عن عبد الرزاق حديثاً (ليس) له أصل. وقال إبراهيم بن جنيد: سئل يحيى بن معين عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد؟ فقال: كذّاب يحدّث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش بحديث «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهذا حديث كذب ليس له أصل. وسألته عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: قد سمع، وما أعرفه بالكذب. قلت: فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس؟ قال: ما سمعته قط، وما بلغني إلا عنه»!

قلت: فأنت ترى أن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلى تضعيف الحديث. وكأنه لذلك تأول الخطيب الرواية الأولى عنه بأنه لا يعني صحة الحديث نفسه وإنما يعني ثبوته عن أبي معاوية ليس إلّا، فقال عقبها: «قلت: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل،

إذ قد رواه غير واحد عنه».

قلت: وقد وقفت على جماعة تابعوا أبا الصلت في روايته عن أبي معاوية، فأنا أسوق لك أسماءهم للنظر في أحوالهم:

الأول: محمد بن الطفيل. قال محمد بن أبي يحيي المتقدم ذكره عن يحيي بن معين أنه قال: حدثني به ثقة: محمد بن أبي يحيي المتقدم ذكره عن يحيي بن معين أنه قال: حدثني به ثقة: محمد بن الطفيل عن أبي معاوية. كذا في «منتخب ابن قدامة» (١٠/ ٢٠٤/ ١). قلت: وهذه متابعة قوية إن صحّ السند عن ابن الطفيل فإنه «صدوق» كما في «التقريب»، لكن ابن أبي يحيي فيه جهالة كما سبق.

الثاني: جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٧/ ١٧٢-١٧٣) من رواية محمد بن عبد الله أبي جعفر الحضرمي عنه: حدثنا أبو معاوية به. قال أبو جعفر: «لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه». قلت: فيه إشارة إلى أن جعفر بن محمد ليس بثقة، وقد قال الذهبي: «فيه جهالة». ثم ساق له هذا الحديث وقال: «موضوع». وأقرّه الحافظ على التجهيل، وتعقّبه على قوله بأنه «موضوع» فقال: «وهذا الحديث له طرق كثيرة في «مستدرك الحاكم»، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع». كذا قال، وفيه نظر، فإن الحديث ليس له عند الحاكم إلا هذا الطريق، وطريق أُخرى فقط، وهي الآتية بعد.

الثالث: محمد بن جعفر الفيدي. أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧) وروى بسنده الصحيح عن العباس بن محمد الدوري أنه قال: «سألت يحيي بن معين عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: ثقة. فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم» ؟ فقال: قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون». ورواه الخطيب أيضاً (١١/ ٥٠) عن الدوري بلفظ: «فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدّث به محمد بن جعفر

الفيدي عن أبي معاوية، هذا أو نحوه». ولم يذكر التوثيق! وقد قال الحافظ في ترجمة محمد بن جعفر بن أبي مواتة الكلبي أبي عبد الله وقيل أبو جعفر الكوفي، ويقال البغدادي العلّاف المعروف بالفيدي من «التهذيب»: «روى عنه البخاري حديثاً واحداً في «الهبة» و... محمد بن عبد الله الحضرمي. ذكره ابن حبان في «الثقات»... قلت: وقع في «الهبة»: حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر، ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا. والقومسي ثقة حافظ، بخلاف هذا، فإن له أحاديث خولف فيها». وقال في «التقريب»: «محمد بن جعفر الفيدي... العلّاف نزل الكوفة ثم بغداد، مقبول». قلت: ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة. والله أعلم.

الرابع: عمر بن إسماعيل بن مجالد قال: حدثنا أبو معاوية به. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٦) وروى عن ابن معين أنه قال: «عمر بن إسماعيل شويطر، ليس بشيء، كذاب، رجل سوء، خبيث، حدث عن أبي معاوية... ». قال العقيلي: «ولا يصح في هذا المتن حديث».

الخامس: رجاء بن سلمة: حدثنا أبو معاوية الضرير به. أخرجه الخطيب (٤/ ٣٤٨). ورجاء هذا قال ابن الجوزي: «أُتّهم بسرقة الأحاديث».

السادس: الحسن بن علي بن راشد. أخرجه ابن عدي (٩٣/ ١)، وعنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢٤) حدثنا العدوي: ثنا الحسن بن علي بن راشد حدثنا أبو معاوية به. وهذه متابعة قوية، لأن الحسن هذا صدوق رمي بشيء من التدليس كما في «التقريب» وقد صرّح بالتحديث، لولا أن العدوي هذا كذّاب واسمه الحسن بن علي بن زكريا البصري الملقب بالذئب! فهي في حكم المعدوم! ولذلك قال ابن عدي: «وهذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، على أنه قد حدّث [به] غيره، وسرقه منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خيراً وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي عليه».

قلت: فهؤلاء ستة متابعين لأبي الصلت، ليس فيهم من يقطع بثقته، لأن من وثّق منهم، فليس توثيقه مشهوراً، مع قول أبي جعفر الحضرمي المتقدم: «لم يروه عن أبي معاوية من الثقات أحد». مع احتمال أن يكونوا سرقوه عن أبي الصلت، وهو ما جزم به ابن عدي كما تقدم ويأتي.

وقد وجدت لأبي معاوية متابعاً، ولكنه لا يساوي شيئاً، فقال ابن عدي (ق ١٨٢-١٨٣): حدثنا أحمد بن حفص السعدي: ثنا سعيد بن عقبة عن الأعمش به؛ وقال: «سعيد بن عقبة؛ سألت عنه ابن سعيد؟ فقال: لا أعرفه. وهذا يروي عن أبي معاوية عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء، فرووه عن أبي معاوية، وألزق هذا الحديث على غير أبي معاوية، فرواه شيخ ضعيف، يقال له: عثمان بن عبد الله الأموي عن عيسى بن يونس عن الأعمش. وحدثناه بعض الكذابين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن الأعمش».

قلت: وأحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي في هذا المتابع؛ قال الذهبي: «صاحب مناكير، قال حمزة السهمي: لم يتعمد الكذب. وكذا قال ابن عدي». وقال في سعيد بن عقبة عقب الحديث: «لعلّه اختلفه السعدي». وعثمان بن عبد الله الأموي الراوي عن المتابع الثاني؛ قال الذهبي في «الضعفاء»: «متّهم، واه، رماه بالوضع ابن عدي وغيره».

قلت: ومع ضعف هذه الطرق كلّها، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به؛ فلم يقع في شيء منها تصريح الأعمش بالتحديث. فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظاً لكنّه يدلّس كما قال الحافظ في «التقريب»، لا سيما وهو يرويه عن مجاهد، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة، وما سواها فإنما تلقّاها عن أبي يحيى القتّات أو ليث عنه.

فقد جاء في «التهذيب»: «وقال يعقوب بن شيبة في «مسنده»: ليس يصحّ للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا

يثبت منها إلا ما قال: «سمعت»، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتّات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد». قلت: وأبو يحيى القتات، وليث -وهو ابن أبي سليم- كلاهما ضعيف. فما دام أن الأعمش لم يصرّح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث، ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به. والله أعلم.

وقد روي الحديث عن علي أيضاً، وجابر، وأنس بن مالك.

١- أما حديث علي؛ فأخرجه الترمذي واستغربه، وقد بينت علته في «تخريج المشكاة» (٦٠٨٧).

٢- وأما حديث جابر، فيرويه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني: ثنا عبد الرزاق: ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي يقول: «هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، -يمدّ بها صوته-، أنا مدينة العلم...». أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧ و ١٢٩) مفرّقاً، والخطيب (٢/ ٣٧٧). وقال الحاكم: «إسناده صحيح»! وردّه الذهبي بقوله: «قلت: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذّاب». وقال في الموضع الثاني: «قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذّاب، فما أجهلك على سعة معرفتك». وقال الخطيب في ترجمة أحمد هذا وقد ساق له الشطر الأول من الحديث: «وهو أنكر ما حفظ عليه. قال ابن عدي: كان يضع الحديث».

٣- وأما حديث أنس؛ فله عنه طريقان: الأولى: عن محمد بن جعفر الشاشي: نا أبو صالح أحمد بن مزيد: نا منصور بن سليمان اليمامي: نا إبراهيم بن سابق: نا عاصم بن علي: حدثني أبي عن حميد الطويل عنه مرفوعاً به دون قوله: «فمن أراد...» وزاد: «وحلقتها معاوية»!

أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في «أحاديثه» (٢١٤/ ٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، من دون عاصم بن علي لم أعرف أحداً منهم، ووالد عاصم -وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي- ضعيف؛ قال الحافظ: «صدوق، يخطىء، ويصر». ولست أشك أن بعض الكذّابين سرق الحديث من أبي الصلت وركب عليه هذه الزيادة انتصاراً لمعاوية (رضي الله عنه) بالباطل، وهو غني عن ذلك.

الثانية: عن عمربن محمد بن الحسين الكرخي: نا علي بن محمد بن يعقوب البردعي: نا أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة بـ(نوقان): حدثني أبي: نا الحسن بن تميم بن تمّام عن أنس بن مالك به دون الزيادة، وزاد: «... وأبو بكر وعمر وعثمان سورها، وعلي بابها...». أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ١٧٦/ ٢) وقال: «منكر جداً، إسناداً ومتناً».

قلت: بل باطل ظاهر البطلان من وضع بعض جهلة المتعصبين ممن ينتمون للسنة. وجملة القول؛ أن حديث الترجمة ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة، بل كلّها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، ومن حسّنه أو صحّحه فلم ينتبه لعنعنة الأعمش في الإسناد الأول.

فإن قيل: هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع. قلت: نعم، ولكن في متنه ما يدل على وضعه كما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله تعالى) في «منهاج السنة» قال: «وحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعدّ في الموضوعات وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبيّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد؛ فسد أمر الإسلام. ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم واحد، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة. وإذا قالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره. قيل لهم: فلا بد من العلم بعصمته أولاً، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل

أن نعرف عصمته لأنه دور ولا إجماع فيها. ثم علم الرسول (صلى الله عليه وسلم) من الكتاب والسنة قد طبّق الأرض، وما انفرد به علي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيسير قليل، وأجل التابعين بالمدينة هم الذين تعلّموا في زمن عمر وعثمان. وتعليم معاذ للتابعين ولأهل اليمن أكثر من تعليم علي (رضي الله عنه)، وقدم علي على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد: كشريح، وعبيدة، وعلقمة، ومسروق، وأمثالهم».

ثم رأيت ابن جرير الطبري قد أخرج الحديث في «التهذيب» (١/ ٩٠-٩١/ ١٨١و١٨٢) من طريق عبد السلام وإبراهيم بن موسى الرازي وقال: «والرازي هذا ليس بالفرّاء، (وقال:) لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث».

قلت: قال ابن عدي: «له حديث منكر عن أبي معاوية». وكأنه يعني هذا. قلت: وقد خفي على الشيخ الغماري كثير من هذه الحقائق، فذهب إلى تصحيح الحديث في رسالة له سماها «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» والرد عليه يتطلّب تأليف رسالة، والمرض والعمر أضيق من ذلك، لكن بالمقابلة تتبيّن الحقيقة لمن أرادها»[١].

الحاصل من كلام الشيخ الألباني في تضعيف الحديث

قد أعلّ الشيخ الألباني سند رواية ابن عباس بأُمور، وهي:

١- ضعف أبي الصلت الهروي وعدم تقوية الحديث بمتابعة محمد بن جعفر الفيدي، فقال في الفيدي: «ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة»!!! وأيضاً الذي يروي عنه البخاري في صحيحه هو القومسي وليس الفيدي، ثم الفيدي له أحاديث خولف فيها.

٢- توقف أبي معاوية عن التحديث بالحديث.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

٣- عنعنة الأعمش -وهو مدلّس- عموماً.

٤- عنعنة الأعمش عن مجاهد خصوصاً كما قال: «ومع ضعف هذه الطرق كلها، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به؛ فلم يقع في شيء منها تصريح الأعمش بالتحديث. فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظاً لكنه يدلّس كما قال الحافظ في «التقريب»، لا سيّما وهو يرويه عن مجاهد... فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلّة الحقيقية لهذا الحديث، ولعلّه لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به».

أما رواية علي (عليه السلام) فقال عنه: «وقد بينّت علّته في تخريج المشكاة (٦٠٨٧)». فراجعنا تحقيقه على كتاب «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي فقال تعليقاً على حديث رقم (٦٠٨٧): «قلت: وشريك سيّء الحفظ»[١]. إذن أعلّ الشيخ الألباني رواية علي (عليه السلام) بضعف شريك من قبل حفظه. ثم ضعّف الحديث لأجل نكارة متن الحديث عنده وعند الترمذي أيضاً.

وكما ترى أن الشيخ الألباني لم يأت بشيء جديد بالنسبة إلى ما قاله الشيخ المعلمي غير أنه قد شكّك أيضاً في تصحيح ابن معين للحديث.

الحاصل من كلام الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في تضعيف الحديث

قد ضعف الشيخ المعلمي والشيخ الألباني حديث «مدينة العلم» من رواية ابن عباس بأُمور:

١- ضعف أبي الصلت الهروي.

٢- عدم قبول متابعة محمد بن جعفر الفيدي لأنه «لم يتبيّن من حال الفيدي ما يشفي» عند الشيخ المعلمي ولعلّه جعفر بن محمد البغدادي ويكون انقلب إسمه على بعض الرواة كما

١. الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح (مع أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح)، ص ١٧٢١، رقم ٦٠٨٧، تحقيق: الشيخ الألباني.

قال الشيخ الألباني: «ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة».

٣- توقف أبي معاوية عن التحديث بالحديث وقال الشيخ المعلمي «هذه شهادة قوية».

٤- عنعنة الأعمش -وهو مدلّس- لا سيّما عن مجاهد وقال الشيخ الألباني: «فبذلك تظهر العلّة الحقيقية لهذا الحديث».

وأضاف الشيخ المعلمي إعلال الحديث من رواية ابن عباس بالوجوه التالية:

١- عنعنة أبي معاوية ورماه بالتدليس أيضاً.

٢- تشيّع الأعمش.

٣- تشيّع أبي معاوية.

وستعرف أن الشيخ الألباني لا يوافق الشيخ المعلمي في تضعيف الحديث بتشيّع الرواة.

ثم إنهما ضعّفا رواية علي (عليه السلام) من جهة :

١- ضعف شريك من قبل حفظه.

وأضاف الشيخ المعلمي إعلال الحديث بوجوه أُخرىٰ :

١- ضعف محمد بن عمر بن الرومي وأنه غير متابع إلا من قبل عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث.

٢- عنعنة شريك وهو مدلس.

٣- تشيع شريك.

٤- اضطراب السند.

ثم ضعّفا الحديث لأجل نكارة متنه أيضاً.

منهجنا في الرد على الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في هذا الكتاب

نسلّم بضعف أبي الصلت الهروي تسليماً جدلياً ولا نتكلّم في هذا الكتاب بالنسبة إلى وثاقة أبي الصلت، فقد أشبع الكلام فيه السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠ هـ) في رسالة سمّاها «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» فقدأثبت وثاقته وكونه صدوقاً فراجع إن شئت. وهكذا العلامة علي بن محمد بن طاهر بن يحيى (ت ١٤٠٩ هـ) في كتابه «دفع الإرتياب عن حديث الباب» أشبع الكلام في إثبات وثاقة أبي الصلت الهروي فراجع. إذن نردّ على الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في عشرة فصول هي بالترتيب:

الفصل الثالث: إثبات أن محمد بن جعفر الفيدي ثقة صحيح الحديث، لم يضعّفه أحد، فنبسط البحث عنه من خلال كلام علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين؛ ونسبر أهمّ رواياته في كتب السنة ونثبت أنه شيخ البخاري وقد روى عنه حديثاً واحداً في صحيحه بلا واسطة.

الفصل الرابع: إثبات ضعف ما نُسِبَ إلى ابن نمير بأنّ محمد بن خازم أبي معاوية روى حديث «مدينة العلم» عن الأعمش قديماً ثم كفّ عنه، فنبيّن أولاً: أنَّ هذا النقل لا يصح عن ابن نمير من حيث السند.

ثانياً: إن سلّمنا بثبوته عن ابن نمير فلا نسلّم بثبوته عن أبي معاوية.

وثالثاً: إن سلّمنا بثبوته عن أبي معاوية وأنه في الواقع إنما حدّث بالحديث قديماً ثم كفّ عنه؛ فلا نسلّم أنّ هذا يقدح في سند الحديث أبداً.

الفصل الخامس: أثبات أن تضعيف الحديث لأجل عنعنة الأعمش باطل، وندرس حكم عنعنة الأعمش عن شيوخه عموماً وعن مجاهد خصوصاً ونبيّن أنَّ الأعمش وإن وُصف بالتدليس إلا أنه مقلّ منه قياساً بما روىٰ فلا تُردّ عنعنته إلا حيث يتبيّن تدليسه وهذه هي

القاعدة عند علماء الحديث، ونثبت أن الأعمش سمع أحاديث كثيرة عن مجاهد وأنّ علماء السنة جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة ما لم يظهر الإنقطاع فيها.

وسنذكر أسماء أربعين من كبار علماء السنة الذين صحّحوا سند أحاديث الأعمش عن مجاهد فقط، منهم: الحافظ شمس الدين الذهبي، وابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني، ومحمد بن عبد الوهاب، وبعض المعاصرين كالشيخ الألباني نفسه، والشيخ أحمد محمد شاكر.

الفصل السادس: نثبت فيه أن تضعيف الحديث لأجل تشيّع أبي معاوية والأعمش أو غيرهما من الرواة باطل قطعاً، من حيث إنَّ أبا معاوية لم يكن فيه تشيّع، بل كان يرى الإرجاء، وكان يدعو إليه، وكان رئيس المرجئة بالكوفة؛ فإنّه لم يرو شيئاً يؤيد بدعته وحديث «مدينة العلم» ليس لها علاقة بالإرجاء. ثم الأعمش وإن رمي تارة بالتشيّع ولكن المراد منه التشيّع المطلق أي محبة علي (عليه السلام) فقط مع تقديم الشيخين وهذا ليس ببدع أبداً بل هو صفة تزكية، لأنه لا بدّ للمؤمن من موالاة أهل الإيمان. بل تقديم علي (عليه السلام) على الشيخين كان مذهب كثير من الصحابة والتابعين؛ فلا معنى لإعلال الحديث بشتيّع الرواة كما سيأتي إثبات هذا من كلام الشيخ الألباني وغيره.

الفصل السابع: نحقّق رواية علي (عليه السلام) ونثبت وثاقة محمد بن عمر الرومي وأنّه شيخ البخاري في غير صحيحه، ونثبت أنه لم ينفرد به عن شريك بل تابعه سويد بن سعيد وهو شيخ مسلم في صحيحه، فالحديث رواه صدوقان عن شريك فهو ثابت عنه بلا شكّ.

الفصل الثامن: نتكلّم فيه عن شريك ونثبت أن حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن (لذاته أو لغيره على الأقل).

الفصل التاسع: نثبت أنّ سند رواية علي (عليه السلام) ليس فيه أيّ اضطراب، وهو حسن لذاته أو حسن لغيره ويقوّي سند رواية ابن عباس وإن كان صحيحاً لذاته.

الفصل العاشر: نتكلّم في دعوى الشيخ المعلمي والشيخ الألباني بالنسبة إلى ضعف الحديث لأجل متنه ونوضّح أن الشيخ المعلمي وجد «منطوق الخبر» أي دلالته ومعناه خلاف «الواقع» الذي وقع كما قال: «كلّ من تأمّل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال».

ولذا كذّب الحديث أو ضعّفه؛ لأن «الواقع» هو أنّه وإخوانه من السنة لم يأخذوا دينهم عن علي (عليه السلام) و«منطوق الخبر» يدلّ على أنّ عليّاً هو باب مدينة علم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا بدَّ من أخذ الدين منه فقط. فضعّف الخبر وإلا فلا بدَّ من الإقرار بفساد «الواقع»!

الفصل الحادي عشر: نثبت أن هناك أحاديث صحيحة كحديث «سفينة نوح» وحديث «الثقلين» تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم» ونبيّن قاعدة تصحيح الأحاديث بالشواهد المعنوية، وسنذكر أن هذه الشواهد المعنوية للحديث تدلّ أيضاً على عدم نكارة متن الحديث.

الفصل الثاني عشر: سنذكر كلمات بعض كبار علماء السنة في تصحيح أو تحسين حديث الباب منهم الحافظ العلائي وابن حجر العسقلاني والسخاوي والسيوطي وغيرهم.

ثم نورد كلمات الذين ضعفوا أو كذبوا الحديث كابن الجوزي وابن تيمية والذهبي وغيرهم ونردّ عليهم ونجيب عما قالوا إن شاء الله.

ثم نذكر أسماء الذين لم يصحّ منهم تضعيف حديث «مدينة العلم» كأحمد بن حنبل وابن معين، وهنا نردّ على ما قاله الشيخ الألباني بالنسبة إلى توثيق ابن معين لأبي الصلت وتضعيف الحديث.

إذن لا نتكلم في الطرق الأُخرى للحديث، فقد جمع طرقه السيد علي الحسيني الميلاني

(حفظه الله) في كتابه «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار»[1] وفيه كفاية فراجع.

ولا نتكلم في إثبات وثاقة أبي الصلت الهروي، فهذا قد أثبته السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي في كتابه «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي»[2] والعلامة علي بن محمد بن طاهربن يحيى (ت ١٤٠٩ هـ) في كتابه «دفع الإرتياب عن حديث الباب» وليس عندنا من مزيد.

أمّا دلالة الحديث فنتكلم فيه موجزاً، فقد أشبع الكلام في دلالة الحديث السيد الميرحامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦ هـ) في كتابه القيم «عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار»[3] والسيد علي الحسيني الميلاني (حفظه الله) في كتابه «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار» والشيخ محمد حسن المظفر(رحمه الله) (ت ١٣٧٥ هـ) في كتابه «دلائل الصدق لنهج الحق»[4] فراجع.

فهذا الكتاب الحاضرينقّب عن صحّة سند حديث «مدينة العلم» من رواية ابن عباس (رحمه الله) وعلي (عليه السلام) فقط، كما يردّ على الشيخ المعلمي والشيخ الألباني.

---

١. علي الحسيني الميلاني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج١٠-١٢.
٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي.
٣. حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي، عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار.
٤. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج٦، ص١٧١-١٨٢.

الفصل الثالث:

تحقيق حال محمد بن جعفر الفيدي وبيان أنّه ثقة صحيح الحديث وأنّه شيخ البخاري في صحيحه، وسبر مرويّاته في كتب السنة والجواب عن بعض الشبهات حوله

توطئة

روى عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي (ت ٢٣٦ هـ) حديث «مدينة العلم» بسند صحيح عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فضعفوا وكذبوا عبد السلام الهروي ولم يقبلوا منه هذه الرواية، ولكنه لم ينفرد به عن أبي معاوية بل تابعه متابعة كاملة محمد بن جعفر الفيدي (ت ٢٣٦ هـ)، فرواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس بنفس السند والمتن.

وحين سئل يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) -وهو من كبار علماء الرجال والحديث- عن أبي الصلت الهروي، قال: ثقة، فقيل له أليس قد حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش بحديث «أنا مدينة العلم»؟! فأجاب يحيى بن معين: «قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون».

قال الحافظ صلاح الدين العلائي الدمشقي الشافعي (٦٩٤-٧٦١ هـ) بعد أن ذكر كلام ابن معين: «فقد برأ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث... ولم يأت من تكلّم على حديث «أنا مدينة العلم» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين»، فلم يأت أحد من

الذين حكموا على الحديث بالضعف أو الوضع بجواب مقنع عن رواية الفيدي عن أبي معاوية حتى زمان الحافظ العلائي وهو من علماء القرن الثامن الهجري.

وأول من شكّك صريحاً في رواية الفيدي -حسب علمي- هو العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣-١٣٨٦ هـ) -الملقب بـ«ذهبي العصر»- فقال في كلام له حول حديث «مدينة العلم»: «وتبعه محمد بن جعفر الفيدي فعدّه ابن معين متابعاً وعدّه غيره سارقاً، ولم يتبيّن من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم»، هذا كلامه في الفيدي، وهو لم يذكر شيئاً من كلام علماء الجرح والتعديل في الفيدي، ولا أسماء الذين وثقوه، والثقات الذين رووا عنه، ولم يصرف العناية إلى تحقيق مروياته.

فقد ذكر ثلاثة شبهات بالنسبة إلى الفيدي: الأُولى: احتمال أنه سرقه من أبي الصلت وإن عدّه ابن معين متابعاً لا سارقاً، الثانية: جهالة حال الفيدي بقوله: «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي»، والثالثة: ليس الفيدي من رجال الشيخين أو أحدهما.

أما الشيخ الألباني فجاء بكلام عجيب جداً واحتمال باطل قطعاً فقال في الفيدي: «ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة»!!! ثم احتمل أيضاً أن الفيدي ليس من رجال البخاري بل الذي يروي عنه البخاري في صحيحه هو القومسي، ثم قال: «الفيدي له أحاديث خولف فيها تبعاً لابن حجر العسقلاني».

فلذلك أفردتُ هذا الفصل من الكتاب بتحقيق حال محمد بن جعفر الفيدي.

فنذكر أولاً روايته لحديث مدينة العلم، ثم نبسط البحث عنه من خلال كلام علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين ونسبر جميع مرويّاته في كتب السنة. ونبيّن أنَّ

الفيدي ثقة صحيح الحديث لم يجرحه أحد وهذا كله إعتماداً على قواعد مصطلح الحديث. وسنبيّن أيضاً أن الفيدي هو شيخ البخاري في صحيحه، فقد روى عنه حديثاً واحداً في صحيحه بلا واسطة.

وأما ادعاء سرقة الحديث من أبي الصلت أو غيره فكلام لا دليل عليه بل هو ادعاء باطل قطعاً؛ لأن الفيدي ثقة من رجال البخاري فكيف يسرق الحديث من الضعفاء؟ ونثبت -فيما بعد- أن رواية الفيدي لحديث «مدينة العلم» صحيحة على شرط البخاري، فرجاله كلهم رجال البخاري.

ولا يمكن تضعيف حديث «مدينة العلم» بالفيدي إلا بهدم أساس قواعد علم الجرح والتعديل وببطلان جميع ما قاله العلماء في هذا الباب، فمن ضعّف الفيدي أو كذّبه يستلزم أن يكذّب ويضعّف أكثر رجال السنة، بل ورجال صحيحي البخاري ومسلم، لأن الفيدي أوثق بمراتب من كثير من رجال الصحيحين.

حديث «مدينة العلم» من رواية ابن عباس عن طريق أبي الصلت الهروي وتضعيفهم إياه

روى حديث «مدينة العلم» جمع من علماء السنة في كتبهم بأسانيد كثيرة عن أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس (رحمه الله) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهِ مِنْ بَابِهِ». فعلى سبيل المثال نقول: رواه الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) بسند صحيح عن أبي الصلت فقال: «حَدَّثَنَا الْمَعْمَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغُ المكي، قالا: ثنا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهِ مِنْ بَابِهِ»[1].

---

١. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١١، ص ٥٥.

والمعمري هذا هو الحافظ أبو علي الحسن بن علي بن شبيب البغدادي (ت ٢٩٥ هـ)، قد ترجم له شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في «تذكرة الحفاظ» فقال: «الحافظ العلامة البارع... كان من أوعية العلم يذكر بالفهم ويوصف بالحفظ...»[١]، ولم ينفرد به فتابعه محمد بن علي الصائغ المكي (ت ٢٩١ هـ) وهو ثقة بالإجماع، وقد ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «المحدث الإمام الثقة أبو عبد الله محمد بن علي بن زيد المكي الصائغ. سمع: القعنبي وخالد بن يزيد العمري و... وعدّة، مع الصدق والفهم وسعة الرواية. حدّث عنه: دعلج بن أحمد وأبو محمد الفاكهي وسليمان الطبراني وخلق كثير من الرحّالين»[٢].

وأورده نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) عن الطبراني في «مجمع الزوائد» وقال: «رواه الطبراني وفيه عبد السلام بن صالح الهروي وهو ضعيف»[٣]. وقال شمس الدين الذهبي بعد أن رواه بسنده عن أبي الصلت عن أبي معاوية: «هذا الحديث غير صحيح وأبو الصلت هو عبد السلام متهم»[٤].

والحديث مشهور من رواية أبي الصلت الهروي (ت ٢٣٦ هـ)، فضعفوه وكذبوه وتكلموا فيه بأشدّ الكلام واتهموه بأنه هو الذي وضعه على لسان أبي معاوية، فقال ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) في «المجروحين»: «عبد السلام بن صالح بن سليمان بن ميسرة أبو الصلت الهروي: يروي عن حمّاد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضائل علي، وأهل بيته، لا يجوّز الاحتجاج به إذا انفرد. وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ، فَلْيَأْتِ مِنْ قِبَلِ الْبَابِ. وَهَذَا شَيْءٌ لا أَصْلَ لَهُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلا مُجَاهِدٍ، وَلا

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٦٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٤٢٨.
٣. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٩، ص ١١٤.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٤، ص ١٢٣١.

الأَعْمَشِ، وَلا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَ بِهِ، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْمَتْنِ، فَإِنَّمَا سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا، وَإِنْ أُقْلِبَ إِسْنَادُهُ»[1].

وقال ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) في «الكامل» بعد أن رواه بسنده عن أحمد بن سلمة الكوفي: «وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ بِأَبِي الصَّلْتِ الْهَـرَوِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، سَرَقَهُ مِنْهُ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا، وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ ضُعْفَاءُ»[2].

وقال أيضاً في ترجمة الحسن بن علي بن صالح العدوي بعد أن روى الحديث بسنده عن العدوي عن الحسن بن علي بن راشد عن أبي معاوية: «وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بِهِ غَيْرُهُ، وَسَرَقَ مِنْهُ مِنَ الضُّعَفَاءِ. وَلَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ خَيْرٌ وَأَصْدَقُ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ، وَالَّذِي أَلْزَقَهُ الْعَدَوِيُّ عَلَيْهِ»[3].

وقال في ترجمة سعيد بن عقبة الكوفي بعد أن روى الحديث بسنده عنه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «وهذا يروي عن أبي معاوية، عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء فرووه عن أبي معاوية، وألزق بهذا الحديث على غير أبي معاوية، فرواه شيخ ضعيف، يقال له: عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش»[4].

وقال في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد الكوفي: «وَهَذَا أَيْضاً يُعْرَفُ بِأَبِي الصَّلْتِ الْهَـرَوِيِّ عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ الرَّازِي، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ. وَحَدَّثَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ الْكُوفِيُّ، مِنْ سَاكِنِي جُرْجَانَ، وَكَانَ مُتَّهَماً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ كَذَلِكَ. وَثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْعَدَوِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي

---

١. ابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ١٥١.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ١، ص ١٩٠.
٣. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤١.
٤. المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤١٢.

مُعَاوِيَةَ، فَقَدْ شَارَكُوا عُمَرَبْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدٍ، وَالْحَدِيثُ لأَبِي الصَّلْتِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَبِهِ يُعْرَفُ، وَعِنْدِي أَنَّ هَؤُلاءِ كُلَّهُمْ سَرَقُوا مِنْهُ»[1]. وقال أيضاً في ترجمة عثمان بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفّان بعد أن رواه بإسناده عنه عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا أَعْلَمُ رَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ غَيْرُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الْجُمْلَةِ مُعْضِلٌ عَنِ الأَعْمَشِ، وَيَرْوِي عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَيَرْوِيهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، وَقَدْ سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ جَمَاعَةٌ ضُعَفَاءُ»[2].

ورواه أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في كتابه «الموضوعات» بتسعة طرق عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس، ثم قال في أبي الصلت الهروي: «وهو الذي وضع هذا الحديث على أبي معاوية وسرقه منه جماعة»[3]، ثم حكم بالوضع والضعف على جميع طرقه، وليس في طرق التي ذكرها رواية محمد بن جعفر الفيدي.

أقول: فكما هو واضح ممّا مرّ، إنهم كذّبوا واتّهموا أبا الصلت بالوضع أولاً، ثم ضعفوا وكذبوا كل من روى هذا الحديث عن أبي معاوية أو عن الأعمش وقالوا بأنّهم سرقوه من أبي الصلت.

قال أحمد بن الصديق المغربي الغماري: «وضعّفوا بحديث الباب جماعة، منهم: أحمد بن عمران بن سلمة، وأحمد بن سلمة الكوفي، وأحمد بن عبد الله بن يزيد، وإسماعيل بن محمد بن يوسف، وسعيد بن عقبة، وجعفر بن محمد الفقيه، وعثمان بن عبد الله الأموي، وعمر بن اسماعيل بن مجالد، ومحفوظ بن بحر الأنطاكي، ويحيى بن بشار الكندي»[4]. ولكن مع التسليم بذلك -أي بأنّ هؤلاء الرجال سرقوا الحديث من أبي الصلت وهو ضعيف متهم أيضاً- نقول:

---

١. المصدر نفسه، ج ٥، ص ٦٧.
٢. المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٧٧.
٣. ابن الجوزي، الموضوعات، ج ١، ص ٣٥٤.
٤. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ١٤٣.

هناك رجل ثقة قد تابع أبا الصلت متابعة كاملة عن أبي معاوية وهو محمد بن جعفر بن أبي مواتية الكلبي أبو جعفر الكوفي العلّاف الفيدي (ت ٢٣٦ هـ) لم يجرحه أحد، بل وثقه غير واحد من أئمة الحديث، وهو شيخ البخاري في صحيحه كما ستعرف، فلا يمكن تضعيفه وتكذيبه إلا بهدم أساس قواعد علم الجرح والتعديل كما سنبيّنه قريباً إن شاء الله.

رواية محمد بن جعفر الفيدي (ت ٢٣٦ هـ)

قال الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ) في كتابه المعروف «المستدرك على الصحيحين»: «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْهَرَوِيُّ بِالرَّمْلَةِ، ثنا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأَبُو الصَّلْتِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ.

فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي «التَّارِيخِ»، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ، يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ.

سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ سَهْلٍ الْفَقِيهَ الْقَبَّانِيَّ إِمَامَ عَصْرِهِ بِبُخَارَى، يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظَ، يَقُولُ: وَسُئِلَ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: دَخَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَنَحْنُ مَعَهُ عَلَى أَبِي الصَّلْتِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا خَرَجَ تَبِعْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ رَحِمَكَ اللهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ؟ فَقَالَ: هُوَ صَدُوقٌ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَرْوِي حَدِيثَ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا»، فَقَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، كَمَا رَوَاهُ

أَبُو الصَّلْتِ»[1]، وهذان سندان صحيحان عن ابن معين كما ستعرف قريباً.

وذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) من «المستدرك» ولكن فيه: «سمعت أبا العباس يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت ابن معين عن أبي الصلت، فقال: ثقة، فقلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش: «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي وهو معه»[2].

والظاهر من هذا الكلام أنّ الفيدي كان في المجلس مع ابن معين ولذا يقول ابن معين «ذاك الفيدي» و«ذاك» من أسماء الإشارة.

أقول: فانظر كيف يدافع يحيى بن معين -وهو أعلم الناس بالرجال كما ستعرف قريباً- عن أبي الصلت الهروي إعتباراً برواية محمد بن جعفر الفيدي، فقد تأكّد ابن معين أن الفيدي رواه عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت؛ فيكون سند حديث «مدينة العلم» هكذا: عن يحيى بن معين عن محمد بن جعفر الفيدي -وكان حاضراً في مجلس ابن معين- عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس وهذا سند صحيح كما ستعرف.

ومن هنا يقول الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١ هـ) في كتابه «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»: «وهذا الحديث ذكره أبو الفرج بن الجوزي في «الموضوعات» من عدّة طرق، وجزم ببطلان الكل. وقال مثل ذلك أيضاً جماعة. وعندي في ذلك نظر كما سأُبيّنه. والمشهور بروايته أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس (رضي الله عنهما). وعبد السلام هذا ضعّفوه جداً، واتّهم بالرفض، ومع ذلك فقد روى عباس بن محمد الدوري في سؤالاته (عن) يحيى بن معين أنه سأله عن أبي الصلت هذا فوثّقه. فقال أليس قد حدث

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.
٢. ابن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ج ٨، ص ٤٠-٤١.

عن أبي معاوية حديث «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة عن أبي معاوية... فقد برأ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث. وأبومعاوية الضرير ثقة، حافظ، يحتجّ بإفراده، كابن عيينة وغيره... ولم يأت من تكلم على حديث «أنا مدينة العلم» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين، فالحكم عليها بالوضع باطل قطعاً...»[1].

وشرح الحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) كلام الحافظ العلائي المذكور فقال: «وَقَالَ الْحَافِظ صَلَاح الدّين العلائي، وَمن خطّه نقلت فِي أجوبته عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تعقّبها السراج الْقزْوِينِي عَلَى مصابيح الْبَغَوِيّ، وَادّعى أنّها مَوْضُوعَة حَدِيث أَنَا مَدِينَة الْعلم وَعلي بَابهَا، قد ذكره أَبُو الْفرج (ابن الجوزي) فِي الموضوعات من طرق عدَّة، وَجزم بِبُطْلَان الْكل، وَكَذَلِكَ قَالَ بعده جمَاعَة مِنْهُم الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان وَغَيره وَالْمَشْهُور بِهِ رِوَايَة أبي الصَّلْت عَبْد السَّلَام ابْن صالِح الْهَرَوِيّ عَن أبي مُعَاوِيَة عَن الْأَعْمَش عَن مُجَاهِد عَن ابْن عَبَّاس مَرْفُوعاً وَعبد السَّلَام هَذَا تكلمُوا فِيهِ كثيراً... وَمَعَ ذَلِكَ فقد قَالَ الْحَاكِم حَدَّثَنَا الْأَصَمّ حَدَّثَنَا عَبَّاس يَعْنِي الدوري، قَالَ سألتُ يَحْيَى بْن معِين عَن أبي الصَّلْت، فَقَالَ: ثِقَة. فقلتُ: أَلَيْسَ قد حَدَّث عَن أبي مُعَاوِيَة حَدِيث أَنَا مَدِينَة الْعلم؟ فَقَالَ قد حدث مُحَمَّد بن جَعْفَر الفيدي وَهُوَ ثِقَة عَن أبي مُعَاوِيَة.

وَكَذَلِكَ روى صالِح جزرة أَيْضاً عَن ابْن معِين ثُمَّ سَاقه الْحَاكِم من طَرِيق مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْن الضريس وَهُوَ ثِقَة حَافظ عَن مُحَمَّد بْن جَعْفَر الفيدي عَن أبي مُعَاوِيَة. قَالَ العلائي: فقد برِأ أَبُو الصَّلْت عَبْد السَّلَام من عهدته وَأَبُو مُعَاوِيَة ثِقَة مَأْمُون من كبار الشُّيُوخ وحفاظهم الْمُتَّفق عَلَيْهِم وَقد تفرّد بِهِ عَن الْأَعْمَش فَقال مَاذَا؟ وَأي اسْتِحَالَة فِي أَن يَقُول النَّبِي (صلى الله عليه وسلم) مثل هَذَا فِي حقّ عَلِيّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)؟ ولَمْ يَأْتِ كل من تكلّم فِي هَذَا الحَدِيث وَجزم وَضعه بِجواب عَن هَذِه الرِّوَايَات الصَّحِيحَة عَن ابْن معِين، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهُ

---

١. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٢-٥٣.

شَاهد رواهُ التِّرمِذِيّ فِي جَامعه...»[1].

وهكذا قال السيوطي مرّة أُخرى في كتابه «قوت المغتذي على جامع الترمذي» فقال: «هذا أحد الأحاديث التي انتقدَها الحافظ سراج الدين القزويني على المصَابيح، وزعم أنه موضُوع وقال الحافظ صَلاح الدين العلائي في أجوبته...»[2]، فذكر مثل ما مرّ.

وأقرّهما بدر الدين الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) فقال: «وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» من طرق عدة، وجزم ببطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره. وأجيب عن ذلك: بأن محمد بن جعفر البغدادي الفيدي، قد وثّقه يحي بن معين. وأن أبا الصلت الهروي قد وثّقه ابن معين والحاكم. وقد سئل يحي عن هذا الحديث، فقال: صحيح»[3].

فكما هو معلوم أنّ ابن معين اعتمد اعتماداً تامّاً على الفيدي واعتباراً بروايته وثق أبا الصلت الهروي، فلا بدّ من تحقيق حال الفيدي الآن لكي نعلم من هو وما هو مرتبة وثاقته.

تحقيق حال محمد بن جعفر بن أبي مواتية الكلبي أبو جعفر الكوفي العلّاف المعروف بالفيدي (ت ٢٣٦ هـ)

ونورد هنا جميع ما وقفنا عليه من كلام المتقدمين في محمد بن جعفر الفيدي. أما الجرح فلم نجده، أما التوثيقات والتعديلات الواردة في حقه:

الأول: توثيقه من قبل يحي بن معين (١٥٨-٢٣٣ هـ): قال الحاكم كما مرّ: «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْهَرَوِيُّ بِالرَّمْلَةِ، ثنا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ

---

١. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ٣٣٢-٣٣٤.

٢. جلال الدين السيوطي، قوت المغتذي على جامع الترمذي، ص ١٠٠٧-١٠١٠.

٣. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٤٩.

الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأَبُو الصَّلْتِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي «التَّارِيخِ»، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ، يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ.

سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ سَهْلٍ الْفَقِيهَ الْقَبَّانِيَّ إِمَامَ عَصْرِهِ بِبُخَارَى، يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظَ، يَقُولُ: وَسُئِلَ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: دَخَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَنَحْنُ مَعَهُ عَلَى أَبِي الصَّلْتِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا خَرَجَ تَبِعْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ رَحِمَكَ اللهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ؟ فَقَالَ: هُوَ صَدُوقٌ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَرْوِي حَدِيثَ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا»، فَقَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ»[1].

أقول: وهذا نقل صحيح متصل -من حيث السند- عن يحيى بن معين، لأنّ الحافظ أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم (٢٤٧-٣٤٦ هـ) قد ترجم له الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ» فقال: «الإمام الثقة محدّث المشرق أبو العباس محمد بن يعقوب... وكان يكره أن يقال له الأصم... قال الحاكم: كان محدّث عصره بلا مدافعة... رحل به أبوه المحدّث يعقوب الورّاق في سنة خمس وستين، فسمع بأصبهان من هارون بن هارون بن سليمان... وببغداد من زكريا بن يحيي المروزي وأبي جعفر ابن المنادي والدوري... حدّث عنه الحاكم وابن مندة فأكثر.. قال الحاكم: حدّث في الإسلام ستاً وسبعين سنة ولم يختلف في صدقه وصحة سماعه وهو بضبط والده، أذن سبعين سنة بمسجده وكان حسن الخلق

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.

سخي النفس...»[1].

وقد ترجم له أيضاً في «سير أعلام النبلاء» وقال: «وسمع «التاريخ» من عباس الدوري»[2].

أما العباس بن محمد الدوري (١٨٥-٢٧١ هـ) فقد ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» قال: «الإمام الحافظ الثقة الحجة أبو الفضل، عباس بن محمد بن حاتم بن واقد، الدوري ثم البغدادي، مولى بني هاشم، أحد الأثبات المصنفين... لازم يحيى بن معين وتخرّج به وسأله عن الرجال وهو في مجلد كبير. حدّث عنه: أرباب السنن الأربعة، ووثقه النسائي. ومن الرواة عنه ابن صاعد و... أبوالعباس الأصم وخلق. قال الأصمّ: لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه...»[3].

وقد ترجم له أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب» فقال: «قال ابن أبي حاتم: صدوق، سمعت منه مع أبي وسئل عنه أبي فقال: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال الأصم: لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه، وذكره يحيى بن معين فقال: صديقنا وصاحبنا... وقال مسلمة: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الخليلي في «الإرشاد»: متفق عليه»[4].

ولذا صحّح الشيخ الألباني هذا السند فقال: «روى بسنده الصحيح -أي الحاكم- عن العباس بن محمد الدوري أنه قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي؟ فقال ثقة. فقلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون»[5].

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٨٦٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٤٥٧، رقم ٢٥٨.
٣. المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٥٢٢، رقم ١٩٩.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ١١٣.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

وروى الخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣ هـ) هذا النقل عن الحاكم النيسابوري في «تاريخ بغداد» فقال: «أَخْبَرَنَا محمد بن علي المقرئ، قال: أَخْبَرَنَا محمد بن عبد الله النيسابوري، قال: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، يقول: سمعت يحيى بن معين يوثّق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت: أو قيل له: إنّه حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». فقال ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، هذا أو نحوه»[1]، فلم يذكر قول ابن معين في الفيدي «وهو ثقة مأمون». ورواه أيضاً ابن عساكر (٤٤٩-٥٧١ هـ) عن الخطيب في «تاريخ مدينة دمشق»[2].

وأما السند الثاني عند الحاكم وهو قوله: «سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ سَهْلٍ الْفَقِيهَ الْقَبَّانِيَّ إِمَامَ عَصْرِهِ بِبُخَارَى، يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظَ، يَقُولُ: وَسُئِلَ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: دَخَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَنَحْنُ مَعَهُ عَلَى أَبِي الصَّلْتِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا خَرَجَ تَبِعْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ رَحِمَكَ اللهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ؟ فَقَالَ: هُوَ صَدُوقٌ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَرْوِي حَدِيثَ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا»، فَقَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ»: فصحيح أيضاً وهؤلاء كلهم ثقات، أما شيخ الحاكم فهو أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه إمام عصره ببخارى كما قال الحاكم وهو ثقة فقيه[3] وأما صالح بن محمد بن حبيب (ت ٢٩٣ هـ) فهو الحافظ الثبت الثقة المعروف بجزرة متفق عليه[4]. وهذا النقل من الحاكم أيضاً يدل على اعتماد يحيى بن معين على رواية الفيدي.

---

١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٢. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٨١.
٣. نايف بن صلاح، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، ص ٢٢٤، رقم ٨٣.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٢٣-٣٣.

فقد حكى لنا الحاكم النيسابوري بسندين صحيحين عن يحيى بن معين أنه قال إنّ محمد بن جعفر الفيدي قد حدّث بحديث «مدينة العلم» عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس كما رواه أبو الصلت، فإنّ أبا الصلت الهروي لم ينفرد به، فابن معين جعل حديث الفيدي معتبراً ونفى التهمة عن أبي الصلت باعتبار رواية محمد بن جعفر الفيدي وهذا يدل على كون الفيدي ثقة صدوقاً عند ابن معين وبه صرح الدوري فيما نقله الحاكم عنه بسند صحيح عن يحيى بن معين «وهو ثقة مأمون». ولذا يقول الشوكاني: «محمد بن جعفر البغدادي الفيدي، قد وثقه يحيى بن معين» كما مرّ.

ولسنا بحاجة أن نبين مكانة أبي زكريا يحيى بن معين في علم الرجال والحديث من خلال بيان العلماء لذلك وثنائهم عليه، ولكنّنا نجتزئ بقول بعض أكابر علماء الفنّ.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «كان ابن معين أعلمنا بالرجال»[1]، وقال أيضاً: «السماع من يحيى بن معين شفاء لما في الصدور»[2]، وكان الإمام أحمد يرجع إليه في كثير من المسائل يستفهم عنها، قال عباس الدوري: «رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء، يقول له: يا أبا زكريا، كيف حديث كذا؟ كيف حديث كذا؟ يريد أن يستثبته في أحاديث قد سمعوها، فكلّما قال يحيى كتبه أحمد»[3].

وقال أحمد بن حنبل فيه: «رجل خلقه الله لهذا الشأن، يظهر كذب الكذّابين»[4]. وقال العجلي: «ما خلق الله تعالى أحداً كان أعرف بالحديث من يحيى بن معين. ولقد كان يجتمع مع أحمد وابن المديني ونظرائهم، فكان هو الذي ينتخب لهم الأحاديث لا يتقدّمه منهم أحد. ولقد كان يُؤتى بالأحاديث قد خُلِطَتْ وتَلَبَّسَتْ فيقول: هذا الحديث كذا، و هذا كذا، فيكون

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٤٣٠.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٢٥٠.
٣. المصدر نفسه، ج ١١، ص ٢٤٩.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٧٩.

كما قال»[1].

وقال الآجري: «قلت لأبي داود أيّما أعلم بالرجال علي (بن المديني) أو يحي (بن معين)؟ قال يحي عالم بالرجال»[2]. وقال عبد الخالق بن منصور: «قلت لابن الرومي: سمعت بعض أصحاب الحديث يحدّث بأحاديث يحي ويقول حدثني من لم تطلع الشمس على أكبر منه، فقال وما يعجب؟ سمعت ابن المديني يقول: ما رأيت في الناس مثله. وقال أيضاً قلت لابن الرومي: سمعت أبا سعيد الحدّاد يقول: الناس كلهم عيال على يحي بن معين، فقال صدق، ما في الدنيا مثله»[3].

وقال أبو بكر الإسماعيلي: «سُئِل عبد الله بن محمد بن سيّار الفرهياني عن يحي، وعلي، وأحمد، وأبي خيثمة، فقال: أما علي فأعلمهم بالحديث والعلل، ويحي أعلمهم بالرجال، وأحمد أعلمهم بالفقه، وأبو خيثمة من النبلاء»[4].

وراجع ترجمة ابن معين في «تذكرة الحفاظ» للذهبي فقد: «يحي أشهر من أن نطوّل الشرح بمناقبه»[5]، وفي «تهذيب التهذيب»[6] للحافظ ابن حجر العسقلاني وقال: «هو إمام الجرح والتعديل... روى عنه البخاري ومسلم... وأحمد بن حنبل... وأبو حاتم و أبو زرعة الرازيان». وقال يحي بن معين نفسه: «كتبت بيدي هذا ستّ مئة ألف حديث»[7].

وقال الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي في «ميزان الإعتدال»: «قال ابن معين: لا أعرفه، ولا أعرف عبد الرحمن بن آدم، أجاب بذلك لعثمان الدارمي. وقال ابن

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٢٥٢.
٢. المصدر نفسه، ج ١١، ص ٢٤٨.
٣. المصدر نفسه، ج ١١، ص ٢٤٩.
٤. المصدر نفسه، ج ٧، ص ٣٠٨.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٤٣٠.
٦. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٢٤٦.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٨١.

عدي: هذان إذا كان مثل ابن معين قال لا أعرفهما، فمثل ذلك مجهول، وإذا عرفه غيره لم يعتمد على معرفته، لأنّ ابن معين به تستبرأ أحوال الرجال»[1].

فانظرإلى كلام ابن عدي ودقّق النظر فيه لتعرف مكانة هذا الرجل -أي يحي بن معين- في علم الرجال والجرح والتعديل، فإنه إذا جهل رجلاً فهو مجهول وإن عرفه غيره.

فمثل ابن معين قد وثّق محمد بن جعفر الفيدي واعتماداً على وثاقة الفيدي نفى التهمة عن أبي الصلت الهروي أيضاً والفيدي يكفيه هذا التوثيق من ابن معين، فلا يحتاج إلى توثيق أحد غيره.

والجديربالذكرأنّ يحي بن معين يعدّ من المتعنّتين في الرجال كما قال الذهبي في رسالة له «ذكرمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل»: «وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني: متعنّتون»، وهذا تمام كلامه: «أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام:

١- قسم تكلموا في أكثرالرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي، ٢- وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة، ٣- وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي. والكل أيضاً على ثلاث أقسام: قسم منهم متعنّت في الجرح، متثبّت في التعديل، يغمزالراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه. فهذا إذا وثّق شخصاً فعضّ على قوله بناجذيك وتمسّك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً فانظرهل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه، ولم يوثّق ذلك أحد من الحذاق، فهوضعيف، وإن وثّقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضّح سبب ضعفه وغيره قد وثّقه، فمثل هذا يتوقّف في تصحيح حديثه، وهوإلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنّتون»[2].

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٥٧٦.

٢. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٧١.

ونقله عنه السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في «فتح المغيث» و «الإعلان بالتوبيخ» مع بعض الإختلاف في النقل فقال: «... قسم منهم متعنّت في التوثيق، متثبّت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث...»[١]، والظاهر هذا النقل هو الصحيح أي «متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل». قال عبد الفتاح أبو غدة تعليقاً على كلام الذهبي «متثبت في التعديل»: «أي لا يعدل الراوي إلا بعد إنتفاء أيّ قادح للعدالة»[٢]، وقال تعليقاً على عبارة «متعنت في التوثيق»: «أي متشدّد، لا يوثق الراوي إلا إذا أحرز الدرجة العليا من العدالة والضبط»[٣].

وقال الذهبي أيضاً في «الموقظة» في كلام له حول المتشددين والمتساهلين في الرجال: «فالحادّ فيهم: يحيى بن سعيد وابن معين وأبوحاتم وابن خراش وغيرهم»[٤]. وقال العلامة أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ) في كتابه المعروف «الرفع والتكميل»: «ومنها أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدّد في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أُولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر. فمنهم: أبو حاتم، والنسائي، وابن معين... فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، فليتثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه»[٥].

وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): «وابن معين وأبو حاتم أصعب الناس تزكية»[٦]. وأشار

١. المصدر نفسه.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٣.
٥. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ٢٧٤-٢٧٥.
٦. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٥.

ابن تيمية أيضاً إلى تعنت يحيى بن معين، فإنه قال في ميمون بن سياه: «أخرج له البخاري والنسائي، وقال أبوحاتم الرازي: ثقة، وحسبك بهؤلاء الثلاثة. وعن ابن معين أنه قال فيه: ضعيف، لكن هذا الكلام يقوله ابن معين في غيرواحد من الثقات»[1]. وقال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في «إتحاف النبيل»: «ومن المتشددين أيضاً شعبة وابن معين (رحمهما الله)، فابن معين له كلام شديد في الرواة»[2].

أقول: فنتمسك بتوثيق يحيى بن معين لمحمد بن جعفرالفيدي كما قال الذهبي، فابن معين لا يعدل الراوي إلا بعد إنتفاء أي قادح للعدالة ولا يوثق الراوي إلا إذا أحرز الدرجة العليا من العدالة والضبط.

الثاني: تعديله من قبل الحافظ البزّار (ت ٢٩٢ هـ): قال الحافظ أبوبكرالبزار بعد أن روى حديثاً في إسناده محمد بن جعفربن أبي مواتية: «وابن أبي مواتية صالح»[3].

الثالث: توثيقه من قبل ابن الجارود (٢٣٠- ٣٠٧ هـ): قال أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦ هـ) في كتابه «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»: «محمد بن جعفربن أبي مواتية أبو جعفرالكلبي الكوفي الفيدي –بالفاء– وفيد قرية من قرى الكوفة، نزلها ومات بها، وكان بغدادياً. ثقة، قاله ابن الجارود»[4]، وابن الجارود هوأبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، قد ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «هوالحافظ الإمام الناقد»[5]، وقال في «سيرأعلام النبلاء»: «كان من أئمة الأثر»[6]، وأورده في رسالة له «ذكرمن يعتمد قوله في

١. المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٥٥.
٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج ١، ص ٧٣.
٣. نور الدين الهيثمي، كشف الأستارعن زوائد البزار، ج ٣، ص ٢١٩، رقم ٢٦٠٦؛ محمد بن طلعت، التذييل على كتاب تهذيب التهذيب لابن حجرالعسقلاني، ص ٣٤٧، رقم ٩٧٩.
٤. محمد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص ٢١٥، رقم ١٨٢.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٧٩٤.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٢٤٠.

الجرح والتعديل» وجعله في الطبقة السابعة[1] من الذين قال فيهم: «فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قُبِلَ قوله ورجع إلى نقده»[2].

قلت: وابن حجر العسقلاني كثيراً ما ينقل أقوال ابن الجارود في الرجال في كتابه «تهذيب التهذيب».

الرابع: توثيقه من قبل ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ): ذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: «محمد بن جعفر بن أبي مواثة الكلبي يروي عن أبي نعيم وعبدالرحمن بن أبي حماد روى عنه الحضرمي»[3].

الخامس: تعديله من قبل ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ): لم يذكر الفيدي في كتابه المعروف «الكامل في الضعفاء» وهذا يدل على كون الفيدي عنده ثقة أو صدوق. قال ابن عدي في مقدمة كتابه المذكور: «وأنا ذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه البعض وعدّله البعض الآخر ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير مباحاة... وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق»[4].

وقد أورد ابن عدي الإمام الحافظ أحمد بن صالح المصري في كتابه «الكامل» لأن النسائي كان سيّء الرأي فيه، قال: «وأحمد بن صالح من أجلة الناس... ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، لكنت أجلّ أحمد بن صالح أن أذكره»[5]، وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الإمام الحافظ أبي القاسم عبد الله البغوي: «وأخذ ابن

---

١. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ٢٠٤، رقم ٤٤٢.
٢. المصدر نفسه، ص ١٧٥.
٣. ابن حبان، **الثقات**، ج ٩، ص ١٣٢.
٤. عبد الله بن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ج ١، ص ١٣٩.
٥. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٤.

عدي يُضَعّفه، ثم في الآخر قوّاه وقال: طال عمره واحتاجوا إليه وقبله الناس، قال: ولولا أني شرطت أن كلّ من تكلم فيه متكلم ذكرته وإلا كنت لا أذكره»[1].

وقال الذهبي في «ميزان الإعتدال» في ترجمة الحافظ أحمد بن سعيد بن عقدة: «قوّى ابن عدي أمره وقال: لولا أني شرطت أن أذكر كل من تُكلم فيه -يعني ولا أحابي- لم أذكره للفضل الذي كان فيه من الفضل والمعرفة، ثم لم يسق ابن عدي له شيئاً منكراً»[2].

وقال الذهبي في ترجمة ابن ابي داود في «تذكرة الحفاظ»: «قال ابن عدي: لولا أنا شرطنا أن كل من تكلم فيه ذكرناه لما ذكرت ابن أبي داود»[3].

إذن ابن عدي يذكر كل من تُكلم فيه ولو كان الرجل من الحفاظ والأئمة كالبغوي وأحمد بن صالح.

ومن هنا نفهم أولاً: أن الفيدي لم يجرحه أحد من المتقدمين ولم يتكلم فيه أحد.

وثانياً: الفيدي ثقة أو صدوق عند ابن عدي.

وثالثاً: أنه لم يرو شيئاً منكراً كما ستعرف قريباً.

فقول ابن عدي «ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق» يدل على كون الفيدي عنده ثقة أو صدوق كما هو واضح.

وستعرف أن ابن عدي كان يعرف الفيدي معرفة جيدة وقد ذكر الفيدي من جملة شيوخ البخاري في صحيحه وهذا في كتابه «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» وهو أول ما ألّف في شيوخ البخاري. إذن كان ابن عدي يعرف الفيدي وقد اطّلع على أحاديثه ومع ذلك لم يذكره في كتابه «الكامل» لأنه ليس على شرطه،

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٧٣٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٣٧.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٧٧١.

فالفيدي لم يتكلم فيه أحد وليس له شيئاً منكراً.

والجدير بالذكر أن ابن عدي روى حديثاً بسنده عن الفيدي فقد قال في ترجمة جابر بن نوح: «حدثنا ابْنُ صَاعِدٍ، نا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ بَحْرٍ الْبَيْرُوذيُّ، قالا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُوَاتَيْهِ الْفِيدِيُّ الْعَلافُ، نا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة، قال رسول اللهِ (صلى الله عليه وسلم): إِنَّ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ أَنْ تَخرج مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ»[1]، ومع ذلك إنما ذكر هذا الحديث في ترجمة جابر بن نوح ولم يذكر الفيدي أصلاً.

وإن كنت في شك مما قلنا في توثيق ابن عدي في الفيدي فانظر إلى كلام الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) بالنسبة إلى راو إسمه أسد بن موسى: «وهذا الذي ذكره ابن حزم في أسد لم يقله أحد من المتقدمين فيه فيما علمناه، مع إجتهاده في الرواية وتصنيفه للعلم، ويقال: إنه أول من صنّف المسند. وقد وقف المتقدمون على أمره وفيهم المشدّدون في الرواية، ولم يقولوا ما قال، ولم نر فيما بين أيدينا من كتب الضعفاء والمتروكين له ذكراً، وأبو أحمد ابن عدي شرط أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه، وقد ذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ لذلك، ولم يذكر أحداً فيمن خرج في كتابه هذا من حيث عدم الطعن مع الإشتهار... وكذلك شرط أبي أحمد ابن عدي يقتضي أنه ثقة أو صدوق»[2]. وقال مرة أُخرى في راو إسمه عبد الغفار بن داود الحراني: «وكذا يقتضي شرط ابن عدي أنه ثقة أو صدوق ولم يرفيه قدحاً لأحد»[3]. وهكذا قال في راو آخر إسمه قيس بن طلق[4]. إذن يقتضي شرط ابن عدي أن الفيدي ثقة أو صدوق ولم يرفيه قدحاً لأحد.

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٢، ص ١٢٠.

٢. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج ٢، ص ١٧٦-١٧٧، ونقله عنه الحافظ الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) في كتابه «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» ج ١، ص ٢٥٦.

٣. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج ٢، ص ١٧٩.

٤. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٥.

وقال ابن عدي في ترجمة معلى بن ميمون المجاشعي: «وَلَم أر للمتقدمين فيه كلاماً إلا أن أحاديثه رأيتها غير محفوظة، فشرطت في أول الكتاب أن أذكر كل من هو بصورته»[1]، قال الحافظ الذهبي: «ذكر في «الكامل» كل من تكلم فيه بأدنى شيء ولو كان من رجال «الصحيحين»، ولكنه منتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث مما استنكر للرجل وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «ومن عادته فيه: أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة»[3].

إذن كان ابن عدي يذكر الرجل وإن لم يتكلم فيه أحد ولكن له بعض أحاديث أو حديثاً استنكر له، وهذا يدل أن ابن عدي لم يجد للفيدي شيئاً منكراً وهذا ما سنحقّقه ونثبته قريباً في سبر مرويات الفيدي.

هذا وقال حمزة السهمي: «سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء فقال: أوليس عندك كتاب ابن عدي؟! قلت: بلى، قال: فيه كفاية ولا يزاد عليه»[4].

السادس: توثيقه من قبل الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ): وقد صحح الحاكم إسناد حديث أبي الصلت كما عرفت، ثم ذكر توثيق ابن معين للفيدي وأقره كما هو واضح، ثم ذكر رواية الفيدي في «المستدرك» بسنده عنه فقال: «حَدَّثَنَا بِصِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثنا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ الْقَنْطَرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «أَنَا

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٦، ص ٣٧٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ١٥٥.
٣. ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص٤٢٨.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٩٤١؛ تاريخ جرجان، ص ٢٢٦، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي.

مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ، فَلْيَأْتِ الْبَابَ»، قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، حَدَّثَنَاهُ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ الْحَاكِمُ: لِيَعْلَمَ الْمُسْتَفِيدُ لِهَذَا الْعِلْمِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ فَهْمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ حَافِظٌ»[1]، والظاهر من كلام الحاكم أنه يصحّح الحديث والإسناد وهذا يدل على كون الفيدي عنده ثقة بلا إشكال وقد اعتمد أيضاً على توثيق ابن معين للفيدي وأقره. وسيأتي تحقيق هذا السند في ردنا على العلامة محمد الطاهر بن عاشور في أواخر هذا الفصل.

وستعرف قريباً أنّ الفيدي هو شيخ البخاري في صحيحه ويعدّ هذا توثيقاً للفيدي كما سيأتي توضيحه مفصلاً. ثم هناك من ذكر الفيدي أو ترجم له ولكن لم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، فقال الإمام مسلم (ت ٢٦١ هـ) -صاحب كتاب صحيح مسلم- في كتابه «الكنى والأسماء»: «أبو جعفر محمد بن جعفر بن أبي مواتية الكوفي سكن فيد سمع ابن فضيل»[2]، وقال البخاري -صاحب كتاب صحيح البخاري- في كتابه «التاريخ الكبير»: «محمد بن جعفر أبو جعفر نزل فيد، أرى أصله كوفي، سمع ابن فضيل»[3]. وهكذا قال الخطيب البغدادى في «تاريخ بغداد»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية أبو جعفر الكلبي، ذكر بعض أهل العلم أنه بغدادي سكن في فيد ومات بها، وحدّث عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ووكيع بن الجرّاح، ويحيى بن يمان، وجابر بن نوح. روى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الحميد الحلواني»[4].

إذا عرفت ما ورد من التوثيق والتعديل في الفيدي، فإني لا أفهم وجه كلام ابن حجر العسقلاني في الفيدي في «تقريب التهذيب»: «مقبول»[5]، ولذا ردّ عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط

---

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.
٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، الكنى والأسماء، رقم ٥٣٧.
٣. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٥٦.
٤. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١١٧، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٥. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٦٣.

والدكتور بشّار عواد معروف في «تحرير تقريب التهذيب» فقالا: «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحاً»[1]، وهذا أيضاً لا أفهم وجهه، فالرجل ثقة مطلقاً، وثقه ابن معين وابن حبان والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي والبزار ولم يجرحه أحد فهو ثقة صحيح الحديث بلا إشكال وهذا بغض النظر عن كونه من شيوخ البخاري في صحيحه.

والظاهر أنهما -أي مؤلفا «تحرير تقريب التهذيب»- لم يطّلعا على توثيق الحاكم وابن معين وابن الجارود للفيدي.

وبعد ذلك، فلينظر العاقل المنصف الحرّ في كلام الشيخ المعلمي «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي». وما أدري وليت شعري، إن لم يتبين من حال الفيدي ما يشفي فحال أيّ رجل من رجال السنة يتبيّن له؟!

محمد بن جعفر الفيدي رجل غير مجروح

واعلم أن الرجل لم يجرحه أحد، فإني بعد بحث شديد لم أر أحداً من المتقدمين ضعّف أو تكلّم في هذا الرجل، ولم يذكره أحد من المتقدمين من الأئمة الذين صنّفوا في الضعفاء كابن عدي والعقيلي وابن حبان والبخاري، والجوزجاني، والنسائي والدارقطني ولا حتى ابن الجوزي ولا غيرهم ولم يذكره الذهبي في «ميزان الإعتدال»، ولا الحافظ العراقي في «ذيل ميزان الإعتدال» ولا الحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان».

محمد بن جعفر الفيدي ثقة صحيح الحديث

إذا عرفتَ أنّ الرجل وثّقه جمع من الأئمة الكبار ولم يجرحه أحد، فاعلم أنه ثقة صحيح الحديث مطلقاً، وتوضيح ذلك من تسعة مسالك:

---

١. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢، رقم ٥٧٨٥.

المسلك الأول: أن الراوي يعدّ من الطبقة الأُولى من الثقات إن وثّقه كثير ولم يضعّفه أحد، كالفيدي، فوثقه جمع من الأئمة ولم يجرحه أحد.

قال الحافظ الذهبي في «الموقظة»: «الثقة: من وثقه كثير ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف»[1].

قال الشريف حاتم بن عارف العوني في «شرح الموقظة»: «هذه هي الطبقة الأُولى من الثقات: وهم من نص على توثيقه عدد من أهل العلم المعتبرين، ولم يضعفه أحد منهم»[2]، فهذا واضح لا يحتاج إلى توضيح.

المسلك الثاني: الراوي إن وثقه واحد من أئمة الجرح والتعديل فقط ولم يجرحه أحد بجرح مفسر فقد ثبتت له رتبة الثقة فكيف بمن وثقه جمع من الأئمة ولم يجرحه أحد كما هو الواقع بالنسبة إلى محمد بن جعفر الفيدي.

قال ابن صلاح (ت ٦٤٣ هـ): «اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَثْبُتُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ، أَوْ لَا بُدَّ مِنَ اثْنَيْنِ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ إِلَّا بِاثْنَيْنِ، كَمَا فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي الشَّهَادَاتِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ -وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ- أَنَّهُ يَثْبُتُ بِوَاحِدٍ، لِأَنَّ الْعَدَدَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي جَرْحِ رَاوِيهِ وَتَعْدِيلِهِ، بِخِلَافِ الشَّهَادَاتِ»[3].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «تُقبَل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلّا يزكّي بمجرد ما ظهر له ابتداءً، من غير ممارسة واختبار، ولو كانت التزكية صادرةً من مُزَكٍّ واحد، على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين؛ إلحاقاً لها بالشهادة، في

١. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٧٨.
٢. الشريف حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، ص ١٩٢.
٣. ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص ١٠٩.

الأصح، أيضاً. والفرق بينهما: أن التزكية تنزل منزلة الحكم؛ فلا يشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم؛ فافترقا. ولو قيل: يفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزكّي إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره لكان مُتَّجهاً، فإنه إن كان الأول، فلا يشترط العدد أصلاً؛ لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم، وإن كان الثاني، فيجري فيه الخلاف. وتبين أنه، أيضاً، لا يشترط العدد؛ لأن أصل النقل لا يُشترط فيه العدد؛ فكذا ما تفرَّع عنه»[1].

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) في كتابه المعروف «توضيح الأفكار»: «ولـمّا كانت العدالة صفة للراوي لا تعرف بمجرد إيمانه، افتقرت إلى مُعَرِّف لها؛ فقال المصنف -أي ابن الصلاح-: «والصحيح أن التعديل يثبت بواحد ولو إمرأة، على الصحيح»، واستدل ابن الصلاح لمّا جزم به بقوله: «لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه ولا تعديله، بخلاف الشهادات» انتهى.

قلت: وفي المسألة ثلاثة أقوال: الأول: أنه لا يقبل في التزكية إلا رجلان في رواية وشهادة حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم. الثاني: أنه يكفي واحد فيهما، وهو اختيار القاضي أبي بكر، فإنه قال: والذي يوجب القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي، ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً، لشاهد ومخبر. الثالث: التفصيل فيكفي في الرواية تزكية العدل، ولا بد من اثنين في الشهادة، ورجحه الإمام فخر الدين والسيف الآمدي. وأقربها به أوسطها، لأن التزكية من باب الأخبار ولا يشترط العدد في قبول رواية العدل»[2].

أقول: إذن يثبت التعديل من قبل أحد أئمّة الجرح والتعديل، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فإن لم يكن هناك من جَرَح هذا الراوي وقد وثقه واحد من علماء الجرح والتعديل فهو ثقة. وإنّ التطبيقات العملية من علماء الحديث في هذا الباب كثيرة جداً ونذكر هنا

---

١. ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص ١٧٦-١٧٧.

٢. محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج ٢، ص ١٢٠-١٢١.

مثالاً واحداً من كلام الشيخ الألباني (ت ١٤٢٠ هـ): «المرأة عورة، وإنها إذا خرجت استشرفها الشيطان، وإنها لا تكون أقرب إلى الله منها في قعربيتها». أخرجه الطبراني في «الأوسط» في ترجمة إبراهيم بن هاشم البغوي (رقم ٣٠٣٦):

حدثنا إبراهيم: أنبأنا عاصم بن النضر: أنا معتمربن سليمان عن أبيه عن قتادة عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غيرشيخه البغوي، وقد وثقه الدارقطني، مات سنة (٢٩٧) كما في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي»[١]، فقد صحح السند وفيه إبراهيم بن هاشم البغوي، لم يجرحه أحد ولم يوثقه أحد غيرالدارقطني[٢]، وهذا لأن التعديل يثبت بواحد. وهكذا صحح الشيخ الألباني للبغوي هذا بالنسبة إلى حديث آخرفقال: «قال الطبرانى: حدثنا إبراهيم (هو ابن هاشم) حدثنا أميّة حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن حميد عن أنس مثله وزاد: «ولا تعذبوا أولادكم بالغمزمن العذرة». وقال: «لم يروه عن حميد إلا عبد الوهاب». قلت: وهوثقة من رجال مسلم، وسائرالرواة ثقات رجال الشيخين غيرإبراهيم، وهوابن هاشم بن الحسين أبوإسحاق البيع المعروف بـ(البغوي) قال الدارقطني: ثقة، فالسند صحيح»[٣].

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً وإنما ذكرتُ المثال من توثيق الدارقطني لأنه فيه نوع من تساهل في توثيق المجاهيل كما أشارإلى ذلك الذهبي في «الموقظة»: «والمتساهل كالترمذي والحاكم والدارقطني في بعض الأوقات»[٤]، ومع ذلك إعتمد الشيخ الألباني توثيقه وصحح سند حديث رواه البغوي.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٦٨٨.

٢. المصدر نفسه.

٣. ووثقه أيضاً ابن الجوزي في كتابه «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، ج ١٣، ص ٩٧، رقم ٢٠٣٦، ولكن الظاهر الشيخ الألباني لم يطلع عليه وإنما صحح حديثه لأجل توثيق الدارقطني إياه.

٤. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٣.

أما الفيدي فوثقه ابن معين المتشدد وابن حبان والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي والبزار ولم يجرحه أحد فيكون ثقة بالإجماع وحديثه صحيح بلا إشكال.

المسلك الثالث: إنهم صححوا وحسنوا من وثقه ابن حبان وحده -وهو من المتساهلين في توثيق المجاهيل كما هو معروف- ولم يجرحه أحد، فكيف بالنسبة إلى محمد بن جعفر الفيدي الذي وثقه أيضاً ابن معين والحاكم وابن الجارود ولم يجرحه أحد.

أما مسلك ابن حبان في توثيق المجاهيل فقد صرّح به الحافظ ابن حجر فقال: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبيّن جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في «كتاب الثقات» الذي ألّفه، فإنه يذكر خلقاً نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكنَّ جهالة حاله باقية عند غيره»[1].

قال الشيخ الألباني بعد نقل كلام ابن حجر السابق: «ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يورد في الكتاب المذكور بناءً على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرّح في ترجمتهم بأنه «لا يعرفهم ولا آباءهم»! فقال في الطبقة الثالثة: «سهل، يروي عن شدّاد بن الهاد، روى عنه أبو يَعْفور، ولست أعرفه، ولا أدري مَنْ أبوه»».

ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع «الصارم المنكي» -لابن عبد الهادي- ص ٩٢-٩٣ وقد قال بعد أن ساقها: «وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أنّ توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق». ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثّقون من تفرّد بتوثيقه

١. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ١، ص ١٤، في المقدمة.

ابن حبان... ومما ينبغي التنبّه له أن قول ابن عبد الهادي: «وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله» ليس دقيقاً: لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أنّ طريقة ابن حبان في «ثقاته» أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين! وليس كذلك، بدليل قوله المتقدم في «سهل»: «لست أعرفه ولا أدري من أبوه». ومثله ما يأتي قريباً. وكذلك قول الحافظ: «برواية واحد مشهور» يوهم أنَّ ابن حبان لا يوثق إلا من روى عنه واحد مشهور، لأنه إن كان يعني مشهوراً بالثقة كما هو الظاهر فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته، وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له، لأنّه إمّا ضعيف أو مجهول ولكلٍ منهما رواة في «كتاب الثقات» وإليك بعض الأمثلة...»[1].

ولكن مع ذلك قال الشيخ الألباني في النتيجة: «والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقّ بكثير من التحفّظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين. لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بيّنه العلامة المعلمي في التنكيل (١/ ٤٣٧-٤٣٨) مع تعليقي عليه.

وراجع لهذا البحث ردي على الشيخ الحبشي فإنه كثير الاعتماد على من وثّقه ابن حبان من المجهولين (ص ١٨-٢١). وإنّ ممّا يجب التنبيه عليه أيضاً، أنه ينبغي أن يضمّ إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هامّ، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلّ من نبّه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو أنّ من وثّقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتجّ به»[2].

فهذا الذي قاله الشيخ الألباني هو بنفسه منهج الشيخ المعلمي أيضاً. ونذكر هنا مثالاً لمن وثّقه ابن حبان وحده ولكن صحّحوا له، فقال الشيخ الألباني: «موسى بن جبير الأنصاري روى عنه جمع من الثقات منهم الليث بن سعد وبكر بن مضر وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:

---

١. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص ٢١-٢٢.

٢. المصدر نفسه، ص ٢٥.

«يخطئ و يخالف». وقال الحافظ: «مستور». قلت: والصواب قول الذهبي المتقدم: «ثقة» لرواية الجماعة عنه، وقد يكون له أخطاء كما يشير إليه قول ابن حبان المتقدم»[1].

أقول: فانظر كيف يحكم هو والذهبي بوثاقة موسى بن جبير الأنصاري هذا ولم يوثّقه أحد غير ابن حبان ومع ذلك قال فيه «يخطئ ويخالف». وأين هذا الأنصاري من محمد بن جعفر الفيدي الذي وثقه ابن حبان مطلقاً ولم يذكر فيه جرحاً أبداً، كما وثقه ابن معين والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي والبزار أيضاً.

والثقات الذين رووا عن الفيدي أوثق بدرجات من الجماعة التي رووا عن الأنصاري هذا، وسنذكر أسمائهم ورواياتهم عن الفيدي قريباً إن شاء الله وهم جمع من الحفّاظ والثّقات وأئمة الحديث.

ومثال آخر، قال الشيخ الألباني عقب حديث رواه إسحاق بن راهويه عن سعد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس: «وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون غير سعد بن الصلت وهو البجلي مولاهم، ترجمه ابن أبي حاتم من رواية جماعة آخرين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو في ثقات ابن حبان وقد قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات»»[2].

هذا وإنّ سعد بن الصلت قد أورده ابن حبان في «الثقات» وقال فيه: «ربّما أغرب»[3] ولم يوثقه أحد غير ابن حبان، ومع ذلك فقد حسّن الشيخ الألباني سند حديثه. فأين هذا الرجل بالنسبة إلى الفيدي؟

وهناك رجل إسمه اليمان بن نصر لم يوثّقه أحد غير ابن حبان وقد جهله ابن أبي حاتم

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨١٩.

٢. المصدر نفسه، رقم ١٢٧٩.

٣. ابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٣٧٨.

والذهبي وقال فيه الشيخ الألباني: «ذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: الكعبي، من أهل البصرة، يروي عن شيخ عن محمد بن المنكدر. روى عنه يعقوب بن سفيان. وذكر ابن أبي حاتم في الرواة عنه محمد بن مرزوق والجراح بن مليح. قلت: ليس في ابن أبي حاتم ذكر الجرّاح هذا، فالله أعلم. وقد روى عنه عمرو بن علي هذا الحديث مختصراً جداً في «تاريخ البخاري» (١/ ١/ ١٤٧). وأقول: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لرواية ثلاثة من الثقات عنه»[١].

واليمان هذا لم يوثّقه أحد غير ابن حبان ومع ذلك قال أبو حاتم فيه: «هو مجهول»[٢]. وهو قليل الحديث جداً، فأين هذا الرجل بالنسبة إلى محمد بن جعفر الفيدي الذي وثقه ابن حبان، ووثّقه أيضاً ابن معين والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي وروى عنه جمع من أئمة الحديث والحفّاظ كما سيأتي قريباً إن شاء الله.

وقال الشيخ الألباني في رجل إسمه عباس بن عبيد الله بن عباس ولم يوثّقه أحد -عند الشيخ الألباني- غير ابن حبان: «وأمّا إعلال ابن القطّان إياه بقوله: «لا يعرف حاله»، ونحوه قول الحافظ فيه: «مقبول»، فهو مردود، ومستدرك برواية أربعة من الثقات عنه، وذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٥/ ٢٥٨)... فالإسناد حسن»[٣].

فانظر كيف يردّ الشيخ الألباني على ابن حجر إعتماداً على رواية أربعة من الثقات فقط وتوثيق ابن حبان إياه. وقال في رجل إسمه كثير بن قاروند وروى عنه خمسة من الثقات: «وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» فهذا مع اتفاق أولئك الثقات على الرواية عنه مما يلقي الطمأنينة في القلب على الإحتجاج بحديثه»[٤].

بل إنهم قبلوا وحسّنوا رواية من وثّقه ابن حبان وحده مع رواية ثقتين عنه فقط. قال

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٧١٠.
٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٩، ص ٣١١.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٩١.
٤. المصدر نفسه، رقم ١٣٧٠.

الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً يرويه هصان بن الكاهل عن عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ بن جبل: «وإسناده حسن إن شاء الله، رجاله ثقات رجال الشيخين غير هصان بن الكاهل، روى عنه ثقتان وذكره ابن حبان في «الثقات»»[1].

وهصان بن كاهن هذا لم يوثّقه أحد غير ابن حبان ومع ذلك قال علي بن المديني فيه: «رجل مجهول»[2] وهو قليل الحديث جداً، فأين هذا الرجل بالنسبة إلى محمد بن جعفر الفيدي الذي وثّقه ابن حبان وقد وثّقه أيضاً ابن معين والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي وروى عنه جمع من أئمة الحديث والحفاظ كما سيأتي قريباً إن شاء الله.

ثم إنهم قبلوا وحسنوا رواية من وثقه ابن حبان وحده وضعفه بعض أئمة الجرح والتعديل. قال الشيخ الألباني عقب حديث فيه من لم يوثقه غير ابن حبان ومع ذلك ضعفه الدارقطني: «هذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الله بن الوليد وهو ابن قيس التجيبي البصري، وقد روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان، وقال الدارقطني: لا يعتبر به»[3]. وقال الحافظ الهيثمي عقب هذا الحديث: «رجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن الوليد بن قيس وهو ثقة»[4].

المسلك الرابع: إنهم قبلوا حديث من لم يزكِّهِ أحد ولكن روى عنه بعض الثقات، فكيف بالنسبة إلى الفيدي الذي وثقه غير واحد من علماء الفن وقد روى عنه جمع غفير من الحفاظ والثقات.

قال النووي في كتابه «شرح صحيح مسلم»: «ثم المجهول أقسام: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً وهو المستور ومجهول العين فأما الأول فالجمهور على

---

١. المصدر نفسه، رقم ٢٢٧٨.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٥٦.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٤٠٣٥.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٥، ص ٩١.

أنه لا يحتج به، وأما الآخران فاحتج بهما كثيرون من المحققين»[1].

وقال السخاوي في بحث الجهالة من كتابه «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية»: «فإنه على ثلاثة أقسام، (أحدها) مجهول العين، وهو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا بمعرفة العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، قاله الخطيب، قال: وأقل ما يرفع به الجهالة يعني للعين أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم... ، (ثانيها) مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً، وهذا أيضاً لا يقبل حديثه عند الأكثرين وحكي عن أبي حنيفة قبوله، لكن قيل أن الثابت عنده عدم قبوله مطلقاً، وبه صرّح الحماري من مقلّديه، وإنّما قبله في عصر التابعين خاصة كما تقدم، (ثالثها) مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً، لكونه علم عدم المفسق فيه، ولم تعلم عدالته، لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة، ونفي العدالة الباطنة، لأن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر، وهذا هو المستور، والمختار قبوله، وبه قطع سليم الرازي، قال ابن الصلاح: ويشبه أن يكون عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة فيمن تقادم العهد بهم، وتعذّرت الخبرة الباطنة لهم»[2].

وقال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ذي مرو... وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم»[3].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في شرحه على «الألفية» للسيوطي: «وأما المستور، وهو العدل في ظاهر حاله، ولكنه مجهول العدالة باطناً، فالأصح قبول روايته، لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي، قال ابن الصلاح: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة

---

١. النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٨.
٢. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ص ٧١-٧٢.
٣. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ١١١، باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة.

الباطنة بهم»، وهذا القول صحّحه النووي أيضاً»[1].

وهكذا قال الشيخ الألباني في كتابه «تمام المنة» في كلامه على رواية مجهول الحال والمستور: «نعم يمكن أن يقبل روايته (أي مجهول الحال والمستور) إذا روى عنه جمع من الثقات، ولم يتبين في حديثه ما ينكر عليه، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كإبن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم»[2].

وقال الحافظ الذهبي: «وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين، إطلاق اسم «الثقة» على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى: مستوراً، ويسمى: محلّه الصدق ويقال فيه: شيخ. وقولهم: «مجهول»، لا يلزمه منه جهالة عينه، فإن جُهل عينه وحاله، فأولى أن لا يحتّجوا به. وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات، فأقوى لحاله ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان»[3].

التطبيقات العملية لهذه القاعدة كثيرة جداً، نذكرهنا بعض الأمثلة:

قال الحافظ الذهبي بترجمة مالك بن الخير الزيادي: «محلّه الصدق، يروي عن أبي قبيل، عن عبادة مرفوعاً: ليس منا من لم يجلّ كبيرنا. روى عنه حيوة بن شريح، وهو من طبقته، وابن وهب، وزيد بن الحبّاب، ورشدين. قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته.

يريد أنه ما نص أحداً على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[4].

---

١. جلال الدين السيوطي، الألفية، ص ٥٣.
٢. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص ٢٠.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٧٨-٧٩.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٢٦.

ومثال آخر، قال الشيخ الألباني في رجل إسمه أحمد بن سليمان العقيلي ترجم له أبو نعيم: «لم يذكر -أي أبو نعيم- فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكنه ساق له ثلاثة أحاديث من رواية ثلاثة شيوخ عنه، وكلهم ثقات:

١- محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو أحمد القاضي العسال راوي الحديث عنه.

٢- سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة.

٣- عبد الله بن محمد بن جعفر، وهو أبو الشيخ مؤلف «الطبقات»، وقد ترجم فيه للعسال ترجمة حسنة (٢ /٣٥٥).

فرواية هؤلاء الحفاظ عنه يلقي الإطمينان في النفس أنه صدوق إن شاء الله تعالى»[١].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه سلم بن سلام الواسطي ولم يوثقه أحد: «وهذا إسناد حسن... وسلم بن سلام يكنّى بأبي المسيّب الواسطي، روى عنه جمع غفير سمّاهم الحافظ المزّي في التهذيب، فيهم جماعة من الثقات، فهو على شرط ابن حبان، فلا أدري لم لم يورده في «الثقات»؟! وقال الحافظ: «مقبول»! وحقّه عندي أن يقول: «صدوق»، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم»[٢].

وقال الشيخ الألباني أيضاً بعد أن ذكر حديثاً فيه زيد بن المهتدي لم يوثقه أحد، قال: «وهذا إسناد حسن، كما قال الهيثمي في المجمع (١/ ١٢٩) ورجاله كلهم معروفون من رجال (التهذيب)، غير زيد بن المهتدي المروزي، ترجمه الخطيب في (التاريخ ٨/ ٤٤٨) برواية ثلاثة الحفاظ منهم الطبراني ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً»[٣].

والأمثله على ذلك كثيرة جداً يطول بنا ذكرها وفيما مرّ كفاية.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٦٣.
٢. المصدر نفسه، رقم ٣٣٣١.
٣. المصدر نفسه، رقم ٣٤٧٣.

أقول: وزيد بن المهتدي هذا لم يوثقه أحد ومع ذلك حسّنه الشيخ الألباني برواية ثلاثة الحفاظ عنه، أما محمد بن جعفر الفيدي فقد وثقه جمع من أئمة الحديث وقد روى عنه جمع من الحفاظ والثقات ذكر بعضهم الحافظ المزّي (٦٥٤-٧٤٢ هـ) في «تهذيب الكمال» بترجمة الفيدي فقال: «خ: مُحَمَّد بن جَعْفَر بن أَبِي مواتية الكلبي، أَبُو عَبد اللهِ، وقيل: أَبُو جَعْفَر الكوفي، ويُقال: البغدادي العلّاف المعروف بالفيدي، نزل فيد. رَوَى عَن: جابر بْن نوح الحماني، وعبد الرحمن بْن أَبِي حماد، وعبد الرحمن بْن مُحَمَّد المحاربي، وأَبِي نعيم الفضل بْن دكين، وقبيصة بْن عقبة، وأَبِي معاوية مُحَمَّد بْن خازم الضرير، ومحمد بْن فضيل بْن غزوان (خ)، ووكيع بْن الجرّاح، ويحيى بْن يمان، ويزيد بْن هارون.

رَوَى عَنه: الْبُخَارِيّ، وزكريا بْن يَحْيَى الناقد، وعلي بن صدقة الشطّي، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الحميد الحلواني، ومُحَمَّد بْن إِسْحَاق بْن سَعِيد السَعِيدي، ومُحَمَّد بْن عَبد اللهِ بْن سُلَيْمان الحضرمي، ومحمد بْن الفضل بْن جابر السقطي، وأَبُو أَحْمَد المرّار بْن حمويه الهمذاني، ويزيد بْن الهيثم البادا، ويعقوب بْن شَيْبَة السدوسي.

ذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب «الثقات». قال أَبُو الْقَاسِم: مات يَوْم الخميس غرّة جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ومائتين. ويُقال: سنة إحدى وثلاثين ومائتين»[١].

أمّا أئمّة الحديث والحفاظ والثّقات الذين رووا عن الفيدي وذكر الحافظ المزّي أسماء بعضهم وما أراه استوعب، فهم:

١- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، صاحب كتاب «الصحيح»، وسيأتي تحقيق هذا في المسلك التاسع.

٢- محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي (ت ٢٩٧ هـ) المحدّث الحافظ الثقة، قد ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» فقال: «كان أحد أوعية العلم... قال الدارقطني:

١. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٨٦.

ثقة جبل»[1]، وفي «سير أعلام النبلاء» فقال: «الشيخ الحافظ الصادق... الملقّب بمطين... صنف «المسند» و«التاريخ» وكان متقناً...»[2].

وروايته عن محمد بن جعفر الفيدي توجد في «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» للطبراني فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قال: نا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): لِيَسَعْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ مِنْ ذِكْرِ خَطِيئَتِكَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ»[3].

وأيضاً قال الطبراني: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي مُوَاتِيَةَ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ النَّخَعِيِّ وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَرْوَانَ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَيُؤَخِّرُ هَذِهِ فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَيَجْعَلُ هَذِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا»»[4].

وروايته عن محمد بن جعفر الفيدي توجد أيضاً في «مسند الشاشي» فرواه عنه فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ مُطَيَّنٌ، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَلْبِيُّ، نا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[5].

قال محقق كتاب «مسند الشاشي» -محفوظ الرحمن زين الله- تعليقاً على «محمد بن

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ٢٧٥.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٤١.
٣. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٧٠؛ سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٦٢.
٤. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٣٩.
٥. الهيثم بن كليب الشاشي، مسند الشاشي، ج٢، ص ٢١٣، حديث رقم ٧٨٠.

جعفر الكلبي» في السند: «هو محمد بن جعفر الفيدي». ورواه أيضاً أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» فقال: «حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْحُصَيْنِ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ حَمُّوَيْهِ الْخَثْعَمِيُّ الْكُوفِيَّانِ، قَالا: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي مُوَاتِيَةَ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، هَذَا لَفْظُ ابْنُ أَبِي حُصَيْنٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ لِيُضِلَّ بِهِ، وَابْنُ أَبِي مُوَاتِيَةَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ حَدَّثَ بِغَيْبٍ، وَسَمِعَ مِنْهُ الْحَضْرَمِيُّ بِغَيْبٍ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ بِإِسْقَاطِ ابْنِ عَمَّارٍ مِنْ بَيْنِ طَلْحَةَ، وَابْنِ مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ»[1].

٣- فضل بن محمد بن المسيّب بن موسى بن زهير الشعراني (ت ٢٨٢ هـ) الإمام الحافظ الفقيه، ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «الحافظ الإمام الجوّال... قال الحاكم: كان أديباً فقيهاً عابداً عارفاً بالرجال...»[2]، وله ترجمة في «سير أعلام النبلاء»[3] و«تاريخ الإسلام»[4]. وروايته عن الفيدي توجد في «السنن الكبرى» للبيهقي بسند صحيح عنه: «أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بِفَيْدٍ، ثنا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فِي قَوْلِه: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ للهِ»، قَالَ: مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ، أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ»[5].

٤- إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد (ت ٢٦٠ هـ) الإمام الحافظ الثقة، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الشيخ الإمام الحافظ... وله جموع وتواليف ورحلة

---

١. أبو نعيم الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ج ١، ص ٤٩، رقم ٣٥.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٢٦-٦٢٧.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٣١٧.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢١، ص ٢٣٩.
٥. أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، ج ٥، ص ٣٠.

واسعة. وثقه الخطيب...»[1]، وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ»[2] أيضاً. وروايته عن الفيدي توجد في «البحر الزخار مسند البزار» رواه أبو بكر البزار (ت ٢٩٢ هـ) عنه عن الفيدي فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالا: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِبْنِ أَبِي مُوَاتِيَةَ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْجُوعِ فِي وجُوهِ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يُغْدَى عَلَى أَحَدِكُمْ بِالْقَصْعَةِ مِنَ الثَّرِيدِ وَيُرَاحُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ؟ قَالَ: بَلْ، أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ»[3].

وهذا الحديث أورده نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد» وقال: «رواه البزار وإسناده جيد»[4]. وله عن الفيدي روايات أخرى لا حاجة بذكرها.

٥- محمد بن موسى بن عمران القطّان الواسطي، هو من رجال الصحيحين[5]، وروايته عن الفيدي توجد في «البحر الزخار مسند البزار» كما مرّ.

٦- المرّار بن حمويه الهمذاني (ت ٢٥٤ هـ) الثقة الحافظ الفقيه، قد ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الإمام الحافظ، شيخ همذان... كان من ائمة الإسلام»[6]، وروايته عن الفيدي توجد في «التدوين في أخبار قزوين» لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ) رواه بسند لا بأس به عن الفيدي فقال: «وَحَدَّثَ الْخَلِيلُ الْحَافِظُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَيْرَانَ الشَّيْبَانِيِّ الْفَقِيهِ ثنا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحِنَّا، ثنا الْمَرَّارُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُفِيدِيُّ، ثنا جَابِرُبْنُ نُوحٍ، عَنْ

١. محمد بن أحمد الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٦٣١.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٨٦.
٣. أحمد بن عمرو البزار، البحرالزخار مسند البزار، ج ٥، ص ٣٢٣، رقم ١٩٤١.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٠، ص ٣٢٣.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٤٢٤.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٣٠٨.

مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، عَنِ النَّبِيِّ (صلي الله عليه وسلم) قَالَ: إِنَّ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ»[1].

٧- زكريا بن يحي بن عبد الملك بن مروان الناقد (ت ٢٨٥ هـ)، قال الخطيب البغدادي: «كان أحد العباد المجتهدين ومن أثبات المحدّثين، وذكره الدارقطني فقال: ثقة فاضل»[2]. وروايته عن محمد بن جعفر الفيدي توجد في «تاريخ بغداد»، رواه الخطيب بسند صحيح عن الفيدي فقال: «أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدِّبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ مَرْوَانَ النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو كُلْثُومٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً، يَقُولُ وَهُوَ بِالْمَدَائِنِ: جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَيْكَ نَاسٌ مِنْ أَرِقَّائِنَا لَيْسَ بِهِمُ الدِّينُ تَعَبُّداً، فَارْدُدْهُمْ عَلَيْنَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «لَنْ تَنْتَهُوا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللهُ عَلَيْكُمْ رَجُلاً امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ بِالإِيمَانِ، يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ وَأَنْتُمْ مُجْفِلُونَ عَنْهُ إِجْفَالَ النَّعَمِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ»، قَالَ: وَفِي كَفِّ عَلِيٍّ نَعْلٌ يَخْصِفُهَا لِرَسُولِ اللهِ»[3].

ورواه بسند صحيح آخر عنه فقال: «أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو كُلْثُومٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً...»[4]، وعنه ابن عساكر في «تاريخ مدينة

١. عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، التدوين في أخبار قزوين، ج ٤، ص ٨٣.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٦٢، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. المصدر نفسه، ج ٨، ص ٤٣٢.
٤. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٤.

دمشق»[1].

٨- محمد بن إبراهيم بن عبد الحميد أبوبكر الحلواني، قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[2]. وروايته عن محمد بن جعفر الفيدي توجد في «تاريخ بغداد» رواه الخطيب بسند صحيح عن الفيدي فقال: «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُبْنُ نُوحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، فَلا تَقْتَتِلُوا بَعْدِي»[3].

٩- محمد بن الفضل بن جابر السقطي (ت ٢٨٨ هـ)، قال الدارقطني: «صدوق»[4]، وقال الخطيب: «ثقة»[5]. وروايته عن محمد بن جعفر الفيدي توجد في «المعجم الكبير» للطبراني فرواه عنه بسند صحيح فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا جَابِرُبْنُ نُوحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، فَلا تَقْتَتِلُوا بَعْدِي»[6].

١٠- يزيد بن الهيثم البادا (ت ٢٨٤ هـ)، وثقه الدارقطني[7] وقال الخطيب: «كان ثقة»[8]، وقال ابن الجوزي فيما نقله ابن كثير الدمشقي عنه: «كان ثقة صالحاً»[9]، وروايته عن

---

١. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٤.
٢. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٤٢.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٢٤٥، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٤. علي بن عمر الدارقطني، سوالات الحاكم، ص ١٤٦؛ محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢١، ص ٢٨٥.
٥. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٧١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٦. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٨٥.
٧. علي بن عمر الدارقطني، سوالات الحاكم، ص ١٦٠.
٨. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٥٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٩. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ٨٩.

الفيدي توجد في «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) رواه بسند صحيح عن الفيدي فقال: «حدثنا أحمد بن كامل القاضي ثنا يزيد بن الهيثم ثنا محمد بن جعفر الفيدي ثنا ابن فضيل عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي هريرة (رضي الله عنه) في قول الله عزو جل ﴿لواحة للبشر﴾، قال تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم إلا وضعت على العراقيب»[١].

١١- الحسين بن بحر البيروذي (ت ٢٦١ هـ)، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» وقال: «كان ثقة»[٢]، وأورده ابن حبان في «الثقات»[٣]. وروايته عن الفيدي توجد في «الكامل في الضعفاء» لابن عدي بسند صحيح عنه -في ترجمة جابربن نوح-: «حدثنا ابْنُ صَاعِدٍ، نا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ بَحْرٍ الْبَيْرُوذيُّ، قالا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِبْنِ أَبِي الْمُوَاتَيْهِ الْفيدِيُّ الْعَلافُ، نا جَابِرُبْنُ نُوحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة، قال رسول اللهِ (صلى الله عليه وسلم): إِنَّ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ أَنْ تُخرج مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ»[٤]، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان»[٥].

١٢- العباس بن أبي طالب (ت ٢٥٨ هـ) قال الذهبي: «ثقة»[٦]، وترجم له في «تاريخ الإسلام»[٧]، وروايته عن الفيدي توجد في «الكامل في الضعفاء» كما مرّ.

١٣- يعقوب بن شَيْبَة السدوسي (ت ٢٦٢ هـ) الثقة الحافظ الكبير العلامة[٨]، ذكره الحافظ المزّي كما مرّ والخطيب البغدادي[٩] من جملة الرواة عن محمد بن جعفر الفيدي، غيرأني

---

١. الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص ١٩.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٣، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. ابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ١٩١.
٤. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٢، ص ١٢٠.
٥. أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، ج ٥، ص ٤٧٢، رقم ٣٧٣٦.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٦٢١.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٩، ص ١٧٠.
٨. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١٢، ص ٤٧٦.
٩. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١١٧، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

لم أجد روايته عن الفيدي في الكتب الموجودة بين أيدينا، والله العالم.

ثم هناك رجال آخرون ثقات وصدوقون رووا عن محمد بن جعفر الفيدي، كمحمد بن يحيى بن الضريس الكوفي الفيدي (ت ٢٤٩ هـ)[١]، وإسحاق بن إبراهيم بن محمد بن خازم بن سنين الختلي البغدادي (ت ٢٨٣ هـ)[٢]، ومحمد بن أحمد بن سفيان أبو عبد الله البزاز الترمذي (وثقه الخطيب وذكر أنه روى عن الفيدي)[٣]، لا حاجة بذكرهم أو ذكر أحاديثهم عن الفيدي، و فيما مرّ كفاية.

فانظر الآن مرة أُخرى في كلام الشيخ الألباني بالنسبة إلى زيد بن المهتدي: «وهذا إسناد حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٩) ورجاله كلهم معروفون من رجال «التهذيب»، غير زيد بن المهتدي المروزي، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٨/ ٤٤٨) برواية ثلاثة الحفاظ منهم الطبراني ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً»، فحسن حديثه لأجل رواية ثلاثة من الحفاظ ولم يوثقه أحد.

أما محمد بن جعفر الفيدي فقد وثقه غير واحد وروى عنه جمع غفير من الثقات والحفاظ وأئمة الحديث، فهو رجل معروف مشهور ومع ذلك لم يجرحه أحد.

المسلك الخامس: إنّ الراوي إذا لم يضعّفه أحد ولم يوثقه أحد، إن صحح له الحاكم فهو حسن الحديث على الأقلّ، كما قال الحافظ الذهبي في «الموقظة»: «مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديثُ هذا في «الصحيحين»، فهو مُوَثَّق بذلك، وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً، وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالهِ: حُسْنُ حديثه»[٤].

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ١٢٤؛ ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ١٠٧.
٢. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ١، ص ٣٨٤.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٣٢١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٧٨.

قال الشريف حاتم بن عارف العوني في «شرح الموقظة»: «أي: إنّه من الممكن أن يصحَّح له، فإذا أحببت أن تُشدّد مع هذا الراوي، فأقلّ أحواله أن تُحسّن حديثه»[1].

أقول: فإن لم يكن في الفيدي غير تصحيح الحاكم لحديثه، فأقل أحواله هو حسن الحديث، فكيف به وأولئك الأئمة وثّقوه بالقول الصريح ولم يجرحه أحد؟! فلا شك أنه ثقة.

المسلك السادس: إنهم صححوا أحاديث رجال كثير ضعفهم بعض الأئمة بجرح مبهم -جرحاً لم يتبيّن السبب فيه- ولكن وثقوا أيضاً من قبل بعض الأئمة، ومحمد بن جعفر الفيدي قد ورد في حقه التعديل فقط ولم يجرحه أحد فحديثه صحيح لذاته بلا شك.

قال ابن حجر العسقلاني -فيما نقله عنه السيوطي- بالنسبة إلى تعارض الجرح والتعديل في راو واحد: «فَإِنْ كَانَ مَنْ جُرِّحَ مُجْمَلاً، قَدْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، لَمْ يُقْبَلِ الْجَرْحُ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ كَائِناً مَنْ كَانَ إِلَّا مُفَسَّراً، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَتْ لَهُ رُتْبَةُ الثِّقَةِ، فَلَا يُزَحْزَحُ عَنْهَا إِلَّا بِأَمْرٍ جَلِيٍّ، فَإِنَّ أَئِمَّةَ هَذَا الشَّأْنِ لَا يُوَثِّقُونَ إِلَّا مَنِ اعْتَبَرُوا حَالَهُ فِي دِينِهِ، ثُمَّ فِي حَدِيثِهِ، وَنقدُوهُ كَمَا يَنْبَغِي، وَهُمْ أَيْقَظُ النَّاسِ، فَلَا يُنْقَضُ حُكْمُ أَحَدِهِمْ إِلَّا بِأَمْرٍ صَرِيحٍ، وَإِنْ خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ قُبِلَ الْجَرْحُ فِيهِ غَيْرَ مُفَسَّرٍ إِذَا صَدَرَ مِنْ عَارِفٍ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَدَّلْ فَهُوَ فِي حَيِّزِ الْمَجْهُولِ، وَإِعْمَالُ قَوْلِ الْمُجَرِّحِ فِيهِ، أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ»[2].

وقال الإمام محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ) -عبّر عنه الشيخ الألباني بـ «عالم من كبار علماء الحنفية في الهند»- في كتابه المعروف «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»: «قد زلّ قدم كثير من علماء عصرنا بما تحقق عند المحققين أن الجرح مقدم على التعديل، لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهماً منهم أنّ الجرح مطلقاً -أي جرح كان، من أي جارح كان، في شأن أي راو كان- مقدم على التعديل مطلقاً، أي تعديل كان من أي معدّل

١. الشريف حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، ص ١٩٦.
٢. جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص ٣٦٢.

كان، في شأن أي راو كان.

وليس الأمر كما ظنوا، بل المسألة -أي تقدم الجرح على التعديل- مقيدة بأن يكون الجرح مفسراً، فان الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً... ويشهد له: قول الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر» وشرحه «نزهة النظر»: الجرح مقدم على التعديل.

وأطلق ذلك جماعة، لكن محله التفصيل، وهو أنه إن صدر مبيناً، من عارف بأسبابه. لأنه إن كان غير مفسر: لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب: لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا عن التعديل: قبل مجملاً غير مبين السبب...

وقول السخاوي في «شرح الالفية»: ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسّرا، أما إذا تعارضا من غير تفسير فانه يقدم التعديل. قاله المزي وغيره... وقول النووي في «شرح صحيح مسلم»: عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك. وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدها: أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده. ولا يقال: (الجرح مقدم على التعديل)؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلّا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا...

وقول الحافظ ابن حجر في ديباجة «لسان الميزان»: إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله فالصواب التفصيل، فان كان الجرح والحالة هذه مفسراً: قبل، وإلّا: عمل بالتعديل. فأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف أو متروك، ونحو ذلك فانّ القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك. فوجّه قولهم: أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً: هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه...

فالحاصل: أن الذي دلت عليه كلمات الثقات، وشهدت به جمل الأثبات: هو أنه إن

وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان: قدم التعديل. وكذا: إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً: قدم التعديل. وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسراً، سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً. فاحفظ هذا، فانه ينجيك من المزلة والخطل، ويحفظك عن المذلة والجدل»[1].

ونذكر هنا بعض التطبيقات العملية:

قال أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠ هـ) في كتابه «فتح الملك» ما هذا نصه: «وقد قال النووي في الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول شرحه ما نصه: «ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب».

وقال الحافظ في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضعفوا أيضاً في مقدمة الفتح ما نصه: «ينبغي لكل منصّف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأيّ راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح».

ولمّا نقل عن الدارقطني أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطي يتكلمون فيه، تعقبه بقوله: «هذا تليين مبهم لا يقبل». وكذلك تعقب ابن سعد على قوله في عبد الأعلى بن عبد الأعلى: لم يكن بالقوي، فقال: «هذا مجروح مردود غير مقبول». وتعقب الخليلي على قوله في عبد الملك ابن الصباح: كان متهماً بسرقة الحديث، فقال: «هذا جرح مبهم». وتعقب الدارقطني على قوله في يزيد بن أبي مريم: ليس بذاك فقال: «هذا جرح غير مفسر فهو مردود».

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ١١٧-١٢٠.

وقال في ترجمة محمد بن بشار البصري: «ضعّفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرّجوا على تجريحه»»[1].

قال الشيخ الألباني رداً على أحد علماء السنة: «لقد اعتمد في الطعن في ابن بكير على كلام أبي حاتم والنسائي، وهو يعلم أنه طعن غير مفسر، وأن مثله لا يقبل، لا سيّما إذا كان قد وثقه الجمهور، واحتج به الشيخان»[2]. وقال في راو إسمه ثابت بن عجلان وثقه ابن معين وقال أبو حاتم فيه: «صالح» وتوقف أحمد بن حنبل في أمره ما نصه: «توقف أحمد في ثابت ليس مثلما لو كان ضعفه، فلو أنه ضعفه لم يضر فيه مع توثيق من وثقه، لأنه جرح غير مفسر فهو غير معتبر»[3].

وقال ابن تيمية: «فإن قيل: الحديث الأول رواه عمرو بن أبي سلمة، وقد قال فيه علي بن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه. وقال السعدي والنسائي: ليس بقوي الحديث. والثاني في أبو صالح باذام مولى أم هانئ وقد ضعفوه...

قلت: الجواب على هذا من وجوه: الأول: أن يقال كل من الرجلين قد عدّله طائفة من العلماء كما جرحه آخرون...»، ثم ذكر كلام معدليهما فقال: «وإذا كان كذلك فيقال: إذا كان الجارح والمعدل من الأئمة، لم يقبل الجرح إلا مفسراً، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق»[4].

المسلك السابع: إنهم حسّنوا أحاديث كثير من الرجال مختلف فيهم ضعّفهم بعض الأئمة ولكن وُثّقوا أيضاً من قبل أئمة آخرين والفيدي إنما وثق ولم يجرح.

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ١٤٧.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٠٠٠.
٣. المصدر نفسه، رقم ٥٥٩.
٤. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٥-١٩٦.

قال الشيخ الألباني: «قول العراقي في ابن وردان: «مختلف فيه» ليس نصاً في تضعيفه، بل هو إلى تقويته أقرب منه إلى تضعيفه، لأن المعهود في استعمالهم لهذه العبارة «مختلف فيه» أنهم لا يريدون به التضعيف، بل يشيرون بذلك إلى أن حديثه حسن، أو على الأقل قريب من الحسن، ولا يريدون تضعيفه مطلقاً، لأن من طبيعة الحديث الحسن أن يكون في راويه اختلاف، وإلا كان صحيحاً. فتأمل»[1].

ونذكر هنا بعض التطبيقات العملية:

قال الشيخ الألباني عقب حديث فيه سليمان بن عتبة: «وهذا إسناد حسن كما سبق بيانه في الحديث (٥١٤) وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد»! ورده الذهبي بقوله: «قلت: بل قال ابن معين في سليمان بن عتبة: لا شيء». قلت: وفي هذا التعقب إجحاف لأن ابن عتبة مختلف فيه كما ذكرنا هناك والذهبي نفسه لما أورده في «الميزان» قال: «وثقه دحيم، ووهاه ابن معين، وقال صالح جزرة: روى مناكير، وقد وثق». فرجل قد قالوا فيه هذا التوثيق، ليس من الإنصاف صرف النظر عنه والاعتماد على قول من جرحه، ولاسيما وهو جرح مبهم. والحق أن الرجل وسط، حسن الحديث»[2].

وقال الشيخ الألباني أيضاً: «وتحسين هذا الإسناد هو الذي تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف، فإن مداره على عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو كما قال الحافظ: «صدوق، تغيّر حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً». فقول الهيثمي (٧/ ١٦): «رواه أحمد والطبراني بنحوه، وفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجال أحمد ثقات».

قلت: فقوله فيه: «ضعيف، وقد وثق «ليس بجيد لأنه يرجح قول من ضعفه على قول من وثقه، والحق أنه وسط حسن الحديث، إلا أن يخالف»[3].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٤٦٧.
٢. المصدر نفسه، رقم ٢٠٣٥.
٣. المصدر نفسه، رقم ٢٥٥٢.

وقال الشيخ الألباني في جندل بن والق: «قلت: وهو مختلف فيه، فوثقه ابن حبان (٨/ ١٦٧) وأبو زرعة بروايته عنه، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وضعفه آخرون، فراجع «التهذيب» إن شئت، فهو إذن وسط حسن الحديث»[١].

وقال في رجل إسمه كلثوم بن جوشن: «قال ابن أبي حاتم (٣/ ١٦٤): «سألت أبي عن كلثوم بن جوشن؟ فقال: ضعيف الحديث». وروى عن ابن معين أنه قال: «ليس به بأس». ووثقه البخاري؛ كما في «تهذيب» الحافظ وغيره، فهو وسط حسن الحديث»[٢].

قلت: وهذا الرجل قد ضعفه غير واحد من أئمة الحديث.

وقال الشيخ الألباني: «عبد الرحمن بن ثابت وهو مختلف فيه، والمتقرر أنه حسن الحديث إذا لم يخالف»[٣]. وقال: «سعد بن سنان وهو مختلف فيه، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه وتجد تفصيل ذلك في «التهذيب»... قلت: فهو حسن الحديث»[٤]. وقال أيضاً في المغيرة بن عبد الرحمن: «أنه مختلف فيه ولذلك أورده الذهبي في «الميزان» وقال: «وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ضعيف الحديث». وقال الحافظ: «صدوق فقيه كان يهم». قلت: فحسب حديث مثله أن يكون حسناً، وأما الصحة فلا»[٥].

وقال عقب حديث ذكره: «ثم إن إسناده غير قابل للصحة، وأما الحسن فمحتمل لأنه -أعني عثمان- مختلف فيه كما قال البوصيري في «الزوائد» (٢/ ٢٧٤ - مصورة المكتب) وحسن إسناده! وقال الذهبي في «الضعفاء»: «صويلح، ضعفه النسائي وغيره». وفي «الكاشف»: «ضعفه النسائي، ووثقه غيره». وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعفوه في روايته

١. المصدر نفسه، رقم ٢٨٣٢.
٢. المصدر نفسه، رقم ٣٤٥٣.
٣. المصدر نفسه، رقم ١١٦.
٤. المصدر نفسه، رقم ٥٧١.
٥. المصدر نفسه، رقم ٢٠٥٩.

عن علي بن يزيد الألهاني». قلت: فهو حسن الحديث في غير روايته عن الألهاني»[1].

وقال أيضاً عقب حديث حسّنه الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وإنما لم يصححه مع أن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، لأن سعداً الأنصاري مختلف فيه، قال أحمد: «ضعيف». وكذا قال ابن معين في رواية. وقال في أُخرى: «صالح». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث». وقال الترمذي: «تكلموا فيه من قبل حفظه». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٩٨) وقال: «كان يخطئ». قلت: ولهذا أورده الذهبي في رسالته المتقدمة «المتكلم فيهم» (١١١/ ١٤١) فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى»[2].

وقال الشيخ الألباني: «لو كان بعدي نبي لكان عمر. رواه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، وأحمد والروياني في «مسنده» والطبراني كما في «المنتق من حديثه»، وأبو بكر النجاد في «الفوائد المنتقاة» وابن سمعون في «الأمالي»، وأبو بكر القطيعي في «الفوائد المنتقاة»، والخطيب في «الموضح»، وابن عساكر عن أبي عبد الرحمن المقري أنبأنا حيوة عن بكر بن عمرو عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً. ثم رواه النجاد من طريق ابن لهيعة عن مشرح به. قلت: وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات، وفي مشرح كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وقد وثقه ابن معين»[3].

أقول: ومشرح بن هاعان هذا وثقه ابن معين كما قال، ولكن جرحه ابن حبان فقال: «يخطئ ويخالف»[4]، وأورده في «المجروحين» فقال: «يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والإعتبار بما وافق الثقات»[5]، وأورده العقيلي في

١. المصدر نفسه، رقم ٢٧٧٨.
٢. المصدر نفسه، رقم ٢٨١٤.
٣. المصدر نفسه، رقم ٣٢٧.
٤. ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ٤٥٢.
٥. ابن حبان، المجروحين، ج ٣، ص ٢٨.

«الضعفاء»[1]، وقيل في ترجمته: «أنه كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق، وقد جزم بذلك ابن يونس في تاريخه»[2].

فانظر كيف يصححون ويحسنون أحاديث الرواة الذين ورد فيهم الجرح ويعتمدون على التعديل فقط. فإذا كان هذا منهجهم، فكيف بالفيدي الذي لم يرد في حقه إلا التوثيق ولم يجرحه أحد لا مفسراً ولا مبهماً، فمثله صحيح الحديث بلا شك وريب.

المسلك الثامن: محمد بن جعفر الفيدي أوثق بمراتب من كثير من رجال الصحيحين لأن فيهما رجال لم ينص أحد على توثيقهم، بل وبعضهم مجروحون والفيدي ثقة ولم يجرحه أحد (وستعرف قريباً في المسلك التاسع أن الفيدي هو من رجال البخاري في صحيحه).

قال الحافظ الذهبي: «في رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم»[3]. تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «وهذا الذي نسبه إلى آخره لا ينازع فيه بل ليس كذلك بل هذا شيء نادر لأن غالبهم معرفون بالثقة إلا من خرّجا له في الاستشهاد»[4].

ثم إنّ كثيراً من رجال الصحيحين مجروحون، أورد الذهبي كثيراً منهم في «ميزان الإعتدال»، نذكر هنا بعض الأمثله من المجلد الأول من كتاب «تهذيب التهذيب» فقط:

١- أحمد بن عيسى المصري من رجال الصحيحين، قال ابن حجر بترجمته: «كان ابن معين يحلف أنه كذّاب... وقال سعيد بن عمرو البَرْذَعي: أنكر أبو زُرْعة على مسلم روايته عنه في الصحيح. قال سعيد: وقال لي: ما رأيت أهل مصر يشكّون في أنّه، وأشار إلى لسانه، كأنّه يقول الكذب»[5].

---

١. محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج ٤، ص ٢٢٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٠.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٢٦.
٤. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٥، ص ٣.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٥٧.

٢- أُسامة بن زيد الليثي من رجال مسلم، قال ابن حجر بترجمته: «قال الأثرم عن أحمد: ليس بشيء. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه روى عن نافع أحاديث مناكير، فقلت له: أراه حسن الحديث؟ فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة... كان يحيى بن سعيد يضعّفه... وقال أبوحاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي...»[1].

٣- أسباط أبو اليسع البصري من رجال البخاري، قال ابن حجر في ترجمته: «قال ابن حبان: كان يخالف الثقات... وكذبه يحيى بن معين»[2].

٤- إسحاق بن محمّد بن إسماعيل بن عبد الله ابن أبي فَرْوة من رجال البخاري، قال ابن حجر في ترجمته: «قال الآجري: سألت أبا داود عنه فوهاه جداً... وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف... وقال الساجي: فيه لين»[3].

٥- إسماعيل بن عبد الله أبي أُوَيس بن عبد الله الأصبحي من رجال الصحيحين، قال ابن حجر في ترجمته: «قال يحيى بن معين: هو وأبوه ضعيفان... يسرقان الحديث... مخلّط يكذب ليس بشيء... وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: غير ثقة... وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النصر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذّاب... وقال العقيلي في «الضعفاء» ثنا أُسامة الرفاف بصري سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أُويس يسوى فلسين...»[4].

٦- أشهل بن حاتم الجمحي من رجال البخاري، قال ابن حجر: «قال ابن معين: لا شيء... قال أبو زرعة: ليس بقوي... وقال ابن حبان: في حديثه أشياء انفرد بها،

---

١. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٣.
٢. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٦.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٧.
٤. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧١.

فإنه كان يخطيء... وقال العجلي: بصري ضعيف»[1].

وقال الشيخ الألباني: «وأما القول بأن من روى له البخاري فقد جاوز القنطرة، فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ العسقلاني، ومن له اطلاع لا بأس به على كتابه «التقريب» يعلم صدق ما نقول»[2].

يشير الشيخ الألباني بكلام الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» في كثير من رجال الصحيحين بأنه «سيّء الحفظ» أو «له أوهام» أو «يخطىء». قال الشيخ الألباني عقب حديث في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار -وهو من رجال البخاري-: «هذا إسناد ضعيف، وله علتان: الأُولى: سوء حفظ عبد الرحمن هذا مع كونه قد احتج به البخاري، فقد خالفوه وتكلموا فيه من قبل حفظه...»[3]، ثم ذكر كلام كثير من الأئمة الذين ضعفوه وقال: «ولخّص هذه الأقوال ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق يخطىء»».

أقول: قد يطول بنا المقام جداً في الأمثلة على ذلك. والفيدي ورد فيه التوثيق بخلاف بعض رجال الصحيحين الذين لم ينص أحد على توثيقهم كما قال الذهبي وابن حجر كما أنّ الفيدي لم يجرحه أحد بخلاف كثير من رجال الصحيحين، فهو أوثق من كثير من رجالهما.

المسلك التاسع: محمد بن جعفر الفيدي من رجال البخاري في صحيحه:

وهذا المسلك نذكره مستقلاً لأن الفيدي هو ثقة صحيح الحديث بغضّ النظر عما نذكره هنا أنه من شيوخ البخاري في صحيحه.

فقد صرح جماعة من علماء السنة أن البخاري روى حديثاً واحداً بلا واسطة عن محمد بن جعفر الفيدي في صحيحه حيث قال في «كتاب الهبة»: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ،

---

١. المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١٤.
٢. الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، ص ٣١.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ١٢٩٩.

حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْراً مَوْشِيّاً، فَقَالَ: مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، فَأَتَاهَا عَلِيٌّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلَانٍ أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ»[1].

قال ابن حجر في شرحه على الحديث في «فتح الباري»: «قوله «حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر» جزم الكلاباذي بأنه الفيدي»[2].

وقد قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» كما مرّ: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية أبو جعفر الكلبي... حدث عن محمد بن فضيل بن غزوان... روى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه...»[3].

وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية الكلبي... روى عن محمد بن فضيل بن غزوان (خ)... روى عنه البخاري...»[4].

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية الكلبي الكوفي... عن: ابن فضيل... وعنه: البخاري...»[5] ولم يصرح بكونه من شيوخ البخاري في «الصحيح» ولكن صرح بهذا في «الكاشف» فقال: «محمد بن جعفر الفيدي العلاف، عن وكيع ونحوه وعنه البخاري ومطين وجماعة، مات بعد الثلاثين (خ)»[6].

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٤٠.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٦٨.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١١٧، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٤. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٨٦.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٧، ص ٣١٤.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ١٦١.

وقال الحافظ ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) في كتابه «توضيح المشتبه»: «الفيدي. قلت: بِفَتْح أَوله، وَسُكُون الْمُثَنَّاة تَحت، وَكسر الدَّال الْمُهْملَة، نِسْبَة إِلَى فيد، وَهِي بليدَة بالبادية من نجد على طَرِيق حَاج الْكُوفَة بعد جبلي طَيِئ ومنازلها، وَبعدهَا توز، وَهِي منتصف طَرِيق الْحَاج، وَهِي لحاج الْعرَاق كالعلا لحاج الشَّام، بِسَبَب وَدِيعَة الأزواد وَغَيرهَا. قَالَ: مُحَمَّد بن جَعْفَر، عَن الْمحَاربِي، وَعنهُ مُحَمَّد بن يحيى بن ضريس. قلت: هُوَ شيخ البُخَارِيّ وَهُوَ أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن جَعْفَربن أبي مواتية الْكَلْبِيّ الْكُوفِي، وَيُقَال: الْبَغْدَادِيّ، نزل فيد، فَقيل لَهُ: الفيدي. [قَالَ] البُخَارِيّ فِي تَارِيخه: أرى أَصله كوفياً، سمع ابْن الفضيل. انْتهى. توفّي سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ وَقيل: سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ ومائتين»[1]، فقد صرح بكون الفيدي من شيوخ البخاري ولكن لم يصرح أنه من شيوخ البخاري في «صحيحه».

وأول من ذكر الفيدي من جملة شيوخ البخاري في صحيحه هو ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) -صاحب كتاب «الكامل في الضعفاء»- وهذا في كتابه «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»، وهو أول ما ألف في شيوخ البخاري. قال في كتابه المذكور ما هذا نصه: «محمد بن جعفر أبو جعفر الفيدي، من أهل فَيد، قال في «التاريخ»: أصله كوفي، سمع ابن فضيل»[2]. وأراد بقوله «قال في «التاريخ»: أصله كوفي، سمع ابن فضيل» أنّ البخاري قال هذا في كتابه «التاريخ»، وهذا صحيح، فقد قال البخاري في «التاريخ الكبير»: «محمد بن جعفر أبو جعفر نزل فيد، أرى أصله كوفي، سمع ابن فضيل»[3]. فسماه البخاري «محمد بن جعفر أبو جعفر» وهكذا قال في «كتاب الهبة» من صحيحه: «حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر»، فتأمل.

---

١. ابن ناصر الدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ج ٧، ص ١٣٤-١٣٥.

٢. عبد الله بن عدي، أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، ص ١٤٥، رقم ٢١١.

٣. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٥٦.

وأورده أيضاً ابن منده الأصبهاني (ت ٣٩٥ هـ) في كتابه «أسامي مشايخ الإمام البخاري» فقال: «محمد بن جعفر أبو جعفر الكوفي العبدي»[١].

قال بدر بن محمد بن محسن العمّاش -محقق كتاب «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» لابن عدي-: «تنبيه: تصحّف الفيدي في شيوخ ابن مندة إلى العبدي»[٢].

وأورده أيضاً الإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) في كتابه «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه» فقال: «محمد بن جعفر، أبو جعفر، الكوفي: نزل فيد من البادية. سمع محمد بن فضيل بن غزوان. روى عنه البخاري في «الهبة»»[٣].

وأورده الحافظ الباجي (ت ٤٧٤ هـ) في كتابه «التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح» فقال: «محمد بن جعفر أبو جعفر الكوفي نزل فيد. أخرج البخاري في «الهبة» عنه عن محمد بن فضيل، ولم أجد له ذكراً في غير هذا الكتاب، ويشبه أن يكون مجهولاً»[٤].

والظاهر أن الحافظ الباجي لم يعرفه وتعقبه محقق الكتاب بقوله: «قال المقدسي في كتابه «الكمال»: محمد بن جعفر ابن أبي المواتيه الكلبي الكوفي، يقال: البغدادي الفيدي بالفاء، نزل فيد، روى عن محمد بن فضيل... ، روى عنه البخاري، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن إبراهيم

---

١. ابن مندة الأصبهاني، أسامي مشايخ الإمام البخاري، ص ٦٧، رقم ٢٠١.
٢. عبد الله بن عدي، أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، ص ١٤٥، رقم ٢١١.
٣. أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، ج ٢، ص ٦٤٢.
٤. سليمان بن خلف الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ص ٦٧٧، رقم ٤٤٦.

بن عبد الحميد الحلواني. مات سنة ست وثلاثين ومأتين وقيل سنة إحدى. وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: محمد بن جعفر أبو جعفر نزل فيد أرى أصله كوفي، سمع ابن فضيل».

وقال الإمام السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) في «الأنساب»: «الفيدي: بفتح الفاء وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى فيد وهي قلعة بالنجد على منتصف الطريق في ناحية العراق يترك الحجيج بها نصف أزوادهم، نزلت بها غير مرة وسمعت بها الحديث عن جماعة من الحجاج. والذي اشتهر بالانتساب إليها: أبو محمد يحي بن ضريس الفيدي. وأبو إسحاق عيسى بن إبراهيم الفيدي، يروي عن موسى الجهني، روى عنه عبد الله بن عامر بن زرارة الكوفي. ومحمد بن جعفر بن أبي مؤاتية الكوفي الفيدي أبو جعفر، من أهل الكوفة نزل فيداً وإنما قيل له الفيدي لنزوله بها، يروي عن محمد بن فضيل الكوفي روى عنه البخاري»[١]، فقد صرح بكون الفيدي من شيوخ البخاري ولكن لم يذكر أنه من شيوخه في «صحيحه».

وقال الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦ هـ) في كتابه «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية أبو جعفر الكلبي الكوفي الفيدي -بالفاء- و «فيد» قرية من قرى الكوفة، نزلها ومات بها، وكان بغدادياً. ثقة، قاله ابن الجارود. روى عن: أبي عبد الرحمن محمد بن فضيل بن عزوان الضبّي الكوفي. تفرد به البخاري، روى عنه كتاب «الإيمان والطهارة، الهبة». وروى عنه: أبو أحمد علي بن إبراهيم بن مالك القهستاني، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الحميد الحلوني، ويعقوب بن شيبة وغيرهم. وقد حدث هو عن: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، ووكيع بن الجراح الرواسي وغيرهم. روى عنه أيضاً: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الكوفي. وقال البزار: ابن أبي مواتيه: صالح»[٢].

---

١. السمعاني، الأنساب، ج ٤، ص ٤١٦.

٢. محمد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص ٢١٥، رقم ١٨٢.

وقال الإمام رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) في كتابه «أسامي شيوخ البخاري وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية، أبو جعفر الفيدي كوفي نزل فيد ومات بها، سمع أبا عبد الرحمن محمد بن فضيل بن عزوان الضبي مولاهم الكوفي. روى عنه البخاري في «الهبة» في باب «هدية ما يكره لبسه»»[1].

أقول: إذا عرفت هذا فاعلم أن الحافظ ابن حجر العسقلاني شكك في هذا، فقال في شرحه على «صحيح البخاري»: «قوله «حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر» جزم الكلاباذي بأنه الفيدي، نسبة إلى فيد -بفتح الفاء وسكون التحتانية- بلد بين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء وكان نزلها فنسب إليها. ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور، فقد أخرج عنه البخاري حديثاً غير هذا في المغازي وإنما جوزت ذلك لأن المشهور في كنيتة الفيدي «أبو عبد الله» بخلاف القومسي فكنيته «أبو جعفر» بلا خلاف»[2]، وهكذا في كتابه «تهذيب التهذيب» بعد أن أورد كلام الحافظ المزي من «تهذيب الكمال»: «مُحَمَّد بن جَعْفَر بن أَبي مواتية الكلبي، أَبُو عَبد اللهِ، وقيل: أَبُو جَعْفَر الكوفي، ويُقال: البغدادي العلاف المعروف بالفيدي، نزل فيد... روى عنه البخاري حديثاً واحداً في الهبة»[3]، تعقبه بقوله: «قلت: وقع في الهبة: حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي فإنه لم يتخلف في أنَّ كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا، والقومسي ثقة حافظ بخلاف هذا فإن له أحاديث خولف فيها»[4].

وهذا كلام عجيب جداً من الحافظ ابن حجر وإحتمال ضعيف جداً، بل نجزم ببطلان

---

١. الحسن بن محمد الصغاني، أسامي شيوخ البخاري وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم، مخطوط.

٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٦٨.

٣. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٨٦.

٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٨٣-٨٤.

كلامه لعدة أُمور:

الأمر الأول: أن المشهور في كنيتة الفيدي «أبو جعفر»، وهذا أمر بيّن واضح، فأول من كنّاه بأبي جعفر هو البخاري (ت ٢٥٦ هـ) نفسه فقال في «التاريخ الكبير» كما عرفت: «محمد بن جعفر أبو جعفر نزل فيد، أرى أصله كوفي، سمع ابن فضيل»[1]، ثم مسلم (ت ٢٦١ هـ) -وهو من هو في علم الحديث- في كتابه «الكنى والأسماء»: «أبو جعفر، محمد بن جعفر بن أبي مواتية الكوفي، سكن فيد، سمع ابن فضيل»[2]، وهذا دليل قوي جداً من مسلم صاحب «الصحيح» حيث صرح بإسم أبيه وجده. كما أنّ هذا الكلام من مسلم -صاحب كتاب «الصحيح»- شهادة قويّة.

قال محقق «الكنى والأسماء» في المقدمة في باب «التعريف بالكتاب ومنهج المؤلف فيه»: «إذا كان للراوي كنيتان إحداهما أشهر من الأُخرى، قدم الأشهر وأستفاض في المعلومات وعند ورود كنيته الأُخرى يشير إلى كنيته الأُولى للدلالة على أنه قد تقدم ذكره»[3]، ومسلم لم يذكر في ترجمة الفيدي إلا كنية واحدة وهي «أبو جعفر» كما مرّ.

وقد صرح ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) بكنية الفيدي فقال: «محمد بن جعفر أبو جعفر الفيدي، من أهل فَيد، قال في التاريخ: أصله كوفي، سمع ابن فضيل»[4].

ثم ابن منده الأصبهاني (ت ٣٩٥ هـ) في كتابه «أسامي مشايخ الإمام البخاري» فقال: «محمد بن جعفر أبو جعفر الكوفي العبدي»[5].

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٥٦.
٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، الكنى والأسماء، رقم ٥٣٧.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣، في المقدمة.
٤. عبد الله بن عدي، أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، ص ١٤٥، رقم ٢١١.
٥. ابن مندة الأصبهاني، أسامي مشايخ الإمام البخاري، ص ٦٧، رقم ٢٠١.

ثم الإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) في كتابه «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه» فقال: «محمد بن جعفر، أبو جعفر، الكوفي: نزل فيد من البادية. سمع محمد بن فضيل بن غزوان. روى عنه البخاري في «الهبة»»[١].

ثم الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في «تاريخ بغداد»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية أبو جعفر الكلبي...»[٢].

ثم الحافظ الباجي (ت ٤٧٤ هـ) في كتابه «التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح» قال: «محمد بن جعفر أبو جعفر الكوفي نزل فيد. أخرج البخاري في الهبة عنه عن محمد بن فضيل»[٣].

ثم السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) في «الأنساب»: «محمد بن جعفر بن أبي مؤاتية الكوفي الفيدي أبو جعفر، من أهل الكوفة نزل فيداً وإنما قيل له الفيدي لنزوله بها، يروي عن محمد بن فضيل الكوفي روى عنه البخاري»[٤].

ثم أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦ هـ) في كتابه «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»: «محمد بن جعفر بن أبي مواتية أبو جعفر الكلبي الكوفي الفيدي –بالفاء– وفيد قرية من قرى الكوفة، نزلها ومات بها، وكان بغدادياً. ثقة، قاله ابن الجارود»[٥].

---

١. أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، ج ٢، ص ٦٤٢.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١١٧، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. سليمان بن خلف الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ص ٦٧٧، رقم ٤٤٦.
٤. السمعاني، الأنساب، ج ٤، ص ٤١٦.
٥. محمد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص ٢١٥، رقم ١٨٢.

ثم الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) في كتابه «أسامي شيوخ البخاري وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم»: «محمد بن جعفربن أبي مواتية، أبو جعفر الفيدي كوفي نزل فيد»[1].

ثم الحافظ ابن ناصرالدين الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) في كتابه «توضيح المشتبه»: «قلت: هُوَ شيخ البُخَارِيّ وَهُوَ أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن جَعْفَربن أبي مواتية الْكَلْبِيّ الْكُوفِي»[2].

ولم يذكرأحد من هولاء الأئمة هذه الكنية للفيدي «أبوعبد الله»!!! وأرى أن ابن حجر إعتمد في ذلك على الحافظ المزي (ت ٧٤٢ هـ) حيث شذَّ جداً أو أخطأ وكنّى الفيدي بـ«أبي عبد الله» فقال في ترجمته في «تهذيب الكمال» كما مرّ: «مُحَمَّد بن جَعْفَربن أَبِي مواتية الكلبي، أَبُو عَبد اللهِ، وقيل: أَبُو جَعْفَر الكوفي...»[3].

وهذا غيرصحيح جزماً، والمشهور في كنية الفيدي «أبو جعفر»، ولا أعلم من أين جاء الحافظ المزي بهذه الكنية للفيدي «أبوعبد الله»! والمزي من المتأخرين والصحيح ما قاله المتقدمون كالبخاري ومسلم وابن عدي وابن مندة والكلاباذي ثم الخطيب والسمعاني وابن خلفون.

وقد راجعتُ كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، فإنه لم يذكركنية للفيدي[4]، و«تهذيب الكمال» للمزي هوتهذيب كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي و«تهذيب التهذيب» لابن حجرهوتهذيب كتاب «تهذيب الكمال»

---

١. الحسن بن محمد الصغاني، أسامي شيوخ البخاري وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم وأسامي من رووا عنهم وكناهم وأنسابهم، مخطوط.

٢. ابن ناصرالدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ج ٧، ص ١٣٤-١٣٥.

٣. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٨٦.

٤. عبدالغني المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، ج ٢، ص ١٧٩.

للمزي، فالظاهر أنّ المزي هو الوحيد الذي ذكر هذه الكنية –أبو عبد الله– للفيدي وتابعه ابن حجر على ذلك.

إذن الرجوع إلى كلام المتقدمين كابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) والكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) وغيرهما أولى وأحسن في هذا المقام، لا سيما ابن حجر فإنه لم يأت بدليل مقنع على صحة ما احتمله، وقد عرفت أن المتقدمين أجمعوا على كون الفيدي من رجال البخاري وقد جزم بذلك الحافظ الكلاباذي.

الأمر الثاني: أبو جعفر هذا شيخ البخاري يروي هنا عن محمد بن فضيل بن غزوان، ففي «صحيح البخاري»: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ...» كما عرفت، ومحمد بن فضيل بن غزوان لم يذكروه في جملة شيوخ محمد بن جعفر بن أبي الحسين أبو جعفر القومسي فراجع ترجمته في «تهذيب الكمال»[1].

ولكن صرح كل من ترجم للفيدي بأنه يروي عن محمد بن فضيل بن غزوان منهم البخاري نفسه في «التاريخ الكبير» ومسلم في «الكنى والأسماء» كما عرفت وهكذا الخطيب والمزي وغيرهما.

الأمر الثالث: إني بعد بحث كثير في كتب السنة لم أقف حتى على حديث واحد يروي فيه أبو جعفر القومسي عن محمد بن فضيل بن غزوان ولكن أحاديث محمد بن جعفر الفيدي عن محمد بن فضيل بن غزوان موجودة في كتب السنة، فقد أبو بكر البزار (ت ٢٩٢ هـ) بسند صحيح عن الفيدي فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالا: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي مُوَاتِيَةَ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْجُوعِ فِي وجُوهِ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يُغْدَى عَلَى أَحَدِكُمْ بِالْقَصْعَةِ مِنَ

[1]. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ١٣.

الثَّرِيدِ وَيُرَاحُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ؟ قَالَ: بَلْ، أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ»[1]، وهكذا روى الخطيب بسند صحيح عن الفيدي فقال: «أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدِّبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ مَرْوَانَ النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو كُلْثُومٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً، يَقُولُ وَهُوَ بِالْمَدَائِنِ: جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَيْكَ نَاسٌ مِنْ أَرِقَّائِنَا لَيْسَ بِهِمُ الدِّينُ تَعَبُّداً، فَارْدُدْهُمْ عَلَيْنَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «لَنْ تَنْتَهُوا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللهُ عَلَيْكُمْ رَجُلاً امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ بِالإِيمَانِ، يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ وَأَنْتُمْ مُجْفِلُونَ عَنْهُ إِجْفَالَ النَّعَمِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ»، قَالَ: وَفِي كَفِّ عَلِيٍّ نَعْلٌ يَخْصِفُهَا لِرَسُولِ اللهِ»[2]، ورواه بسند صحيح آخر عنه فقال: «أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو كُلْثُومٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً...»[3]، وروى الحاكم بسند صحيح عن الفيدي فقال: «حدثنا أحمد بن كامل القاضي ثنا يزيد بن الهيثم ثنا محمد بن جعفر الفيدي ثنا ابن فضيل عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي هريرة (رضي الله عنه) في قول الله عزو جل ﴿لواحة للبشر﴾، قال تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم إلا وضعت على العراقيب»[4].

ثم اعلم أن محمد بن جعفر بن أبي الحسين أبو جعفر القومسي، شيخ البخاري في

---

١. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، ج ٥، ص ٣٢٣، رقم ١٩٤١.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٣٢، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٤.
٤. الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص ١٩.

«صحيحه»، لم يوثقه أحد من المتقدمين، ففي «تحرير تقريب التهذيب»: «لم يوثر توثيقه عن أحد حتى ولا ابن حبان»[1]. وروى عنه البخاري حديثاً واحداً في «المغازي» -كما قال ابن حجر- فقال: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: «لَا أَدْرِي أَنَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةَ النَّاسِ فَكَرِهَ أَنْ تَذْهَبَ حَمُولَتُهُمْ، أَوْ حَرَّمَهُ فِي يَوْمِ خَيْبَرَ لَحْمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ؟»[2] فقد عبر البخاري عنه بـ«محمد بن أبي الحسين». ولكن البخاري سمى الفيدي بـ«محمد بن جعفر أبو جعفر» في كتابه «التاريخ الكبير» وهكذا قال في «صحيحه»: «حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر»، فتأمل.

أقول: إذا عرفت أن كنية الفيدي هي «أبو جعفر»، وهو الذي يروي عن محمد بن فضيل بن غزوان، وأن جمعاً من كبار علماء السنة من المتقدمين كابن عدي ذكروه في جملة مشايخ البخاري في «صحيحه»، فاعلم ولا تشكّ أبداً أن محمد بن جعفر الفيدي هو شيخ البخاري في «صحيحه»، وهذا يعد توثيقاً قوياً للفيدي عند جميع علماء السنة، وهذا واضح لا يحتاج إلى التوضيح.

ثم اعلم أن شيوخ البخاري كلهم صدوقون على الأقل وإن لم يرو عنهم في «صحيحه» كما بينه الشيخ المعلمي في كتابه «التنكيل» في ترجمة أحمد بن عبد الله الفرياناني: «أقول: في باب الإمام ينهض بالركعتين من «جامع الترمذي»: «قال محمد بن إسماعيل البخاري: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً»، والبخاري لم يدرك ابن أبي ليلى، فقوله «لا أروي عنه» أي بواسطة، وقوله «وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً» يتناول الرواية بواسطة وبلا واسطة، وإذا لم يرو عمن كان كذلك بواسطة فلان لا يروي عنه بلا واسطة أولى، لأن

---

١. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٣، رقم ٥٧٨٩.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٥، ص ٧٩.

المعروف عن أكثر المتحفّظين أنهم إنما يتّقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة. وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل فإن الكذّاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه... والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده، وقد تأيّد ذلك بأن الرجل كان مشهوراً في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مرّ»[1].

وإن كان هذا حال من روى عنه البخاري في غير «صحيحه» فكيف بالفيدي الذي هو شيخ البخاري في «صحيحه» ووثقه غير واحد من علماء الفن ثم مع ذلك لم يجرحه أحد.

النتيجة من تحقيق حال محمد بن جعفر الفيدي

قد عرفت مما مرّ أن محمد بن جعفر الفيدي هو ثقة بالإجماع، قد وثقه ابن معين وابن الجارود والحاكم وابن حبان وعدّله ابن عدي والبزّار، ثم إنه من شيوخ البخاري في «صحيحه» وقد روى عنه جمع من الحفاظ والأثبات وأئمة الحديث مع كونه معروفاً مشهوراً لم يجرحه أحد بل أخذوا عنه وقد رووا عنه كبار الأئمة.

والفيدي قد حدّث بحديث «مدينة العلم» -كما قال ابن معين وتأكّد على ذلك- عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس وهولاء الرجال كلهم ثقات.

فانظر معي مرة أُخرى في كلام الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٣١٣-١٣٨٦ هـ) -الملقب بـ«ذهبي العصر»- في الفيدي وهو بصدد تضعيف حديث «مدينة العلم» فقال: «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي»، فما قيمة هذا الكلام؟! فإذا ثبتت وثاقة الفيدي على ضوء كلمات أكابر العلماء كابن معين وغيره، لا يمكن تضعيفه أو تضعيف حديثه بمجرد دعوى أنّه

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن العكي الفرياناني.

«لم يتبين من حاله ما يشني» أو كذا وكذا.

ومن هنا أقول إن ردّ حديث الفيدي أو تضعيفه يستلزم هدم أساس قواعد الجرح والتعديل وإهدار جهود العلماء، وكل من لا يقبل حديث الفيدي مع ما ثبتت من وثاقته يستلزم أن يردّ حديث الكثير ممّا يرويه رجال السنة بل ورجال الصحيحين لأنهم لم يبلغوا رتبة الفيدي في الوثاقة وأكثرهم مجروحون.

سبر مرويات محمد بن جعفر الفيدي

وأما بعد تحقيق حال الفيدي على ضوء كلمات المتقدمين وإثبات كونه ثقة غير مجروح، لابد من سبر مروياته الموجودة بين أيدينا لنبيّن أنه لم يرو شيئاً منكراً، ولم يخطئ، ولم يخالف أحداً أوثق منه. والفيدي ليس له حديث منكر حتى عند ابن عدي ولذا لم يذكره في كتابه «الكامل في الضعفاء».

قال ابن عدي بترجمة معلى بن ميمون المجاشعي: «وَلم أر للمتقدمين فيه كلاماً إلا أن أحاديثه رأيتها غير محفوظة، فشرطت في أول الكتاب أن أذكر كل من هو بصورته»[1]، وقال الحافظ ابن حجر: «ومن عادته فيه: أن يخرّج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة»[2]. ولو اطلع ابن عدي على حديث واحد منكر للفيدي لذكره في كتابه.

وقد وقفتُ على أحد عشر حديثاً من رواية الفيدي سوى حديث «مدينة العلم» الذي أشار إليه يحيى بن معين ورواه أيضاً الحاكم في «المستدرك»:

الحديث الأول: رواه البخاري في «صحيحه» كما عرفت فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: «أَتَى

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٦، ص ٣٧٠.
٢. ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص ٤٢٨.

النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْراً مَوْشِيّاً، فَقَالَ: مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، فَأَتَاهَا عَلِيٌّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلَانٍ أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ»[1].

وهذا الحديث لم ينفرد به الفيدي ورواه واصل بن عبد الأعلى الأسدي (ت ٢٤٤ هـ) الثقة كما قال أبو داود في «سننه»: «حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ...»[2]، ويحيى بن إسماعيل الواسطي كما في «شعب الإيمان» للبيهقي: «أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازُ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ...»[3]، قال محقق كتاب «شعب الإيمان»: «إسناده حسن». وهناك متابعات أُخرى له، لا حاجة بذكرها، وليس فيه ما يدل على خطأ الفيدي أو مخالفته لمن هو أوثق منه.

الحديث الثاني: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قال: نا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): لِيَسَعْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ مِنْ ذِكْرِ خَطِيئَتِكَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ. لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلا الْمَسْعُودِيُّ، وَلا عَنِ الْمَسْعُودِيِّ إِلا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ»[4].

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٤٠.
٢. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٧٨.
٣. أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، ج ١٣، ص ٤٧-٤٨.
٤. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٦٢؛ سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٧٠.

وهو كما قال ما رواه عن جابر بن نوح إلا الفيدي وجابر ضعيف، بل متّفق على ضعفه. أما نور الدين الهيثمي فقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه المسعودي وقد اختلط»[1].

ورواه جمع من المحدثين عن المسعودي كما في «الزهد» لوكيع، وعنه أحمد في «الزهد» وفيهما: «قال: عبد الله لإبنه: يا بني ليسعك بيتك...»، والظاهر أنه ليس من كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ورواه أيضاً الهناد في «الزهد» وفيه «أن ابن مسعود أتاه رجل فقال أوصني فقال: ليسعك بيتك...»، وله أسانيد أُخرى لا حاجة بذكرها. ورواه جابر بن نوح مرفوعاً كما عرفت وهو ضعيف والمسعودي مختلط كما قال الهيثمي، وليس فيه ما يدل على خطأ الفيدي أو مخالفته.

الحديث الثالث: رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» فقال: «أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو كُلْثُومٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيّاً، يَقُولُ وَهُوَ بِالْمَدَائِنِ: جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَيْكَ نَاسٌ مِنْ أَرِقَّائِنَا، لَيْسَ بِهِمُ الدِّينُ تَعَبُّداً، فَارْدُدْهُمْ عَلَيْنَا. فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «لَنْ تَنْتَهُوا يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللهُ عَلَيْكُمْ رَجُلاً امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ بِالإِيمَانِ يَضْرِبُ أَعْنَاقَكُمْ، وَأَنْتُمْ مُجْفِلُونَ عَنْهُ إِجْفَالَ النَّعَمِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لا»، قَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ»، قَالَ: وَفِي كَفِّ عَلِيٍّ نَعْلٌ يَخْصِفُهَا لِرَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وسلم)»[2].

وهذا الحديث له طرق عن ربعي عن علي (عليه السلام) وأيضاً عن إسماعيل بن

---

١. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٠، ص ٢٩٩.

٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ١٤٤ و ج ٨، ص ٤٣٢، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

رجاء عن أبيه عن أبي سعيد الخدري، أورد بعضها الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[1]، وليس فيه ما يدل على خطأ الفيدي أو مخالفته لمن هو أوثق منه.

الحديث الرابع: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، فَلا تَقْتَتِلُوا بَعْدِي»[2]. وفيه أيضاً جابر بن نوح وهو متّفق على ضعفه، ولكن الحديث بلفظ «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» يكاد أن يكون متواتراً عن ابن مسعود ولفظ «فَلا تَقْتَتِلُوا بَعْدِي» وهكذا «وَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ» صحيح أيضاً قد روي من طرق عديدة. وليس في هذا الحديث أيضاً ما يدل على خطأ الفيدي أو مخالفته لمن أوثق منه.

الحديث الخامس: رواه أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥ هـ) في «مسنده» فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ مُطَيَّنٌ، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَلْبِيُّ، نا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3]. وهذا لم ينفرد به الفيدي فتابعه متابعة كاملة عبيد بن يعيش وهو ثقة كما رواه الطبراني في «المعجم الكبير» بسند صحيح عن يونس بن بكير فقال: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ يَعِيشَ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٨٧.
٢. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٨٥.
٣. الهيثم بن كليب الشاشي، مسند الشاشي، ج ٢، ص ٢١٣.
٤. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٩٦.

ولكن رواه أيضاً الطبراني في «طرق حديث من كذب علي» ولم يذكر أبا عمار في السند فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ يَعِيشَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

هذا وقال الدارقطني حين سئل عن حديث عمرو بن شرحبيل عن بن مسعود عن النبي (صلى الله عليه و سلم) من كذب علي متعمداً: «يرويه الأعمش عن طلحة بن مصرف واختلف عنه فرواه يونس بن بكيرعن الأعمش عن طلحة عن أبي ميسرة عن عبد الله. وقال محمد الحضرمي عن محمد بن جعفر الكلبي عن يونس بن بكيرعن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن النبي (صلى الله عليه و سلم). ورواه يحي بن طلحة عن أبي معاوية عن الأعمش عن طلحة عن أبي عمار وهو عريب بن حميد عن أبي ميسرة عن علي. ورواه أبو معاوية ووكيع وفضيل بن عياض وزهيربن معاوية عن الأعمش عن طلحة عن أبي عمار عن أبي ميسرة مرسلاً. ورواه الحسن بن عمارة عن طلحة عن أبي عمار عن أبي ميسرة عن عبد الله والمرسل أصح»[2].

وعلى كل حال لم يظهرلي ما يدل على خطأ الفيدي في هذا الحديث؛ ويونس بن بكيرهذا فيه ضعف كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب»: «قال أبي داود: ليس هو عندي بحجة... وقال النسائي: ليس بالقوي وقال مرة: ضعيف... وقال الجوزجاني: ينبغي أن يثبت في أمره وقال الساجي كان ابن المديني لا يحدّث عنه...»[3]، ولذا قال ابن حجرفي «تقريب التهذيب»:

---

١. سليمان بن أحمد الطبراني، طرق حديث من كذب علي، ص ١٤٧.
٢. الدارقطني، علل الدارقطني، ج ٥، ص ٢١٩.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٨٢-٣٨٣.

«صدوق يخطئ»[1]، ولعل الإضطراب منه.

الحديث السادس: رواه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة جابربن نوح فقال: «حَدَّثَنَا ابن صاعد، حَدَّثَنا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالحُسَين بن بحرالبيروذي، قَالا: حَدَّثَنا مُحمد بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُوَاتِيَةِ الْفَيْدِيُّ الْعَلافُ، حَدَّثَنا جَابِرُبْنُ نُوحٍ عَنْ مُحمد بْنِ عَمْرو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَال رَسُول اللهِ (صلى الله عليه وسلم): إِنَّ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ: وجابربْن نوح هَذَا لَيْسَ لَهُ روايات كثيرة وهذا الْحَدِيث الَّذِي ذكرته لا يعرف إلا بهذا الإسناد ولم أر له أنكرمن هذا»[2]، وجابربن نوح ضعيف، مجمع على ضعفه.

وقال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: «من تمام الحج أن تحرم من دويرة أهلك. منكر. أخرجه البيهقي من طريق جابربن نوح عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله عزوجل: ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾، قال: فذكره. وهذا سند ضعيف، ضعّفه البيهقي بقوله: فيه نظر. قلت: ووجهه أن جابراً هذا متّفق على تضعيفه، وأورد له ابن عدي هذا الحديث وقال: لا يعرف إلا بهذا الإسناد، ولم أر له أنكر من هذا»[3]. قلت: ولا دخل للفيدي في هذا الحديث.

الحديث السابع: رواه أبو بكر البزار فقال: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ يَعْنِي: ابْنَ أَبِي مُوَاتِيَةَ ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) عَلَى أَصْحَابِهِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ مَنَازِلَكُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَقُرْبَ مَنَازِلِكُمْ» ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) أَقْبَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ! إِنِّي لَأَعْرِفُ رَجُلاً،

---

١. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٨.

٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٢، ص ١٢١؛ محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٣٧٩، بترجمة جابربن نوح.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢١٠.

أَعْرِفُ اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَاسْمَ أُمِّهِ، لا يَأْتِي بَاباً مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، إِلا قَالُوا: مَرْحَباً مَرْحَباً» فَقَالَ سَلْمَانُ: إِنَّ هَذَا لَمُرْتَفِعٌ شَأْنُهُ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «فَهُوَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ» ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ! لَقَدْ رَأَيْتُ فِي الْجَنَّةِ قَصْراً، مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، لُؤْلُؤٍ أَبْيَض، مُشَيَّد بِالْيَاقُوتِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: لِفَتىً مِنْ قُرَيْشٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ لِي، فَذَهَبْتُ لأَدْخُلَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! هَذَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَمَا مَنَعَنِي مِنْ دُخُولِهِ إِلا غَيْرَتُكَ يَا أَبَا حَفْصٍ!» فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: بِأَبِي وَأُمِّي، أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ: «يَا عُثْمَانُ! إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ رَفِيقاً فِي الْجَنَّةِ، وَأَنْتَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ» ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ: «أَوَ مَا تَرْضَى أَنْ يَكُونَ مَنْزِلُكَ فِي الْجَنَّةِ مُقَابِلَ مَنْزِلِي؟» ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، فَقَالَ: «يَا طَلْحَةُ، وَيَا زُبَيْرُ! إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيّاً وَأَنْتُمَا حَوَارِيَّ» ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ: «لَقَدْ بُطِّئَ بِكَ عَنِّي مِنْ بَيْنَ أَصْحَابِي، حَتَّى حَسِبْتُ أَنْ تَكُونَ هَلَكْتَ، وَعَرِقْت عَرَقاً شَدِيداً، فَقُلْتُ: مَا بَطَّأَ بِكَ، فَقُلْتَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مِنْ كَثْرَةِ مَالِي، مَا زِلْتُ مَوْثُوقاً مُحَاسَباً، أُسْأَلُ عَنْ مَالِي، مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتُ؟ وَفِيمَا أَنْفَقْتُهُ؟» فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! هَذِهِ مِائَةُ رَاحِلَةٍ، جَاءَتْنِي اللَّيْلَةَ، مِنْ تِجَارَةِ مِصْرَ، فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّهَا عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَبْنَائِهِمْ، لَعَلَّ اللهُ يُخَفِّفُ عَنِّي ذَلِكَ الْيَوْمَ»[1].

قلت: ولم ينفرد الفيدي به عن عبدالرحمن بن محمد المحاربي فقد تابعه متابعة كاملة علي بن حرب الطائي وهو ثقة، فرواه ابن بطة (ت ٣٨٧ هـ) في كتابه «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» فقال: «حدثنا أبو جعفر بن العلاء قال: حدثنا علي بن حرب قال: حدثنا المحاربي عن عمار بن سيف الضبي عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذات يوم على أصحابه أجمع ما كانوا

١. نور الدين الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج ٣، ص ٢١٨-٢١٩، رقم ٢٦٠٦؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٥، ص ٢٦٦؛ خيثمة بن سليمان، من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، ص ١٢١.

فقال يا أصحاب محمد لقد أراني الله الليلة منازلكم في الجنة...»[1]، فذكره.

وكلا السندين صحيح إلى عمار بن سيف وهو ضعيف، ضعّفه جمع من الأئمة كما هو واضح من ترجمته في «تهذيب التهذيب»[2]، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «ضعيف الحديث، وكان عابداً»[3]. والحديث أورده الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»[4] وحكم عليه بالوضع لأجل عمار بن سيف ونكارة متنه.

الحديث الثامن: رواه أبو بكر البزار فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنُ أَبِي الْمُواتيه، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) إِلَى الْجُوعَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يُغْدَى عَلَى أَحَدِكُمْ بِالْقَصْعَةِ مِنَ الثَّرِيدِ، وَيُرَاحُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ. قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مُجَالِدٍ إِلا ابْنُ فُضَيْلٍ، وَلا عَنْهُ إِلا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ»[5].

قال نورالدين الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه البزار وإسناده جيد»[6]، وقال عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ): «رواه البزار بإسناد جيد»[7].

وقال العلامة محمد يوسف الكاندهلوي (ت ١٣٨٤ هـ) في كتابه «حياة الصحابة»:

---

١. ابن بطة، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ج ٩، ص ٧١٠، رقم ١٩٨.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٣٥٢.
٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٧٠٧.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٦٥٩٢.
٥. نور الدين الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج ٤، ص ٢٥٩، رقم ٣٦٧٢.
٦. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٠، ص ٣٢٣.
٧. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ٥٠٣، رقم ٢١٤١ و ج ٣، ص ٢٩٢، رقم ٣٣٠٨.

«أخرج البزار بإسناد جيد»[1] فذكره. قلت: كذا قالوا ومجالد بن سعيد مختلف فيه[2]، قال الذهبي: «مشهور صاحب حديث، على لين فيه»[3].

الحديث التاسع: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِبْنِ أَبِي مُوَاتِيَةَ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ النَّخَعِيِّ وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَرْوَانَ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَيُؤَخِّرُهَذِهِ فِي آخِرِوَقْتِهَا، وَيَجْعَلُ هَذِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا»[4].

قال الهيثمي عقب الحديث: «حديث في «الصحيح» بغيرهذا السياق، رواه الطبراني في «الكبير» وفيه أبو مالك النخعي وهو ضعيف»[5]. قلت: وفيه حجاج بن أرطاة وعبدالرحمن بن ثروان ضعيفان أيضاً.

الحديث العاشر: وجدته في «الأمالي» للإمام ابن بشران (٣٣٩-٤٣٠ هـ) وفيه: «أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السِّلَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ، أبنا الْحَاجِبُ أَبُو الْحَسَنِ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلافِ الْمُقْرِئُ، ثنا أَبُو الْقَاسِمِ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بِشْرَانَ الْمُعَدِّلُ، ثنا أَبُو سَهْلٍ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ، ثنا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى: أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): لا يُخْرِجُ رَجُلٌ شَيْئاً مِنَ الصَّدَقَةِ حَتَّى يَفُكَّ عَنْهَا لَحْيَيْ سَبْعِينَ شَيْطَاناً»[6].

---

١. محمد يوسف الكاندهلوي، حياة الصحابة، ج ١، ص ٣٨٣.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٧.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٣٨.
٤. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٣٨.
٥. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٢، ص ١٥٩.
٦. ابن بشران، الأمالي، ج ٢، ص ٣٤٧، رقم ١٦٥١.

قلت: وهذا رواه جمع من الثقات عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابن بريدة[1] بإسقاط «عبد الله بن السائب» وأراه تصحيفاً، وقال محقق كتاب «أمالي ابن بشران» في مقدمة تحقيقه: «قمت بنسخ المخطوط، ولأنه لم تكن لديَّ إلا مصورة واحدة من المخطوط والخطّ كان في كثيرمن المواضع عسر القراءة»[2]، وعبد الله بن بريدة ليس من جملة شيوخ ابن السائب وما أرى حديث ابن السائب عن ابن بريدة في كتب السنة.

الحديث الحادي عشر: رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» فقال: «حدثنا أحمد بن كامل القاضي ثنا يزيد بن الهيثم ثنا محمد بن جعفر الفيدي ثنا ابن فضيل عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي هريرة (رضي الله عنه) في قول الله عزوجل ﴿لواحة للبشر﴾، قال تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم إلا وضعت على العراقيب»[3].

قلت: لم ينفرد به الفيدي عن ابن فضيل فقد رواه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» فقال: «حدثنا بحديث ابن فضيل أبو بكربن خلّاد، قال: ثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: ثنا علي بن عبد الله المديني، قال: ثنا محمد بن فضيل، عن أبي سنان عن عبد الله عن أبي هريرة...»[4] وذكره موقوفاً.

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» بعد أن ذكرالحديث: «ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط»، والبيهقي في «البعث» من طريق محمد بن سليمان الأصبهاني عن أبي سنان ضراربن مرة عن عبد الله بن الهذيل عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال الطبراني: «تفرد به محمد بن سليمان». قلت: وهو ضعيف؛ كما قال الهيثمي وغيره. وقد خالفه محمد بن فضيل،

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٦٨٢٣.
٢. ابن بشران، الأمالي، ج ٢، ص ٦.
٣. الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص ١٩.
٤. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج ٤، ص ٣٦٣.

وسفيان الثوري؛ فروياه عن أبي سنان به موقوفاً على أبي هريرة؛ ولم يذكرسفيان أبا هريرة مطلقاً. ولذلك؛ قال المنذري في «الترغيب»: رواه الطبراني في «الأوسط»، والبيهقي مرفوعاً، ورواه غيرهما موقوفاً عليه؛ وهو أصحّ»[1]، فكما ترى أن الفيدي رواه عن ابن فضيل موقوفاً.

أقول: هذا ما وقفتُ عليه مما رواه محمد بن جعفرالفيدي في كتب السنة. وإنما ذكرتُ الأحاديث التي قد صرّح في سندها باسم جده (محمد بن جعفربن أبي مواتية) أو بنسبه أو شهرته (الفيدي أو الكلبي أو العلّاف) أو بكنيته (أبي جعفر) أو ما يدل على أن محمد بن جعفر في السند هو الفيدي (بعد ملاحظة أسماء شيوخ الفيدي وتلاميذه).

ومن الواضح أنه لا بدّ للّذي يريد إعلال حديثٍ براوٍ ثقة مثل محمد بن جعفرالفيدي من أن يثبت أولاً: صحة السند إلى الفيدي (أي أن الفيدي قد روى الحديث في الواقع).

ثانياً: إثبات أن الغلط أو المخالفة فيه من الفيدي لا من غيره.

ثالثاً: أنّ الفيدي قد خالف من هو أوثق منه أو ثقة مثله.

ثم اعلم أنه ليس من شرط الثقة أن لا يَهِمَ أو لا يخطأ؛ إذ لا يخلو أحد من أوهام كما هو المقرّر في علم الحديث.

قال الذهبي: «ليس من حدّ الثقة، أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقَرُّعلى خطإ»[2]؛ وقال الشيخ المعلمي: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يهم، فما من ثقة إلا قد أخطأ، وإنما شرط الثقة أن يكون صدوقاً الغالب عليه الصواب، فإذا كان كذلك فما نبيّن أنه أخطأ فيه يطرح، ويقبل ما عداه»[3].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٥٣٠٢.

٢. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٧٨.

٣. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص٤٦٢، ترجمة محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

فكما رأيت ليس في ما وقفت عليها من أحاديث الفيدي ما يدل على خطأ الفيدي أو مخالفته لمن هو أوثق منه. وإن كان في بعض ما رواه النكارة، فهي ممن فوقه في السند كجابر بن نوح، وقد توبع على بعض ما روى متابعة كاملة أو قاصرة، قد أشرنا إلى بعض ذلك، ولو كان في أحاديثه نكارة أو مخالفة لمن هو أوثق منه لذكرها ابن عدي في «الكامل» أو الذهبي في «ميزان الإعتدال» أو الحافظ العراقي في «ذيل ميزان الإعتدال» أو الحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان».

كلام بعض المتأخرين والمعاصرين في محمد بن جعفر الفيدي

قد عرفتَ مما مرّأن المتقدمين من علماء السنة لم يجرحوا الفيدي بل قد وُثق من قبل بعض الأئمة كابن معين وابن حبان وابن الجارود والحاكم وعدّله ابن عدي وأن الفيدي هو شيخ البخاري في صحيحه؛ فلا بد الآن من تحقيق كلام المتأخرين والمعاصرين في الفيدي:

أما الذين ذهبوا إلى تقوية حديثه فمنهم:

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ): قال بعد أن ذكر حديثاً في إسناده الفيدي -كما عرفت-: «رواه البزار بإسناد جيد»[١]، وإنما جوّده ولم يصححه لأجل مجالد بن سعيد وهو مختلف فيه.

الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١ هـ): قال في كتابه «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح» وهو بصدد تحقيق حديث «مدينة العلم» ما هذا نصه: «والمشهور بروايته أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس (رضي الله عنهما). وعبد السلام هذا ضعفوه جداً، واتهم بالرفض، ومع ذلك فقد روى عباس بن محمد الدوري في سؤالاته (عن) يحي بن معين أنه سأله عن أبي الصلت هذا فوثقه. فقال أليس قد حدّث عن أبي معاوية حديث «أنا

---

١. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ٥٠٣، رقم ٢١٤١ و ج ٣، ص ٢٩٢، رقم ٣٣٠٨.

مدينة العلم»؟ فقال: قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة عن أبي معاوية... فقد برأ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث»[1]. ومن الواضح من قوله «فقد برأ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث» أنه إعتمد رواية الفيدي.

نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ): قال بعد أن ذكر حديثاً في إسناده الفيدي -كما عرفت-: «رواه البزار وإسناده جيد»[2].

الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ): نقل كلام الحافظ العلائي المذكور وأقره[3].

الإمام بدر الدين الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ): قال: «وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» من طرق عدة، وجزم ببطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره. وأجيب عن ذلك: بأن محمد بن جعفر البغدادي الفيدي، قد وثقه يحي بن معين والحاكم»[4].

الإمام العلامة محمد يوسف الكاندهلوي (ت ١٣٨٤ هـ): قال بعد أن ذكر حديثاً في إسناده الفيدي -كما عرفت-: «أخرج البزار بإسناد جيد»[5].

أما الذين تكلموا في الفيدي أو في حديثه:

الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ): قال بترجمة محمد بن جعفر الفيدي في كتابه «تهذيب التهذيب»: «(خ) (البخاري)، محمد بن جعفر بن أبي مواثة الكلبي أبو عبد الله وقيل أبو جعفر الكوفي ويقال البغدادي العلاف المعروف بالفيدي نزل فيد. روى عن وكيع وأبي معاوية ومحمد بن فضيل وعبد الرحمن بن محمد المحاربي ويزيد بن هارون ويحيى بن يمان وأبي نعيم وغيرهم. روى عنه البخاري حديثاً واحداً في «الهبة» وأبو أحمد البزار بن حمويه

١. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٢-٥٣.
٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٠، ص ٣٢٣.
٣. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة، ج ١، ص ٣٣٢-٣٣٤.
٤. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٤٩.
٥. محمد يوسف الكاندهلوي، حياة الصحابة، ج ١، ص ٣٨٣.

ويعقوب بن شيبة ومحمد بن عبد الله الحضرمي وجماعة ذكره ابن حبان في «الثقات». قال أبو القاسم: مات يوم الخميس غرة جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ومائتين ويقال سنة ٣١. قلت: وقع في «الهبة»: حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر ولم يذكر نسبه، والذي أظنّ أنه القومسي فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر بخلاف هذا والقومسي ثقة حافظ بخلاف هذا فإن له أحاديث خولف فيها»[1].

أقول: كلامه هذا عجيب جداً، لأنّ:

أولاً: قوله «والذي أظن أنه القومسي فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر بخلاف هذا» ظن باطل قطعاً كما مرّ توضيحه مفصلاً فراجع.

ثانياً: قوله «والقومسي ثقة حافظ بخلاف هذا» فكلام عجيب، فالقومسي لم يوثقه أحد من المتقدمين ولا حتى ابن حبان، وفي «تحرير تقريب التهذيب»: «لم يؤثر توثيقه عن أحد حتى ولا ابن حبان»[2].

وقد ترجم له ابن حجر نفسه في «تهذيب التهذيب» ولم ينقل كلاماً في توثيقه[3]. وروى عنه البخاري حديثاً واحداً في «المغازي»[4]، وهو قليل الحديث. أما الفيدي فوثقه ابن معين وابن حبان والحاكم وابن الجارود وهو شيخ البخاري في «صحيحه».

ثالثاً: قوله «فإنّ له أحاديث خولف فيها» فكلام عجيب جداً وهو جرح مبهم، ولم يذكر هو ولا غيره حديثاً واحداً خولف الفيدي فيها من قبل الثقة. فقد سبرنا أهم مروياته ولم نجد أن الفيدي خالف من هو أوثق منه ولا حتى ابن عدي ذكر شيئاً في هذا الباب ولا الذهبي في «ميزان الإعتدال» ولا حتى ابن حجر نفسه في «لسان الميزان»، فأين هذا زعم؟!

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٨٣-٨٤.
٢. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٣، رقم ٥٧٨٩.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٨٧.
٤. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٥، ص ٧٩.

وتعجّبتُ كثيراً من كلام الحافظ بالنسبة إلى الفيدي، فإنه قد خالف جميع المتقدمين كابن عدي وابن منده والكلاباذي والباجي والخطيب البغدادي، والمتأخرين كابن خلفون والحافظ المزي والذهبي وغيرهم فظن ظناً باطلاً بأن الفيدي ليس من رجال البخاري، ثم جاء بشيء عجيب جداً بأن للفيدي أحاديث خولف فيها، ولم يأت بمثال واحد، ولم أفهم وجه ذلك.

الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (١٣١٣-١٣٨٦ هـ): قال في تحقيقه على كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني بعد أن ذكر رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي: «وتبعه محمد بن جعفر الفيدي، فعدّه ابن معين متابعاً، وعده غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم»[١].

أقول: هذا تمام كلامه بالنسبة إلى الفيدي، فهو غاية تحقيقه، وقوة إستدلاله.

أولاً: قوله «وتبعه محمد بن جعفر الفيدي، فعدّه ابن معين متابعاً» كلام صحيح لا غبار عليه، ولكن ليس هذا فقط لأن ابن معين إعتمد إعتمادا كاملاً على الفيدي وإعتمادا على متابعته قد وثق أبا الصلت كما عرفت؛ وقد جاء في رواية الدوري كما مرّ تحقيقه مفصلاً: «سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ»[٢]، فابن معين قد وثق الفيدي.

ثانياً: قوله «وعدّه غيره سارقاً» يوهم أن هناك جمع من العلماء عارضوا كلام يحيى بن معين، فابن معين عدّ الفيدي متابعاً لأبي الصلت ووثقه ولكن هؤلاء العلماء قالوا بأن الفيدي سرقه من أبي الصلت، فقد عارضوا كلام ابن معين.

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.

٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.

إذا كان كذلك فلماذا لم يصرّح بأسماء هؤلاء العلماء ولا واحداً منهم، ولكي ننظر في كلامهم ونرى حجتهم في ذلك وقيمة كلامهم بالنسبة إلى توثيق يحي بن معين الذي قال الإمام أحمد فيه: «كان ابن معين أعلمنا بالرجال»[1] كما عرفت؟! فإن الرجل قد ثبتت وثاقته فكيف نتهمه بسرقة الحديث وهو شيخ البخاري في «صحيحه»؟!

ثم إني أظنّ أن الشيخ المعلمي بقوله «وعدّه غيره سارقاً» يشيرإلى كلام ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في «الموضوعات»: «وقد عدّ الدارقطني جماعة ممّن سرقه، أحدهم عمربن إسماعيل بن مجالد، والثاني محمد بن جعفرالعبدي، والثالث محمد بن يوسف شيخ لأهل الري حديث به عن شيخ مجهول عن أبي عبيد، والرابع شيخ شامي حديث به عن هشام بن عمارعن أبي معاوية»[2]، كذا قال ابن الجوزي وهو كذب على الدارقطني ومع حسن الظن فهو نقل غير دقيق، وقد وجدتُ كلام الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين لإبن حبان» هكذا: «وقوله (أي ابن حبان): حديث أبي الصلت عن أبي معاوية، هو الذي رواه أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». قيل: إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة، فحدّثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمربن إسماعيل بن مجالد، ومحمد بن جعفرالفيدي، ...»[3].

وهناك عدة أُمور لا بدّ من بيانها:

الأمرالأول: الدارقطني لم يتّهم الفيدي بسرقة الحديث أبداً، وإنما يقول «قيل»، فمن الذي قال ذلك؟ وما هو دليله على ذلك؟ وعبارة «قيل» طبعاً تدلّ على تضعيف القول وعدم إعتماده.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٤٣٠.
٢. ابن الجوزي، الموضوعات، ج ١، ص ٣٥٥.
٣. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ص ١٧٩.

الأمر الثاني: سلّمنا أن الدارقطني إتهم الفيدي بسرقة الحديث وجزم بذلك، ولكن محمد بن جعفر الفيدي قد ثبتت وثاقته وهو شيخ البخاري في «صحيحه» فكيف وبأيّ دليل يتهم بسرقة الحديث؟! فمن المعلوم أن إتهام الثقة بسرقة الحديث يحتاج إلى دليل مقنع.

قال الذهبي بترجمة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي: «قال فيه السليماني: يتهم بسرقة الحديث. قلت: الرجل ثقة مطلقاً، فلا عبرة بقول السليماني»[1].

الأمر الثالث: سلمنا الآن أن الدارقطني إتهم الفيدي بسرقة الحديث وجزم بذلك، ولكن إتهام الراوي الثقة بسرقة الحديث هو من قبيل الجرح المبهم. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بالنسبة إلى راو إسمه عبد الملك بن الصباح المسمعي: «ذكره صاحب «الميزان» فنقل عن الخليلي أنه قال فيه: «كان متهماً بسرقة الحديث» وهذا جرح مبهم»[2]، ونقله عنه العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤ هـ) في كتابه المعروف «إعلاء السنن» وأقره[3].

وقد عرفت في «المسلك السادس» من تحقيق حال الفيدي أن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً في الثقة.

وقد مر كلام ابن حجر العسقلاني: «مَنْ جُرِّحَ مُجْمَلاً، قَدْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، لَمْ يُقْبَلِ الْجَرْحُ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ كَائِناً مَنْ كَانَ إِلَّا مُفَسَّراً، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَتْ لَهُ رُتْبَةُ الثِّقَةِ، فَلَا يُزَحْزَحُ عَنْهَا إِلَّا بِأَمْرٍ جَلِيٍّ، فَإِنَّ أَئِمَّةَ هَذَا الشَّأْنِ لَا يُوَثِّقُونَ إِلَّا مَنِ اعْتَبَرُوا حَالَهُ فِي دِينِهِ، ثُمَّ فِي حَدِيثِهِ، ونقدُوهُ كَمَا يَنْبَغِي، وَهُمْ أَيْقَظُ النَّاسِ، فَلَا يُنْقَضُ حُكْمُ أَحَدِهِمْ إِلَّا بِأَمْرٍ صَرِيحٍ».

الأمر الرابع: سلمنا أن الدارقطني إتهم الفيدي بسرقة الحديث وجزم بذلك، فقد عارض كلام يحيى بن معين، وعند المعارضة لا شك أن كلام يحيى بن معين أولى بالقبول لأنه كان

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤٩٣.
٢. ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص ٤٢٠.
٣. ظفر أحمد العثماني التهانوي، مقدمة إعلاء السنن (فوائد في علوم الحديث)، ج ١٨، ص ٩٠٦٦.

من معاصري محمد بن جعفر الفيدي. قال ظفر أحمد العثماني التهانوي: «أن جرح المتأخر لا يعتبر به مع ثناء المتقدمين»[1]. وكيف يمكن للدارقطني الذي جاء بعد قرن أن يتهم رجل ثقة بسرقة الحديث؟

الأمر الخامس: سلمنا أن الدارقطني إتهم الفيدي بسرقة الحديث وجزم بذلك، فقد عارض كلام يحي بن معين، وعند المعارضة لا شك أن كلام يحي بن معين أولى بالقبول، لأنه أعلم بالرجال من الدارقطني بالإجماع، بل هو أعلم الناس بالرجال كما قال أحمد بن حنبل، وقد مرّت ترجمة ابن معين فراجع.

ثالثاً: قوله -أي الشيخ المعلمي- «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي»، نعم لم يتبين للشيخ المعلمي، ثمّ ماذا؟! وقد بيّنا أن الفيدي ثقة، وقد وثّقه كلّ من ابن الجارود وابن معين والحاكم وابن حبان وعدّله ابن عدي والبزار ولم يضعّفه أحد، وهو شيخ البخاري في «صحيحه» وقد مرّ توضيح جميع ذلك في المسالك التسعة.

رابعاً: قوله «ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم» كلام غير صحيح أيضاً وتقليد محض، بل الوهم من ابن حجر العسقلاني في ذلك كما عرفت والحق في ذلك مع المتقدمين كابن عدي وابن منده والكلاباذي والباجي والخطيب البغدادي، والمتأخرين كابن خلفون والحافظ المزي والذهبي، والفيدي من رجال البخاري بلا شك وريب.

الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ): قال في كتابه «تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة» بعد أن ضعّف الحديث لأجل أبي الصلت الهروي وضعّف أيضاً جمع من الذين تابعوا أبا الصلت ورووا الحديث عن أبي معاوية: «فأما محمد بن جعفر الفيدي فهو في ذاته ثقة، غير أن روايته لم تنقل إلينا بسند معروف حتى ننظر رجاله الراوين عن محمد بن جعفر الفيدي، ثم ننظر صيغة التحديث به عن أبي معاوية، إنما نقلاً نقله الخطيب في «التاريخ» عن ابن معين

١. المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٩٠٥٣.

بغير سند أن الفيدي روى عن أبي معاوية، فالله أعلم بحال سنده»[1].

أقول: هذا لم يقله أحد قبله ولا بعده فيما أعلم، وما تجرّأ الشيخ المعلمي ولا الشيخ الألباني أن يتكلم بهذا الكلام في يحيى بن معين. وقد روى الحاكم بسند صحيح عن ابن معين: «قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون» ويحيى بن معين إعتماداً على رواية الفيدي وثق أبا الصلت أيضاً. وهذا صريح في صحة رواية الفيدي (ت ٢٣٦ هـ) وهو من أهل طبقة ابن معين (ت ٢٣٣ هـ) ومن معاصريه. والظاهر أن ابن معين سمعه من الفيدي بلا واسطة لا سيّما مع ما رواه الحافظ ابن حجر العسقلاني: «سمعت أبا العباس يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت ابن معين عن أبي الصلت، فقال: ثقة، فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش: «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو معه»[2]، والظاهر أن الفيدي كان في المجلس مع ابن معين. وهذا نص ما قاله الحاكم: «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْهَرَوِيُّ بِالرَّمْلَةِ، ثنا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأَبُو الصَّلْتِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي «التَّارِيخِ»، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ، يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ سَهْلٍ الْفَقِيهَ الْقَبَّانِيَّ إِمَامَ عَصْرِهِ بِبُخَارَى، يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظَ، يَقُولُ: وَسُئِلَ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: دَخَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَنَحْنُ مَعَهُ عَلَى أَبِي الصَّلْتِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا

١. محمد الطاهر بن عاشور، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص ٨٥.

٢. ابن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ج ٨، ص ٤٠-٤١.

خَرَجَ تَبِعْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ رَحِمَكَ اللهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ؟ فَقَالَ: هُوَ صَدُوقٌ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَرْوِي حَدِيثَ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم) «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا»، فَقَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ»[1].

وهكذا ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) من «المستدرك»: «سمعت أبا العباس يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت ابن معين عن أبي الصلت، فقال: ثقة، فقلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش: «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي وهو معه»[2].

والذين سألوا يحيى بن معين عن رواية أبي الصلت قبلوا ما قاله ابن معين ولم يشكّكوا في رواية الفيدي فسكتوا ولم يعترضوا عليه، وهذا واضح جداً.

ولكن الطاهر بن عاشور لم يطّلع على شيء من هذه الروايات في كتاب «المستدرك» فإنه إنما ذكر رواية الخطيب في «تاريخ بغداد». ثم مع ذلك فأسنده الحاكم عن الفيدي فقال: «حَدَّثَنَا بِصِحَّةِ، مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ثنا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ الْقَنْطَرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ، فَلْيَأْتِ الْبَابَ»، قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، حَدَّثَنَاهُ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ الْحَاكِمُ: لِيَعْلَمَ الْمُسْتَفِيدُ لِهَذَا الْعِلْمِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ فَهْمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ حَافِظٌ»[3]. وإن كنّا لا نحتاج إلى هذا السند وفيما قاله ابن معين كفاية ولكن نحقّق حال رجاله ليبين لك

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.
٢. ابن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ج ٨، ص ٤٠-٤١.
٣. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٧.

أنه سند صحيح أو حسن على أقلّ التقادير أيضاً:

أما محمد بن يحيي بن الضريس الفيدي (ت ٢٤٩ هـ) الذي يروي هنا عن محمد بن جعفر الفيدي فهو أيضاً من أهل فيد. قال أبو حاتم: «صدوق» كما نقله عنه ابن أبي حاتم: «محمد بن يحيي بن الضريس الكوفي الفيدي، كان يسكن فيد، روى عن محمد بن فضيل والوليد بن بكير ومحمد بن الطفيل وعمرو بن هاشم الجنبي وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب. سمع منه أبي وروى عنه، سمعتُ أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن قال سئل أبي عنه، فقال: صدوق»[١].

وأبو حاتم الرازي من المتعنّتين في الرجال كما عرفت، قال الذهبي: «وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني: متعنّتون»[٢]، وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): «وابن معين وأبو حاتم أصعب الناس تزكية»[٣].

وقال الشيخ المعلمي في بترجمة علي بن جرير الباوردي: «وقال أبو حاتم: «صدوق»، ولم يكن ليقول ذلك حتى يعرفه كما ينبغي، وأبو حاتم معروف بالتشدّد، قد لا تقلّ كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره»[٤]. ثم مع ذلك قد روى أبو حاتم عن محمد بن يحيي بن الضريس وقد وصف أبو حاتم بالإنتقاء في شيوخه[٥]. ووثّقه أيضاً ابن حبان، فذكره في «الثقات»[٦] وقال مات سنة تسع وأربعين ومائتين. ولم يجرحه أحد فيما أعلم. وذكره أيضا البخاري في «تاريخه الكبير»[٧] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وقال: مات سنة تسع وأربعين ومائتين.

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ١٢٤.
٢. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٧١.
٣. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٥.
٤. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل، ج ١، ص ٣٥٠.
٥. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٢٦.
٦. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ١٣٢.
٧. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٢٦٧.

وقال السيوطي في محمد بن يحيى بن الضريس: «هو ثقة حافظ»[1]. وقال الحافظ ابن ناصرالدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) في كتابه «توضيح المشتبه»: «قال الفيدي. قلت: بِفَتْح أَوله وَسُكُون الْمُثَنَّاة تَحت وَكسر الدَّال الْمُهْملَة نِسْبَة إِلَى فيد وَهِي بليدَة بالبادية من نجد على طَرِيق حَاج الْكُوفَة بعد جبلي طَيئ ومنازلها وَبعدهَا توز وَهِي منتصف طَرِيق الْحَاج وَهِي لحاج الْعرَاق كالعلا لحاج الشَّام بِسَبَب وَدِيعَة الأزواد وَغَيرهَا. قَالَ: مُحَمَّد بن جَعْفَر عَن الْمحَاربي وَعنهُ مُحَمَّد بن يحيى بن ضريس. قلت: هُوَ شيخ البُخَارِيّ وَهُوَ أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن جَعْفَر بن أبي مواتية الْكَلْبِيّ الْكُوفِي وَيُقَال: الْبَغْدَادِيّ نزل فيد فَقيل لَهُ: الفيدي. [قَالَ] البُخَارِيّ فِي «تَارِيخه»: أرى أَصله كوفياً سمع ابْن الفضيل. انْتهى. توفّي سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ وَقيل: سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ ومائتين. وَابْن الضريس الْمَذْكُور فيدي أَيْضاً»[2].

وأما الحسين بن فهم (ت ٢٨٩ هـ) فقد ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «الحافظ الكبير، أبو علي، الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن محرز البغدادي. سمع من محمد بن سعد الكاتب طبقاته، ومن خلف بن هشام ومحمد بن سلام الجمحي ويحيى بن معين ومصعب بن عبد الله وطبقتهم. وعنه أحمد بن معروف الخشّاب، وأحمد بن كامل وإسماعيل الخطبي وأبو علي الطوماري. وكان عسراً في التسميع. قال ابن كامل: كان حسن المجلس، مفنّناً في العلوم، كثير الحفظ للحديث مسنده ومقطوعه، ولأصناف الأخبار والنسب والشعر والمعرفة بالرجال، فصيحاً متوسطاً في الفقه، قال لي: أخذت عن ابن معين معرفة الرجال وسمّى جماعة أخذ عنهم. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال الخطبي: مات في شهر رجب سنة تسع وثمانين ومائتين وولد سنة إحدى عشرة»[3].

---

١. جلال الدين السيوطي، قوت المغتذي على جامع الترمذي، ص ١٠٠٨.

٢. ابن ناصرالدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ج ٧، ص ١٣٤-١٣٥.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٨٠.

وقد ترجم له أيضاً في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الحسين بن فهم. هو الحافظ العلامة النسابة الأخباري، أبو علي، الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن محرز البغدادي. روى عن: محمد بن سلام الجمحي، وخلف بن هشام، ويحيى بن معين ومحمد بن سعد الكاتب، ولزمه وأكثر عنه، ومحرز بن عون، ومصعب بن عبد الله، وزهير بن حرب وطبقتهم. وجمع وصنّف. حدّث عنه: أحمد بن معروف الخشاب، وأحمد بن كامل، وإسماعيل الخطبي، وأبو علي الطوماري وطائفة. وكان له جلساء من أهل العلم يذاكرهم، لكنه عسر في الرواية. وقد قال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال الخطبي: مولده في سنة إحدى عشرة ومائتين، ومات في رجب سنة تسع وثمانين ومائتين. وقال ابن كامل القاضي: كان حسن المجلس، متفنّناً في العلوم، كثير الحفظ للحديث، مسنده ومقطوعه، ولأصناف الأخبار والنسب والشعر والمعرفة بالرجال، فصيحاً، متوسطاً في الفقه، يميل إلى مذهب العراقيين، وصحبت مصعباً، فأخذت عنه النسب، وصحبت أبا خيثمة فأخذت عنه المسند، وصحبت سجادة فأخذت عنه الفقه»[1].

وقد ترجم له أيضاً الذهبي في «ميزان الإعتدال» فقال: «الحسين بن فهم، صاحب محمد بن سعد. قال الحاكم: ليس بالقوي. وقال الخطيب: الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن محرز، سمع محمد بن سلام الجمحي، ويحيى بن معين وخلف بن هشام، وطائفة. وعنه: إسماعيل الخطبي، وأحمد بن كامل، وأبو علي الطوماري وآخرون. قال: وكان عسراً في الرواية متمنعاً إلا لمن أكثر ملازمته. ذكره الدارقطني فقال: ليس بالقوي. وعنه قال: مولده سنة إحدى عشرة ومائتين. وقال ابن كامل: مات في رجب سنة تسع وثمانين ومائتين. قال: وكان حسن المجلس، متفنناً في العلوم، حافظاً للحديث والأخبار والأنساب والشعر، وعارفاً بالرجال، متوسطاً في الفقه»[2].

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٤٢٧-٤٢٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الإعتدال، ج ١، ص ٥٤٥-٥٤٦.

وقال الخطيب: «كان ثقة»[1]. وقال الحاكم كما مر: «لِيَعْلَمَ الْمُسْتَفِيدُ لِهَذَا الْعِلْمِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ فَهْمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ حَافِظٌ»[2]، فقد وثقه صريحاً كما ترى، فإني في شك مما نسبه الذهبي إلى الحاكم بقوله: «قال الحاكم: ليس بالقوي»، نعم قال الحاكم: «قال الدارقطني: الحسين بن فهم ليس بالقوي»[3]، وهكذا جاء في «سؤالات الحاكم للدارقطني»[4]، فإنما نقل الحاكم رأي الدارقطني في الرجل وهو عند الحاكم ثقة مأمون حافظ كما صرح به في «المستدرك».

إذن الحاكم والخطيب وثقا الرجل والدارقطني إنما قال فيه «ليس بالقوي» وهذا مع كونه جرحاً مبهماً، لا ينافي وثاقة الرجل كما بيّنه الشيخ المعلمي في كلام له حول الفرق بين العبارتين «ليس بقوي» و«ليس بالقوي»: «بين العبارتين فرق لا أراه يخفى على الأُستاذ ولا على عارف بالعربية، فكلمة «ليس بقوي» تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الضعف مطلقاً، وكلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة»[5].

ويشبه كلامه كلام الشيخ الألباني حيث قال: «فإن ثمة فرقاً أيضاً بين قول الحافظ «ليس بالقوي» وقوله «ليس بقوي» فإن هذا ينفي عنه مطلق القوة فهو يساوي قوله «ضعيف»، وليس كذلك قوله الأول: «ليس بالقوي» فإنه ينفي نوعاً خاصاً من القوة وهي قوة الحفاظ الأثبات»[6].

وقال الشيخ الألباني عند الكلام على محمد بن الحسن بن أنس: «نعم؛ قال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وهذا يعني أنه وسط حسن الحديث»[7].

---

١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٩٢، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٧.

٣. محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، ج ١، ص ٢١٦، رقم ١٠٣٢.

٤. الحاكم النيسابوري، سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١١٣، رقم ٨٥.

٥. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة الحسن بن الصباح أبو علي البزار الواسطي.

٦. الألباني، سلسة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٥٠٣.

٧. الألباني، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة، ص ٩٢.

وأما كونه عسراً في الرواية فليس بجرح أصلاً كما بيّنه الشيخ مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي في كتابه «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»: «القول الأول يدل على أن الراوي عسر ويمتنع من الرواية، وهذا ليس بجرح بل غالب من يتعسّر هو من الثقات، وقد وصف أحمد بن حنبل (يرحمه الله) شعيب بن أبي حمزة دينار الحمصي بأنه كان ضيّقاً في الحديث ومع ذلك قال فيه: «كان قليل السقط»، وذكر ما يدل على أنه عسر في الرواية، انظر «النبلاء» (٧/ ١٨٨). واعلم أنه لا يكثر عن العَسِر إلا من لازمه وأقام عنده، كما في ترجمة الرهاوي محمد بن عبدالقادر (٢٢/ ٧٣) «النبلاء»، وكما في ترجمة الحسين بن فهم (٨/ ٩٢) «تاريخ بغداد»»[١].

وأما محمد بن أحمد بن تميم القنطري (٢٥٩-٣٤٧هـ) فهو شيخ الحاكم في «المستدرك» وقد أكثر عنه وقد صحّح سند أحاديثه في كثير من مواضع في «المستدرك» ووافقه الذهبي وهذا يدل على كونه ثقة عند الحاكم بلا إشكال وهو أعرف بشيخه من غيره. ولذا حين جرحه ابن أبي الفوارس بجرح مبهم خفيف «كان فيه لين» تعقبه الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله: «قلت: أكثر عنه الحاكم في «المستدرك» وهو محدث مكثر»[٢]، ونقله الشيخ مقبل بن هادي الوادعي عن ابن حجر العسقلاني بهذا اللفظ: «قلت: أكثر عنه الحاكم في «المستدرك» وهو محدّث كبير»[٣].

فهذا سند صحيح وأقل أحواله هو حسن لذاته كما ترى، وحال هذا السند أحسن من سند رواية «لو كان بعدي نبي لكان عمر»، تفرّد به مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر وقد حسّنه الشيخ الألباني[٤] كما عرفت مع أن مشرح بن هاعان هذا جرحه ابن حبان فقال:

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص ٤٦٦-٤٦٧.
٢. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٥، ص ٤٩.
٣. مقبل بن هادي الوادعي، رجال الحاكم في المستدرك، ج ٢، ص ١٥٤، رقم ١٢١٤.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٢٧.

«يخطئ ويخالف»[1]، وأورده في «المجروحين» فقال: «يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والإعتبار بما وافق الثقات»[2]، وأورده العقيلي في «الضعفاء»[3]، وقيل في ترجمته: «أنه كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق، وقد جزم بذلك ابن يونس في «تاريخه»»[4] كما مرّ.

إنما حققنا سند رواية الحاكم عن الفيدي تنزلاً وإلا فكلام ابن معين واضح فإنه أولاً ذكر أن الفيدي روى الحديث كما رواه أبو الصلت الهروي، ثم إعتمد على رواية الفيدي فحكم بكون أبي الصلت صدوقاً. أما قول الطاهر بن عاشور «محمد بن جعفر الفيدي فهو في ذاته ثقة» فصحيح وفيه رد صريح على الشيخ المعلمي ومقلديه.

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ) في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: قال في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» بعد أن ذكر حديثاً في إسناده محمد بن جعفر الفيدي (وهو حديث الثالث مرّ تحقيقه في سبر مرويات الفيدي يرويه ربعي عن علي (عليه السلام) ما هذا نصه: «قلت: وإسناده حسن إن كان الفيدي قد حفظه، فإن له أحاديث خولف فيها كما قال الحافظ في «التهذيب»، ومال إلى أنه ليس هو الذي حدّث عنه البخاري في «صحيحه»، وإنما هو القومسي، ولذلك لم يوثقه في «التقريب»، بل قال فيه: «مقبول»، يعني عند المتابعة. وفيه إشارة إلى أنه لم يعتدّ بإيراد ابن حبان إياه في «الثقات»، ولم يتابع عليه فيما علمت. والله سبحانه وتعالى أعلم. ثم وجدت له طريقاً أُخرى عن ربعي، يتقوى بها...»[5].

أقول: وهذا كله تقليد محض لابن حجر العسقلاني ولم يأت بشيء جديد.

---

١. ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ٤٥٢.
٢. ابن حبان، المجروحين، ج ٣، ص ٢٨.
٣. محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج ٤، ص ٢٢٢.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٠.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٨٧.

أولاً: قوله «إسناده حسن» كلام مردود لأن الفيدي ثقة صحيح الحديث، وثقه غير واحد من العلماء ولم يجرحه أحد وهو شيخ البخاري في «صحيحه».

ثانياً: قوله «إن له أحاديث خولف فيها كما قال الحافظ في «التهذيب»»، تقليد محض وكلام باطل، ولم يأت هو ولا غيره بمثال واحد ودليل مقنع على ذلك.

وقد سبرنا مرويات الفيدي ولم نجد ما يدل على أنه خالف من هو أوثق منه. ثم كم من ثقة يخالف ثقات آخرين. وإن وجدت أحداً خالف الفيدي فاعلم أن الراجح هو رواية الفيدي لأنه ثقة شيخ البخاري في «صحيحه»، مع أننّا لم نجد أحداً خالفه لا ثقة ولا ضعيفاً.

ثالثاً: قوله «ومال إلى أنه ليس هو الذي حدّث عنه البخاري في «صحيحه»، وإنما هو القومسي»، فقد تقدّم الجواب عن ذلك وأن الفيدي شيخ البخاري في «صحيحه» بلا شك وريب كما صرح بذلك جمع من المتقدمين كابن عدي والكلاباذي وغيرهما فراجع.

رابعاً: قوله «ولذلك لم يوثقه في «التقريب»، بل قال فيه: مقبول، يعني عند المتابعة، وفيه إشارة إلى أنه لم يعتد بإيراد ابن حبان إياه في «الثقات»»، كلام مردود أيضاً، لأن ابن حجر قال هذه العبارة «مقبول» في كثير من الثقات.

ومثال ذلك أنه قال في «تهذيب التهذيب» في ترجمة هشام بن عمرو الفزاري: «قال ابن معين: وهو ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة شيخ قديم، وقال أبو داود: هو أقدم شيخ لحمّاد، وقال أبوطالب عن أحمد: من الثقات، ذكره ابن حبان في «الثقات»»[1]، فقد أورد توثيق ابن معين وأبي حاتم (وهما من المتشدّدين) وأحمد وابن حبان ولكن مع ذلك قال عنه في «تقريب التهذيب»: «مقبول»[2].

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٤٩.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٨.

وقد عرفت أن الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد معروف قالا عقيب كلام ابن حجر «مقبول» في الفيدي: «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحاً»[1]، وهذا أيضاً لا أفهم وجهه، فالرجل وثقه ابن معين وابن حبان والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي والبزار ولم يجرحه أحد وهو شيخ البخاري في «صحيحه»، فهو ثقة صحيح الحديث بلا إشكال، والظاهر أنهما -أي مؤلفا «تحرير تقريب التهذيب»- لم يطلعا على توثيق الحاكم وابن معين وابن الجارود للفيدي.

وهبْ أن الفيدي لم يوثقه أحد ولا حتى ابن حبان، ألم يقل الشيخ الألباني في رجل إسمه أحمد بن سليمان العقيلي: «لم يذكر -أي أبو نعيم- فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكنه ساق له ثلاثة أحاديث من رواية ثلاثة شيوخ عنه، وكلهم ثقات: ١- محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو أحمد القاضي العسّال راوي الحديث عنه. ٢- سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة. ٣- عبد الله بن محمد بن جعفر، وهو أبو الشيخ مؤلف «الطبقات»، وقد ترجم فيه للعسال ترجمة حسنة (٢/ ٣٥٥). فرواية هؤلاء الحفاظ عنه يلقي الاطمينان في النفس أنه صدوق إن شاء الله تعالى»[2].

ألم يقل هو في سلم بن سلام الواسطي ولم يوثقه أحد: «وهذا إسناد حسن... وسلم بن سلام يكنى بأبي المسيب الواسطي، روى عنه جمع غفير سماهم الحافظ المزي في «التهذيب»، فيهم جماعة من الثقات، فهو على شرط ابن حبان، فلا أدري لم لم يورده في «الثقات»؟! وقال الحافظ: «مقبول»! وحقه عندي أن يقول: «صدوق»، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم»[3]، وقال في زيد بن المهتدي لم يوثقه أحد: «وهذا إسناد حسن، كما قال الهيثمي في المجمع (١/ ١٢٩) ورجاله كلهم معروفون من رجال «التهذيب»،

١. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢، رقم ٥٧٨٥.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٦٣.
٣. المصدر نفسه، رقم ٣٣٣١.

غيرزيد بن المهتدي المروزي، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٨/ ٤٤٨) برواية ثلاثة الحفاظ منهم الطبراني ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا»[١]، وقد عرفت أن الفيدي قد روى عنه جمع من الحفاظ والثقات.

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: قال في تحقيقه حديث «مدينة العلم» بعد أن ذكر الحديث من طريق أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية وضعفه لأجل أبي الصلت: «وقد وقفت على جماعة تابعوا أبا الصلت في روايته عن أبي معاوية، فأنا أسوق لك أسماءهم للنظر في أحوالهم:

الأول: محمد بن الطفيل... ، الثاني: جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه. أخرجه الخطيب في «التاريخ» من رواية محمد بن عبد الله أبي جعفر الحضرمي عنه: حدثنا أبو معاوية به. قال أبو جعفر: «لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه». قلت: فيه إشارة إلى أن جعفر بن محمد ليس بثقة، وقد قال الذهبي: «فيه جهالة»، ثم ساق له هذا الحديث وقال: «موضوع». وأقره الحافظ على التجهيل، وتعقبه على قوله بأنه «موضوع» فقال: «وهذا الحديث له طرق كثيرة في «مستدرك الحاكم»، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع». كذا قال، وفيه نظر، فإن الحديث ليس له عند الحاكم إلا هذه الطريق، وطريق أُخرى فقط، وهي الآتية بعد.

الثالث: محمد بن جعفر الفيدي. أخرجه الحاكم وروى بسنده الصحيح عن العباس بن محمد الدوري أنه قال: «سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: ثقة. فقلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون». ورواه الخطيب أيضاً عن الدوري بلفظ: «فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، هذا

---

١. المصدر نفسه، رقم ٣٤٧٣.

أو نحوه». ولم يذكر التوثيق! وقد قال الحافظ في ترجمة محمد بن جعفر بن أبي مواتة الكلبي أبي عبد الله وقيل أبو جعفر الكوفي، ويقال البغدادي العلاف المعروف بالفيدي من «التهذيب»: «روى عنه البخاري حديثاً واحداً في الهبة ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ذكره ابن حبان في «الثقات». قلت: وقع في الهبة: حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر، ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا. والقومسي ثقة حافظ، بخلاف هذا، فإن له أحاديث خولف فيها». وقال في «التقريب»: «محمد بن جعفر الفيدي... العلاف نزل الكوفة ثم بغداد، مقبول». قلت: ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة. والله أعلم»[1].

أقول: هذا أيضاً تقليد محض، ولم يأت بشيء جديد يستحق الرد كما ترى. وأين جعفر بن محمد الفقيه المجهول -وكنيته أبو محمد- من محمد بن جعفر الفيدي -وكنيته أبو جعفر- شيخ البخاري في «صحيحه» لكي يقال «انقلب اسمه على بعض الرواة»؟! وإنما يريد تضعيف الحديث بهذه الإحتمالات العجيبة جداً والظنون الباطلة والفاسدة جزماً. وابن معين يصرح بأنَّ محمد بن جعفر الفيدي هو الذي روى حديث «مدينة العلم» عن أبي معاوية، فهل انقلب إسمه على يحيى بن معين وهو من هو؟!!!

ثم الحاكم قد تأكّد صحة ما قاله ابن معين بقوله: «حَدَّثَنَا بِصِحَّةِ، مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ثنا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ الْقَنْطَرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ...»[2]، فذكر الحديث وهذا إسناد صحيح كما عرفت. فانظر كيف يريد الشيخ الألباني تضعيف الحديث ولا يزال عجبي من كلامه. وأما قوله عقب رواية الخطيب

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٧.

«ولم يذكر التوثيق» فالظاهر يريد التشكيك في توثيق ابن معين للفيدي ويرده أن الحاكم قد صرح بهذا التوثيق بسند صحيح كما قال الشيخ الألباني نفسه.

ثم من الواضح جداً أن ابن معين إعتمد إعتماداً تاماً على رواية الفيدي وبه وثق أبا الصلت أيضاً ومن هنا يقول بدر الدين الشوكاني كما مرّ: «محمد بن جعفر البغدادي الفيدي، قد وثقه يحي بن معين»[1]، ويقول الحافظ صلاح الدين العلائي بعد أن ذكر رواية الفيدي كما عرفت: «فقد برأ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث»[2].

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد: قال في تحقيقه كتاب «مختصر إستدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم» لابن الملّقن (ت ٨٠٤ هـ) ما هذا نصه: «طريق محمد بن جعفر الفيدي، تقدم أن ابن معين عده متابعاً، واعتبره الدارقطني وغيره سارقاً، والفيدي هذا لم يتبين من حاله ما يشفي كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي، وقد قال عنه ابن حجر: مقبول، وهو من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. فمثل هذا الراوي حديثه ضعيف»[3]

أقول: ليس هو بمحقق بل مقلد فقط، فلم يأت بشيء جديد يستحق الرد وأضيف:

أولاً: قوله «تقدم أن ابن معين عده متابعاً، واعتبره الدارقطني وغيره سارقاً، والفيدي هذا لم يتبين من حاله ما يشفي كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي» تقليد محض للشيخ المعلمي وقد ردّنا على المعلمي فراجع.

وقد عرفت أن الدارقطني لم يتهم الفيدي بسرقة الحديث أبداً، راجع الأمور الخمسة التي

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٤٩.
٢. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٢-٥٣.
٣. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٣٨٢-١٣٨٣، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

ذكرناها في ردنا على العلامة المعلمي. وما أدري كيف يتهمه بسرقة الحديث وقد وثقه جمع من الأئمة وقد روى عنه جمع من الحفاظ والأئمة ولم يجرحه أحد وهو مع ذلك شيخ البخاري في «صحيحه».

ثانياً: قوله «وقد قال عنه ابن حجر: مقبول» وإعتماده على ذلك باطل. فقد عرفت أن الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد معروف قد تعقبا ابن حجر في «تحرير تقريب التهذيب» فقالا: «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحاً»[1]، وهذا بالحق أقرب ولكن الرجل ثقة مطلقاً، وثقه ابن معين وابن حبان والحاكم وابن الجارود وعدّله ابن عدي والبزار ولم يجرحه أحد فهو ثقة صحيح الحديث بلا إشكال، والظاهر أنهما -أي مؤلفا «تحرير تقريب التهذيب»- لم يطلعا على توثيق الحاكم وابن معين وابن الجارود للفيدي وقد عرفت أنه شيخ البخاري في «صحيحه».

وقد عرفت كيف رد الشيخ الألباني على ابن حجر في رجل إسمه عباس بن عبيد الله بن عباس لم يوثقه أحد -عند الشيخ الألباني- غير ابن حبان: «قول الحافظ فيه: «مقبول»، فهو مردود، ومستدرك برواية أربعة من الثقات عنه، وذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٥/ ٢٥٨)... فالإسناد حسن»[2].

فانظر كيف يرد الشيخ الألباني على ابن حجر إعتماداً على رواية أربعة من الثقات فقط وتوثيق ابن حبان إياه. أما الفيدي فقد وثقه ابن معين والحاكم وابن حبان وابن الجارود وعدله ابن عدي والبزار وقد روى عنه جمع من أئمة الحديث كما عرفت.

بل قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه سلم بن سلام الواسطي ولم يوثقه أحد ولا حتى ابن حبان: «وهذا إسناد حسن... وسلم بن سلام يكنى بأبي المسيب الواسطي، روى

---

١. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢، رقم ٥٧٨٥.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٩١.

عنه جمع غفير سماهم الحافظ المزي في «التهذيب»، فيهم جماعة من الثقات، فهو على شرط ابن حبان، فلا أدري لم لم يورده في «الثقات»؟! وقال الحافظ: «مقبول»! وحقه عندي أن يقول: «صدوق»، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم»[1]، فانظر كيف يرد على ابن حجر العسقلاني الذي قال «مقبول» في رجل لم يوثقه أحد ولكن روى عنه جمع من الثقات. وأين هذا الواسطي من الفيدي.

ثالثاً: وأما قوله «فمثل هذا الراوي حديثه ضعيف» فلم يقله الشيخ المعلمي، بل الظاهر من كلام الشيخ المعلمي: «لم يتبين من حاله ما يشفي»، أنه توقف في أمر الفيدي، أما صاحبا هذا فقد ضعف شيخ البخاري في «صحيحه» وهو جاهل بما فعل. فقد ضعف رجلاً لم يضعفه أحد من المتقدمين بل وثقه ابن معين وابن حبان والحاكم وابن الجارود وعدله ابن عدي والبزار. وقد عرفت في المسالك التسعة أن الفيدي ثقة مطلقاً وهو أوثق من كثير من رجال الصحيحين وهو شيخ البخاري.

وهكذا يريدون تضعيف حديث «مدينة العلم» وأنت ترى شدة وهن كلامهم وأكثرهم مقلدون.

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته (الأُستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية، المدينة المنورة، جامعة الملك عبد العزيز): قال في رسالة مقدمها للحصول على الدكتوراه تحت عنوان: «الوضع في الحديث» بعد أن ضعف الحديث بأبي الصلت الهروي وذكر متابعة الفيدي لأبي الصلت من رواية ابن معين: «وابن معين إنما صحح رواية أبي الصلت لأنه وجد له متابعاً، ولأنه أخبره ابن نمير بأن معاوية حدّث بها الحديث قديماً ثم تركه، وأن أبا معاوية خص أبا الصلت بهذا الحديث لأنه كان يكرمه. أما المتابع فقد خالف النقاد يحيى بن معين،

1. المصدر نفسه، رقم ٣٣٣١.

وعدوه سارقاً للحديث، فلا تصلح متابعته في حين أن ابن معين جعله متابعاً»[1].

أقول: وهكذا يريد تضعيف رواية الفيدي، بكلام مبهم «أما المتابع فقد خالف النقاد يحي بن معين، وعدّوه سارقاً للحديث» فمن الذي عدَّ الفيدي سارقاً للحديث؟! وما قيمة مخالفة هولاء المجهولين مع ابن معين وهو أعلم الناس بالرجال وكان من معاصري الفيدي؟! ولا يزال عجبي ممن يتهم الفيدي بسرقة الحديث وهو شيخ البخاري في «صحيحه» وقد وثقه غير واحد ولم يجرحه أحد. أليس في كلامه هذا هدماً لقواعد الجرح والتعديل؟! وراجع الأُمور الخمسة التي ذكرناها في ردنا على المعلمي.

تنبيه حول بعض الأوهام بالنسبة إلى رواية الفيدي

التنبيه الأول: جاء في كتاب «معرفة الرجال» -من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- من رواية ابن محرز عن يحيى بن معين أنه قال: «حدثنا أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، قال: حدثني أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي (عليه السلام) قال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، من أراد العلم فليأته من قبل بابه. وحدثنا محمد بن جعفر العلاف الذي كان ينزل بفيد كوفي قال: حدثنا محمد بن الطفيل، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي (عليه السلام) بنحوه»[2].

أقول: وهذا إن صحّ يدل على أن الفيدي رواه بواسطة محمد بن الطفيل -وهو صدوق[3]- عن أبي معاوية، ولكن الشواهد العديدة تدل على أنه غير صحيح أو هو تصحيف:

الأول: أنّ ابن محرز هذا -وإسمه أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز- هو رجل مجهول الحال جداً، لم يزكِّهِ أحد وإنما ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ولم يذكر فيه توثيقاً.

---

١. عمر بن حسن عثمان فلاته، الوضع في الحديث، ج ٢، ص ٣٥٠.
٢. يحيى بن معين، معرفة الرجال، ج ٢، ص ٢٤٢، رقم ٨٣١ و ٨٣٢.
٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٩٠.

والظاهر أنّ هذا الكتاب ليس من الكتب المعتبرة، قال الشريف حاتم بن عارف العوني: «مما يجب التنبه إليه، هو أن «معرفة الرجال» ليحيي بن معين برواية ابن محرز عنه مما لا أعلم القدر الذي يمكن أن يعتمد عليه فيه. فابن محرز وهو أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز أبو العباس البغدادي: مجهول الحال جداً! حتى عند الخطيب البغدادي»[1].

الثاني: إنّ هذا النقل يخالف ما رواه الحاكم في «المستدرك» فقال: «حَدَّثَنَا بِصِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثنا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ الْقَنْطَرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ، فَلْيَأْتِ الْبَابَ»[2].

الثالث: إنّ هذا النقل يخالف ما قاله يحيى بن معين فقد جاء في «المستدرك»: «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْهَرَوِيُّ بِالرَّمْلَةِ، ثنا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأَبُو الصَّلْتِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي «التَّارِيخِ»، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ، يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ»[3]، والظاهر من كلام ابن معين أن الفيدي قد حدّث به عن أبي معاوية.

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٩٣٩-٩٣٤.

٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.

٣. المصدر نفسه.

الرابع: أن محمد بن الطفيل النخعي الكوفي (ت ٢٢٢ هـ) ليس من شيوخ الفيدي ولم أر للفيدي حديثاً عنه سوى هذا الذي ذكره ابن محرز.

الخامس: إن صح هذا النقل فلا بد أن نجمع بينه وبين ما ذكره ابن معين والحاكم فنقول إنّ الفيدي رواه مرة عن ابن الطفيل عن أبي معاوية ثم سمعه من أبي معاوية بلاواسطة فرواه عنه، لأن الفيدي رجل ثقة وهو شيخ البخاري في «صحيحه».

السادس: ثم وقفت على ما يدل على أن رواية ابن محرز هي غير محفوظة، ففي كتاب «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) جاءت الرواية «أي مدينة العلم» هكذا: «قال محمد بن أبي يحيى، عن يحيى بن معين أنه قال: حدثني به ثقة: محمد بن الطفيل، عن أبي معاوية...»[١]، وهذا يدل على أن ابن معين هو الذي رواه عن محمد بن الطفيل، غير أن محمد بن أبي يحيى هذا لم أجد من ترجم له والظاهر أنّه مجهول.

التنبه الثاني: قال الحافظ بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) في شرحه على «صحيح البخاري» حيث يروي البخاري عن الفيدي في كتاب «الهبة» ما هذا نصه: «مُحَمَّد بن جَعْفَر بن أبي الْحُسَيْن أَبُو جَعْفَر الْحَافِظ الْكُوفِي، نزل فيد، بِفَتْح الْفَاء وَسُكُون الْيَاء آخر الْحُرُوف وَفِي آخِره دَال مُهْملَة: وَهُوَ بلد بَين بَغْدَاد وَمَكَّة فِي نصف الطَّرِيق سَوَاء، وَنسب إِلَيْهَا، وَقيل لَهُ: الفيدي، ذكره اللالكائي وَابْن عدي وَابْن عَسَاكِر فِي شُيُوخ البُخَارِيّ»[٢]، وهذا خلط عجيب كما ترى، فجعل محمد بن جعفر بن ابي الحسين -القومسي السمناني- مكان محمد بن جعفر الفيدي فاختلق رجلاً جديداً.

رواية الفيدي لحديث «مدينة العلم» صحيحة على شرط البخاري في «صحيحه»

إذا عرفت أن الفيدي هو شيخ البخاري في «صحيحه» فاعلم أن الحديث بهذا السند

---

١. ابن قدامة، المنتخب من العلل للخلال، ص ٢٠٩.

٢. بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٣، ص ١٦٦.

من ابن عباس صحيح على شرط البخاري، لأن باقي رجال السند أي أبو معاوية والأعمش ومجاهد كلهم من رجال البخاري في «صحيحه»، بل وجدتُ في «صحيح البخاري» حديثاً بهذا التسلسل: «أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد»[1].

وأما رواية أبي معاوية عن الأعمش ورواية الأعمش عن مجاهد فتوجد في عدّة مواضع من «صحيحه»، فيكون حديث «مدينة العلم» من رواية الفيدي صحيح على شرط البخاري فكلهم من رجاله والفيدي شيخه في «الصحيح».

الخاتمة

بحمدلله قد تم الكلام هنا في تحقيق حال محمد بن جعفر الفيدي، فقد تبيّن بشكل واضح أن الرجل ثقة، وثقه غير واحد من أئمة الفن، ولم يجرحه أحد وهو شيخ البخاري في «صحيحه» بلاشك. وقد سبرنا مروياته فإنه لم يأت بشيء منكر ولذا لم يذكره أحد من الذين ألّفوا في الضعفاء في كتبهم، وقد أجبنا عما قيل حول روايته عن أبي معاوية لحديث «أنا مدينة العلم».

إذا عرفت هذا، فنقول مرة أُخرى: إن تضعيف حديث «أنا مدينة العلم» لأجل محمد بن جعفر الفيدي يستلزم هدم أساس قواعد الجرح والتعديل لأن الرجل ثقة مطلقاً، لم يضعفه أحد وهو شيخ البخاري في «صحيحه» ولم يبين لنا ما يدل على خطأه أو وهمه في هذا الحديث.

وهذا الفصل من الكتاب كان في الواقع رداً على كلام الشيخ المعلمي في قوله: «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي»[2]، والحمدلله رب العالمين.

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٦١ وج ٢، ص ٩٨.
٢. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.

الفصل الرابع:
تحقيق ما نُسِبَ إلى محمد بن خازم أبي معاوية بأنه رواه عن الأعمش قديماً ثم كف عنه والجواب عن بعض الشبهات حول ذلك

توطئة

قد ثبت بما ليس فيه أيّ ريب وشبهة أنّ أبا معاوية محمد بن خازم الكوفي (١١٣-١٩٥ هـ) قد حدث بحديث «مدينة العلم» عن صاحبه سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨ هـ)، لأن الفيدي الصدوق الثقة من شيوخ البخاري في «صحيحه» قد حدث عنه به، فقد صح السند عن أبي معاوية وهو أيضاً من رجال «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وقد أكثرا عنه في صحيحيهما، وهو كثير الحديث، وكان من أئمة الحديث، ثقة ثبت، وقد ذكر غير واحد أنه كان أثبت الناس في حديث الأعمش كما ستعرف.

لذا ليس هناك أي فائدة في تضعيف الحديث بأبي الصلت أو بتضعيف الذين سرقوه منه كما زعم بعضهم، فجاءوا بشبهة جديدة وهي أن محمد بن عبد الله بن نمير (ت ٢٣٤ هـ) قال: «حدث به أبو معاوية قديماً ثم تركه»، قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ): «هذه شهادة قوية»[١]. وجعل الشيخ الألباني (ت ١٤٢٠ هـ) إمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث علة فيه فقال: «ومع ضعف هذه الطرق كلها، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به...»[٢].

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

وبهذه الشبهة الجديدة قد أبطلوا شبهتهم الأُولى لأنهم قبلوا بذلك أن أبا معاوية قد حدث بهذا الحديث ولكن قد كف عنه بعد ذلك، فما هي فائدة تضعيف وتكذيب الحديث بأبي الصلت الهروي وغيره؟!

ولذلك أفردت الفصل الثاني من الكتاب بتحقيق ما نُسِب إلى ابن نمير من حيث السند والدلالة، وهل إمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث -بعد التسليم بصحة النقل- يقدح في صحة الحديث؟

فقد بيَّنا أولاً أنَّ هذا النقل لا يصح عن ابن نمير من حيث السند، ثانياً إن سلمنا بثبوته عن ابن نمير فلا نسلم بثبوته عن أبي معاوية لأن هذا مجرد إدّعاء من قبل ابن نمير، وثالثاً إن سلمنا بثبوته عن أبي معاوية وأنه في الواقع إنما حدث بالحديث قديماً ثم كف عنه فلا نسلّم أن هذا يقدح في سند الحديث أبداً، فأبو معاوية لم يصرح لماذا كف عنه، فهناك إحتمالات كثيرة -غير ضعف السند- لإمساك أبي معاوية من التحديث بالحديث.

ترجمة أبي معاوية محمد بن خازم الكوفي (١١٣-١٩٥ هـ)

قبل أن نبدأ بالجواب عن شبهة إمساك أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم» فلا بدَّ من ذكر بعض ما قيل في ترجمته، ففيها فوائد. فنقول:

هو الحافظ المحدث الإمام محمد بن خازم الكوفي التميمي الضرير أبو معاوية (١١٣-١٩٥ هـ) من رجال البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، قد أكثرا عنه عن الأعمش وغيره. وقد وجدتُ في «صحيح البخاري» قريب من خمسين سنداً وقع فيه أبو معاوية وفي «صحيح مسلم» قريب من مائتين وستين سنداً.

وقال البيهقي (ت ٤٥٨ هـ): «أبو معاوية حجة، قد أجمع الحفاظ على قبول ما تفرد به»[1].

---

١. أحمد بن الحسين البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج ٤، ص ١٢٦.

فقد أجمعوا على قبول ما تفرد به. وقال الذهبي: «محمد بن خازم الضرير. ثقة ثبت، ما علمتُ فيه مقالاً يوجب وهنه مطلقاً»[1]. فهو غير مجروح مطلقاً.

وقد ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «أبو معاوية، الحافظ الثبت، محدث الكوفة، محمد بن خازم الكوفي الضرير. حدث عن هشام بن عروة والأعمش وليث بن أبي سليم وأبي إسحاق الشيباني وإسماعيل بن أبي خالد وطبقتهم. وعنه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو خيثمة والحسن بن عرفة وهناد وسعدان بن نصر والحسن بن محمد الزعفراني وأحمد بن عبد الجبار وخلق عظيم. ولد سنة ثلاث عشرة ومائة. قال أبو نعيم: سمعت الأعمش يقول لأبي معاوية: أما أنت فقد ربطت رأس كيسك. وقيل إن شعبة كان إذا حدث بحضرة أبي معاوية يراجعه في حديث الأعمش يقول أليس كذا؟ أليس كذا؟ قال أبو نعيم: لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة. وقال أحمد بن حنبل: كان أبو معاوية إذا سئل عن حديث الأعمش يقول قد صار في فمي علقماً. قال أحمد: كان والله حافظاً للقرآن ويضطرب في غير حديث الأعمش. وقال علي بن المديني: كتبت عن أبي معاوية عن الأعمش ألفاً وخمس مائة حديث. قال جرير: كنا نخرج من عند الأعمش فلا يكون أحفظ منا لحديثه من أبي معاوية. وقيل: كان (هارون) الرشيد يجلّ أبا معاوية ويحترمه. وقال أحمد بن داود الحراني: سمعت أبا معاوية يقول: البصراء كانوا عليّ عيالاً عند الأعمش. وعنه: لقد رأيتهم يجيئون كلهم إلى بابي فأملي عليهم ما سمعوا من الأعمش. وقال أحمد بن الحسن السكري الحافظ: أعرفهم بالأعمش أبو معاوية، وبعده الثوري، وبعده شعبة. قلت: كان أبو معاوية يرى الأرجاء. مات في قول الجماعة سنة خمس وتسعين ومائة رحمه الله تعالى. وقيل: سنة أربع، وقع لي من عوالي أبي معاوية كثير»[2].

وترجم له الحافظ الذهبي أيضاً في «سير أعلام النبلاء» فقال: «أبو معاوية، محمد بن خازم

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٥٣٢.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٩٤.

مولى بني سعد، بن زيد مناة، بن تميم، الإمام الحافظ الحجة، أبو معاوية السعدي الكوفي الضرير، أحد الأعلام. قال أحمد وجماعة: ولد سنة ثلاث عشرة ومئة. وعمي وهو ابن أربع سنين، فأقاموا عليه مأتماً، قاله أبو داود. ويقال: عمي ابن ثمان سنين. حدث عن... وعنه... سئل أحمد عن أبي معاوية وجرير في الأعمش، فقدم أبا معاوية. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان أبو معاوية إذ سئل عن أحاديث الأعمش، يقول: قد صار حديث الأعمش في فمي علقماً أو أمر لكثرة ما تردّد عليه، ثم قال أبي: أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً، وسمعت أبي يقول: كان والله حافظاً للقرآن. وقال يحيى بن معين: هو أثبت من جرير في الأعمش. قال: وروى أبو معاوية عن عبيد الله أحاديث مناكير. وقال: هو أثبت أصحاب الأعمش بعد سفيان وشعبة. أحمد بن زهير، عن ابن معين، قال لنا وكيع: من تلزمون؟ قلنا: نلزم أبا معاوية. قال: أما إنه كان يعدّ علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبع مئة. فقلت لأبي معاوية: إن وكيعاً قال كذا وكذا. فقال: صدق، ولكني مرضت مرضة، فأنسيت أربع مئة. عباس، عن يحيى، قال أبو معاوية: حفظتُ من الأعمش ألفاً وست مئة، فمرضت مرضة، فذهب عني منها أربع مئة، قال يحيى كان عنده ألف ومئتان. وعند وكيع عن الأعمش ثمان مئة. قلت ليحيى: كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش؟ قال: كانت تلك الأحاديث الكبار العالية عنده. قال علي بن المديني: كتبنا عن أبي معاوية عن الأعمش ألفاً وخمس مئة حديث، وكان عند جرير ألف ومئتان عن الأعمش، وكان عند الأعمش مالم يكن عند أبي معاوية أربع مئة ونيف وخمسون حديثاً. محمود بن غيلان، عن أبي نعيم: سمعت الأعمش يقول لأبي معاوية: أما أنت، فقد ربطت رأس كيسك. ومحمود بن غيلان: سمعت شبابة يقول: جاء أبو معاوية إلى مجلس شعبة، فقال: يا أبا معاوية سمعت حديث كذا من الأعمش؟ قال: نعم، فقال شعبة: هذا صاحب الأعمش، فاعرفوه. وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يقول: لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة. وقال أحمد بن عمر الوكيعي: ما أدركنا أحداً كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبي معاوية. قال أحمد بن داود الحرّاني: سمعت أبا معاوية يقول:

البصراء كانوا عيالاً علي عند الأعمشِ. وقال ابن عمار: سمعت أبا معاوية يقول: كل حديث أقول فيه «حدثنا» فهو ما حفظته من في المحدّث، وما قلت «ذكر فلان» فهو ما لم أحفظه من فيه، وقرئ عليه من كتاب، فحفظته وعرفته. قال العجلي: كوفي ثقة، يرى الإرجاء وكان ليّن القول فيه. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ربما دلّس، كان يرى الإرجاء، فيقال إن وكيعاً لم يحضر جنازته لذلك. وقال أبو داود: كان رئيس المرجئة بالكوفة. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب. وقال ابن حبان: كان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجئاً خبيثاً. وقال جرير بن عبد الحميد، كنا نرفع الحديث عند الأعمش، ثم نخرج، فلا يكون أحد أحفظ منا لحديثه من أبي معاوية. وكان هارون الرشيد يجل أبا معاوية ويحترمه، قيل: إنه أكل عنده، فغسل يديه، فكان الرشيد هو الذي صب على يده، وقال: تدري يا أبا معاوية من يصب عليك؟ ثم وصله بذهب كثير. قال محمد بن عبد الله بن نمير: مات أبو معاوية سنة أربع وتسعين ومئة، وقال علي بن المديني وجماعة: مات سنة خمس وتسعين»[1].

وترجم له الذهبي أيضاً في «تاريخ الإسلام» وفيه: «قال أحمد بن الحسن السكري: أبو معاوية أعرف من سفيان ومن شعبة بالأعمش. وقال علي بن حسن: قال لي وكيع: إن تركت أبا معاوية ذهب علم الأعمش»[2].

وقال ابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب»: «محمد بن خازم التميمي السعدي مولاهم أبو معاوية الضرير الكوفي. يقال: عمي وهو ابن ثمان سنين أو أربع... قال أيوب بن إسحاق بن سافري: سألت أحمد ويحيى عن أبي معاوية وجرير، قالا: أبو معاوية أحب إلينا، يعنيان في الأعمش. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً. وقال الدوري عن ابن معين: أبو معاوية

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٧٣-٧٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٣، ص ٥٠٧-٥٠٨.

أثبت في الأعمش من جرير، وروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر مناكير. وقال معاوية بن صالح: سألت بن معين من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: أبو معاوية بعد شعبة وسفيان. وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أو وكيع؟ فقال: أبو معاوية أعلم به. وقال ابن أبي خيثمة: قيل لابن معين: أيهما أحب إليك في الأعمش عيسى بن يونس أو حفص بن غياث؟ قال: أبو معاوية. وقال أيضاً عن ابن معين: قال لنا وكيع: من تلزمون؟ قلنا: نلزم أبا معاوية، قال: أما أنه كان يعد علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبعمائة. وقال الدوري: قلت لابن معين: كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش؟ قال: كانت الأحاديث الكبار العالية عنده. وقال بن المديني: كتبنا عن أبي معاوية ألفاً وخمسمائة حديث وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي معاوية أربع مائة ونيف وخمسون حديثاً. وقال شبابة بن سوار: كنا عند شعبة فجاء أبو معاوية فقال شعبة: هذا صاحب الأعمش فاعرفوه. وقال إبراهيم الحربي: قال وكيع: ما أدركنا أحداً كان أعلم بأحاديث الأعمش عن أبي معاوية، وقال الحسين بن إدريس: قلت لابن عمار: علي بن مسهر أكبر أم أبو معاوية في الأعمش؟ قال: أبو معاوية. قال ابن عمار سمعته يقول: كل حديث قلت فيه «حدثنا» فهو ما حفظته من في المحدث، وكل حديث قلت «وذكر فلان» فهو مما قرئ من كتاب. وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان يرى الإرجاء وكان لين القول فيه. وقال يعقوب بن شيبة: كان من الثقات، وربما دلس، وكان يرى الإرجاء. وقال الآجري عن أبي داود: كان مرجئاً. وقال مرة: كان رئيس المرجئة بالكوفة. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق وهو في الأعمش ثقة وفي غيره فيه اضطراب. وذكره بن حبان في «الثقات» وقال: كان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجئاً خبيثاً. قال أحمد بن حنبل وغير واحد: مات سنة (١١٣)، وقال ابن نمير مات سنة (١١٤). وقال ابن المديني وآخرون: مات سنة خمس وتسعين ومائة. قلت: وقال بن سعد :كان ثقة كثير الحديث، يدلس وكان مرجئاً. وقال النسائي: ثقة في الأعمش. وقال أبو زرعة: كان يرى الإرجاء، قيل له: كان يدعو إليه؟ قال: نعم. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: أثبت الناس في الأعمش سفيان ثم أبو

معاوية ومعتمربن سليمان أحب إلي من أبي معاوية، يعني في غيرحديث الأعمش. وقال أبو داود: قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)»[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في «تقريب التهذيب»: «محمد بن خازم بمعجمتين أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين وله اثنتان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء»[2].

وقال محمد بن تركي التركي -أُستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود-: «متفق على توثيقه في الأعمش... بلغت رواياته عنه -أي عن الأعمش- في الكتب التسعة ٨٤٧ رواية تقريباً. أخرج البخاري منها ٢٨ رواية، ومسلم ١٩٢ رواية»[3].

قصة إمساك الحافظ محمد بن خازم أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم»

روي في عدة من الكتب عن ابن محرز عن يحيى بن معين عن ابن نمير أنه قال في حديث «مدينة العلم» برواية أبي معاوية عن الأعمش: «حدّث به أبو معاوية قديماً ثم كفَّ عنه». جاء في كتاب «معرفة الرجال» -من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- من رواية ابن محرز أنه قال: «سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب. فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها». فقال: هو حديث أبي معاوية. أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديماً ثم كفَّ عنه. وكان أبو الصلت رجلاً موسراً، يطلب هذه الأحاديث، ويكرم

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ١٢٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٧٠.
٣. محمد بن تركي التركي، معرفة أصحاب الأعمش، ص ٩٦-١٠٧.

المشايخ، وكانوا يحدثونه بها»[1].

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»: «قرأت على البرقاني، عن محمد بن العباس، قال: حَدَّثَنَا أحمد بن محمد بن مسعدة، قال: حَدَّثَنَا جعفربن درستويه، قال: حَدَّثَنَا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، قال: سألت يحيي بن معين، عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له: في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». فقال هو من حديث أبي معاوية، أَخْبَرَنِي ابن نميرقال: حدث به أبومعاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً، يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها»[2]، ورواه عنه ابن عساكرفي «تاريخ مدينة دمشق»[3].

وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»: «وَقَال أحمد بْن مُحَمَّد بن القاسم بن محرز: سألت يحيى بن مَعِين عَن أبي الصلت الهروي، فقال: ليس ممن يكذب. فقيل له في حديث أبي معاوية عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابن عباس: أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبومعاوية قديماً ثم كف عنه. وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها»[4]، وعنه ابن حجرالعسقلاني في «تهذيب التهذيب»[5]. ونقله أيضاً ابن كثير(ت ٧٧٤ هـ) في «البداية والنهاية» فقال: «وقد روى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين أنه قال: ...»[6] فذكره.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ) بعد عن نقل إمساك أبي معاوية عن

---

١. يحيى بن معين، معرفة الرجال، ج ١، ص ٧٩، رقم ٢٣١.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٨٢.
٤. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ١٨، ص ٧٩.
٥. ابن حجرالعسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٦.
٦. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٩٦.

التحديث بحديث «مدينة العلم»: «هذه شهادة قوية»[1].

إذا عرفتَ هذا، فاعلم أنّ ما نُسِب إلى ابن نمير لا يقدح في صحة الحديث لعدة أُمور:

ضعف هذا النقل من جهة السند

أما من جهة صحة النقل وثبوته:

الأمر الأول: قد تفرد ابن محرز -وإسمه أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز- بهذا النقل عن يحيى بن معين عن ابن نمير وهو -أي ابن محرز- رجل مجهول الحال جداً، لم يزكّه أحد وإنما ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ولم يذكر فيه توثيقاً، فلا يقبل كلام ابن محرز مطلقاً في مثل هذا المقام، فهو كالعدم.

قال الشيخ الدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني: «مما يجب التنبه إليه، هو أن «معرفة الرجال» ليحيى بن معين برواية ابن محرز عنه مما لا أعلم القدر الذي يمكن أن يعتمد عليه فيه. فابن محرز وهو أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز أبو العباس البغدادي: مجهول الحال جداً! حتى عند الخطيب البغدادي»[2].

قلت: قد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» ترجمة مختصرة جداً فقال: «أحمد بن محمد بن قاسم بن محرز أبو العباس بغدادي، يروي عن يحيى بن معين، حدّث عنه جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي»[3]، وهذا كل ما قاله الخطيب في ترجمته والظاهر أن الخطيب لا يعرفه أيضاً ولا يذكر حتى سنة وفاته ومن هنا يقول الشيخ الشريف العوني فيه: «مجهول الحال جداً».

وإني بعد بحث كثير في جميع كتب الرجال والتراجم والأنساب لم أر من ترجم له سوى الخطيب؛ إذن قصة إمساك أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم» إنما جاء من

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.
٢. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٩٣٩-٩٣٤.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٢٨٨، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

قبل رجل مجهول الحال عن يحيى بن معين عن ابن نمير، فلا يثبت عن يحيى بن معين ولا عن ابن نمير.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ) في كتابه المعروف «التنكيل» رداً على العلامة الأُستاذ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١ هـ) حيث قال بترجمة إبراهيم بن أبي الليث: «يقول ابن معين لو اختلف إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذاباً» ما هذا نصه: «هذه الكلمة التي ذكرها الأُستاذ فإنما رواها الخطيب من طريق أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز وترجمة ابن محرز هذا في «تاريخ بغداد» (ج ٥ ص ٨٣)، ليس فيها تعريف بحاله وإنما فيها يروي عن يحيى بن معين حدث عنه جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي»[1].

وقال الشيخ المعلمي أيضاً بعد أن نقل إمساك أبي معاوية عن التحديث بحديث «أنا مدينة العلم»: «أن ابن محرز له ترجمة في «تاريخ بغداد» لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه»[2]، فقد ابطل بنفسه قوله سابقاً «هذه شهادة قوية»، فأين القوة مع ضعف النقل من جهة السند؟! والشيخ المعلمي هو الذي يقول في كتابه «التنكيل»: «من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سند، فعليه أن يراعي أُموراً:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل فإن الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها كما يأتي في الأمر الرابع.

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج ١، ص ٩٠، رقم ٧، ذيل ترجمة إبراهيم بن أبي الليث.

٢. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.

الثالث :إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟»[1]، فإعلال الحديث من حيث إمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث منه عجيب.

ومن الواضح جداً، أنّ مَن يريد إعلال حديث «مدينة العلم» -بأي دليل- من جهة إمساك أبي معاوية عن التحديث به، فلا بدَّ أن يأتي بنقل صحيح عن أبي معاوية أنه قد كف عن التحديث به مع ذكر الدليل لكي نعلم لماذا تركه. هذا أمر واضح، فإنَّ شيخ البخاري في «صحيحه» -الفيدي الثقة- قد حدث بهذا الحديث عن أبي معاوية صريحاً فقد ثبت أنه حدث به، والمفروض أنه لم يكف عنه، فهذا هو الأصل. ومن البديهي، لن يجوز إبطال الأصل إلّا بدليل صحيح من جهة النقل ثم الدلالة، وإلا فقد يجوز إعلال أي حديث بمثل هذا الإدعاء الباطل.

ضعف هذا النقل من جهة الدلالة

أما من جهة الدلالة:

الأمر الثاني: سلمنا الآن بصحة هذا النقل عن يحيى بن معين عن ابن نمير: «حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه»، ولكن نقول: إن هذا مجرد إدعاء من ابن نمير، لأن ابن نمير لم يقل مثلاً إني سمعتُ أبا معاوية يقول: «حدثتُ بهذا الحديث قديماً ثم تركتُه»، بل ابن نمير إنما أدّعى أنّ أبا معاوية قد حدث به قديماً ثم كف عنه، فتأمل.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي بعد أن نقل هذا الخبر عن ابن نمير: «هذه شهادة قوية. لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظناً، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين -أي الهروي والفيدي- زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية وهما ممن سمع منه قديماً، وأكثر أصحاب أبي

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص ٦٢، باب «كيف البحث عن أحوال الرواة».

معاوية لا يعرفونه، فوقع في ظنه ما وقع. هذا مع أن ابن محرز له ترجمة في «تاريخ بغداد» لم يذكرفيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفربن درستويه»[1]، فقد أبطل مرة أُخرى كلامه «هذه شهادة قوية»، فأين القوة مع هذا الإحتمال الذي ذكره؟! ثم هذا الذي إحتمله الشيخ المعلمي ليس بشيء أيضاً عندي، لأنّا لو فتحنا باب الإحتمالات لكان الأمر واسعاً فكل شيء وارد، فيجيء الآخر ويحتمل إحتمالاً آخر فيقول يحتمل كذا وكذا.

فمثلاً يحتمل أن أبا معاوية حدث به قديماً ثم نسي الحديث لأجل مرضه فزعم ابن نمير أنه كف عنه، فجاء بترجمة أبي معاوية في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي و«سير أعلام النبلاء» للذهبي و«تاريخ بغداد» للخطيب: «قال ابن أبي خيثمة: عن يحيى بن معين: قال لنا وكيع: من تلزمون؟ قلنا: نلزم أبا معاوية. قال: أما إنه كان يعدّ علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبع مائة. فقلت لأبي معاوية: إنّ وكيعاً قال كذا وكذا. فقال: صدق، ولكني مرضت مرضة فأنسيت أربع مائة. وقال عباس الدوري أيضاً عن يحيى بن معين: قال أبو معاوية الضرير: حفظتُ من الأعمش ألفاً وست مئة، فمرضتُ مرضة، فذهب عني منها أربع مئة، قال يحيى: فكان عند أبي معاوية ألف ومائتين»[2]. فأبو معاوية كان يحدث بهذا الحديث قبل مرضه وسمعه منه الفيدي وأبو الصلت وغيرهما قديماً، ثم مرض مرضة فنسي الحديث، فزعم ابن نمير أنه كف عنه. فهذا الإحتمال وارد، وهناك إحتمالات كثيرة في هذا الباب سيأتي ذكر بعضها قريباً، ولكن المهم هنا، ليس عندنا أي دليل أن أبا معاوية قد كف عن التحديث بالحديث وحتى لو سلمنا بصحة النقل وثبوته عن ابن نمير.

الأمر الثالث: سلمنا أنَّ الواقع هو الذي ذكره ابن نمير، وأنّ أبامعاوية إنما حدث بالحديث

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.

٢. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ١٣٠؛ محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٧٥؛ عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص ٢١٢؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٠٣، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

قديماً ثم كف عنه. ولكن لم يصرح أبو معاوية بدليل إمساكه عن التحديث بالحديث، فكيف تريدون الآن إعلال الحديث بهذا؟

هنا وجدنا الشيخ الألباني قد إحتمل إحتمالاً، فقال بعد أن ضعف الحديث بعنعنة الأعمش وإحتمال تدليسه فيه: «فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث -أي عنعنة الأعمش وهو مدلس- ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به، والله أعلم»[1]، فقد احتمل الشيخ الألباني بقوله «لعله» أن أبا معاوية كف عن التحديث بالحديث لظهور ضعف الحديث عنده من جهة السند أي عنعنة الأعمش وتدليسه فيه.

أقول: نعم، بعد التسليم بثبوت إمساك أبي معاوية عن التحديث به، فهذا الذي ذكره الشيخ الألباني يبقى إحتمالاً، ولكن لايعدو كونه «احتمالاً»، لأنَّ أبا معاوية لم يصرح بدليل إمساكه عن التحديث بالحديث، وإن أردت فتح باب الإحتمالات فنقول، هذا الذي إحتمله الشيخ الألباني ليس بمتعين إذ يحتمل أيضاً:

الإحتمال الأول: ظهر عند أبي معاوية علة في متن الحديث أي نكارة وغرابة في متن الحديث ودلالته، لا في سنده، فكف عنه.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١ هـ): «وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعاً لغرابته لا بطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه»[2].

قلت: كلام الحافظ العلائي يدل على أنَّ أبا معاوية قد حدث بحديث «مدينة العلم» قديماً، ثم ظهر له غرابة أو نكارة في متن الحديث أي في دلالته ومعناه ولذا كف عنه ولم يحدث به بعد ذلك. فمثلاً ظهر -عند أبي معاوية- أن لفظ الحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب» يدل على وجوب أخذ علم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.
٢. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٣.

من علي (عليه السلام) فقط دون غيره من الصحابة، فنظر أبو معاوية في أحاديث التي يرويها هو وإخوانه من المحدثين بأسانيدهم عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم يجد علماً كثيراً عن علي (عليه السلام) وكان أكثرها من غير علي (عليه السلام) من الصحابة كأبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس، فوجد أن المحدثين قد خالفوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولذا وجد دلالة الحديث غريباً ومتن الحديث منكراً، فكف عنه.

ويحتمل أيضاً ظهر عند أبي معاوية أن لفظ الحديث يدل على أعلمية علي (عليه السلام) على بقية الصحابة فكان هذا منكراً غريباً عنده فتوقف فيه فلم يرو به، بل يدل الحديث على إمامة علي (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما بيّنه الشيخ محمد حسن المظفر (رحمه الله) (ت ١٣٧٥ هـ) -من علماء الشيعة-: «معنى كونه بابَ مدينة علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً، فهو الإمام دون غيره، لعدم اجتماع إمامة الشخص وحرمة الأخذ عنه واتّباعه في ما يحكم به. كما أنّ وجوب الأخذ عنه للوصول إلى علم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتمّ إلاّ بعصمته، فيتعيّن للإمامة. وكذا جعله الباب لعلمه دالٌّ على إحاطته بجميع ما يصدر عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) من العلوم، وذلك شأنّ الإمام»[١]، فلعل أبو معاوية فهم هذا المعنى فكف عنه.

إذن أبو معاوية إنما كفّ عن التحديث بحديث «مدينة العلم» لأجل علة -عنده- في معنى الحديث لا في سنده كما إحتمله الشيخ الألباني. هذا إحتمال، ولكن ليس الإحتمال الذي إحتمله الشيخ الألباني أقوى منه.

الإحتمال الثاني: أبو معاوية حدث به قديماً، ثم مرض مرضة فنسي الحديث فلم يحدث به.

١. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٦، ص ١٧٤.

فقد ورد في ترجمة أبي معاوية في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي و«سير أعلام النبلاء» للذهبي و«تاريخ بغداد» للخطيب: «قال إبن أبي خيثمة: عن يحيي بن معين: قال لنا وكيع: من تلزمون؟ قلنا: نلزم أبا معاوية. قال: أما إنه كان يعد علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبع مائة. فقلت لأبي معاوية: إن وكيعاً قال كذا وكذا. فقال: صدق، ولكني مرضت مرضة فأنسيت أربع مائة. وقال عباس الدوري أيضاً عن يحيي بن معين: قال أبو معاوية الضرير: حفظتُ من الأعمش ألفاً وست مئة، فمرضتُ مرضة، فذهب عني منها أربع مئة، قال يحيي: فكان عند أبي معاوية ألف ومائتين»[1]. قلت: فلعلّه كان يحدث بهذا الحديث قبل مرضه وسمعه منه الفيدي وأبو الصلت وغيرهما قديماً، ثم مرض مرضة فنسي الحديث وزعم ابن نمير أنه كف عنه. فهذا أيضاً إحتمال وارد.

الإحتمال الثالث: أنّ أبامعاوية ترك الحديث خوفاً من عدم الفهم الصحيح من قبل العامة للحديث ولئلا يحمله الناس على غير جهته، فكتمه خوفاً من الفتنة بين الناس.

ووجه ذلك ما أخرجه ابن عساكر في ترجمة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، بإسناده عن موسى الجهني: «جاءني عمرو بن قيس الملائي وسفيان الثوري فقالا لي: لا تحدث هذا الحديث في الكوفة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». وإنما كرها روايته بالكوفة لئلا يحمل على غير جهته المعروفة ويظن أنه نصر على علي بالخلافة وإنما أراد به توليته المدينة واستخلافه»[2].

وروي عن علي (عليه السلام) كما في «صحيح البخاري»: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟»[3].

---

١. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ١٣٠؛ محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٧٥؛ عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص ٢١٢؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٠٣، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٢. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ١٨٥.

٣. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٠.

قال الذهبي في شرح كلام علي (عليه السلام): «فقد زجر الإمام علي (رضي الله عنه) عن رواية المنكر وحث على التحديث بالمشهور وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق»[1]. وروى عن مكحول قال: «كان أبو هريرة يقول: رب كيس عند أبي هريرة لم يفحه. يعني: من العلم»، قال الذهبي بعد أن نقل كلام أبي هريرة: «قلت: هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأُصول أو الفروع أو المدح والذم، أما حديث يتعلق بحل أو حرام فلا يحل كتمانه بوجه، فإنه من البينات والهدى. وفي «صحيح البخاري»: قول الإمام علي (رضي الله عنه): حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله وكذا لو بث أبو هريرة ذلك الوعاء، لأوذي بل لقتل، ولكن العالم قد يوديه إجتهاده إلى أن ينشر الحديث الفلاني إحياء للسنة، فله أجر وإن غلط في إجتهاده»[2].

قال ابن خشرم في وكيع حين حدث بحديث منكر بمكة: «لما حدث وكيع بهذا بمكة، إجتمعت قريش، وأرادوا صلب وكيع، ونصبوا خشبة لصلبه، فجاء سفيان بن عيينة فقال لهم: الله الله! هذا فقيه العراق، وابن فقيهه، وهذا حديث معروف. قال سفيان: ولم أكن سمعته إلا أني أردت تخليص وكيع. قال علي بن خشرم: سمعت الحديث من وكيع بعد ما أرادوا صلبه...»[3].

ولكن دافع وكيع عن نفسه فقال أنهم لم يفهموا معنى حديثي: «سمع حديثاً لم يعرف وجهه»[4]، قال الذهبي تعليقاً على توجيه وكيع: «قلت: فرضنا أنه ما فهم توجيه الحديث على ما تزعم، أفما لك عقل وورع؟! أما سمعت قول الإمام علي: حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله. أما سمعت في الحديث: ما أنت محدث قوماً حديثاً لا

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٢.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٥٩٧.
٣. المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٦٠.
٤. المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٦٤.

تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم»[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في شرح كلام علي (عليه السلام) «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذّب الله ورسوله»: «والمراد بقوله «بما يعرفون» أي يفهمون... ودعوا ما ينكرون أي ما يشتبه عليهم فهمه... وفيه دليل أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة ومثله قول ابن مسعود: ما أنت محدثاً قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة، رواه مسلم. وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرابين، وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجّاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب»[2].

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ): «قوله: «بما يعرفون». أي: بما يمكن أن يعرفوه، وتبلغه عقولهم، حتى لا يُفتَنوا، ولهذا جاء عن ابن مسعود (رضي الله عنه)، قال: «إنك لن تحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»، ولهذا كان من الحكمة في الدعوة ألّا تباغت الناس بما لا يمكنهم إدراكه... قوله: «أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟!». الاستفهام للإنكار، أي: أتريدون إذا حدثتم الناس بما لا يعرفون أن يكذب الله ورسوله، لأنك إذا قلت: قال الله، وقال رسوله: كذا وكذا، قالوا: هذا كذب، إذا كانت عقولهم لا تبلغه، وهم لا يكذِّبون الله ورسوله، ولكن يكذبونك، بحديث تنسبه إلى الله، ورسوله، فيكونون مكذِّبين لله ورسوله، لا مباشرة، ولكن بواسطة الناقل»[3].

---

١. المصدر نفسه.

٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ١٩٩.

٣. محمد بن صالح العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ج ٩، ص ٧٧٤-٧٧٥.

أقول: فلقائل أن يقول: أبو معاوية كف عن التحديث بحديث «مدينة العلم» وكتمه لئلا يحمله الناس على غير جهته، أي على أعلمية علي (عليه السلام) على بقية الصحابة مثلاً، فهذا مما لا تبلغه عقول كثير من العامة في تلك القرون، فينكرون الحديث ويكذّبوا الله والرسول. فهذا إحتمال أيضاً، وعندي هذا الإحتمال أقوى مما احتمله الشيخ الألباني.

الإحتمال الرابع: أنّ أبامعاوية قد ترك الحديث خوفاً مما فيه من تقوية الروافض والزيدية والشيعة. قال العقيلي في ترجمة عباية بن ربعي بعد أن روى بسنده عن الأعمش عن موسى بن طريف عن عباية بن ربعي عن علي (عليه السلام): «أنا قسيم النار»: «حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا الحسن بن علي الحلواني حدثنا محمد بن داود الحداني، قال سمعت عيسى بن يونس يقول: ما رأيت الأعمش خضع إلا مرة واحدة، فإنه حدثنا بهذا الحديث، قال علي: أنا قسيم النار. فبلغ ذلك أهل السنة فجاءوا إليه فقالوا: أتحدث بأحاديث تقوّي بها الروافضة والزيدية والشيعية؟! فقال سمعته فحدثت به. فقالوا: فكل شيء سمعته تحدث به؟! قال: فرأيته خضع لذلك اليوم»[1]. وهذا إحتمال آخر.

الإحتمال الخامس: أبو معاوية ترك الحديث خوفاً من التضييق من قبل العامة، لأن الحديث كان في خصائص علي (عليه السلام) ويدل على أعلمية علي (عليه السلام) على بقية الصحابة وهذا مما لم تحتمله نفوس العامة في تلك القرون. وقصة الحافظ ابن السقّاء (ت ٣٧١ هـ) حين أملى حديث الطير فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه[2]، وهكذا ما جرى على النسائي وما كان في سبب موته[3] أشهر من أن يذكر.

وحديث «مدينة العلم» يدل على أعلمية ثم أفضلية علي (عليه السلام) على جميع

---

١. محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج ٣، ص ٤١٦؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢، ص ٢٩٩؛ ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٤٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٩٦٦.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٣.

الصحابة وفيه نصر لعلي بالخلافة وهذا مما لا تحتمله العامة، ولا يقال أنَّ أبا معاوية كان بالكوفة وكانوا أكثرهم من الشيعة؛ لأنه كانت بها أيضاً قوم من النواصب كما يقول ابن تيمية: «وكانت الكوفة بها قوم من الشيعة المنتصرين للحسين وكان رأسهم المختار بن عبيد الكذاب، وقوم من الناصبة المبغضين لعلي (رضي الله عنه) وأولاده»[1].

ثم اعلم أن الشيعة بالكوفة إنما كانوا يحبون أهل البيت (عليهم السلام) مع تقدم الشيخين وتفضيلهما ولكن يُفهم من حديث «مدينة العلم» أعلمية ثم أفضلية علي (عليه السلام) على غير من الصحابة وهذا مما لا تحتمله الشيعة ولا النواصب ولا أهل السنة بالكوفة في تلك العصور السالفة.

الإحتمال السادس: ترك أبو معاوية الحديث خوفاً من حكام بني العباس، لأنَّ الحديث كان في خصائص علي (عليه السلام) ويدل على أعلمية علي (عليه السلام) على بقية الصحابة ورواية مثل هذا الحديث كان ذنباً كبيراً عند الحكام في تلك القرون.

جاء في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة نصر بن علي الأزدي الجهضمي البصري الصغير (ت ٢٥٠ هـ): «عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني نصر بن علي، أخبرني علي بن جعفر بن محمد، حدثني أخي موسى، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده: أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما، كان معي في درجتي يوم القيامة. قلت (أي الذهبي): هذا حديث منكر جداً. ثم قال عبد الله بن أحمد: لما حدث نصر بهذا، أمر المتوكل بضربه ألف سوط، فكلّمه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: الرجل من أهل السنة، ولم يزل به حتى تركه. وكان له أرزاق، فوفّرها عليه موسى. قال أبو بكر الخطيب عقيبه: إنما أمر المتوكل بضربه، لأنه ظنه رافضياً»[2]. قلت: لفظ

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج ٤، ص ٥٥٤.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ١٣٥؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٨٤.

الخطيب هكذا: «إنما أمر المتوكل بضربه لأنه ظنه رافضياً، فلما علم أنه من أهل السنة تركه»[1].

والأمثله على ذلك كثيرة، يطول بنا ذكرها، ولكن هذا أيضاً إحتمال آخر. يقول الشيخ محمد حسن المظفر: «كلّ رواية لهم في مناقب أهل البيت ومثالب أعدائهم، محكومة بوثاقة رجال سندها وصدقهم في تلك الرواية وإنْ لم يكونوا ثقات في أنفسهم! ضرورةَ أنّ من جملة ما تُعرف به وثاقة الرجل وصدقه في روايته التي يرويها :عدم اغتراره بالجاه والمال، وعدم مبالاته -في سبيلها- بالخطر الواقع عليه، فإنّ غير الصادق لا يتحمّل المضارّ بأنواعها لأجل كذبة يكذبها لا يعود عليه فيها نفع، ولا يجد في سبيلها إلّا الضرر! ومن المعلوم أنّ من يروي في تلك العصور السالفة فضيلةً لأمير المؤمنين (عليه السلام) أو منقصةً لأعدائه فقد غرّر بنفسه، وجلب البلاء إليه، كما هو واضح لكلّ ذي أُذُن وعين»[2].

الإحتمال السابع:أمسك أبو معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم» خوفاً من علماء السنة وإخوانه من المحدثين لكي لا يتهموه بالرفض والتشيع، و يتركوا حديثه، فحديث «مدينة العلم» يدل على أعلمية وأفضلية علي (عليه السلام) على غيره من الصحابة وهذا لا يقبله المحدثون، وبأيسر من ذلك كانوا يطعنون في الراوي.

قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة أحمد بن الأزهر: «قال أحمد بن يحي بن زهير التستري: لمّا حدّث أبو الأزهر بحديث عبدالرزاق في الفضائل، يعني عن معمر عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، قال: نظر النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى علي (رضي الله عنه) فقال «أنت سيّد في الدنيا، سيّد في الآخرة» الحديث، أخبر بذلك يحي بن معين، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث، إذ قال يحي: من هذا الكذّاب النيسابوري الذي يحدّث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسّم يحي فقال: أما أنك لست بكذاب،

---

١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٢٨٩، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٢. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ١، ص ٨.

وتعجّب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث»[1]. قال الذهبي بعد أن نقل هذا: «وكان عبد الرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدث بهذا إلّا سراً لأحمد بن الأزهر»[2].

فانظر في كلام الذهبي، فلماذا يخاف عبد الرزاق -مع فضله وشهرته- أن يحدث بهذا الحديث مع أنه من أيسر فضائل علي (عليه السلام)؟ فمن الواضح أنّ عبد الرزاق إنما خاف من العامة أو من السطان أو من أن يضعّف ويترك من قبل المحدثين. وعلماء الرجال والحديث -المتقدمين منهم والمتأخرين- كثيراً ما يطعنون في الرجل لأجل روايته فضائل أهل البيت (عليهم السلام) وهذا أمر بيّن واضح لمن يراجع كتب الجرح والتعديل. فأبو معاوية ترك الحديث خوفاً من الطعن في وثاقته.

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): «أظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني «حدثني الحارث وكان أحد الكذابين» ولم يبن من الحارث كذب وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي وتفضيله له على غيره ومن ههنا كذبه الشعبي لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر»[3].

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، يقول الشيخ المظفر (رحمه الله): «ولو رأيت كيف يسرع علماؤهم في رمي الشخص بالتشيع، الذي يجعله هدفاً للبلاء، ومحلاً للطعن، لعلمت كيف كان اهتمامهم في درس فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكيف كان ذلك الشخص في الإنصاف والوثاقة بتلك الرواية التي رواها، حتى أنهم رموا النسائي بالتشيع، كما ذكره في «وفيات الأعيان» وما ذلك إلا لتأليفه كتاب «خصائص أمير المؤمنين (عليه السلام)» وقوله: «لا أعرف لمعاوية فضيلة إلا لا أشبع الله بطنه» مع استفاضة هذا الحديث حتى رواه مسلم في «صحيحه» كما ستعرف. وكذا رموا بالتشيع أبا عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، وأبا نعيم الفضل بن دكين، وعبد الرزاق، وأبا حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن، وغيرهم

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ١٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٨٢.
٣. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢، ص ١٥٤.

ممن لا ريب بتسننه من علمائهم، لروايتهم بعض فضائل آل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعنايتهم بها في الجملة، وما ذلك إلا ليحصل الردع بحسب الإمكان عن رواية مناقبهم وتدوينها، وإن كان قصد الراوي بيان سعة اطلاعه، وطول باعه، وإذا صحّح قسماً منها زاد طعنهم فيه، وفي روايته»[1].

ورواة فضائل علي وأهل البيت (عليهم السلام) كانوا في التضييق من قبل العامة والحكام والمحدثين، لاسيما الأحاديث التي تدل على أعلميتهم أو أفضليتهم كحديث «الطير» و«مدينة العلم» وغيرهما.

الإحتمال الثامن: أبو معاوية قد خص بعض المحدثين بالكوفة بهذا الحديث ولم يروه لغيرهم وزعم ابن نمير أنه ترك الحديث. وهذا أمر شائع بين المحدثين، يخص المحدث قوماً ببعض الحديث دون بعض.

يقول حسن فوزي حسن الصعيدي في «المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج» باب «إنتفاء الطلاب»: «وكما كان اختيار المعلم يخضع لشروط جسام، فكذلك كان المعلم يقوم بإنتفاء طلابه الذين يعقد المجالس الخاصة، ويفرغ لهم من وقته... وقد يخص المحدث قوماً ببعض الحديث دون بعض لعلة في المتروك أو مزية في المخصوص»[2].

ومثال ذلك ما قاله الحاكم في «المستدرك» بعد أن روى بسنده أن أبا الأزهر النيسابوري روى عن عبد الرزاق حديث: «يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة...» ثمّ قال: «سمعت أبا عبد الله القرشي يقول سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول لمّا ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: ها أنا

---

١. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ١، ص ٢٣.

٢. حسن فوزي حسن الصعيدي، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، ص ٢٨٦.

ذا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس فقرّبه وأدناه، ثم قال له: كيف حدثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا إني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان فحدثته بها وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلمّا ودّعته قال لي قد وجب علي حقك، فأنا أُحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه»[1].

وهكذا يمكن أن يقال: إنما خص أبو معاوية هذا الحديث بالذين كانوا يطلبون مثل هذه الأحاديث كما أشار إلى هذا ابن نمير: «حدّث به أبو معاوية قديماً ثم كفَّ عنه. وكان أبو الصلت رجلاً موسراً، يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها»[2]، هذا أيضاً إحتمال.

ضعف الإحتمال الذي ذكره الشيخ الألباني بأن أبا معاوية ترك الحديث لأجل ضعف السند عنده

وهناك إحتمالات أُخرى يمنعنا عن ذِكرها طول المقام وعدم الحاجة. ثم يمكن أيضاً أنَّ بعض هذه الأُمور بمجموعها جعلت أبا معاوية أن يمسك من التحديث به، فالخوف من حكام بني العباس والمحدثين والعامة وعدم فهمهم الصحيح للحديث، وتقوية الروافض والزيدية والشيعة، مع نكارة وغرابة متنه عنده جعله أن يمسك عن التحديث به.

والخلاصة: إذا تبيَّن أنَّ هناك إحتمالات كثيرة لإمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث -بعد التسليم بثبوب هذه الحكاية- وأنَّ أبا معاوية لم يصرح بدليل إمساكه عن التحديث به، فمن الواضح أن الإحتمال الذي ذكره الشيخ الألباني -أي إمساك أبي معاوية عن التحديث به

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٨.
٢. يحيى بن معين، معرفة الرجال، ج ١، ص ٧٩، رقم ٢٣١.

لأجل ظهور ضعف السند عنده- ليس بمتعين بل هو إحتمال ضعيف كما أشار إليه الحافظ العلائي: «وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعاً لغرابته لا بطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه»[1]، فقوله «مع حفظه وإتقانه» يدل على أنَّ أبا معاوية لا يخفى عليه مثل هذه العلة في السند كعنعنة الأعمش، لا سيما في هذا الحديث الذي يرويه عن الأعمش، فأبو معاوية لزم الأعمش عشرين سنة وكان أخص تلاميذه وأقرب إليه وأبو معاوية إذا سئل عن حديث الأعمش قال قد صار في فمي علقماً كما عرفت في ترجمة أبي معاوية.

كلام العلامة علي بن محمد بن طاهر بن يحيي (رحمه الله) (ت ١٤٠٩ هـ) في علة إمساك أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينه العلم»

بعد أن كتبتُ هذا الفصل من كتابي والفصل السابق والفصلين التاليين، وقفتُ على كتاب «دفع الإرتياب عن حديث الباب» للمحدث العلامة علي بن محمد بن طاهر بن يحيي (ت ١٤٠٩ هـ) فله كلام رائع بالنسبة إلى إمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث -لو سلمنا بصحة إمساكه عنه-: «وأما قول ابن نمير في كلامه السابق: كان أبو معاوية يرويه قديماً ثم كف عنه، فلا يضر ذلك بالكبار مثل أبي معاوية وأمثاله، فإنهم يعرفون أن رواية فضائل علي (عليه السلام) مكروهة غير مقبولة عند طوائف من المحدثين، يصمون روايتها بالرفض، وقد راجت عليهم دسيسة النواصب الذين يخالطونهم بأن ظهورها وروايتها مخالف لقواعد أهل السنة، ودعوة للتشيع وانتصار للروافض، وهذا هو الذي تظاهر به أهل الجرح والتعديل من المحدثين، بينما خالفهم بعض المحدثين كالامام أحمد والبخاري ومسلم، وغالب جامعي كتب السنة. فقد رووا الفضائل من ثقات الشيعة حيث جعلوا ذلك من الخصائص التي جاءت لكثير من الصحابة وهي تثبت الفضل ولا تقتضي الأفضلية. ولهذا كان من حقّ فريق من الرواة تجنّب ما يخدش كرامتهم بروايتهم شيئاً من هذه الأحاديث وليس عليهم لوم، ولم يعدموا من يأخذ عنهم ليتخلّصوا من الكتمان، وكانوا بهذا العمل محسنين في دينهم، ومحسنين إلى أنفسهم،

١. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٣.

فإن الابتعاد من مواقف التهم أمر مشروع، ولهم أُسوة بكتم كثير من الصحابة والسلف ما هو حق في بعض المواقف ليذكروها في مواقف أُخرى، كما سيأتي شرح ذلك، وسيمرّبك قريباً ما حصل لبعض الأئمة من الشماتة والأذى بسبب روايتهم في هذه المجالس العامة، ولهذا كان أبو معاوية يبتعد بحديثه عن هذه المواقف»[1]، ثم عقد باباً بعنوان «إغراض الرواة في عدم رواية بعض الأحاديث» فقال: «وهنا نذكر ما يلقاه من يروي فضائل علي وآل البيت التي هي من قبيل الخصائص، فقد وردت في كثير من الصحابة فضائل وخصائص، ولكنها إذا كانت في علي لا تقابل بالسكوت بل تكون دليلاً على تشيع راويها ورفضه ومقته. وقد كان عبد الله بن عمر مشكدانة وهو من رجال مسلم يمتحن كل من أراد أن يروي عنه ليسبر غوره، ذكر ذلك الذهبي. وذلك أن جماعة من المحدثين يشيعون أن هذه الأحاديث تشجّع الرافضة وتدعو إلى التشيع وتخالف أصل أهل السنة في نظام الفضل في الخلفاء الراشدين. ولهذا فإنهم يكرهون روايتها ويهاجمون من رواتها، وينفرون منهم بوصمهم بالرفض ومخالفة عقيدة أهل السنة، فإذا أراد الراوي أن يروي ما عنده على أساس ما سمع لا على أساس ما يحبه الناس أوقع نفسه في ما لا تحمد عقباه، من التشويش عليه في مجالس العلم، ورميه بالبدعة، كما حصل للحافظ ابن السقّاء، والحافظ ابن الضحّاك، والأعمش، والنسائي، وغيرهم من الرواة الذين اضطهدوا، وبعضهم أخملوا وترك حديثهم، وبعضهم تذبذبوا وأظهروا رجوعهم وتركهم لهذه الأحاديث التي لا توافق أهواء هؤلاء الناس.

وأصل ذلك من النواصب الذين اندسّوا بين المحدثين فانخدع بأقوالهم من ليس منهم من أهل السنة البريئين من النصب فنفّروهم من رواية هذه المناقب، مع أن السني أصلاً يوالي علياً فهو ضد الناصبي الذي يكره علياً. ولهذا فليس على حفظة السنة وحملة لوائها أي مؤاخذة إذا انحازوا بأحاديثهم إلى من يقبلها ويحترم من يرويها، وليس عليهم لوم إذا ابتعدوا عن المواقف التي يطعن فيها بمن يرويها. وليس خافياً على أحد ما كان يكابده من الأذى

---

١. علي بن محمد بن طاهر بن يحيى، دفع الإرتياب عن حديث الباب، ص ٦٨-٦٩.

والوقيعة وأنواع الشر كل من يحب علياً وأهل بيته، فقد كانت الجبابرة من الملوك ينكّلون بكل من يروي هذه الأحاديث كما هو معلوم طيلة عهد بني أمية وبني العباس، لا لسبب إلا لأنهم يكرهون كذلك، اللهم إلا عهد عمر بن عبد العزيز.

روى الحافظ نصر بن علي الجهضمي، عن علي بن جعفر بن محمد يعني العريضي، عن آبائه عن النبي (صلى الله عليه وسلم): «من أحبني وأحب هذين يعني الحسن والحسين، وأباهما وأُمهما، كان في رحبتي يوم القيامة» قال فأمر المتوكل العباسي بضربه ألف ضربة. ثم انتقل ذلك إلى مستوى الناس فصاروا يمقتون من يروي فضلهم، فقد روى الأعمش قول علي (عليه السلام): «أنا قسيم النار» فثار عليه أهل الحديث، وقالوا: إن هذا مما يتقوّى به الرافضة والشيعة والزيدية، وألزموه أن يكذب نفسه. ولما سئل الإمام أحمد بيّن أنهم أخطأوا لأنه كحديث مسلم أنه لا يبغضه إلا منافق. وذكرنا القصة بنصها في «المسلك المبسوط». لما روى الحافظ ابن السقا حديث «الطير» أقاموه وغسلوا مكانه. وقعد الحافظ ابن الضحاك يحدث بفضائل أبي بكر ثم بفضائل عمر، ثم قال: نبدأ بعثمان أو بعلي؟ فقالوا: رافضي، وقاموا عنه.

وصنف الامام النسائي أحد أصحاب السنن الأربع خصائص علي ودخل بها دمشق، لعل الله يصلح بها عقيدتهم في علي، فعصروا خصيتيه ومات بسبب ذلك. وهذا الإمام الشافعي رموه بالرفض لحبه علياً وأهل البيت، وقد ردد ذلك في أشعاره قال:

قالوا ترفضت قلت كلّا ... ما الرفض ديني ولا اعتقادي

وقال:

إن كان رفضاً حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي

وقال:

برئت إلى المهيمن من أناس ... يرون الرفض حب الفاطمية

فلهذا كان عبد الرزاق، وأبو معاوية، وعبد الله مشكدانة، وطائفة من الناس يتجنّبون بعض المواقف بأحاديثهم، ويروونها لمن يقبلها إذا كانت من هذا الصنف. لكن فريقاً من

المحدثين كالامام أحمد والبخاري ومسلم وأكثر المصنفين لمجاميع السنة لم يسايروا هؤلاء المتزمّتين فرووها عن الشيعة على أساس أنها من الخصائص التي وردت لكثير من الصحابة، وفسروها بأنها تقتضي الفضل ولا تقتضي التفضيل.

وقد كتم عبد الله بن عمر مشكدانة، وعبد الرزاق، وأبو معاوية، بعض أحاديثهم في بعض المواقف، وحدثوا بها في مواقف أخرى، ولا لوم عليهم، فقد تركها من هو أعظم منهم من الصحابة والسلف الصالح في نحو هذه المواقف، فهو عمل مستقيم وأمر محمود بشرطه. وهؤلاء الرواة الذين نقموا عليهم رواية الحديث في بعض المواقف هم من أساطين الرواية وحملة السنة النبوية، ولا يدفعون عن الأمانة والصدق والديانة، فلا ينبغي أن يعتقد فيهم أنهم يجيزون ترويج الكذب عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا إدخال ما ليس من أقواله في أقواله، وهم الذين يعلمون ويروون قوله (صلى الله عليه وسلم) «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» وقوله: (صلى الله عليه وسلم) «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» أخرجه مسلم.

ولهذا فليس من العدل إلصاق الكذب بهم، إن الذنب كل الذنب ليس على هؤلاء الأئمة الذين هم من أركان الرواية، ومن قبلهم جماعة من الصحابة، كزيد بن أرقم، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجماعة غيرهم، ومن التابعين كسعيد بن جبير، والحسن البصري، وغيرهم. ليس على هؤلاء الذنب إذا استتروا ببعض رواياتهم، بل الذنب كل الذنب على الملوك الجبابرة ومن انساق إلى صفوفهم ممن صنعوهم لمناصبة علي وأهل البيت، ومن قلدهم وإن كانوا ليس منهم في أصل عقيدتهم. ولنختم كلامنا هنا بنقل كلام الامام الشهيد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتابه «الاختلاف في اللفظ» وهو كتاب مطبوع، وابن قتيبة هو ممن عاصر الأئمة، وطبقته طبقة شيخه الامام إسحاق بن راهويه، أحد أئمة الحديث الكبار. قال أحمد فيه: إسحاق لا يسأل عنه بل هو ممن يسأل عن الناس. وابن قتيبة شاهد عيان وهو مؤرخ مشهور

ومحدث أيضاً، قال (رحمه الله) (ص ٤٧): «وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائل علي أو أن يظهروا بحب له وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح». ثم قال: «وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً في فضله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بها». ثم قال: «وإذا ذكر ذاكر قول النبي (صلى الله عليه وسلم) «من كنت مولاه فعلي مولاه» و «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وأشباه ذلك، التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضاً للرافضة، وإلزاماً لعلي ما لا يلزمه». وليكن على بالك قوله: بغضاً للرافضة وإلزاماً لعلي ما لا يلزمه. وفيما ذكره مما نقلناه وما استوفيناه في «المسلك المبسوط» شواهد على ما يلقاه رواة مناقب علي من المشقة والعنت. وهذا هو الذي حمل عبد الرزاق أن يعدل بهذا الحديث إلى أمثال أحمد بن عبد الله الحراني، وأحمد بن طاهر، وحرملة، ممن ليسوا من مشاهير الرواة، فأحمد بن عبد الله روى له الحاكم فيما كان شاهداً لحديث ابن عباس، ولكنه لم يكن من المعروفين بالرواية عن عبد الرزاق. وقد روى أبو الأزهر النيسابوري وهو حافظ معروف، حديثاً عن عبد الرزاق في فضل علي فأنكر ابن معين انفراده به وقال: كيف خصك به؟ ثم عذره، لأنه أخبره بأنه خصه به لأنه سار معه إلى قريته ثم وجدت له متابعة صحيحة، فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، قال الخطيب: فبري أبو الأزهر من عهدته. وقد أخرجه الإمام أحمد في كتاب «المناقب». أما أحمد بن عبد الله، فلما كان غير معروف بالرواية عن عبد الرزاق، اتهمه ابن عدي والدارقطني بروايته هذا الحديث عن عبد الرزاق، ومع اعترافنا بأن أحمد المذكور يدخل في قاعدة الرواة الذين لا يقبل انفرادهم برواية حديث لم يروه أحد من المعروفين عن عبد الرزاق، وذلك على أساس قاعدتهم في النكارة، كما حققه الأئمة وهو أيضاً ليس معروفاً بالأمانة والضبط ليتحمل انفراده. أما من حديث التفرد عمن له رواة مشهورون كعبد الرزاق، فقد استثنوا من هذه القاعدة كل ما يجعل التفرد ميسوراً قريباً ككون شيخه يجمع هذا النوع من الحديث، أو بلزوم الراوي لشيخه بخدمة أو قرابة، أو يكون الراوي غنياً يكرم المشائخ، أو نحو ذلك فيحدثونه.

وقد كان عبد الرزاق يجمع الأحاديث في فضل علي وأهل البيت. وأما كون أحمد بن عبد الله هذا لا تحتمل روايته، لأنه لم يوثقه أحد، فهو منتف برواية الحاكم عنه، كما نص عليه في كتابه «المستدرك»...»[1]، وراجع تمام كلامه ففيه بعض الفوائد.

كلام المتأخرين والمعاصرين في علة إمساك أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم»

قد عرفت مما مرّ أنّ قصة إمساك أبي معاوية عن التحديث بحديث «مدينة العلم» لم يصح أولاً من حيث السند ثم بعد ثبوته لا يمكن لنا تعيين علة إمساكه عن التحديث به، فهناك إحتمالات كثيرة لا يمكن لنا ترجيح بعض الإحتمالات على البعض، وأبو معاوية لم يصرح بعلة إمساكه عن التحديث به. فلا بدَّ الآن من تحقيق كلام المتأخرين والمعاصرين في هذا المقام:

الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١ هـ): قال في رسالة له «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»: «وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعاً لغرابته لا بطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه»[2]. فإنما جعل علة إمساك أبي معاوية غرابة متنه عنده.

الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ): نقل كلام الحافظ العلائي مع بعض الإختلاف في اللفظ في كتابه «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» المعروف بـ «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» فقال: «وإنما سكت أبو معاوية عن روايته سابقاً لقرابته[3] لا

---

١. علي بن محمد بن طاهر بن يحيى، دفع الإرتياب عن حديث الباب، ص ٧٠-٩٣.
٢. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٣.
٣. هكذا جاء بالقاف ولعل الصحيح «لغرابته» كما جاء في «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح».

لبطلانه، والإثم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه»[1]، فأقره.

الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣-١٣٨٦ هـ): قال في تحقيقه كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني: «وروى جعفربن درستويه عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين في هذا الخبر قال: «أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم تركه» وهذه شهادة قوية. لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظناً، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين -أي الهروي والفيدي- زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية وهما ممن سمع منه قديماً، وأكثر أصحاب أبي معاوية لا يعرفونه، فوقع في ظنه ما وقع. هذا مع أن ابن محرز له ترجمة في «تاريخ بغداد» لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفربن درستويه. نعم: ثم ما يشهد لحكايته، وهو ما في ترجمة عمربن إسماعيل ابن مجالد من كتاب ابن أبي حاتم أنه حدث بهذا عن أبي معاوية، فذكر ذلك لابن معين فقال: «قل له: يا عدو الله، إنما كتبت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد»»[2] ثم ضعف الحديث لأجل عنعنة الأعمش، ثم قال: «ويتأكد وهن الخبر بأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول إنه حدث به قديماً، ثم كف عنه، فلولا أنه علم وهنه لما كف عنه»[3]، وهذا تمام كلامه بالنسبة إلى إمساك أبي معاوية من التحديث بالحديث.

أقول: وكما ترى كلامه مضطرب جداً. فهو يضعف سند هذا النقل بقوله في ابن محرز «لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفربن درستويه»، ثم يشكك في إمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث بقوله «لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظناً...» ومع هذا يقول «هذه شهادة قوية» ويقول «فلولا أنه علم وهنه لما كف عنه»!!!! وهذا كلام مضطرب ومتناقض جداً، يدل على عجزه في تضعيف الحديث بإمساك أبي معاوية عن التحديث.

١. بدر الدين الزركشي، اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة، ص ١٦٥.
٢. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.
٣. المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

وقد عرفت أنّ هناك إحتمالات كثيرة في كف أبي معاوية عن التحديث به فقوله «فلولا أنه علم وهنه لما كف عنه» غير مقبول، فيحتمل -بعد التسليم بصحة القصة- أنّه كف عنه لأجل وهن معناه عنده أي نكارته وغرابته أو أنه نساه لأجل مرضه أو خوفاً من الحكام والمحدثين والعامة وإحتمالات أُخرى ذكرناها فراجع.

الشيخ محمد ناصرالدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ): قال الشيخ الألباني بعد أن ضعف الحديث بعنعنة الأعمش وإحتمال تدليسه فيه: «فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث -أي عنعنة الأعمش وهو مدلس- ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به، والله أعلم»[١].

أقول: فبقوله «لعله» كما ترى لم يجزم بهذا الإحتمال فليس عنده أي دليل في علة إمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث. وقد عرفت أن هذا الإحتمال -بعد التسليم بصحة الحكاية عن ابن نمير- هو إحتمال ضعيف.

الخاتمة

بحمدلله قد إنتهينا هنا من تحقيق ما نُسِب إلى أبي معاوية في إمساكه عن التحديث بحديث «مدينة العلم». قد بيّنا بما لا يدع مجالاً للشك أن إمساك أبي معاوية عن التحديث بهذا الحديث لا يقدح في صحة الحديث أبداً. ومن يريد إعلال الحديث فلا بدَّ أن يثبت لنا:

١- صحة هذا النقل عن ابن نمير من حيث السند، فابن محرز قد تفرد بهذا النقل وهو مجهول الحال.

٢- قد أمسك أبو معاوية عن التحديث بهذا الحديث في الواقع، وهذا لا يمكن أيضاً، لأنّا لو سلمنا بصحة النقل عن ابن نمير فيمكن أن نقول فيه أنه ظن ظناً كما بينه الشيخ المعلّمي.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

٣- إنما كف عنه أبو معاوية لأجل ضعف السند وهذا لا يمكن أبداً، لأنا لو سلمنا أنه قد كف عنه في الواقع فهو لم يصرح بدليل إمساكه عن التحديث بالحديث وهناك إحتمالات كثيرة ولا يمكن ترجيح إحتمال ضعف السند على إحتمالات أُخرى بلا دليل.

الفصل الخامس:
تحقيق عنعنة الأعمش وإدعاء تدليسه في هذا الحديث والجواب عن بعض الشبهات حول ذلك

توطئة

قد ثبت بما ليس فيه شبهة أن أبا معاوية محمد بن خازم صاحب الأعمش قد حدّث بحديث «مدينة العلم» عن الأعمش وليس هناك أي دليل أنه أمسك عنه وأبو معاوية ثقة صدوق ثبت في الأعمش، لزمه عشرين سنة وقد صار أحاديث الأعمش في فمه علقماً.

وهذا يعني صحة السند عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنَّ باقي رجال السند -أي الأعمش ومجاهد- ثقتان إمامان من رجال البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، بل وجدتُ في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» عشرة أحاديث عن الأعمش عن مجاهد بالعنعنة، ثلاثة منها كانت بهذا التسلسل «محمد بن خازم أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد»، وهؤلاء كلهم ثقات من أئمة الحديث والحفاظ، فجاءوا بشبهة جديدة وعلة خفية وهي أنَّ الأعمش لم يصرح بسماع عن مجاهد في هذا الحديث وقد عنعنه وهو مدلس، فـ«يحتمل» أنه لم يسمع هذا الحديث من مجاهد و«يحتمل» أنه سمعه من رجل ضعيف ثم رواه عن مجاهد تدليساً، سيما أنّه قيل إنَّ الأعمش لم يسمع عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة.

قال الشيخ الألباني بعد أن ضعف الحديث بعنعنة الأعمش عن مجاهد: «فبذلك تظهر

العلة الحقيقية لهذا الحديث».

ندرس في هذا الفصل حكم عنعنة الأعمش عن شيوخه عموماً وعن مجاهد خصوصاً ونبين أنَّ الأعمش وإن وُصف بالتدليس إلا أنه مقلّ منه قياساً بما روى فلا تُرد عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه وهذه هي القاعدة عند علماء الحديث، ونثبت أن الأعمش سمع أحاديث كثيرة عن مجاهد وأن علماء السنة جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة ما لم يظهر الإنقطاع فيها.

وسنذكر أسماء أربعين من كبار علماء السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش عن مجاهد بالعنعنة منهم شمس الدين الذهبي وابن رجب الحنبلي وابن حجر العسقلاني ومحمد بن عبد الوهاب وبعض المعاصرين كالشيخ الألباني والشيخ أحمد محمد شاكر.

ونجيب إن شاء الله عن جميع الشبهات في هذا الباب ونثبت أن تضعيف حديث «مدينة العلم» لأجل عنعنة الأعمش عن مجاهد لا يمكن إلا بعد بهدم قواعد الجرح والتعديل وردّ كلام كبار علماء الرجال والحديث.

تعريف التدليس وأنواعه

رأينا من المناسب أن نقدم بعض المباحث التمهيدية بالنسبة إلى التدليس، و شيوع التدليس بين رواة السنة، وأنواع التدليس وطبقات المدلسين، وبعد ذلك نحقق ما قيل بالنسبة إلى عنعنة الإمام الحافظ سليمان بن مهران الأعمش (٦١-١٤٨ هـ) عن شيوخه عموماً، ثم عنعنته عن مجاهد خصوصاً.

التدليس هو أن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه وسمع منه، ما لم يسمعه بصيغة تحتمل السماع كـ«عن» أو «قال»[١]، أو بتعبير آخر: هو أن يسقط المحدث شيخه ويحدث عن شيخ

١. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث، ص ٥٠.

شيخه بلفظ محتمل السماع، مثل: «عن»، ويكون قد سمع من شيخ شيخه بعض الأحاديث، أما هذا بعينه فسمعه منه بواسطة[1]. هذا هو تدليس الأسناد.

وأما تدليس التسوية، فهو أن يسقط المحدث غير شيخه من السند، إما لضعفه أو لصغر سنه، فيصير الحديث ثقة عن ثقة[2]، بعبارة أُخرى هو إسقاط ضعيف بين ثقتين، قد سمع أحدهما من الآخر أي قد عرف أن أحدهما سمع عن الآخر عدة أحاديث، لكن في هذا الحديث بعينه كان بينهما واسطة، والواسطة ضعيف فأسقط[3]. وتدليس الشيوخ، هو أن يصف شيخه الذي روى الحديث بما لم يشتهر به من إسم أو لقب أو كنية أو نسبة إما إيهاماً بتكثير شيوخه، وإما تعمية لحال شيخه لضعفه أو لجهالته[4]، بعبارة أُخرى هو الإتيان بإسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعميةً لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله[5].

وهناك أنواع أُخرى للتدليس كتدليس البلاد وتدليس العطف وتدليس السكوت لا يهمنا في هذا البحث.

شيوع التدليس بين عامة رجال الحديث

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّ كثيراً من رواة السنة قد وصفوا بنوع من التدليس في رواياتهم حتى قال شعبة: «ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلّا يدلس إلّا عمرو بن مرّة وابن عون»[6]، فإن هذا وإن يمكن أن يكون من باب المبالغة ولكن يدل على شيوع التدليس في عامة رجال الحديث.

---

١. مصطفى العدوي، شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، ص ٥٤.
٢. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث، ص ٥٤.
٣. مصطفى العدوي، شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث.
٤. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث، ص ٥٢.
٥. مصطفى العدوي، شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، ص ٥٥.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٩٧؛ يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٢٣٥؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٩٠.

قال الذهبي في ترجمة بقية بن الوليد: «قال أبو الحسن بن القطّان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته. قلت: نعم والله، صح هذا عنه، إنّه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل عن جماعة كبار فعله، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس، أنه تعمد الكذب. هذا أمثل ما يعتذر به عنهم»[1].

وقد ألف جماعة كتباً في المدلسين منهم الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الشافعي والنسائي والدارقطني والذهبي وتلميذه أبو محمود المقدسي والعلائي وابن حجر العسقلاني والسيوطي وغيرهم ومن المعاصرين الشيخ حماد بن محمد الأنصاري[2].

طبقات المدلسين

ثم اعلم أن المدلسين ليسوا على حد واحد بحيث تتوقف في كل ما قال فيه كل واحد منهم «عن» أو «قال» أو بغيره أداة ولم يصرح بالسماع بل هم على خمس طبقات كما وضّحها الحافظ العلائي ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني[3].

قال ابن حجر العسقلاني في كتابه «طبقات المدلسين»: «أما بعد فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي لخصتها في هذه الأوراق لتحفظ وهي مستمدة من «جامع التحصيل» للإمام صلاح الدين العلائي شيخ شيوخنا تغمّده الله برحمته مع زيادات كثيرة في الأسماء تعرف بالتأمل، وهم على خمس مراتب.

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيي بن سعيد الانصاري.

الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٣٣٩.
٢. حماد بن محمد الأنصاري، إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، ص ١٤-١٥.
٣. المصدر نفسه، ص ١٠.

الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الائمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة»[1].

قبل أن نحقق حكم عنعنة الأعمش عن شيوخه عموماً وعن مجاهد خصوصاً سنذكر هنا ترجمة الأعمش ففيه بعض الفوائد.

ترجمة الإمام الحافظ سليمان بن مهران الأعمش (٦١-١٤٨ هـ)

هو من رجال الصحيحين قد أكثرا عنه وهو ثقة ثبت متفق عليه، كان صاحب ليل وتعبد، أقرأ الناس للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض وأعقلهم، ترجم له الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ، أصله من نواحي الري. فقيل ولد بقرية أُمّه من أعمال طبرستان في سنة إحدى وستين، وقدموا به إلى الكوفة طفلاً، وقيل: حملاً. قد رأى أنس بن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعن عبد الله بن أبي أوفى على معنى التدليس. فإن الرجل مع إمامته كان مدلساً، وروى عن أبي وائل، وزيد بن وهب، وأبي عمرو الشيباني، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير وأبي صالح السمان، ومجاهد... قال علي ابن المديني: له نحو من ألف وثلاثمائة حديث.

قال سفيان بن عيينة: كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض. وقال يحيى القطان: هو علامة الإسلام. قال وكيع بن الجراح: كان الأعمش، قريباً

---

١. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص ١٣-١٤.

من سبعين سنة، لم تفته التكبيرة الأولى. وقال عبد الله الخريبي: ما خلف الأعمش أعبد منه.

وقال ابن عيينة: رأيت الأعمش لبس فرواً مقلوباً، وبتاً تسيل خيوطه على رجليه. ثم قال: أرأيتم لولا أني تعلمت العلم، من كان يأتيني لو كنت بقّالاً؟ كان يقدر الناس أن يشتروا مني... وقال نعيم بن حماد: حدثنا ابن عيينة قال: لو رأيت الأعمش وعليه فرو غليظ وخفّان، أظنه قال: غليظان، كأنه إنسان سائل. فقال يوماً: لولا القرآن، وهذا العلم عندي، لكنت من بقالي الكوفة. أخبرنا علي بن أحمد في كتابه، أنبأنا عمربن محمد، أنبأنا عبد الوهاب الأنماطي، أنبأنا عبد الله بن محمد، أنبأنا عبيد الله بن حبابة، حدثنا أبو القاسم البغوي، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا الفضل بن موسى، حدثنا الأعمش، قال: دخلت على مجاهد، فلما خرجت من عنده، تبعني بعض أصحابه فقال: سمعت مجاهداً يقول: لو كانت بي قوة، لاختلفت إلى هذا -يعني الأعمش-. وبه إلى البغوي، حدثني أبو سعيد، حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، سمعت الأعمش يقول: انظروا: لا تنثروا هذه الدنانيرعلى الكنائس. وسمعته يقول: لا تنثروا اللؤلؤ تحت أظلاف الخنازير.

وبه حدثني زياد بن أيوب، حدثنا أبو سفيان الحميري، عن سفيان بن حسين قال: خرج الأعمش إلى بعض السواد فأتاه قوم فسألوه عن الحديث، قال: فقال له جلساؤه: لو حدثت هؤلاء المساكين؟ فقال: من يعلق الدر على الخنازير؟! ... حدثنا محمد بن يزيد، حدثنا أبو خالد، ذكرالأعمش يعني حديث «ذاك بال الشيطان في أذنه» فقال: ما أرى عيني عمشت إلا من كثرة ما يبول الشيطان في أُذني. وما أظنه فعل هذا قط. قلت: يريد أن الأعمش كان صاحب ليل وتعبد.

حدثنا زياد بن أيوب، سمعت هشيماً يقول: ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله ولا أجود حديثاً من الأعمش، ولا أفهم، ولا أسرع إجابة لما يسأل عنه من ابن شبرمة.

حدثني أحمد بن زهير، سمعت إبراهيم بن عرعرة، سمعت يحي القطان، إذا ذكرالأعمش

قال: كان من النسّاك، وكان محافظاً على الصلاة في جماعة، وعلى الصف الأول، وهو علامة الإسلام. وكان يحي يلتمس الحائط حتى يقوم في الصف الأو... حدثنا محمود بن غيلان قال: قال أبو نعيم: سمعت الأعمش يقول لأبي معاوية: أما أنت، فقد ربطت رأس كبشك. قلت: يعني: وعى عنه علماً جماً... حدثني أبو سعيد، أخبرنا ابن نمير، عن الأعمش قال: كنت آتي مجاهداً فيقول: لو كنت أطيق المشي لجئتك.

حدثنا محمد بن يزيد، أخبرنا أبو بكر بن عيّاش، أخبرنا مغيرة قال: لمّا مات إبراهيم، اختلفت إلى الأعمش في الفرائض... وقال أحمد بن عبد الله العجلي: الأعمش ثقة ثبت، كان محدث الكوفة في زمانه. يقال: إنه ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب. قال: وكان يقرئ القرآن وهو رأس فيه، وكان فصيحاً. وكان أبوه من سبي الديلم، وكان عسراً سيئ الخلق، وكان لا يلحن حرفاً، وكان عالماً بالفرائض. وكان فيه تشيع، ولم يختم عليه سوى ثلاثة: طلحة بن مصرف وكان أسن منه وأفضل وأبان بن تغلب، وأبو عبيدة بن معن.

قلت: مراد العجلي أنهم ختموا عليه تلقيناً، وإلا فقد ختم عليه حمزة وغيره عرضاً. قال عيسى بن يونس: لم نر نحن مثل الأعمش، وما رأيت الأغنياء عند أحد أحقر منهم عنده مع فقره وحاجته. قلت: كان عزيز النفس، قنوعاً، وله رزق على بيت المال، في الشهر خمسة دنانير قررت له في أواخر عمره...

وورد أن الأعمش قرأ القرآن على زيد بن وهب، وزر بن حبيش، وإبراهيم النخعي، وأنه عرض على أبي عالية الرياحي، وعلى مجاهد، وعاصم بن بهدلة، وأبي حصين، وله قراءة شاذة ليس طريقها بالمشهور.. وعن ابن عيينة: سبق الأعمش الناس بأربع: كان أقرأهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض، وذكر خصلة أُخرى. قال هشيم: ما رأيت بالكوفة أحداً كان أقرأ من الأعمش. وقال زهير بن معاوية: ما أدركت أحداً أعقل من الأعمش ومغيرة. وقال أحمد: أبو إسحاق والأعمش رجلا أهل الكوفة... قال محمد بن خلف

التيمي، عن أبي بكربن عياش قال: كنا نسمي الأعمش سيد المحدثين... روى الكوسج عن ابن معين قال: الأعمش ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت. روى شريك عن الأعمش قال: لم يكن إبراهيم يسند الحديث لأحد إلا لي لأنه كان يعجب بي. قال أبو عوانة، وعبد الله بن داود: مات الأعمش سنة سبع وأربعين ومائة، وقال وكيع والجمهور سنة ثمان زاد أبو نعيم: في ربيع الأول وهو ابن ثمان وثمانين سنة»[1].

وترجم له الحافظ ابن حجر العسقلاني فقال: «قال ابن المديني: حفظ العلم على أُمة محمد (صلى الله عليه وسلم) ستة: عمرو بن دينار بمكة، والزهري بالمدينة، وأبو إسحاق السبيعي والأعمش بالكوفة، وقتادة ويحيى بن أبي كثير بالبصرة... وقال يحيى بن معين: كان جرير إذا حدث عن الأعمش قال: هذا ديباج الخسرواني وقال شعبة: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش وقال عبد الله بن داود الخريبي: كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف. وقال عمرو بن علي: كان الأعمش يسمي المصحف لصدقه. وقال ابن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش ومنصور ثبت أيضاً إلا أن الأعمش أعرف بالمسند منه... وحكي الحاكم عن ابن معين أنه قال: أجود الأسانيد الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فقال له إنسان: الأعمش مثل الزهري؟ فقال برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري، الزهري يرى العرض والإجازة ويعمل لبني أمية والأعمش فقير صبور مجانب للسلطان ورع عالم بالقرآن»[2].

وقال الذهبي أيضاً: «ما نقموا عليه إلا التدليس»[3].

عنعنة الأعمش عن شيوخه وطبقته في المدلسين

ذكر الحافظ العلائي الأعمش في الطبقة الثانية من المدلسين في كتابه «جامع التحصيل»

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٢٦-٢٤٨.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥-١٩٧.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٢٤.

فقال: «وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه وخرّجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحيى بن أبي كثيروابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم، ففي «الصحيحين» وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثيرما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ «عن» ونحوها عن شيخه، وفيه نظر(أو تطويل)، (بل) الظاهرأن ذلك لبعض ما تقدم آنفاً من الأسباب»[1]، وتبعه الحافظ ابن حجرفي كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»[2]، وهكذا الشيخ حماد بن محمد الأنصاري في كتابه «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ»[3] فجعلا الأعمش في الطبقة الثانية من المدلسين. وهذا موافق لما قاله الإمام أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ): «الأعمش ربما دلس»[4]، وما قاله الحافظ الذهبي: «ربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به»[5]، وما قاله الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ) في «التنكيل»: «وربما دلس عن الضعفاء وربما كان في ذلك ما ينكر»[6].

فظهرأن الأعمش كان قليل التدليس قياساً بمرويّاته، فكيف نتعامل مع عنعنته؟ قال يعقوب بن شيبة: «سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل «حدثنا» ؟ قال : «إن كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: «حدثنا»»[7]. قال الشريف

---

١. صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص ١١٣.
٢. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص ٣٣، رقم ٥٥.
٣. حماد بن محمد الأنصاري، إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، ص ٢٩، رقم ٥٤.
٤. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج ١، ص ٤٠٦.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٢٤.
٦. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج ١، ص ٥٨، باب قدح الساقط ومدح المحب.
٧. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٤٠٠.

حاتم بن عارف تعليقاً على جواب ابن المديني: «فكلام علي بن المديني فيه: أنه لا تُرَدُّ العنعنة من المدلس حتى وإن كثرالتدليس منه، لكن إذا غلب التدليس على روايته ردّت عنعنته»[1].

قال الشيخ ناصربن حمد الفهد في كتابه «منهج المتقدمين في التدليس» بعد نقل كلام علي بن المديني: «فانظرإلى قوله «إذا كان الغالب عليه التدليس»، فمفهومه أنه إذا لم يغلب التدليس على حديثه فإنه يكون حجة ولولم يقل «حدثنا»، والأئمة الحفاظ الثقات لا يغلب عليهم التدليس بل مسموعاتهم أكثرمن رواياتهم المدلسة وإن كثرمنهم التدليس»[2].

وقال أيضاً يعقوب بن شيبة السدوسي: «سألت يحي بن معين عن التدليس فكرهه وعابه. قلت له: أفيكون المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس»[3].

قال الشريف حاتم بن عارف تعليقاً على جواب ابن معين ما هذا نصّه: «كلام ابن معين يدل عليه: هو أنّ المدلس لا ترد عنعنته إلا فيما قامت الأدلة أو القرائن على أنه دلسه ومن هذه القرائن نكارة حديثه»[4].

قال الشيخ ناصربن حمد الفهد في كتابه «منهج المتقدمين في التدليس» بعد نقل كلام يحي بن معين: «فانظرإلى قوله هنا «لا يكون حجة فيما دلس» ولم يقل «فيما عنعن» أو «حتى يقول حدثنا»، فيستفاد من هذا ما يلي:

أولاً: أن الإمام يحي بن معين لم يجعل الحكم للصيغة، بل لثبوت التدليس في نفس الأمر.

ثانياً: أنه قال «لا يكون حجة فيما دلس فيه» ولا يعرف هذا إلا بإعتبار الحديث وسبر الروايات.

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٤٩٠.
٢. ناصربن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٦٤-١٦٥.
٣. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٤٠٠.
٤. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٤٨٨.

ثالثاً: أن المدلس حجة فيما لم يدلس فيه وإن عنعن»[1].

ولذا قال الشيخ عمرو عبد المنعم سليم: «وأما المقل من التدليس، والذي لا يدلس إلا عن ثقة، فعنعنته محمولة على السماع إلا أن يتبين أنه قد دلس حديثاً بعينه وذلك بعد جمع طرق حديثه وسبر رواياته»[2].

وقال الشيخ الألباني في عبد الملك بن عمير: «ولا يضره أنه وصف بالتدليس، لأنه مغتفر لقلته، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله «ربما دلس»»[3]، وهكذا قال أبو زرعة والذهبي والمعلمي في الأعمش «ربما دلس» كما مرّ.

إذن الأعمش وإن وُصف بالتدليس إلا أنه مقلّ منه بالنسبة إلىٰ مرويّاته، فلا يلزمه التصريح بالسماع ولا تُرد عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه كما هو واضح من كلام علي بن المديني وابن معين، ولذا قال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ): «حديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش: ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة»[4]. قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد في كتابه «منهج المتقدمين في التدليس» بعد نقل كلام يعقوب بن سفيان ما هذا نصه: «وهذا ظاهر أيضاً أن الأصل قبول رواية المدلس الثقة على أي صيغة كانت حتى يتبين أن الرواية مدلسة ولا يتبين هذا إلا باعتبار الروايات»[5].

ولذا حكم أحمد بن حنبل على قبول عنعنة الأعمش مطلقاً فيما نقله عنه أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل (سمعت)؟ قال: لا أدري،

---

١. ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٦٣-١٦٤.
٢. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث، ص ٥٤.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٦٢٨.
٤. يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٢، ص ٦٣٧.
٥. ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٦٦-١٦٧.

فقلت: الأعمش، متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي: أنك تحتج به»[1]، فأحمد بن حنبل عندما أطلق السؤال عن جميع المدلسين توقف في الجواب، ولكن عندما خصص بالأعمش أطلق قبول عنعنته وأحمد أعرف الناس بالحديث، صاحب إستقراء تام.

قال الشيخ ناصربن حمد الفهد بعد نقل جواب أحمد بن حنبل عما سئل في عنعنة الأعمش: «قلت: لو أتيت لأبلد طلبة الحديث في هذا العصروسألته هذا السوال لأجابك بكل ثقة: «لا يحتج برواية المدلس حتى يصرح بالتحديث». فهل علم هولاء المتأخرون أمراً في رواية المدلس جهله الإمام أحمد؟ أو أن الإمام أحمد علم شيئاً جهله المتأخرون جعله يتوقف عن وضع ضابط يطرد في رواية المدلسين؟ لا شك أنه الأمر الثاني فـ«عنعنة المدلس» لا تخفى، ولكن قول الإمام أحمد -وهو أحد أئمة الحديث- «لا أدري» يدل على أنه ليس هناك قاعدة مطرودة في القبول أو الرد بل هي حسب كل حديث وما يحتفّ به من أمور وقرائن كما سيأتي إن شاء الله تعالى. ثم انظرإلى قوله «يضيق هذا» يعني عند اشتراط التحديث للاحتجاج برواية الأعمش، فإنه صريح في المسألة»[2].

وقال الشريف حاتم بن عارف: «قتادة والأعمش وأبي إسحاق وأبي الزبير، أنه لا يشترط فيهم أن يصرحوا بالسماع، ولكل واحد منهم سبب لذلك، وليس معنى ذلك أن كل المدلسين لا يشترط منهم التصريح بالسماع، انتبه، لكن هؤلاء الرواة بالذات لا يشترط منهم التصريح بالسماع بل هم مقبولون مطلقاً، ولكل واحد منهم سبب خاص»[3].

ولذا قال الشيخ الألباني: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الإنقطاع فيها»[4]. ومثله كلام الشيخ يحيى بن علي الحجوري في عنعنة الأعمش وأبي إسحاق:

١. محمد النوري أبو المعاطي، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، رقم ٤٢٨١.
٢. ناصربن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٦٦.
٣. الشريف حاتم بن عارف، دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجة، الكتاب الالكتروني.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٩٤.

«أن عنعنة مثل هؤلاء قبلها كثير من الأئمة إلا ما علم أن أحدهما دلس فيه»[1].

وقال وصي الله بن محمد عباس في الأعمش: «ثقة حافظ، ولم يأخذوا عليه إلا تدليسه لكنهم احتملوا تدليسه، ذكره العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية المقبولة تدليسها»[2].

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز (١٤٢٠ هـ) تعليقاً على موافقة الذهبي لتصحيح الحاكم لحديث حبيب بن أبي ثابت المعنعن وهو ثقة مدلس في المرتبة الثالثة عند ابن حجر: «ولعلّ وجه ذلك أن الأصل في الثقة عدم التدليس، فلا يحكم به عليه إلا بدليل يدل على ذلك»[3].

وقال الشيخ ابن باز أيضاً في عنعنة قتادة وبقية بن الوليد -وهما ثقتان مدلسان-: «قتادة مدلس، ولكن الأصل عدم التدليس إلا إذا دل الدليل أنه دلس، وكذا بقية»[4]، نقله عنه الشيخ يحيى بن علي الحجوري ثم قال: «قلت: وهذا قول شيخنا (رحمه الله) وهو قول قوي»[5].

ثم انظر مرة أُخرى إلى كلام الشيخ الألباني: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الإنقطاع فيها»، ولا أحصي كم وجدتُ لكبار علماء السنة تصحيح حديث الأعمش بالعنعنة عن شيوخه، فبإ مكاني أن أسرد هنا أسماء كثير من علماء السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين الذين صححوا أحاديث الأعمش المعنعنة من شيوخه في غير «الصحيحين».

فقد أوردتُ في كتابي «السكينة في صحة حديث السفينة» أسماء أكثر من عشرين من أكابر علماء ومحققي السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش المعنعنة عن أحد شيوخه

---

١. يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري، الخطأ التاسع والعشرون بعد المئة.
٢. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ص ٣٨.
٣. عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام، ص ٢٢٥.
٤. يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري، الخطأ الخامس والأربعون.
٥. المصدر نفسه.

فقط المنهال بن عمرو الذي يروي الأعمش حديث السفينة عنه، منهم: الحاكم النيسابوري وضياء الدين المقدسي وابن تيمية، والذهبي وابن كثيروالشوكاني والسيوطي والهيثمي وابن حجرالعسقلاني والبوصيري وابن القيم الجوزية وعلاء الدين مغلطاي والحافظ العراقي، محمود محمد خطاب السبكي ومن المعاصرين الشيخ أحمد محمد شاكروالشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ الألباني والشيخ محمد عوامة، فراجع.

والأحاديث التي صححوها من رواية الأعمش عن شيوخه بالعنعنة كثيرة جداً لا يمكن إحصاءها، وهذا يدل على صحة ما قاله الشيخ الألباني «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهرالإنقطاع فيها». وسنذكربعد قليل أسماء أربعين من كبار علماء السنة الذين صححوا رواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد، فانتظر.

وقال الشيخ ناصربن حمد الفهد في كتابه «منهج المتقدمين في التدليس»: «إن المتتبع لأحكام المتقدمين على أحاديث المدلسين يجدهم مخالفين للمتأخرين تماماً في مسألة الحكم على عنعنة المدلس، فلا تجد حديثاً رده المتقدمون لمجرد العنعنة فقط، بل لا بد فيه من وجود التدليس فعلاً، أو علة حملوها على العنعنة، كما سيتضح إن شاء الله تعالى، بخلاف المعاصرين الذين يكتفون بمجرد رؤية الإسناد ثم يقولون «ضعيف فيه فلان وهو وإن كان ثقة إلا أنه مدلس وقد عنعن»!!!! والحكم على عنعنة المدلس ليس لها ضابط مطرد، بل هو كأغلب أحكام المتقدمين يعتمد على السبروتتبع الروايات والنظرفي أحوال الرواة والمتون، إلا أنه من الممكن استخلاص بعض الأحكام العامة في ذلك كما يلي: إعلم أولاً أن الرواة المتهمين بالتدليس على قسمين:

القسم الأول: من أكثرمن التدليس جداً وكان غالباً على حديثه، فمن كانت هذه صفته فإن الحكم في روايته التوقف حتى يثبت الاتصال لأن الغالب عليه التدليس، وليس في الثقات الحفاظ أحد هذه صفته، بل يوجد فيمن ضعفوا أو فيمن صفتهم الصدق وإن كان قد

تكلم فيه بعض الأئمة كبقية بن الوليد والحجاج بن أرطأة وأبي جناب الكلبي ونحوهم، وكثير من هؤلاء إنما ضعفوا لأجل التدليس، وهؤلاء ليسوا محل بحثنا هنا.

القسم الثاني: من دلس أحياناً أو كثيراً ولكن لم يغلب على حديثه كالقسم السابق، فحكمه أن روايته الأصل فيها الاتصال حتى يتبين الانقطاع أو التدليس مهما كانت الصيغة (التحديث أو العنعنة أو غيرها)، وهؤلاء هم الحفاظ كقتادة والأعمش وهشيم والثوري وابن جريج والوليد بن مسلم ونحوهم))[١].

عنعنة الأعمش عن مجاهد خصوصاً

أمّا بخصوص رواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد بن جبر القرشي المكي (١٩-١٠٢ هـ)، فاختلف أنظارهم، فالأكثر على أن الأعمش قد سمع من مجاهد ولكن اختلفوا في عدد هذه الأحاديث:

قال يحي بن سعيد القطان: قال: «كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهد كلها ملزقة لم يسمعها»[٢].

قلت: يحي بن سعيد له منهج خاص في هذا الباب وضحه الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله: «القطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعاً لهم»[٣]، وقال الإسماعيلي: «أن يحي بن سعيد كان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق»[٤]، وقال أبو خيثمة زهير بن حرب: «كان يحي بن سعيد يحدث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق: سمعت الحارث»[٥].

---

١. ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٥٥-١٥٦.
٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ١، ص ٢٤١.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٦٧.
٤. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٦.
٥. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٧٨.

وربما يكون ما قاله يحيي بن سعيد صحيحاً ولكنه صحيح عنده وهذا إجتهاده، ويرد عليه أن حديث الأعمش عن مجاهد هو في الصحيحين وأحاديثه موجودة في كتب السنة بسند صحيح عنه مع تصريح بسماع عن مجاهد.

ويرد عليه أيضاً ما قاله يحيي بن معين: «الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يرويه عنه لم يسمع، إنما مرسلة مُدلَسة»[1]، وقال أبو حاتم الرازي: «الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يرويه عن مجاهد مدلس»[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «قال يعقوب ابن شيبة في مسنده ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة»[3].

فكما ترى إنهم صرحوا بسماع الأعمش عن مجاهد وهذا أمر واضح، فقد مرّ بترجمة الأعمش ما يدل على ذلك، ولكن الظاهر من كلامهم أن الأعمش كان قليل السماع من مجاهد، ثم اختلفوا في عدد الروايات التي سمعها الأعمش عن مجاهد.

نقل الدوري عن يحيي بن معين أنه قال: «إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة»[4]، وروى عبد الرحمن ابن أبي حاتم بسنده عن وكيع أنه قال: «لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث»[5]، وهذا ما اطلع عليها ابن معين ووكيع، ثم تتبع وكيع فوجد أحاديث أُخرى، فقال فيما رواه عنه ابن ابي حاتم بسنده عنه: «كنا نتتبع ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا هي سبعة أو ثمانية»[6]، ويرد عليه ما نقله الحافظ ابن حجر عن يعقوب بن شيبة في

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٤٧. وقال حاتم بن عارف العوني: «كذا جاء كلام يحيي بن معين في المصدر وهو مضطرب. ونبه محقق كتاب ابن معين إلى أنه كذا جاءت العبارة في الأصل المخطوط، وقال محققه الدكتور أحمد نور سيف: «ولعل العبارة هكذا: وكل شيء يروى عنه لم يسمعه إلا ما قال سمعت، ونقل الدوري عنه: إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة»».
٢. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج ٥، ص ٤٧١، رقم ٢١١٩.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ١٩٧.
٤. يحيي بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج ١، ص ٢٤١.
٥. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ١، ص ٢٢٤.
٦. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٧.

مسنده أنه قال: «قلت: لعلي بن المديني كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت هي نحو من عشرة»، فقد اطلع ابن المديني على عشرة أحاديث، وردَّ عليهم جميعاً الإمام البخاري -صاحب «الصحيح»- فيما نقله عنه الترمذي: «قلت لمحمد -أي البخاري-: يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث ؟ قال: ريحٌ ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد»[1].

فانظر إلى كلام البخاري «ريحٌ ليس بشيء» فيه ردٌّ صريح على من قال إن الأعمش سمع من مجاهد أحاديث يسيرة، فالبخاري قد اطلع على «أحاديث كثيرة» كما قال «ثلاثين» تقريباً، والبخاري أحفظ منهم ومعه زيادة وقوله مقدم، لأنَّ المثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم، ولذا وثق الترمذي بقوله وأورده في كتابه.

وقال ابن رجب الحنبلي في «شرح عللَ الترمذي» بعد أن أورد كلام البخاري السابق: «وكذا نقل الكرابيسي عن الشاذكوني أن الأعمش سمع عن مجاهد أقل من ثلاثين حديثاً»[2].

يقول ابن تيمية: «فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات، لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه»[3].

وقال الإمام ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»: «قد اختلفوا: هل رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه؟ فقالت عائشة (رضي الله عنها): لم ير النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه. وقال أبو ذر وابن عباس (رضي الله عنهما): قد رأى النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه. وقد أعلمت في مواضع في كتبنا أن النفي لا يوجب علماً، والإثبات هو الذي يوجب العلم»[4].

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص ٣٨٨.
٢. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٧٤٤.
٣. ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ج ١، ص ١٤٥.
٤. ابن خزيمة، التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل، ج ٢، ص ٥٥٦.

ومن هنا يقول الشيخ شعيب الأرناؤوط تعليقاً على حديث رواه ابن حبان في «صحيحه» عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش -بالعنعنة- عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إسناده صحيح على شرطهما، وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي: عددت للأعمش أحاديث كثيرة نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد»[1].

أقول: إذا عرفتَ أنَّ البخاري وغيره وقفوا على أحاديث كثيرة يقول الأعمش فيها: «حدثنا مجاهد»، فبطل كلام الذين قالوا إنه لم يسمع من مجاهد إلا أحاديث يسيرة، فلا فرق بين مجاهد وغيره من شيوخ الأعمش، والقاعدة هي نفس القاعدة التي ذكرناها في سائر شيوخه، وهي أن حديث الأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة وإذا ثبت أنه دلس فيرد حديثه هذا بعينه. وسترى قريباً أن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد ما لم يظهر الإنقطاع فيها.

ومما يدل على طول الصحبة بين الأعمش وشيخه مجاهد وصحة سماعه عنه، هو ما رواه ابن الجعد في مسنده بسند صحيح عن محمود بن غيلان (ت ٢٣٩ هـ) عن الفضل بن موسى (ت ١٩١ هـ) عن الأعمش أنه قال: «دَخَلْتُ عَلَى مُجَاهِدٍ، فَلَمَّا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ تَبِعَنِي بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِداً، يَقُولُ: لَوْ كَانَتْ بِي قُوَّةٌ لاخْتَلَفْتُ إِلَى هَذَا، يَعْنِي الأَعْمَشَ»[2]، ورواه أيضا الذهبي بسند آخر عن الأعمش كما مرَّ بترجمته.

ومجاهد أكبر من الأعمش ولا يقول هذا الكلام إلا بعد معرفة الأعمش معرفة جيدة متعمّقة لا يمكن الحصول عليها إلا بطول الصحبة بينهما.

وقال الأعمش: «كنت آتي مجاهداً فيقول: لو كنت أطيق المشي لجئتك»[3]. ثم مجاهد سافر

١. ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ٨، ص ١٩٩، رقم ٣٤٠٨.
٢. علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، ص ٤٥٣، رقم ٧٨٥.
٣. المصدر نفسه، ص ٤٦١، رقم ٨٢٩ و ٨٣٧؛ محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٣٤.

إلى العراق، واستقر في الكوفة -وهي موطن الأعمش- وقام بها حتى عد من أهل العراق[1]، فقال ابن قتيبة: «كان أشد أهل العراق في الرأي والقياس الشعبي وأسهلهم فيه مجاهد»[2] فقد عده من أهل العراق.

وقال الذهبي: «روى ابن إدريس عن الأعمش، قال: كنا نأتي مجاهداً فنمّر على أبي صالح وعنده بضعة، عشر غلاماً، ما نرى أن عنده شيئاً»[3]، وجاء في «تاريخ ابن أبي خيثمة» عن الأعمش: «كنا نأتي مجاهداً فنمرَّ بأبي صالح ولا نأخذ عنه»[4]، فالأعمش كان يأتي مجاهداً ليسمع منه أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا سيما حديث ابن عباس، فمجاهد كان صاحب ابن عباس (رحمه الله).

وقال الأعمش: «كنتُ إذا رأيت مجاهداً ازدريته مُتبذلاً، كأنه خربندج ضل حماره وهو مُهتم لذلك، فإذا أنطق خرج من فيه اللؤلؤ»[5]، وقال الأعمش: «كنتَ إذا رأيت مجاهداً تراهُ مغموماً، فقيل له في ذلك، فقال أخذ عبد الله -يعني ابن عمر- بيدي، ثم قال أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي وقال لي: يا عبد الله! كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»[6]، وجميع ذلك من الشواهد بمجموعها تدلّ على صحة ما قاله البخاري «له أحاديث كثيرة يقول فيها: حدثنا مجاهد» وتدلّ على طول الصحبة بينهما وصحته سماع الأعمش عن مجاهد.

بعض التنبيهات حول رواية الأعمش عن مجاهد

التنبيه الأول: قال الحافظ ابن حجر: «قال يعقوب بن شيبة في مسنده ليس يصح

---

١. مجاهد بن جبر، تفسير مجاهد، ج ١، ص ٤٣؛ خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٧٨.
٢. مجاهد بن جبر، تفسير مجاهد؛ خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٧٨.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٩٦؛ محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج ١، ص ١٦٥.
٤. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة السفر الثالث، ج ٢، ص ٢٠٦، رقم ٢٤٥٣.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٩٢.
٦. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٢، ص ٢٠.

للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت هي نحو من عشرة وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات»[1].

أقول: كتاب مسند يعقوب بن شيبة أكثره مفقود ولا يمكن المراجعة إليه ولكن هذا كلام باطل على كل حال:

أولاً) قوله «لا يثبت منها إلا ما قال سمعت هي نحو من عشرة» فقد ردَّ عليه البخاري رداً صريحاً كما عرفت.

ثانياً) قوله «إنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات» هو مجرد إدعاء من علي بن المديني (١٦١-٢٣٤ هـ)، ويرد عليه ما قاله البخاري أن الأعمش سمع من مجاهد أحاديث كثيرة قريب من ثلاثين بدون واسطة، ثم الأعمش يروي عن مجاهد بواسطة بعض الثقات غير أبي يحيى القتات الضعيف، فما نصه ابن المديني بعيد عن الواقع ولا يمكن الجزم بأن روايته محصورة بأبي يحيى القتات أبداً.

فمثلاً روى الحاكم في «المستدرك»: «أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ (محمد بن) مُوسَى الصَّيْدَلَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، ثنا أَبُوبَكْرِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا أَبُومُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ بُكَيْرِبْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ... هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»[2]، وسنده صحيح إلى الأعمش وشيخه بكيربن الأخنس الكوفي ثقة بالإجماع.

وروى عبدالرزاق الصنعاني في «المصنف»: «عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ: ...»[3]، هذا سند صحيح

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ١٩٧.
٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٦١.
٣. عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، ج ٧، ص ١٤٥.

وعبد الملك بن ميسرة ثقة.

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف»: «ثنا أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَسَّانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْساً أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ زَكَاتَهُ فِي الْحَجِّ...»[1]، هذا إسناد صحيح وحسان هو ابن أبي الأشرس ثقة كما قال الذهبي في «الكاشف»[2]، ورواه أيضاً قاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) في «الأموال»[3] بهذا الإسناد.

وروى ابن حبان في «صحيحه»: «أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ الطُّوسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مَعْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم)...»[4]، هذا إسناد صحيح وإبراهيم هو ابن يزيد بن شريك التيمي (المتوفى ٩٢ هـ) وهو ثقة.

وفي «صحيح البخاري»: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى، قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَمَةُ وَنَحْنُ جَمِيعاً جُلُوسٌ، حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَا: سَمِعْنَا مُجَاهِداً يَذْكُرُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْحَكَمِ، وَمُسْلِمٍ الْبَطِينِ، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم): إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ»[5]، فهنا يروي الأعمش عن الحكم بن عتيبة

---

١. ابن أبي شيبة، المصنف، ج ٣، ص ٧٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٣٢٠.
٣. قاسم بن سلام أبو عبيد، كتاب الأموال، ج ٢، ص ٢٩٠، رقم ١٧٢٣ و ج ٢، ص ٢٤٢، رقم ١٥٦٧.
٤. ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ٨، ص ١٦٨ و ٢٠٠.
٥. البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٤٠.

(ت ١١٣ هـ) وسلمة بن كهيل (ت ١٢١ هـ) -وهما ثقتان- عن مجاهد.

وهناك أمثلة أُخرى وفيما مرّ كفاية، فالأعمش يروي عن بعض الثقات -غير أبي يحي القتات- كعبد الملك بن ميسرة وبكير بن الأخنس وحسان بن أبي الأشرس وإبراهيم بن يزيد بن شريك عن مجاهد ويروي أيضاً عن مجاهد مباشرة لأنه سمع منه أحاديث كثيرة كما قال البخاري.

التنبيه الثاني: قال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عمن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش ممن سمعته في شيء رواه عن مجاهد؟ قال: مركزاز مر-بالفارسية- حدثنيه ليث عن مجاهد»[1]. قال محقق الكتاب الدكتور وصي الله بن محمد عباس تعليقاً على كلمة «مركزاز مر»: «الكلمة هكذا في الأصل ولم أتيقن في معناها، ولو كانت الكلمة هكذا: مركزاز مركز لكان معناها: سمعته من مركز عن مركز يعني ثقة عن ثقة»، وقال تعليقاً على عبارة «حدثنيه ليث»: «ليث هو ابن سعد».

وروى الطبري في تفسيره: «حدثنا محمد بن هارون الحربي، قال: ثنا نعيم بن حماد، قال: ثنا هشيم، عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يحلف، قال به: أن يستثني ولو إلى سنة، وكان يقول: «واذكر ربك إذا نسيت» في ذلك. قيل للأعمش سمعته من مجاهد؟ فقال: ثني به ليث بن أبي سليم، يرى ذهب كسائي هذا»[2].

وقال ابن عدي في «الكامل» بترجمة ليث بن أبي سليم: «حدثنا علّان الصيقل ثنا أحمد بن سعد بن أبي مريم ثنا نعيم بن حماد ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد قال له ثناه في كل شيء حتى الطلاق. فقيل له أين سمعت مجاهد؟ قال: حدثنيه ليث بن أبي سليم

---

١. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج ١، ص ٢٥٥، رقم ٣٦٤.
٢. الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان)، ج ١٥، ص ٢٨٥.

عن مجاهد ذهب كسائي»[1].

وقال الطبراني: «حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان قال حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا أبو معاوية قال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان يرى الأستثناء ولو بعد سنة ثم قرأ ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت﴾ يقول إذا ذكرت. فقيل للأعمش سمعت هذا من مجاهد؟ فقال حدثني به الليث عن مجاهد»[2].

وفي مسند ابن الجعد: «حَدَّثَنَا ابْنُ زَنْجُوَيْهِ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الِاسْتِثْنَاءُ، وَلَوْ إِلَى سَنَتَيْنِ. فَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ: سَمِعْتَهُ مِنْ مُجَاهِدٍ؟ قَالَ: لَا، حَدَّثَنِي لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ تَرَى ذَهَبَ كِسَائِي هَذَا»[3].

وروى الحاكم في «المستدرك»: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِبْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ زِيَادٍ، ثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَى يَمِينٍ فَلَهُ أَنْ يَسْتَثْنِيَ وَلَوْ إِلَى سَنَةٍ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي هَذَا «وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ»، قَالَ: إِذَا ذَكَرَ اسْتَثْنَى. قَالَ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: وَكَانَ الْأَعْمَشُ يَأْخُذُ بِهَا. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»[4].

وقال البيهقي: «أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِبْنُ قَتَادَةَ، أنبأ أَبُو مَنْصُورٍ النَّضْرَوِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، أنبأ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ كَانَ يَرَى الاسْتِثْنَاءَ، وَلَوْ بَعْدَ سَنَةٍ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إلا

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٦، ص ٨٩.

٢. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ١، ص ٤٤؛ سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ١١، ص ٥٧.

٣. علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، ص ٤٦٢، رقم ٨٣٨.

٤. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٤، ص ٣٠٣.

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُر رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾، قَالَ: إِذَا ذَكَرْتَ»[1].

أقول: أولاً: لم يصح شيءٌ في هذا الباب عن الأعمش، فإنّ نعيم بن حماد (ت ٢٢٨ هـ) قد ضعفه جمع من الأئمة ثم مع ذلك نقل هذه القصة مرة عن هشيم عن الأعمش -كما في «تفسير الطبري»- ومرة عن عيسى بن يونس عن الأعمش -كما عند ابن الجعد وابن عدي- وفيه إحتمال الإضطراب.

وقد تكلم جمع من الأئمة في نعيم بن حماد بجرح مفسر فراجع ترجمته في «ميزان الإعتدال»[2] و «تهذيب التهذيب»[3] وقال الذهبي في «الكاشف»: «مختلف فيه»[4]، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «صدوق يخطيء كثيراً»[5].

وفي طريق الطبراني، أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان مجهول الحال، لم يوثقه أحد وشيخه يحيى بن سليمان الجعفي «صدوق يخطئ» كما في «التقريب»[6]. وأما ما رواه عبد الله بن أحمد عن أحمد ففيه أبوبكر بن عياش قد ضعفه جمع من الأئمة، فراجع ترجمته في «تهذيب التهذيب»[7] وقال الذهبي في «الميزان»: «صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم»[8].

ثانياً: لو صح هذا عن الأعمش، فالظاهر إنما كان هذا في خبر واحد موقوف عن مجاهد عن ابن عباس -في التفسير- كما صرح به أحمد «في شيء رواه عن مجاهد» وهو الخبر الذي رواه الطبري والطبراني وابن عدي بسند ضعيف وفيه عبارة «حدثنيه ليث» ورواه أيضاً

---

١. أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٤٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٤٩٩.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٤٠٩-٤١٣.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ٣٢٤.
٥. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٠.
٦. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٤.
٧. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٣١-٣٣.
٨. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٦٧-٢٧٠.

الحاكم والبيهقي -وسند الحاكم صحيح على الأقل[1]- عن الأعمش عن مجاهد وليس فيه عبارة «حدثنيه ليث».

ثالثاً: بعد ثبوت النقل نقول: جوز الأعمش التدليس عن ليث بن أبي سليم لأنه أولاً خبر موقوف يرويه مجاهد عن ابن عباس وثانياً إنما ينقل مجاهد رأي ابن عباس في التفسير «أنه كان يرى الأستثناء ولو بعد سنة» وليس حديثاً مرفوعاً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن المعلوم أن هذه الأخبار الموقوفة -عن الصحابة- أو الأخبار المقطوعة -عن التابعين- لا سيما في التفسير، ليست في الأهمية كالأحاديث المرفوعة وأئمة الحديث يتساهلون في مثل هذه الأسانيد ويتسامحون في رجاله، فالأعمش جوز نسبته إلى مجاهد وابن عباس.

قال يحيى بن سعيد القطان: «تساهلوا في أخذ التفسيرعن قوم لا يوثّقونهم في الحديث -ثم ذكرليثَ بن أبي سُلَيْم وجُوَيْبِرَبن سعيدٍ والضَّحَّاك، ومحمد بن السائب. وقال:- هؤلاء لا يُحْمَدُ حديثهم، ويكتب التفسيرُعنهم»[2].

وقال صالح بن الإمام أحمد في سيرة أبيه فيما نقله ابن الجوزي في «مناقب أحمد»: «وَاجْتمعت عَلَيْهِ أوجاع الْحصْروَغيرذَلِك وَلم يزل عقله ثَابتاً وَهُوَ فِي خلال ذَلِك يَقُول كم الْيَوْم فِي الشَّهْرفَأخْبرهُ وَكنت أَنَام بِاللَّيْلِ إِلَى جنبه فَإِذا أَرَادَ حَاجَة حركني فأناوله وَقَالَ لي جئْنِي بِالْكتاب الَّذِي فِيهِ حَدِيث ابْن إِدْرِيس عَن لَيْث عَن طَاوُوس أَنه كَانَ يكره الانين فَقَرَأته عَلَيْهِ فَلم يَئِن إِلَّا فِي اللَّيْلَة الَّتِي توفّي فِيهَا»[3]، وليث بن أبي سليم ضعيف ولكن الإمام

---

١. أبو بكر بن إسحاق هو الإمام العلامة أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ج ١٥، ص ٤٨٣ وشيخه هو الحسن بن علي بن زياد السري وثقه الشيخ أبو الفتح ابن أبي الفوارس كما في «جزء فيه سبعة مجالس من أمالي ابن بشران» (مخطوط) فجاء عقب حديث في إسناده الحسن بن علي بن زياد السري: «قَالَ الشَّيْخ أَبُو الفَتْح: هَذَا حَدِيث عَال، مِنْ حَدِيث سُلَيْمَان بن المُغِيرَة، وهُوَ حَدِيث إِسْنَادُه كُلُّهُم ثِقَات. اهـ» وهذا توثيق صريح للحسن بن علي بن زياد.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٢٧، بترجمة جويبر بن سعيد.

٣. ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص ٥٤٦.

أحمد احتمله في هذا التفسير عن شيخه طاووس.

جاء في «شرح علل الترمذي»: «قال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: «اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن»، يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القرظي، في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع»[1]، وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن مجمع على ضعفه ولكن مع ذلك يحيى بن معين -وهو من المتشددين في الرجال كما عرفت في الفصل الأول- يقول إنه يكتب حديثه في التفسير.

وقال الشيخ الألباني في تحقيقه كتاب «مختصر العلو للعلي الغفار» للذهبي: «قال المصنف: قرأت في «كتاب الرد على الجهمية» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب التصانيف: حدثنا عيسى بن أبي عمران الرملي حدثنا أيوب بن سويد عن السري بن يحيى... قلت: وهذا إسناد رجاله موثقون غير عيسى هذا فقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: «كتبت عنه بالرملة، فنظر أبي في حديثه، فقال: يدل حديثه أنه غير صدوق فتركت الرواية عنه». قلت: ولعل روايته عنه هذه القصة، لأنها ليست حديثاً مرفوعاً»[2]، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً يطول بنا ذكرها وفيما مرّ كفاية. وهذا يدل على تساهلهم في الأخبار الموقوفة لا سيما في التفسير وبيان رأي الصحابة والتابعين.

رابعاً: سلمنا أنَّ الأعمش دلس الليث في هذا الخبر، ثمّ ماذا؟! هل نحكم على كل ما رواه الأعمش عن مجاهد بالضعف؟! هذا خلاف القاعدة، فهناك أئمة الحديث المدلسون قد ثبت أنهم دلسوا عن راو أو رواة والقاعدة هي أن حديثهم ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة لأنهم من الطبقة الثانية من المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسه وخرّجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه قياساً بما روى أو لأنه لا يدلس إلا

١. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٦٥٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، مختصر العلو للعلي الغفار، ص ١٣٤.

عن ثقة وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحيى بن أبي كثيروابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم، ففي «الصحيحين» وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثيرما ليس فيه التصريح بالسماع.

فإذا ثبت أن الأعمش دلس رجلاً في حديثه فنضعف حديثه هذا بعينه؛ إذن لا بدَّ أن يكون هناك قاعدة نتمسّك بها في جميع الرواة المدلسين.

وأن نحكم على حديث الأعمش عن مجاهد بالضعف لأنه ثبت أن الأعمش دلس الليث في خبرواحد موقوف، فلا بدَّ من تضعيف جميع مرويات المدلسين في الطبقة الثانية عن الرواة الذين ثبت تدليسهم عنهم.

وهذا خلاف القاعدة، فهذا سفيان الثوري المشهور بالتدليس من الطبقة الثانية، يقول الحافظ أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦ هـ) فيه:«الإِمَام الْمَشْهُور يُدَلس، وَلَكِن لَيْسَ بالكثير، من ذَلِك مَا روى عَن الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن ان عمرصلى بِالنَّاسِ وَهُوَ جنب قَالَ احْمَد بن حَنْبَل لم يسمع من الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن إِنَّمَا يروي عَن أَشْعَث ابْن سوار عَنهُ وروى عَن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن عَن سُلَيْمَان بن يسَار عَن عبد الله بن عتبَة عَن عمر (رَضِي الله عَنهُ) قَالَ يتَزَوَّج العَبْد اثْنَتَيْنِ وطلاقه اثْنَتَانِ قَالَ أَحْمد أَيْضاً لم يسمعهُ الثَّوْريّ من مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن وروى سُفْيَان الثَّوْريّ عَن أبي معشرعَن إِبْرَاهِيم عَن الْأسود عَن بِلَال أَنه كَانَ أَذَانه وإقامته مرَّتَيْنِ قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ لم يسمعهُ الثَّوْريّ من أبي معشروَقَالَ عبد الرَّحْمَن بن مهْدي سَأَلت سُفْيَان عَن حَدِيث عَمْرو بن مرّة عَن أبي عُبَيْدَة فِي الْوترلأهل الْقُرْآن قَالَ لم أسمعهُ قَالَ وَسُئِلَ عَن حَدِيث عَمْرو بن مرّة كَانَ يعزعلى عبد الله ان يتَكَلَّم بعد طُلُوع الْفجْرقَالَ حَدثنِي رجل عَن عَمْرو بن مرّة قَالَ أَبُو نعيم الْمُلَائي حَدِيث سُفْيَان عَن عَمْرو بن مرّة عَن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى عَن الْبَراء قنت النَّبِي (صلى الله عليه وسلم) فِي الصُّبْح لم يسمعهُ سُفْيَان من عَمْرو

دلسه كَذَا وجدت هذَيْن وَالظَّاهِران المُرَاد بسفيان فيهمَا الثَّوْريّ قلت وَقَالَ ابْن أبي حَاتِم فِي الْعِلَل سَأَلت أبي حَدِيث رَوَاهُ الْحُسَيْن بن حَفْص عَن سُفْيَان عَن جَعْفَرعَن سعيد بن جُبَير قَالَ أفطرالحاجم والمحجوم فَقَالَا هَذَا هُوَ جَعْفَربن أبي وحشية وَلم يدْرك الثَّوْريّ جَعْفَربن أبي وحشية إِنَّمَا يروي الثَّوْريّ عَن شُعْبَة عَن أبي بشرجَعْفَربن أبي وحشية»[1].

وهذا سفيان الثوري يعترف أنه حدث بحديث عن عمرو بن مرة مثلاً ثم اعترف الثوري أنه لم يسمع الحديث من عمرو بل سمعه عن رجل عنه، فهل نحكم الآن على جميع مرويات الثوري عن عمرو بن مرة بالضعف؟! هل هذه هي القاعدة؟! إذا كان كذلك فلا بدَّ من ردِّ كثيرمن أحاديث الأئمة المدلسين في الطبقة الثانية، وفي مثل هذا المجال يقول الذهبي بعد أن ذكرطعن بعض المحدثين في علي بن المديني: «لو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة و... لغلقنا الباب وانقطع الخطاب ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال»[2].

فالمدلسون في الطبقة الثانية هم جمع غفيرمن أئمة الحديث كسفيان الثوري وإبراهيم النخعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحسن البصري، والحكم بن عتيبة، وحماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن داود الطيالسي، وشريك بن عبد الله القاضي، وعبد الرزاق بن همّام الصنعاني ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وغيرهم من المكثرين.

ومما يدل على صحة ما قلنا هو كلام الشيخ الألباني حيث يقول: ««من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، (ومن استجار بالله فأجيروه)، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٢١٦) وأبو داود (١/ ٣٨٩، ٢/ ٦٢٢) والنسائي (١/ ٣٥٨)

---

١. أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل في ذكررواة المراسيل، ص ١٣٠.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٤٠.

وابن حبان في «صحيحه» (رقم ٢٠٧١) والحاكم (١/ ٤١٢) والبيهقي (٤/ ١٩٩) وأحمد (٢/ ٦٨، ٩٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٥٦) من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. والزيادة لأحمد في رواية، وهي عند النسائي بديل التي قبلها. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وتابعه ليث عن مجاهد به دون الجملة الأولى والرابعة. أخرجه أحمد (٢/ ٩٥-٩٦)، ولابن أبي شيبة (٤/ ٦٨) الجملة الثانية فقط، وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف»[1].

فانظر كيف جعل رواية ليث متابعة لرواية الأعمش ولا يعلل الحديث بعنعنة الأعمش عن مجاهد، بل يصححه كالحاكم والذهبي.

التنبيه الثالث: روى ابن عبد البر في «التمهيد لما في الموطأ من المعاني»: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرِبْنِ عِمْرَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الزَّمَنُ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ يَقُولُ كُنْتُ أُحَدِّثُ الْأَعْمَشَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ فَيَجِيءُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ بِالْعَشِيِّ فَيَقُولُونَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ فَأَقُولُ أَنَا حَدَّثْتُهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ»[2].

وروى ابن عدي في «الكامل»: «حَدَّثَنَا السَّاجِيُّ، حَدَّثَنا مُحمد بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنا أبو الوليد، قَالَ: سَمِعْتُ أبا معاوية يقول كنت أحدث الأَعْمَش عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد فيجيئون بالعشي فيقول، حَدَّثَنا الأَعْمَش عن مجاهد فأقول أنا حدثته»[3].

أقول: أولاً: هذا يدل على صحة رواية أبي معاوية عن الأعمش وأنه كان أعرف الناس

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٥٤.
٢. ابن عبد البر، التمهيد، ج ١، ص ٣٤.
٣. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٢، ص ٢٩٣.

بحديث الأعمش كما مرَّ في ترجمة أبي معاوية، فإنه لزمه عشرين سنة وكان يقول في حديث الأعمش «قد صار في فمي علقماً» كما عرفت في الفصل السابق وحديث «مدينة العلم» أيضاً رواه أبو معاوية عن الأعمش.

ثانياً: ما جاء «أصحاب الحديث بالعشي» به فلا يعتمد عليه، لأنَّا لا نعرفهم وأبو معاوية لم يذكر أسماءهم لكي ننظر من هم؟ ولعلهم ضعفاء، ولعلّهم الذين أسقطوا الرجلين من السند ومن هنا تعجب أبو معاوية منهم بقوله «أنا حدثته عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد»، وأنكر عليهم.

ثالثاً: لو سلمنا أنَّ الأعمش هو الذي أسقط الرجلين، فجوز الأعمش التدليس لأن الخبر كان مقطوعاً على مجاهد وليس في الأهمية كالحديث المرفوع.

التنبيه الرابع: قال البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة أبي معاوية محمد بن خازم: «وقال لي يحيى بن معين: قال أبو معاوية: أنا حدثت الأعمش، عن هشام، عن سعيد العلاف، عن مجاهد: في إطعام المسلم السغبان، فدلَّسه عني»[1].

وقال الخطيب في «الكفاية»: «أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ، قَالَ: أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَمِيرَوَيْهِ، قَالَ: أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمَّارٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ إِذَا ذَهَبَ فِي حَاجَةٍ أَوْصَى مَنْ يَتْرُكُ عِنْدَ الْأَعْمَشِ أَنْ يَتَحَفَّظَ عَلَيْهِ مَا يَمُرُّ بَعْدَهُ، قَالَ: فَكَانَ يَجِيءُ فَيَسْأَلُهُ عَمَّا مَرَّ بَعْدَهُ، قَالَ: فَجِئْتُ يَوْماً، فَذَكَرُوا لِي أَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِنْ إِيجَابِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّغْبَانِ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ؟ قَالَ: فَقَالَ: أَلَيْسَ أَنْتَ حَدَّثْتَنِي بِهِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْعَلافِ، عَنْ مُجَاهِدٍ ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَحدثني بِهِ فَحَدَّثَهُ بِهِ، قَالَ: ابْنُ عَمَّارٍ فَأَلْقَى الْأَعْمَشُ أَبَا مُعَاوِيَةَ، وَهِشَاماً، وَسَعِيداً، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ سَعِيدٍ الْعَلافِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: مِنْ إِيجَابِ الْمَغْفِرَةِ

١. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٧٤.

إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّغْبَانِ»[1].

وقال محمد بن عمربن عمربن أحمد بن عمربن محمد الأصبهاني المديني (ت ٥٨١هـ) في كتابه «اللطائف من علوم المعارف»: «فَأَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ، أنا أَبُو طَاهِرِبْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أنا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، بِهَرَاةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ إِذَا ذَهَبَ فِي حَاجَةٍ وَصَّى مَنْ يَتْرُكُ عِنْدَ الأَعْمَشِ أَنْ يَتَحَفَّظَ عَلَيْهِ مَا يَقْرَأُ بَعْدَهُ، قَالَ: فَكَانَ يَجِيءُ فَيَسْأَلُهُ عَمَّا مَرَّ بَعْدَهُ، قَالَ: فَجِئْتُ يَوْماً فَذَكَرَهُ إِلَيَّ، أَنْ ذَكَرَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِنْ إِيجَابِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّغْبَانِ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ لِي: أَلَيْسَ أَنْتَ حَدَّثْتَنِي بِهِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ سَعِيدٍ الْعَلافِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فَحَدِّثْنِي بِهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ.

قَالَ ابْنُ عَمَّارٍ: فَأَلْقَى الأَعْمَشُ أَبَا مُعَاوِيَةَ وَهِشَاماً وَسَعِيداً، وَقَالَ: مُجَاهِداً ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْعَلافِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: مِنْ إِيجَابِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّغْبَانَ. هَذَا حَسَنٌ جِدّاً عَزِيزٌ مِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ، وَقَدْ جَازَ تَدْلِيسُ الأَعْمَشِ فِي هَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ»[2].

أقول: أولاً: هذا يدل على صحة رواية أبي معاوية عن الأعمش أيضاً وأنه كان أعرف الناس بحديث الأعمش كما مرّ، ويدل على شدة تحرّيه في حديث الأعمش وكشف علله وأنه كان يسأل الأعمش في سماعه عن رواة الحديث.

ثانياً: يدل على صحة جعل الأعمش في الطبقة الثانية من المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسه وخرّجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته أو لقلة

---

١. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٣٩٦-٣٩٧.

٢. محمد بن عمر الأصبهاني المديني، اللطائف من علوم المعارف، مخطوط.

تدليسه قياساً بما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، فأبو معاوية محمد بن خازم وهشام بن حسان الأزدي (ت ١٤٥ هـ) ثقتان وسعيد العلاف المكي -وهو من التابعين- مستور وإنما قال أبوزرعة: «لا أظنه سمع من ابن عباس»[١] ولذا لين حديثه. وقد روى هذا الخبر مرفوعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بسند ضعيف كما بينه الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»[٢].

ثالثاً: جوز الأعمش التدليس لأن الخبر كان مقطوعاً على مجاهد وليس في الأهمية كالحديث المرفوع.

التنبيه الخامس: قال الشيخ المعلمي -وهو بصدد تضعيف حديث «مدينة العلم» لأجل عنعنة الأعمش-: «قد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح»[٣]، ولم يذكر الشيخ المعلمي من أين جاء بهذا الكلام، فقد بحثتُ في كتب الرجال وعلل الحديث فوقفتُ على كلام لأبي حاتم يدل على ما قاله الشيخ المعلمي، جاء في كتاب «المراسيل» لإبن أبي حاتم: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أَمِّ هَانِئٍ، قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنِ أَبِي طِيبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ الْأَعْمَشِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ ؟ فَقَالَ: هَذَا هُوَ مُدَلَّسٌ عَنِ الْكَلْبِيِّ»[٤].

أقول: قصة تدليس الأعمش عن الكلبي كذب عليه بلا شك وتوضيح ذلك:

أولاً: إبن أبي طيبة -وإسمه أحمد بن عيسى بن سليمان (ت ٢٠٣ هـ)- لا يروي عن الأعمش ولا أجد حديثاً واحداً عنده عن الأعمش. نعم روى حديثاً عن أبيه عن الأعمش،

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٧٦.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٣٢٠٦.
٣. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٢.
٤. ابن أبي حاتم الرازي، المراسيل، ص ٨٣، رقم ٢٩٨.

وأبوه -عيسى بن سليمان بن دينار (ت ١٥٣ هـ)- ضعيف.

ثم وقفتُ على ما يدل على ذلك فجاء في كتاب «العلل» لإبن أبي حاتم أيضاً: «سألت أبي عن حديث رواه عمار بن رجاء عن أحمد بن أبي طيبة نا أبو طيبة عن الأعمش عن أبي صالح عن أم هانئ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: «إن أُمتي لن تخزى ما أقاموا صيام شهر رمضان، فقال رجل: ما خزيهم في إضاعة شهر رمضان؟ قال: انتهاك المحارم فيه، من عمل فيه سيّئة -زنى أو شرب خمر- لم يقبل الله منه شهر رمضان، فليس له عند الله حسنة يتقي بها النار، فاتقوا شهر رمضان، فإن الحسنات تضاعف فيه ما لا تضاعف في سواه، وكذلك السيئات». فسمعت أبي يقول: «هذا حديث موضوع عندي، يشبه أن يكون من حديث الكلبي»»[١]، فهذا هو الحديث الذي تكلم فيه أبو حاتم، وكما ترى أنّ إبن أبي طيبة يروي عن الأعمش بواسطة أبيه -وهو ضعيف- وهذا الحديث هو الذي يقول أبو حاتم أنَّ الأعمش رواه تدليساً عن الكلبي.

ثانياً: هذا الحديث لا يصح عن الأعمش كما عرفت، فأبي طيبة عيسى بن سليمان ضعيف، ضعفه يحيى بن معين كما في «الكامل»[٢] لإبن عدي ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ومع ذلك قال: «يخطئ»[٣]، وأورده ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» وقال بعد أن ذكر هذا الحديث في فضل شهر رمضان بترجمة أبي طيبة عيسى بن سليمان: «لا يرويه عن الأعمش غير أبي طيبة»[٤]، وهكذا قال الطبراني بعد أن رواه عن الأعمش: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو طيبة، تفرّد بها إبنه»[٥]. ولذا قال الحافظ ابن القيسراني بعد أن ذكر هذا الحديث

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج ٣، ص ١٧٤-١٧٥، رقم ٧٨٣.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٥، ص ٢٥٦.
٣. ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٢٣٤.
٤. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٥، ص ٢٥٧.
٥. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٥، ص ١١٢.

في «ذخيرة الحفاظ»: «أبو طيبة ضعيف»[1]. وقال الذهبي في «تلخيص العلل المتناهية» بعد أن ذكر الحديث: «فيه أحمد بن الطيب عن أبيه مجهولان»[2]، وقال محقق كتاب «تلخيص العلل المتناهية» تعليقاً على كلام الذهبي السابق: «أحمد صالح الحديث وأبوه ضعيف»، وقال نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «فيه عيسى بن سليمان أبو طيبة ضعفه ابن معين»[3]. فهؤلاء كلهم ضعفوا الحديث بأبي طيبة، فما ذكره أبو حاتم بالنسبة إلى تدليس الأعمش عن الكلبي هو مجرد ادعاء والحديث لا يثبت عن الأعمش أبداً.

ثالثاً: الأعمش لا يروي عن أبي صالح مولى أم هانئ، قال العقيلي في ترجمة باذام أبي صالح مولى أم هانئ: «قال الأعمش كنا نأتي مجاهداً فنمرَّ على أبي صالح وعنده بضعة، عشر غلاماً، ما نرى أن عنده شيئاً»[4]، وجاء في «تاريخ ابن أبي خيثمة» عن الأعمش: «كنا نأتي مجاهداً فنمرَّ بأبي صالح ولا نأخذ عنه»[5]، وبهذا يثبت كذب قصة تدليس الأعمش عن الكلبي.

فانظر كيف يريد الشيخ المعلمي تضعيف حديث «مدينة العلم» بمثل هذه الأقوال وسيأتي تمام كلامه في حديث «مدينة العلم» وسنبين ضعف تحقيقه وإستدلاله إن شاء الله.

النتيجة من تحقيق عنعنة الأعمش عن مجاهد

إذا عرفت أن الأعمش سمع من مجاهد أحاديثاً كثيرة كما قال البخاري، وأنه لم يدلس ضعيفاً في الحديث المرفوع عنه، وليس هناك فرق بين مجاهد وسائر شيوخه فاعلم أن عنعنة الأعمش عن مجاهد في حديث «مدينة العلم» محمولة على السماع وبيان ذلك من ثمانية مسالك:

المسلك الأول: الأعمش وإن وُصف بالتدليس إلا أنه مقلّ منه قياساً بما روى وهو في

---

١. محمد بن طاهر القيسراني، ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، ج ١، ص ٥٣٤.
٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٣، ص ١٤٤.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، ص ١٧٤.
٤. محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج ١، ص ١٦٥.
٥. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة السفر الثالث، ج ٢، ص ٢٠٦، رقم ٢٤٥٣.

الطبقة الثانية من المدلسين، فلا يلزمه التصريح بالسماع ولا تُردّ عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه كما مرّتوضيح ذلك مفصلاً في «عنعنة الأعمش عن شيوخه وطبقته في المدلسين»، فراجع كلام الشيخ الألباني وابن باز وغيرهما في هذا الباب.

المسلك الثاني: إنهم قد صحّحوا عنعنة من كان في المرتبة الثالثة من المدلسين الذين وصفوا بـ«من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومن رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي» كما عرفت، فكيف بالنسبة إلى الأعمش الذي جعل في المرتبة الثانية ووصفوا بـ«من إحتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى أو كان لا يدلس إلا عن ثقة».

ولنذكر الآن مثالين من المدلسين في المرتبة الثالثة من الذين قبلوا عنعنتهم:

الأول: قتادة. قال الشيخ الألباني رداً على أحد محققي السنة الذي ضعف حديثاً لأجل عنعنة قتادة الذي أورده ابن حجر في المرتبة الثالثة في «طبقات المدلسين»: «وضعفه المعلق على المنتخب بعنعنة قتادة، غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشّيا عنعنته في أحاديث كثيرة، وهذا منها على ما سأُبينه، وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات... فمثله يغتفر تدليسه وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس فلا يعل حديثه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك ما يؤكد تدليسه»[1].

قلت: وهذا كله صحيح بالنسبة إلى الأعمش أيضاً غير أن قتادة قد ذُكر في المرتبة الثالثة من المدلسين والأعمش في المرتبة الثانية.

ولنا أن نقول: قد جرى العمل على الاحتجاج بالأعمش عند الأئمة الستة وغيرهم،

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٤٧.

ومنهم الشيخان، فقد صحّحا عنعنته في أحاديث كثيرة وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة....

وقد عرفت أن الشيخ ابن باز قال أيضاً في عنعنة قتادة: «قتادة مدلس، ولكن الأصل عدم التدليس إلا إذا دل الدليل أنه دلس، وكذا بقية»[1]، نقله عنه الشيخ يحيى بن علي الحجوري ثم قال: «قلت: وهذا قول شيخنا (رحمه الله) وهو قول قوي»[2].

الثاني: حبيب بن أبي ثابت. قال الشيخ الألباني: «لقد رمى ابن خزيمة وابن حبان، حبيب بن أبي ثابت بالتدليس، وقال الحافظ في التقريب: ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس.

قلت: ولم يعرّج الحافظ الذهبي في كل كتبه التي ترجم له فيها على وصفه بالتدليس، مثل: «تذكرة الحفاظ» و«سير أعلام النبلاء» و«تاريخ الإسلام» و«الكاشف» وغيرها، ولما أورده في «الميزان» وصفه بقوله: من ثقات التابعين، وثقه ابن معين وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد. ثم اعتذر عن إيراده فيه بقوله: ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه، لما ذكرته.

فلعل إعراض الذهبي عن وصفه بالتدليس، لقلته في جملة ما روى من الأحاديث، فمثله مما يغض النظر عن عنعنته عند العلماء، إلا إذا ظهر أن في حديثه شيئاً يستدعي رده من نكارة أو شذوذ أو مخالفة، أو على الأقل يقتضي التوقف عن تصحيح حديثه. ولعل هذا هو السبب في أن ابن حبان وشيخه قد أخرجا له في «صحيحيهما» بعض الأحاديث معنعنة، كالحديث الآتي بعد هذا وغيره، فانظر صحيح ابن حبان (٣٧٥ و٤٢٠) وصحيح ابن خزيمة (٢٣ و١١٧٢ و١٦٨٤) وهو السبب أيضاً في تحسين المنذري حديثه هذا كما تقدم. والله أعلم»[3].

---

١. يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصرالله صبري، الخطأ الخامس والأربعون.

٢. المصدر نفسه.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤١٣.

وهذا كله صحيح بالنسبة إلى الأعمش غير أن حبيب بن أبي ثابت ذُكر في المرتبة الثالثة من المدلسين والأعمش في المرتبة الثانية، وسيأتي قريباً أن الشيخ الألباني وغيره لم يعل سند حديث فيه عنعنة الأعمش حتى حين ظهر في متنه نكارة شديدة.

وقد أخرج البخاري ومسلم (فضلاً عن ابن خزيمة وابن حبان) للأعمش في «صحيحيهما» كثيراً من الأحاديث المعنعنة.

هذا وقال الشريف حاتم بن عارف: «لاحظتُ أنَّ كثيراً من الأئمة يمشُّون عنعنة بعض المكثرين من التدليس، ويقبلونها، وإن لم يصرحوا بالسماع، إلا إذا وقع في روايتهم ما يُستنكر، فإنهم حينها يُعِلّون ذلك الحديث المنكَر بعينه، بتدليس راويه مع عنعنته، وهذا يعني أنَّ المكثرين من التدليس أو بعضهم -على هذا القول- مقبولو العنعنة، إلا في الحديث الذي فيه ما يُستنكر.

وهذا المنهج وجدته لائحاً في تصرفات كثيرة، لا تخفى من عانى شيئاً من هذا العلم»[1]، وهذا بالنسبة إلى المكثرين من التدليس في المرتبة الثالثة كقتادة وحبيب بن أبي ثابت، أما الأعمش فليس منهم بل هو في المرتبة الثانية؛ وكلام الشريف حاتم بن عارف يشبه كلام الشيخ عبد العزيز بن باز المتقدّم: «الأصل في الثقة عدم التدليس، فلا يحكم به عليه إلا بدليل يدل على ذلك»، فقد عرفت أنَّ الشيخ عبد العزيز بن باز (١٤٢٠ هـ) قال تعليقاً على موافقة الذهبي لتصحيح الحاكم لحديث حبيب بن أبي ثابت -وهو ثقة مدلس (في المرتبة الثالثة عند ابن حجر) وعنعن في حديثه الذي صححه الحاكم ووافقه الذهبي-: «ولعلّ وجه ذلك أن الأصل في الثقة عدم التدليس، فلا يحكم به عليه إلا بدليل يدل على ذلك»[2].

وهذا المنهج ينطبق على ما قاله الشيخ ناصر بن حمد الفهد في كتابه «منهج المتقدمين

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٤٨٧.

٢. عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام، ص ٢٢٥.

في التدليس» كما مرّ: «إن المتتبع لأحكام المتقدمين على أحاديث المدلسين يجدهم مخالفين للمتأخرين تماماً في مسألة الحكم على عنعنة المدلس، فلا تجد حديثاً رده المتقدمون لمجرد العنعنة فقط، بل لا بد فيه من وجود التدليس فعلاً، أو علة حملوها على العنعنة -كما سيتضح إن شاء الله تعالى- بخلاف المعاصرين الذين يكتفون بمجرد رؤية الإسناد ثم يقولون «ضعيف فيه فلان وهو وإن كان ثقة إلا أنه مدلس وقد عنعن»!!!! والحكم على عنعنة المدلس ليس لها ضابط مطرّد، بل هو كأغلب أحكام المتقدمين يعتمد على السبر وتتبع الروايات والنظر في أحوال الرواة والمتون، إلا أنه من الممكن استخلاص بعض الأحكام العامة في ذلك كما يلي: إعلم أولاً أن الرواة المتهمين بالتدليس على قسمين:

القسم الأول: من أكثر من التدليس جداً وكان غالباً على حديثه، فمن كانت هذه صفته فإن الحكم في روايته التوقف حتى يثبت الاتصال لأن الغالب عليه التدليس، وليس في الثقات الحفاظ أحد هذه صفته، بل يوجد فيمن ضعفوا أو فيمن صفتهم الصدق وإن كان قد تكلم فيه بعض الأئمة كبقية بن الوليد والحجاج بن أرطاة وأبي جناب الكلبي ونحوهم، وكثير من هؤلاء إنما ضعفوا لأجل التدليس، وهؤلاء ليسوا محل بحثنا هنا.

القسم الثاني: من دلس أحياناً أو كثيراً ولكن لم يغلب على حديثه كالقسم السابق، فحكمه أن روايته الأصل فيها الاتصال حتى يتبين الانقطاع أو التدليس مهما كانت الصيغة (التحديث أو العنعنة أو غيرها)، وهؤلاء هم الحفاظ كقتادة والأعمش وهشيم والثوري وابن جريج والوليد بن مسلم ونحوهم)»[1].

المسلك الثالث: لو سلمنا تسليماً جدلياً ببطلان المسلكين السابقين وأنّ عنعنة الأعمش لا تصح مطلقاً، فلا إشكال أنَّ رواية الأعمش عن شيوخ له أكثر عنهم محمولة على الإتصال كما قال الذهبي في «ميزان الإعتدال» بذيل ترجمة الأعمش: «ربما دلس عن ضعيف، ولا

---

١. ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٥٥-١٥٦.

يدرى به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال -عن- تطرّق إلى إحتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمّان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[1]. وأقره الشيخ الألباني وأضاف: «أن كلام الذهبي لا يفيد الحصر في هؤلاء الشيوخ لأنه ذكرهم على سبيل التمثيل، بقوله كإبراهيم و...»[2]. ويؤيده أيضاً أن الذهبي صحح حديث الأعمش عن غير هؤلاء الشيوخ منهم مجاهد كما ستعرف قريباً.

وقال الشيخ الألباني أيضاً: «لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها، وقد قال الذهبي في ترجمته في «الميزان»: «ومتى قال (عن) تطرّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمّان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال» والشاهد من كلامه إنما هو أن إعلال رواية الأعمش بالعنعنة ليس على الإطلاق، وهو الذي جرى عليه المحققون كابن حجر و غيره...»[3].

أقول: ومجاهد بن جبر القرشي (ت ١٠٢ هـ) من الذين أكثر الأعمش عنه، فرواية الأعمش عن مجاهد مباشرة موجودة في «مسند أحمد» (وقفتُ على ٢٥ سنداً)، و«صحيح البخاري» (وقفتُ على ١٠ أسناد)، و«صحيح مسلم» (وقفتُ على ٣ أسناد) و«سنن ابن ماجة» (وقفتُ على ٥ أسناد)، و«سنن أبي داود» (وقفتُ على ٦ أسناد) و«سنن الترمذي» (وقفتُ على ١٠ أسناد)، و«سنن النسائي» (وقفتُ على ٤ أسناد) و«المستدرك على الصحيحين» (وقفتُ على ١٩ سندٍ)، و«المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني (وقفتُ على ٨ أسناد)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (وقفتُ على ٦٦ سنداً)، و«صحيح ابن حبان» (وقفتُ على ١٠ أسناد)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٢٧ سنداً)، و«تفسير الطبري» (٥٦ سنداً)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١٤ سندٍ) وبعض هذه الأسانيد من المكررات، وللأعمش عن مجاهد أحاديث كثيرة في كتب

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٢٤.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢١٨٨.
٣. المصدر نفسه، رقم ١٧٩٤.

أُخرى كـ«تاريخ بغداد» للخطيب و«تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر وغيرها من كتب السنة، ويصرح الأعمش بالسماع من مجاهد في بعض هذه الأحاديث. إذن عنعنة الأعمش عن مجاهد صحيحة أيضاً إعتماداً على ما قاله الذهبي وأقره الشيخ الألباني وغيره.

المسلك الرابع: بل يبدو أنهم قد صحّحوا عنعنة الأعمش عمن لم يرو عنه إلا شيئاً يسيراً كثمامة بن عقبة، فرواية الأعمش عن ثمامة بن عقبة قليلة جداً في كتب السنة وليس للأعمش عنه في «المستدرك» سوى حديث واحد.

قال الشيخ الألباني تعليقاً عليه: «السند صحيح»[1]. وهكذا رواية الأعمش عن يزيد بن حيان الكوفي -مثلاً- ففي كتب السنة قليلة جداً ولكن نرى الشيخ الألباني قال عقب حديث فيه عنعنة الأعمش عن يزيد هذا: «وهذا إسناد صحيح كما قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (٢/ ٣٣٦)، وهو على شرط مسلم، فإن رجاله رجال الشيخين، غير يزيد بن حيان فهو من رجال مسلم»[2]. قلت: لم يرو مسلم بهذا التسلسل (عن الأعمش عن يزيد بن حيان) شيئاً في «صحيحه».

وهذا كله يدل على صحة المسلك الأول وهو تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها كما قال الشيخ الألباني وغيره.

المسلك الخامس: قد خرج حديث الأعمش عن مجاهد بالعنعنة في «صحيح البخاري» و«مسلم» وهكذا في أهم الكتب التي أُلّفت في الصحيح بعد الصحيحين، منهم كتاب «صحيح ابن حبان» (٢٧٠-٣٥٤ هـ).

قال الشيخ أحمد محمد شاكر في كلام له حول «صحيح ابن حبان»: «صنف كتابه الذي سماه «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٧٦١.

٢. المصدر نفسه.

في ناقليها» الذي عرف بين علماء الحديث باسم «التقاسيم والأنواع» واشتهر بينهم -وعلى ألسنة الناس- باسم «صحيح ابن حبان»»[1].

ثم قال: ««صحيح ابن حبان» كتاب نفيس جليل القدر، وعظيم الفائدة، حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوَّده أحسن تجويد، وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، وما أظنه أخلَّ بشيء مما التزم إلا ما يخطئ فيه البشر وما لا يخلو منه محقق»[2].

وهكذا رواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد موجودة كتاب الإمام الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ) «المستدرك على الصحيحين». قال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد أن ذكر كتاب «صحيح ابن خزيمة» و«صحيح ابن حبان» و«المستدرك على الصحيحين»: «وهذه الكتب الثلاثة هي أهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد «الصحيحين» للبخاري ومسلم»[3].

وهكذا رواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد موجودة في كتاب «الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما» للإمام ضياء الدين المقدسي (٥٦٧-٦٤٣ هـ). قال السيوطي: «ومنهم -أي ممن صنفوا في الصحيح- الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتاباً سماه «الأحاديث المختارة» التزم فيه الصحة»[4].

وقال الذهبي عن أحاديث المختارة: «هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين»[5].

وقال الكتاني: «وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح

---

١. الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ص ٧.
٢. المصدر نفسه، ص ١٣.
٣. المصدر نفسه، ص ٧.
٤. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ص ١٨، في المقدمة.
٥. المصدر نفسه.

الحاكم»[1]. فرواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد موجودة في هذه الكتب التي ألفت في الصحيح.

المسلك السادس: قد صحح كبار علماء السنة هذا الإسناد -الأعمش عن مجاهد بالعنعنة- منهم الحاكم والذهبي والنووي وابن رجب الحنبلي وابن كثيروالسيوطي وابن حجر العسقلاني والبوصيري وعلاء الدين مغلطاي ومحمد بن عبد الوهاب ومن المعاصرين الشيخ أحمد محمد شاكروالشيخ شعيب الأرنؤوط والشيخ الألباني والشيخ محمد بن صالح العثيمين والشيخ أبوإسحاق الحويني وغيرهم.

وأنا أذكرهنا أسماء أربعين من الحفاظ وعلماء الحديث ومحقي السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش المعنعنة عن مجاهد فقط. واشترط على نفسي:

أولاً: أن يروي الأعمش عن مجاهد بالعنعنة دون التصريح بالسماع.

ثانياً: أن يصرح العالم أو المحقق بصحة أو جودة سند رواية الأعمش عن مجاهد بقوله مثلاً «هذا إسناد صحيح» أو «سنده جيد»، لأنَّ تصحيح الحديث أو توثيق رجال السند لا يستلزم صحة السند، فمثلاً إذا قيل في حديث الأعمش عن مجاهد «هذا رجاله رجال الصحيح» أو «رجاله ثقات» أو «هذا حديث صحيح»، لا نذكره.

ثالثاً: أذكرإسم العالم إذا صحح السند ولا أذكره إذا حسن السند.

رابعاً: أن يكون الحديث الذي صححوه مرفوعاً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأحياناً أذكرتصحيحهم لرواية الأعمش عن مجاهد عن صحابي موقوفاً ولكن إنما أذكره إذا كان في حكم المرفوع.

خامساً: أن لا يكون من رواية شعبة عن الأعمش عن مجاهد، فقد قيل إنَّ شعبة قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش وأبوإسحاق وقتادة»[2].

---

١. المصدر نفسه، ص ١٩، في المقدمة.

٢. ابن حجرالعسقلاني، طبقات المدلسين، ص ٥٩.

قال ابن حجر بعد أن نقل كلام شعبة: «قلت: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هولاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة ونظيره»[1]. وقال أيضاً في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح»: «وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها»[2]. فلا نذكر تصحيحهم لسند الحديث إذا كان من رواية شعبة عن الأعمش.

سابعاً: أن لا يكون هذا الحديث الذي صححوه نفس حديث «مدينة العلم».

أسماء أربعين من الحفاظ وعلماء الحديث ومحققي السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش المعنعنة عن مجاهد

١- **أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ):** صحح كثير من أحاديث الأعمش عن مجاهد بالعنعنة على شرط البخاري ومسلم كما هو واضح لمن يراجع كتابه «المستدرك على الصحيحين»، فعلى سبيل المثال نقول أنه قال: «حدثني علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو كريب، ثنا خلّاد بن يزيد الجعفي، ثنا شريك عن الأعمش عن مجاهد عن بن عمر (رضي الله عنهما) قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يدعو اللهم إني أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومرداً غير مخزي ولا فاضح. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[3].

٢- **الإمام الحافظ عبد العظيم المنذري (٥٨١-٦٥٦ هـ):** قال: «عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: «لا يصيب عبد من الدنيا شيئاً إلا نقص من درجاته عند الله، وإن كان عليه كريماً». رواه ابن أبي الدنيا، وإسناده جيد»[4].

---

١. المصدر نفسه.
٢. ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ص ٦٣٠.
٣. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٥٤١.
٤. عبد العظيم المنذري، الترغيب والترهيب، ص ١١٦٨، رقم ٣٢٢٠.

قلت: ولا شك أنه في حكم المرفوع، لأنَّ مثله لا يقال بالرأي، فابن عمر يخبر عن نقص الدرجات –في الآخرة– عند الله.

وراجعتُ كتاب «حلية الأولياء» لابن أبي الدنيا فرواه بسنده عن ابن عمر فقال: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ)، قَالَ: «لا يُصِيبُ عَبْدٌ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا إِلا نَقَصَ مِنْ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللهِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَرِيماً»، رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، مِثْلَهُ»[1]، وفيه عنعنة الأعمش عن مجاهد. ونقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني فقال: «قال المنذري: وسنده جيد»[2] ولم يتعقبه وكأنه ارتضاه.

٣- **الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١-٦٧٦ هـ):** قال في كتابه المعروف «رياض الصالحين»: «وعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من استعاذ بالله فأعيذوه ومن سأل بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه، حديث صحيح، رواه أبو داود والنسائي بأسانيد الصحيحين»[3].

فراجعتُ كتاب «سنن النسائي» فرواه بسند واحد عن ابن عمر فقال: «أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَجَارَ بِاللهِ فَأَجِيرُوهُ، وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى

١. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج ١، ص ٣٠٦.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١١، ص ٢٣٩.
٣. يحيى بن شرف النووي، رياض الصالحين، ص ٦٤٤، رقم ١٧٢٣، تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ المصدر نفسه، ص ٥٨٦، حديث رقم ١٧٣٢، تحقيق: الألباني.

تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[1]، وفيه عنعنة الأعمش من مجاهد.

ثم راجعتُ كتاب «سنن أبي داود» فرواه بسنده عن ابن عمر: «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[2]، ورواه أبو داود مرة أُخرى عن ابن عمر فقال: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَسَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ الْمَعْنَى عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَقَالَ سَهْلٌ: وَعُثْمَانُ: وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، -ثُمَّ اتَّفَقُوا- وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، قَالَ مُسَدَّدٌ، وَعُثْمَانُ: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا اللهَ لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[3].

وفي جميع هذه الأسانيد يرويه الأعمش عن مجاهد بالعنعنة.

وقال الحافظ النووي أيضاً في كتابه «الأذكار»: «رَوَيْنَا في «سنن أبي داود»، و«النسائي» بأسانيد صحيحة عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، قال: قال رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم): مَنْ اسْتَعاذَ بالله فأعِيذُوهُ، وَمَنْ سأَلَ بالله تَعالى فأعطوهُ، وَمَنْ دَعاكُمْ فأجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه؛ فادْعُوا له حتى تروا أنَّكُمْ قَدْ كافأْتُمُوهُ»[4].

---

1. أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، ج ٥، ص ٨٢.
2. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٧٧.
3. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٠٠.
4. يحيى بن شرف النووي، الأذكار النووية، ص ٣١٨.

وقال أيضاً بعد أن ذكره: «حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي باسناد الصحيحين»[1].

٤- **الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي (٦٧٣-٧٤٨ هـ):** وافق الحاكم في «التخليص» في كثير من الأحاديث التي صححه من رواية الأعمش المعنعنة عن مجاهد، وهو أمر واضح لا يحتاج إلى ذكر الأمثلة.

وقال أيضاً في كتابه «المهذب في إختصار السنن الكبرى للبيهقي» تعليقاً على حديث رواه البيهقي بسنده عن «شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس: نَهَى رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ النِّسَاءِ الْحَبَالَى أَنْ يُوطَأْنَ حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ، وَعَنْ شِرَى الْمَغْنَمِ حَتَّى يُقْسَمَ»: «قلت: إسناده جيد»[2].

٥- **الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي (٦٩٤-٧٦١ هـ):** قال كما جاء في «مجموع رسائل الحافظ العلائي»: «والقول الثاني: أنه -صلى الله عليه وسلم- كان فرضه الصلاة إلى بيت المقدس ولكنه كان إذا صلى وهو بمكة يجعل الكعبة بين يديه ولا يستدبرها، فلما قدم المدينة لم يمكنه عند استقبال بيت المقدس إلا أن يستدبر الكعبة فإنما ظهر الفرق بين صلاته في البلدين، وهذا القول أقوى من حيث الدليل وهو اختيار أبي القاسم السهيلي وغيره، والحجة له ما روى أبو عوانة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصلي نحو بيت المقدس وهو بمكة والكعبة بين يديه وبعدما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ثم صرف إلى الكعبة. ورواه أبو داود في كتاب «الناسخ والمنسوخ» عن محمد بن المثنى عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة، وهذا إسناد صحيح جيد»[3].

٦- **الإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي (٦٨٩-٧٦٢ هـ):** قال في شرحه على «سنن ابن

---

١. يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٦، ص ٢٤٥.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، المهذب في إختصار السنن الكبرى للبيهقي، ص ٣٦٦٣، رقم ١٤٢٥٠.
٣. صلاح الدين العلائي، مجموع رسائل الحافظ العلائي، ج ١، ص ١٠٢.

ماجة»: «ورواه السراج بسند صحيح عن محمد بن عقيل ثنا حفص بن عبد الله نا ابن طهمان عن الأعمش عن مجاهد موقوفاً وبهذا الإسناد مرفوعاً: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»[1]، والحديث رواه الإمام محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣ هـ) في مسنده مرفوعاً عن ابن عمر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: «حدثنا محمد بن عقيل ثنا حفص، وحدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم ابن طهمان ثنا سليمان الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»[2].

٧- **الإمام الحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٠١-٧٧٤ هـ) -صاحب «التفسير» و«التاريخ»-**: قال عقب حديث ذكره من مسند أحمد «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ»: «إسناده جيد قوي حسن صحيح»[3].

٨- **الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٣٦-٧٩٥ هـ)**: قال: «قال ابن عمر: لا يصيبُ عبدٌ من الدنيا شيئاً إلا نقصَ من درجاتِهِ عندَ اللهِ، وإن كان عليه كريماً. خرَّجه ابنُ أبي الدنيا بإسنادٍ جيدٍ»[4]، والحديث كما عرفت رواه ابن أبي الدنيا في «حلية الأولياء» بسنده عن ابن عمر فقال: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (رضي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ)، قَالَ: «لا يُصِيبُ عَبْدٌ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا إِلا نَقَصَ مِنْ

---

١. علاء الدين مغلطاي، الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)، ص ١١٨١.
٢. محمد بن إسحاق السراج، مسند السراج، ص ٥٦، رقم ٧٢.
٣. ابن كثير، الأحكام الكبير، ج ٢، ص ١٥٦.
٤. ابن رجب الحنبلي، روائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، ج ١، ص ٥٣٨.

دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللهِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَرِيماً»، رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، مِثْلَهُ»[1]، وقد عرفت أنه في حكم المرفوع.

وقال ابن رجب الحنبلي أيضاً في كتابه «التخويف من النار»: «وقال عبيد بن عمير: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنَّ أدنَى أهلِ النَّارِ عذاباً لرجلٌ عليه نعلان من نارٍ يغلي منهما دِماغُه كأنَّه مِرجَلٌ، مسامِعُه جَمْرٌ، وأضراسُه جَمْرٌ، وشِفاهُه لهبُ النَّارِ، وتخرُجُ أحشاءِ جنبَيْه من قدمَيْه، وسائرُهم كالحَبِّ القليلِ في الماءِ الكثيرِ، فهو يفورُ»، خرجه هناد بن السري في «كتاب الزهد» بإسناد صحيح إلى عبيد وهو مرسل»[2]، قلت: رواه هنّاد في «كتاب الزهد» بإسناده عن عبيد فقال: «حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير قال ...»[3]، وهو مرفوع مرسل.

٩- **الإمام العلامة ابن الملقن (٧٢٣-٨٠٤ هـ):** قال في كتابه «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»: «وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن أبي الدرداء: «من أخلاق النبيين (صلى الله عليهم وسلم) وضع اليمين على الشمال في الصلاة وعن الحسن...»، وإسنادهما جيد»[4].

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط عقب هذا الحديث: «وهو في حكم المرفوع، لأن مثله لا يقال بالرأي»[5]. فراجعتُ كتاب «المصنف» لإبن أبي شيبة فسند الحديث هكذا: «حدثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الأعمش، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي الدرداء»[6].

---

١. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج ١، ص ٣٠٦.
٢. ابن رجب الحنبلي، التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، ص ١٨٠.
٣. هناد بن السري، كتاب الزهد، ص ١٩٣.
٤. ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ج ٣، ص ٥١١.
٥. محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ج ٢، ص ١٢، في الهامش.
٦. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ج ٣، ص ٣١٨، رقم ٣٩٥٧.

١٠- **الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري (٧٦٢-٨٤٠ هـ)**: قال في كتابه «زوائد ابن ماجة على كتب الخمسة» تعليقاً على حديث رواه ابن ماجة «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» ما هذا نصه: «إسناد حديث أبي ذر صحيح»[١].

١١- **الحافظ الإمام ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢ هـ)**: قال في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: «قوله «قبل بيت المقدس» بكسر القاف وفتح الموحّدة، أي إلى جهة بيت المقدس. قوله «ستة عشر شهراً أو سبعة عشر» كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا، وفي الصلاة أيضاً عن أبي نعيم عنه، وكذا في رواية الثوري عنده، وفي رواية إسرائيل عند المصنف وعند الترمذي أيضاً.

ورواه أبو عوانة في «صحيحه» عن عمار بن رجاء وغيره عن أبي نعيم فقال «ستة عشر» من غير شك، وكذا لمسلم من رواية أبي الأحوص، وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك، ولأبي عوانة أيضاً من رواية عمار بن رزيق -بتقديم الراء مصغراً- كلهم عن أبي إسحاق، وكذا لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس»[٢].

وهو بقوله «لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس» يشير إلى الحديث الذي رواه أحمد في مسنده فقال: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ»»[٣] وفيه عنعنة الأعمش عن مجاهد.

---

١. البوصيري، زوائد ابن ماجة على كتب الخمسة، ص ٤٩٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٨٩.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٥.

١٢- الحافظ المحدث العلامة بدر الدين العيني (٧٦٢-٨٥٥ هـ): قال في شرحه على «صحيح البخاري»: «وعند السراج بسند صحيح: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»»[١]، والحديث كما عرفت رواه الإمام محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣ هـ) في مسنده فقال: «حدثنا محمد بن عقيل ثنا حفص، وحدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم ابن طهمان ثنا سليمان الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»[٢].

١٣- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ): قال في كتابه «البدور السافرة في أحوال الآخرة»: «وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي الدنيا بسند صحيح عن ابن عمر قال: «لا يصيب عبد من الدنيا شيئاً إلا نقص من درجاته عند الله، وإن كان عليه كريماً»»[٣]، وهو في حكم المرفوع كما عرفت، وهو في «حلية الأولياء» لإبن أبي الدنيا فرواه بسنده عن ابن عمر فقال: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (رضى اللهُ تَعَالَى عَنْهُ)، قَالَ: «لا يُصِيبُ عَبْدٌ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا إِلا نَقَصَ مِنْ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللهِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَرِيماً»، رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، مِثْلَهُ»[٤]، ولا شك أنه إنما صحح سند الحديث برواية الأعمش عن مجاهد لأنَّ ثور بن أبي فاختة ضعيف واه متروك الحديث[٥].

ورواية سعيد بن منصور -التي أشار إليها السيوطي- وجدته عند البيهقي في «شعب الإيمان» فقال: «أَنَا أَبُو سَعِيدٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ الصَّائِغُ، نَا سَعِيدُ بْنُ

---

١. بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ١١٣.
٢. محمد بن إسحاق السراج، مسند السراج، ص ٥٦، رقم ٧٢.
٣. جلال الدين السيوطي، البدور السافرة في أحوال الآخرة، ص ٥٠١، رقم ١٧٣١.
٤. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج ١، ص ٣٠٦.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٣٢.

مَنْصُورٍ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَا يُصِيبُ عَبْدٌ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئاً إِلا انْتَقَصَ مِنْ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَرِيماً»[1]، وهي أيضاً من رواية الأعمش عن مجاهد.

١٤- **الإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢ هـ):** قال في كتابه «سبل الهدى والرشاد»: «روى الإمام أحمد من وجه آخرعن ابن عباس قال: «كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه»، ورواه ابن سعد أيضاً وسنده جيّد قويّ»[2].

وهذا الحديث الذي أشار إليه بقوله «روى الإمام أحمد من وجه آخرعن ابن عباس... ورواه ابن سعد أيضاً»، هو ما رواه أحمد في «المسند»[3] وابن سعد في «الطبقات الكبرى»[4] بإسنادهما «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ».

١٥- **الإمام العلامة أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (٩٠٩-٩٧٤ هـ):** قال في كتابه «إتحاف ذوي المروة والإنافة بما جاء في الصدقة والضيافة»: «وصح بإسناد على شرط الشيخين أنه (صلى الله تعالى عليه وآله وسلم) قال: من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه»[5]. وقد عرفت أن هذا الحديث بهذا اللفظ إنما يرويه الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

---

١. أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، ج ١٣، ص ٢٠٥، رقم ١٠١٩٤.
٢. محمد بن يوسف الصالحي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خيرالعباد، ج ٣، ص ٣٧٤.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٥.
٤. محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٤٣.
٥. ابن حجر المكي، إتحاف ذوي المروة والإنافة بما جاء في الصدقة والضيافة، ص ١٧٨.

١٦- الشيخ العلامة المحدث إسماعيل بن محمد العجلوني (١٠٨٧-١١٦٢ هـ): قال في كتابه المعروف «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»: «من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له، رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح بلفظ «صنع»»[١]، وقد عرفت أن هذا الحديث في «سنن أبي داود» و«النسائي» إنما يرويه الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

١٧- شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (١١١٥-١٢٠٦ هـ): قال في كتابه «التوحيد»: «عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»، رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح»[٢].

وقد عرفتَ أن النسائي رواه بسند واحد عن ابن عمر فقال: «أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَجَارَ بِاللهِ فَأَجِيرُوهُ، وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[٣]، ورواه أبو داود فقال: «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[٤]، وهذا هو اللفظ الذي ذكره الشيخ ابن عبد الوهاب، ورواه أبو داود مرة أُخرى عن ابن عمر فقال: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَسَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا

١. إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج ٢، ص ٢٢٥، رقم ٢٣٦٨.
٢. محمد بن عبد الوهاب، كتاب التوحيد، ص ١٣٨.
٣. أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، ج ٥، ص ٨٢.
٤. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٧٧.

أَبُو عَوَانَةَ، ح وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ الْمَعْنَى عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَقَالَ سَهْلٌ: وَعُثْمَانُ: وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، -ثُمَّ اتَّفَقُوا- وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، قَالَ مُسَدَّدٌ، وَعُثْمَانُ: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا اللهَ لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[1]. وفي جميع هذه الأسانيد يروي الأعمش عن مجاهد بالعنعنة وليس من رواية شعبة عنه.

نعم، رواه أبو داود بسند آخر فقال: «حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْجُشَمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: نَصْرٌ: ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَهِيكٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم)، قَالَ: مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ، فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللهِ، فَأَعْطُوهُ»[2]، هو من رواية ابن عباس والشيخ ابن عبد الوهاب إنما صحح رواية ابن عمر.

١٨- **الإمام محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظهري النقشبندي (١١٤٣-١٢٢٥ هـ)**: قال في تفسيره المسمى بـ«تفسير المظهري»: «واختلف العلماء في كيفية قبلته (صلى الله عليه وسلم) قبل الهجرة بمكة فقال قوم انه (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه -رواه أحمد عن ابن عباس ورواه ابن سعد ايضاً وسنده جيد وأطلق آخرون وقالوا إنه كان يصلي إلى بيت المقدس- وقال البغوي كان يصلي إلى الكعبة فلما هاجر إلى المدينة استقبل بيت المقدس -روى ابن جرير وغيره بسند جيد قوى عن ابن عباس قال لما هاجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الى المدينة أمره الله أن يستقبل بيت المقدس- وقال ابن جريح إنه (صلى الله عليه وسلم) أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث

١. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٠٠.
٢. المصدر نفسه.

حجج ثم هاجر إلى المدينة، والأول أصح وأقوى وعند الجمع يؤول إليه الأحاديث»[1].

وهذا الحديث الذي أشار إليه بقوله «رواه أحمد عن ابن عباس ورواه ابن سعد أيضاً وسنده جيد» هو ما رواه أحمد في «المسند»[2] وابن سعد في «الطبقات الكبرى»[3] بإسنادهما «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ».

١٩- **الإمام المحدث العلامة الشيخ محمد الخضر الجكني الشنقيطي (١٢٨٥-١٣٥٤ هـ): قال** في كتابه «كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري»: «وعند السراج بسند صحيح: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»»[4]، والحديث رواه الإمام محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣ هـ) «حدثنا محمد بن عقيل ثنا حفص، وحدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم ابن طهمان ثنا سليمان الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»[5].

٢٠- **الشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٠٩-١٣٧٧ هـ): قال في تحقيقه على «مسند أحمد» تعليقاً** على حديث رواه الإمام أحمد «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ

---

١. محمد ثناء الله النقشبندي المظهري، تفسير المظهري، ج ١، ص ١٥٩، ذيل تفسير قوله تبارك وتعالى ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾.

٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٥.

٣. محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٤٣.

٤. محمد الخضر الجكني الشنقيطي، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٣٩.

٥. محمد بن إسحاق السراج، مسند السراج، ص ٥٦، رقم ٧٢.

شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ»: «إسناده صحيح»[1].

وقال في تحقيقه على «مسند أحمد» تعليقاً على حديث رواه الإمام أحمد «حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «إِنِّي لَأَعْرِفُ شَجَرَةً بَرَكَتُهَا كَالرَّجُلِ الْمُسْلِمِ النَّخْلَةُ»: «إسناده صحيح»[2].

٢١- الشيخ محمد ناصرالدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ): قال في كتابه «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب»: «وقد «كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعدما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ثم صرف إلى الكعبة»، الحديث من رواية ابن عباس (رضي الله عنهما)، أخرجه الإمام أحمد: ثنا يحيى بن حماد: ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به. وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين»[3]. وقال في كتابه «إرواء الغليل»: «حديث: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»، رواه أحمد وغيره. صحيح. أخرجه أحمد وكذا البخارى فى «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائى والحاكم من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم... إلى آخر الحديث واللفظ لأبى داود، فلو أن المصنف عزاه إليه لكان أولى، لأن لفظ أحمد والآخرين، وهو رواية لأبى داود: «ومن أتى إليكم معروفاً...».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قالا»[4].

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج ٣، ص ٣١٠، رقم ٢٩٩٣.
٢. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٧٨، رقم ٥٠٠٠.
٣. الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، ص ٨٣٦-٨٣٧، كتاب الصلاة، باب إستقبال الكعبة.
٤. الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ص ٦٠.

وليس من رواية شعبة عن الأعمش وقد عنعنه الأعمش في جميع هذه الأسانيد التي ذكرها.

وقال في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: «من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، (ومن استجار بالله فأجيروه) ، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائي وابن حبان في «صحيحه» والحاكم والبيهقي وأحمد وأبو نعيم في «الحلية» من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. والزيادة لأحمد في رواية، وهي عند النسائي بديل التي قبلها.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وتابعه ليث عن مجاهد به دون الجملة الأولى والرابعة. أخرجه أحمد، ولابن أبي شيبة الجملة الثانية فقط، وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف»[1].

وقال في كتابه «إرواء الغليل»: «وأما حديث ابن عمر فأخرجه السراج في «مسنده» والبيهقي من طرق عن حفص بن عبد الله حدثني إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن مجاهد عنه. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري. قال الحافظ في «التلخيص»: «وصححه الضياء في المختارة»»[2].

وقال في حديث «أعطيت خمساً، لم يعطهن أحد قبلي...» رواه أبي ذر مرفوعاً: «أخرجه الدارمي (٢/ ٢٢٤)، وأحمد (٥/ ١٤٥ و ١٤٨) من طريق الأعمش عن مجاهد عن عُبيد بن عُمير الليثي عنه. وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الستة»[3]. وهناك أمثلة أُخرى من كلام الشيخ الألباني ولكن فيما مرَّ كفاية.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٥٤.
٢. الألباني، إرواء الغليل، ج ١، ص ٢٣٥.
٣. الألباني، أصل صفة صلاة النبي، ص ٧٨٦.

٢٢- **الشيخ سيد سابق (١٣٣٥-١٤٢٠ هـ):** قال في كتابه المعروف «فقه السنة»: «روى أبو داود والنسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه ومن استجار بالله فأجيروه، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا، فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»[١]. وقد عرفت أن هذا الحديث يرويه الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

٢٣- **الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٣٤٧-١٤٢١ هـ):** قال: «عن ابن عمر-رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «من سأل بالله فأعطوه؛ ومن استعاذ بالله؛ فأعيذوه، ومن دعاكم؛ فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً؛ فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»، رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح»[٢]، وقد عرفت أن هذا الحديث بهذا اللفظ إنما يرويه الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

٢٤- **الشيخ مختار أحمد الندوي (١٣٤٩-١٤٢٨ هـ):** قال في تحقيقه على كتاب «شعب الإيمان» تعليقاً على حديث رواه البيهقي «أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَحْبُوبِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الطَّرَسُوسِيُّ، نا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، نا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْعَبْدِيُّ، ح، قَالَ: وَنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، نا إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرْبِيُّ، قَالَا: نا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ الْجَوْهَرِيُّ، نا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا

---

١. السيد السابق، فقه السنة، ج ١، ص ٤٢٩.

٢. محمد بن صالح العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ج ١٠، ص ٩٣٥.

لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَافَأْتُمُوهُ، وَمَنِ اسْتَجَارَكُمْ بِاللهِ فَأَجِيرُوهُ»: «إسناده صحيح»[1].

٢٥- **الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي (١٣٤٩-١٤٣٣ هـ):** قال في تحقيقه على كتاب «مسند الشهاب» تعليقاً على حديث رواه القاضي القضاعي بقوله «أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ، أبنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَامِعٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أبنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعَلَّمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ» ما هذا نصه: «رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والبخاري في «الأدب المفرد» وابن حبان، وأبو نعيم في «الحلية» والحاكم، والبيهقي من طرق عن الأعمش به. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وهو كما قالا»[2].

٢٦- **الشيخ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش (١٣٦٠-١٤٣٤ هـ):** قال في تحقيقه كتاب «الأحاديث المختارة» للضياء الدين المقدسي (٥٦٧-٦٤٣ هـ) تعليقاً على حديث رواه المقدسي بسنده عن «أَبِي عوَانَة عَن الْأَعْمَش عَن مُجَاهِد عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: كَانَ النَّبِي (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّة نَحْو بَيت الْمُقَدّس والكعبة بَين يَدَيْهِ وَبعد مَا هَاجر سِتَّة عشر شهراً. ثمَّ أصرف إِلَى الْكَعْبَة»: «إسناده صحيح»[3].

٢٧- **الشيخ شعيب الأرناؤوط (١٣٤٦-١٤٣٨ هـ):** قال في تحقيقه كتاب «العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠ هـ): «ورواه موقوفاً ابن أبي شيبة (١/ ٣٩٠) من طريق وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الأعمش، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي الدرداء قال: من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة. وهذا سند صحيح. وهو في حكم المرفوع، لأن

---

١. أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، ج ١١، ص ٣٧٤، رقم ٨٦٩٤.

٢. محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، ج ١، ص ٢٦٠، رقم ٤٢١.

٣. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج ١٣، ص ٨٢، رقم ١٣٥.

مثله لا يقال بالرأي»[١].

وقال أيضاً في تحقيقه «مسند أحمد» تعليقاً على حديث رواه الإمام أحمد «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ»: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»[٢].

وقال تعليقاً على حديث رواه ابن حبان في «صحيحه» عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إسناده صحيح على شرطهما، وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي: عددت للأعمش أحاديث كثيرة نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد»[٣].

وقال في تحقيقه «مسند أحمد» تعليقاً على حديث رواه الإمام «حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «إِنِّي لَأَعْرِفُ شَجَرَةً بَرَكَتُهَا كَالرَّجُلِ الْمُسْلِمِ النَّخْلَةُ»: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»[٤].

وهناك أمثلة أخرى من كلامه وفيما مرّ كفاية. وراجع لترجمته كتاب: «المحدِّث شعيب الأرناؤوط، جوانبُ من سيرته وجهوده في تحقيق التُّراث»، تأليف الدكتور إبراهيم الكوفحي.

٢٨- الشيخ محمد عوامة (١٣٥٨هـ- معاصر): قال في تحقيقه «مصنف ابن أبي شيبة»

١. محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ج ٢، ص ١٢، في الهامش.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج ٥، ص ١٣٦، رقم ٢٩٩١.
٣. ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ٨، ص ١٩٩، رقم ٣٤٠٨.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج ٤، ص ٤٧٨، رقم ٥٠٠٠.

تعليقاً على حديث رواه ابن أبي شيبة من طريق وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الأعمش، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي الدرداء قال: «من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة» ما هذا نصه: «هذا إسناد صحيح، وعنعنة الأعمش لا تضرّ، وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢/ ١٠٥) بلفظ: «وعن أبي الدرداء رفعه: ثلاث من أخلاق النبوة، وذكره تماماً، وقال: رواه الطبراني في الكبير مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف صحيح، والمرفوع في رجاله من لم أجد من ترجمه»»[١].

٢٩- العلامة محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي (١٣٦٦ هـ- معاصر): قال في شرحه على «سنن النسائي» المسمى بـ«ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»: «فقد أخرج أحمد بإسناد صحيح، عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه، فادعوا له، حتى تعلموا أن قد كافأتموه»[٢]، والحديث رواه الإمام أحمد بسنده عن: «أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[٣].

٣٠- الشيخ الدكتور فاروق حمادة (١٣٦٩ هـ- معاصر): قال في تحقيق كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي تعليقاً على حديث رواه النسائي بسنده عن أبي ذر «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة...»: «أخرجه أحمد في مسنده من طريق الأعمش عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي ذر وابن ماجة في «سننه» بإسناد صحيح»[٤]، والحديث كما قال إنما يرويه الأعمش عن مجاهد بالعنعنة

١. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ج ٣، ص ٣١٨، رقم ٣٩٥٧.
٢. محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، ج ٣٠، ص ٢٦٦.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٨ و ٩٩ و ١٢٧.
٤. النسائي، عمل اليوم والليلة، ص ١٤١، في الهامش.

من غير رواية شعبة.

٣١- الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني الأثري (١٣٧٥ هـ- معاصر): قال في تحقيقه كتاب «المنتقى لابن الجارود ومعه غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود» تعليقاً على حديث رواه ابن الجارود بسنده «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: ثنا شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَأَنْ تُوطَأَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ»: «إسناده صحيح»[1].

قال الشيخ الألباني عن أبي إسحاق الحويني هذا: «أنني أعترف له بالفضل في هذا العلم»[2].

٣٢- الشيخ سليم بن عيد الهلالي أبو أسامة (١٣٧٧ هـ- معاصر): قال في كتابه «بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين» تعليقاً على حديث ذكره الإمام النووي «وعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من استعاذ بالله فأعيذوه ومن سأل بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي بأسانيد الصحيحين»: «صحيح، أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهم بإسناد صحيح»[3]. والحديث يرويه أبو داود والنسائي بأسانيدهم عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر كما عرفت.

٣٣- الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (١٣٨٠ هـ- معاصر): قال في تحقيقه كتاب «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: «قال الطيالسي: قال سفيان: عن الأعمش عن

---

١. أبو إسحاق الحويني، المنتقى لابن الجارود ومعه غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، ج ٣، ص ٥٤، رقم ٧٣٢.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٩٥٣.

٣. سليم بن عيد الهلالي أبو أسامة، بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين، ص ٢٠٩، رقم ١٧٢٣.

مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي ذر، وهذا إسناد صحيح»[1].

٣٤- **الشيخ فهد بن عبد الله بن إبراهيم السنيد (١٣٨١ هـ- معاصر):** قال في كتابه «الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين»: «رواه أحمد عن ابن عمر مرفوعاً ولفظه: «من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»، رواه أبو داود والنسائي وسنده صحيح»[2]، وقد عرفت أن هذا الحديث بهذا اللفظ إنما يرويه الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

٣٥- **الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع:** قال في كتابه «تيسير علم أُصول الفقه»: «فعن عبد الله بن عبَّاسٍ (رضي الله عنهمَا) قالَ: «كانَ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يُصلِّي وهوَ بمكَّةَ نحوَ بيتِ المقدِسِ، والكعبَةُ بين يديهِ، وبعدمَا هاجرَ إلى المدينةِ ستَّةَ عشرَ شهراً، ثمَّ صُرف إلى الكعبةِ»، أخرجه أحمد بسندٍ صحيحٍ»[3]، وهو ما رواه أحمد في مسنده[4] «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يُصَلِّي وَهُوَ بِمَكَّةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَالْكَعْبَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْدَ مَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً، ثُمَّ صُرِفَ إِلَى الْكَعْبَةِ»، وفيه عنعنة الأعمش عن مجاهد.

٣٦- **الشيخ حسين سليم أسد الداراني:** قال في تحقيقه كتاب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» تعليقاً على حديث أورده الهيثمي «أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن مجاهد عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِالله فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ

---

١. ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ٦، ص ٢٧٩، في الهامش.
٢. فهد بن عبد الله بن إبراهيم السنيد، الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين، ص ١١٣، في الهامش.
٣. عبد الله بن يوسف الجديع، تيسير علم أُصول الفقه، ص ٣٦٣، باب «أنواع ما يقع به النسخ».
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٥.

سَأَلَكمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوه، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»: «إسناده صحيح»[1]. وهكذا صحح أحاديث الأعمش المعنعنة عن مجاهد في مواضع أُخرى[2].

٣٧- **الشيخ الدكتور ناصر بن عبد العزيز الشثري:** قال في تحقيقه كتاب «المصنف» لإبن أبي شيبة تعليقاً على حديث رواه ابن أبي شيبة «حدثنا وكيع وأبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال: مر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقبرين، فقال: «إنهما ليعذّبان، وما يعذّبان في كبير، أمّا أحدهما فكان لا يستتر من بوله، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة»: «صحيح»[3]، وقوله «صحيح» أي إسناده صحيح، لأنه قال في مقدمة تحقيقه: «منهج التحقيق: تطلب العمل في تحقيق الكتاب المخطوات الآتية: أولاً: ... ، ثالثاً: الحكم على أسانيد الكتاب وتخرج أحاديثه، فإن الموجود في المصنف على ثلاثة أنواع: ١- أحاديث مرفوعة، فنحكم على إسناد المؤلف...»[4].

وقال أيضاً تعليقاً على حديث آخر «حدثنا أبو بكر قال ثنا ابن نمير عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة قالت: ما اعتمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عمرة إلا شهدتها، وما اعتمر إلا في ذي القعدة»: «صحيح»[5].

وقال أيضاً تعليقاً على حديث آخر «حدثنا أبو بكر قال حدثنا سفيان بن عيينة عن سليمان -الأعمش- عن مجاهد عن أبي عياض عن عبد الله عمرو قال: قيل للنبي (صلى الله عليه وسلم): ليس كل الناس يجد وعاءاً، فأذن لهم في شيء منه»: «صحيح»[6].

وقال أيضاً في تحقيقه كتاب «المطالب العالية» لابن حجر العسقلاني عقب حديث

---

١. نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج ٦، ص ٤٠٦، رقم ٢٠٧١.
٢. المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢٨، رقم ٢٠٠ و ج ٦، ص ٢٨٥، رقم ١٩٨٥.
٣. إبن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ ناصر بن عبد العزيز الشثري، ج ٢، ص ٢٦١، رقم ١٣١٤.
٤. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥.
٥. المصدر نفسه، ج ٧، ص ٥٠٥، رقم ١٣٥٠٥.
٦. المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٨٠، رقم ٢٥٥٠٧.

ذكره: «رواه وكيع في الزهد، والمروزي في زيادات زهد ابن المبارك وهناد في الزهد عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن ضمرة عن كعب به. وسنده صحيح»[1].

٣٨- **الأُستاذ الشيخ المحدث إرشاد الحق الأثري:** قال في تحقيقه «مسند السراج» تعليقاً على حديث رواه الإمام محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣ هـ) «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) :ائْذَنُوا النِّسَاءَ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ: فَقَالَ ابْنُهُ: وَاللهِ لا نَأْذَنُ لَهُنَّ، فَيَتَّخِذْنَ دَغَلا، فَقَالَ: فَعَلَ اللهُ بِكَ، وَفَعَلَ بِكَ، تَسْمَعُنِي أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) وَتَقُولُ أَنْتَ: لا»: «إسناده صحيح»[2].

وقال مرة أُخرى تعليقاً على حديث رواه الإمام محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣ هـ) «حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى ثَنَا عَفَّانُ ثَنَا أَبُو عُوَانَةَ ثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمِ وَلم يحل لأَحَدٍ كَانَ قبلي، ونصرت بالرعب فَيُرْعَبُ الْعَدُوُّ مِنِّي وَهُوَ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَقِيلَ لي سل تعطيه، وَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي وَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ لِمَنْ لَا يُشْرِكْ بِاللهِ شَيْئاً»: «إسناده صحيح»[3].

٣٩- **جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري:** قال في كتابه «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام» في كلام له حول حديث «المؤذِّنُ مُؤتَمَنٌ، والإِمامُ ضامنٌ، اللَّهم أرشد الأئمَّةَ واغفرْ للمؤذنين»: «وأخرجه البيهقي (١/ ٤٣١) من طريق الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً، وسنده صحيح، وصححه الضياء في «المختارة» كما في «التلخيص»»[4]،

---

١. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ج ٥، ص ٦٥٨.
٢. محمد بن إسحاق السراج، مسند السراج، ص ٢٦٠، رقم ٧٩٣ و ٧٩٤.
٣. المصدر نفسه، ص ١٧٥، رقم ٤٩٣.
٤. جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، ج ١، ص ٢٩٧.

والحديث كما قال رواه البيهقي في «السنن الكبرى»[1] بسنده عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

٤٠- **الشيخ الدكتور خليل مأمون شيحا:** قال تعليقاً على حديث رواه ابن ماجة في «سننه» «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» ما هذا نصه: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»[2].

أقول: فهذه أسماء أربعين من الحفاظ والعلماء والمحققين الذين صححوا بعض الأحاديث المرفوعة من رواية الأعمش عن مجاهد بالعنعنة من غير رواية شعبة، وأما الأحاديث الموقوفة والمقطوعة التي صححوها من رواية الأعمش عن مجاهد فكثيرة جداً وفيما مر كفاية.

المسلك السابع: حديث «مدينة العلم» رواه أبو معاوية الضرير عن الأعمش وهو أثبت أصحاب الأعمش فيه، لزمه عشرين سنة، وكان أبو معاوية إذا سئل عن حديث الأعمش يقول قد صار في فمي علقماً، وقال أبو معاوية نفسه: البصراء كانوا عليّ عيالاً عند الأعمش، وقال أحمد بن الحسن السكّري الحافظ: أعرفهم بالأعمش أبو معاوية، وبعده الثوري، وبعده شعبة، وشعبة -يعبر عنه بأمير المؤمنين في الحديث- كان إذا حدث بحضرة أبي معاوية يراجعه في حديث الأعمش يقول أليس كذا؟ أليس كذا؟ ثم بعضهم قبلوا أحاديث شعبة عن الأعمش صرح بالسماع أو لم يصرح كما عرفت وأبو معاوية أعلم وأحفظ من شعبة في حديث الأعمش كما مر، وشعبة كان يراجع أبا معاوية ويسأله عن أحاديث الأعمش، فحديث أبي معاوية عن الأعمش يقبل مطلقاً بطريق الأولى وهو أصح من رواية شعبة عن الأعمش.

---

١. أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ٤٣١.
٢. ابن ماجة، سنن ابن ماجة بشرح السندي ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، ج ٤، ص ٢٦٠.

وكان أبو معاوية إذا ذهب في حاجة أوصى من يترك عند الأعمش أن يتحفظ عليه ما يمر بعده، ثم كان يجيء فيسأله عما مربعده كما عرفت ولزمه عشرين سنة على هذا، فلا شك حديث مثله عن الأعمش يقبل مطلقاً صرح بالسماع أو لم يصرح.

قال الشيخ الألباني في حديث رواه جرير وسفيان الثوري وشيبان عن الأعمش عن ثمامة بن عقبة عن زيد بن أرقم وخالفهم أبو معاوية في السند فرواه عن الأعمش عن يزيد بن حبان عن زيد بن أرقم: «وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير، قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش».

قلت: وهذا مما يمنعنا من الحكم على إسناده بالشذوذ لمخالفته للثقات الثلاثة المتقدمين، فالظاهر أن للأعمش فيه شيخين عن زيد بن أرقم»[1].

فانظر أن الشيخ الألباني لا يرد رواية أبي معاوية عن الأعمش حتى حين خالف أبو معاوية ثلاثة ثقات فيهم سفيان الثوري وهذا يدل على اتقان وقوة رواية أبي معاوية عن الأعمش. وأما في حديث «مدينة العلم» لم يخالف أبو معاوية أحداً.

المسلك الثامن: إنهم رجحوا رواية الأعمش عن مجاهد على روايات غيرهما من الثقات وهذا يدل على إتقان رواية الأعمش عن مجاهد وعدم إخلال عنعنة الأعمش عن مجاهد في السند.

قال الترمذي في «سننه» بعد أن روى حديثاً في مواقيت الصلاة عن هناد عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: «سمعت محمداً –أي البخاري– يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل»، ثم روى الترمذي حديث الأعمش عن مجاهد بقوله: «حدثنا هنّاد، حدثنا أبو أسامة عن أبي إسحاق الفزاري عن

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٧٦١.

الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال: إن للصلاة أولاً وآخراً فذكر نحو حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، نحوه بمعناه»[1].

فانظر كيف رجح البخاري رواية الأعمش عن مجاهد على رواية الأعمش عن أبي صالح ولم يعل الحديث بعنعنة الأعمش عن مجاهد، مع أنَّ سند رواية محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح صحيح أيضاً ولذا بعضهم صححوا كلا السندين.

قال ابن الجوزي: «ابن فضيل ثقة يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلاً وسمعه من أبي صالح مسنداً»[2].

وقال ابن القطان في كتابه «الوهم والإيهام»: «وعندي أنه لا بعد في أن يكون عند الأعمش في هذا عن مجاهد أو غيره مثل الحديث المرفوع. وإنما الشأن في رافعه، وهو محمد بن فضيل، وهو صدوق، من أهل العلم وقد وثقه ابن معين»[3].

وقال الشيخ الألباني عقب هذا الحديث: «وقد أعلّوه بأن غير ابن فضيل من الثقات قد رووه عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً. وهذه ليست علة قادحة لاحتمال أن يكون للأعمش فيه إسنادان: أحدهما عن أبي صالح عن أبي هريرة. والآخر عنه عن مجاهد مرسلاً. ومثل هذا كثير في أحاديث الثقات، فمثله لا يرد به الحديث»[4].

وقال الدارقطني حين سئل عن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مسح الحصاء فقال واحدة أو دع فأجاب: «يرويه بن عيينة عن الأعمش عن مجاهد عن بن أبي ليلى عن أبي ذر وخالفه ابن أبي نجيح فرواه عن مجاهد

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان، ج ١، ص ١٠١-١٠٢.
٢. جمال الدين الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج ١، ص ٣٢٩.
٣. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٩، رقم ٢٦١٣.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٩٦.

عن أبي ذر مرسلاً، وحديث الأعمش أصح»[1]، مع أن سند رواية بن أبي نجيح (ت ١٣١ هـ) عن مجاهد صحيح أيضاً ولكن قول الدارقطني يدل على إتقان رواية الأعمش عن مجاهد وعدم إخلال عنعنة الأعمش عن مجاهد في السند.

وقال يوسف بن محمد الدخيل في كتاب «سؤالات الترمذي للبخاري» بالنسبة إلى حديث آخر: «فقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث، فأجابه بأن رواه له بسنده عن أبي الأحوص، عن الأعمش، عن مجاهد وصحح وقفه عليه، فكان هذا أرجح عنده من حديث أبي بكربن عيّاش، فأبو الأحوص -واسمه سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي، ثقة، متقن، كما وصفه ابن حجرفي «تقريب التهذيب»- لما رواه عن الأعمش جعله من قول مجاهد، فتبيّن خطأ رواية أبي بكرله، حيث جعله عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال العراقي: «لم يحكم المصنف على حديث أبي هريرة بصحة ولا حسن، مع كون رجاله رجال الصحيح، وكأن ذلك؛ لتفرد أبي بكربن عياش به، وإن كان احتج به البخاري، فإنه ربما غلط كما قال أحمد، ولمخالفة أبي الأحوص له في روايته عن الأعمش، فإنه جعله مقطوعاً به من قول مجاهد، كما رواه في آخر الباب، وكذلك أدخله المصنف في كتاب «العلل المفرد»، وذكرأنه سأل البخاري عنه، وذكر كونه عن مجاهد أصح عنده»»[2]، وهذا يدل على إعتمادهم على رواية أبي الأحوص عن الأعمش عن مجاهد وعدم إخلال عنعنة الأعمش عن مجاهد في السند.

لماذا يضعف الشيخ المعلمي والشيخ الألباني سند حديث «مدينة العلم» بعنعنة الأعمش عن مجاهد؟!

قد عرفتَ أنَّ كثيراً من علماء الحديث كالذهبي وابن حجرالعسقلاني وابن رجب الحنبلي

---

١. الدارقطني، علل الدارقطني، ج ٦، ص ٢٥٠-٢٥١.

٢. يوسف بن محمد الدخيل، سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، ص ٥٥٦-٥٥٧.

والشيخ الألباني نفسه وغيرهم قد صححوا سند أحاديث الأعمش عن مجاهد بالعنعنة، فلماذا يعلّ الشيخ الألباني والشيخ المعلمي حديث «مدينة العلم» بعنعنة الأعمش عن مجاهد؟ للشيخ المعلمي كلام صريح في هذا الباب، قاله في مقدمة تحقيقه كتاب «الفوائد المجموعة» للشوكاني: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع هذا، مع أن الراوي غير مدلس، أعلّ البخاري بذلك خبراً رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة، تراه في ترجمة عمرو من التهذيب.

ونحو ذلك: كلامه في عمرو بن دينار: في القضاء بالشاهد واليمين، ونحوه أيضاً: كلام شيخه علي بن المديني في حديث «خلق الله التربة يوم السبت الخ»، كما تراه في الأسماء والصفات للبيهقي.

وكذلك أعلّ أبو حاتم خبراً رواه الليث بن سعد بن سعيد المقبري، كما تراه في علل ابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٣). ومن ذلك: إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين: بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني، وكان خالد يدخل على الشيوخ. يراجع معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٢٠).

ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبين وجهه، كإعلالهم حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة. ومن ذلك: إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الشيخ، كما ترى في «لسان الميزان» في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها.

وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بُني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له، إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك

النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين: أن ما وقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا ما لا يحصى من الأحاديث، مع وجودها فيها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أن الخبر غير منكر»[1].

أقول: كلامه واضح جداً لا يحتاج إلى بيان، فإنه لما رأى نكارة متن حديث «مدينة العلم» جاء بعلة غير قادحة وهي عنعنة الأعمش عن مجاهد.

وحديث «مدينة العلم» يدل على أعلمية علي (عليه السلام) على غيره من الصحابة بل يفهم منه -بلا أي تكلّف- أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً، فهو الإمام دون غيره، لعدم اجتماع إمامة الشخص وحرمة الأخذ عنه واتّباعه في ما يحكم به كما بينه الشيخ المظفر فيما مر من كلامه.

فإذا فهم العالم السني من حديث «مدينة العلم» هذا المعنى أو قريب بهذا المعنى فلا شك أن المتن عنده في غاية النكارة بل هو حديث موضوع مختلق، ويؤيده ما قاله السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠ هـ) في علة تضعيف بعض علماء السنة لحديث «مدينة العلم»: «فإنهم توهموا منه أن فيه تفضيلاً لعلي على أبي بكر وذلك مخالف لأُصول أهل السنة كما صرح به كثير منهم فبادروا إلى تكذيب رواته والأمر بخلاف ذلك»[2].

وكثيراً مّا نرى بعض علماء السنة يكذبون حديثاً في فضل أهل البيت (عليهم السلام) حينما بعضهم يثبتونه ويصححونه وليس هذا كله لأجل إختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل والرجال، بل لأنَّ الحكم على متن الحديث بالنكارة هو أمر إجتهادي فيكون الحديث

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٨، المقدمة.

٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ١٤٠.

عند بعضهم منكراً فيطلبون علة في أسانيده ويذكرون ما ورد من الجرح في رواته، فأكثر رواة السنة مجروحون بنوع من الجرح، حينما يرى بعضهم نفس الحديث غير منكراً، لأنهم فهموا من الحديث غير ما فهمه الطائفة الأُولى فينظر إلى أسانيده كما ينظر إلى حديث في فضل غير أهل البيت من الصحابة.

ويمكن أن يكون منشأ إختلافهم في حكمهم على نكارة متن حديث في فضل أهل البيت إختلافهم في معرفة منزلة أهل البيت (عليهم السلام) عند الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فمن فهم معنى حديث الثقلين الصحيح بل المتواتر ومعنى عدم إفتراق أهل البيت (عليهم السلام) من القرآن فلا ينكر متن أي حديث في فضلهم.

ومما يؤيد أن إختلافهم في تصحيح وتضعيف الأحاديث ليست لإختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل فقط، ومنه تضعيف بل تكذيب بعضهم لحديث الغدير كإبن حزم وابن تيمية وإعتراف بعضهم بتواتر لفظه -ولا معناه فقط- كالذهبي والشيخ الألباني. فالحديث المتواتر صحيح بدون إحتياج إلى قواعد الجرح والتعديل وعلم الرجال لكثرة طرقه ورواته في كل الطبقات وإمتناع تواطئهم على الكذب.

وقد صرح الشيخ المعلمي بنكارة متن حديث «مدينة العلم» بقوله: «النظر في متن الخبر، كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع عرف حقيقة الحال»[1] وسيأتي الرد عليه في كلامه هذا، ولكن نقول الآن: ردّ إحتجاج الشيعة بالحديث لأجل نكارة متنه أي لأجل مخالفته للثابت المعروف عند أهل السنة غير مقبول، لأن هذا الثابت المعروف هو محل البحث.

ولو كان هذا الحديث في فضل غير علي (عليه السلام) من الصحابة، مثلاً في فضل أبي هريرة أو عائشة، لم يعل الشيخ المعلمي هذا الحديث بعنعنة الأعمش أبداً، ولكنه نظر في متن حديث «مدينة العلم»، ثم نظر في كتبهم فلم يجد علماً كثيراً من علي (عليه السلام) فيها، بل

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٢.

كان أكثره عن أبي هريرة وعائشة وابن عمروأنس وغيرهم، فوجد متن الحديث في غاية النكارة.

ومن هنا يقول ابن تيمية في كتابه «منهاج السنة»: «قال ابن حزم الذي صح من فضائل علي فهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم) أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي وقوله لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، وعهده (صلى الله عليه وسلم) أن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق... قال وأمّا من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلاً وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض فموضوعة يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها»[1]، ثم دافع ابن تيمية عما قال ابن حزم. وهذه الفضائل الثلاثة التي ذكرها ابن حزم، هي ما رواها البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

أما قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» فقال أبو الحسن سيف الدين الآمدي: «هذا الحديث غير صحيح»[2]. أما قوله «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» فقال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكل مسلم مؤمن وفاضل»[3]، وأما قوله «أن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق» فقال: «وقد صح مثل هذا في الأنصار أنهم لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر»[4].

إذن لا يصح عند هؤلاء أي حديث من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في خصائص علي بن أبي طالب (عليه السلام). حينما نرى النسائي وغيره ألفوا كتباً في جمع خصائص علي (عليه السلام) لا في فضائله فقط وصحح أو حسن كثيراً منها الحافظ ابن حجر العسقلاني وابن حجر المكي والسيوطي ونور الدين الهيثمي والحاكم والبوصيري والمناوي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين. ويستبعد جداً أن يكون هذا الإختلاف

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص ٣٢٠.
٢. نقله عنه ابن حجر المكي، الصواعق المحرقة، ص ٦٧.
٣. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص ٣٢٠.
٤. المصدر نفسه.

الشديد في تصحيح وتضعيف فضائل علي (عليه السلام) إنما تنشأ من إختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل. ولكن علماء السنة قبل تخريج الحديث وتحقيق أسانيده ينظرون في متنه فإن كان المتن عندهم منكراً يبحثون في سند الحديث علة، لأن الغاية تضعيف الحديث.

فإذا كان ابن حزم هذا العالم السني الذي يريد تخريج ثم تحقيق حديث في فضل علي (عليه السلام) وهو متهم بالنصب كما ستجده في ذيل ترجمته في «لسان الميزان» فليس من العجيب أن يكون فضل علي (عليه السلام) عنده منكراً، فتضعيفه لفضائله ليس عجيباً إنما صحح ما ورد من فضل علي (عليه السلام) في «الصحيحين».

وإن كان هذا العالم ابن تيمية وقد إتهم من قبل علماء السنة بالعظائم لأجل أقواله في علي (عليه السلام) كما ستجده في ذيل ترجمته في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر العسقلاني فليس من العجيب أن يوافق ابن حزم على آرائه الباطلة، وهذا أمر واضح جداً لمن يراجع ويقرأ تخريجاتهم للأحاديث لا سيّما ما يتعلق بمسائل العقيدة والفضائل.

فقد رأيت الشيخ الألباني كثيراً ما يوثق راو ويصحح حديثه في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ثم يضعفه وبه يعلل حديثاً في مكان آخر منه، أو يستشهد بحديث راو في الشواهد والمتابعات ولكن لم يستشهد به.

وهذا إما تناقض أو عمل بهذه القاعدة أي هو يضعف حديث ثقة ولا يستشهد بحديث من فيه ضعف محتمل إن كان في متن حديثه نكارة عنده ويصحح حديثه ويستشهد بالضعيف لو لم يكن كذلك.

قال الشريف حاتم بن عارف: «لاحظتُ أنَّ كثيراً من الأئمة يمشُّون عنعنة بعض المكثرين من التدليس، ويقبلونها، وإن لم يصرحوا بالسماع، إلا إذا وقع في روايتهم ما يُستنكر، فإنهم حينها يُعِلّون ذلك الحديث المنكَر بعينه، بتدليس راويه مع عنعنته. وهذا يعني أنَّ المكثرين من

التدليس، أو بعضهم، على هذا القول: مقبولو العنعنة، إلا في الحديث الذي فيه ما يُستنكر. وهذا المنهج وجدته لائحاً في تصرفات كثيرة، لا تخفى من عانى شيئاً من هذا العلم»[1]. ويؤيده ما قاله الشيخ الألباني رداً على أحد محققي السنة الذي ضعف حديثاً لأجل عنعنة قتادة الذي أورده ابن حجر في المرتبة الثالثة في «طبقات المدلسين»: «وضعفه المعلق على المنتخب بعنعنة قتادة، غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشيا عنعنته في أحاديث كثيرة، وهذا منها على ما سأُبينه، وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات... فمثله يغتفر تدليسه وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس فلا يعل حديثه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك ما يؤكد تدليسه»[2]، ففي حديث «مدينة العلم» ضاق الأمر على الشيخ الألباني لأجل دلالة متن الحديث، فأعل الحديث بعنعنة الأعمش حيث تراه يصحح كثيراً من أحاديث الأعمش عن مجاهد في مواضع أُخرى.

وهناك خبراً رواه الأعمش بالعنعنة عن المنهال بن عمرو، صححه الشيخ الألباني مع وجود النكارة في متنه ولكن مع ذلك لم يعلله بعنعنة الأعمش بل جعل الخبر من الإسرائيليات التي تلقّاه ابن عباس من أهل الكتاب[3].

ثم رد الشيخ الألباني على الآلوسي الذي لأجل نكارة متن الخبر أنكر نسبته إلى ابن عباس بقوله: «ولا أُوافق الآلوسي في عدم تسليمه بقوة السند، لأنه الذي يقتضيه علم الحديث والجرح والتعديل»[4].

وأنت ترى أنه كان أسهل على الشيخ الألباني أن يعلّ الخبر بعنعنة الأعمش عن المنهال بدون تعرض بالصحابي الجليل ابن عباس (وهذا هو موضع ظهرت النكارة في متن حديث الأعمش

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص ٤٨٧.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٤٧.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٥٧٨٦.
٤. المصدر نفسه، رقم ٥٧٨٦.

المعنعنة عن المنهال)، ولكن سند الخبر كان عنده في غاية الصحة، لا خلل فيه أصلاً.

أما في حديث «مدينة العلم» فقد ضاق الأمر على الشيخ الألباني ذرعاً، بحيث لا مفرَّ له منه، فالسند في غاية الصحة على شرط الشيخين، والمتن في غاية النكارة عنده ولا يمكن له جمع بين دلالة حديث «مدينة العلم» وأُصول إعتقاداته، وابن عباس يصرح بسماع الحديث من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا يمكن له أن يجعله من الإسرائيليات، فضاق عليه الأمر ذرعاً، وجاء هنا بعلة غير قادحة وهي عنعنة الأعمش.

فإن يمكن لهم تضعيف الحديث بعلة أُخرى غير عنعنة الأعمش عن شيخه فهم يفعلون ذلك وإن كان فيه تعرض بصحابي كابن عباس كما عرفت من كلام الشيخ الألباني، وتضعيف الحديث بعنعنة الأعمش هو آخر سلاحهم في تضعيف الأحاديث إذا ضاق الأمر جداً فلا يمكن لهم النجاة منه وهو سلاح ضعيف كما عرفت.

ومثال ذلك كلام الحافظ الذهبي: «أَخْبَرَنَا أَبُو المَعَالِي أَحْمَدُ بنُ إِسْحَاقَ القَرَافِيُّ، أَخْبَرَنَا المُبَارَكُ بنُ أَبِي الجُوْدِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ أَبِي غَالِبٍ العَابِدُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ العَزِيْزِ بنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ هَارُوْنَ الحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُوْراً، فَقَدْ سَرَّنِي، وَمَنْ سَرَّنِي، فَقَدِ اتَّخَذَ عِنْدَ اللهِ عَهْداً، وَمَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ اللهِ عَهْداً، فَلَنْ تَمَسَّهُ النَّارُ أَبَداً». هَذَا حَدِيْثٌ شِبْهُ مَوْضُوْعٍ، مَعَ لَطَافَةِ إِسْنَادِهِ، وَزَيْدٌ هَذَا: لَمْ أَجِدْ لَهُ ذِكراً فِي دَوَاوِيْنِ الضُّعَفَاءِ، وَالآفَةُ منه»[1]، فانظر إلى كلامه، فالحديث عنده موضوع لأجل نكارة متنه، ولكن لا يعلم من وضعه مع لطافة إسناده، ومع ذلك لا يتمسك بعنعنة الأعمش عن مجاهد لتضعيف الحديث ويضعفه بزيد مع أنه لم يجد ذكره في شيء من كتب الضعفاء.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥٣٤.

وقال الذهبي مرة أُخرى عقب هذا الحديث: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ تَفَرَّدَ بِهِ زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، هَذَا، وَسَائِرُ رُوَاتِهِ ثِقَاتٌ أَعْلامٌ، فَالآفَةُ زَيْدُ هَذَا، وَلَمْ أَجِدْ أَحَداً ذَكَرَهُ بِجَرْحٍ وَلا تَعْدِيلٍ»[١].

وقال الذهبي في «ميزان الإعتدال»: «وقال الخطيب: وأنبأنا به الجوهري، أخبرنا ابن شاهين، حدثنا إبراهيم ابن حماد بن إسحاق، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: ما مررت بسماء... فذكره. ثم سكت الخطيب عن هذا، وهو أيضاً باطل، ما أدري من يغشّ فيه، فإن هؤلاء ثقات»[٢]، فانظر إلى كلامه، فالمتن عنده منكر وهو لا يدري كيف يضعف الحديث فرجاله كلهم ثقات، ومع ذلك لا يتكلم في عنعنة الأعمش عن مجاهد أبداً ولا يضعف الحديث بها.

ومثال ذلك من كلام المتقدمين هو ما فعله البخاري، فإنه صحح بعض أحاديث الأعمش بالعنعنة ولكن أعل حديثاً بعنعنة الأعمش لأن متن الحديث كان عنده منكراً.

قال الترمذي بعد أن روى حديثاً في مواقيت الصلاة عن هناد عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: «سمعت محمداً –أي البخاري– يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل» فلا يتكلم البخاري في عنعنة الأعمش. ثم روى الترمذي حديث الأعمش عن مجاهد بقوله: «حدثنا هنّاد، حدثنا أبو أسامة عن أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال: إن للصلاة أولاً وآخراً فذكر نحو حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، نحوه بمعناه»[٣].

وقال ابن الجوزي: «ابن فضيل ثقة يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلاً وسمعه

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، معجم الشيوخ المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٥٦.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦١٠.
٣. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان، ج ١، ص ١٠١-١٠٢.

من أبي صالح مسنداً»[1]. وقال ابن القطان في كتابه «الوهم والإيهام»: «وعندي أنه لا بعد في أن يكون عند الأعمش في هذا عن مجاهد أو غيره مثل الحديث المرفوع. وإنما الشأن في رافعه، وهو محمد بن فضيل، وهو صدوق، من أهل العلم وقد وثقه ابن معين»[2].

وقال الشيخ الألباني عقب هذا الحديث: «وقد أعلّوه بأن غيرابن فضيل من الثقات قد رووه عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً. وهذه ليست علة قادحة لاحتمال أن يكون للأعمش فيه إسنادان: أحدهما عن أبي صالح عن أبي هريرة، والآخرعنه عن مجاهد مرسلاً. ومثل هذا كثيرفي أحاديث الثقات، فمثله لا يرد به الحديث»[3]. وسند حديث محمد بن فضيل صحيح ولكن البخاري جعل حديث الأعمش عن مجاهد أصح وقد عنعنه الأعمش من مجاهد ولم يصرح في شيء منها بالسماع. فهنا لم يعل البخاري رواية الأعمش عن مجاهد بعنعنة الأعمش بل جعله أصح من حديث محمد بن فضيل وهو صحيح السند أيضاً.

وقد خرج البخاري في «صحيحه» كثيراً من أحاديث الأعمش عن شيوخه -منهم مجاهد- بالعنعنة، ثم نراه في موضع آخريقول في حديث رواه الأعمش عن سالم عن ثوبان «إذا رأيتموا معاوية على المنبرفاقتلوه»: «والأعمش لا يدري سمع هذا من سالم أم لا. قال أبو بكربن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفرالله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذونها ديناً. وقد أدرك أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) معاوية أميرفي زمان عمروبعد ذلك عشرسنين فبم يقم إليه أحد فيقتله»[4]، هنا ضاق الأمرعلى البخاري، فالسند في غاية الصحة والمتن في غاية النكارة عنده كما قال «فبم يقم إليه أحد فيقتله»، فأعل الحديث بعنعنة الأعمش عن سالم بن أبي الجعد (ت ٩٧ هـ)، فجعلها طريقاً للنجاة من هذا المضيقة

١. جمال الدين الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج ١، ص ٣٢٩.
٢. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ج ٥، ص ٤٣٩، رقم ٢٦١٣.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٩٦.
٤. أحمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الصغير، ج ١، ص ١٦٣.

التي سدت له كل باب، مع أن روايات الأعمش عن سالم بالعنعنة موجودة في صحيحه[1] وهكذا في «صحيح مسلم»[2].

هذا وقال الشيخ الألباني في ردّه على ابن كثير الذي ضعف حديثاً لأجل نكارة متنه عنده: «وأما النكارة الشديدة التي زعمها ابن كثير (رحمه الله)، فالظاهر أنه يعني أنه من غير المعقول أن يتأخر أحد من المصلين -أي من الصحابة- إلى الصف الآخر لينظر إلى إمرأة. وجوابنا، أنهم قالوا: إذا ورد الأثر بطل النظر، فبعد ثبوت الحديث لا مجال لاستنكار ما تضمنه من الواقع، ولو أننا فتحنا باب الاستنكار لمجرد الاستبعاد العقلي للزم إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة، وهذا ليس من شأن أهل السنة والحديث، بل هو من دأب المعتزلة وأهل الأهواء»[3]. فنقول: بعد ثبوت حديث «مدينة العلم» من حيث السند على شرط الشيخين، لا مجال لإستنكار معناه.

كلام الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في تضعيف حديث مدينة العلم لأجل عنعنة الأعمش عن مجاهد

قد عرفت مما مرَّ أن رواية الأعمش عن مجاهد صحيحة، فلا يلزمه التصريح بالسماع ولا تُرد عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه، بل إنهم قد صحّحوا عنعنة الأعمش عمن لم يرو عنه إلا شيئاً يسيراً، ثم صحّحوامشوا عنعنة من كان في الطبقة الثالثة من المدلسين كقتادة وحبيب بن أبي ثابت، وقد وقفتَ على أسماء أربعين من كبار علماء السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش عن مجاهد، فلا بدَّ الآن من تبيين ضعف كلام الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في تضعيف حديث «مدينة العلم» بعنعنة الأعمش عن مجاهد -وإن جاء الجواب عما قالا-:

كلام الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (١٣١٣-١٣٨٦ ﻫ) في تضعيف رواية الأعمش عن مجاهد

---

١. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤ و ج ٤، ص ٤٩.
٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج ١، ص ١٧٤، ١٨٣ و ج ٥، ص ٥٢ و ج ٦، ص ١٧٠.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٧٢.

قال في تحقيقه كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام الشوكاني بعد أن ضعف رواية ابن عباس بأبي الصلت الهروي وقوله في الفيدي «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي»!!! وإمساك أبي معاوية عن التحديث بالحديث: «على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك، وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذاك عن «أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد» وجاء هذا عن «شريك عن سلمة بن كهيل»، وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ.

فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين وهي من «احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح»، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس ألبتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أنّ الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق أُخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف.

وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه ألبتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في «تاريخه الصغير» (ص ٦٨) خبراً رواه الأعمش عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله «والأعمش لا يدرى سمع هذا من سالم أم لا، قال أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذونها ديناً».

ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه من مجاهد، وفي ترجمة الأعمش من «تهذيب التهذيب»: قال يعقوب بن شيبة في مسنده: «ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وقال عبد

الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه حدثنيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد.

أقول: والقتات وليث ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح كما مر في التعليق (ص ٣١٥)»[١].

أقول: كلامه في رواية شريك عن سلمة بن كهيل أي رواية علي بن أبي طالب لحديث «مدينة العلم»، فنحن الآن بصدد تحقيق رواية ابن عباس (رحمه الله) فقط.

أما كلامه حول تشيع وبدعة الأعمش وأبي معاوية فباطل من وجوه، سيأتي الجواب عنه مفصلاً في الفصل الآتي إن شاء الله، أما الجواب بالنسبة إلى ما قال في غير ذلك:

أولاً: قوله «على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك» في غير محله، لأنَّ أبا معاوية قد حدث بحديث «مدينة العلم» عن الأعمش بلا شك وريب، رواه عنه شيخ البخاري في «صحيحه» محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة غير مجروح، كما مر توضيحه في الفصل الثالث مفصلاً، فراجع.

ثانياً: قوله «وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون»، كلام غير صحيح بالنسبة إلى أبي معاوية عن الأعمش. أفترى أنَّ أبا معاوية يدلس عن الأعمش وهو أثبت أصحابه مطلقاً، لزمه عشرين سنة، وشعبة -وهو أمير المؤمنين في الحديث كما يقال- كان إذا حدث بحضرة أبي معاوية يراجعه في حديث الأعمش يقول أليس كذا؟ أليس كذا؟ وكان أبو معاوية إذا سئل عن حديث الأعمش يقول قد صار في فمي علقماً، وقال أبو معاوية نفسه: البصراء كانوا عليّ عيالاً عند الأعمش، وقال أحمد بن الحسن السكري الحافظ: أعرفهم

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥١-٣٥٢.

بالأعمش أبو معاوية، وبعده الثوري، وبعده شعبة كما مر توضيح جميع ذلك في الفصل السابق بترجمة أبي معاوية.

وقد عرفت أن الشيخ الألباني قد صحح رواية أبي معاوية عن الأعمش المعنعنة حتى عندما خالف ثلاثة ثقات فيهم سفيان الثوري.

ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني إنما ذكر أبا معاوية في الطبقة الثانية من المدلسين فقال: «محمد بن خازم الكوفي، أبو معاوية الضرير، مشهور بكنيته، معروف بسعة الحفظ، أثبت أصحاب الأعمش فيه، وصفه الدارقطني بالتدليس»[1]. ويدل على كونه من الطبقة الثانية ما قاله يعقوب بن شيبة فيه: «ثقة، ربما دلس»[2]، ولم أر أحداً أعل حديثاً بعنعنة أبي معاوية عن الأعمش، بل كثيراً مّا يصححون حديثه عن الأعمش على شرط الشيخين.

ولو سلمنا بكونه مدلساً فلا يضرنا أيضاً لأنه في الطبقة الثانية والقاعدة هي: أنه لا يلزمه التصريح بالسماع ولا تُرد عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه كما مرَّ توضيح ذلك مفصلاً في «عنعنة الأعمش عن شيوخه وطبقته»، فراجع كلام الشيخ الألباني وابن باز وغيرهما في هذا الباب. وأما كلامه في تدليس الأعمش فقد جاء الجواب عنه في المسالك الثمانية فراجع.

ثالثاً: قوله «فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين وهي من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس ألبتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طرق أُخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف»، تفسير باطل قطعاً يستلزم رد عنعنة أهل الطبقة الثانية خارج الصحيح، وفيهم بعض الأعيان كإبراهيم النخعي وسفيان

---

١. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص ٣٦.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٥٧٥.

الثوري وأبي داوود الطيالسي ويحيى بن أبي كثير وغيرهم وقد عرفت أن كبار علماء السنة قبلوا عنعنة كثير من المدلسين في خارج الصحيحين.

وما قاله بالنسبة إلى عنعنة المدلسين في الصحيحين دعوى لا دليل عليها إلا مجرد تحسين الظن كما قال الإمام صدر الدين ابن المرحل: «إن في النفس من هذا الإستثناء غصة -يعني إستثناء أحاديث الصحيحين- لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيما أنّا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها»[1].

وقال الحافظ السبكي: «وسألته -أي الحافظ المزي- عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل نقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح»[2]. وقال ابن دقيق العيد فيما نقله عنه ابن حجر العسقلاني: «ولابدّ من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول في كل كتاب أو الردّ مطلقاً في كل كتاب.

وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما يوجه به أحد أمرين: إما أن يُدّعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، وهذا إحالة على جهالة وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يدعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ، وهو ممتنع.

لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه. وهذا فيه عسر، ويلزم على هذا أن لا يستدل بما جاء في رواية المدلّس خارج الصحيح، ولا يقول: «هذا على شرط مسلم» -مثلاً- لأن الإجماع الذي يُدّعى ليس موجوداً في الخارج»[3]. وقد ذكر

---

١. ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ٢، ص ٦٣٥.

٢. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٣٦.

٣. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٣٥-٦٣٦.

هذه الأقوال ناصر بن حمد الفهد في كتابه «منهج المتقدمين في التدليس» ووافقهم[1].

وعندي أن الشيخ المعلمي إنما يريد إعلال الحديث لأجل نكارة متن حديث «مدينة العلم» عنده، وهو الذي قال: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً»، فقد جاء بعلة ليست بقادحة مطلقاً وهو يعلم ذلك.

وأحمد بن حنبل أعلم من الشيخ المعلمي بلا خلاف وقد قبل عنعنة الأعمش مطلقاً، قال أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل (سمعت)؟ قال: لا أدري، فقلت: الأعمش، متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي: أنك تحتج به»[2]. فأحمد بن حنبل عندما أطلق السؤال عن جميع المدلسين توقف في الجواب، ولكن عندما خصص بالأعمش أطلق قبول عنعنته.

قال الشريف حاتم بن عارف: «قتادة والأعمش وأبي إسحاق وأبي الزبير أنه لا يشترط فيهم أن يصرحوا بالسماع، ولكل واحد منهم سبب لذلك، وليس معنى ذلك أن كل المدلّسين لا يشترط منهم التصريح بالسماع، انتبه، لكن هؤلاء الرواة بالذات لا يشترط منهم التصريح بالسماع بل هم مقبولون مطلقاً، ولكل واحد منهم سبب خاص»[3].

ولذا قال الشيخ الألباني: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الإنقطاع فيها»[4]. ومثله كلام الشيخ يحيى بن علي الحجوري في عنعنة الأعمش وأبي إسحاق: «أن عنعنة مثل هؤلاء قبلها كثير من الأئمة إلا ما علم أن أحدهما دلس فيه»[5]. والأحاديث التي

---

١. ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، ص ١٥٩-١٦١.
٢. محمد النوري أبو المعاطي، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، رقم ٤٢٨١.
٣. الشريف حاتم بن عارف، دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجة، الكتاب الالكتروني.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٩٤.
٥. يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري، الخطأ التاسع والعشرون بعد

صححوه خارج من الصحيحين من رواية المدلسين في «الطبقة الثانية» أكثر من أن يحصى.

فكما ترى لا يمكن للشيخ المعلمي تضعيف حديث «مدينة العلم» إلا بهدم قواعد الجرح والتعديل عندهم وإبطال كلام كبار علمائهم.

بل قد عرفت أنهم صححوا أحاديث المدلسين في «الطبقة الثالثة»، فقال الشيخ عبد العزيز بن باز (١٤٢٠ هـ) تعليقاً على موافقة الذهبي لتصحيح الحاكم لحديث حبيب بن أبي ثابت -وهو ثقة مدلس (في المرتبة الثالثة عند ابن حجر) وعنعن في حديث الذي صححه الحاكم ووافقه الذهبي-: «ولعلّ وجه ذلك أن الأصل في الثقة عدم التدليس، فلا يحكم به عليه إلا بدليل يدل على ذلك»[1].

وقال الشيخ ابن باز أيضاً في عنعنة قتادة وبقية بن الوليد -وهما ثقتان مدلسان-: «قتادة مدلس، ولكن الأصل عدم التدليس إلا إذا دلّ الدليل أنه دلس، وكذا بقية»[2]، نقله عنه الشيخ يحيى بن علي الحجوري ثم قال: «قلت: وهذا قول شيخنا (رحمه الله) وهو قول قوي»[3]. وقال الشيخ الألباني رداً على أحد محققي السنة الذي ضعف حديثاً لأجل عنعنة قتادة الذي أورده ابن حجر في المرتبة الثالثة في «طبقات المدلسين»: «وضعفه المعلق على المنتخب بعنعنة قتادة، غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشيا عنعنته في أحاديث كثيرة، وهذا منها على ما سأبينه، وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات... فمثله يغتفر تدليسه وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس فلا يعل حديثه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك

المئة.

١. عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام، ص ٢٢٥.

٢. يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري، الخطأ الخامس والأربعون.

٣. المصدر نفسه.

ما يؤكد تدليسه»[1]. وراجع المسالك الثمانية التي ذكرناها في عنعنة الأعمش لكي تيبيّن لك مرة أُخرى بطلان كلام الشيخ المعلمي.

رابعاً: قوله «وقد قرر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه ألبتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في «تاريخه الصغير» (ص ٦٨) خبراً رواه الأعمش عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله: والأعمش لا يدرى سمع هذا من سالم أم لا»، سنتكلم في رواية المبتدعة في الفصل الآتي إن شاء الله وسترى أن الأعمش ليس من المبتدعة أبداً وأبو معاوية ليس من الشيعة أصلاً بل كان من المرجئة فلم يرو ما فيه تأييد بدعته.

وأما أن البخاري أعل حديث «إذا رأيتموا معاوية على المنبر فاقتلوه» بعنعنة الأعمش فصحيح، لأنه قد ضاق الأمر عليه، كما ضاق الأمر على الشيخ المعلمي هنا، فجعل البخاري عنعنة الأعمش طريقاً للنجاة من هذه المضيقة، فجاء بعلة ليست بقادحة مطلقاً وهي عنعنة الأعمش عن سالم، مع أنَّ البخاري قد خرج أحاديث الأعمش عن سالم في «صحيحه»[2].

خامساً: قوله في ما نقل عن البخاري «قال أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذونها ديناً» فلا أعلم هل يريد إعلال حديث «مدينة العلم» بهذا النقل أم لا؟! فإن يريد أن يقول أن الأعمش روى حديث «مدينة العلم» من وجه التعجب، فهو مجرد إدعاء لا دليل له.

ثم مع التسليم بذلك، نقول: أن الأعمش روى الحديث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا يهمنا إذ كان هذا من وجه التعجب أم لا، لأنه

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٤٧.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤ و ج ٤، ص ٤٩.

ذكر السند وهو ثقة صدوق.

سادساً: قوله «ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه من مجاهد، وفي ترجمة الأعمش من «تهذيب التهذيب»: قال يعقوب بن شيبة في «مسنده»: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه حدثنيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد. أقول: والقتات وليث ضعيفان»، كلام باطل قد مرّ توضيحه مفصلاً فراجع.

وقد ردّ البخاري على علي بن المديني وغيره بقوله الصريح: «ريحٌ ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد».

ثم قول ابن المديني «إنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات» هو مجرد إدعاء، ويرد عليه ما قاله البخاري أن الأعمش سمع من مجاهد أحاديث كثيرة قريب من ثلاثين بدون واسطة وقد رأيت أيضاً أن الأعمش يروي عن مجاهد بواسطة بعض الثقات كعبد الملك بن ميسرة وبكير بن الأخنس وحسان بن أبي الأشرس وإبراهيم بن يزيد بن شريك، فما نصه ابن المديني بعيد عن الواقع ولا يمكن الجزم بأن روايته محصورة بأبي يحيى القتات أبداً، فراجع «التنبيه الأول».

وأما قول المعلمي «قال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه حدثنيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد» فهو نقل غير دقيق، و نص ما جاء في كتاب «العلل» هكذا: «قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عمن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش ممن سمعته في شيء رواه عن مجاهد؟ قال: مر كزاز مر -بالفارسية- حدثنيه ليث عن مجاهد»[1]، فهذا -بعد التسليم بثبوت النقل عن الأعمش-

١. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج ١، ص ٢٥٥، رقم ٣٦٤.

إنما كان في خبر واحد موقوف عن ابن عباس في التفسير، لا في «أحاديث الأعمش عن مجاهد» كما قال الشيخ المعلمي. ثم جاء الجواب عنه، فراجع «التنبيه الثاني».

سابعاً: قوله «والقتات وليث ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح كما مر في التعليق (ص ٣١٥)» كلام باطل أيضاً، وقد عرفت أنّ هذا لا يصح عن الأعمش أبداً، فراجع «التنبيه الخامس».

فكما ترى أنَّ الشيخ المعلمي لم يأت بعلة قادحة في سند رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس، فهولاء كلهم من أئمة الحديث ومن كبار الحفاظ بل هذا السند صحيح على شرط الشيخين.

كلام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ) في تضعيف عنعنة الأعمش عن مجاهد

قال بعد أن ضعف حديث «مدينة العلم» بأبي الصلت الهروي وهكذا بالذين تابعوا أبي الصلت عن أبي معاوية وبإحتمال أنَّ محمد بن جعفر الفيدي هو جعفر بن محمد البغدادي ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة!!!: «قلت: ومع ضعف هذه الطرق كلها، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به، فلم يقع في شيء منها تصريح الأعمش بالتحديث.

فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظاً لكنه يدلس كما قال الحافظ في «التقريب»، لا سيما وهو يرويه عن مجاهد، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة، وما سواها فإنما تلقاها عن أبي يحي القتات أو ليث عنه.

فقد جاء في «التهذيب»: «وقال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن

مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد».

قلت: وأبو يحيى القتات وليث -وهو ابن أبي سليم- كلاهما ضعيف؛ فما دام أن الأعمش لم يصرح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلو الحقيقية لهذا الحديث، ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به»[1].

أقول: هذا تمام كلامه بالنسبة إلى عنعنة الأعمش عن مجاهد والظاهر أنه إنما نقل لنا كلام الشيخ المعلمي، غير أن الشيخ الألباني لا يتكلم في تدليس الأعمش عن الكلبي، لأنه يعلم شدة وهن هذا الإدعاء، ولا يضعف الحديث بتشيع أو بدعة الأعمش أو تدليس أبي معاوية، فهو يعلم جيداً أنه لا يمكن إعلال الحديث بمثل ذلك.

ثم الشيخ الألباني لم يأت بشيء جديد لكي نرد عليه، فقد عرفت أنه صحح سند أحاديث الأعمش عن مجاهد في كثير من مواضع من كتبه، ولكنه يعل حديث «مدينة العلم» بعنعنته.

وهذا إما تناقض صريح أو عمل بالقاعدة التي ذكرها الشيخ المعلمي «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً».

الخاتمة

قد ثبت من المسالك الثمانية أن عنعنة الأعمش عن مجاهد لا تضرنا في حديث «مدينة

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

العلم»، والشيخ المعلمي والشيخ الألباني إنما ضعفا الحديث لأجل نكارة متنه عندهم، فالسند في غاية الصحة على شرط الشيخين والمتن في غاية النكارة يخالف جميع أُصول إعتقاداتهما، فقد ضاق الأمر عليهما، فتمسكا بعنعنة الأعمش.

وأنت تعلم أن أكثر رجال السنة مجروحون بنوع من الجرح وأكثرهم مدلسون كما عرفت من كلام شعبة «ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلس إلّا عمرو بن مرّة وابن عون»[1]، إذن يمكن لنا أن نضعف أكثر أحاديث السنة بنوع من العلل كتدليس رواتهم أو كلام بعضهم في بعض.

وقد أشار الذهبي بهذا: «لو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة و... لغلقنا الباب وانقطع الخطاب ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال»[2]، وعلماء الجرح والتعديل نفسهم مجرحون بنوع من الجرح[3] فيمكن لنا أن نتمسك بهذا ونتمسك بقول شعبة في تدليس جميع رواتهم ونضعف أي حديث وإن كان في الصحيحين، بل كثير من رجالهما مجروحون أيضاً.

فلا بدَّ هنا أن نتمسك بالقواعد والضوابط التي وضعوها العلماء في هذا الباب، بدون تناقض.

والقاعدة هي أن عنعنة الأعمش حديث الأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٩٧؛ يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٢٣٥؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٩٠.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٤٠.

٣. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ١، ص ٢٨.

الفصل السادس:
تحقيق ما قيل في تشيّع أبي معاوية والأعمش وإعلال الحديث لأجل هذا

توطئة

ضعّف جملة من المعاصرين أحاديث المبتدعة من رواة الحديث إذا كان الحديث في تأييد مذهبهم، فكثيراً مّا يضعفون الأحاديث المروية في فضل أهل البيت (عليهم السلام) عموماً وفضل علي بن أبي طالب (عليه السلام) خصوصاً بمجرد كون أحد رواتها متهماً فقط بنوع من التشيع.

قال الشيخ المعلمي: «وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه ألبتة، وفي هذا بحث» وأشار الشيخ المعلمي إلى ضعف هذا الكلام بقوله «وفي هذا بحث».

ولكن أضاف: «لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع» أي إذا كان هذا المبتدع مدلساً وروى بالعنعنة حديثاً فيه تأييد مذهبه الباطل فلا يقبل منه.

وقد قال قبل ذلك: «أبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون» فهو يريد تضعيف الحديث بعنعنة أبي معاوية ثم عنعنة الأعمش لأنهما عنده مدلسان متشيعان وقد

رويا حديث «مدينة العلم» وفيه تأييد بدعتهما.

أما الشيخ الألباني -وقد اطلع على كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث «مدينة العلم»- يعلم أن الأعمش كان فيه تشيع، ولكن لا يعل الحديث بتشيع الأعمش فإنه يعلم جيداً وهن هذا الكلام وبطلانه كما سيأتي من كلامه.

وسنبيّن في هذا الفصل أنَّ أبا معاوية لم يكن فيه تشيع، بل كان يرى الإرجاء وكان يدعو إليه وكان رئيس المرجئة بالكوفة فإنه لم يرو شيئاً يؤيد بدعته وحديث «مدينة العلم» ليس لها علاقة بالإرجاء.

ثم إن الأعمش وإن رمي بيسير من التشيع لكنه تشيع مطلق أي محبة علي (عليه السلام) فقط مع تقديم الشيخين وهذا ليس ببدعة أبداً بل هو صفة تزكية لأنه لا بد للمؤمن من موالاة أهل الإيمان.

بل تقديم علي (عليه السلام) على الشيخين كان مذهب كثير من الصحابة والتابعين كما ستعرف ولا شك أنهم ليسوا من المبتدعة عند أهل السنة.

فهذه القاعدة التي ذكرها -بعد التسليم بصحته- لا تنطبق على أبي معاوية ولا على الأعمش فكلامه باطل على كل حال. وسنثبت بطلان القاعدة التي ذكرها إعتماداً على كلام الحافظ الذهبي والشيخ الألباني، وسنراعي جانب الإختصار في هذا الفصل فكلام الشيخ المعلمي في تضعيف الحديث بتشيع رواته في غاية الضعف.

تعريف التشيع

قال محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) في كتابه المعروف «ثمرات النظر في علم الأثر» بتحقيق رائد بن صبري بن أبي علفة من تلاميذ الشيخ الألباني: «قسّم الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) البدعة في «النخبة» إلى قسمين: إلى ما يكون بمكفر أو بمفسق،

واختار في «شرحها» أن الأول لا يكون قادحاً في الراوي إلا إذا كان ردّاً لأمر معلوم من الدين ضرورة أو عكسه أي إثباتاً لأمر معلوم بالضرورة أنه ليس منه...»[1].

ثم شرح الأمير الصنعاني كلام ابن حجر العسقلاني في هذا النوع من الإبتداع -أي المكفرة- ثم قال في النوع الثاني أي البدعة المفسقة: «وأما ما يكون ابتداعه بمفسق فقد اختار لنفسه ونقله عن الجماهير أنه يقبل ما لم يكن داعية، وحينئذ فرده لأجل كونه داعية إلى بدعته لا لأجل بدعته، فتحصل من هذا أن كل مبتدع مقبول سواء كان بمكفر أو بمفسق، واستثناؤه لمن ردّ ما علم من الدين ضرورة أو زاد فيه ما ليس بضرورة، ليس لأجل بدعته بل لردّه وإثباته ما ليس من الدين ضرورة، وكذا ردّ الداعية لأجل دعوته لا لأجل بدعته، والكل ليس من محل النزاع»[2].

ثم عقد باباً بعنوان «مسألة قبول كافر التأويل وفاسقه» فقال: «وهذا هي مسألة قبول كافر التأويل وفاسقه، وقد نقل صاحب «العواصم» إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق في كتبه الأربعة، ونقل أدلة غير الإجماع واسعة.

إذا عرفت هذا فحق عبارة «النخبة» أن يقال: ونقبل المبتدع مطلقاً إلّا الداعية.

وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة أبان بن تغلب ما لفظه: «البدعة على ضربين: فبدعة صغرى: كغلو التشيع، أو كان التشيع بلا غلو ولا تحرّق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ذهب حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه والحطّ على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، انتهى. قلت: هذا المثيل لأحد أنواع

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، ص ٢٥-٢٤.

٢. المصدر نفسه، ص ٢٧.

الإبتداع، وإلا فمن الإبتداع النصب، بل هو شرّ من التشيع، لأنه التدين ببغض علي (رضي الله عنه) كما في «القاموس»، فالأمران بدعة، إذ الواجب والسنة محبة كل مؤمن بلا غلو في المحبة.

أما وجوب محبة أهل الإيمان فأدلته طافحة كما في «صحيح مسلم» -مرفوعاً- «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» الحديث. بل حصر (صلى الله عليه وسلم) الإيمان في الحب في الله كما في حديث «وهل الإيمان إلا الحب في الله»»[1].

ثم ذكر معنى الغلو وتحريمه في الدين فقال: «إذا عرفت هذا فالشيعي المطلق قد أتى بالواجب من محبة هذا البعض من المؤمنين، فإن كان غالياً فقد ابتدع بالغلو وأثم إن أفضى به إلى ما لا يحل.

وأما مجرد زيادة المحبة والميل، فهو إذا صح أنه غلو فلا إثم فيه. وقد اتّضح لك أن الحافظ الذهبي قسم التشيع ثلاثة أقسام:

الأول: تشيع بلا غلوّ وهذا لا كلام فيه كما أفاده بقوله «أو كان التشيع بلا غلو ولا تحرق».

ولا يخفى أنه صفة لازمة لكل مؤمن، وإلا فما تم إيمانه، إذ منه موالاة المؤمنين، سيما رأسهم وسابقهم إليه، فكيف يقول: «فلو ذهب حديث هؤلاء...» يريد الذين والَوا علياً (رضي الله عنه) بلا غلو؟ وما الذي يذهبه بعد وصفه لهم بالدين والصدق والورع؟

ليت شعري، أيذهبه فعلهم لما وجب من موالاة أمير المومنين الذي لو أخلّوا به لأخلّوا بواجب وكان قادحاً فيهم؟ ولله در كثير من التابعين وتابعيهم، فقد أتوا بالواجب وأدخلوا قوله تعالى ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا﴾، وتحت قوله ﴿السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، ص ٢٩.

والذين اتبعوهم بإحسان﴾.

من هنا تعلم أن القول بأن مطلق التشيع بدعة ليس بصحيح، والقدح به باطل، ولا قدح به حتى يضاف إليه الرفض الكامل وسب الشيخين (رضي الله عنهما)، وحينئذ فالقدح فيه بسبّ الصحابي لا بمجرد التشيع. والقسم الثاني: من غلا في التشيع، وأسلفنا لك أنه أتى بواجب وابتدع فيه إن سلم مجرد الغلو بدعة، إلا أنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق، فهو غير مردود إتفاقاً، إذ قد قيل عند الجماهير: من أفضت به بدعته إلى أحدهما، كما سلف آنفاً.

الثالث من أقسام التشيع: من غلا وحطّ على الشيخين، فهذا قد أفضى به غلوه إلى محرم قطعاً، وهو سباب المسلم، وقد ثبت عنه (صلى الله عليه وسلم) «أن سباب المؤمن فسوق»، فهذا فاعل المحرم قطعاً، خارج عن حدّ العدالة، فاسق تصريحاً، فاعل لكبيرة كما يأتي، وتارك أيضاً لواجب، وحينئذ فردّه والقدح فيه ليس لأجل مطلق تشيعه، وهو موالاته لعلي (رضي الله عنه)، بل لسبّه المسلم وفعله المحرم، فعرفت أن التشيع المطلق ليس بصفة قدح وجرح من حيث هو، بل هو صفة تزكية، لأنه لا بد للمؤمن من موالاة أهل الإيمان، فإذا عرف بها صارت تزكية، فإذا وقع في عباراتهم القدح بقولهم: فلان شيعي، فهو من القدح المبهم، لا يقبل حتى يتبين أنه من النوع القادح وهو غلو الرفض»[1].

ثم بعد أن ذكر كلاماً حول النصب وتعريفه قال: «وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح»: التشيع: محبة علي (عليه السلام) وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) فهو غال في التشيع ويطلق عليه: رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب والتصريح بالبغض فغال في الرفض، انتهى كلامه.

فقسّم التشيع أيضاً ثلاثة أقسام: رفض، وغلو في الرفض وتشيع. فالأول: انضاف إلى محبته

١. المصدر نفسه، ص ٣٢.

لعلي(رضي الله عنه) تقديمه على الشيخين، والثاني: انضاف إليها بغض الشيخين والسب لهما، والثالث: المحب فقط، وهذا التقسيم وقع في ذكره لبدعة التشيع.

وأقول: أما محبته مطلقاً، وهو القسم الثالث، فإنه شرط في إيمان كل مؤمن، وليس البدعة في دبير ولا قبيل، وهل الإيمان إلا الحب في الله؟ وحينئذ عرفت أن كل مؤمن شيعي.

وأما السّاب فسبّ المؤمن فسوق، صحابياً كان أو غيره، إلا أن سباب الصحابة أعظم جرماً، لسوء أدبه مع مصحوبه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولسابقتهم في الإسلام، وقد عدّوا سبّ الصحابة من الكبائر كما يأتي عن الفريقين: الزيدية ومن يخالف مذهبهم.

وقد عرفت أنه دل كلام الذهبي وكلام الحافظ ابن حجر على أن التشيع بكل أقسامه بدعة، ولا يخفى أن مطلق التشيع الذي هو موالاة علي واجب، وفاعل الواجب لا يكون مبتدعاً»[1].

ثم قال في النتيجة: «فهذان الحافظان يوافقان أن التشيع أقسام ثلاثة: تشيع مطلق هو محبته (رضي الله عنه) فقط. ومحبته مع تقديمه على الشيخين، ومحبته مع التقديم والسب. فالأول: شيعي، والثاني: غال في التشيع ويطلق عليه رافضي، والثالث: غال في الرفض. هذا مفاد كلام الحافظين وهما إماما الفن وعلى كلامهما وقع البحث في هذه الرسالة»[2] إنتهى موضع الحاجة من كلامه وراجع ترجمته في كتاب «معجم المؤلفين»[3] تأليف عمر كحالة.

أقسام التشيع

فقد بين لنا بشكل واضح أن التشيع ثلاثة أقسام:

المحبة = التشيع المطلق.

١. المصدر نفسه، ص ٣٩.
٢. المصدر نفسه، ص ٤٣.
٣. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج ٩، ص ٥٦.

والمحبة مع التقديم على الشيخين = الغلو في التشيع = الرفض.

والمحبة مع التقديم والسب = الغلو في الرفض.

بيان أن الشيعي بالمعنى الأول أتى بالواجب من محبة وأنه ليس بمبتدع أصلاً فيقبل حديثه مطلقاً

أما الشيعي بالمعنى الأول، فقد أتى بالواجب من محبة وأنه ليس بمبتدع أصلاً، والقدح فيه لأجل تشيعه باطل قطعاً، بل التشيع بهذا المعنى هي صفة تزكية، وأنه كالسني، وإذا وقع في عباراتهم القدح بقولهم: «فلان شيعي»، فهو من القدح المبهم، ولا يقبل مطلقاً.

أما من كان فيه التشيع بمعنى الثاني أي محبة علي (عليه السلام) مع تقديمه على الشيخين فإنه أتى بواجب وابتدع فيه إن سلم مجرد الغلو بدعة، إلا أنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق، فهو غير مردود إتفاقاً.

لأن البحث في البدعة المكفرة والمفسقة وليس هذه البدعة منهما.

أما من كان فيه التشيع بمعنى الثالث فإنه قد دخل في نوع المبتدع الفاسق فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه وإلا فلا يرد أيضاً.

بيان أن الشيعي بالمعنى الثاني ليس مبتدعاً أصلاً لأنها مذهب بعض الصحابة وكبار التابعين فيقبل حديثه مطلقاً

ولكن الحق أن الشيعي بالمعنى الثاني أيضاً ليس مبتدعاً أصلاً لأنها كان مذهب بعض الصحابة وكبار التابعين كما يفهم من كلام ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) في «الإستيعاب» في ذيل ترجمة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان. واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبو بكر»[1]. وقال أيضاً: «وروي عن سلمان، وأبي ذر،

١. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص ٥٣٥.

والمقداد، وخباب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم: أنّ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أول من أسلم، وفضّله هؤلاء على غيره»[1].

وقوله «غيره» يشمل الشيخين، فهل يقال هؤلاء الصحابة كانوا من المبتدعة؟! وأضف أبا الطفيل -وهو صحابي معروف- إلى هؤلاء الذين ذكرهم ابن عبد البر، فإنه قال في ترجمة أبي الطفيل عامر بن واثلة: «كان متشيعاً في علي (رضي الله عنه) ويفضله ويثني على الشيخين أبي بكر وعمر ويترحم على عثمان»[2]، وقال أيضاً: «كان ثقة مأموناً يعترف بفضل الشيخين إلا أنه كان يقدم علياً»[3]، ونقله عنه ابن حجر العسقلاني في «الإصابة» في ترجمة أبي الطفيل.

وقال الشيخ جمال الدين عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري: «الذين ذهبوا إلى تفضيل علي (عليه السلام) على جميع الصحابة أبي بكر فمن بعده، منهم: سلمان الفارسي، وأبوذر، والمقداد، وخبّاب، وجابر، وزيد بن الأرقم، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، وعمار بن ياسر، وأبي بن كعب، وحذيفة، وبريدة، وأبو أيوب الأنصاري، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأبو الهيثم بن التيهان، وخزيمة بن ثابت، وقيس بن سعد، والعباس بن عبد المطلب، وبنو هاشم كافة، وبنو المطلب كافة، وآخرون لا يحصون كثرة، بل كل من قاتل مع علي وانطوى تحت لوائه كان على هذه العقيدة كما هو معلوم.

فهؤلاء كلهم قالوا بتقديم علي (عليه السلام) على أبي بكر وعمر وعثمان، و من قال بما يقول به مثل هؤلاء الأكابر من الصحابة (رضي الله عنهم) كيف يقال عنه إنه كذاب فيه ومختلق له؟!»[4].

وقال ابن حزم: «اختلف المسلمون في من هو أفضل الناس بعد الأنبياء (عليهم السلام)،

١. المصدر نفسه، ص ٥٢٣.
٢. المصدر نفسه، ص ٨٢٧.
٣. المصدر نفسه، ص ٥١٧.
٤. عبد العزيز بن محمد بن الصديق، الباحث عن علل الطعن في الحارث، ص ١١.

فذهب بعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة إلى أن أفضل الأُمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم): علي بن أبي طالب (رضي الله عنه).

وقد روينا هذا القول نصاً عن بعض الصحابة (رضي الله عنهم) وعن جماعة من التابعين والفقهاء»[1]. ويؤيده ما قاله الحافظ الذهبي في ترجمة الحافظ الدارقطني -ورمي بالتشيع-: «ليس تفضيل علي -أي على عثمان- برفض ولا هو ببدعة، بل ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين»[2].

أقول: أما تقديم علي (عليه السلام) على عثمان فليس برفض ولا هو ببدعة كما قال الذهبي فهو من قبيل التشيع المطلق (القسم الأول) فمثله يقبل حديثه مطلقاً.

أما تقديمه (عليه السلام) على الشيخين فقد ذهب إليه جمع من الصحابة والسلف فلا يمكن أن يعد صاحب هذه العقيدة مبتدعاً بعد أن ذهب إليها خلق من الصحابة والتابعين.

فليسوا مبتدعين قطعاً لأنهم جمع من الصحابة، فإنهم مجتهدون عند أهل السنة.

ولو سلمنا أن التشيع بالمعنى الثاني تعد بدعة فلا نسلم بردّ حديث صاحب هذه العقيدة لأنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق كما قال الصنعاني، فهو غير مردود اتفاقاً كما قال.

بيان أن التشيع بالمعنى الثالث صاحبه مبتدع لأجل سبّه فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه أما غير الدعية فيقبل مطلقاً

أمّا التشيع بالمعنى الثالث فصاحبه مبتدع لأجل سبّه، فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه كما قال الصنعاني والعسقلاني وغيرهما، أما غير الداعية فيقبل مطلقاً إن ثبتت وثاقته

---

١. علي بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والنحل، باب الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٥٧.

وصدقه في الحديث وهو كالسني، كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل»: «فأما غير الداعية فقد مر نقل الإجماع على أنه كالسني»[1].

وهناك بعض الصحابة كانوا يسبون ويشتمون غيرهم من الصحابة كما جاء مثلاً عن عمار بن ياسر، فإنه كان يشتم عثمان كما ورد في الحديث الصحيح عن أبي الغادية قال: «سمعت عمار بن ياسر يقع في عثمان يشتمه بالمدينة، قال: فتوعدته بالقتل، قلت: لئن أمكنني الله منك لأفعلن، فلما كان يوم صفين جعل عمار يحمل على الناس، فقيل: هذا عمار، فرأيت فرجة بين الرئتين وبين الساقين، قال: فحملت عليه فطعنته في ركبته، قال: فوقع فقتلته، فقيل: قتلت عمار بن ياسر؟! وأخبر عمرو بن العاص، فقال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إن قاتله وسالبه في النار، فقيل لعمرو بن العاص: هو ذا أنت تقاتله؟ فقال: إنما قال: قاتله وسالبه».

قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر هذا الخبر: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، وأبو الغادية هو الجهني وهو صحابي كما أثبت ذلك جمع»[2].

فهل يعد عمار من المبتدعة، فإنه كان يشتم عثمان؟! بل بعض الصحابة قتلوا بعضهم بعضاً وأين السب من القتل؟! فرواة حديث «مدينة العلم» ليسوا متهمين بقتل الصحابة ولا التابعين ولا أتباع التابعين.

ويؤيد هذا كله ما قال الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» وهو بصدد تحقيق حديث «ما تريدون من علي؟ إن علياً مني و أنا منه و هو ولي كل مؤمن بعدي» بعد أن أورد الحديث من طريق الأجلح بن عبد الله: «وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، و في التقريب: صدوق شيعي.

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، باب رواية المبتدع، بتحقيق الشيخ الألباني.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٠٠٨.

فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفربن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي الصحيحين وغيرهما قد أخرجوا لكثيرمن الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم.

وهذا هو المثال بين أيدينا، فقد صحح الحديث ابن حبان كما رأيت مع أنه قال في راويه جعفرفي كتابه «مشاهيرعلماء الأمصار» (١٥٩/ ١٢٦٣): كان يتشيع ويغلو فيه، بل إنه قال في «ثقاته» (٦/ ١٤٠): «كان يبغض الشيخين».

وهذا، وإن كنت في شك من ثبوته عنه، فإن مما لا ريب فيه أنه شيعي لإجماعهم على ذلك، ولا يلزم من التشيع بغض الشيخين (رضي الله عنهما)، وإنما مجرد التفضيل، والإسناد الذي ذكره ابن حبان برواية تصريحه ببغضهما، فيه جريربن يزيد بن هارون، ولم أجد له ترجمة، ولا وقفت على إسناد آخربذلك إليه، ومع ذلك فقد قال ابن حبان عقب ذاك التصريح: وكان جعفربن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غيرأنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز»[1].

وقال الشيخ الألباني مرة أُخرى عقب حديث الأجلح: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم غيرالأجلح وهو ابن عبد الله بن حجية وهو صدوق كما قال الذهبي في «الضعفاء» والحافظ في «التقريب» ولا عيب فيه سوى أنه شيعي، ولكن ذلك لا يضرفي الرواية لأن العمدة فيها إنما هو الصدق كما حرره الحافظ في «شرح النخبة»»[2].

ومثله كلام الشيخ أحمد شاكر، فإنه بعد أن نقل بعض الأقوال في قبول أو ردّ رواية المبتدع قال:

---

١. المصدر نفسه، رقم ٢٢٢٣.

٢. المصدر نفسه، رقم ١٦٨١.

«وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه. والمتتبع لأحوال الراوة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه»[1]. ثم نقل كلام الذهبي في أبان بن تغلب الذي نقله الصنعاني وكلام ابن حجر الذي نقله الصنعاني أيضاً ثم قال: «والذي قاله الذهبي -مع ضميمة ما قاله ابن حجر فيما مضى- هو التحقيق المنطبق على أُصول الراوية»، فوصل أيضاً إلى النتيجة التي وصلت إليها الأمير الصنعاني في كتابه «ثمرات النظر في علم الأثر» وهي أن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه كما قال الشيخ الألباني.

ومثله كلام الشيخ جمال الدين القاسمي (١٢٨٣-١٣٣٢ هـ) في علي بن هاشم بن البريد الخزاز، فإنه بعد أن نقل غلو عليٍّ هذا في التشيع عن كل من الذهبي وابن حبان والبخاري قال: «ولم يمنع الإمام أحمد ومسلم وغيرهما، مع ورعهم ونقدهم من الرواية عنه على ما قيل فيه إيثاراً لصدقه وضبطه وهو المقصود في باب الرواية»[2].

ومثله كلام آخر للذهبي: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه. وتردّدوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفّاظ إلى تجنّب حديثه وهجرانه.

وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعيةً ووجدنا عنده سُنّة تفرّد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السُنّة؟ فجميع تصرّفات أئمّة الحديث تؤذن بأنّ المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإنّ قبول ما رواه سائغ. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي.

---

١. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص ٣٠٣.
٢. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، حياة البخاري، ص ٣٨.

والذي اتّضح لي منها أنّ مَن دخل في بدعةٍ ولم يُعدّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[1]. وعبر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن كلام الذهبي هذا بنصّ هامّ في الموضوع[2].

قاعدة أسسها وابتدعها النواصب وهي: إذا روى المبتدع غير الداعية ما فيه تقوية لبدعته لم يؤخذ عنه

نعم، هناك قاعدة أسسها وابتدعها النواصب وهي: إذا روى المبتدع غير الداعية ما فيه تقوية لبدعته لم يؤخذ عنه.

قال الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري عن هذه القاعدة: «هو من دسائس النواصب التي دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ما ورد في فضل علي (عليه السلام)»[3].

ويؤيد صحة ما قاله في أن هذه القاعدة هو من دسائس النواصب، كلام الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «أول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي متشدداً في الطعن على المتشيعين...».

ولكن ردّ عليه الشيخ المعلمي مفصلاً وقال في النتيجة: «وبما تقدم يتبين صحة إطلاق الأئمة قبول غير الداعية إذا ثبت صلاحه وصدقه وأمانته، ويتبين أنهم إنما نصوا على رد المبتدع الداعية تنبيهاً على أنه لا يثبت له الشرط الشرعي للقبول وهو ثبوت العدالة»[4].

وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيعين كما مر، ويظهر أنه إنما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإن في الكوفيين المنسوبين

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ١٥٣.
٢. عبد الفتاح أبو غدة، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ص ٦٨.
٣. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ١٨٠.
٤. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، باب رواية المبتدع.

إلى التشيع جماعة أجلة اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول روايتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع حتى قيل لشعبة: حدثنا عن ثقات أصحاب، فقال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور.

راجع تراجم هؤلاء في «تهذيب التهذيب» فكأن الجوزجاني لما علم أنه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت...»[1].

وقال الأمير الصنعاني في «الثمرات النظر في علم الأثر»: «قول الذهبي: «إن أهل البدعة الكبرى الحاطّين على الشيخين، الدعاة إلى ذلك، لا يقبلون ولا كرامة» غير صحيح، فقد خرجوا الجماعة من أهل هذا القبيل كعدي بن ثابت، وتقدم لك أنه قال الدارقطني: رافضي غال»[2].

يشير الصنعاني إلى رواية عدي بن ثابت في «صحيح مسلم» أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلي (عليه السلام) «لا يحبك إلا المؤمن ولا يبغضك إلا المنافق»[3] وعدي بن ثابت معروف عند الكل بالتشيع بل الرفض وهذا مما لا يخفى على مثل الإمام مسلم، ولكن قد روى ما فيه تأييد مذهبه، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه كما عرفت.

الكلام في تشيع أبي معاوية الضرير(١١٣-١٩٥ هـ)

إنّ القول بتشيع أبي معاوية غريب، فكل من تكلم فيه من المتقدمين صرح بكونه من المرجئة، وهو معروف به، كان يدعو إليه، بل اشتهر بالغلو في الإرجاء وكان رئيس المرجئة بالكوفة.

---

١. المصدر نفسه.
٢. محمد بن إسماعيل الصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، في علم الأثر، ص ١٢٢.
٣. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج ١، ص ٦١.

فقال أبو داود: «كان مرجئاً»[١]، وقال مرة: «كان رئيس المرجئة بالكوفة»[٢]، وقال أبو زرعة الرازي: «كان يرى الإرجاء، و كان يدعوا إليه»[٣]، وقال ابن حبان: «كان حافظاً متقناً ولكنه كان مرجئاً خبيثاً»[٤]، وقال العجلي: «كوفي ثقة، وكان يري الإرجاء، وكان لين القول فيه»[٥]، وقال يعقوب بن شيبة: «كان من الثقات، وربما دلس، كان يرى الإرجاء»[٦]، ثم قال: «فيقال إن وكيعاً ما حضر جنازته لذلك»[٧]، وقال ابن سعد: «كان مرجئاً»[٨]، وقال علي بن حسن: «قال لي وكيع: إن تركت أبا معاوية ذهب علم الأعمش، على أنه مرجيء. فقلت: قد دعاني إلى الإرجاء»[٩]، وقال ابن المبارك: «أبو معاوية مرجيء كبير»[١٠]، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثبت في الأعمش، وكان مرجئاً»[١١]، وقال الذهبي أيضاً في «تذكرة الحفاظ»: «كان أبو معاوية يرى الإرجاء»[١٢]، وقال ابن حجر العسقلاني: «قد رمي بالإرجاء»[١٣].

نعم، قال الذهبي في «ميزان الإعتدال»: «أبو معاوية الضرير، أحد الأئمة الثقات، لم يتعرض إليه أحد... قال الحاكم: احتج به الشيخان، وقد اشتهر عنه الغلو»[١٤]، ثم قال الذهبي في تفسير كلام الحاكم «اشتهر عنه الغلو»: «أي غلو التشيع»[١٥]، وهذا تفسير عجيب من

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ١٢١.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٢٢.
٤. المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٢١.
٥. المصدر نفسه.
٦. المصدر نفسه.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٣، ص ٥٠٨.
٨. محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٩٢.
٩. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٣، ص ٥٠٨.
١٠. المصدر نفسه.
١١. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ١٦٧.
١٢. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٩٥.
١٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٧٠.
١٤. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٥٧٥.
١٥. المصدر نفسه.

الذهبي، لا أحسبه سبق القلم، فأبو معاوية قد اشتهر بالإرجاء حتى قيل أنه كان رئيس المرجئة بالكوفة، ولم أر أحداً من المتقدمين إتهمه بالتشيع. وهكذا قال عزالدين ابن الأثير في «الكامل في التاريخ»: «وفيها مات محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، وكان يتشيع، وهو ثقة في الحديث»[1].

ولو سلمنا بكونه متشيعاً والتسليم بغلوه في التشيع فيقبل حديثه مطلقاً أيضاً كما مرّ توضيحه من كلام الأمير الصنعاني والشيخ الألباني وغيرهما فالغلو في التشيع هو تقديم علي (عليه السلام) على جميع الصحابة وهذا كان مذهب بعض كبار الصحابة والتابعين فلا يرد حديثهم.

الكلام في تشيع الأعمش (٦١-١٤٨ هـ)

وأظنّه الأصل في كلام الشيخ المعلمي السابق فالأعمش مشهور بالتشيع، قد رماه غير واحد من علماء الحديث والرجال بالتشيع.

ولكن لا شك أن تشيعه هو تشيع مطلق أي محبة علي (عليه السلام) فقط مع تقديم الشيخين.

وقد عرفت أن التشيع المطلق ليس بصفة قدح وجرح، بل هو صفة تزكية، لأنه لا بد للمؤمن من موالاة أهل الإيمان فإذا عرف بها صارت تزكية كما وضحه الأمير الصنعاني وغيره.

إذن لا يرد حديث الأعمش ولا يقال أنه روى ما فيه تأييد بدعته لأن التشيع المطلق ليس ببدعة أصلاً ولا يدخل في هذا الباب.

قال الذهبي: «رمي الأعمش بيسير تشيع»[2]، ولا شك أصلاً أن الأعمش كان رجلاً سنياً

---

١. عزالدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٢٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٩٤.

مشهور بالقراءة والحديث وقد عرفت من كلام الشيخ الألباني أن مثله يقبل حديثه مطلقاً وإن روى شيئاً في التشيع.

هذا وقال الذهبي بعد أن نقل كلام العجلي في الأعمش «كان فيه تشيع»: «كذا قال، وليس بصحيح عنه، بل كان صاحب سنة»[1].

والجدير بالذكر، الأعمش قد روى أحاديث كثيرة في فضل الشيخين، فقد روى مثلاً أحمد بن حنبل بسنده صحيح عن الأعمش عن عطية بن سعد: «إنّ أهل الدرجات العلى ليراهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع في الأُفق من آفاق السماء، وأبو بكر وعمر منهم وأنعما»[2].

وقد روى الأعمش بسند صحيح عنه كما في «صحيح مسلم»: «لو كنت متّخذاً خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً إن صاحبكم خليل الله»[3].

الكلام في تشيع شريك بن عبد الله القاضي (٩٥-١٧٧ هـ)

أما شريك -وسيأتي تحقيق روايته مفصلاً وتحقيق حاله- ورمي بالتشيع أيضاً كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بترجمة شريك في «تهذيب التهذيب»: «قال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وحكي عنه خلاف ذلك وكان فقيهاً وكان يقدم علياً على عثمان، وقال يحيى بن معين: قال شريك: ليس يقدم علياً على أبي بكر وعمر أحد فيه خير»[4]، وما أدري أي تشيع هذا.

وقال الذهبي: «وقال إبراهيم بن أعين: قلت لشريك: أرأيت من قال لا أفضل أحداً؟ قال: هذا أحمق، قد فضل أبوبكر وعمر.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٩، ص ١٦٢.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٧.
٣. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٠٩.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٦.

وعن شريك قال: لا يفضل علياً على أبي بكر إلا من كان مفتضحاً.

وروى أبو داود الرهاوي أنه سمع شريكاً يقول: علي خير البشر فمن أبى فقد كفر.

قلت: بعض الكذابين يرويه مرفوعاً ولا ريب أن هذا ليس على ظاهره، فإن شريكاً لا يعتقد قطعاً أن علياً خير من الأنبياء ما بقي إلا أنه أراد خير البشر في وقت، وبلا شك هو خير البشر في أيام خلافته»[1].

ولا شك أنه رجل سني وأن تشيعه هو تشيع مطلق أي محبة علي (عليه السلام) فقط مع تقديم الشيخين فلا يرد حديثه ولا يقال أنه روى ما فيه تأييد بدعته لأن التشيع المطلق ليس ببدعة أصلاً ولا يدخل في هذا الباب.

كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث «مدينة العلم» لأجل تشيع أبي معاوية والأعمش

قال في تحقيقه كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: «وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون... وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه ألبتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في «تاريخه الصغير» (ص ٦٨) خبراً رواه الأعمش عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله «والأعمش لا يدرى سمع هذا من سالم أم لا»»[2].

أقول: هذا كل ما ذكره حول إلى تشيع أبي معاوية والأعمش وكما ترى كلامه يدور على «المبتدعة» إذا روى «ما يؤيد بدعته»:

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٧١-٢٧٢.
٢. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥١.

أولاً: قوله «وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه ألبتة» كلام باطل قطعاً وهو يعلم ذلك ولذا قال «في هذا بحث».

وقال الشيخ المعلمي نفسه في هذه القاعدة في كتابه «التنكيل»: «أول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي متشدداً في الطعن على المتشيعين...».

وقد ردّ عليه الشيخ المعلمي مفصلاً وقال في النتيجة: «وبما تقدم يتبين صحة إطلاق الأئمة قبول غير الداعية إذا ثبت صلاحه وصدقه وأمانته، ويتبين أنهم إنما نصوا على رد المبتدع الداعية تنبيهاً على أنه لا يثبت له الشرط الشرعي للقبول وهو ثبوت العدالة»[1].

وما نسبه إلى ابن حجر العسقلاني بقوله «وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»» فيه نظر وهذا تطبيق عملي من كلام الحافظ ابن حجر: «وأخرج الترمذي بإسناد قوي عن عمران بن حصين في قصة قال فيها قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «ما تريدون من علي، إن علياً مني وأنا من علي وهو ولي كل مؤمن بعدي»»[2]، فراجعنا كتاب الترمذي وهو فيرويه عن شيخه قتيبة بن سعيد عن جعفر بن سليمان الضبعي عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين.

وجعفر بن سليمان هذا قال ابن حجر نفسه فيه: «كان يتشيع»[3]، واتهامه بالتشيع أشهر من أن يخفى على أحد وقد أورد ابن حجر بترجمته في «تهذيب التهذيب» شيئاً كثيراً يدل على شدة تشيع الرجل ومع ذلك ترى ابن حجر يقوى سند حديثه السابق وفيه تأييد عقيدة جعفر بن سليمان.

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل، باب رواية المبتدع.
٢. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٤، ص ٤٦٧.
٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ١٦١.

وذلك لأنّ المهم عند ابن حجر في قبول الحديث هو الصدق والحفظ دون المذهب كما مرّ من كلام الشيخ الألباني أيضاً، فإنه بعد أن ذكر حديثاً في فضل علي (عليه السلام) وفي إسناده الأجلح وجعفر بن سليمان وكان فيهما تشيع: «فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، و هو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه»[1].

وقال الشيخ الألباني: «فطر بن خليفة عن أبي الطفيل قال: «جمع علي (رضي الله عنه) الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، (و في رواية : فقام ناس كثير) فشهدوا حين أخذ بيده فقال للناس: «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم وال من والاه و عاد من عاداه».

قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً يقول كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له».

أخرجه أحمد وابن حبان في «صحيحه» وابن أبي عاصم والطبراني والضياء في «المختارة».

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»[2]، فانظر كيف يصحح هذا السند على شرط البخاري وفيه فطر بن خليفه وإتهامه بالتشيع معروف[3] والحديث فيه تعلق بالتشيع.

وقال أيضاً في تخريج حديث «والذي نفسي بيده، لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أدخله الله النار» ما هذا نصه: «أخرجه الحاكم من طريق محمد بن فضيل: حدثنا أبان بن تغلب عن

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٢٢٣.
٢. المصدر نفسه، رقم ١٧٥٠.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٠-٢٧١.

جعفربن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): فذكره، وقال: «صحيح على شرط مسلم». قلت: و هو كما قال»[1]، فانظر كيف يصحح هذا السند على شرط مسلم وفيه أبان بن تغلب (عليه الرحمة) واتهامه بالتشيع الشديد والرفض معروف[2] والحديث فيه تعلق شديد بالتشيع.

قال أيضاً في تخريج حديث «كان يحب علياً» ما هذا نصه: «أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير»: حدثنا محمد بن الحسين أبو حصين القاضي قال حدثنا عون بن سلام قال حدثنا عيسى بن عبد الرحمن السلمي عن السدي عن أبي عبد الله الجدلي قال: قالت لي أُم سلمة: أيسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بينكم على المنابر؟! قلت: سبحان الله! وأنى يسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! قالت: أليس يُسَبُّ علي بن أبي طالب ومن يحبه؟ وأشهد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يحبه... قلت: وهذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات»[3]، فانظر كيف يوثّق هذا السند وفيه السدي وإتهامه بالتشيع معروف جداً[4] والحديث فيه تعلق بالتشيع.

ثانياً: قوله «لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع»، لو سلمنا بصحة هذه القاعدة التي ابتدعها -أو تبع البخاري كما سيأتي قريباً- لكنها لا تنطبق على رواية أبي معاوية والأعمش، لأنَّ أبا معاوية كان من المرجئة وحديث «مدينة العلم» ليس له علاقة بالإرجاء فلم يرو ما يؤيد بدعته، ثم الأعمش ليس من المبتدعة قطعاً بل هو رجل سني كما قال الحافظ الذهبي، ثم مع التسليم بكونه شيعياً فهو شيعي مطلق أي إنه كان يحب علياً وهذا ليس ببدعة أصلاً.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٨٨.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٨١-٨٢.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٣٢.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٧٣-٢٧٤.

ومن هنا يظهر شدة وهن كلامه «إذا كان مع بدعته مدلساً»، لأنَّ الأعمش ليس من المبتدعة بالإجماع.

ومن هنا نعرف لماذا لم يضعف الشيخ الألباني حديث «مدينة العلم» بتشيع الأعمش.

ومما يدل على بطلان قوله «لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع» هو كلام الحافظ الذهبي: «أبو عوانة، عن الأعمش، ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من حجّة الوداع، ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: كأنّي دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض. ثم قال: إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه. فقلت لزيد بن أرقم: سمعته من رسول الله؟! فقال: ما كان في الدوحات أحد الّا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه. هذا إسناد قوي»[1].

أما ابن كثير فنقل عن الذهبي أنه قال في هذا الحديث: «وهذا حديث صحيح»[2]. فقواه الذهبي ولم يضعفه بتشيع الأعمش وحبيب بن أبي ثابت وأبي الطفيل الصحابي وهؤلاء الرواة اتهامهم بالتشيع أشهر من أن يخفى على الذهبي والحديث من أشهر الأحاديث الشيعية ثم الأعمش وحبيب بن أبي ثابت مدلسان وحبيب في الطبقة الثالثة من المدلسين، وهذا يدل على بطلان ما ذهب الشيخ المعلمي إليه، والذهبي أعلم منه بدرجات.

وقال الشيخ الألباني أيضاً: «عن ابن بريدة عن أبيه: أنه مر على مجلس وهم يتناولون من علي، فوقف عليهم، فقال: إنه قد كان في نفسي على علي شيء، وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سرية عليها علي، وأصبنا سبياً، قال: فأخذ علي

١. محمد بن أحمد الذهبي، طرق حديث الغدير، رقم ٦٥.
٢. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٢٨-٢٢٩.

جارية من الخمس لنفسه، فقال خالد بن الوليد: دونك، قال: فلما قدمنا على النبي (صلى الله عليه وسلم) جعلت أحدثه بما كان، ثم قلت: إن علياً أخذ جارية من الخمس، قال: وكنت رجلاً مكباباً، قال: فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد تغير، قال فهو يقول: «من كنت وليه فعلي وليه».

أخرجه النسائي وأحمد والسياق له من طرق عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين أو مسلم، فإن ابن بريدة إن كان عبد الله، فهو من رجالهما، وإن كان سليمان فهو من رجال مسلم وحده»[1].

فانظر كيف يصحح هذا السند على شرط البخاري وفيه الأعمش وقد عنعنه وهذا أيضاً يدل على بطلان كلام الشيخ المعلمي.

ثالثاً: قوله «وقد أعل البخاري في «تاريخه الصغير» (ص ٦٨) خبراً رواه الأعمش عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله والأعمش لا يدرى سمع هذا من سالم أم لا»، والشيخ المعلمي لم يذكر لفظ الخبر وهو «إذا رأيتموا معاوية على المنبر فاقتلوه».

نعم إن البخاري قد ضعف هذا الحديث بعنعنة الأعمش، لأنه قد ضاق الأمر عليه، كما ضاق الأمر على الشيخ المعلمي هنا، فجعل البخاري عنعنة الأعمش طريقاً للنجاة من هذه المضيقة، فجاء بعلة ليست بقادحة مطلقاً وهي عنعنة الأعمش عن سالم، مع أنَّ البخاري قد خرج أحاديث الأعمش عن سالم في «صحيحه»[2]، والحديث ليس فيه ما يؤيد بدعة الأعمش، لأنه ليس من المبتدعة مطلقاً وإنما كان يحب علياً فقط.

ثم هذا الحديث «إذا رأيتموا معاوية على المنبر فاقتلوه» له طرق كثيرة أقل أحواله هو

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٥٠.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤ و ج ٤، ص ٤٩.

حسن بمجموع طرقه، يطول بنا تحقيقه ونخرج من البحث.

خاتمة

قد وضح أنَّ أبا معاوية كان من رؤوس المرجئة وحديث «مدينة العلم» ليس فيه ما يؤيد بدعته، فلا كلام هنا.

أما الأعمش وشريك فليسا من المبتدعة قطعاً بل إنما كانا يحبان علياً فقط مع تقديم الشيخين واحترام جميع الصحابة فحديثهما من هذه الناحية لا بأس به على كل حال.

وقد عرفت بطلان كلام الشيخ المعلمي «لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع» من التطبيقات العملية من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذهبي والشيخ الألباني.

النتيجة من تحقيق رواية ابن عباس (رحمه الله)

حديث «مدينة العلم» من رواية محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس هو حديث صحيح على شرط البخاري في «صحيحه»، فهؤلاء كلهم من رجال البخاري في «صحيحه»، ومحمد بن جعفر الفيدي شيخ البخاري في «صحيحه» وهكذا أبو معاوية والأعمش ومجاهد من رجاله ومن كبار أئمة الحديث وابن عباس (رحمه الله) صحابي جليل القدر وكلهم ثقات بلا خلاف، ولا يصح أنَّ أبا معاوية كفّ عن التحديث بحديث «مدينة العلم»، لا يصح عنه هذا من حيث السند ولا من حيث الدلالة.

ثم عنعنة الأعمش عن مجاهد لا تضرنا، وقد صحح كبار علماء السنة عنعنة الأعمش عن مجاهد، وهذا السند -أي رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس- هو من أصح الأسانيد الموجودة في كتب السنة، فأبو معاوية كان صاحب الأعمش لزمه عشرين سنة وهو أثبت الناس في الأعمش، ثم الأعمش كان صاحب مجاهد سمع منه أحاديث كثيرة

كما قال البخاري وغيره، وقد مرَّما يدل على طول الصحبة بينهما، ثم مجاهد هو صاحب ابن عباس من كبار أصحابه وتلاميذه كما هو معروف.

وقد أثبتنا جميع ذلك في الفصول السابقة من الكتاب إعتماداً على قواعد الجرح والتعديل وعلوم الحديث.

فإن رأيتَ بعد ذلك تضعيف سند رواية ابن عباس من قبل بعض المعاصرين فاعلم أن هذا المضعف قد أبطل كلام كبار علمائهم، وقد هدم أُصول قواعد الجرح والتعديل عندهم، ثم جاء بقواعد مبتدعة في علم الحديث لا يمكن له إلزامها في أحاديث أُخرى، فهو مناقض لنفسه.

الفصل السابع:
تحقيق حال محمد بن عمر الرومي
في رواية علي بن أبي طالب عليه السلام
وأن ابن الرومي لم ينفرد به بل
تابعه سويد بن سعيد

توطئة

قد ثبت بحمدالله أن حديث «مدينة العلم» من رواية ابن عباس (رحمه الله) صحيح على شرط البخاري وليس فيها أي علة وهي من أصح الأسانيد عند السنة.

ولكن لم ينفرد ابن عباس بهذا الحديث عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بل رواه أيضاً علي (عليه السلام)، ورواه محمد بن عمربن الرومي وسويد بن سعيد وغيرهما عن شريك عن سلمة بن كهيل (عن سويد بن غفلة) عن الصنابحي عن علي (عليه السلام). وقد أعلّ الشيخ المعلمي هذا السند بأمور، وهي:

(١) ضعف محمد بن عمربن الرومي وأنه غيرمتابع إلا من قبل عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث ولذا شكك في ثبوت الحديث عن شريك.

(٢) ضعف شريك من قبل حفظه.

(٣) عنعنة شريك وهو مدلس.

(٤) تشيع شريك.

(٥) اضطراب السند فروي مرة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي ومرة عن سلمة بن كهيل بلا واسطة عن الصنابحي.

أما الشيخ الألباني فإنما أعل رواية علي (عليه السلام) بقوله «شريك سيئ الحفظ»، فقد أعلها بضعف شريك من قبل حفظه فقط وبنكارة دلالته؛ فأفردتُ هذا الفصل في إثبات ضعف كلامهما بالنسبة إلى الشبهة الأُولى.

فسنبين أن محمد بن عمربن الرومي هو ثقة صدوق وهو شيخ البخاري في غير «صحيحه» وكما هو معلوم شيوخ البخاري كلهم صدوقون وثقات كما بينه الشيخ المعلمي في كتابه «التنكيل» ومع ذلك لم ينفرد ابن الرومي بهذا الحديث عن شريك بل تابعه متابعة كاملة سويد بن سعيد -لم يطلع عليها الشيخ المعلمي- وسويد هذا شيخ مسلم في «صحيحه».

فلا شك أصلاً أن شريك بن عبد الله قد حدث بهذا الحديث، فقد رواه عنه رجلان صدوقان أحدهما شيخ البخاري في غير «صحيحه» والآخر شيخ مسلم في «صحيحه».

رواية سويد بن سعيد عن شريك بن عبد الله بسنده عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) وإثبات صحة السند إلى سويد

رواه الحافظ الكبير الإمام ابن عساكر الدمشقي (٤٩٩-٥٧١ هـ) في كتابه المعروف «تاريخ مدينة دمشق» بسنده الصحيح عن سويد بن سعيد الحدثاني (١٤٠-٢٤٠ هـ) فقال: «أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُظَفَّرِ عَبْدُ الْمُنْعِمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ، قَالا: أنا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أنا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْعَبَّاسِ، أنا أَبُو لَبِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، نا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أنا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ بَابَ الْمَدِينَةِ»[1].

أما تحقيق حال رجال السند إلى سويد:

١- عبد المنعم بن عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد (٤٤٥-٥٣٢ هـ)، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «ابن القشيري، عبد المنعم،

١. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٨.

الشيخ الإمام، المسند المعمر، أبو المظفر بن الأُستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري.

ولد سنة خمس وأربعين وأربع مئة، سمع مسند أبي يعلى من أبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي... ، حدث عنه: ... وابن عساكر... قال السمعاني: شيخ ظريف، مستور الحال، سليم الجانب، غير مداخل للأُمور، ربّاه أخوه أبو نصر، وحج معه، وخرج ثانياً، فأقام ببغداد، ومضى إلى كرمان، سمعتُ منه «مسند أبي عوانة»، و«أحاديث السراج مجلدة»، و«الرسالة» لأبيه، وكان حسن الأصغاء لما يقرأ عليه، وكان ابن عساكر يفضله في ذلك على الفراوي.

وقال عبد الغافر: خرج له أخوه أبو نصر فوائد. وقال ابن النجار: لزم البيت، واشتغل بالعبادة، ظريفاً كريماً، خرج له أخوه فوائد، عشرة أجزاء، مات بين العيدين سنة اثنتين وثلاثين وخمس مئة، (رحمه الله)»[1].

٢- زاهر بن طاهر بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن المرزبان (٤٤٦-٥٣٣ هـ) ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الشيخ العالم، المحدث المفيد المعمر، مسند خراسان، أبو القاسم... سمع من: ... وأبي سعد الكنجروذي... وروى الكثير، واستملى على جماعة، وخرج وجمع، وانتقى لنفسه السباعيّات، وأشياء تدل على اعتنائه بالفن، وما هو بالماهر فيه، وهو واه من قبل دينه.

وكان ذا حب للرواية، فرحل لما شاخ، وروى الكثير ببغداد وبهراة وأصبهان وهمذان والري والحجاز ونيسابور... ، قال أبو سعد السمعاني: كان مكثراً متيقظاً، ورد علينا مرو قصداً للرواية بها، وخرج معي إلى أصبهان لا شغل له إلا الرواية بها، وازدحم عليه الخلق، وكان يعرف الأجزاء، وجمع ونسخ وعمر، قرأت عليه «تاريخ» نيسابور في أيام قلائل، كنت أقرأ فيه سائر النهار، وكان يكرم الغرباء، ويعيرهم الأجزاء، ولكنه كان

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٦٢٣-٦٢٥.

يخل بالصلوات إخلالاً ظاهراً وقت خروجه معي إلى أصبهان... قلت: الشره يحملنا على الرواية لمثل هذا.

وقد حدث عنه: ... وابن عساكر... وخلق كثير. وعاش سبعاً وثمانين سنة»[1].

و لم ينفرد به، فقد رواه ابن عساكر عن عبد المنعم بن عبد الكريم أيضاً كما عرفت.

٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكنجروذي (٣٦٠ تقريباً-٤٥٣ هـ)، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الشيخ الفقيه، الإمام الأديب، النحوي، الطبيب، مسند خراسان، أبو سعد محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر النيسابوري، الكنجروذي والجنزروذي -وجنزروذ محلة- ولد بعد الستين وثلاث مئة. حدث عن: ... ومحمد بن بشر البصري... وعنه: البيهقي والسكري وروى الكثير وانتهى إليه علو الإسناد. وحدث عنه: ... وزاهر الشحامي وعبد المنعم بن القشيري... قال عبد الغافر بن إسماعيل: له قدم في الطب والفروسية، وأدب السلاح.

كان بارع وقته لاستجماعة فنون العلم، أدرك الأسانيد العالية في الحديث والأدب، وأدرك ببغداد أئمة النحو، وسمع منه الخلق... إلى أن قال: وختم بموته أكثر هذه الروايات، وله شعر حسن، أجاز لي جميع مسموعاته، وخطه عندي. قلت: توفي في صفر سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة. سمعنا كثيراً من حديثه بالإجازة العالية»[2].

٤- محمد بن بشر بن العباس النيسابوري البصري الكرابيسي، أبو سعيد (٢٩٧-٣٧٨ هـ)، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الكرابيسي، الشيخ الصالح المسند، أبو سعيد، محمد بن بشر بن العباس النيسابوري البصري الأصل الكرابيسي. سمع أبا لبيد السرخسي... وروى عنه الحاكم، وأبو سعد الكنجروذي، وجماعة»[3].

١. المصدر نفسه، ج ٢٠، ص ٩-١٣.

٢. المصدر نفسه، ج ١٨، ص ١٠١-١٠٢.

٣. المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٤١٥-٤١٦.

وترجم له ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) في «شذرات الذهب» فقال: «محمد بن بشر أبو سعيد البصري، ثم النيسابوري الكرابيسي... المحدث الفاضل. روى عن أبي لبيد السامي و... وكان ثقة صالحاً»[1].

٥- محمد بن إدريس بن إياس السامي السرخسي أبو لبيد (٢٢١-٣١٣ هـ)، ترجم له الذهبي «سير أعلام النبلاء» فقال: «الإمام المحدث الرحال الصادق، أبو لبيد، محمد بن إدريس بن إياس السامي السرخسي. سمع سويد بن سعيد و... حدث عنه: ... وأبو سعد محمد بن بشر الكرابيسي... مات سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة، وله نيف وتسعون سنة، (رحمه الله)»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام» بترجمته: «ورحل الناس إليه لسنده وثقته»[3].

ورواه أيضاً الحافظ الذهبي في «ميزان الإعتدال» بترجمة سويد بن سعيد بسنده الصحيح عنه فقال: «سويد بن سعيد (م، ق)، أبو محمد الهروي الحدثاني الأنباري، نزيل حديثة النورة وهو بجنب عانة. احتج به مسلم...»، حتى قال: «أخبرنا محمد بن عبد السلام، أخبرنا عبد المنعم بن القشيري، أخبرنا أبو سعيد الأديب، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا الوليد السرخسي، حدثنا سويد حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت باب المدينة»[4]، و«الوليد السرخسي» تصحيف والصحيح «أبو لبيد السرخسي». وقد أشار ابن كثير الدمشقي برواية سويد عن شريك: «رَوَاهُ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعاً: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ بَابَ الْمَدِينَةِ»»[5].

١. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٤، ص ٤١٤.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٤٦٤-٤٦٥.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٣، ص ٤٦٢.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٤٨-٢٥١.
٥. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٩٥.

ثم اعلم أن سويد بن سعيد لم ينفرد به عن شريك بل رواه أيضاً محمد بن عمربن الرومي عن شريك وستأتي روايته وتحقيق حاله بعد تحقيق حال سويد.

ترجمة سويد بن سعيد الحدثاني (١٤٠-٢٤٠ هـ)

هو من رجال «مسند أحمد بن حنبل» وزيادات عبد الله بن أحمد على «المسند» وهو شيخ ابن ماجة في «سننه» وشيخ مسلم في «صحيحه»، فقد روى عنه أحاديث كثيرة في «صحيحه» كما قال الذهبي: «احتج به مسلم»[١]، وقال أيضاً: «سويد احتج به مسلم في «صحيحه»»[٢]، وقال الشيخ الألباني: «فإنّه ثقة من شيوخِ مسلمٍ ولكنّه كانَ اختلطَ»[٣]، ولذا أورده أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (٣٤٧-٤٢٨ هـ) في كتابه «رجال صحيح مسلم» وقال: «روى عَن مَرْوَان بن مُعَاوِيَة فِي الْإِيمَان وَعلي بن مسْهروَحَفْص بن ميسرَة وَمَالك وَيحيى بن زَكَرِيَّا أبي زَائِدَة فِي النِّكَاح ومعتمربن سُلَيْمَان فِي النِّكَاح وَالْجَامِع وَغَيرهمَا والوليد بن مُسلم فِي الْإِيمَان وسُفْيَان بن عُيَيْنَة فِي الْجِهَاد وعبد العزيزبن أبي حَازِم فِي اللبَاس وعبد الوهاب الثَّقَفِيّ فِي الْفَضَائِل»[٤].

إذا عرفتَ هذا فاعلم أنَّ علماء السنة من المتقدمين والمتأخرين قد اختلفوا في الإحتجاج بحديث سويد بن سعيد كما صرح بهذا بعضهم كالحافظ البوصيري: «سويد بن سعيد مختلف فيه»[٥]، والشيخ شعيب الأرناؤوط: «سويد بن سعيد مختلف فيه»[٦]، فبعضهم صححوا له ووثقوه، وبعضهم حسنوا وجودوا أحاديثه، وبعضهم إنما حسنوا له في الشواهد والمتابعات، وبيان المدعى من خمسة مسالك:

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٤٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٦، ص ٤٢٨، بترجمة نعيم بن حماد.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٥٠٠.
٤. أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني، رجال صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٩٠، رقم ٦٢٤.
٥. ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ١٠٠٩، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج ١، ص ٥١٧، رقم ٤٧٧.

المسلك الأول: أنه ثقة صحيح الحديث عند بعض علماء السنة: قد صحح بعض علماء السنة حديثه ووثقوه.

وقد جاء في ترجمته في «تهذيب التهذيب»[1]: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «عرضتُ على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن إسماعيل، فقال لي: اكتبها كلها فإنه صالح أو قال ثقة»، وقال الميموني عن أحمد: «ما علمت إلا خيراً»، وقال الحافظ الكبير الإمام أبو القاسم البغوي (٢١٣-٣١٧ هـ): «كان من الحفاظ، وكان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه»، وقال أبو داود عن أحمد أيضاً: «أرجو أن يكون صدوقاً وقال لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر».

قلت: وقد صرح بالسماع عن شريك في حديث «مدينة العلم» كما عرفت والسند إليه صحيح، فلا يضرنا عنعنته. وقال العجلي: «ثقة، من أروى الناس عن علي بن مسهر»، وقال سلمة في «تاريخه»: «سويد ثقة ثقة روى عنه أبو داود»، انتهى النقل من «تهذيب التهذيب».

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي (٣٦٧-٤٤٦ هـ) في كتابه «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: «ثقة»[2]، وقال الحاكم: «هو ثقة»[3]، وقال حمزة بن يوسف السهمي: «سألت الدارقطني عن سويد بن سعيد؟ فقال: تكلم فيه يحيى بن معين، وقال: حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة.

قال يحيى بن معين: وهذا باطل عن أبي معاوية، لم يروه غير سويد. وجرح سويد لروايته لهذا الحديث.

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٩-٢٤٢.
٢. أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ص ٢٤٧، رقم ٨٤.
٣. نقله ابن القيم الجوزية، الطب النبوي، ص ٢١٤، نقله ابن حجر العسقلاني، تلخيص الحبير، ج ٥، ص ٢٧٣.

قال الدارقطني (رحمه الله): فلم نزل نظن أن هذا كما قاله يحيى، وأن سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته لهذا الحديث، حتى دخلتُ مصر في سنة سبع وخمسين، فوجدتُ هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المنجنيقي المعروف بالمنجنيقي، وكان ثقة، روى عن أبي كريب، عن أبي معاوية، كما قال سويد سواء، وتخلص سويد، وصح الحديث عن أبي معاوية»[1].

ولذا قال الدارقطني أيضاً: «ثقة، ولما كبر قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه»[2]، وفي رواية ابن بكير عن الدارقطني: «حمل أمره على الأمانة»[3].

قال ابن القيم الجوزية (٦٩١-٧٥١ هـ): «وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ: إِنَّهُ صَدُوقٌ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ، ثُمَّ قَوْلُ الدَّارَقُطْنِيّ: هُوَ ثِقَةٌ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَبِرَ كان ربما قرئ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِيهِ بَعْضُ النَّكَارَةِ فَيُجِيزُهُ»[4].

قلت: كونه مدلساً لا يضرنا هنا لأنه قد صرح بالسماع.

وقال الحافظ السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ): «وسويد وإن وهَّاهُ ابن معين، فقد وثقه: أَحْمَد، وأبو حاتِم، وأبو زُرْعَة، والبغوي، وصالِح حَرَزَة، والدَّارَقُطْنِيّ، وآخرون، واحتج بِهِ مُسْلِم فِي صحيحه، وكفى بذلك، غاية أمره أَنَّهُ عمي وعمر مائة سنة فاختلَّ حفظه»[5]. ونقله عنه الحافظ ابن عراق (٩٠٧-٩٦٣ هـ) فقال: «وسُويد وَثَّقَهُ أَحْمد وَأَبُو حَاتِم وَأَبُو زرْعَة وَغَيرهم، وَاحْتج بِهِ مُسلم فِي «صَحِيحه»، وَكفى بذلك، غَايَة أمره أَنه عمر وَعمي فاختل حفظه»[6].

١. محمد مهدي المسلمي، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، ج ١، ص ٣٠٩، رقم ١٥٨٠.
٢. المصدر نفسه.
٣. علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج ٦، ص ١٦٤.
٤. ابن القيم الجوزية، الطب النبوي، ص ٢١٥.
٥. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، كتاب المبتدأ.
٦. ابن عراق المصري، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ج ١، ص ١٩٦.

وقد صحح الحاكم النيسابوري في «المستدرك» سند أحاديثه وصرح في بعضها «على شرط مسلم»[1] وقد عرفت أنه وثقه أيضاً.

وخرج حديثه الإمام ضياء الدين المقدسي (٥٦٧-٦٤٣ هـ) في «الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما» ثم قال: «لَا أَعْلَمُ أَنِّي كَتَبْتُهُ إلا مِنْ حَدِيثِ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ كَثِيرَةً وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ شَيْءٌ يُقَوِّي أَمْرَهُ وَاللهُ أَعْلَمُ وَذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرٍ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِدَارِ الْقَزِّ بِبَغْدَادَ قُلْتُ لَهُ أَخْبَرَكُمُ الْوَزِيرُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ طَرَّادِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّيْنَبِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَسْمَعُ أنا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ الإِسْمَاعِيلِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ قَالَ أنا أَبُو الْقَاسِمِ حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ السَّهْمِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ سَأَلْتُ الدَّارَقُطْنِيَّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَقَالَ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَهَذَا بَاطِلٌ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُ سُوَيْدٍ وَجُرِّحَ سُوَيْدٌ لِرِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فَلَمْ نَزَلْ نَظُنُّ أَنَّ هَذَا كَمَا قَالَ يَحْيَى وَأَنَّ سُوَيْداً أَتَى أَمْراً عَظِيماً فِي رِوَايَتِهِ هَذَا الْحَدِيثِ حَتَّى دَخَلْتُ مِصْرَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ فَوَجَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ الْمَعْرُوفِ بِالْمَنْجَنِيقِيِّ وَكَانَ ثِقَةً رَوَى عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ كَمَا قَالَ سُوَيْدٌ سَوَاءٌ وَتَخَلَّصَ سُوَيْدٌ وَصَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَقد حدث أَبُو عبد الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا وَمَاتَ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ قبله»[2]، ثم روى عنه أحاديثاً غير قليلة في كتابه هذا.

وقد عرفت أنَّ الضياء المقدسي التزم في هذا الكتاب الصحة كما قال السيوطي: «ومنهم -أي ممن صنفوا في الصحيح- الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتاباً

---

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٣٨ وج ٤، ص ٣٠٧ و ٣٢٩.

٢. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٩٩-١٠٠، حديث رقم ١٧.

سماه «الأحاديث المختارة» التزم فيه الصحة»[1]، وقال الذهبي عن أحاديث المختارة: «هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين»[2]، وقال الكتاني: «وذكرابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم»[3].

وقال الإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي (٦٨٩-٧٦٢ هـ) في شرحه على «سنن ابن ماجة» بعد أن ذكر حديثاً فيه سويد بن سعيد: «أن سويداً خرج له مسلم في «صحيحه» حديثه محتجاً به، ووثقه غيرواحد، ورمي بالتدليس وهو هنا مأمون وبالاختلاط لما عمي والتلقين وهو هنا معدوم؛ لأن ابن ماجة أخذ عنه قديماً، وقول البيهقي في «الخلافيات»: إثر حديث خالف الشّافعي اختلط بعد أن كتب عنه مسلم، ولعلّه لو عرف تغيّره ما روى عنه في «الصحيح»، فكلام لا معنى له، ولعل الملجئ له إلى ذلك التعصب؛ لأنه طال ما صحح أحاديث من روايته غيرمُبيّن منها سماعاً ولا تحدَّثنا ولا حال لا بل يحيل على من وثقة، وخرج مسلم حديثه، وقد بين الدارقطني حاله بياناً شافياً حين سأله حمزة عنه فقال: تكلّم فيه ابن معين، وقال: حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة».

قال يحيى: وهذا حديث باطل عن أبي معاوية لم يروه غيرسويد، وجرح سويداً لروايته هذا الحديث.

قال أبو الحسن: فلم نزل نظن ما قاله حتى دخلت مصرسنة سبع وخمسين وثلاثمائة فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي، وكان ثقة ودلس عن أبي كريب، قال: عن ابن لهيعة معاوية كما قال سويد سواء وتخلص سويد.

---

١. المصدر نفسه، ص ١٨، في المقدمة.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه، ص ١٩، في المقدمة.

وصح الحديث عن أبي معاوية، ثنا بذلك المسند المعمر أبو الحسن الصوفي بقراءتي عليه يوم الأربعاء سابع عشرين جمادى الأولى سنة سبع عشرة وسبع مائة أخبركم الإمام أبو محمد بن ظافر المصري أجازة إن لم يكن سماعاً عن الحافظ السلفيّ قال: سمعت المؤتمن الساجي يقول: سمعت إسماعيل بن مسعدة يقول: فذكره وقد أشبع الكلام فيه في كتاب الواضح المبيّن في ذكر من مات من المحبين»[1].

وقال علاء الدين مغلطاي مرة أُخرى في شرحه على «سنن ابن ماجة»: «حدثنا سويد بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر، وثنا محمد بن عثمان بن كرامة ثنا أبو شامة عن مسعر عن عبد الجبار بن وائل عنه أبيه، قال: «أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) بدلو فمضمض منه، فمج فيه مسكاً أو أطيب من المسك، واستنثر خارجاً من الدلو». هذا حديث لولا انقطاعه لحكمنا بصحة إسناده على الصحيح، فإن ابن معين قال: لم يسمع عبد الجبار من أبيه شيئاً من الرواية، وقد ولد بعد موت أبيه بستة أشهر...»[2]، فالسند عنده صحيح من جهة سويد.

وقال في موضع آخر: «حدّثنا سويد بن سعيد، نا عيسى بن يونس عن هاشم بن البريد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن لمجد الله: «أنّ رجلاً مرّ على النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو يبول فسلم عليه، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا رأيتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم عليّ، فإنك إن فعلت ذلك لم أردّ عليك». هذا حديث إسناده لا بأس به»[3].

وقال الشيخ شرف الدين الدمياطي (٦١٣-٧٠٥ هـ) بعد أن ذكر حديثاً في إسناده سويد: «هَذَا حَدِيث عَلَى رَسْمِ الصَّحِيح، فَإِن عبد الرَّحْمَن بن أبي الموّال انْفرد بِهِ البخاريُّ، وسُويد بن سعيد انْفَرد بِهِ مُسلم»، نقله عنه الإمام ابن الملقّن في «البدر المنير»[4].

---

١. علاء الدين مغلطاي، الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)، ص ٣٢٩.
٢. المصدر نفسه، ص ٩٣٤.
٣. المصدر نفسه، ص ١٦٧.
٤. ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ج ٦، ص ٣٠١.

وقال الحافظ المنذري في حديث رواه «سويد بن سعيد ثنا يحي بن زكريا»: «وهذا إسناد متصل، ورواته يحتجُّ بهم، وإنَّ البخاريَّ ومسلماً قد اتفقا علَى الاحتجاجِ بابن أبي زائدة، وشعبة، وعبّاد، وحبيبُ بن زيد: هو الأنصاري، وهو ثقة، وسويدُ بن سعيد، وإن نُسِبَ إلَى ضعفٍ وتدليس، فقد احتَجَّ به مسلم في «صحيحه»، وقد قالَ في هذا الحديث: ثنا يحي بن زكريا، فهذا أمثل إسناد في هذا الباب»، نقله عنه الإمام ابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢ هـ) في كتابه «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»[1] وأقره ثم أضاف: «قلت: ابنُ مَعين، والنَّسائي، تكلّما في سُويد بن سعيد، وأنكرعليه أبو زكريا يحيَى بن معين حديثاً، ظهرت براءته من عهدته برواية غيره من الثقاتِ كما رواه، وللدارقطني في ذلك كلام وحكاية تُثبتُ براءةَ سويد من العُهْدَةِ، برواية إسحاق بن إبراهيم المَنْجَنِيقِي التي اطلع عليها الدرقطني لما دخل مصر»[2].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «وثقه الإمام أحمد والعجلي وغيرهما، وقال البغوي: «كان من الحفاظ، وكان أحمد ينتقي عليه لوالديه فيسمعان منه»، وتكلم فيه بعضهم، والراجح ما قلنا، لأن أحمد لم يكن يأذن لابنه عبد الله أن يسمع إلا من الثقات»[3]، ثم وجدتُه جارياً على تصحيح أسانيد روايات سويد بن سعيد في تحقيقه «مسند أحمد»، ولعل هذا لأنَّ عبد الله بن أحمد سمع منه قبل إختلاطه في آخر عمره.

وقال الشيخ حمزة أحمد الزين عقب حديث رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على «مسند أحمد»: «إسناده صحيح، سويد بن سعيد الهروي ثقة، حديثه عند مسلم»[4].

وقال الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي»: «سويد بن سعيد ثقة صدوق، وثقه أحمد وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة

---

١. ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ج ٤، ص ٢٤٤.
٢. المصدر نفسه.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج ١، ص ٣٦٩، رقم ٤٧٧.
٤. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكروالشيخ حمزة أحمد الزين، ج ١٦، ص ٤٢٦، رقم ٢٢٦٨٥.

وصالح بن محمد والعجلي ومسلم: وقال مسلمة: هو ثقة ثقة.

ومن تكلم فيه عدا ابن معين فإنما وصفه بالخطأ وقبول التلقين بعد العمى وهي دعاوى يدعونها دون أن يقيم أحد منهم عليها حجة، أما ابن معين فالظاهر أنه حقد عليه لروايته أحاديث في ذم الرأي وأهله كحديث: «من قال في ديننا برأيه فاقتلوه»، وحديث: «تفترق هذه الأُمة بضعاً وسبعين فرقة شرها قوم يقيسون الأُمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال»، فكان يحيي بن معين يرى أن في رواية مثل هذا تعريضاً بأبي حنيفة الذي كان هو مقلداً له، وقد تكلم فيه أيضاً لأجل روايته عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سعيد مرفوعاً: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، وادعى ابن معين أن هذا باطل عن أبي معاوية، قال الدارقطني [٢/ ٢٨٩]: فلم يزل يظن أن هذا كما قال يحيي حتى دخلت مصر فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المنجنيقي وكان ثقة رواه عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء وتخلص سويد اهـ.»[1].

وقال أيضاً: «سويد بن سعيد لا يعلل به الحديث لأنه ثقة تكلم فيه بالباطل، ولذلك احتج به مسلم ولو قرن به غيره اتقاء لكلام الناس، وهو ممن اتهمه ابن معين بدون تثبت وتبعه غيره»[2].

ويويد كلام الشيخ الغماري ما قاله الذهبي: «هذا الرجل مِمّن لَم يتورّع ابن مَعِين في تضعيفه»[3]، فجعل الذهبي جرح ابن معين في سويد كالمعدوم وهو إمام هذا الفن.

وقد عرفت في الفصل الثالث أن ابن معين يعد من المتشددين في الرواة.

إذن كما ترى هولاء وثقوه وصححوا حديثه، وهو يصرح بالسماع عن شريك في هذا

١. أحمد بن الصديق المغربي، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، ج ٥، ص ٢٨٢-٢٨٣.
٢. المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٨٤.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٧، ص ١٩١، بترجمة سويد.

الحديث الذي نحن بصدد تحقيقه، ولم ينفرد برواية حديث «مدينة العلم» عن شريك بل رواه أيضاً محمد بن عمربن الرومي عن شريك وسيأتي تحقيقه.

هذا وقال الإمام ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): «التعديل مقبول من غيرذكرسببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا» فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جداً.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمراعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهرمقرر في الفقه وأُصوله.

وذكرالخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس (رضي الله عنهما)، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم.

واحتج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعة اشتهرالطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسرسببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة»[1].

وقال الإمام برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) في بحث له حول الجرح والتعديل حين ورد معاً في رواة الحديث: «فإنْ كانَ قد وثّقهُ أحدٌ من أئمةِ هذا الشأنِ لم يُقبلْ فيهِ الجرحُ منْ أحدٍ كائناً مَنْ كانَ إلا مفسّراً؛ لأنّهُ قد ثَبتتْ لهُ رتبةُ الثقةِ فلا يُزحزحُ عنها إلا بأمرٍ جليٍّ؛ فإنَّ أئمةَ هذا الشأنِ لا يُطلقونَ الثقةَ إلا على مَنْ اعتبروا حالَهُ في دينهِ، ثم اعتبروا حديثَهُ وعرضوهُ

١. ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص ١٠٦-١٠٧.

علی حديثِ الحفّاظِ وتفقدوهُ على ما ينبغي، وهُم أيقظُ الناسِ فلا يُنقَضُ حكمُ أحدِهم إلا بأمرٍ صريحٍ تكونُ فيهِ قوةُ النقضِ، ومهما كانَ الجرحُ مبهماً كانَ محتملاً لوجوهٍ من الاحتمالاتِ يَضعفُ بها عنْ أنْ يكونَ ناقضاً لما أثبتَهُ الموثِّق.

انظرإلى ما جُرِحَ بِهِ سويدُ بنُ سعيدٍ لمّا بُحثَ عنهُ، كيفَ انكشفَ عمّا لا يقدحُ فيهِ أصلاً، ويقدحُ في بعضِ حديثهِ دونَ بعضٍ»[1].

المسلك الثاني: أنه حسن الحديث عند بعض علماء السنة: قد حسن وجوّد وقوى أمره بعض الحفاظ وكبار علماء السنة -وإن لم يصححوا له- كالحافظ البوصيري والذهبي وابن الملقن والعلائي.

قال الحافظ شهاب الدين البوصيري (٧٦٢-٨٣٩ هـ) عقب حديث رواه ابن ماجة في «سننه» عن سويد بن سعيد: «إسناده حسن»[2]، مرة أُخرى عقب حديث رواه ابن ماجة عن سويد عن شريك: «هذا إسناد رجاله ثقات»[3]، وقال أيضاً عقب حديث رواه ابن ماجة عن سويد: «إسناده حسن، من أجل سويد، فإنه مختلف فيه»[4]، وهكذا قال عقب كثير من أحاديثه: «إسناده حسن»[5].

وأورد الحافظ الذهبي سويد بن سعيد في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»[6]، وقال في مقدمته كتابه هذا: «فهذا فصل نافع في معرفة الثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يرد اخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم اتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم

١. برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج ١، ص ٦١٠.
٢. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٣٠، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٢.
٤. المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٢٨.
٥. المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٠٧ و ج ٢، ص ١٢٩٦، ١٣١٢، ١٣٢٩، ١٣٧٩، ١٣٩٠.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، رقم ١٥٣.

أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في هذه للأحاديث»[1].

ولذا قال الذهبي في كتابه «العبر في خبر من غبر»: «سويد بن سعيد، أبو محمد الهروي الحدثاني، نسبة إلى الحديثة التي تحت عانة. سمع مالكاً وشريكاً وطبقتهما. وكان مكثراً، حسن الحديث، بلغ مئة سنة. قال أبو حاتم: صدوق كثير التدليس»[2].

وقال في كتابه «المعجم المختص بالمحدثين» بعد أن روى خبراً بإسناده عن سويد بن سعيد عن ضمام بن إسماعيل: «إسنادها قوي»[3].

وقال في «سير أعلام النبلاء»: «قَرَأْتُ عَلَى عَبْدُ الحَافِظِ بنُ بَدْرَانَ، وَيُوْسُفُ بنُ أَحْمَدَ، قَالا: أَخْبَرَنَا مُوْسَى بنُ عَبْدِ القَادِرِ سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ وستمائة، أَخْبَرَنَا أَبُو القَاسِمِ سَعِيْدُ بنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ البُسْرِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيْدٍ الحَدَثَانِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيْكٌ، عَنْ إِسْمَاعِيْلَ بنَ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ حَكِيْمِ بنِ جَابِرٍ، عَنِ أَبِيْهِ، قَالَ: رَأَيْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- دُبَّاءَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: «هَذَا الدُّبَّاءُ نكثِّر بِهِ طَعَامَنَا». هَذَا حَدِيْثٌ صَالِحُ الإِسْنَادِ»[4].

فانظر كيف يحكم على سند حديث ويرويه سويد عن شريك كما في حديث «مدينة العلم». وقال الذهبي أيضاً في «ميزان الإعتدال» في ترجمة سويد: «احتج به مسلم، وروى عنه البغوي وابن ناجية، وخلق. وكان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمى، فربما لقّن مما ليس من حديثه. وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب»[5].

وقال الحافظ العلائي (٦٩٤-٧٦١ هـ) عقب حديث رواه سويد: «إسناده حسن على

١. محمد بن أحمد الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٢٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج ١، ص ٣٤٠.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين، ص ١٣٢، بترجمة عبد الله بن يحيى بن أبي بكر الجزائري.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢١١، بترجمة شريك.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٤٨.

شرط مسلم»، نقله عنه الحافظ المناوي.[1]

وقال الحافظ الزيعلي (ت ٧٦٢ هـ) بعد ذكر حديث يرويه سويد بن سعيد: «وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته... وسويد بن سعيد احتج به مسلم»[2].

وقال الشيخ محمد جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ): «قال الزيعلي في تخريج أحاديث الهداية: هو أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته وقال غيره لا علة له إلا من قبل سويد بن سعيد وقد خرج له مسلم وقول البيهقي أنه اختلط منازع فيه»[3].

وقال العلامة علاء الدين ابن التركماني الماريديني (ت ٧٥٠ هـ) بعد أن ذكر حديثاً فيه سويد: «فهذا إسناد متصل ورواته محتج بهم فإن يحيى بن أبي زائدة وشعبة وعبّاداً احتج بهم الشيخان وحبيب ثقة ذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين وسويد احتج به مسلم فهذا أمثل إسناد في هذا الباب»[4]، وقال الإمام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح»: «أخرجه ابْن مَاجَه فِي «سنَنه» عَن سُوَيْد بن سعيد عَن يحيى بن زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة عَن شُعْبَة عَن حبيب بن زيد عَن عباد بن تَمِيم عَن عبد الله بن زيد وسُويد احْتج بِهِ مُسلم وَحَدِيثه وثقة جمَاعَة وَبَاقِي الْإِسْنَاد على شَرط الصَّحِيحَيْنِ وَهَذَا أخرجه ابْن حبَان فِي «صَحِيحه» وَقَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين فِي شرح الْإِلْمَام قَالَ شَيخنَا الْمُنْذِرِيّ وَهَذَا إِسْنَاد مُتَّصِل وَرُوَاته مُحْتَج بهم وَهُوَ أمثل إِسْنَاد فِي هَذَا الْبَاب وَوَافَقَهُ الشَّيْخ»[5]، والظاهر من كلامهم تقوية حديث سويد.

وقال الإمام العلامة ابن الملقن (٧٢٣-٨٠٤ هـ) في كتابه «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»

---

١. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ٣، ص ١٠.
٢. جمال الدين الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج ١، ص ٧١.
٣. محمد جعفر الكتاني، نظم المتناثر من حديث المتواتر، ص ٥٧.
٤. ابن التركماني، الجوهر النقي، ج ١، ص ٦٧.
٥. بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج ١، ص ٣٢٥-٣٢٦.

عقب حديث ذكره: «رَوَاهُ ابْن ماجة بِإِسْنَاد جويد لأجل سُوَيْد بن سعيد الحدثاني وَقد أخرج لَهُ مُسلم وَله مَنَاكِير وَقَالَ أَبُو حَاتِم صَدُوق»[1]. وقال الحسن بن أحمد الرباعي (١٢٠٠-١٢٧٦ هـ) في كتابه «فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار» عقب حديث ذكره وفي سنده سويد: «قال في «الخلاصة»: إسناده جيد، وفيه سويد بن سعيد لكن أخرج له مسلم»[2]، والظاهر أن مراده من «الخلاصة» هو كتاب «خلاصة البدر المنير» للإمام العلامة ابن الملقن.

وقال الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش في تحقيقه «الأحاديث المختارة» عقب حديث في إسناده سويد: «إسناده حسن. سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، سكن الحديثة وهي مدينة مشهورة على نهر الفرات بين عانة والأنبار، فقيل له الحدثاني. له رواية للموطأ مشهورة. وهو أحد شيوخ مسلم، وابن ماجة، وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم. وقد أثنى عليه أحمد، والبغوي، ومسلمة بن القاسم، وغيرهم. لكن ابن معين أساء القول فيه، وأثني أبو زرعة على أُصوله وكتبه. والخلاصة أن الرجل في نفسه صدوق، وكتبه صحيحة، لكن في حفظه اضطراب، لكبر سنه، حيث شاخ وعمي، وقد قارب المئة»[3].

فهولاء ذهبوا إلى تحسين حديث سويد لذاته. ومما يدل على كون سويد بن سعيد حسن الحديث هو ما قاله الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) في بحث له حول الضبط: «قال ابن الصلاح: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، وقال الحافظ ابن حجر في النخبة: بنقل عدل تام الضبط، ومثله عبارة المصنف في مختصره في هذا الفن. ووجه الاحتياج إلى هذا القيد في الرسم قوله (لأن من كثر خطاؤه عند المحدثين) الظاهر تعلقه بقوله (استحق الترك) فلو أخره كان أولى، فإن المعنى استحقاق كثير الخطأ الترك عند أئمة الحديث، لا أن كثرة أخطائه عند المحدثين

١. ابن الملقن، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، ج ٢، ص ٥٠١.
٢. الحسن بن أحمد الرباعي، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، ج ١، ص ٤٥.
٣. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج ١، ص ٩٨، رقم ١٧.

كما هو واضح ترشد إليه عبارته الآتية قريباً (وإن كان عدلاً) إذ العدالة لا تنافي كثرة الخطأ في الرواية، إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط، ومدرك العدالة غيره، وهذا في كثرة الخطأ، وأما خفته فإنه يكون الراوي معه مقبولاً، ويصير حديثه حسناً كما قال الحافظ: فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته، وقال المصنف في مختصره: فإن خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو شاهد فالحسن، ويأتي تحقيق ذلك في بحثه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى (وكذلك) أي: يستحق الترك (عند الأُصوليين) أي: أهل أُصول الفقه، ولكن بشرط غير شرط الأولين وهو (إذا كان خطاؤه أكثر من صوابه واختلفوا) أي الأُصوليون، لا أهل الحديث فإنه يعلم أنهم إذا تركوا من كثر خطاؤه فتركهم من تساوي خطاؤه وصوابه بالأولى والفرق بين كثير وأكثر ظاهر، فهذان قسمان، والثالث أشار إليه بقوله (إذا استويا فالأكثر منهم) أي الأُصوليين (على رده) لعدم الظن بصدقه (لأنه لا يحصل الظن بصدقه) ولا يقبل إلا ما يظن صدقه، وإلا كان تحكما، وهذا ثالث الأقسام، ورابعها أن يخف ضبطه، وهذا لم يذكره المصنف، وقد أشرنا إليه، وخامسها مَن صوابه أكثر من خطائه وهو مفهوم كلام المصنف حيث قال: لأن من كثر خطاؤه عند المحدثين استحق الترك كما سلف، وهذا يحتمل أنه الخفيف الضبط فهو مقبول عند المحدثين، لكن حديثه حسن لا صحيح عندهم، ويكون مقبولاً عند الأُصوليين»[1].

أقول: ولا شك أن سويد بن سعيد صوابه أكثر من خطائه فهو مقبول عند المحدثين لكن حديثه حسن إلا إذا ثبت أنه أخطأ في حديث فيضعف حديثه هذا بعينه وهذا بعد تحقيق طرق الحديث. أما حديث «مدينة العلم» فلم ينفرد به سويد بل رواه أيضاً محمد بن عمر بن الرومي عن شريك.

نعم هناك بعض الأحاديث قد أنكر عليه كما قال الإمام الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في كلام له حول سويد بن سعيد: «تكذيبُ ابنِ معينٍ له، فإنّه أنكرَ عليه ثلاثةَ

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ص ٩-١٠.

أحاديثَ: حديثَ: «مَنْ عَشِقَ، وعَفَّ»، وحديثَ: «مَنْ قالَ في دِيننا بِرَأيِهِ فاقتُلُوهُ»، وحديثُهُ عن أبي معاويةَ، عن الأعمشِ، عن عطيّةَ، عن أبي سعيدٍ مرفوعاً: «الحسنُ والحُسَينُ سَيِّدا شبابِ أهلِ الجنَّةِ».

فقالَ ابنُ مَعِينٍ: هذا باطلٌ عن أبي معاويةَ. قال الدارقطنيُّ: فلما دخلتُ مِصْرَ، وجدْتُ هذا الحديثَ في مُسندِ المَنْجَنِيْقِيّ، وكان ثقةً، عن أبي كُريبٍ، عن أبي معاويةَ، فتخلَّصَ منه سُويدٌ، فأنكرَهُ عليه ابنُ معينٍ؛ لظنِّهِ أنَّهُ تفرّدَ به عن أبي معاويةَ، ولا يحتملُ التفرّدَ، ولم ينفردْ بهِ، وإنّما كذَّبَهُ ابنُ معينٍ فيما تلقّنَهُ آخراً. فنسبَهُ إلى الكذبِ لأجلهِ.

ويدلُّ عليه أنَّ محمّدَ بنَ يحيى السُّوسيَّ، قال: سألتُ ابنَ معينٍ، عن سُويدٍ، فقال: فيما حدَّثَكَ فاكتُبْ عنه، وما حدَّثَكَ به تلقيناً فلا. فَدَلَّ هذا على أنَّهُ صدوقٌ عندَهُ، أنْكَرَعليه ما تلقَّنَهُ»[1].

قلت: بل قال الحافظ أبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦ هـ) في كتابه «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»: «قال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي: سألت أبا داود عن سويد الحدثاني فقال: ذاكرت به يحيى فقال: ثقة، روى عن مالك ونظرائه»[2].

أقول: وأما حديث «الحسنُ والحُسَينُ سَيِّدا شبابِ أهلِ الجنَّةِ» فثبت أنه صحيح كما وضحه الإمام الدارقطني.

أما حديث «مَنْ عَشِقَ، وعَفَّ»، فقال الملا علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) في كتابه «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»: «حديث «من عشق فعفّ فكتم فمات مات شهيداً»، يروى من طريق سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس (رضي الله عنهما) به مرفوعاً بلفظ: «فهو شهيد»، وهو مما أنكره ابن معين وغيره على

١. عبد الرحيم بن الحسين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ٣٤١-٣٤٣.
٢. محمد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص ٥٤٢، رقم ٤٥١.

سويد، حتى حكى الحاكم عن يحيى بن معين لما ذكرله هذا الحديث قال: لوكان لي فرس ورمح غزوت سويداً.

قال السخاوي: ولكنه لم ينفرد به، فقد رواه الزبيربن بكار قال: حدثنا عبد الملك بن عبد العزيزبن الماجشون عن عبد العزيزبن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به مرفوعاً، وهو سند صحيح.

وقد ذكره ابن حزم في معرض الإحتجاج فقال: ...»[1].

وقال الإمام ابن الملقن: «قَالَ الْحَاكِم فِي «تَارِيخ نيسابور»: أَنا أتعجب من هَذَا الحَدِيث، فَإِنَّهُ لم يحدث بِهِ غير سُوَيْد، وَهُوَ وَدَاوُد وَابْنه مُحَمَّد ثِقَات.

وَهَذَا الْعجب عَجِيب، فسويد لم ينْفَرد بِهِ، فقد رَوَاهُ الزبيربن بكار، عَن عبد الْملك بن عبد الْعَزِيز الْمَاجشون، عَن عبد الْعَزِيزبن أبي حَازِم، عَن ابْن أبي نجيح، عَن مُجَاهِد، عَن ابْن عَبَّاس رَفعه: «من عشق فعف فَمَاتَ فَهُوَ شَهِيد» وَهَذِه مُتَابعَة حَسَنَة»[2].

وقال العلامة مغلطاي (٦٨٩-٧٦٢ هـ): «ولما ذكر الحاكم في «مستدركه» حديث: «من عشق وعف وكتم مات شهيداً»، قال: أنا أتعجب من هذا الحديث، فإنه لم يحدث به غير سويد، وهو ثقة. انتهى كلامه، وفيه نظر، لما بيناه في كتابنا «الواضح المبين في ذكر من مات من المحبين» من أن جماعة رووه غيره»[3].

وقال ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١ هـ): «ورواه الزبيربن بكار عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد العزيزبن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) به، ولفظه «من عشق فعف، فمات، فهو

١. علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص ٣٣٨، رقم ٥٠٨.
٢. ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ج ٥، ص ٣٧٢.
٣. علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج ٦، ص ١٦٥.

شهيد»، رواه أبو بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي في كتاب «اعتلال القلوب»: حدثنا أبو يوسف يعقوب بن عيسى من ولد عبد الرحمن بن عوف، عن الزبير، فذكره، فخرج سويد عن عهدة التفرد به، على أنه لو تفرد به فهو ثقة، احتج به مسلم في «صحيحه».

وقال عبد الله بن أحمد: قال لي أبي: أكتب عنه حديث ضمام، وقال البغوي: كان حافظاً، وكان أحمد ينتقي لولديه عليه: صالح، وعبد الله، فكانا يختلفان إليه، وقال مسلم: ثقة، ثقة.

وقال أبو حاتم الرازي ويعقوب بن شيبة: هو صدوق، وأكثر ما عيب به التدليس، وقد صرح هاهنا بالتحديث، وعيب بأنه ذهب بصره في آخر عمره، فربما أدخل عليه هذا الحديث في كتبه، ولكن رواية الأكابر عنه هذا الحديث كان قبل ذهاب بصره، لأنه إنما عمي في آخر عمره، وليس هذا بقادح في حديثه»[١].

ثم ذهب إلى أن سويد بن سعيد إنما أخطأ في رفع هذا الحديث وهو موقوف على ابن عباس فقال: «فكان سويد إذا سئل عنه لا يرفعه وهذا أحسن أحواله أن يكون موقوفاً»[٢].

وقال أيضاً: «الصَّوَابُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- مَوْقُوفاً عَلَيْهِ، فَغَلِطَ سُوَيْدٌ فِي رَفْعِهِ»[٣]، فإنما أخطأ سويد في رفعه وهذا النوع من الخطأ لم يسلم منه أحد حتى الأثبات كالزهري وسفيان وشعبة كما سيأتي توضيحه قريباً.

وأما ابن تيمية، فله منهج آخر في هذا الحديث فقد قال: «وَأَبُو يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ؛ لَكِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَإِنَّ اللهَ أَمَرَهُ بِالتَّقْوَى وَالصَّبْرِ فَمِنْ التَّقْوَى أَنْ يَعِفَّ عَنْ كُلِّ مَا حَرَّمَ اللهُ مِنْ نَظَرٍ بِعَيْنٍ وَمِنْ لَفْظٍ بِلِسَانٍ وَمِنْ حَرَكَةٍ بِيَدٍ وَرِجْلٍ. وَالصَّبْرُ أَنْ

١. ابن قيم الجوزية، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ص ٢٦٨.
٢. المصدر نفسه، ص ٢٦٩.
٣. ابن قيم الجوزية، الداء والدواء، ص ٥٦٩.

يَصْبِرَ عَنْ شَكْوَى بِهِ إِلَى غَيْرِ اللهِ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الصَّبْرُ الْجَمِيلُ»[1]، فضعف سند الحديث لأجل أبي يحيى القتات بدون تعرض إلى سويد، ثم صحح معنى الحديث دون اللفظ. وقال مرة أُخرى: «معروف من رواية يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً، وفيه نظر ولا يحتج بهذا»[2].

وذهب جمع من علماء السنة إلى صحة هذا الحديث وذهب بعضهم إلى ضعفه يطول بنا توضيح ذلك ولكن المهم هنا أن سويد بن سعيد لم ينفرد به.

وأما حديث «مَنْ قالَ في دِيننا بِرَأيِهِ فاقتُلُوهُ» فليس حديث سويد بل هو حديث إسحاق بن نجيح الوضّاع الكذاب كما وضحه الحافظ السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: «حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن أَبِي بَكْر الواسطيّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن خَلَف العَطَّار، حَدَّثَنَا إِسْحَاق بْن نجيح المطلي، حَدَّثَنَا الأوزاعي، وعبد الْعَزِيز بْن أَبِي رواد، عَنْ نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَرْفُوعاً: «مَنْ قَالَ فِي دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقْتُلُوهُ». تَفَرَّدَ بِهِ إِسْحَاق، وَهُوَ المتهم بِهِ، ورواه سُوَيْد عَنِ ابْن أَبِي الرجال، عَنْ أَبِي رواد بِهِ، قَالُوا: وهم سُوَيْد أراد أن يَقُولُ إِسْحَاق، فَقَالَ ابْن أَبِي الرجال. قُلْتُ: ويوضحه أن أبا نُعَيم أَخْرَجَهُ فِي الحلية، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرو بْن حمدان، حَدَّثَنَا الْحَسَن بْن سُفْيَان، حَدَّثَنَا سُوَيْد بْن سَعِيد، حَدَّثَنَا إِسْحَاق بْن عَبْد الله عَنْ عَبْد الْعَزِيز بْن أَبِي رواد بِهِ»[3].

وهكذا رواه ابن عدي في «الكامل» بترجمة إسحاق هذا: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، وَنُوحُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نُجَيْحٍ الْمَلْطِيُّ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: وَحَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، وَنُوحُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نُجَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رُوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ

---

1. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١٤، ص ١٢٢، ٢٥٧.
2. المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٨٢.
3. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ٢، ص ١٨٢.

ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «مَنْ قَالَ فِي دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقْتُلُوهُ»»[1].

ورواه مرة أُخرى بترجمة ابن أبي الرجال فقال: «هذا الحديث قد يتلون فيه سويد بن سعيد، فمرة يرويه هكذا عن ابن أبي الرجال ومرة يرويه، عن إسحاق بن نجيح، عن ابن أبي رواد، وهذا الحديث الذي قال يحي بن معين: لو وجدت درقة وسيفاً لغزوت سويداً إلى الأنبار في روايته عن ابن أبي الرجال هذا الحديث»[2]، ورواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» بسنده عن سويد عن إسحاق هذا[3]، وقال الملا علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) في كتابه «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»: «وَضَعَهُ إِسْحَاقُ»[4]، وقال الشوكاني: «قال في الوجيز: وضعه إسحاق»[5]، وقال الحافظ ابن عراق (٩٠٧-٩٦٣ هـ) في «تنزيه الشريعة»: «حَدِيثُ: مَنْ قَالَ فِي دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقْتُلُوهُ، (قط) من حديث ابن عمر، ولا يصح، فيه: إسحاق بن نجيح الملطي وهم المتهم به، ورواه سويد بن سعيد، عن ابن أبي الرجال، عن عبد العزيزبن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، أخرجه (خط) واعتذر قوم لسويد فقالوا: وهم أراد أن يقول إسحاق، فقال ابن أبي الرجال ولم يقبل ذلك أكثر العلماء، قيل ليحي: إن سويداً روى هذا الحديث عن ابن أبي الرجال، فقال: ينبغي أن يبدأ به، فإنه حلال الدم، ولو كان عندي سيف ودرقة لغزوته، وقال النسائي: سويد ليس بثقة، قال السيوطي ويوضح القول بالاعتذار: أن أبا نعيم أخرجه في الحلية، فقال: حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا سويد بن سعيد، ثنا إسحاق بن عبيد الله، عن عبد العزيزبن أبي رواد به»[6].

فهذا بعض ما أنكر عليه ابن معين ولأجلهم ضعف سويد بن سعيد ومن هنا يظهر صحة

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ١، ص ٣٣١.
٢. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٥.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٣٢٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٤. علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص ٣٤٠.
٥. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٥٠٧.
٦. ابن عراق المصري، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ج ٢، ص ٢١٨.

كلام الذهبي في سويد: «هذا الرجل مِمّن لَم يتورَّع ابن مَعِين في تضعيفه»[1]، وصحة كلامه: «قسم منهم متعنّت في الجرح، متثبّت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه. فهذا اذا وثق شخصاً فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه، ولم يوثق ذلك أحد من الحذّاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنّتون»[2]، فابن معين تكلم في سويد لأجل ثلاثة أحاديث فقط «يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث»، ثم مع ذلك كان الحق مع سويد في بعض هذه الأحاديث.

فظهر أن سويد بن سعيد يخطئ أحياناً في بعض الأحاديث (كرفع الموقوف مثلاً)، ولكن صوابه أكثر من خطائه فهو مقبول عند المحدثين إلا إذا ظهر أنه أخطأ، والخطأ لا يسلم منه بشر، وقد وهم الحفاظ الأثبات الأئمة كالزهري مثلاً وهو ممن يحتج به مطلقاً. قال ابن حجر العسقلاني عقب حديث: «اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك»[3].

وقد ذكروا له أوهام أُخرى -كما هو معروف- فكان ماذا؟! وقد تفرد الزهري بنحو من ستين سنّة لم يروها غيره وعملت بها الأُمة ولم تردها بتفرده كما قال أبو إسحاق الحويني في «بذل الإحسان»[4].

وقال الذهبي: «فهذا شعبة وهو من الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك»[5]. إذن شعبة أيضاً له أوهام بنص الذهبي.

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٧، ص ١٩١، بترجمة سويد.
٢. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٧١.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٣، ص ٧٧.
٤. أبو إسحاق الحويني، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج ٢، ص ٤٣.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٦، بترجمة هشام بن عروة.

وقال أبوالحسن السليماني في «إتحاف النبيل»: «فنحن لا بدّ أن نعلم أنّه ما من واحد من الأئمة إلّا وله أغلاط، لكنها قليلة، وتنغمر في سعة ما روى من الأحاديث الصحيحة الثابتة القوية»[١]. وقال أحمد بن حنبل: «كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ»[٢].

بل قال ابن رجب الحنبلي تعليقاً على قول ابن المبارك «ومن يسلم من الوهم؟» ما نصه: «وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك»[٣].

وقال الشيخ الألباني في إسماعيل بن مسلمة: «ثم ذكر-أي الذهبي-له حديثاً أخطأ في رفعه، وذلك مما لا يخدج فيه، لأن الخطأ لا يسلم منه بشر»[٤]. وقال الحافظ ابن حجر: «ثم لو كل من وهم في حديث سرى في جميع حديثه حتى يحكم على أحاديثه كلها بالوهم لم يسلم أحد»[٥]. وقال الشيخ المعلمي: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يهم، فما من ثقة إلا قد أخطأ، وإنما شرط الثقة أن يكون صدوقاً الغالب عليه الصواب، فإذا كان كذلك فما نبين أنه أخطأ فيه يطرح، ويقبل ما عداه»[٦].

المسلك الثالث: أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات: قال الشيخ الألباني في تحقيق حديث: «إِنَّ هذا الحديثَ مثالٌ صالحٌ للحديثِ الضعيفِ الّذي يتقوّى بكثرةِ الطرقِ وبغيرِها؛ وهاك البيان:

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س ١٣، ج ١، ص ٩٧.
٢. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج ١، ص ١٦٠.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٩.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٦٧٦.
٥. ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند، ص ٦٧.
٦. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص٤٦٢، ترجمة محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

أَوّلاً: إِنَّ كثيراً من طرقه ليس شديد الضعف، إنما ضعفها سوءُ حفظٍ في بعضِ رواتِها، كما هو حالُ الطريقِ الأُولى، ولذلك حسّنه جمعٌ من الحفّاظِ -كما تقدّمَ منّي هناك- وفيهم المنذري، وابن دقيق العيد -وهما من الشافعيّةِ- وأَخذَ به الإِمامُ أَحمدُ.

ومثلُ طريق إِسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد في الحديثِ الثالثِ عن ابن عمر، فإن إِسماعيلَ ثقةٌ ضُعِّفَ في غيرِ الشاميين، وقد قال الحاكمُ فيه: «إِسماعيلُ بن عياش -على جلالتِه- إِذا انفردَ بحديث، لم يقبل منه، لسوء حفظِه».

قلت: فهو حجّة مقبول الحديث هنا؛ لأنّه قد توبعَ -كما ترى-. ومثلُ طريقِ سويد بن سعيد، فإنّه ثقة من شيوخِ مسلمٍ ولكنّه كانَ اختلطَ. فهذه الطرقُ الثلاثُ ممّا يتقوى الحديثُ بها لانتفاءِ شدّةِ الضعف عنها»[1].

فكلامه واضح، فإن سويد بن سعيد لو سلمنا بكونه ضعيفاً فليس شديد الضعف فحديثه حسن في الشواهد والمتابعات.

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه سويد بن سعيد: «قال الزيلعي: «وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رجاله، فابن أبي زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان، وحبيب ذكره ابن حبان في «الثقات» في أتباع التابعين، وسويد بن سعيد احتج به مسلم».

وتعقبه الحافظ في «الدراية» بأن سويداً هذا قد اختلط، وقال في «التقريب»: «صدوق في نفسه إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول»، ولهذا قال البوصيري في «الزوائد»: «هذا إسناد حسن إذا كان سويد بن سعيد حفظه».

أقول: ولكن ذلك لا يمنع أن يكون حسناً لغيره ما دام أن الرجال كلهم ثقات ليس فيهم متهم، وإذا ضم إليه طريق ابن عباس الصحيح وطريقه الآخر الذي صححه ابن القطان،

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٥٠٠.

وابن الجوزي، والزيلعي وغيرهم، فلا شك حينئذ في ثبوت الحديث وصحته»[1].

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط عقب حديث رواه سويد: «إسناده حسن في المتابعات والشواهد»[2]، وقال مرة أُخرى عقب حديثه: «صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن في المتابعات والشواهد»[3]، وقال مرة أُخرى: «صحيح، سويد بن سعيد حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات»[4].

وقال الإمام المحدث العلامة الشيخ محمد الخضر الجكني الشنقيطي (١٢٨٥-١٣٥٤ هـ) في كتابه «كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري»: «وإذا قيل إن رواية القعنبي مقدمة على رواية إسماعيل لكونه أوثق منه، فالجواب أن رواية إسماعيل اعتضدت برواية سويد بن سعيد»[5].

ولابن تيمية (٦٦١-٧٢٨ هـ) كلام يدل على قوة سويد بن سعيد في الشواهد والمتابعات على الأقل: «يُرْوَى عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَعْظَمُهَا فِتْنَةً الَّذِينَ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ الْمَرْوَزِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ إمَامٌ إلَّا أَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ شُبِّهَ فِيهِ عَلَى نُعَيْمٍ وَنُقِلَ هَذَا عَنْ غَيْرِ ابْنِ مَعِينٍ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: سَرَقُوهُ مِنْ نُعَيْمٍ وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ النَّاسِ، وَمِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ عِيسَى أَيْضاً سُوَيْد بْنُ سَعِيدٍ وَكَانَ أَحْمَدُ يُثْنِي عَلَيْهِ وَكَذَا يُثْنِي لِوَالِدَيْهِ عَلَيْهِ وَرَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَقَدْ

١. المصدر نفسه، رقم ٣٦.
٢. ابن ماجة، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٣١، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.
٣. المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٧.
٤. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٠.
٥. محمد الخضر الجكني الشنقيطي، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، ج ٩، ص ١١٨-١١٩.

أَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ مَعِينٍ بِتَفَرُّدِهِ بِحَدِيثٍ، ثُمَّ وَجَدُوا لَهُ أَصْلاً عِنْدَ غَيْرِهِ قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ قَالَ جَعْفَرٌ الْفِرْيَابِيُّ وَقَفْت سُوَيْداً عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي بِهِ وَدَارَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ كَلَامٌ كَثِيرٌ وَهَذَا إنَّمَا يُعْرَفُ بِنُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ رَوَاهُ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ فَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ بِجُرْأَةٍ وَرَوَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ يُقَالُ لَهُ الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيُقَالُ: إنَّهُ لَا بَأْس بِهِ، ثُمَّ سَرَقَهُ مِنْهُ قَوْمٌ ضُعَفَاءُ فَهَذَا الْقَدْرُ الَّذِي ذُكِرَ لَا يُوجِبُ تَرْكَهُ قَدْحاً فِي الْحَدِيثِ إذَا رَوَاهُ عِدَّةٌ مِنْ الثِّقَاتِ وَرَوَتْهُ طَائِفَةٌ عَنْ نُعَيْمٍ عَنْ عِيسَى وَطَائِفَةٌ عَنْهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عِيسَى وَهَذَا الْقَدْرُ قَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ لَا يَرَى الْحَدِيثَ مَحْفُوظاً وَقَدْ يُجِيبُ عَنْهُ مَنْ يَحْتَجُّ لَهُ بِأَنَّ هَذَا مِنْ إتْقَانِ نُعَيْمٍ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْ عِيسَى فَرَغْبَتُهُ فِي عُلُوِّ الْإِسْنَادِ بِتَحَمُّلِهِ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ عِيسَى وَرَغْبَتُهُ فِي التَّحَمُّلِ بِابْنِ الْمُبَارَكِ تَحْمِلُهُ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ وَفِي الْجُمْلَةِ فَإِسْنَادُهُ فِي الظَّاهِرِ جَيِّدٌ إلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ خَفِيَّةٍ وَمَعْنَاهُ شَبِيهٌ بِالْوَاقِعِ»[1].

وللشيخ المعلمي أيضاً كلام يدل على تقوية رواية سويد في الشواهد والمتابعات: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «ستفترق أُمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فرقة قوم يقيسون الأُمور برأيهم، فيحرمون الحلال، ويحللون الحرام»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

أقول: هذا الحديث أشد ما أنكر على نعيم. أنكره ابن معين ووثق نعيماً وقال: «شُبِّه له»، وقال دحيم: «هذا حديث صفوان بن عمرو، حديث معاوية»، يعني أن إسناده مقلوب، لهذا الحديث شواهد مرفوعة وموقوفة في «المستدرك» (ج ١ ص ١٢٨) و«سنن الدارمي» (ج ١ ص ٦٥) وغيرهما.

وقد تابع نعيماً على روايته عن عيسى بن يونس جماعة منهم ثلاثة أقوياء سويد بن سعيد الحدثاني، وعبد الله بن جعفر الرقي، والحكم بن المبارك الخواستي، وسويد من رجال مسلم

---

١. ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج ٦، ص ١٤٣-١٤٤.

إلا أنه كان في آخر عمره يقبل التلقين لكن في ترجمته ما يدل أنه كان إذا نبه على خطئه رجع، وقد روجع في هذا الحديث فثبت على أنه سمعه من عيسى بن يونس»[1]. وقال أيضاً: «وهو إنما يصلح للاعتبار فيما صرح فيه بالسماع وحدث به قبل عماه، أو بعده وروجع فيه فثبت»[2].

المسلك الرابع: غاية ما قيل في سويد بن سعيد أنه في آخر عمره عمي فربما لقن ما ليس من حديثه، فمن روى عنه قبل ذلك فحسن أو صحيح لأنه ثقة في نفسه.

قال الإمام الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في كلام له حول سويد بن سعيد: «وأكثرُ مَنْ فَسَّرَ الجرحَ فيه، ذكرَ أنَّهُ لما عَمِي ربَّما تلقَّنَ الشيءَ. وهذا وإنْ كانَ قادحاً فإنَّما يقدحُ فيما حدّثَ به بعد العَمى، وما حدَّثَ به قبلَ ذلك فصحيحٌ»[3].

وقال الحاكم أبو أحمد: «عمي في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه. فمن سمع منه وهو بصير، فحديثه عنه أحسن»[4]، وقال الذهبي: «وكف بصره بآخرة فربما لقن ما ليس من حديثه»[5]، قال الذهبي أيضاً بترجمة سويد في جزء له «أهل المائة»: «أضر بآخره وكان يلقن»[6].

وقال الإمام العلامة ابن الملقن (٧٢٣-٨٠٤ هـ) في كتابه «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»: «وَأكْثر مَا عيب عَلَيْهِ التَّدْلِيس والعمى، وَقد صرح بِالتَّحْدِيثِ، وَرَوَى الأكابر عَنهُ قبل ضرارته فانتفيا»[7]. وقد مرّ كلام ابن القيم الجوزية في هذا.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ سماع محمد بن إدريس عن سويد هو إحتمال قوي لأمور:

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ذيل ترجمة نعي بن حماد.
٢. المصدر نفسه، في تتميمه.
٣. عبد الرحيم بن الحسين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ٣٤١.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص٤١٣.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٧، ص ١٩١.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، أهل المئة، ص ٥٠، رقم ٤٣.
٧. ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ج ٥، ص ٣٧١.

أولاً: سماع محمد بن إدريس بن إياس السامي السرخسي أبي لبيد (٢٢١-٣١٣ هـ) الصادق الرحّال -وهو يروي حديث «مدينة العلم» عن سويد- قبل ضرارة سويد ممكن.

فإنهم صرحوا أن عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢١٣-٢٩٠ هـ) سمع من سويد قبل ضرارته، بل عبد الله صرح في بعض أحاديثه أنه سمع من سويد في سنة ست وعشرين ومأتين (٢٢٦ هـ)[1] عندما كان عمره ثلاث عشرة سنة وهذا يعني أنه سمع منه أربع عشر سنة قبل وفاة سويد.

وأبو لبيد السرخسي سمع من رجال ماتوا قبل سويد كالإمام إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ) ومحمود بن غيلان (ت ٢٣٩ هـ) وكان عمره قريب بعشرين سنة حين مات سويد، فسماعه من سويد قبل ضرارته ممكن.

ثانياً: لم يظهر في أحاديث محمد بن إدريس عن سويد أي نكارة وسويد لم ينفرد عن شريك في حديث «مدينة العلم» بل رواه أيضاً محمد بن عمر بن الرومي عن شريك كما ستعرف قريباً.

فيحتمل أن محمد بن إدريس إنما سمع من سويد قبل ضرارته، والله أعلم.

تنبيه حول كلام ابن الجوزي في سويد بن سعيد

قال ابن الجوزي (٥١٠-٥٩٢ هـ) في كتابه «الضعفاء والمتروكين» في سويد بن سعيد: «أن أحمد بن حنبل قال: هو متروك الحديث»[2]، وهذا كلام باطل قطعاً ولم يذكر ابن الجوزي مصدر كلامه هذا.

وقد عرفت أن أحمد بن حنبل وثق سويداً وكان ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه ورواه عنه في «مسنده» وروى ابنه عبد الله عن سويد في زياداته على «المسند».

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٦٦، ٨١، ١٥٥ و ج ٥، ص ١١٣.

٢. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ٢، ص ٣٢، رقم ١٥٨٧.

ولذا قال الذهبي: «وقد روى ابن الجوزي، أن أحمد بن حنبل قال: هو متروك الحديث. فهذا النقل مردود لم يقله أحمد»[1].

هذا وقال الحافظ الذهبي في ابن الجوزي: «قرأت بخط الموقاني أن ابن الجوزي شرب البلاذر فسقطت لحيته فكانت قصيرة جداً، وكان يخضبها بالسواد إلى أن مات، وكان كثير الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره.

قلت: نعم، له وهم كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحول إلى مصنف آخر، ومن أن جل علمه من كتب وصحف ما مارس فيه أرباب العلم كما ينبغي»[2].

وقال الذهبي أيضاً فيه: «له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً لما لحق أن يحرره ويتقنه»[3].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أن ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينتقد ما يحدث به»[4].

ونقل الشيخ المعلمي كلام الذهبي وابن حجر العسقلاني في ابن الجوزي وأقرّهما فقال: «وأما ابن خزيمة فلا تثبت تلك الكلمة عنه بحكاية ابن الجوزي المعضلة، ولا نعلم ابن الجوزي التزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، ولو التزم لكان في صحة الاعتماد على نقله نظر لأنه كثير الأوهام»[5].

رواية محمد بن عمر بن الرومي (ت ٢٢٠ هـ تقريباً) عن شريك بن عبد الله

قد ذكرنا أنَّ سويد بن سعيد لم ينفرد بهذا الحديث عن شريك، بل رواه أيضاً محمد بن عمر بن الرومي عن شريك كما جاء في كتاب «السنن» للإمام الترمذي (٢٠٩-٢٧٩ هـ)

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٤١٦.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٤، ص ١٣٤٧.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢١، ص ٣٧٨.
٤. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٢، ص ٨٤.
٥. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة الحارث بن عمير البصري.

و«تهذيب الآثار» للإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠ هـ) قالا: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَبْنِ الرُّومِيّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيّ، عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَنَا دَارُ الحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا».

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ (مُنْكَرٌ)، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَرِيكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ الصُّنَابِحِيّ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ، غَيرشَرِيكٍ، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ»[1].

وقال الطبري: «هذا خبرصحيح سنده»[2]. ولم ينفرد به إسماعيل بن موسى (ت ٢٤٥ هـ) -وهو ثقة- عن محمد بن عمربن الرومي بل رواه أيضاً الإمام الحافظ الثقة إبراهيم بن عبد الله أبو مسلم الكجي (ت ٢٩٢ هـ) كما في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِبْنُ خَلادٍ وَفَارُوقٌ الْخَطَّابِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَبْنِ الرُّومِيّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيّ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»[3]، فالسند صحيح إلى محمد بن عمربن الرومي. وروي أيضاً في «فضائل الصحابة»[4] لأحمد بن حنبل (من زيادات ابنه عبد الله) عن إبراهيم (أبي مسلم الكشي) عن محمد بن عمربن الرومي به.

ترجمة محمد بن عمربن عبد الله بن فيروز الباهلي الرومي البصري (ت ٢٢٠ هـ تقريباً)

قد روى عنه جمع من الحفاظ وأئمة الحديث منهم البخاري صاحب «الصحيح»، روى

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠١، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.
٢. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.
٣. أحمد بن عبد الله الأصبهاني، معرفة الصحابة، ص ٨٨، رقم ٣٤٧.
٤. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ص ٧٨٧.

عنه في خارج «صحيحه»، وثقه بعضهم وصرحوا بكونه صدوقاً ولكن مع ذلك بعضهم تكلموا فيه بجرح مبهم. وسندرس هنا جميع ما ورد فيه من الجرح والتعديل.

أما التوثيقات والتعديلات:

الأول: قال أبو حاتم الرازي (١٩٥-٢٧٧ هـ) كما في «تهذيب التهذيب»: «صدوق قديم»[١]، وهذا نقله الشيخ المعلمي أيضاً كما عرفت.

وأبو حاتم الرازي من المتعنتين في الرجال كما عرفت، فقال الذهبي: «وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني: متعنتون»[٢]، وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): «وابن معين وأبو حاتم أصعب الناس تزكية»[٣].

وقال الشيخ المعلمي بترجمة علي بن جرير الباوردي: «وقال أبو حاتم: «صدوق»، ولم يكن ليقول ذلك حتى يعرفه كما ينبغي، وأبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره»[٤].

الثاني: حسن له أبو عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩ هـ) في «سننه» حديثاً انفرد به عنده.

قال الترمذي: «حدثنا الجراح بن مخلد وغير واحد قالوا حدثنا محمد بن عمر بن الرومي حدثنا علي بن مسهر عن إسمعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني قال أخبرني جبلة بن حارثة أخو زيد قال قدمت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقلت له: يا رسول الله ابعث معي أخي زيداً. قال: هو ذا، قال فإن انطلق معك لم أمنعه.

قال زيد: يا رسول الله والله لا أختار عليك أحداً، قال: فرأيت رأي أخي أفضل من رأيي.

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٢١.
٢. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ١٧١.
٣. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٥.
٤. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل، ج ١، ص ٣٥٠.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر»[1].

قال الشيخ الألباني: «جمع الترمذي بين لفظي غريب وحسن إنما يعني في إصطلاحه أنه حسن لذاته»[2].

وقال الشيخ محمد عوامة في إصطلاح الترمذي «حسن غريب»: «إذا قال: حسن غريب، أي حسن لذاته، أما إذا قال: حسن، فقط، فيكون عنده حسناً لغيره، كما قرره ابن حجر في «شرح النخبة»»[3]. وقال الشريف حاتم بن عارف: «قول الترمذي مثلاً عن حديث: «حسن غريب»، فهذا يعني أنه حسن لذاته، كما قرره أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤ هـ)، في «نفخ الشذي شرح جامع الترمذي»، وكما وافقه الدكتور نور الدين عتر في كتابه «الإمام الترمذي»، وعلى ذلك غيرهما، وهو الصحيح الظاهر، والحسن لذاته يعني أنه حسن الأسناد لكن يزيد التعبير بغرابة الحديث دلالة التحسين على الاحتجاج برواته، كما سبق وإن شرحناه آنفاً.

وقد وجدت تطبيقاً عملياً للحافظ ابن حجر يقطع بذلك، حيث قال في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» في ترجمة «عبد الله بن عبيد الديلي» قال: «أخرج حديثه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف».

هذا الاستطراد كله ذكرته لك أخي القارئ الكريم، لأقول: إن الترمذي أخرج في «جامعه» لعلي بن زيد بن جدعان، وقال في كثير من حديثه: حسن غريب. فهذا من الترمذي قاطع بأنه يعتبر علي بن زيد محتجاً به، ممن يحسن حديثهم وإن تفرد به. وليس الترمذي فقط على

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٤٠، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ٢، ص ١٨٥.
٣. ابن أبي شيبة، المصنف، ص ٧٠، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.

تحسين حديث علي بن زيد بل...»[1].

وقال قبل ذلك: «ومثل هذا في التنصيص على الاحتجاج بالراوي في الإسناد المصحح أو المحسن، ما لو قال الناقد: «حديث صحيح غريب»، أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث فلان عن فلان»، فهذه كلها وماثلها، أقوال كالنص على الإحتجاج بأولئك الرواة الذين تفردوا بذلك الحديث: إسناده أو متنه، أو بكليهما. بل إنّ دلالة تصحيح الأفراد والغرائب على الحجية برواتها أقوى من مجرد تصحيح الإسناد لما لا يخفى: من أنّ الغرائب والأفراد لا تقبل إلا ممن يقوى على الانفراد بها. وربما صُحح إسناد لو تفرد به أحد رواته ولم يتابع لما صحح»[2].

وقال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في معنى لفظة «حسن» عند الترمذي ما نصه: «ثم جاء الترمذي وأكثر من استخدام هذه اللفظة في كتابه وقعّد لهذه اللفظة حينما نص في آخر كتابه «كتاب العلل الذي هو ملحق بكتابه الجامع» نصّ على أن الحديث الحسن عندنا هو: ما حَسُنَ إسناده، وهذا نص منه نريد أن نشير إليه بعد قليل في اختلاف جرى في توجيه بعض عباراته، فنص إذاً هاهنا أنه يقصد حُسن إسناد الحديث، ولا يقصد شيئاً آخر.

ثم بين أن الحديث الحسن عنده هو ما تُشترط فيه هذه الشروط: الشرط الأول: أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب... الشرط الثاني: وأن لا يكون شاذاً... الشرط الثالث: ويروى من غير وجه: واشتراطه لهذا الشرط الثالث يبين بهذا التعريف الحسن لغيره لا الحسن لذاته، يتبين الحسن لذاته حينما يورد الترمذي (رحمه الله) لفظة تدل على أن هذا الحديث ليس له سوى هذا الطريق، وذلك حينما يقول: «هذا حديث حسن غريب»، أو هذا حديث «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه» أو نحو هذه العبارات، فهذا يخرج عن تعريفه هاهنا»[3].

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ج ١، ص ٣١٦.
٢. المصدر نفسه، ص ٣١٥-٣١٦.
٣. سعد بن عبد الله آل حميد، مناهج المحدثين، ص ٩٨-٩٩.

وقال أيضاً: «فالترمذي (رحمه الله) حينما يقول عن حديث: «هذا حديث غريب»، دون أن يطلق عليه لا لفظ الحُسن، ولا الصحة، فإنه (رحمه الله) يقصد بهذه الكلمة هذا حديث غريب، أي: حديث ضعيف، عرف هذا بالإستقراء في كتابه، لكن إذا أردفه بكلمة «حسن» أو غيرها من العبارات كالصحيح، فالحكم يرتفع فحسن بمعنى أنه حسن لذاته، وغريب أي أنه ليس له سوى هذه الطريق»[١].

إذا عرفت هذا فاعلم -كما مرّ- أن الترمذي قد أخرج لابن الرومي هذا الحديث في فضائل زيد ثم قال عقبه: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر».

وأنت ترى أن الترمذي حسن سند حديث ابن الرومي لذاته -فقال حسن غريب- ثم هو من أفراده المطلقة عند الترمذي فإنّه لا يعرفه إلا من هذا الوجه الذي حسنه لذاته، وهذا يعني ابن الرومي كان صدوقاً حسن الحديث مطلقاً عند الترمذي كما هو واضح بيّن مما مرّ، ولا فرق هنا بين يقول الترمذي: «ابن الرومي صدوق حسن الحديث» أو يحسن حديثاً انفرد به عند الترمذي.

وقال الإمام ابن دقيق رداً على ابن القطان حيث ضعف حديثاً: «فمن العجب كونه لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث! فأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح حديثاً انفرد به؟!»[٢].

وقال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن عبيد الذيلي: «أخرج حديثه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف»[٣].

وقال الشيخ محمد عوامة: «ومساور الحميري وأُمُّه: روى لهما الترمذي حديثين (١١٦١،

---

١. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص ١١٦.
٢. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج ٣، ص ١٦٦.
٣. ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة، ص ٢٢٨.

٣٧١٧) وقال عنهما: حسن غريب، وهذا فرع تعديله لهما»[١].

إذن في كيفية تعامل الترمذي مع حديث ابن الرومي تعديل ضمني له كما هو واضح.

قال الشيخ محمد عوامة -وكلامه يشبه كلام السابق للشريف حاتم بن عارف -: «إهمال كثيرمن المعاصرين لما أُسميه بـ: التوثيق الضمني، وذلك باعتماد تصحيح الترمذي أو تحسينه مثلاً لحديث راو ما، وجعل هذا بحكم قوله: فلان ثقة، أو صدوق... وقد عرضت للتوثيق الضمني في دراسات «الكاشف»، ونقلت عن أئمة المتأخرين اعتماد ذلك»[٢].

ولذا قال في دراسات «الكاشف» بترجمة ابن الرومي: «وقال الترمذي في حديثه في مناقب زيد بن حارثة (رضي الله عنه): «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر»»[٣].

الثالث: محمد بن عمربن الرومي كان شيخ البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، فقد روى عنه في «تاريخه الكبير» فقال: «قال لي محمد بن رومي ثنا علي بن مسهرعن إسماعيل بن أبي خالد...»[٤]، وقد صرح بهذا الذهبي فقال بترجمة محمد بن عمر بن الرومي: «وقد روى عنه البخاري في غير «صحيحه»»[٥]، ومن المعلوم إنَّ شيوخ البخاري كلهم ثقات أو صدوقون عنده كما بينه الشيخ المعلمي في كتابه «التنكيل» بترجمة أحمد بن عبد الله الفرياناني: «أقول: في باب الإمام ينهض بالركعتين من «جامع الترمذي»: «قال محمد بن إسماعيل البخاري: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً»، والبخاري لم يدرك ابن أبي ليلى، فقوله «لا أروي عنه» أي بواسطة، وقوله «وكل من

١. ابن أبي شيبة، المصنف، حديث رقم ٣٢٧٧٧، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.
٢. ابن أبي شيبة، المصنف، ص ٧٠ و٧١.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ٢٠٤، رقم ٥٠٧٢.
٤. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٢١٧-٢١٨.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٦٨.

كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً» يتناول الرواية بواسطة وبلا واسطة، وإذا لم يرو عمن كان كذلك بواسطة، فلأن لا يروي عنه بلا واسطة أولى، لأن المعروف عن أكثر المتحفظين أنهم إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة.

وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه... والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده، وقد تأيد ذلك بأن الرجل كان مشهوراً في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مر»[1].

وقال الشيخ المعلمي أيضاً بترجمة ضرار بن صرد: «أما ضرار فروى عنه أبو زرعة، وقال البخاري والنسائي «متروك الحديث»، لكن البخاري روى عنه وهو لا يروي إلا عن ثقة كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومر النظر في ذلك في ترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن والظاهر التوسط وهو أن البخاري لا يروي إلا عمن هو صدوق في الأصل يتميز صحيح حديثه من سقيمه كما صرح به في رواية الترمذي عنه كما تقدم في تلك الترجمة»[2].

وقال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل» حين سئل «من هم الرواة الذين وصفوا بالإنتقاء في مشايخهم؟» ما هذا نصه: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري صاحب «الصحيح»: قال الترمذي في «الجامع» (٢/ ١٩٩): ب/ ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً: وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه، لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا، فلا أروي عنه شيئاً.

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن العكي الفرياناني.
٢. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٨، بترجمة ضرار بن صرد.

وقد نقل العلامة المعلمي (رحمه الله) هذا في «التنكيل» ترجمة أحمد بن عبد الله أبي عبدالرحمن العكي، ثم قال: ... وفي «هدي الساري» (ص: ٤٧٩): قال الحافظ: ذكرُ مراتب مشايخه -أي البخاري- الذين كتب عنهم، وحدث عنهم: قد تقدم التنبيه على كثرتهم، وعن محمد بن أبي حاتم عنه قال: كتبتُ عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، وقال -أيضاً-: لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل.

فهذا القول من البخاري -رحمه الله- يدل على أنَّ مشايخه جياد عنده، ولا يليق حصر ذلك بمشايخه في «الصحيح»، لأن عدة مشايخه في «الصحيح» ٣٢٢ شيخ، كما ذكره أخونا الفاضل أبو عمير مجدي بن محمد بن عرفات -سلمه الله من كل سوء- في رسالته «إسعاف القاري بمعجم شيوخ الإمام البخاري»، فأين هذا العدد من ألف وثمانين شيخاً؟! ... ومما يدل على انتقاء البخاري، قول أبو عمرو الخفاف: حدثنا التقي النقي العالم الذي لم أر مثله: محمد بن إسماعيل... ، اهـ من «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٥)، وفي «الميزان» (١/ ١٠٦) ترجمة أحمد بن عاصم البلخي: ذكره أبي حاتم، وبيض له، مجهول. قلت -أي الذهبي-: بل هو مشهور، روى عنه البخاري في «الأدب»»[1].

الرابع: قال ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠ هـ)[2] عقب حديثه هذا: «هذا خبر صحيح

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج ٢، ص ١١٢-١١٦.

٢. قال محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٢٦٧-٢٧٧ بترجمته: «الإمام العلم المجتهد، عالم العصر أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة... وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف. قل أن ترى العيون مثله... وكان من كبار أئمة الاجتهاد... وقال الخطيب: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب: كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظا لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في «أخبار الأُمم وتاريخهم»، وله كتاب: «التفسير» لم يصنف مثله، وكتاب سماه: «تهذيب الآثار» لم أر سواه في معناه، لكن لم يتمه، وله في أُصول الفقه وفروعه كتب كثيرة واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حفظت

سنده»[1]، وهذا توثيق ضمني منه لابن الرومي كما هو واضح.

ومحمد بن جرير الطبري ذكره الذهبي في رسالته «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[2].

الخامس: أورده ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) في «الثقات» فقال: «محمد بن عمر بن عبد الله بن الرومي، من أهل البصرة، كنيته أبو عبد الله، يروي عن شعبة وزهير بن معاوية، روى عنه أبو موسى الزمن وأهل العراق وهو مولى لآل رباح بن عبيدة»[3]، وقال مرة أُخرى: «محمد بن عمر الدوسي الرومي يروي عن شعبة بن الحجاج روى عنه أبو قلابة الرقاشي»[4]. ولا يقال أنه متساهل في التوثيق لأن ذلك في توثيقه للمجاهيل وابن الرومي ليس منهم، بل هو شيخ البخاري وهو رجل معروف قد روى عنه جمع من الحفاظ وائمة الحديث كما سيأتي قريباً.

السادس: قد خرج له الإمام ضياء الدين المقدسي (٥٦٧-٦٤٣ هـ) في كتابه «الأحاديث المختارة»: «... ثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، ثنا محمد بن عمر الرومي، ثنا شعبة، عن موسى بن أنس، قال: سمعت أنساً قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

عنه. قلت: كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفاً بالقراءات وباللغة، وغير ذلك... وابتدأ بتصنيف كتاب «تهذيب الآثار» وهو من عجائب كتبه، ابتداء بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه، ثم فقهه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والرد على الملحدين، فتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي، وبعض مسند ابن عباس، فمات قبل تمامه. قلت: هذا لو تم لكان يجيء في مئة مجلد... وكان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات، من جاهل، وحاسد، وملحد، فأما أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه، وزهده في الدنيا، ورفضه لها، وقناعته -رحمه الله- بما كان يرد عليه من حصة من ضيعة خلفها له أبوه بطبرستان يسيرة... قلت: جمع طرق حديث «غدير خم» في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك. قيل لابن جرير: إن أبا بكر بن أبي داود يملي في مناقب علي. فقال: تكبيرة من حارس. وقد وقع بين ابن جرير وبين ابن أبي داود، وكان كل منهما لا ينصف الآخر، وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود، فكثروا وشغبوا على ابن جرير، وناله أذى، ولزم بيته، نعوذ بالله من الهوى.»

١. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.
٢. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ٢٠٣، رقم ٤٢٤.
٣. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ٧١.
٤. المصدر نفسه، ج ٩، ص ٨١.

«لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً ولما تقاررتم على الفرش، ولما لامستم النساء، ولا أسغتم الطعام والشراب ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله وتبكون»، أخرج في «الصحيحين» من أوله إلى قوله «كثيراً» وباقيه لم يخرجاه»[1]، وقال محقق الكتاب الدكتور عبدالملك بن عبد الله بن دهيش: «إسناده صحيح»[2].

وقد عرفت أنَّ الضياء المقدسي التزم في هذا الكتاب الصحة كما قال السيوطي: «ومنهم -أي ممن صنفوا في الصحيح- الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتابا سماه «الأحاديث المختارة» التزم فيه الصحة»[3]، وقال الذهبي عن أحاديث المختارة: «هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين»[4]، وقال الكتاني: «وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم»[5].

السابع: قال شمس الدين ابن الجزري (٧٥١-٨٣٣ هـ): «محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي، ويقال: فيروز أبو عبد الله البصري، مقرئ جليل، أخذ القراءة عرضاً عن «ك» العباس بن الفضل وأبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابهما، وروى عن أحمد بن موسى اللؤلؤي وعن الكسائي حروفهما، روى الحروف عنه «ك» محمد بن عبيد بن عقيل و«ك» علي بن الحسن»[6].

الثامن: روى عنه يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) وهو من الذين وصفوا بالإنتقاء في مشايخهم كما قال مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل» حين سئل «من هم الرواة الذين وصفوا بالإنتقاء في مشايخهم؟» ما هذا نصه: «يعقوب بن سفيان الفسوي أبو يوسف. قال عن نفسه: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات، ما أحد منهم

---

١. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج ٧، ص ٢٣٠، رقم ٢٦٧٠.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه، ص ١٨، في المقدمة.
٤. المصدر نفسه.
٥. المصدر نفسه، ص ١٩، في المقدمة.
٦. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ١٩٢، رقم ٣٣١٧.

اتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق. وقوله: «حجة» أعلى من مجرد كون الراوي ثقة، أي: أن الأحمدين حجة في دينهما وسمتهما، وهما كذلك في السنة والحديث وغير ذلك»[1].

ورواية يعقوب بن سفيان الفسوي عن ابن الرومي موجودة في كتاب «المعرفة والتاريخ»[2] للفسوي. قال الذهبي بعد أن نقل كلام الفسوي في شيوخه: «ليس في «مشيخته» إلا نحو من ثلثمائة شيخ، فأين الباقون؟ ثم في المذكورين جماعة قد ضعفوا»[3].

قلت: ابن الرومي ثقة عند يعقوب بن سفيان الفسوي وإن ضعفه بعضهم كما سيأتي.

التاسع: قد روى عنه جمع من الثقات والحفاظ من أئمة الحديث، فيهم جمع وصفوا بالإنتقاء في شيوخهم وقال مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل» حين سئل «الراوي إذا روى عنه جماعة، فهل يعتبر هذا توثيقاً له أم لا؟» ما هذا نصه: «في هذا الأمر تفصيل راجع إلى صفة هؤلاء التلاميذ، فإن كانوا من مشاهير الثقات، وممن عُلم تحرِّيهم في الراوية وانتقاؤهم للمشايخ، فهذا يُعّدِل المرويّ عنه، ولعل في كلام أبي زرعة حين سأله ابن أبي حاتم -رحمهما الله- ما يشير إلى هذا، حين سأله عن رواية الثقات عن الرجل هل تنفعه؟ فقال: نعم، وسأله عن روايته عن الثقات هل تنفعه؟ فقال: لا، والأمر كذلك؛ لأنَّ الكذاب قد يدّعي لقاء المشاهير والسماع من الأئمة، أمَّا رواية المشاهير والأئمة عن الرجل فهي التي تنفعه حقاً، والظاهر من النفع في كلام أبي زرعة التعديل؛ لأنَّ رواية الضعيفين عن الراوي ترفعه من جهالة العين إلى جهالة الحال، فلا يصح مساواة رواية الحفّاظ برواية هذين، فيقال: «إنَّ رواية جماعة من المشاهير الذين ينتقون في الراوية، لا ترفع جهالة الحال»!! على أنَّ هذا

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٢٦.
٢. يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج ٣، ص ٣٩٨.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ١٨١.

ليس عاماً في كل الثقات، فمِنَ الثقات من يروي عن كل أحد، فهؤلاء لا يُفْرح بروايتهم عن الراوي»[1].

والثقات الذين رووا عن محمد بن عمربن الرومي:

١- الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ)، وقد وصف بالإنتقاء في شيوخه[2]، وأشار ابن أبي حاتم[3] برواية أبيه عن ابن الرومي.

٢- الإمام الحافظ إسماعيل بن محمد البخاري (ت ٢٥٦ هـ) وقد وصف بالإنتقاء في شيوخه كما مرّ توضيحه.

٣- الإمام الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) وقد وصف بالإنتقاء في شيوخه كما مرّ.

٤- الإمام الحافظ حميد ابن زنجوية (ت ٢٥١ هـ) ثقة ثبت حجة[4]، روى عن ابن الرومي بلا واسطة في كتابه المعروف «الأموال»[5].

٥- الإمام الحافظ أحمد بن سنان القطان (ت ٢٥٦ هـ) وكان إمام أهل زمانه من الثقات الأثبات جليل القدر[6]، روايته عن ابن الرومي توجد في «تفسيرابن أبي حاتم»[7]، وأشار ابن أبي حاتم برواية أحمد بن سنان عن ابن الرومي في «الجرح والتعديل»[8].

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٤.
٢. المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٦.
٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢٢.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٥٠.
٥. ابن زنجويه، الأموال، رقم ٢٤٥٥.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٢١.
٧. ابن أبي حاتم الرازي، تفسيرابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٢٠١.
٨. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢٢.

٦- الإمام الحافظ محمد بن المثنى الزمن (ت ٢٥٢ هـ) الثقة الثبت الحجة[١]، أشار ابن حبان[٢] وأبو حاتم الرازي[٣] إلى روايته عن ابن الرومي.

٧- الحافظ حاتم بن الليث الجوهري (ت ٢٦٢ هـ) وهو ثقة متقن ثبت[٤]، روايته عن ابن الرومي توجد في «حلية الأولياء» لأبي نعيم[٥]، وأشار الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»[٦] إلى روايته عن ابن الرومي.

٨- الحافظ عقبة بن مكرم العمي البصري (ت ٢٤٣ هـ) الحافظ الثبت من رجال صحيح مسلم[٧]، أشار المزي في «تهذيب الكمال»[٨] إلى روايته عن ابن الرومي.

٩- الحافظ إبراهيم بن عبد الله الكجي (ت ٢٩٢ هـ)[٩]، روى حديث «مدينة العلم» عن ابن الرومي كما في «فضائل الصحابة»[١٠] لأحمد بن حنبل وفي «جزء الألف دينار»[١١] لأبي بكر القطيعي (ت ٣٦٨ هـ) وغيرهما من الكتب.

١٠- الحافظ يعقوب بن إسحاق بن زياد القلوسي (ت ٢٧١ هـ) الثبت الفقيه[١٢]، وروايته عن ابن الرومي توجد في «العقل وفضله» لابن أبي الدنيا[١٣].

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥١٢.
٢. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ٧١.
٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢٢.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٥١٩.
٥. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج ٧، ص ١٩٥.
٦. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٧١.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ١٧٨.
٨. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٧١.
٩. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٢٠.
١٠. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ١٠٨١.
١١. القطيعي، جزء الألف دينار، رقم ٢١٦.
١٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٦٣١.
١٣. ابن أبي الدنيا، العقل وفضله، ص ١٣.

١١- الجراح بن مخلد (ت ٢٥٥ هـ) الثقة[١]، وروايته عن ابن الرومي توجد في «سنن الترمذي»[٢].

١٢- الحافظ أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري (ت ٢٦٣ هـ) الثقة الرحال[٣]، أشار الذهبي[٤] والمزي[٥] إلى روايته عن ابن الرومي.

١٣- الحافظ عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، أبو قلابة (ت ٢٧٦ هـ) محدث البصرة[٦]، ذكره المزي[٧] في جملة من روى عن ابن الرومي وروايته عنه توجد في «الأحاديث المختارة»[٨] كما مرّ.

١٤- الحافظ محمد بن علي (حمدان بن علي) الورّاق أبو جعفر (ت ٢٧٢ هـ) وهو ثقة متقن[٩]، وروايته عن ابن الرومي في «مسند الشاشي»[١٠]، وأشار إلى روايته أيضاً الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»[١١].

١٥- العباس بن جعفر بن عبد الله بن الزبرقان (ت ٢٥٨ هـ) وهو ثقة[١٢]، وروايته عن ابن الرومي توجد في «المشيخة البغدادية»[١٣] لأبي طاهر السلفي وأيضاً في «تفسير

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٢٩٠.
٢. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٤٠، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٤٥.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ٢٠٤.
٥. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٧١.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٨٠.
٧. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٧١.
٨. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج ٧، ص ٢٣٠، رقم ٢٦٧٠.
٩. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٩٠.
١٠. الهيثم بن كليب الشاشي، مسند الشاشي، ج ١، ص ٨٨، رقم ٣٠.
١١. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٧١.
١٢. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٢، ص ١٨٤، رقم ٣١٦٣.
١٣. أبي طاهر السلفي، الجزء الثاني عشر من المشيخة البغدادية، مخطوط.

الطبري»[1].

١٦- عثمان بن معبد بن نوح (ت ٢٦١ هـ) وهو ثقة[2]، وروايته عن ابن الرومي توجد في «المشيخة البغدادية»[3] لأبي طاهر السلفي.

١٧- محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل الهلالي وهو ثقة[4]، وروايته عن ابن الرومي توجد في «المعجم الكبير»[5] للطبراني.

١٨- محمد بن خزيمة بن راشد الأسدي (ت ٢٧٦ هـ) شيخ الطحاوي وهو مشهور ثقة[6]، روايته عنه توجد في «شرح معاني الآثار»[7] لأبي جعفر الطحاوي.

١٩- عباد بن الوليد أبو بدر (ت ٢٥٨ هـ) وهو شيخ وثق[8]، ذكره المزي[9] في من روى عن ابن الرومي.

العاشر: إنّ محمد بن عمر بن الرومي -مع كونه معروفاً غير قليل الحديث- لم يذكره أحد من المتقدمين من الأئمة الذين صنفوا في الضعفاء في كتبهم كابن عدي والعقيلي وابن حبان والبخاري، والجوزجاني، والنسائي والدارقطني ولا حتى ابن الجوزي وغيرهم، كذلك لم يذكره أبو أحمد ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) في كتابه «الكامل في الضعفاء»، وهذا يدل على كون ابن الرومي عنده ثقة أو صدوقاً وأنه لم يجد له شيئاً منكراً كما مرّ توضيحه مفصلاً في ترجمة محمد بن جعفر الفيدي في الفصل الثالث، فراجع. والجدير بالذكر أن ابن عدي روى حديثاً بسنده

١. الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان)، ج ٣٠، ص ٤٥٠، في تفسير قوله تبارك وتعالى ﴿الله الصمد﴾.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٢٨٨، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. أبي طاهر السلفي، الجزء الثاني عشر من المشيخة البغدادية، مخطوط.
٤. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، رقم ٦٠٣٤.
٥. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ج ٢٣، ص ٣٣٥.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الإعتدال، ج ٣، ص ٥٣٧.
٧. أحمد بن محمد الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج ٢، ص ٢١٣، رقم ٣٩٦٤، و ص ٢٤٩، رقم ٤١٣٠.
٨. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٥٣٢.
٩. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٧٢.

عن محمد بن عمربن الرومي، فقال بترجمة صالح بن حيان القرشي: «حدثنا الحسين بن إسماعيل ثنا حفص بن عمرالزيّاني سعيد ثنا محمد بن عمريعني الرومي ثنا عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه قال...»[1]، ومع ذلك فإنما ذكرهذا الحديث بترجمة صالح بن حيان القرشي ولم يذكرابن الرومي أصلاً.

نعم ذكره الذهبي في «ميزان الإعتدال» وقال: «قال أبو زرعة: فيه لين. وقال أبو داود: ضعيف. وقد روى عنه البخاري في غير «صحيحه»، وأخرج الترمذي عن إسماعيل بن موسى، عن محمد بن عمربن الرومي، عن شريك حديث: أنا دار الحكمة وعلي بابها، فما أدري من وضعه؟»[2]، وهذا يدل على كون ابن الرومي صدوقاً عند الذهبي أيضاً وإلا لم يقل «ما أدري من وضعه». وذِكرهذا الحديث بترجمة ابن الرومي غيرصحيح لأنه لم ينفرد به بل رواه سويد أيضاً وهو حسن الحديث عند الذهبي كما عرفت، والصحيح ما فعله ابن عدي فإنه يعلم أن ابن الرومي لم ينفرد بهذا الحديث عن شريك.

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفه أبو داود وقواه غيره»[3]. وفي «لسان الميزان»: «عن شعبة وعلي بن علي الرفاعي وعنه أحمد بن الأزهروالبخاري في غير«الصحيح». وثقه ابن حبان»[4].

أما الجرح:

الأول: قال أبو داود (ت ٢٧٥ هـ) كما في «تهذيب التهذيب»: «ضعيف»[5]، وهكذا جاء في «سؤالات الآجري»[6]، وهذا جرح مبهم غيرمفسر.

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٤، ص ٥٤.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٦٨.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف، ج ٢، ص ٢٠٤.
٤. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٧، ص ٣٧٠.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٢١.
٦. أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج ١، ص ٣٦١، رقم ٦٤٤.

الثاني: سئل ابن أبي حاتم عنه عن أبيه (ت ٢٧٧ هـ) فأجاب: «هو قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً. قلت: ما حاله؟ قال: فيه ضعف»[١]، وهذا جرح مبهم أيضاً، وقد عرفت أن أبا حاتم قال فيه: «صدوق»[٢].

الثالث: قال أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ): «شيخ لين»[٣]، وفي «تهذيب التهذيب»: «قال أبو زرعة: شيخ فيه لين»[٤]، وهذا جرح مبهم أيضاً.

وهذا كلّ ما اطلعتُ عليه من الجرح -بعد بحث كثير- في محمد بن عمربن الرومي من المتقدمين.

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فقال: «مُحَمد بن عُمَر بن عَبد اللهِ، ابن رُومِي، البَصرِيُّ، أَبو عَبد اللهِ. سَمِعَ شُعبة، وزُهَيراً. هو ابن عَبد اللهِ بْن فَيرُوز، مَولًى لآل رِياح بْن عَبِيدة، مَوالِي باهِلَة»[٥].

وهكذا ذكره ابن منده الأصبهاني (٣١٠-٣٩٥ هـ) في «فتح الباب في الكنى والألقاب» وقال: «أَبُو عبد الله: مُحَمَّد بن عمربن عبد الله الرُّومِي الْبَصْرِيّ. مولى رَبَاح بن عُبَيْدَة. حدث عَن: شُعْبَة بن الْحَجَّاج»[٦].

تحقيق ألفاظ الجرح الواردة في محمد بن عمربن عبد الله الرومي

وهي ثلاثة ألفاظ: ١- فيه ضعف، ٢- فيه لين، و ٣- هو ضعيف. وهذه الألفاظ كلها من قبيل الجرح المجمل المبهم. ثم لفظ «فيه لين» و «فيه ضعف» من أخف ألفاظ الجرح.

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢١-٢٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٢١.
٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢١-٢٢.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٢١.
٥. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ١٧٨.
٦. ابن مندة الأصبهاني، فتح الباب في الكنى والألقاب، ص ٥١٢، رقم ٤٧٢٨.

أورد أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي لفظ «فيه لين» و«فيه ضعف» في «المرتبة الأُولى» من «مراتب التجريح» في كتابه «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»[1] وقال: «وكثير من ألفاظ هذه المرتبة والتي تليها تحتمل نفي الجلالة فقط وإن كان الراوي ثقة في الجملة، لكن الأصل في هذه الألفاظ أنها عبارات تليين إلا إذا قامت قرينة تفيد نفي الجلالة دون أصل القوة فيعمل بها»[2].

وجعل ابن أبي حاتم أول مراتب الضعف وأخفها مرتبة «لين الحديث»[3]، وتابعه ابن الصلاح[4] والنووي[5]، وهكذا جعل الذهبي لفظة «لين» في أخف مراتب الضعف[6]، وفعل العراقي مثلما فعل الذهبي لكنه ذكر ألفاظ: «لين»، «لين الحديث»، و«فيه لين»، وكذا وضعها السخاوي في أخف مراتب الجرح بنفس الألفاظ السابقة[7]، وجعل السيوطي أخف مراتب التجريح المرتبة الأُولى حيث قال: «أدناها ما قَرُب من التعديل فإذا قالوا: «لين الحديث»»[8].

وجعله الإمام اللكنوي في أخف مراتب الجرح حيث قال: «والسادسة: -وهيَ أسهلها- قولهم: فيه مقال... أو لين الحديث أو فيه لين»[9].

وقال العلامة التهانوي: «وأما ألفاظ الجرح فلها مراتب ست أيضاً: ١- فأدناها ما قَرُبَ من التعديل، فإذا قالوا: لين الحديث...»[10].

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص ١٥١.
٢. المصدر نفسه، ص ١٥٢.
٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٣٧.
٤. ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص ١٢٥.
٥. يحي بن شرف النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، ص ٣٢٩.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤.
٧. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج ٢، ص ٢٩٥.
٨. جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص ٤٠٧-٤٠٨.
٩. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ١٧٩-١٨٢.
١٠. ظفر أحمد العثماني التهانوي، مقدمة إعلاء السنن (فوائد في علوم الحديث)، ج ١٨، ص ٨٩٧٦.

والمهم هنا أن هذه الألفاظ كلها من ألفاظ الجرح المبهم كما بينه أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي في كتابه «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» فقال: «الباب الحادي عشر. ذكر ألفاظ الجرح المجمل والمفسر. وفائدة هذا الباب تظهر عند تعارض الجرح والتعديل في الترجمة الواحدة، فقد ذكروا أنهما إذا تعارضا فلا يقبل الجرح إلا مفسراً وشرطوا لذلك شروطاً يأتي ذكرها في محلها إن شاء الله تعالى من القسم الثاني من هذا الكتاب.

واعلم أن الجرح يكون مجملاً إذا لم يعلم ما سببه، وهل هو جرح في الحفظ أم جرح في العدالة... أولاً: ألفاظ الجرح المجمل: قولهم: «فلان لين» لأنه لا يعلم ما سبب لينه و«فلان ضُعف، ... أو هو ضعيف...» ... كل هذه الألفاظ تعد من ألفاظ الجرح المجمل، لأنه لا يدرى هل طعنوا في الراوي بسبب سوء حفظه، أو لروايته المناكير عن الضعفاء والمجهولين، أو لوجود المناكير في حديثه بسبب تدليسه، أو الطعن في عدالته من جهة البدعة أو الفسق أو الكذب في الرواية، وإن كانت هذه الألفاظ قد علم منزلة كل منها هل هو جرح خفيف أو شديد، ومن الخطأ أن يظن الطالب أن الجرح الخفيف مجمل والجرح الشديد مفسر، بل الإجمال فيهما موجود وكذا التفسير فيهما موجود، والعبرة باللفظ فإذا كان محتملاً -أي لم يُعلم هل الجرح في الضبط أم في العدالة- كان مجملاً وإذا كان بين السبب كان مفسراً»[1].

تحقيق كلام أبي حاتم في ابن الرومي «روى عن شريك حديثاً منكراً»

قال أبو حاتم الرازي (١٩٥-٢٧٧ هـ) بعد أن قال في ابن الرومي «صدوق قديم»[2]: «روى عن شريك حديثاً منكراً» كما مرّ، ولم يبين لنا أي حديث يريد، ولكن الظاهر أنّه يريد هذا الحديث الذي نحن بصدد تحقيقه «أنا دار الحكمة وعلي بابها» كما قال الشيخ المعلمي في تحقيقه على رواية «أنا مدينة العلم وعلي بابها»: «وروى اللفظ الثاني، محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، وابن الرومي ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم: «صدوق قديم،

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص ٥٢٣-٥٢٦.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٢١.

روى عن شريك حديثاً منكراً»، يعني هذا»[1]. وفي كلام أبي حاتم هذا إحتمالان:

الأول: أنّه هو يريد أن ابن الرومي تفرد بهذا الحديث عن شريك.

قال الذهبي في تعريف «المنكر»: «وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَراً»[2]، وفي «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للأمير الصنعاني: «وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح البخاري المعروف بـ«فتح الباري» في ترجمة بريد بضم الموحدة هو ابن عبد الله بن أبي برده ابن أبي موسى: «إن أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة».

قال ابن الصلاح: «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث».

قال ابن حجر: «قلت: وهو ما ينبغي التيقّظ له فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»»[3]. وقال الحافظ البرديجي (ت ٣٠١ هـ) في معنى «المنكر»: «أنه حديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه عنه ولا من وجه آخر»[4]. وقال ابن الصلاح: «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث»[5].

وقد عرفت أن ابن الرومي صدوق فيه ضعف عند أبي حاتم لعله زعم أن ابن الرومي تفرد به، فعده منكراً، وليس كذلك لم ينفرد ابن الرومي به عن شريك بل رواه أيضاً سويد بن سعيد عن شريك.

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٤٢.
٣. محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج ٢، ص ٦.
٤. ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص ٨٠.
٥. المصدر نفسه.

وسويد صدوق عند أبي حاتم، فقال فيه: «كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر»، ولا يضرنا تدليس سويد في هذا الحديث لأنه قد صرح بالسماع عن شريك كما مر تحقيقه مفصلاً.

فإن يريد أبو حاتم بقوله «روى عن شريك حديثاً منكراً» أي انفرد عن شريك بهذا الحديث فهو كلام باطل.

وستعرف قريباً أن ابن الرومي ثقة وحديثه مقبول وإن تفرد بحديث عن شريك أو غيره.

الثاني: أنّه يريد أن لفظ أو معنى هذا الحديث الذي رواه ابن الرومي عن شريك فيه ركاكة أو في متنه مخالفة للثابت المعروف من المنقول والمعقول.

وإني أظن أن أبا حاتم يريد هذا المعنى من النكارة، لأن الحديث معناه منكر عنده، يدل على وجوب أخذ علم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من علي (عليه السلام) ويدل أيضاً على أعلمية علي (عليه السلام) على بقية الصحابة ولاشك أن هذا منكر عند أبي حاتم.

بل يدل الحديث على إمامة علي (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما بينه الشيخ محمد حسن المظفر (رحمه الله) (ت ١٣٧٥ هـ) -من علماء الشيعة-: «معنى كونه بابَ مدينة علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً، فهو الإمام دون غيره، لعدم اجتماع إمامة الشخص وحرمة الأخذ عنه واتّباعه في ما يحكم به. كما أنّ وجوب الأخذ عنه للوصول إلى علم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتمّ إلّا بعصمته، فيتعينّ للإمامة.

وكذا جعله الباب لعلمه دالٌّ على إحاطته بجميع ما يصدر عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) من العلوم، وذلك شأنّ الإمام»[1]. نعم، هذا الحديث منكر عند أبي حاتم، فكان ماذا؟

---

١. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٦، ص ١٧٤.

وهذا الكلام من أبي حاتم في الواقع هو تعديل في ابن الرومي وتقويته، لأنَّ أبا حاتم مع وسعة علمه لم يطلع إلا على حديث واحد منكر -عنده- من رواية ابن الرومي مع أن ابن الرومي لم ينفرد به بل رواه سويد عن شريك.

وإن ابن الرومي ليس قليل الحديث ومع هذا فإنه لم يظهر في حديثه نكارة لما أورده الذهبي في «ميزان الإعتدال» وإنما ذكر هذا الحديث في ترجمته، فالذهبي أيضاً لم يقدر أن يذكر في ترجمته إلا هذا الحديث.

ولذا لم يذكره أحد من المتقدمين من الأئمة الذين صنفوا في الضعفاء في كتبهم، فإنهم كثيراً ما يذكرون بعض الرواة في كتبهم مع ذكر أحاديثهم المنكرة.

تحقيق حال محمد بن عمر بن عبد الله الرومي

إذا عرفت ما ورد في محمد بن عمر بن الرومي من الجرح والتعديل فلا بدَّ الآن من تحقيق حاله اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل وليس بصحيح أن نأخذ بالجرح دون التعديل أو العكس كما قال الشيخ المعلمي: «ومن أهل زماننا وما قرب منه من يترقى فيذكر الراوي وبعض ما قيل فيه من جرح أو تعديل، ولكن كثيراً منهم أو أكثرهم يكون زمامه بيد الهوى، فإن كان الحديث موافقاً له نقل ما قيل في الرجل من الثناء وأعرض عما قيل فيه من الجرح؛ وإن كان مخالفاً لهواه نقل ما قيل فيه من الجرح وسكت عن الثناء»[1]. وقال الشيخ الألباني في أحد المحققين الذي ضعف حديثاً لأجل عمرو بن ابي عمرو: «فيه جَنَف وظلم للسنة ورواتها، فليس كل من تكلم فيه بعضهم يعل به حديثه، فكم من راو من رواة الشيخين، قد تكلم فيه بعض الأئمة، ومنهم هذا، بل وشيخه عكرمة أيضاً. وإنما ينبغي في هذه الحالة الرجوع إلى علم الجرح والتعديل وأُصوله ممن كان عالماً به، مع الاستغاثة بالحفاظ الذين سبقونا في هذا المجال، خلافاً لبعض الأغرار ممن يظنون أنهم على شيء من هذا العلم، وهم

١. عبد الرحمن المعلمي، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، ص ٢٨٣.

لم يشموا رائحته بعد»[1].

وقد قال ظفر أحمد العثماني التهانوي: «إذا كان الراوي مختلفاً فيه: وثقه بعضهم وضعفه بعضهم فالاقتصار على ذكر التضعيف والسكوت عن التوثيق عيب شديد وكذا بالعكس إلا أن يكون ممن ثبتت عدالته»[2].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه حميد بن زياد ولأجله ضعف ابن الجوزي حديثه: «قلت: هذا تعنت ظاهر، فان الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه وإلا لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل»[3].

أقول: إذا عرفت هذا فاعلم أن محمد بن عمر بن الرومي ثقة صحيح الحديث، قد وثقه وعدله غير واحد من أئمة الحديث وقد روى عنه جمع من الثقات بعضهم وصفوا بالإنتقاء في شيوخهم وهو مقرئ جليل وإنما ورد فيه جرح خفيف مبهم وهذا لا يُقبَل أبداً اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل، وراجع المسلك السادس بترجمة محمد بن جعفر الفيدي، فذكرنا هنا أن الجرح المبهم لا يقبل في من وثق.

قال ابن حجر العسقلاني –فيما نقله عنه السيوطي- بالنسبة إلى تعارض الجرح والتعديل في راو واحد: «فَإِنْ كَانَ مَنْ جُرِّحَ مُجْمَلاً، قَدْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، لَمْ يُقْبَلِ الْجَرْحُ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ كَائِناً مَنْ كَانَ إِلَّا مُفَسَّراً، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَتْ لَهُ رُتْبَةُ الثِّقَةِ، فَلَا يُزَحْزَحُ عَنْهَا إِلَّا بِأَمْرٍ جَلِيٍّ، فَإِنَّ أَئِمَّةَ هَذَا الشَّأْنِ لَا يُوَثِّقُونَ إِلَّا مَنِ اعْتَبَرُوا حَالَهُ فِي دِينِهِ، ثُمَّ فِي حَدِيثِهِ، وَتَفَقَّدُوهُ كَمَا يَنْبَغِي، وَهُمْ أَيْقَظُ النَّاسِ، فَلَا يُنْقَضُ حُكْمُ أَحَدِهِمْ إِلَّا بِأَمْرٍ صَرِيحٍ، وَإِنْ خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ قُبِلَ الْجَرْحُ فِيهِ غَيْرَ مُفَسَّرٍ إِذَا صَدَرَ مِنْ عَارِفٍ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَدَّلْ فَهُوَ فِي حَيِّزِ الْمَجْهُولِ، وَإِعْمَالُ

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٦٢.
٢. ظفر أحمد العثماني التهانوي، مقدمة إعلاء السنن (فوائد في علوم الحديث)، ج ١٨، ص ٨٩٦٦.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٤٤٢.

قَوْلِ الْمُجَرِّحِ فِيهِ، أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ»[1].

وقال الإمام محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ) -عبر عنه الشيخ الألباني بـ «عالم من كبار علماء الحنفية في الهند»- في كتابه المعروف «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»: «قد زلّ قدم كثير من علماء عصرنا بما تحقق عند المحققين أن الجرح مقدم على التعديل، لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهماً منهم أن الجرح مطلقاً -أي جرح كان، من أي جارح كان، في شأن أي راو كان- مقدم على التعديل مطلقاً، أي تعديل كان من أي معدل كان، في شأن أي راو كان.

وليس الأمر كما ظنوا، بل المسألة -أي تقدم الجرح على التعديل- مقيدة بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً... ويشهد له: قول الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر» وشرحه «نزهة النظر»: الجرح مقدم على التعديل. وأطلق ذلك جماعة، لكن محله التفصيل، وهو أنه إن صدر مبيناً، من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر: لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب: لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا عن التعديل: قبل مجملاً غير مبين السبب... وقول السخاوي في «شرح الالفية»: ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسرا، أما إذا تعارضا من غير تفسير فإنه يقدم التعديل. قاله المزي وغيره... .

وقول النووي في «شرح صحيح مسلم»: عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك.

وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدها: أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده. ولا يقال: «الجرح مقدم على التعديل» لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلّا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا... وقول الحافظ ابن حجر في ديباجة «لسان الميزان»:

---

١. جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص ٣٦٢.

إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله فالصواب التفصيل، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسراً: قبل، وإلّا: عمل بالتعديل. فأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف أو متروك، ونحو ذلك فإنّ القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك. فوجه قولهم: أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً: هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه... .

فالحاصل: أن الذي دلت عليه كلمات الثقات، وشهدت به جمل الأثبات: هو أنه إن وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان: قدم التعديل. وكذا: إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً: قدم التعديل. وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسراً، سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً. فاحفظ هذا، فإنه ينجيك من المزلّة والخطل، ويحفظك عن المذلّة والجدل»[1].

ويؤيده ما قال الشيخ الألباني: «أنه -أي الجرح- يقدَّم إذا كان سبب الجرح مبيناً، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً»[2].

وقال رداً على أحد علماء السنة: «لقد اعتمد في الطعن في ابن بكير على كلام أبي حاتم والنسائي، وهو يعلم أنه طعن غير مفسر، وأن مثله لا يقبل، لا سيما إذا كان قد وثقه الجمهور، واحتج به الشيخان»[3].

وقال بالنسبة إلى ثابت بن عجلان ووثقه ابن معين وقال أبو حاتم فيه: «صالح» وتوقف أحمد بن حنبل في أمره ما نصه: «توقف أحمد في ثابت ليس مثلما لو كان ضعفه، فلو أنه ضعفه لم يضر فيه مع توثيق من وثقه، لأنه جرح غير مفسر فهو غير معتبر»[4].

وقال رداً على أحد علماء السنة الذي ضعف حديث سعيد بن جمهان ضعفه بعض أئمة

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ١١٧-١٢٠.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٢، ص ٦، في المقدمة.
٣. المصدر نفسه، رقم ٣٠٠٠.
٤. المصدر نفسه، رقم ٥٥٩.

الحديث: «الاختلاف في سعيد بن جمهان. والجواب أنه ليس كل اختلاف في الراوي يضر، بل لابد من النظروالترجيح، وقد ذكرنا فيما تقدم أسماء بعض الأئمة الذين وثقوه وهم أحمد وابن معين وأبو داود، ويضاف إليهم هنا ابن حبان فإنه ذكره في «الثقات» والنسائي فإنه هو الذي قال: «ليس به بأس»، وعارض هؤلاء قول البخاري: «في حديثه عجائب»، وقول الساجي: «لا يتابع على حديثه».

قلت: فهذا جرح مبهم غيرمفسر، فلا يصح الأخذ به في مقابلة توثيق من وثقه كما هو مقرر في «المصطلح»، زد على ذلك أن الموثقين جمع، ويزداد عددهم إذا ضم إليهم من صحح حديثه، باعتبار أن التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر»[1].

ويؤيد صحة ما قال اللكنوي والألباني في مسألة الجرح غير المفسر أيضاً ما قاله أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠ هـ) في كتابه «فتح الملك» ما هذا نصه: «وهكذا كثيرمن كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط، ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم وإنما تعرف من الجرح المفسرفيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة كقوله فلان كذاب لأنه حدث عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته أو قبل دخوله لبلده أوسئل الشيخ عن الحديث فأنكره وأبدى دليلاً على عدم سماعه له أو أقرعلى نفسه بالكذب، أو زاد في النسخة، أو أدخل نفسه في الطباق، أو كان يترك الصلاة، ويقيم الدليل على ذلك كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ، حيث لم يروه يصلي وهم يسمعون عليه فوضعوا في أطراف رجله حبراً ثم رجعوا إليه بعد ثلاثة أيام والحبرفي رجله، أو رؤيتهم إياه سكران أو نحو ذلك، ويطرح له ما ليس بجرح كالأشياء التي ذكرناها وأما على الإبهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصاً مع معارضة التعديل، وعلى هذا استقرصنيع جميعهم وصرح به أكثرهم في أُصول الفقه والحديث

١. المصدر نفسه، رقم ٤٥٩.

كما هو معروف.

وقد قال النووي في الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول شرحه ما نصه: «ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب».

وقال الحافظ في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضعفوا أيضاً في مقدمة «الفتح» ما نصه: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح».

ولما نقل عن الدارقطني أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطي يتكلمون فيه تعقبه بقوله: «هذا تليين مبهم لا يقبل». وكذلك تعقب ابن سعد على قوله في عبد الأعلى بن عبد الأعلى: لم يكن بالقوي، فقال: «هذا مجروح مردود غير مقبول». وتعقب الخليلي على قوله في عبد الملك ابن الصباح: كان متهماً بسرقة الحديث، فقال: «هذا جرح مبهم». وتعقب الدارقطني على قوله في يزيد بن أبي مريم: ليس بذاك فقال: «هذا جرح غير مفسر فهو مردود». وقال في ترجمة محمد بن بشار البصري: «ضعفه عمرو بن علي الفلّاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه».

وقال الحافظ نور الدين في «مجمع الزوائد» في الكلام على حديث في ترجمة معاوية فيه شيخ الطبراني لم يوثقه إلا الذهبي وليس فيه جرح مفسر.

وقال ابن دقيق العيد في «شرح الالمام»: «مقتضى قواعد الأُصول عند أهله أنه لا يقبل

الجرح إلا مفسراً». وقال الكمال الأدفوي في «الإمتاع»: «ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق وفيه خلاف وتفصيل والأولى أن لا يقبل من متأخري المحدثين لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً».

وقال الحاكم في «المستدرك»: «هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم لأنني لا أستحل الجرح إلا مبيناً ولا أجيزه تقليداً، والذي أختاره لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلاً».

وذكر الذهبي في «الميزان» أن البخاري ذكر أرقم بن شرحبيل في «الضعفاء»، ثم تعقبه الذهبي بقوله: «لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره في كتاب «الضعفاء» وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد».

وقال اللكنوي في «الرفع والتكميل»: «قد زل قدم كثير من علماء عصرنا في مسألة كون الجرح مقدماً على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفضيل توهماً منهم أن الجرح مطلقاً مقدم على التعديل، وليس الأمر كما ظنوا بل ذلك مقيد بأن يكون الجرح مفسراً فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً»»[1]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

وقال ابن تيمية: «فإن قيل: الحديث الأول رواه عمرو بن أبي سلمة، وقد قال فيه علي بن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه. وقال السعدي والنسائي: ليس بقوي الحديث. والثاني في أبو صالح باذام مولى أم هانئ وقد ضعفوه. . . .

قلت: الجواب على هذا من وجوه: الأول: أن يقال كل من الرجلين قد عدله طائفة من

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ١٤٧.

العلماء كما جرحه آخرون...»، وذكر كلام معدليهما ثم قال: «وإذا كان كذلك فيقال: إذا كان الجارح والمعدل من الأئمة، لم يقبل الجرح إلا مفسراً، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق»[1].

وقال الحافظ ابن كثير في بحث له حول «معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل»: «أما إذا تعارض جرح وتعديل، فينبغي أن يكون الجرح حينئذ مفسراً»[2].

وقال الإمام محيي الدين النووي بعد أن صحح حديثاً في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة: «فإن قيل: كيف حكمتم بصحته وفي إسناده محمد بن عمرو بن علقمة؟! فالجواب: إنه لم يثبت في ابن علقمة قادح مفسَّر»[3].

وقال الدكتور محمود الطحان –أُستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-: «هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟ أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور... ، وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب، لأنه لا يصعب ذكر سببه، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح...»[4].

وقال أيضاً: «إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل، فالمعتمد أنه يقدَّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مفسراً، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسر قدم التعديل»[5].

وقال عمرو عبد المنعم سليم: «اعلم –رحمك الله– أن أهل العلم قد اتفقت كلمتهم على عدم قبول الجرح المبهم إذا تعارض مع التعديل، وأما إذا كان مفسراً مبين السبب، فإنه مقدم

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٥-١٩٦.
٢. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص ٢٨٧.
٣. يحيى بن شرف النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود، ص ٨٠.
٤. محمود الطحان، أُصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١٦١.
٥. المصدر نفسه، ص ١٦٢.

على التعديل»[1]. وقال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد أن نقل كلام العلماء فيمن تعارض الجرح والتعديل فيه: «واختار شيخ الإسلام –يعني ابن حجر– تفصيلاً حسناً: فإن كان من جُرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان، إلا مفسراً، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح. وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله»[2].

ثم قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «والتفصيل الذي اختاره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث في التعليل والجرح والتعديل، بعد استقرار علوم الحديث وتدوينها»[3].

وقد عرفت أن الجرح في ابن الرومي هو من قبيل المجمل المبهم فلا يقبل أبداً، فلا يبقى إلا ما ورد فيه من التوثيق والتعديل فهو ثقة صحيح الحديث يقبل حديثه وإن تفرد به.

التنبيه على أهمية رواية البخاري عن محمد بن عمر بن الرومي

رواية الإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ) عن ابن الرومي يدل على كون الرجل عنده صدوقاً كما مرّ توضيحه من كلام الشيخ المعلمي.

قال الشيخ المعلمي في كتابه «التنكيل» في ترجمة أبي عبدالرحمن أحمد بن عبد الله العكي الفرياناني: «قال أبو نعيم: مشهور بالوضع، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: يروي عن الفضيل وعبد الله بن المبارك المناكير، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس في حديثهم، وكان محمد بن علي الحافظ سيء الرأي فيه».

---

١. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث، ص ١١٧.

٢. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص ٢٨٨.

٣. المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

ثم ذكر التعديلات الواردة فيه فقال: «ومما قاله ابن السمعاني أن «فريانان» خربت، قال: «وبقي قبر أبي عبد الرحمن بها يزوره الناس ويدورون حوله زرته غير مرة»، قال: «وسئل أحمد بن سيار عنه؟ فقال: لا سبيل إليه». وهذا يدل أن الرجل كان له شهرة وصيت في تلك الجهات وقد روى عنه الحسن بن سفيان وغيره كما في «الميزان»، وقال الذهبي: «وقد رأيت البخاري يروي عنه في كتاب الضعفاء»».

ثم ذكر ما يدل على كون شيوخ البخاري كلهم ثقات أو صدوقون عنده -مرّ كلامه- ثم قال: «والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده وقد تأيد ذلك بأن الرجل كان مشهوراً في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مر، وأن أحمد بن سيار على جلالته لما سئل عنه قال «لا سبيل إليه»، كأنه يريد أنه لا ينبغي الكلام فيه بمدح لضعفه في الرواية ولا قدح لصلاحه في نفسه على أن أكثر الذين تكلموا فيه لم يرموه بتعمد الكذب، فأما أبو نعيم فمتأخر وقد تتبعنا كلام من تقدمه فلم نجد فيه ما تحصل به النسبة إلى الوضع فكيف الشهرة»[1].

أقول: فانظر كيف يستدل على كون الفرياناني صدوقاً مع ما قيل فيه من الجرح الشديد من قبل أبي نعيم والنسائي وابن عدي والدارقطني وابن حبان مستنداً برواية البخاري عنه فقط. أما ابن الرومي فلم يجرحه أحد بمثل الذي قيل في الفرياناني وقد وثقه غير واحد.

التنبيه على كلام ابن حجر العسقلاني في محمد بن عمر بن الرومي

قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن الرومي في «تقريب التهذيب»: «لين الحديث»[2]، وهذا لم يقله أحد من المتقدمين، وإنما قال أبو زرعة: «فيه لين» كما مرّ.

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة أبو عبد الرحمن أحمد بن عبد الله العكي الفرياناني.

٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ١١٦.

وكلامه هذا غفلة منه، فالظاهر أنه لم يطلع إلا على توثيق ابن حبان لابن الرومي كما هو واضح لمن يراجع ترجمة ابن الرومي في «تهذيب التهذيب». ثم مع تسليم بصحة ما قال في ابن الرومي «لين الحديث» فلا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.

وعندي هذا غفلة منه وسيأتي توضيح ذلك بعد تعريف إصطلاح ابن حجر «لين الحديث»:

الأمر الأول: حديث من قال فيهم ابن حجر «لين الحديث» حسن لذاته: قال الشيخ وليد بن حسن العاني (١٣٧٥-١٤١٦ هـ) في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها»: «المطلب الأول: التعريف بلين الحديث عند ابن حجر: إن لفظة «لين الحديث» عندما يطلقها أهل النقد من المحدثين في الراوي، تفيد ضعفاً يسيراً لا يسقط حديثه بسبب هذا اللين. إلا أن ابن حجر أراد شيئاً آخر بهذا الإصطلاح غير ما أراده سابقوه، وهو كما يظهر من تعريفه لهذه المرتبة: «تفرد راو معين من مرتبة معينة بحديث ما».

فمن المعلوم أنه ليس كل من تفرد بحديث يُقبل تفرده، كما أنه ليس كل من تفرد بحديث يُرد تفرده، فأهل «الثقة» لا يضيرهم «التفرد» عند عدم المخالف.

لكن أهل «الضعف» يرد تفردهم حتى عند أمن المخالفة، بيد أن هناك من الرواة من لم يصل إلى درجات «الثقة» أو «الصدق» فيقبل ما تفرد به، ولم يهبط إلى درجات «الضعف» فيسقط حديثه، ترى ماذا نسمي الحديث الذي يتفرد به من هذا شأنه؟ لقد اصطلح ابن حجر في «تقريبه» أن يطلق على من هذا شأنه «لين الحديث»، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

إذن هذا هو «لين الحديث» عند ابن حجر، ولا يقابل «لين الحديث» عند غيره، فهو اصطلاح خاص بهذا الكتاب، ولم أقف على من سبقه في هذا الاصطلاح. وإن الاجتهاد والتحرير والتدقيق هو الذي أدى بابن حجر لهذا الاصطلاح.

ذلك أنه أضاف إلى مراتب «التعديل» مرتبة جديدة، وهي «مقبول» بين «المستور» وبين «من اختلف فيه»، فكان لا بد من اصطلاح جديد يبين لنا حكم ما تفرد به هذا «المقبول» من الأحاديث، لأن تفرد المقبول ليس كتفرد من فوقه من الثقات، ومن تحته من الضعفاء.

وهكذا يبين لنا أن المرتبة «السادسة» بقسميها أدخلها ابن حجر إلى مراتب «التعديل»، ولم تكن كذلك عند السابقين، بل ولا حتى عند اللاحقين»[1]، فقد بين أن لفظة «لين الحديث» من مراتب «التعديل» عند ابن حجر.

ثم قال: «المطلب الثاني: حكم رواية لين الحديث عند ابن حجر: إن إدخال «لين الحديث» في مرتبة «المقبول» -أعني المرتبة السادسة- وهي من مراتب الحسن الذاتي تعني أن ما ينفرد به هو فوق ما ينفرد به «المستور»، وعلمنا أن «المستور» إذا لم يعتضد حديثه يُتوقف في الحكم على إسناده، فهل نتوقف في الحكم على رواية «لين الحديث» إذا انفرد كحال المستور إذا انفرد ولم يعضد؟ والجواب: كلا.

وسأسوق بعض النماذج التي حكم فيها على رواية «لين الحديث» في حالة «التفرد» وفي حالة الإعتضاد بالشاهد... ومن خلال هذه النماذج نقول: إن حكم حديث «لين الحديث» عند ابن حجر، لا تقل عن رتبة حديث «المقبول»، وإنما فرق بينهما في «الاصطلاح» لما قدمناه، ولما يترتب على ذلك عند التعارض.

فحديث «لين الحديث» عند ابن حجر «حسن لذاته»، أما إذا عضد بالشواهد ارتفع إلى «الصحيح لغيرة» كما علمنا من صنيع ابن حجر، ومن تصريح السخاوي»[2]، فقد بين أن حديث من قال ابن حجر فيهم «لين الحديث» هو حسن لذاته.

ثم قال: «المطلب الثالث: هل يوجد رواة من هذه المرتبة في الصحيحين؟ والجواب على

١. وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص ٨٠.
٢. المصدر نفسه، ص ٨١-٨٤.

ذلك: نعم. وجدت ثلاثة ممن قال فيهم ابن حجر: «لين الحديث»، وقد أخرج لهم مسلم في «صحيحه» وهم:

١- عبد الله بن أبي صالح السمان، روى له مسلم في «الإيمان» حديثاً واحداً عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك» وفي رواية أُخرى بعدها: «اليمين على نية المستحلف». وليس لعبد الله هذا سوى هذا الحديث، ولم يورد مسلم في هذا الباب غير هذا الحديث بهذين اللفظين، مما يدل على أنه روى حديثه محتجاً به.... .

٢- الوليد بن أبي الوليد مولى عثمان بن عفان.... .

٣- مصعب بن شيبة بن جبير.... .

والخلاصة: أن «لين الحديث» عند ابن حجر اصطلاح خاص به، لا يقابل «لين الحديث» عند غيره من النقاد. بل يعني تفرد «المقبول» برواية ما. وإن «لين الحديث» عند ابن حجر حسَّن لأصحابها غير واحد من العلماء، وجعلها السخاوي مثالاً «للحسن الذاتي»، واحتج أصحاب الصحيح سوى البخاري بها»[1]. فقد تبين لنا أن ابن حجر قال في بعض رجال مسلم «لين الحديث» وقد فاته أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس وعياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري، قال ابن حجر فيهما: «فيه لين» وهما من رجال مسلم.

واستدل مرة أُخرى أن رجال هذه المرتبة حسن الحديث عند ابن حجر وحسَّن لأصحابها غير واحد من العلماء.

وهكذا ابن الرومي قد حسن له نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد» فقال: «عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا الشاهد على الله أن لا يعثر عاقل إلا رفعه الله حتى يجعل مصيره إلى الجنة. رواه الطبراني في الصغير والأوسط وإسناده حسن»[2]،

١. المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥.

٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٦، ص ٢٨٢.

فراجعتُ كتاب «المعجم الصغير»[1] و «المعجم الأوسط»[2] وفي سندهما ابن الرومي.

هذا وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» في مصعب بن شيبة بن جبير: «لين الحديث» كما عرفت، ثم قال في «فتح الباري»: «حديثه حسن»[3].

وهكذا قال الشيخ الألباني: «وبينت أن فيه بشير بن المهاجر، وهو صدوق لين الحديث كما في «التقريب»، وقلت: «فمثله يحتمل حديثه التحسين، أما التصحيح -كما فعل الحاكم- فهو بعيد»»[4]، فقد احتمل تحسين حديث بشير هذا اعتماداً على كلام ابن حجر فيه: «صدوق لين الحديث». وقال الشيخ الألباني مرة أُخرى في رجل إسمه عيسى بن جارية: « وهذا إسناد محتمل للتحسين، رجاله موثوقون، وعيسى بن جارية مختلف فيه، وقال الحافظ: «فيه لين»»[5].

الأمر الثاني: قد أخطأ ابن حجر في حكمه على ابن الرومي: ولكن الحق أن ابن حجر قد أخطأ في حكمه على ابن الرومي «لين الحديث»، فإنه أولاً زعم أن ابن الرومي تفرد عن شريك بهذا الحديث وقد عرفت ليس كذلك فرواه سويد بن سعيد أيضاً وهو شيخ مسلم في «صحيحه».

ثانياً زعم أنه لم يوثقه أحد غير ابن حبان كما في «تهذيب التهذيب» بترجمة ابن الرومي وليس كذلك فقد وثقه وقواه غير واحد كما مرّ.

فاعتماداً على تفرد ابن الرومي بهذا الحديث عن شريك وعدم توثيقه إلا من قبل ابن حبان قال في ابن الرومي: «لين الحديث».

وهذا منه غفلة وخطأ، وقد بيَّن الشيخ الألباني غفلة ابن حجر في مثل هذا المجال بالنسبة

---

١. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الصغير، ج ٢، ص ٣٠.
٢. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٦١.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٠، ص ٢٨٣.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٢٩.
٥. المصدر نفسه، رقم ١٧٦٠.

إلى راو إسمه الوليد بن أبي الوليد فقال: «والوليد بن أبي الوليد هو أبو عثمان المدني مولى ابن عمر ويقال: مولى لآل عثمان.

قال ابن أبي حاتم: «جعله البخاري اسمين، قال أبي: هو واحد. سئل أبو زرعة عنه؟ فقال ثقة».

قلت: وهذا التوثيق مما فات الحافظ ابن حجر، فلم يذكره في ترجمة الوليد هذا من «التهذيب» ولم يحك فيه توثيقاً سوى ابن حبان الذي أورده في «الثقات» وهو متساهل في التوثيق معروف بذلك ولذلك لا يعتمده المحققون من العلماء وعلى هذا جرى الحافظ في «التقريب» فقال فيه: «لين الحديث». وظني أنه لو وقف على توثيق أبي زرعة إياه لوثقه ولم يلينه»[1].

وقال مرة أُخرى عقب حديث رواه الوليد بن أبي الوليد: «وقد كنت قلت في تعليقي على «المشكاة»: «إسناده لين». وذلك بناءاً على قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الوليد هذا من «التقريب» لين الحديث. وهو أخذ ذلك مما ذكره في ترجمته من «التهذيب» وليس فيها من التوثيق غير قول ابن حبان في «الثقات»: «ربما خالف على قلة روايته».

قلت: وقد فاته قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: «سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: ثقة». فلما وقفت على هذا التوثيق من مثل هذا الإمام اعتمدته لأنه أقعد بهذا العلم من ابن حبان مع عدم مخالفته إياه في الجملة في هذه الترجمة، وبناء على ذلك صححت الحديث ورجعت عن التليين السابق، وقد نبهت على هذا في التحقيق الثاني للمشكاة»[2].

وقال الشيخ وليد بن حسن العاني (١٣٧٥-١٤١٦ هـ) في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» بالنسبة إلى الوليد بن أبي الوليد: «قال ابن حجر: «لين الحديث»، وذكر هو والمزي أن مسلماً وأصحاب السنن الأربعة والبخاري في «الأدب المفرد» رووا عنه.

---

١. المصدر نفسه، رقم ٥٢٦.

٢. المصدر نفسه، رقم ٩٣٠.

قلت: في إطلاق ابن حجر على الوليد هذا «لين الحديث» نظر، فقد وثقه أبو زرعة الرازي، وقال الآجري، سألت أبا داود عنه، فذكر فيه خيراً.

ثم ذكره ابن حبان في «ثقاته» وقال: ربما خالف. ولم يضعفه أحد.

لكن ابن حجر لم ينقل في «تهذيب التهذيب» توثيق أبي زرعة، ولا ثناء أبي داود، بل ذكر إدخال ابن حبان له في «الثقات» وقوله فيه ربما خالف، واقتصر على هذا، وعندما اختصر منه «التقريب» لم ينظر في الأصل، بل نظر في «المختصر»، فأصدر هذا الحكم فجاء مختلاً كما ترى، وحقه أن يقول فيه «ثقة» أو «صدوق» على أقل الأحوال. ولذلك لا نسلم أن الوليد هذا يدخل ضمن هذه المرتبة»[1].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه أبي يحيى مولى جعدة بن هبيرة: «وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات معروفون غير أبي يحيى هذا وقد بيض له الحافظ في «التهذيب» فلم يذكر توثيقه عن أحد، وبناءاً عليه قال في «التقريب»: مقبول. أي لين الحديث. وهذا منه عجيب، فقد روى ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال فيه «ثقة». واعتمده الذهبي في «الميزان» فقال أيضاً: «ثقة»»[2]، فردّ على ابن حجر مرة أُخرى بالنسبة إلى رجل آخر قال ابن حجر فيه: «مقبول» أي «لين الحديث».

وقال الشيخ الألباني: «وقد بينت لك آنفاً أن إسناد الحديث صحيح لمجيئه من طرق صحيحة عن سبيع، ولأن هذا ثقة، ولأن أبا عوانة صححه أيضاً بإخراجه إياه في «صحيحه»، وهو «المستخرج على صحيح مسلم»، وتصحيح الحاكم أيضاً والذهبي، وإنما رددت قول الحافظ فيه: «مقبول» لأنه يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث عنده، كما نص عليه في مقدمة «التقريب». وكأنه لم يستقر على ذلك، فقد رأيته في «فتح الباري» (١٣/ ٣٥ - ٣٦)

١. وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص ٨٥.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٩٠.

ذكر جملاً من هذه الطريق لم ترد في غيرها، فدل ذلك على أن سبيعاً هذا ليس لين الحديث عنده، لأن القاعدة عنده أن لا يسكت على ضعيف»[1]، فقد ردّ على ابن حجر مرة أُخرى.

أقول: وهكذا نقول بالنسبة إلى كلام ابن حجر في ابن الرومي «لين الحديث»، أن الحافظ قد فاته توثيق الإمام الطبري -وهو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل كما قال الذهبي[2]- وتعديل الترمذي وابن عدي ورواية جمع من الثقات عنه بعضهم وصفوا بالإنتقاء في مشايخهم سيما البخاري.

حديث ابن الرومي لا ينزل عن مرتبة الحسن لذاته أبداً

والآن لو نسلم أن الجرح المبهم لا يهمل بل يؤثر في الحكم على الرواي، فمع ذلك لا ينزل حديث ابن الرومي عن مرتبة الحسن لذاته أبداً.

قال الشيخ وليد بن حسن العاني (١٣٧٥-١٤١٦ هـ) في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها»: «قال ابن حجر في «نكته» أيضاً: «رأيت لبعض المتأخرين في «الحسن» كلاماً يقتضي أنه: الحديث الذي في رواته مقال، لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد، فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن، فيحكم لحديثه بالصحة».

ثم قال ابن حجر بعد ذلك: «قال ابن دحية: الحديث الحسن، هو: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق».
قلت: من خلال هذه التعريفات للحسن، نفهم أن بعض المحدثين يقصر الحسن على الحديث الذي يرويه الراوي الذي تجاذبته أطراف التوثيق وأطراف التضعيف، فلم يترجح إلحاقه بمن فوقه ولا إلحاقه بمن دونه، ولذا اختص بمرتبة بين «الصحة» وبين «الضعف»، وهي الحسن.

---

١. المصدر نفسه، رقم ٢٧٣٩.
٢. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ٢٠٣، رقم ٤٢٤.

وتكاد تستقر فحوى هذه التعريفات للحديث «الحسن» عند المحققين من علماء الحديث، ولكن بتفضيل أكثر، فيطلقون اسم «الحسن لذاته» على الحديث الذي يرويه «الصدوق» الضابط المتقن، لكنه «غير تام الضبط والإتقان».

وعبارة السخاوي توضح هذا تمام الوضوح، عندما يعرف «الحديث الحسن» في «فتح المغيث» فيقول: «مطلق الحسن هو: الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن -غير تامهما- أو بالضعيف بما عدا الكذب، إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة»»[1].

أقول: وقد عرفت أن نور الدين الهيثمي حسن لابن الرومي في «مجمع الزوائد» فقال: «عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا الشاهد على الله أن لا يعثر عاقل إلا رفعه الله حتى يجعل مصيره إلى الجنة. رواه الطبراني في الصغير والأوسط وإسناده حسن»[2]، وابن الرومي وقع في سند رواية الطبراني في «المعجم الصغير»[3] و «المعجم الأوسط»[4].

تنبيه حول وهم ابن حبان

قد عرفت أن ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) أورد ابن الرومي في «الثقات» فقال: «محمد بن عمر بن عبد الله بن الرومي، من أهل البصرة، كنيته أبو عبد الله، يروي عن شعبة وزهير بن معاوية، روى عنه أبو موسى الزمن وأهل العراق وهو مولى لآل رباح بن عبيدة»[5]، وقال مرة أُخرى: «محمد بن عمر الدوسي الرومي يروي عن شعبة بن الحجاج روى عنه أبو قلابة الرقاشي»[6].

---

١. وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص ٩٥-٩٦.
٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٦، ص ٢٨٢.
٣. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الصغير، ج ٢، ص ٣٠.
٤. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٦١.
٥. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ٧١.
٦. المصدر نفسه، ج ٩، ص ٨١.

ولكن قال في كتابه «المجروحين»: «عمربن عبد الله الرومي: شيخ يروي عن شريك يقلب الأخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم لا يجوز الإحتجاج به بحال. روى عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا دار الحكمة وعلي بابها فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها». رواه عنه أبو مسلم الكجي.

وهذا خبرلا أصل له عن النبي (عليه الصلاة والسلام)، ولا شريك حدث به ولا سلمة بن كهيل رواه ولا الصنابحي أسنده.

ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه ثم أقلبه على شريك وحدث بهذا الأسناد»[1].

تعقبه الدارقطني فقال: «قول أبي حاتم هاهنا: عمربن عبد الله الرومي، إنما هو محمد بن عبد الله بن عمر الرومي، الذي روى عنه أبو مسلم، ونظراؤه، وأبوه عمربن عبد الله ثقة، حدّث عنه قتيبة بن سعيد، والأكابر، يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة، وأبو عبد الله الرومي حدّث عنه حماد بن زيد، وهو ثقة»[2].

أقول: فانظرإلى كلام ابن حبان، كيف يضعف هذا المسكين عمربن عبد الله وهو لا يعرفه أصلاً وتكلم فيه بأشدّ الكلام إنما لأجل روايته عن شريك هذا الحديث ويعمم هذا بقوله «يقلب الأخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم» وهو لا يعرف الراوي ولا يعرف إلا حديثه هذا وهو مع ذلك متوهم. فهل يقبل منه هذا الكلام؟!

النتيجة من تحقيق حال سويد بن سعيد (١٤٠-٢٤٠ ﻫ) ومحمد بن عمربن الرومي (ت ٢٢٠ ﻫ تقريباً)

هذان رجلان صدوقان أحدهما (ابن الرومي) من شيوخ البخاري في غير «صحيحه»

١. ابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ٩٤.
٢. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ص ١٧٨.

والآخر (سويد) من شيوخ مسلم في «صحيحه» قد حدثا بهذا الحديث عن شريك بن عبد الله، بل ابن الرومي ثقة وما ورد فيه من الجرح فهو من قبيل المبهم فلا يقبل لأنه قد وثق.

وسويد وثقه غير واحد وهو صحيح الحديث أو حسن الحديث عند كثير من علماء السنة كما عرفت، فلا شك أن شريك بن عبد الله قد حدث بهذا الحديث عن سلمة بن كهيل. وإن كنت في شك من هذه النتيجة، فتأمل في الأمثلة التالية من كلام الشيخ الألباني، وإنما أذكر عشرة أمثلة رعاية للإختصار:

١- قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً يرويه العمري عن نافع عن ابن عمر «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعث ابن رواحة إلى خيبر يخرص عليهم، ثم خيرهم أن يأخذوا أو يردوا، فقالوا: هذا هو الحق، بهذا قامت السماوات والأرض»: «أخرجه أحمد ورجاله ثقات غير العمري وهو عبد الله بن عمر العمري المكبر وهو سيء الحفظ، لكن تابعه عبد الله بن نافع، عند الطحاوي وهو ضعيف أيضاً، غير أن أحدهما يقوي الآخر»[١]، والعمري المكبر هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، قال ابن حجر فيه: «ضعيف عابد»[٢]، وقد تكلم فيه غير واحد وضعفوه كما في «تهذيب التهذيب»[٣] وعبد الله بن نافع أجمعوا على ضعفه، قال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «ضعيف»[٤]، وقال النسائي: «متروك الحديث، ليس بثقة»[٥]، وقال البخاري: «منكر الحديث»[٦]، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث ، وهو أضعف ولد نافع»[٧]، وقال الذهبي: «ضعفوه»[٨].

---

١. الألباني، إرواء الغليل، ج ٣، ص ٢٨١.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥١٦.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٢٨٥.
٤. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥٤١.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٤٨.
٦. المصدر نفسه.
٧. المصدر نفسه.
٨. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٦٠٣.

إذن العمري المكبروابن نافع ضعيفان باعتراف الشيخ الألباني ولكن الشيخ الألباني قبل حديثهما عن نافع لأن أحدهما يقوي الآخر.

إن هذا المثال وهكذا الأمثلة التالية لا تنطبق على ما نحن فيه فابن الرومي ثقة صدوق وعلى الأقل حديثه حسن لذاته ورواية سويد عن شريك قال الذهبي عنه: «صالح الإسناد» كما عرفت، وهذا فيه تأييد صحة ما ذهبنا إليه بأن حديث «دار الحكمة» ثابت صحيح عن شريك بن عبد الله.

٢- قال الشيخ الألباني بعد أن ذكرحديثاً يرويه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينارعن زيد بن أسلم ما هذا نصه: «عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وإن أخرج له البخاري، ففيه ضعف ولذلك أورده في «الميزان» وقال: صالح الحديث، وقد وثق، وحدث عنه يحيى بن سعيد مع تعنته في الرجال، قال يحيى: في حديثه عندي ضعف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقد ساق له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء. وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ». وقال فيه البيهقي عقب الحديث: «ليس بالقوي»، كما يأتي.

نعم تابعه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأخوه عبد الله بن زيد عن أبيهما... أما متابعة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فلا يفرح بها لأنه متهم، وأما متابعة أخيه عبد الله بن زيد، فلا بأس بها، فإنه صدوق، فيه لين، كما قال الحافظ في «التقريب»، فإذا ضمت روايته إلى رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، أخذ الحديث قوة فيما اتفقتا عليه، دون ما اختلفتا فيه»[1].

٣- وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكرحديثاً يرويه شريك عن أبي إسحاق عن عطاء وضعف الحديث بشريك: «إن شريكاً لم يتفرد به كما سبق عن موسى الحمال، بل تابعه قيس بن الربيع عند البيهقي، وهو وإن كان سيء الحفظ مثل شريك، فأحدهما

١. الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، ص ٢٦٤-٢٦٦.

يقوي الآخر»[1].

٤- وقال أيضاً عقب حديث ذكره: «أن للحديث أصلاً من رواية نافع، وله عنه طريقان: الأولى: عن إسماعيل بن أمية عنه به. أخرجه الحاكم من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن إسماعيل بن أمية. قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم، غير أن الطائفي فيه ضعف من قبل حفظه، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ». لكن تابعه يحي بن سليم الطائفي وهو مثله في الحفظ، وقد احتج به الشيخان، فأحدهما يقوي الآخر»[2].

٥- وقال عقب حديث لفظه «لا يمنعن رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه (أو شهده أو سمعه)» ما هذا نصه: «أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم والطيالسي وأحمد وأبو يعلي والقضاعي في «مسند الشهاب» من طريق علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم: «علي بن زيد لم يحتج به الشيخان». قال الذهبي: «قلت: هو صالح الحديث».

وأقول: الصواب فيه أن العلماء اختلفوا، والأرجح أنه ضعيف، وبه جزم الحافظ في «التقريب»، ولكنه ضعف بسبب سوء الحفظ، لا لتهمة في نفسه، فمثله يحسن حديثه أو يصحح إذا توبع. وهذا الحديث لم يتفرد به عن أبي نضرة، بل قد تابعه عليه جماعة: الأول: أبو سلمة أنه سمع أبا نضرة به.

أخرجه أحمد وابن عساكر وسمى أبا سلمة سعيد بن زيد ولم أعرفه، والظاهر أن هذه التسمية وهم من بعض رواته، فإني لم أجد فيمن يكنى بأبي سلمة أحداً بهذا الاسم ولا في «الكنى» للدولابي، فالأقرب أنه عباد بن منصور الناجي البصري القاضي فإنه من هذه الطبقة، ومن الرواة عنه شعبة بن الحجاج، وهو الذي روى عنه هذا

---

١. المصدر نفسه، ج ٥، ص ٣٥٢.

٢. المصدر نفسه، ج ٦، ص ١١٢.

الحديث، فإذا صح هذا فالسند حسن بما قبله، فإن عباداً هذا فيه ضعف من قبل حفظه أيضاً»[1].

٦- قال عقب حديث «لا ضرر ولا ضرار»: «قد روي موصولاً عن أبي سعيد الخدري، رواه عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: فذكره وزاد: «من ضار ضاره الله، ومن شاق شاق الله عليه». أخرجه الحاكم والبيهقي وقال: «تفرد به عثمان بن محمد عن الدراوردي».

قلت: وتعقبه ابن التركماني فقال: «قلت: لم ينفرد به، بل تابعه عبد الملك بن معاذ النصيبي، فرواه كذلك عن الدراوردي. كذا أخرجه أبو عمر في كتابيه (التمهيد) و (الاستذكار)». قلت: وكأنه لهذه المتابعة قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وإلا فلولا المتابعة هذه لم يكن الحديث على شرط مسلم، لأن عثمان بن محمد ليس من رجاله، وفوق ذلك فهو متكلم فيه قال الدارقطني: ضعيف. وقال عبد الحق: الغالب على حديثه الوهم.

ولكن قد يتقوى حديثه بمتابعة النصيبي هذا له، وإن كان لا يعرف حاله، كما قال ابن القطان وتابعه الذهبي، وهو بالتالي ليس من رجال مسلم أيضاً، فهو ليس على شرطه أيضاً، ولكنهم قد يتساهلون في الرواية المتابعة ما لا يتساهلون في الرواية الفردة، فيقولون في الأول: إنه على شرط مسلم باعتبار من فوق المتابعين مثلما هنا كما هو معروف»[2].

فكلامه واضح جداً، فانظر كيف صحح الحديث على شرط مسلم مع أن عثمان بن محمد ضعيف والغالب على حديثه الوهم ولكن تابعه النصيبي وهو مجهول الحال ولكن مع ذلك

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٨.

٢. المصدر نفسه، رقم ٢٥٠.

يقول الشيخ الألباني: «قد يتقوى حديثه بمتابعة النصيبي» لأنهم يتساهلون في الرواية المتابعة ما لا يتساهلون في الرواية الفردة.

٧- وقال عقب حديث لفظه «أتاه جبريل (عليه السلام) في أول ما أوحي إليه، فعلمه الوضوء والصلاة، فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فنضح بها فرجه» ما هذا نصه: «أخرجه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وأحمد من طريق ابن لهيعة عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن أُسامة بن زيد عن أبيه زيد بن حارثة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) به.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير ابن لهيعة، فهو ضعيف لسوء حفظه، لكن تابعه رشدين عند أحمد وابنه والدارقطني وهو ابن سعد وهو في الضعف مثل ابن لهيعة، فأحدهما يقوي الآخر»[1].

٨- وقال الشيخ الألباني في حديث لفظه «إن من العنب خمراً وإن من التمر خمراً وإن من العسل خمراً وإن من البر خمراً وإن من الشعير خمراً» ما هذا نصه: «أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي عن إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): فذكره.

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم غير أن إبراهيم بن مهاجر فيه لين كما قال الحافظ.

وقد تابعه أبو حريز واسمه عبد الله بن الحسين الأزدي أن عامراً -أي الشعبي- حدثه به إلا أنه قال: «إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة، وإني أنهاكم عن كل مسكر».

أخرجه أبو داود وابن حبان والبيهقي. وأبو حريز صدوق يخطئ. وتابعه السري بن إسماعيل الكوفي أن الشعبي حدثه. أخرجه أحمد. لكن السري هذا متروك. وبالجملة

---

١. المصدر نفسه، رقم ٨٤١.

فالحديث حسن بمجموع الطريقين الأولين»[1].

٩- وقال بعد أن ذكر حديثاً: «أخرجه الترمذي والبيهقي من طريق عبد الله بن جعفر: حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر به، وقال: «حديث غريب لا نعرفه من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر إلا من هذا الوجه. وعبد الله بن جعفر يضعف، ضعفه ابن معين وغيره، وهو والد علي بن المديني».

قلت: قد تابعه موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار به. أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير»، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» لابن أبي شيبة أيضاً وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان». قلت: وموسى بن عبيدة ضعيف أيضاً، فلعل أحدهما يتقوى بالآخر»[2].

١٠- وقال بعد أن ذكر حديثاً رواه عطية بن سعد عن أبي سعيد ولأجل عطية ضعف سنده: «لكن قد تابعه مجالد عن أبي الوداك قال: قال لي أبو سعيد: ... ومجالد ليس بالقوي وأبو الوداك خير منه فالحديث حسن بمجموع الطريقين»[3].

إذن لو سلمنا الآن أن ابن الرومي وسويد بن سعيد فيهما ضعف ولكن أحدهما يتقوى بالآخر فالحديث ثابت عن شريك على كل حال.

---

١. المصدر نفسه، رقم ١٥٩٣.

٢. المصدر نفسه، رقم ٢٧٠٠.

٣. الألباني، قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة، ص ٦٣-٦٤.

الفصل الثامن:
تحقيق حال شريك بن عبد الله
القاضي (٩٥-١٧٧ هـ)

توطئة

بعد إثبات صحة الحديث عن شريك لا بدَّ من تحقيق حال شريك. فسنبين في هذا الفصل من الكتاب أنه ثقة صحيح الحديث عند كثير من علماء السنة أو صدوق حسن الحديث عند أكثر العلماء وسنذكر أسماء عشرين من علماء السنة من الذين ذهبوا إلى تحسين وتقوية حديث شريك لذاته.

ثم مع التسليم بعدم كونه حسن الحديث لذاته فلا شك أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات كما بينه الشيخ الألباني نفسه في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

واعتماداً على كونه ثقة صحيح الحديث فيصح حديث «دار الحكمة» لأن باقي رجال السند كلهم ثقات وسنده متصل كما سيأتي توضيحه في الفصل الآتي، وإعتماداً على كونه حسن الحديث فيكون الحديث حسن الإسناد لذاته فيقوي طريق ابن عباس ويجعله في أعلى مراتب الصحيح فإنَّ طريق ابن عباس كان صحيحاً لذاته كما عرفت، وأما إعتماداً على كونه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات فقط فلا يضرنا أيضاً بل يقوي رواية ابن عباس. أما إعلال الحديث بعنعنة شريك وتشيعه فقد جاء الجواب عنه في الفصول السابقة بالنسبة

إلى الأعمش، فالجواب نفس الجواب الذي ذكرناه هناك.

تحقيق حال شريك بن عبد الله القاضي (٩٥-١٧٧ هـ)

قد إختلف أنظار علماء السنة في هذا الرجل فبعضهم وثقوه مطلقاً وقبلوا حديثه في مرتبة الصحيح كالحاكم النيسابوري من المتقدمين والشيخ أحمد محمد شاكر من المعاصرين، وبعضهم جعلوا حديثه في مرتبة الحسن لذاته كالحافظ الذهبي والحافظ نور الدين الهيثمي، وبعضهم إنما حسنوا أحاديثه في الشواهد والمتابعات كالشيخ الألباني. وتوضيح ذلك من ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: هو ثقة صحيح الحديث إلا إذا تبين أنه أخطأ أو خالف ثقة آخر: فقد وثقه بعض علماء السنة كما قال نور الدين الهيثمي: «قد وثقه غير واحد»[1].

وأنا أذكر هنا كلام من وثقه مع العلم بأن بعض العلماء ضعفوه أيضاً لأجل حفظه -بعد ما ولي القضاء بواسط سنة (١٥٥ هـ)- بعد أن أجمعوا على صدقه[2]:

قال إبراهيم الحربي: «ثقة»[3]، وقال أبو داود: «ثقة، يخطئ على الأعمش»[4]، وقال العجلي: «كوفي ثقة وكان حسن الحديث وكان أروي الناس عنه إسحاق الأرزق»[5].

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال يزيد بن الهيثم عن ابن معين: شريك ثقة وهو أحب إلي من أبي الأحوص وجرير وهو يروي عن قوم لم يرو عنهم سفيان الثوري.

وقال ابن معين: ولم يكن شريك عند يحي يعني القطان بشيء وهو ثقة ثقة.

---

١. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٠، ص ٢٤١.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٣.
٣. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٥، ذيل ترجمة شريك.
٤. المصدر نفسه.
٥. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٤-٢٩٥، ذيل ترجمة شريك.

وقال أبو يعلي: قلت لابن معين: أيما أحب إليك جرير أو شريك؟ قال جرير. قلت: فشريك أو أبو الأحوص؟ قال شريك، ثم قال: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة.

وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟ قال: شريك أحب إلي وهو أقدم.

قلت: شريك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص؟ قال: شريك أعلم به.

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. قال معاوية: وسمعتُ أحمد بن حنبل يقول شبيهاً بذلك»[1]، ولذا قال الذهبي: «وثقه يحي بن معين»[2].

وقال الذهبي أيضاً: «وقد وثقه يحي بن معين وقال: هو أثبت من أبي الأحوص.

قلت: مع أن أبا الأحوص من رجال «الصحيحين»، وما أخرجا لشريك سوى مسلم في المتابعات قليلاً وخرج له البخاري تعليقاً»[3].

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال علي بن حكيم عن وكيع: لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك. وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك.

وقال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفيين من الثوري. وقال ابن المديني: شريك أعلم من إسرائيل وإسرائيل أقل خطأ منه»[4].

---

١. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٤، ذيل ترجمة شريك.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٤٨٥؛ محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٣٢.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢٠١.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٤-٢٩٥، ذيل ترجمة شريك.

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال عبد الرحمن -ابن أبي حاتم-: وسألتُ أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك: قال: شريك وقد كان له أغاليط. وقال النسائي: ليس به بأس»[١].

قال ابن حجر: «قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث وكان يغلط»[٢].

قال ابن حجر: «وقال العجلي بعد ما ذكر أنه ثقة إلى آخره: وكان صحيح القضاء ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الإختلاط.

وقال إبراهيم الحربي: كان ثقة. وقال محمد بن يحي الذهلي: كان نبيلاً. وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال أبو نعيم: لو لم يكن عنده علم لكان يُؤتى لعقله.

وقال محمد بن عيسى: رأيت شريكاً قد أثر السجود في جبهته. وقال ابن عيينة: كان أحضر جواباً... وقال معاوية بن صالح: سألت أحمد بن حنبل عنه: فقال: كان عاقلاً صدوقاً محدثاً شديداً على أهل الريب والبدع»[٣]. وقال الطبري عقب حديث «دار الحكمة» بعد أن رواه بسنده عن محمد بن عمر بن الرومي عن شريك: «هذا خبر صحيح سنده»[٤]، وفيه توثيق ضمني لشريك كما ترى فإنه صحح سند حديثه. وذكره ابن شاهين في كتابه «تاريخ أسماء الثقات» وقال: «ثقة ثقة»[٥]. وقال الدارقطني في شريك وحفص: «زيادتهما مقبولة، لأنهما ثقتان»[٦].

أقول: هذا بعض ما ورد فيه من التوثيق مع تصريح بعضهم بأنه يغلط أو له بعض أغاليط

١. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٥، ذيل ترجمة شريك.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٥-٢٩٦، ذيل ترجمة شريك.
٤. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.
٥. عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، رقم ٥٥٢.
٦. الدارقطني، علل الدارقطني، ج ٢، ص ٢٢٥.

كغيره من الثقات وهذا لا يضره إلّا إذا تبين أنه أخطأ في حديث أو خالف ثقة أوثق منه في حديث فنضعف حديثه هذا بعينه وإنه كثير الحديث جداً. ومما يدل على ذلك:

الأول: شريك كان كثير الحديث جداً ويخطأ أحياناً في بعض الأحاديث كغيره من الثقات، ولكن الغالب على حديثه الصحة كما قال ابن عدي: «والغالب على حديثه الصحة والإستواء»[١]، فهو مقبول عند المحدثين إلا إذا ظهر أنه أخطأ، والخطأ لا يسلم منه بشر، وقد وهم الحفاظ الأثبات الأئمة كالزهري مثلاً وهو ممن يحتج به مطلقاً.

قال ابن حجر العسقلاني عقب حديث: «اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك»[٢].

وقد ذكروا له أوهاماً أُخرى -كما هو معروف- فكان ماذا؟! وقد تفرد الزهري بنحو من ستين سنّة لم يروها غيره وعملت بها الأُمة ولم تردها بتفرده كما قال أبو إسحاق الحويني في «بذل الإحسان»[٣]. وقال الذهبي: «فهذا شعبة وهو من الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك»[٤]. إذن شعبة أيضاً له أوهام بنص الذهبي. وقال أبو الحسن السليماني في «إتحاف النبيل»: «فنحن لا بدّ أن نعلم أنّه ما من واحد من الأئمة إلّا وله أغلاط، لكنها قليلة، وتنغمر في سعة ما روى من الأحاديث الصحيحة الثابتة القوية»[٥]. وقال أحمد بن حنبل: «كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ»[٦].

بل قال ابن رجب الحنبلي تعليقاً على قول ابن المبارك «ومن يسلم من الوهم؟» ما نصه:

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٤، ص ٢٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٣، ص ٧٧.
٣. أبو إسحاق الحويني، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج ٢، ص ٤٣.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٦، بترجمة هشام بن عروة.
٥. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س ١٣، ج ١، ص ٩٧.
٦. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج ١، ص ١٦٠.

«وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك»[1].

وقال الشيخ المعلمي: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يهم، فما من ثقة إلا قد أخطأ، وإنما شرط الثقة أن يكون صدوقاً الغالب عليه الصواب، فإذا كان كذلك فما نبين أنه أخطأ فيه يطرح، ويقبل ما عداه»[2].

وقال الشيخ الألباني في إسماعيل بن مسلمة: «ثم ذكر-أي الذهبي-له حديثاً أخطأ في رفعه، وذلك مما لا يخدج فيه، لأن الخطأ لا يسلم منه بشر»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «ثم لو كل من وهم في حديث سرى في جميع حديثه حتى يحكم على أحاديثه كلها بالوهم لم يسلم أحد»[4].

وشريك كان كثير الحديث جداً وهو يخطئ أحياناً كغيره من الثقات، فحديثه صحيح إلا إذا ظهر أنه أخطأ أو خالف ثقة آخر أوثق منه ومن هنا يقول ابن معين في شريك: «صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه» كما مرّ.

ومما يدل على صحة قول ابن عدي «والغالب على حديثه الصحة والإستواء»[5] هو كلام إبراهيم أحمد عامر في كتابه «مرويات شريك القاضي في كتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة»، فإنه بعد سبر جميع مرويات شريك في كتب الستة قال في الخاتمة: «وقد توصل الباحث في الدراسة النظرية لأقوال العلماء في شريك إلى خلاصة مفادها، أنه صدوق، لا صدوق يخطئ،

---

١. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٩.
٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص٤٦٢، ترجمة محمد بن عثمان بن أبي شيبة.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٦٧٦.
٤. ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند، ص ٦٧.
٥. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٤، ص ٢٢.

وقد أثبتت الدراسة التطبيقية، صحة ما ذهب الباحث إليه، حيث بلغت روايات شريك ٢٤٤ حديثاً، بينما بلغ عدد الروايات التي خالف فيها شريك من هو أوثق منه بسبب خفة ضبطه ٧ روايات، أي بنسبة ٢,٩ ٪، فإذا علمنا أن ضبط الراوي يعرف بمقارنة رواياته بروايات ممن لا يقل عنه رتبة تبين أن شريك في مرتبة صدوق، لا صدوق يخطئ، لقلة مخالفته لغيره»[1].

ولم نأت بشيء جديد في هذا المسلك، فقد صرح يحيى بن معين وأحمد بن حنبل به فقالا: «شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. قال معاوية: وسمعتُ أحمد بن حنبل يقول شبيهاً بذلك»[2] كما مرّ، وأنت تعلم أن شريكاً لم يخالف أحد -لا ثقة و لا ضعيف- في رواية «مدينة العلم».

الثاني: هناك كلام ليحيى بن معين يدل على شدة ورع شريك في الرواية.

قال الدوري: «سمعت يحيى يقول: قال أبو عبيد الله: لشريك القاضي: أردتُ أن أسمع منك أحاديث. فقال: قد اختلطت عليَّ أحاديثي وما أدري كيف هي. فألّح عليه أبو عبيد الله. فقال: حدثنا بما تحفظ، ودع ما لا تحفظ. فقال: أخاف أن تُجرح أحاديثي، ويُضرب بها وجهي»[3].

قال الدكتور محمد الأحمدي أبو النور بعد أن نقل كلام شريك: «وإذا كان هذا حاله في الورع عن الخطأ، وفي الحرص والتحوّط، فكيف به إذا حدَّث؟»[4]، وقال عيسى بن يونس كما مرّ: «ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك».

ومن هنا ترى بعض العلماء صححوا أحاديث شريك إذا لم يخالف ثقة أوثق منه أو لم يبين أنه أخطأ.

---

١. إبراهيم أحمد عامر، مرويات شريك القاضي في كتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة، ص ٣٢١.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٤، ذيل ترجمة شريك.
٣. يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج ٢، ص ٥٥، رقم ٣١٩٠.
٤. ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ص ١٠٦٢.

قال الحاكم النيسابوري في كتابه «المستدرك على الصحيحين» عقب غير واحد من أحاديث شريك: «هذا حديث صحيح الإسناد»[١]، وزاد في بعضهم: «على شرط مسلم»[٢].

وقال عقب حديث رواه عن شريك: «هذا حديث من أُصول التوقّي عن كثرة الرواية والحث على الإتقان فيه وقد اتفقا على إسرائيل عن أبي الحصين وقد احتج مسلم بشريك بن عبد الله وهو أن يحتج به ولم يخرجاه»[٣]. وقال مرة أُخرى عقب حديث رواه بسنده عن شريك: «واحتج مسلم بشريك وهذا إسناد صحيح وليس له علة ولم يخرجاه»[٤].

وقال الطبري عقب حديث «دار الحكمة» بعد أن رواه بسنده عن محمد بن عمر بن الرومي عن شريك: «هذا خبر صحيح سنده»[٥]، لأنه ثقة صدوق ولم يبين أنه أخطأ أو خالف ثقة أوثق منه.

وقد صحح الشيخ أحمد محمد شاكر إسناد أحاديثه في كثير من مواضع تحقيقه على «مسند أحمد» وقال: «إسناده صحيح»[٦].

وقال الإمام محيي الدين النووي: «وفي «سنن أبي داود» بإسناد صحيح عن أبي هريرة: قال بعض الرواة: أراه رفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد»[٧]، فراجعنا «سنن أبي داود» وقد رواه بسنده عن «شريك ثنا أبو حصين

---

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٥٤١ و ٥٥٧ و ج ٢، ص ١٩ و ١٨٧ و ٤٥٧ و ٤٩٣ و ج ٣، ص ١٢٥ و ج ٤، ص ٩٣ و ٢٣٠.
٢. المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٨ و ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٠٩ و ٣٧٢ و ٣٧٨ و ٣٩٧ و ٥٠٠ و ٥٦٨ و ٦٢٠ و ج ٣، ص ٧٣ و ١٠١ و ١٢٩ و ١٣٠ و ٣٦٤ و ج ٤، ص ٢٩٩ و ٤١٣ و ٤٨٠.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ١١١.
٤. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٧.
٥. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٦، ص ١٣٩.
٧. يحيي بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٢، ص ١٧٩.

عن أبي صالح عن أبي هريرة»[1].

وقال الحافظ العراقي (٧٢٥-٨٠٦ هـ): «ولأحمد من حديث عائشة: «أَنَّ أُسَامَةَ عَثَرَ بِعَتَبَةِ الْبَابِ فَدَمِيَ. قَالَ: فَجَعَلَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَمُصُّهُ، وَيَقُولُ: لَوْ كَانَ أُسَامَةُ جَارِيَةً لَحَلَّيْتُهَا وَلَكَسَوْتُهَا حَتَّى أُنْفِقَهَا» وإسناده صحيح»[2]، وراجعنا «مسند أحمد»[3] فالحديث يرويه شريك عن العباس بن ذريح عن البهي عن عائشة، وقد تفرد شريك بهذا الحديث عن عائشة.

وقال الإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي (٦٨٩-٧٦٢ هـ) في شرحه على «سنن ابن ماجة»: «حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: ثنا وكيع عن شريك عن إبراهيم بن جرير عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة أن النبي (صلى الله عليه وسلم): «توضأ في ثور»، هذا حديث إسناده صحيح»[4].

وقد قال قبل ذلك وهو في صدد رد على ابن القطان: «ومنها تسويته بين شريك وقيس ومحمد في سوء الحفظ، وليس كذلك؛ لأنه ممن خرج مسلم حديثه في «صحيحه»، وقال فيه ابن معين: ثقة وهو أحب إلي من أبي الأحوص وجرير وليس يقاس هؤلاء به وفي رواته ثقة إلّا أنه لا ينفذ ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة، قال فيه الإمام أحمد نحو ذلك وزاد، وهو في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل، وخالف في ذلك ابن أبي داود، وسيأتي كلامه، وقال وكيع: لم نر أحداً من الكوفيين مثل شريك، وحدث عنه ابن مهدي، وقال العجلي: ثقة حسن الحديث، وقال ابن عدي: والغالب على حالته الصحة والاستواء، وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش زهير، وإسرائيل قرنه، وقال الآجري: وسمعت أبا داود يقول: إسرائيل

---

١. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ١، ص ١١٢.
٢. محمود بن محمد الحداد، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي والزبيدي، ص ١٢٤٩، حديث رقم ١٨٨٥.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٦، ص ١٣٩.
٤. علاء الدين مغلطاي، الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)، ج ١، ص ٣٩٠-٣٩١ .

أصح حديثاً من شريك، وسمعت أبا داود يقول: أبو بكر بن عياش بعد شريك، قال الآجري: سمعت أحمد بن عمار بن خالد، سمعت سعدويه يقول لإبراهيم بن محمد بن عرعرة: أدّوا هذا لنا، سمعت عبد الله بن المبارك يقول: شريك أعلم بحديث الكوفة من سفيان، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً، كتب الحديث وكان يغلط، توفي في ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومائة، ولما ذكره الحربي في كتاب «العلل» قال: كان ثقة، وكذلك الفسوي في «تاريخه»، ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربة، وقال النسائي في «التمييز»: ليس به بأس، فكيف يشبه من يكون هذه حالته بابن أبي ليلى القائل فيه شعبة بن الحجاج: ما رأيت أسوأ حفظاً منه، قال أحمد: سيء الحفظ، مضطرب في الحديث...»[1].

إذن هؤلاء العلماء وثقوه وصححوا حديثه.

المسلك الثاني: هو صدوق حسن الحديث لذاته لأنَّ الغالب على حديثه الصحة: ثم شريك صدوق في نفسه بالإجماع[2] وفيه ضعف من قبل حفظه وضبطه[3] ولكن مع ذلك «الغالب على حديثه الصحة» كما قال ابن عدي وإبراهيم أحمد عامر في كتابه «مرويات شريك القاضي في كتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة»، وهذا هو الذي يقول فيه «حسن الحديث» كما يفهم من تعريف الحديث الحسن.

قال الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) في بحث له حول الضبط: «قال ابن الصلاح: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، وقال الحافظ ابن حجر في النخبة: بنقل عدل تام الضبط، ومثله عبارة المصنف في مختصره في هذا الفن.

ووجه الاحتياج إلى هذا القيد في الرسم قوله (لأن من كثر خطاؤه عند المحدثين) الظاهر

١. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٣.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٣.
٣. المصدر نفسه.

تعلقه بقوله (استحق الترك) فلو أخّره كان أولى، فإن المعنى استحقاق كثير الخطأ الترك عند أئمة الحديث، لا أن كثرة أخطائه عند المحدثين كما هو واضح ترشد إليه عبارته الآتية قريباً (وإن كان عدلاً) إذ العدالة لا تنافي كثرة الخطأ في الرواية، إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط، ومدرك العدالة غيره، وهذا في كثرة الخطأ، وأما خفته فإنه يكون الراوي معه مقبولاً، ويصير حديثه حسناً كما قال الحافظ: فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته، وقال المصنف في مختصره: فإن خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو شاهد فالحسن، ويأتي تحقيق ذلك في بحثه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(وكذلك) أي: يستحق الترك (عند الأصوليين) أي: أهل أُصول الفقه، ولكن بشرط غير شرط الأولين وهو (إذا كان خطاؤه أكثر من صوابه واختلفوا) أي الأُصوليون، لا أهل الحديث فإنه يعلم أنهم إذا تركوا من كثر خطاؤه فتركهم من تساوي خطاؤه وصوابه بالأولى والفرق بين كثير وأكثر ظاهر، فهذان قسمان، والثالث أشار إليه بقوله (إذا استويا فالأكثر منهم) أي الأُصوليين (على رده) لعدم الظن بصدقه (لأنه لا يحصل الظن بصدقه) ولا يقبل إلا ما يظن صدقه، وإلا كان تحكماً، وهذا ثالث الأقسام، ورابعها أن يخف ضبطه، وهذا لم يذكره المصنف، وقد أشرنا إليه، وخامسها مَن صوابه أكثر من خطائه وهو مفهوم كلام المصنف حيث قال: لأن من كثر خطاؤه عند المحدثين استحق الترك كما سلف، وهذا يحتمل أنه الخفيف الضبط فهو مقبول عند المحدثين، لكن حديثه حسن لا صحيح عندهم، ويكون مقبولاً عند الأُصوليين»[١].

كلام الشيخ حسين سليم أسد الداراني في إثبات كون شريك بن عبد الله القاضي حسن الحديث

وللشيخ حسين سليم أسد الداراني تحقيق رائع حول شريك بن عبد الله القاضي، والشيخ حسين سليم أسد أحد المحققين المعروفين في تحقيق كتب الحديث، فقد حقق «مسند أبي

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ص ٩ - ١٠.

يعلى»، «مسند الدارمي»، «مسند الحميدى»، «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»، «معجم شيوخ أبي يعلى الموصلى» و«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

قال في تحقيقه كتاب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» بعد أن أورد جميع ما قاله المتقدمين في شريك ما هذا نصه: «ومن كل ما تقدم نخلص إلى أن الأسباب التي اعتمد عليها من ضعفوه وهي: ١- اتهامه بالاختلاط، ٢- اتهامه بالتدليس، ٣- تغير حفظه وكثرة خطئه، ٤- توليه القضاء.

نقول: أما اتهامه بالاختلاط: فقد صدر عن يحي بن سعيد القطان، ولم يسبقه إليه أحد، ولم يتابعه عليه أحد من المعدودين في أئمة الجرح والتعديل، وقد اختلف وصف يحي بن سعيد له: فقد قال مرة: «مخلطاً»، وقال مرة أُخرى: «مختلطاً». والتخليط غير الاختلاط كما هو معروف، فالتخليط في أمرهو إفساد فيه، وأما الاختلاط فهو فساد في العقل نفسه، والفرق كبير كما ترى.

وأما اتهامه بالتدليس: فقد قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٢٢): «شريك بن عبد الله النخعي، القاضي الكوفي، وليس تدليسه بالكثير»، وقال في (ص ٢٣٨): «شريك بن عبد الله النخعي القاضي تقدم أنه كان يدلس، لكنه مقل عنه. قال أبو زرعة، وأبو حاتم لم يسمع من عمرة بن مرة»».

نقول: الذي قاله ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٩١): «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: شريك لم يسمع من عمرة بن مرة». هكذا ولم ينسبا شريكاً.

وقال الشيخ حماد الأنصاري في «اتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ» (ص ٢٤): «شريك بن عبد الله النخعي القاضي، مشهور، وكان من الأثبات، فلما ولي القضاء، تغير حفظه، وكان يتبرأ من التدليس، ونسبة عبد الحق في «الأحكام» إلى التدليس، وسبقه

إلى وصفه به الدارقطني، مات سنة (١٧٧ هـ)، من الثالثة[١]»، ويكفي هذا لرد هذه التهمة التي لا تعتمد على أساس يطمأن إليه.

وأما تغير حفظه: فإن سنة الله في الأحياء أن يختلفوا من ضعف، ثم يكون بعد ضعف قوة، ثم يكون الضعف من بعد قوة.

فالتغير سمة للإنسان في جميع أحواله وأطواره، وأينا يا عزُّلا يتغير!! وأما كثرة الخطأ: فإني قد وضحت في مقدمتي لكتاب «ناسخ القرآن ومنسوخه» لابن الجوزي الفرق بين كثرة الخطأ، ونسبة الخطأ، وخلط الكثير من الناس بينهما.

فكثرة الخطأ: كمية، ونسبة الخطأ نسبة حسابية، ووضحت أن من كثر إنتاجه، كثر خطؤه، ومن قل إنتاجه، قل خطؤه، ولكن قد تكون نسبة الخطأ عند الأول على كثرة الخطأ عنده، أقل من نسبته عند الثاني على قلة كمية الخطأ عنده وشريك وعاء من أوعية العلم -كما قال الذهبي- وقد روى عنه الأزرق تسعة آلاف حديث كما تقدم فليس من الغريب أن تكون عنده أخطاء، وجل من لا يخطئ، ولكنها أخطاء محتملة وليست بالأخطاء التي تسقط عدالته، والله أعلم.

وأخيراً: فإن توليه للقضاء، أو رفضه له أمر لا أثر له في عدالة الإنسان، وضبطه واتقانه لما يرويه، فمن اعتمد عليها في تضعيفه، يكون من اللاجئين إلى ركن غير شديد والله أعلم.

وقال الترمذي في الأحكام (١٣٦٦) باب: فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم: «حدثنا قتيبة، حدثنا شريك بن عبد الله النخعي، عن أبي إسحاق، عن عطاء، عن رافع بن خديج: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته»، وقال الترمذي: «وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو

---

١. هذا تصحيف والصحيح: من الثانية.

حديث حسن. وقال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك».

وليس غريب بعدما تقدم أن يقول المناوي في «فيض القدير» (٦/ ٣٧٣) معلقاً على حديث في إسناده شريك: «وقال ابن حجر: سنده حسن»، وهذا ما ذهبنا إليه، والله أعلم»[1]، وكلامه في تدليس شريك فيما نقله عن الشيخ الأنصاري «من الثالثة» تصحيف والصحيح «من الثانية»[2].

أسماء عشرين من علماء السنة من الذين ذهبوا إلى تحسين وتقوية حديث شريك لذاته

وأذكرهنا أسماء عشرين من علماء السنة من الذين ذهبوا إلى تحسين وتقوية حديث شريك لذاته -إذا لم يتبين أنه أخطأ أو خالف ثقة-:

١- الإمام الترمذي (٢٠٩-٢٧٩ هـ)، فإنه قال عقب بعض أحاديث شريك «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك»[3]. وقد قال الشيخ الألباني وغيره: «جمع الترمذي بين لفظي غريب وحسن إنما يعني في إصطلاحه أنه حسن لذاته»[4]، وقد مرّ توضيح إصطلاح الترمذي «حسن غريب» سابقاً بترجمة ابن الرومي فراجع كلام الشيخ محمد عوامة والشريف حاتم بن عارف والشيخ سعد بن عبد الله آل حميد هنا.

٢- والإمام النسائي (ت ٣٠٣ هـ) -وهو من المتشددين في الرجال غير المجهولين- أيضاً جعل حديث شريك في رتبة الحسن لذاته، فإنه قال في شريك: «ليس به بأس»[5]، وقال مرة: «ليس بالقوي»[6].

---

١. نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج ٥، ص ٣٣٨-٣٤٢.
٢. حماد بن محمد الأنصاري، إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، ص ٢٩-٣٠، رقم ٥٧.
٣. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٣٩ وج ٤، ص ١٩١ وج ٥، ص ٢٩٩، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ٢، ص ١٨٥.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٩٥.
٦. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٦.

وقال الشيخ الألباني في كلمة «ليس بالقوي»: «ينفي فقط نوعاً خاصاً من القوة، وهي قوة الحفاظ الأثبات»[١].

والنسائي أطلق هذا الإصطلاح «ليس بالقوي» على كثير من رجال الصحيحين، فراجع «مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني لبعض الأمثلة. قال الذهبي: «وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتُجَّ به. وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه، قال: قولنا: «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد»[٢]. قال شارح «الموقظة» الشريف حاتم بن عارف العوني: «والمعنى: أنّ عبارة «ليس بالقوي» من النسائي ليست بجرح مفسد، وهذا أيده استقراء لأحد فضلاء الباحثين المعاصرين في رسالة ضخمة طبعت في خمسة مجلدات، وهي رسالة «منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل» للدكتور قاسم علي سعد، حيث قام باستقراء ألفاظ الجرح والتعديل عند النسائي، وخرج بهذه النتيجة نفسها، وهي دراسة قوية ونتائجها جيدة»[٣].

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ) في كتابه «التنكيل» تعقيباً على كلام النسائي في أحد الرواة «ليس بالقوي»: «كلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنسائي يراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم عبد ربه بن نافع وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل فبين ابن حجر في ترجمتيهما من «مقدمة الفتح» أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما.

وقال في ترجمة الحسن بن الصباح: «وثقه أحمد وأبو حاتم»، وقال النسائي: صالح، وقال في «الكنى»: ليس بالقوي. قلت -أي ابن حجر-: هذا تليين هيّن، وقد روى

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٥٠٣.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٢.
٣. المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ولم يكثرعنه البخاري»[1].

ثم مع هذا، فأن النسائي هو من المتشددين في الرجال بل له شرط في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم كما قال الذهبي في «سيرأعلام النبلاء»: «قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني! إن لابي عبدالرحمن (أي النسائي) شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. قلت (أي الذهبي): صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[2]. وقال الشيخ المعلمي: «النسائي ممن يفوق الشيخين في التشدد»[3]. إذن النسائي أيضاً إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة وهذا هو الذي يقال فيه: حديثه حسن لذاته على الأقل.

٣- والإمام الحافظ عبد العظيم المنذري (٥٨١-٦٥٦ هـ): «وَعَن أبي هُرَيْرَة (رضي الله عنه) قَالَ شريك لَا أَدْرِي رَفعه أم لَا قَالَ الْإِمَارَة أَولهَا ندامة وأوسطها غَرَامَة وَآخِرهَا عَذَاب يَوْم الْقِيَامَة رَوَاهُ الطَّبَرَانِيّ بِإِسْنَاد حسن»[4]، وهذا الخبر إنما يرويه شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن أبي صالح، عن أبي هريرة كما في «معجم الأوسط»[5] للطبراني وأن شريكاً قد تفرد بهذا الإسناد.

وقال أيضاً: «عن معاذ بن جبل (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): من ولي من أمر الناس شيئاً، فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة، احتجب الله عنه يوم القيامة. رواه أحمد بإسناد جيد»[6]، وهذا الحديث إنما رواه أحمد عن حسين

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة الحسن بن الصباح أبو علي البزار الواسطي.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٣١.
٣. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ترجمة محمد بن علي الحسن بن شقيق.
٤. عبد العظيم المنذري، الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ٨٤٤، رقم ٢١٧٤.
٥. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٧٩.
٦. عبد العظيم المنذري، الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ٨٥٥، رقم ٢٢٠٩.

بن محمد عن شريك عن أبي حصين عن الوالبي عن معاذ كما في «مسند أحمد»[1].

٤- والحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤ هـ) قال عقب هذا الحديث «لا تُوطَأُ حاملٌ حتَّى تضعَ»: «حديث أبي سعيد، رواه أبو داود، وإسناده حسن»[2]، وراجعنا «سنن أبي داود»[3] ففيه عن شريك عن قيس بن وهب عن أبي الودك عن أبي سعيد. وأوضح من ذلك هو قوله في كتابه المعروف «طبقات علماء الحديث» بترجمة شريك: «وقد كان -رحمه الله- إماماً، فقيهاً، محدثاً مكثراً، حسن الحديث. استشهد به البخاري، وأخرج له مسلم متابعة، ووثقه ابن معين»[4].

٥- الحافظ الإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، أورد شريكاً في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»[5] وقال في مقدمة هذا الكتاب: «فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يرد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم، وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في هذه للأحاديث»[6]. وأوضح من هذا هو كلامه في «تذكرة الحفاظ» ذيل ترجمة شريك: «كان شريك حسن الحديث، إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً. ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد. وقد استشهد به البخاري وخرج له مسلم متابعة. ووثقه يحيى بن معين»[7]. وقد عرفت أنه قال عقب حديث رواه سويد عن شريك: «هذا حديث صالح الإسناد»[8].

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٣٨-٢٣٩.
٢. ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ج ١، ص ٤١٥.
٣. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٧٨.
٤. ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ج ١، ص ٣٤٣.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٩٩، رقم ١٥٩.
٦. المصدر نفسه، ص ٢٧.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٣٢.
٨. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢١١، بترجمة شريك.

وقال الذهبي في كتابه «المهذب في اختصار السنن الكبير»: «شريك عن إبراهيم بن مهاجرعن زياد بن حديرقال: قال عليٌّ: لئن بقيتُ لنصارى بني تَغْلِبَ لأقتلَنَّ المق اتلةَ ولأسبِيَنَّ الذريةَ، فإني كتبتُ الكتابَ بين النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) وبينهم على أن لا يَنصروا أبناءهم. قلت: إبراهيم صدوق حديثه حسن»[1]، وكما ترى أنه لا يتعرض بشريك أصلاً.

٦- والحافظ صلاح الدين العلائي الدمشقي الشافعي (٦٩٤-٧٦١ هـ) قال: «وَشريك هذا احْتج بِهِ مُسْلِم، وعلق لَهُ الْبُخَارِيّ، وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْن معِين وَالْعجلِيّ وزاد حسن الحَدِيث. وَقَالَ عِيسَى بْن يُونُس: مَا رأيتُ أحداً قطّ أورع فِي علمه من شريك. فعلى هَذَا يكون تفرده حسناً»[2].

٧- والإمام المحدث الفقيه عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ) قال في كتابه «الآداب الشرعية» بعد أن ذكر حديثاً من «مسند أحمد»: «حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا شريك، عن محمد بن عبد الله المرادي عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال: قال عمار: لما هجانا المشركون شكونا ذلك إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: قولوا لهم كما يقولون لكم. قال: فلقد رأيتنا نعلمه إماء أهل المدينة. محمد لم أجد له ترجمة، وباقيه حسن»[3].

٨- والحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٠١-٧٧٤ هـ) قال في كتابه «إرشاد الفقيه»: «وعن البراء: أنه وضع يديه على الأرض وبسطها ورفع عجيزته، وقال: هكذا رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فعل. رواه أحمد، والمعمري بإسناد جيد قوي»[4]، وهذا الحديث إنما يرويه شريك عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب كما في «مسند أحمد»[5].

١. محمد بن أحمد الذهبي، المهذب في إختصار السنن الكبرى للبيهقي، ص ٣٧٨٤، رقم ١٤٦١٢.
٢. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٥.
٣. عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، ج ٢، ص ٩٧.
٤. ابن كثير، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، ج ١، ص ١٣١.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٠٣.

٩- والحافظ العراقي (٧٢٥-٨٠٦ هـ) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «من كان له وجهان في الدنيا كان له لسانان من نار يوم القيامة». رواه ابن أبي الدنيا عن يحيى بن عبدالحميد الحماني حدثنا شريك حدثنا الركين عن نعيم بن حنظلة عن عمار بن ياسر قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكره، وأخرجه البخاري في كتاب «الأدب المفرد» وأبو داود بسند حسن»[١]، وحديث عمار بن ياسر في «الأدب المفرد»[٢] و«سنن أبي داود»[٣] إنما يرويه شريك عن الركين بن الربيع عن نعيم بن حنظلة عن عمار، بل تفرد شريك بهذا الحديث عن الركين عن ابن حنظلة عن عمار.

وجاء في ترجمة نعيم بن حنظلة هذا: «روى عن عمار بن ياسر حديث من كان ذا وجهين وروى عنه الركين بن الربيع، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال علي بن المديني في هذا الحديث: إسناده حسن ولا يحفظه عن عمار عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا من هذا الطريق»[٤]، وقد عرفت أن هذا الحديث تفرد به شريك عن الركين عن ابن حنظلة عن عمار.

١٠- والحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) قد حسن سند أحاديث شريك في كتابه «مجمع الزوائد»، فقال عقب حديث: «رواه الطبراني وفيه شريك وعبد الله بن محمد بن عقيل وفيهما ضعف وحديثهما حسن»[٥]، وقال في حديث آخر: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما شريك وهو حسن الحديث»[٦]، وقال عقب حديث في تفسير قوله تبارك وتعالى ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾: «رواه أحمد وسنده جيد»[٧]، وشريك

١. محمود بن محمد الحداد، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي والزبيدي، ص ١٧٧٧، رقم ٢٨٠٦.
٢. محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، ص ٢٧٨.
٣. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٥٠.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٤١٣.
٥. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٥، ص ٣٢٥.
٦. المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٧٥.
٧. المصدر نفسه، ج ٩، ص ١١٣.

قد وقع في رواية أحمد[1].

وقال أيضاً: «وعن حُذَيْفَةَ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ قال: نَهْرٌ فِي الجنةِ أجوفُ فيه آنيةٌ منَ الذهبِ والفِضةِ لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ. رواه الطبراني في «الأوسط» وإسناده حسن»[2]، وهذا الخبر إنما يرويه شريك عن عاصم عن زر عن حذيفة كما قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا شريك»[3].

وقال: «عن ابن أبي ليلى قال: نادى رجل من أهل الصفين: أفيكم أويس القرني؟ قالوا: نعم. قال: سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: من خير التابعين أويس. رواه أحمد وإسناده جيد»[4]، وهذا الخبر في «مسند أحمد»[5] إنما يرويه شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

١١- والحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري (٧٦٢-٨٤٠ هـ) قال في كتابه «زوائد ابن ماجة على كتب الخمسة» تعليقاً على حديث رواه ابن ماجة «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) وَأَزْوَاجُهُ يَغْتَسِلُونَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» ما هذا نصه: «هذا إسناد حسن»[6].

ثم رأيته كثيراً يصحح سند أحاديث شريك فقال عقب حديث آخر رواه ابن ماجة «حَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُنْتَصِرِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاق بْنُ يُوسُفَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) صَلَاةَ الظُّهْرِ بِالْهَاجِرِ، فَقَالَ لَنَا: أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ١١١.
٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٧، ص ١٤٣.
٣. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٠، ص ٢٢.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٨٠.
٦. البوصيري، زوائد ابن ماجة على كتب الخمسة، ص ٨٦، رقم ١٣٥.

مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» ما هذا نصه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات»[١].

وقال عقب حديث آخر «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ ذُرَيْحٍ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: عَثَرَ أُسَامَةُ بِعَتَبَةِ الْبَابِ فَشُجَّ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَمِيطِي عَنْهُ الْأَذَى فَتَقَذَّرْتُهُ، فَجَعَلَ يَمُصُّ عَنْهُ الدَّمَ وَيَمُجُّهُ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ لَوْ كَانَ أُسَامَةُ جَارِيَةً لَحَلَّيْتُهُ، وَكَسَوْتُهُ حَتَّى أُنَفِّقَهُ»: «هذا إسناده صحيح إن كان البهي سمع من عائشة»[٢].

وقال عقب حديث آخر رواه ابن ماجة «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ، وَالْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَأَرَادَ بَيْعَهَا فَلْيَعْرِضْهَا عَلَى جَارِهِ»: «إسناده صحيح، رجاله ثقات»[٣].

وقال عقب حديث آخر: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَنْ يَأْكُلُ الْغُرَابَ، وَقَدْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) فَاسِقاً، وَاللهِ مَا هُوَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ»: «هذا الإسناد صحيح ورجاله ثقات»[٤].

وقال عقب حديث آخر رواه ابن ماجة «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): يَا سُفْيَانَ بْنَ سَهْلٍ، لَا تُسْبِلْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلِينَ»: «إسناد حديث المغيرة صحيح، رجاله ثقات»[٥].

١. المصدر نفسه، ص ١١٩، رقم ٢٢٨.
٢. المصدر نفسه، ص ٢٨٠، رقم ٦٥٩.
٣. المصدر نفسه، ص ٣٤٠، رقم ٨٣٧.
٤. المصدر نفسه، ص ٤٢٠، رقم ١٠٥٩.
٥. المصدر نفسه، ص ٤٦٦، رقم ١١٨٩.

وعقب حديث آخر «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»: «إسناد أبي مسعود صحيح رجاله ثقات»[1].

وعقب حديث آخر «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَارَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وسلم) نَظَرَ إِلَى إِنْسَانٍ يَتْبَعُ طَائِراً، فَقَالَ: شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَاناً»: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»[2].

وعقب حديث آخر «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»: «إسناد سعد بن أبي وقاص بالنسبة إلى رواية ابن ماجة صحيح رجاله ثقات»[3].

قال عقب حديث آخر «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَارَةَ، وَإِسْمَاعِيل بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): قَارِبُوا وَسَدِّدُوا، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِمُنْجِيهِ عَمَلُهُ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»: «هذا إسناد حسن، شريك مختلف فيه»[4].

١٢- والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) حيث قال: «وفي معنى الترجمة ما أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعاً بلفظ «الوحدة خير من جليس السوء» وسنده

١. المصدر نفسه، ص ٤٧٢، رقم ١٢٠٧.
٢. المصدر نفسه، ص ٤٧٣، رقم ١٢١٤.
٣. المصدر نفسه، ص ٥٠٨، رقم ١٣١٤.
٤. المصدر نفسه، ص ٥٤٥، رقم ١٤٢٣.

حسن»[١]، وهذا الحديث إنما أخرجه الحاكم في «المستدرك»[٢] بسنده عن شريك بسنده عن أبي ذر (رحمه الله).

وقال ابن حجر أيضاً: «حديث لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض، أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري: أنَّ النَّبيَّ (صلى الله عليه وسلم) قال في سبايا أوْطاس: لا تُوطَأُ حاملٌ حتَّى تضعَ، ولا غيرَ ذاتِ حملٍ حتَّى تحيضَ حَيْضةً، وإسناده حسن»[٣]، فراجعنا «مسند» أحمد[٤] و«المستدرك» للحاكم[٥] و«سنن» أبي داود[٦] فكلهم رووه بإسانيدهم عن شريك عن قيس بن وهب عن أبي الودك عن أبي سعيد» وأضاف أحمد «عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي الودك»، وحديث أبي سعيد تفرد به شريك، فانظر كيف يحسن سند حديث أبي سعيد مع أن شريكاً تفرد به.

وقال أيضاً: «وقال أبو ربيعة الأيادي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم): إن الله عزوجل أمرني بحب أربعة وأخبرني أنه يحبهم: علي والمقداد وأبوذر وسلمان. أخرجه الترمذي وابن ماجة وسنده حسن»[٧]، وهذا الحديث عن بريدة إنما يرويه شريك عن أبي ربيعة الأيادي عن ابن بريدة عن أبيه في «سنن ابن ماجة»[٨] و«سنن الترمذي»[٩] وليس له سند آخر، وقد تفرد به شريك، ولذا قال الترمذي عقب الحديث: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك»، ورواه أيضاً

---

١. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١١، ص ٢٨٤.
٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٣٤٣.
٣. ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، ج ٢، ص ٥٧٦.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٨.
٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ١٩٥.
٦. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٧٨.
٧. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٦، ص ١٦٠، بترجمة المقداد بن الأسود.
٨. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٩. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٩٨، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.

الحاكم في «المستدرك»[1]، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»[2]، والبخاري في «التاريخ الكبير»[3]، وأحمد في «مسنده»[4]، كلهم بأسانيدهم عن شريك عن أبي ربيعة الأيادي عن ابن بريدة عن أبيه، وليس لحديث بريدة سند آخر يعتد به.

فانظر كيف يحسّن ابن حجر سند هذا الحديث وهو مما تفرد به شريك.

وقال أيضاً في كتابه «فتح الباري»: «ولأحمد من وجه آخر عن أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه: من مثل بذي روح ثم لم يتب مثل الله به يوم القيامة، رجاله ثقات»[5]، وهذا الحديث الذي سكت عنه ابن حجر إنما يرويه أحمد في «مسنده»[6] من رواية شريك عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي عن ابن عمر وهو من افراد شريك.

وقال أيضاً: «واستدل له الطحاوي بحديث المغيرة بن شعبة قال: كنا نصلي مع النبي (صلى الله عليه وسلم): الظهر بالهاجرة ثم قال لنا أبردوا بالصلاة الحديث وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجة وصححه ابن حبان»[7]، حديث المغيرة هذا إنما يرويه شريك عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة في جميع هذا المصادر التي ذكرها ابن حجر «مسند أحمد»[8]، «سنن ابن ماجة»[9] و «صحيح ابن حبان»[10].

---

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٠.
٢. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٠، ص ١٧٦.
٣. محمد بن إسماعيل البخاري، الكنى: جزء من التاريخ الكبير، ص ٣١.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٥١ و ٣٥٦.
٥. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٩، ص ٥٥٥.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٢، ص ٩٢ و ١١٥.
٧. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٣.
٨. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٥٠.
٩. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
١٠. ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٣٧٣ و ٣٧٥.

١٣- وأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي (٩٠٩-٩٧٣ هـ) قال: «والطبراني بسند حسن عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال شريك لا أدري أرفعه أم لا قال الإمارة أولها ندامة، وأوسطها غرامة، وآخرها عذاب يوم القيامة»[١]، وهو في «المعجم الأوسط»[٢] للطبراني من رواية شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وكما قال الطبراني قد تفرد شريك بهذا الإسناد عن أبي هريرة: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عيسى إلا شريك، تفرد به محمد بن أبان»[٣].

١٤- قال الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١١٤-١١٨٨ هـ): «ورواه الطبراني أيضاً بإسناد حسن من حديث أبي هريرة ولفظه: الإمارة أولها ندامة وأوسطها غرامة وآخرها عذاب يوم القيامة»[٤]، وهذا الخبر إنما يرويه شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن أبي صالح، عن أبي هريرة كما في «معجم الأوسط»[٥] للطبراني وقد عرفت أن شريكاً قد تفرد بهذا الإسناد.

١٥- وقال محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ): «حديث المغيرة «كنا نصلي مع النبي (صلى الله عليه وسلم): الظهر بالهاجرة ثم قال لنا: أبردوا بالصلاة»، ورجاله ثقات، رواه أحمد وابن ماجة وصححه ابن حبان»[٦]، حديث المغيرة هذا إنما يرويه شريك عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة في جميع هذه المصادر التي ذكرها «مسند أحمد»[٧]، «سنن ابن ماجة»[٨] و «صحيح ابن حبان»[٩].

١. ابن حجر الهيتمي، الزواجر عن اقتراف الكبائر، ج ٢، ص ١١٢.
٢. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٧٩.
٣. المصدر نفسه.
٤. ابن سالم السفاريني، كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٦، تحقيق نور الدين طالب.
٥. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٧٩.
٦. محمد بن إسماعيل الصنعاني، العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام على شرح عمدة الأحكام، ج ٢، ص ٢٥.
٧. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٥٠.
٨. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٩. ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٣٧٣ و ٣٧٥.

١٦- والإمام الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) قال عقب هذا الحديث «لا تُوطَأُ حاملٌ حتَّى تضعَ»: «حديث أبي سعيد، أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وإسناده حسن»[١]، وقد عرفت أنه من رواية شريك في «مستدرك الحاكم». وقال أيضاً: «أخرج أحمد بإسناد جيد عن «أبي يعلى» قال: نادى رجل من صفين: أفيكم أويس القرني؟ قالوا: نعم. قال: سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إن من خير التابعين أويس»[٢]، وهذا الخبر في «مسند أحمد»[٣] إنما يرويه شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. وعبارة «أبي يعلى» تصحيف والصحيح «ابن أبي ليلى».

١٧- والعلامة عبدالقادر بن بدران الدومي الحنبلي (١٢٦٥-١٣٤٦ هـ) قال: «وخرجه أبو داود عن عمار بإسناد حسن بلفظ «من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من نار»»[٤]، وهذا الحديث في «سنن أبي داود» إنما يرويه شريك عن الركين بن الربيع عن نعيم بن حنظلة عن عمار.

١٨- والشيخ عبد العزيز بن باز (١٤٢٠ هـ) قال: «وخرج أحمد (٤ /٢٤٦) بإسناد حسن عن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه) قال: رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) أخذ بحجزة سفيان بن أبي سهل وهو يقول: «يا سفيان بن أبي سهل، لا تسبل إزارك، فإن الله لا يحب المسبلين»[٥]. فراجعنا «مسند أحمد» في موضع الذي ذكره فكان سند الحديث هكذا «ثنا هاشم بن القاسم ثنا شريك عن عبد الملك بن عمير عن حصين عن المغيرة».

وقال أيضاً: «وفي «المسند» بسند قوي عن كريب عن ابن عباس (رضي الله عنهما): أنَّ امرأةً قالت: يا رسولَ اللهِ إنَّ أُختي نذرتْ أنْ تحجَّ ماشيةً قال: إنَّ اللهَ لا

١. محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، ج ٧، ص ١٠٩.
٢. محمد بن علي الشوكاني، درّالسحابة في مناقب القرابة والصحابة، ص ٥٦٥.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٨٠.
٤. عبدالقادر بن بدران الدومي الحنبلي، شرح كتاب الشهاب في الحكم والمواعظ والآداب، ص ٧٣، رقم ٧٦.
٥. عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام، ص ٧٧٦، رقم ١٣٩٦.

يصنعُ بشقاءِ أُختِكَ شيئاً لتخرجْ راكبةً ولتكفرْعن يمينِها (ج ١ ص ٣١٠)»[١]، فراجعنا «مسند أحمد»[٢] فحديث كريب عن ابن عباس إنما يرويه شريك عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن كريب عن ابن عباس.

١٩- والشيخ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش (١٣٦٠-١٤٣٤ هـ) قال في تحقيقه كتاب «الأحاديث المختارة» للضياء الدين المقدسي (٥٦٧-٦٤٣ هـ) تعليقاً على حديث رواه المقدسي بسنده عن «شريك عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: رفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم): نهى من أكل كل ذي ناب من السبع، وعن قتل الولدان، وعن بيع المغنم»: «إسناده حسن»[٣].

٢٠- والشيخ حسين سليم أسد الداراني كما مرّ كلامه في شريك.

تنبيه: كلام ابن حجر في شريك «صدوق يخطئ كثيراً» يدل على كون حديثه حسن لذاته

قال ابن حجر في «تقريب التهذيب» بترجمة شريك: «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً وشديداً على أهل البدع»[٤].

وقوله «صدوق يخطئ كثيراً» رد عليه إبراهيم أحمد عامر في كتابه «مرويات شريك القاضي في كتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة» فقال بعد دراسة جميع مرويات شريك في كتب الستة: «وقد توصل الباحث في الدراسة النظرية لأقوال العلماء في شريك إلى خلاصة مفادها، أنه صدوق، لا صدوق يخطئ، وقد أثبتت الدراسة التطبيقية، صحة ما ذهب الباحث إليه، حيث بلغت روايات شريك ٢٤٤ حديثاً، بينما بلغ عدد الروايات التي خالف فيها شريك من هو أوثق منه بسبب خفة ضبطه ٧ روايات، أي بنسبة ٢،٩ ٪. فإذا علمنا أن ضبط الراوي يعرف بمقارنة

---

١. المصدر نفسه، ص ٧٤٣، رقم ١٣٢٥.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٣١٠.
٣. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج ١٣، ص ٧٧، رقم ١٢٠.
٤. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤١٧.

رواياته بروايات ممن لا يقل عنه رتبة تبين أن شريك في مرتبة صدوق، لا صدوق يخطئ، لقلة مخالفته لغيره»[١]. وقد عرفت أيضاً من كلام الشيخ حسين سليم أسد الداراني: «فكثرة الخطأ: كمية، ونسبة الخطأ نسبة حسابية، ووضحت أن من كثر إنتاجه، كثر خطؤه، ومن قل إنتاجه، قل خطؤه، ولكن قد تكون نسبة الخطأ عند الأول على كثرة الخطأ عنده، أقل من نسبته عند الثاني على قلة كمية الخطأ عنده وشريك وعاء من أوعية العلم -كما قال الذهبي- وقد روى عنه الأزرق تسعة آلاف حديث كما تقدم فليس من الغريب أن تكون عنده أخطاء، وجل من لا يخطئ، ولكنها أخطاء محتملة وليست بالأخطاء التي تسقط عدالته»[٢].

ولكن ابن حجر العسقلاني الذي قال في شريك «صدوق يخطئ كثيراً» يعلم جميع ذلك ولذا حسن أحاديث شريك لذاتها مع أن شريكاً قد تفرد ببعضها، وهذا إذا لم يتبين أن شريكاً أخطأ أو خالف ثقة.

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه فضيل بن سليمان النميري: «وفضيل بن سليمان النميري إنما أخرج له البخاري متابعة، كما حققه الحافظ في مقدمة الفتح (٤٣٥)، وفيه كلام كثير، لخصه الحافظ في التقريب فقال: (صدوق له خطأ كثير). فمثله حديثه مرشح للتحسين، أما الصحة فلا»[٣]، مع أن فضيل بن سليمان قليل الحديث بالنسبة إلى شريك ولكن الشيخ الألباني يقول: «حديثه مرشح للتحسين».

وقال الشيخ الألباني: «أخرجه ابن ماجه... وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛ وإنما لم أصححه لأن في مطر الوراق كلاماً من جهة حفظه، وقد قال في التقريب: صدوق كثير الخطأ»[٤]، فحسن سند حديث مطر الذي قال ابن حجر فيه «صدوق كثير

---

١. إبراهيم أحمد عامر، مرويات شريك القاضي في كتب السنة جمعاً وتخريجاً ودراسة، ص ٣٢١.
٢. نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج ٥، ص ٣٣٨-٣٤٢.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٧٨.
٤. المصدر نفسه، رقم ١٠٢١.

الخطأ»، ومطر لا يقايس مع شريك في كثرة الحديث.

وذهب الشيخ وليد بن حسن العاني (١٣٧٥-١٤١٦ هـ) في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» أن أمثال هذه الألفاظ من ابن حجر تدل على كون الرواي حسن الحديث لذاته فراجع[١].

المسلك الثالث: أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات: شريك حسن الحديث في الشواهد والمتابعات على الأقل فحديثه هذا حسن أو صحيح لغيره.

قال الشيخ الألباني عقب حديث: «وهذا سند لا بأس به في الشواهد، فإن شريكاً هو ابن عبد الله القاضي ثقة إلا أنه سيء الحفظ، ومثله أبو إسحاق وهو السبيعي فإنه كان اختلط»[٢].

وقال: «قلت: وشريك هو ابن عبد الله القاضي وهو سيء الحفظ. وحديثه جيد في الشواهد»، وقال: «قلت: شريك سيء الحفظ ولكنه يصلح للاستشهاد به والتقوية»[٣]. وقال أبو إسحاق الحويني عقب حديث في إسناده شريك: «حديثه حسن في الشواهد»[٤].

وقال أيضاً: «سنده حسن في المتابعات، لأن شريك النخعي سيء الحفظ»[٥].

وقال في شريك: «سيء الحفظ إن تابعه مثله أو أحسن منه فإنه يصير حسناً. وشريك وقيس بن الربيع متقاربان في الحفظ، وقد تابع كلاهما الآخر فالحديث من هذه الجهة حسن»[٦].

ومما يدل على أنه يمكن الاستشهاد بحديث شريك بن عبد الله هو كلام ابن تيمية: «وأما

---

١. وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص ٨٧.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٥٣.
٣. المصدر نفسه، رقم ٢٤٨٧.
٤. أبو إسحاق الحويني، الإنشراح في آداب النكاح، ص ١١٤، في الهامش.
٥. أبو إسحاق الحويني، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج ١، ص ١٢١.
٦. أبو إسحاق الحويني، الإنشراح في آداب النكاح، ص ٦٣، في الهامش.

من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»[1].

ونقله عنه العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت ١٣٣٢هـ) وأقره[2].

وقال ابن تيمية أيضاً: «من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء»[3].

وشريك هو من رجال أحمد بن حنبل في مسنده وقد أكثرا عنه جداً كما هو واضح.

وقال الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط في ترجمة شريك في كتابهما «تحرير تقريب التهذيب»: «صدوق حسن الحديث عند المتابعة»[4]. وأنت إن راجعت تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط للكتاب «مسند أحمد» سترى أنه كثيراً ما يستشهد بروايات شريك.

وقد عرفت أيضاً مسلم قد خرج في «صحيحه» لشريك في الشواهد والمتابعات.

النتيجة من تحقيق حال شريك بن عبد الله

قد عرفت في هذا الفصل أن شريك بن عبد الله قد حدث بهذا الحديث فقد رواه عنه رجلان صدوقان وهما ابن الرومي -شيخ البخاري في غير «صحيحه»- وسويد بن سعيد -شيخ مسلم في «صحيحه»- وشريك إما ثقة صحيح الحديث، أو صدوق حسن الحديث لذاته، أو لغيره أي في الشواهد والمتابعات وقد جاء توضيح جميع ذلك إعتماداً على قواعد الجرح والتعديل وكلمات علماء الحديث.

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١٨، ص ١٨-١٩.
٢. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص١١٥.
٣. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١، ص ١٧٨.
٤. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج ٢، ص ١١٣، رقم ٢٧٨٧.

الفصل التاسع:

تحقيق حال باقي رجال سند رواية علي عليه السلام وبيان أنهم ثقات متفق عليهم وليس في سند رواية علي بن أبي طالب إضطراب والرد علي الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في تضعيفهما لرواية علي عليه السلام

توطئة

إذا عرفت أن شريكاً قد حدث بهذا الحديث وهو أيضاً ثقة صحيح الحديث أو صدوق حسن الحديث (إما لذاته أو في الشواهد والمتابعات) فالآن لابد من تحقيق حال باقي رجال السند (وهم سلمة بن كهيل وسويد بن غفلة والصنابحي) وبيان أنهم ثقات متفق عليهم.

ثم نتكلم بالنسبة إلى وجود الإضطراب التي أشار إليها الشيخ المعلمي في سند رواية علي (عليه السلام) بقوله «والخبر عن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي، من طريق ابن الرومي (عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي)، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي» ونثبت أنه كلام باطل وإنما أسقط بعضهم سويد بن غفلة وهذا لايضرنا لعدة أُمور سيأتي توضيحه.

ومع التسليم بوجود نوع من الإضطراب في السند فلا يخرج السند عن صلاحية الإستشهاد به في الشواهد والمتابعات.

ثم نورد كل ما قاله الشيخ المعلمي والشيخ الألباني في تضعيف رواية علي (عليه السلام) ونرد عليهما مرة أُخرى.

باقي رجال سند رواية علي (عليه السلام) كلهم ثقات متفق عليهم بلااستثناء

إذا عرفت أن شريكاً قد حدث بهذا الحديث وهو أيضاً ثقة صحيح الحديث أو صدوق حسن الحديث (إما لذاته أو في الشواهد والمتابعات) فاعلم أن باقي رجال السند كلهم ثقات متفق عليهم وهم سلمة بن كهيل وسويد بن غفلة والصنابحي.

أما سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي (٤٧-١٢١ هـ) فهو من رجال البخاري ومسلم في صحيحيهما، لم يجرحه أحد وقد وثقه غير واحد.

قال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «ثقة»[١]، وقال الذهبي: «من علماء الكوفة، رأى زيد بن أرقم... ثقة»[٢].

وقال الذهبي: «دخل على ابن عمر وعلى زيد بن أرقم وروى عن جندب البجلي وأبي جحيفة السوائي وسويد بن غفلة وطائفة كبيرة... قال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة، فذكر منهم سلمة بن كهيل. وله مائتان وخمسون حديثاً. وقال أبو حاتم: ثقة متقن. وقال النسائي: ثقة ثبت. وقال الثوري: ثنا سلمة بن كهيل وكان ركناً من الأركان. وقال يحي: ولد أبي سنة سبع وأربعين ومات يوم عاشوراء سنة إحدى وعشرين ومائة. وقال جماعة: توفي سنة اثنتين وعشرين»[٣].

أما سويد بن غفلة الجعفي الكوفي (ولد عام الفيل وتوفي سنة ٨١ هـ) فأيضاً ثقة متفق عليه، لم يجرحه أحد، من رجال البخاري ومسلم في صحيحيهما.

قال الذهبي: «ولد عام الفيل وقدم المدينة حين دفنوا النبي (صلى الله عليه وسلم). سمع أبا بكر وعدة وعنه سلمة بن كهيل وعبدة بن أبي لبابة. ثقة إمام زاهد قوام، توفي (٨١)»[٤].

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٣٧٨.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٤٥٤.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٨، ص ١٢٠.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٤٧٣.

وقال الذهبي أيضاً في «تذكرة الحفاظ»: «ولد عام الفيل أو بعده بعامين وأسلم وقد شاخ، فقدم المدينة وقد فرغوا من دفن المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) وشهد اليرموك، وحدث عن أبي بكروعمروعلي وأبي (رضي الله عنهم) وطائفة. وعنه إبراهيم النخعي وسلمة بن كهيل وعبدة بن أبي لبابة وآخرون. وكان ثقة نبيلاً عابداً زاهداً قانعاً باليسير كبيرالشأن (رحمه الله). يكني النية، مات سنة إحدى وثمانين»[1].

وقال أيضاً: «سويد بن غفلة ابن عوسجة بن عامر، الإمام، القدوة، أبو أُمية الجعفي الكوفي. قيل: له صحبة، ولم يصح، بل أسلم في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم)، وسمع كتابه إليهم، وشهد اليرموك... وقيل: أنه من أقران رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في السن، فقال نعيم بن ميسرة: حدثني بعضهم عن سويد بن غفلة: أنا لدة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولدت عام الفيل. زياد بن خيثمة عن عامرالشعبي قال: قال سويد بن غفلة: أنا أصغرمن النبي (صلى الله عليه وسلم) بسنتين... وقد أتى عليه عشرون ومئة سنة»[2].

وقال ابن حجرالعسقلاني: «سويد بن غفلة، بفتح المعجمة والفاء، أبو أُمية الجعفي، مخضرم، من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي (صلى الله عليه وسلم) وكان مسلماً في حياته ثم نزل الكوفة ومات سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة»[3].

وقال ابن حجرأيضاً: «أدرك الجاهلية، وقد قيل إنه صلى مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا يصح، وقدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهذا أصح، وشهد اليرموك وروى عن أبي بكروعمروعثمان وعلي و...»[4].

وأما عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي (توفي بين عامي ٧٠ و٨٠ هـ) فثقة أيضاً من رجال

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٥٣.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٩-٧٢.
٣. ابن حجرالعسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٠٤.
٤. ابن حجرالعسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٤.

البخاري ومسلم في صحيحيهما. قال ابن حجر: «عبد الرحمن بن عسيلة، بمهملتين مصغراً، المرادي أبو عبد الله الصنابحي، ثقة من كبار التابعين. قدم المدينة بعد موت النبي (صلى الله عليه وسلم) بخمسة أيام، مات في خلافة عبد الملك»[1]. وقال ابن حجر أيضاً: «عبد الرحمن بن عسيلة بن عسل بن عسال المرادي، أبو عبد الله الصنابحي. رحل إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فوجده قد مات قبله بخمس ليال أو ست ثم نزل الشام. روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلاً وعن أبي بكر وعمر وعلي وبلال و... وعنه: أسلم مولى عمر وربيعة بن يزيد و... وسويد بن غفلة...»[2].

ليس في سند رواية علي بن أبي طالب إضطراب

لعلك قد عرفت مما مر أن سند رواية علي (عليه السلام) جاء في بعض المصادر «عن شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي (عليه السلام)» وفي مصادر أُخرى سقط من السند «سويد بن غفلة» فجاء «عن شريك عن سلمة بن كهيل -بلا واسطة- عن الصنابحي عن علي (عليه السلام)».

هذا وقال الترمذي بعد أن روى الحديث بسنده عن شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي (عليه السلام): «وقد روى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي»[3]. وهذا الذي ذكره الترمذي لا أراه في شيء من الكتب، فالصنابحي قد وقع في جميع الأسانيد التي وقفتُ عليها وهو الذي يروي الحديث عن علي (عليه السلام).

نعم قد سقط من بعض الأسانيد سويد بن غفلة كما عرفت وسيأتي المزيد.

---

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج ١، ص ٥٨٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٢٠٨.
٣. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠١، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.

قال الحافظ العلائي في «النقد الصحيح» تعليقاً على كلام الترمذي وبعد أن حسن سند رواية علي (عليه السلام): «ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم)، وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب المزيد في متصل الأسانيد»[1].

هكذا أجاب عن هذه الشبهة ولم أر أحداً أسقط الصنابحي من السند وإنما أسقط سويد بن غفلة من بعض الأسانيد.

وقد أشار الدارقطني بهذا الإختلاف في السند فقال في «العلل»: «هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ، فَرَوَاهُ شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، وَاخْتُلِفَ عَنْ شَرِيكٍ، فَقِيلَ: عَنْهُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفْلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ، وَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَسَلَمَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الصُّنَابِحِيِّ»[2]، وهذا كلام صحيح، فبعضهم ذكروا سويد بن غفلة وبعضهم لم يذكروه.

وتوضيح ذلك أن الترمذي والطبري رويا الحديث -كما عرفت- عن إِسْمَاعِيل بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الرُّومِيِّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه).

وهذا موافق لما رواه يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه كما أشاره إليه الحافظ الدارقطني بقوله: «وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفْلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ».

ولكن رواه الحافظ القطيعي (٢٧٤-٣٦٨ هـ) في «جزء الألف دينار»[3] وفي «زوائده على

---

١. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٥.
٢. الدارقطني، علل الدارقطني، ج ٣، ص ٢٤٧-٢٤٨.
٣. القطيعي، جزء الألف دينار، ص ٣٣٣، رقم ٢١٦.

فضائل الصحابة»[1]، وأبو طاهر السلفي في «الجزء الثالث من المشيخة البغدادية»[2]، وابن الجوزي في «الموضوعات»[3] كلهم بأسانيدهم عن إِبْرَاهِيم بْنُ عَبْدِ اللهِ الْكَجِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَبْنِ عَبْدِ اللهِ الرُّومِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام) ولم يذكروا سويد بن غفلة.

وهذا موافق لما رواه سويد بن سعيد عن شريك كما عرفت فقد رواه ابن عساكر الدمشقي (٤٩٩-٥٧١ هـ) في كتابه «تاريخ مدينة دمشق»[4] بسنده الصحيح عن سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ.

وهكذا رواه الحافظ الذهبي في «ميزان الإعتدال»[5] في ترجمة سويد بن سعيد بسنده الصحيح عن سويد بن سعيد حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي.

وهذا أيضاً موافق لما رواه الآجري في «الشريعة»[6] بسنده عن أَبِي بَكْرِبْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَحْرُبْنُ الْفَضْلِ الْعَنَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عُمَرُبْنُ الرُّومِيِّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه).

وهكذا رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء»[7] وابن الجوزي في «الموضوعات»[8] بأسانيدهم عن عَبْد الْحَمِيدِ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وهكذا رواه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»[9] بسنده عن إسماعيل بن موسى

١. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ص ٧٨٩، رقم ١٠٨١.
٢. أبي طاهر السلفي، الجزء الثالث من المشيخة البغدادية، مخطوط.
٣. ابن الجوزي، الموضوعات، ج ١، ص ٣٤٩.
٤. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٨.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٤٨-٢٥١.
٦. محمد بن الحسين البغدادي، الشريعة، ج ٣، ص ٢٣٢.
٧. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج ١، ص ٦٤.
٨. ابن الجوزي، الموضوعات، ج ١، ص ٣٤٩-٣٥٠.
٩. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٨.

عن محمد بن عمرعن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي (عليه السلام).

والحاصل: روى الحديث إبراهيم بن عبد الله الكجي عن محمد بن عمرالرومي عن شريك وهكذا رواه كل من سويد بن سعيد وبحربن الفضل وعبد الحميد بن بحرعن شريك عن سلمة عن الصنابحي عن علي (عليه السلام).

وخالفهم جميعاً إسماعيل بن موسى فقدرواه عن محمد بن عمرالرومي عن شريك عن سلمة عن سويد بن غفلة عن الصنابحي، ثم إسماعيل بن موسى تناقض نفسه فرواه مرة موافقاً لغيره عن محمد بن عمرالرومي عن شريك عن سلمة عن الصنابحي كما في رواية ابن عساكرعنه.

أما رواية يحيى بن سلمة بن كهيل -وهو متروك الحديث- التي أشاره إليه الدارقطني لم أطلع عليه ولم أجده في شيء من الكتب.

إذا عرفت هذا فاعلم أن هذا إختلاف يسيرلا يضرفي صحة الحديث وتوضيح ذلك من أمور عدة:

الأمرالأول: هذا الإختلاف يمكن أن يكون من إسماعيل بن موسى، فقد خالف الكل -فيهم من هو أوثق منه الحافظ إبراهيم بن عبد الله الكجي- فأضاف في السند سويد بن غفلة ثم ناقض نفسه فرواه مرة بدون ذكرسويد بن غفلة في السند كما جاء في رواية ابن عساكر عنه.

وإسماعيل بن موسى هذا قال الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق يخطئ».

ثم الحافظ إبراهيم بن عبد الله الكجي أوثق منه بدرجات فأجمعوا على كونه ثقة إمام حافظ[1] وقد رواه بدون ذكرسويد بن غفلة في السند وهذا هو موافق لما رواه سويد بن سعيد

١. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٢٠.

وهو من رجال مسلم في صحيحه.

إذن يمكن لنا أن نرجح أحد الإسنادين على الآخر فبطل دعوى الإضطراب كما هو واضح، فغاية ما فيه: أن إسماعيل بن موسى قد اضطرب في السند وهذا لا يضرنا فقد رواه من هو أوثق منه -أي الحافظ إبراهيم بن عبد الله الكجي- وهكذا سويد بن سعيد -من رجال مسلم في «صحيحه»- عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي وروايتهما أرجح.

الأمر الثاني: يمكن القول أن سلمة بن كهيل سمعه عن سويد بن غفلة أولاً ثم سمعه أيضاً عن الصنابحي بلا واسطة.

ومثال ذلك أن الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً قال: «أخرجه البزار في «مسنده «(٤/ ٢٦٧/ ٣٦٨٩) من طريق عمرو بن أبي قيس عن سماك -يعني ابن حرب- عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن النبي (صلى الله عليه وسلم)... وقال: «لا نعلم رواه عن سماك عن القاسم إلا عمرو، ورواه المسعودي عن سماك عن عبد الرحمن عن أبيه، ولم يذكر القاسم». قلت: رواية المسعودي أخرجها أحمد (١/ ٤٥١) وأبو يعلي (٩/ ٢٦١/ ٥٣٨٣) من طريق يزيد بن هارون: أنبأنا المسعودي عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابن مسعود قال: فذكره. وتابعهما قيس بن الربيع عن سماك بن حرب به، لم يذكر القاسم أيضاً في إسناده.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢١٦/ ١٠٣٧٠) و«الأوسط» أيضاً (٢/ ١١٢/ ١/ ٦٧٤٣) وقال: «لم يروه عن سماك إلا قيس بن الربيع»! كذا قال! وقد تابعه المسعودي، وكذا عمرو بن أبي قيس -كما تقدم- وإن كان خالفهما بذكر القاسم بن عبد الرحمن في السند، وروايتهما أرجح، وإن كان في حفظهما شيء فأحدهما يقوي الآخر، وعمرو بن أبي قيس -وهو الرازي- صدوق له أوهام كما في «التقريب»، فإن كان حفظه، فيمكن القول بأن سماكاً سمعه عن القاسم عن أبيه، ثم سمعه من أبيه مباشرة.

ولعل صنيع الهيثمي يشيرإلى ذلك بقوله (١٠/ ٢١٩): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وإسناده حسن».

قلت: فجمع بين رواية البزار والطبراني مع اختلاف روايتهما عن سماك، كأنه يشيرأنه لا اختلاف بينهما يضر»[١].

والحاصل أن هذا الحديث رواه المسعودي وقيس بن الربيع -وفي حفظهما شيء- بدون ذكرالقاسم في السند وخالفهما عمرو بن أبي قيس -وهو أيضاً له أوهام- فزاد القاسم في السند.

فقد أرجح الشيخ الألباني رواية المسعودي وقيس -كما ترجحنا رواية الحافظ الكجي وسويد بن سعيد على رواية إسماعيل بن موسى- ولا يتكلم عن الإضطراب أصلاً.

ثم جاء بكلام آخرفقال: «فيمكن القول بأن سماكاً سمعه عن القاسم عن أبيه، ثم سمعه من أبيه مباشرة» كما قلنا بالنسبة إلى سلمة عن الصنابحي.

ثم صرح الشيخ الألباني أن هذا إختلاف لا يضر.

الأمرالثالث: هذا الإختلاف يدور بين السندين كليهما صحيح أو حسن. فمن الواضح أن عدم ذكرسويد بن غفلة لا يخدش في السند، فسماع سلمة بن كهيل (٤٧-١٢١ هـ) -وهو ثقة ثبت كما عرفت- عن الصنابحي (متوفى بين عامي ٧٠ و٨٠) ولقاءهما أمرممكن لاسيما أن سلمة بن كهيل ثقة ثبت غيرمدلس.

وقال الذهبي بترجمة سلمة بن كهيل: «دخل على ابن عمروعلى زيد بن أرقم وروى عن جندب البجلي وأبي جحيفة السوائي وسويد بن غفلة وطائفة كبيرة»[٢]. وجندب البجلي مات

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٣٣.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٨، ص ١٢٠.

سنة (٦١ هـ) ورواية سلمة عن جندب في «صحيح البخاري»[١] و«صحيح مسلم»[٢] وكثير من شيوخ سلمة بن كهيل ماتوا بين سنة ٧٠ و٨٠ كالصنابحي كما هو واضح لمن يراجع ترجمته في «تهذيب الكمال».

قال الشيخ الألباني في شرط إتصال سند المعنعن: «لا بُدَ من ذكر نص الإمام النووي؛ لأهميته وكثرة فائدته؛ ليكون القرَّاء على بيّنة من الأمر: قال -رحمه الله- في «التقريب بشرح التدريب»، وأصله «إرشاد طلاب الحقائق»: «الإسناد المعنعن -وهو فلان عن فلان-، قيل: إنه مرسل، والصحيح الذي عليه العمل -وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأُصول-: أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنِعن مدلِّساً، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً.

وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف؛ منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك -وهو مذهب مسلم بن الحجاج-؛ وادعى الإجماع فيه».

وفي هذا النصِ من الإمام النووي ما يُشعِر أنّه كان هناك اختلاف شديد بين العلماء في شرط الاتصال بين الراويين، ثم استقرَّ رأيهم وعملهم على الاكتفاء بالمعاصرة، وأنه شرط أساس، وأن ما سوى ذلك شرط كمال، فإن وجِد فالحمد لله، وإلا ففي «المعاصرة» بشرطها خيرٌ وبركة؛ وعلى هذا أصحاب «الصحاح»، و«السنن» وغيرهم.

وهذا التفصيل هو الذي قال به الحفاظ من بعدهم؛ فهذا الإمام الذهبي يقوِّي مذهب مسلم حين تعرّض لذكر الخلاف بينه وبين البخاري بقوله في «السير»: «وقول الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني؛ هو الأصوب والأقوى». فهذا -منه- كالنِصِ على مذهب مسلم صواب وقوي؛ كما لا يخفى.

ونحوه قول خاتمة الحافظ الإمام ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- في «النكت

١. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٨٩.
٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج ٨، ص ٢٢٣.

على ابن الصلاح»: «لأنّا وإن سلّمنا بما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال؛ فلا يخفى أنَّ شرط البخاري أوضح في الاتصال». ونحوه في كتبه الأُخرى؛ مثل «مقدمة الفتح» و«نزهة النظر»؛ وعلى ذلك كتب التخريج قاطبةً، لا يكاد الباحث يجد فيها حافظاً إلا مكتفياً في التصحيح بالمعاصرة... على أنني كنت وقفت على قولٍ لبعضهم في «شرح المصطلح»: أنَّ شرط اللقاء عند البخاري إنما هو في «صحيحه» فقط، وكنت متوقِّفاً عنه بُرهةً من الزمن؛ حتى رأيت الترمذي قد نقل في «سننه» تحسين سند حديثٍ؛ فيه لا يمكن إثبات لقائه للراوي عنه.

ثم رأيتُهُ في «العلل الكبير»، وفيه قوله: «هو حديثٌ حسنٌ؛ إلا أنَّ إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديمٌ، ولا أدري: سمع منه عبد الله بن محمد بن عَقِيل، أم لا؟! وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديثٌ صحيحٌ».

وفي ظنّي أنه من الممكن أن يجد الباحث فيه أمثلةً أُخرى عند التتبّع، لكثرة الأحاديث التي يذكر فيه عنه تحسينها أو تصحيحها؛ فَقَويَ الظن عندي أنّه شرط كمال عنده، وليس شرط صحَّةٍ.

وازداد ظنّي قوةً حين رأيت أبا حاتم الرازي في «العلل» يُحسِّن إسناد حديث تابعيٍ عن صحابي بحجة أنه أدركه ولم يلقه، ولذلك لم يصححه، فكان هذا منبهاً قوياً على أن إعلاله -هو وأمثاله- لبعض الأحاديث لعدم اللقاء؛ إنما هو لنفي الصِّحةِ، لا الحسْنِ، فثبت بذلك عندي أن «اللقاء» شرط كمال، في بحثٍ أودعته في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٥٤٦)». ثم قال الشيخ الألباني في النتيجة: «أن من المتفق عليه بين علماء المسلمين كافة لثبوت الحديث شرطية (المعاصرة وإمكان اللقاء) مع السلامة من التدليس -كما تقدم- فمن زاد على هذا شرطاً آخر، قيل له «هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين»»[1].

الأمر الرابع: لو سلمنا بوجود نوع من الإضطراب في سند الحديث، ولكن مع ذلك لا

---

١. الألباني، النصيحة بالتحذيرمن تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة، ص ١٨-٢١.

إشكال في الاستشهاد بهذه الرواية. قال أحمد بن عمرو بن سالم بازمول في كتابه «المقترب في بيان المضطرب»: «الاضطراب من أسباب ضعف الحديث. وهذا الضعف ليس شديداً؛ بل هو من الضعف المنجبر.

قال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله، أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتبُ حديثه أعتبر به».

قال الحافظ بعد ذكره حديثاً مضطرباً صححه الحاكم: «في تصحيحه نظر؛ لأن في أبي أيوب الإفريقي -واسمه عبد الله بن علي- مقالاً مع الاضطراب من عاصم في سنده وتكلموا في حفظه. وإنما قلت: حسن؛ لاعتضاده بما قبله».

وذكر السخاوي حديث: «العلماء ورثة الأنبياء» وخرجه ثم قال: «صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما وحسنه حمزة الكناني وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها؛ ولذا قال شيخنا له طرق يعرف بها أن للحديث أصلاً». فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أو الراوي الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يَتَقوّى بالمجموع»[1].

ويؤيده قول الشيخ الألباني بعد تخريج أحد الأحاديث: «وهي وإن كانت أسانيدها كلها لا تخلو من ضعف كما بينته في «نقد الناتج» (رقم ٥٨) وبينه قبلي الحافظ الزيعلي في «نصب الراية» (٢٤٣-٢٤٥)، فإن بعضها يقوي بعضاً؛ لأنه ليس فيها متهم؛ بل عللها تدور بين الاضطراب والجهالة والضعف المحتمل، فمثلها مما يطمئن القلب لصحة الحديث المروي بها»[2].

وأوضح من ذلك قوله عقب ذكره إسناداً: «فتبين أن هذه الإسناد ضعيف مضطرب، ولكن ذلك لا يمنع من الاستشهاد به»[3].

---

١. أحمد بن عمرو بن سالم بازمول، المقترب في بيان المضطرب، ص٥٩.
٢. الألباني، إرواء الغليل، ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٨.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٨٧١.

إذن، الاضطراب من أسباب ضعف الحديث، ولكن هذا الضعف ليس شديداً؛ بل هو من الضعف المنجبر كما قال أحمد بن عمرو بن سالم بازمول ويفهم من كلام الشيخ الألباني أيضاً.

بعض ملاحظات في كلام الترمذي والطبري لابد من ذكرها

كلام الترمذي عقب حديث «أنا دار الحكمة»

قال الترمذي بعد أن روى الحديث عن إسماعيل بن موسى عن محمد بن عمربن الرومي عن شريك: «وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ غَيرشَرِيكٍ»[1]، وهكذا جاء كلام الترمذي في «كنزالعمال»[2].

وهكذا نقله عنه الحافظ ابن حجرالعسقلاني فقال: «قلت: أخرجه الترمذي من رواية محمد بن عمرالرومي عن شريك بن عبد الله القاضي عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي، وإسمه عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب بهذا وقال: غريب، رواه غيره من شريك، ولم يذكروا فيه الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غيرشريك، وفي الباب عن ابن عباس، إنتهى كلام الترمذي»[3].

وهذا الكلام من الترمذي يدل على أن الحديث ثابت عن شريك، وهذا ينطبق على منهجه في تحسين حديث محمد بن عمربن الرومي لذاته كما مرتوضيحه. ولكن جاء في نسخة «سنن الترمذي» بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر: «وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ شَرِيكٍ»[4] وهكذا جاء في «علل الترمذي الكبير»: «وَسَأَلْتُ مُحَمَّداً عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠١، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.
٢. المتقي الهندي، كنزالعمال، ج ١٣، ص ١٤٧.
٣. الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح (مع أجوبة الحافظ ابن حجرالعسقلاني عن أحاديث المصابيح)، ص ١٧٨٨، تحقيق: الشيخ الألباني.
٤. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٨، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

بْنِ الرُّومِيِّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» سَأَلْتُ مُحَمَّداً عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَأَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: لَمْ يُرْوَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الثِّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ شَرِيكٍ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ شَرِيكٍ»[1]، والله أعلم.

والمهم أنه لا شك أن شريكاً قد حدث بهذا الحديث فرواه عنه كل من محمد بن عمر بن الرومي -وهو صدوق شيخ البخاري خارج «صحيحه»- وسويد بن سعيد -وهو صدوق أيضاً من رجال مسلم- كما بينه الذهبي وغيره وقد مر توضيح جميع ذلك فراجع.

كلام الطبري عقب حديث «أنا دار الحكمة»

قال بعد أن رواه بسنده -كما مرّ- عن علي (عليه السلام): «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا من هذا الوجه. والأُخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة.

وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) غيره»[2]، ثم ذكر رواية ابن عباس.

أما العلة الأُولى -بعد التسليم بصحة ما قال بأنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي إلا من هذا الوجه- فليست بقادحة لأن السند حسن لذاته أو لغيره كما عرفت.

أما إعلال السند بسلمة بن كهيل فغير مقبول وعجيب، لأنه من رجال الصحيحين، أجمعوا على كونه ثقة ولا أرى أحداً ضعفه أو تكلم فيه.

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص ٣٧٥، رقم ٦٩٩.
٢. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.

كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث «دار الحكمة» من رواية علي (عليه السلام) والرد عليه

قال الشيخ المعلمي بعد أن ضعف حديث أبي معاوية -وقد جاء الجواب عما قال- ما هذا نصه: «وروى اللفظ الثاني، محمد بن عمربن الرومي، عن شريك، وابن الرومي، ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم (صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً) يعني هذا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب (لين الحديث) ووهم من زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما، وأخرجه الترمذي من طريقه، ثم قال (غريب منكر) ثم قال وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه (الصنابحي) فزعم العلائي أن هذا ينفي تفرد ابن الرومي، ولا يخفى أن كلمة (بعضهم) تصدق بمن لا يعتد بمتابعته، ولم يذكر في «اللآلئ» أحداً رواه عن شريك غير ابن الرومي إلا عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، فالحق أن الخبر غير ثابت عن شريك.

المقام الثاني، على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك. وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذاك، عن (أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد) وجاء هذا عن (شريك عن سلمة بن كهيل) وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر من الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية، من طبقات المدلسين، وهي طبقة من (احتمل الأُمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح)، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها في معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق أُخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف، وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا البحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في «تاريخه

الصغير» (ص ٦٨)، خبراً رواه الأعمش... والخبر عن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي، من طريق ابن الرومي (عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي)، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي، والخبر في «اللآلئ» من وجه آخر، عن ابن الرومي نفسه.

وعن عبد الحميد بن بحر، بإسقاط سويد ابن غفلة. وفيها (١/ ١٧١) (قال الدارقطني: حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، فلم يسنده، وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي). فالحاصل أن الخبر إن ثبت عن أبي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد، وأن المروي عن شريك، لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه، والإضطراب الذي لا يوثق منه على شيء».

أقول: قد مرَّ الجواب عن جميع ما أورده ولكن نرد عليه مرة أُخرى باختصار:

أولاً: قوله «وروى اللفظ الثاني، محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، وابن الرومي، ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم (صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً) يعني هذا، وذكره ابن حبان في «الثقات»» تحقيق ناقص جداً في بيان كلمات علماء الجرح والتعديل في ابن الرومي.

أما الجرح فما فاته شيء وكله من قبيل الجرح المبهم كما عرفت.

أما التوثيقات والتعديلات:

الأول: قد فاته تحسين حديثه لذاته من قبل الترمذي كما قال في سننه: «حدثنا الجراح بن مخلد وغير واحد قالوا حدثنا محمد بن عمر بن الرومي حدثنا علي بن مسهر عن إسمعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني قال أخبرني جبلة بن حارثة أخو زيد قال قدمت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقلت له: يا رسول الله ابعث معي أخي زيداً. قال: هو ذا، قال فإن انطلق معك لم أمنعه. قال زيد: يا رسول الله والله لا أختار عليك أحداً، قال: فرأيت

رأي أخي أفضل من رأيي. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر»[1].

وقد عرفت من كلام الشيخ الألباني وغيره أن جمع الترمذي بين لفظي غريب وحسن إنما يعني في إصطلاحه أنه حسن لذاته. وهذا يعني ابن الرومي كان صدوقاً حسن الحديث مطلقاً عند الترمذي كما هو واضح بيّن مما مرّ.

ولا فرق هنا بين يقول الترمذي: «ابن الرومي صدوق حسن الحديث» أو يحسن حديثاً إنفرد به عند الترمذي كا مرَّ توضيحه.

الثاني: أنّ الرجل يعد من جملة شيوخ البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، فروى عنه في «تاريخه الكبير» فقال: «قال لي محمد بن رومي ثنا علي بن مسهر عن إسماعيل بن أبي خالد...»[2]، وقد صرح بهذا الحافظ الذهبي فقال بترجمة محمد بن عمر بن الرومي: «وقد روى عنه البخاري في غير «صحيحه»»[3]، ومن المعلوم أنَّ شيوخ البخاري كلهم ثقات أو صدوقون عنده كما بينه الشيخ المعلمي نفسه: «أقول: في باب الإمام ينهض بالركعتين من «جامع الترمذي»: «قال محمد بن إسماعيل البخاري: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً»، والبخاري لم يدرك ابن أبي ليلى، فقوله «لا أروي عنه» أي بواسطة، وقوله «وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً» يتناول الرواية بواسطة وبلا واسطة، وإذا لم يرو عمن كان كذلك بواسطة فلأن لا يروي عنه بلا واسطة أولى، لأن المعروف عن أكثر المتحفظين أنهم إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة.

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٤٠، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان.

٢. محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٢١٧-٢١٨.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٦٨.

وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه... والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده، وقد تأيد ذلك بأن الرجل كان مشهوراً في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مر»[1].

الثالث: وثقه أيضاً ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠ هـ) حين قال عقب حديثه هذا: «هذا خبر صحيح سنده»[2]، وهذا توثيق ضمني منه لابن الرومي كما هو واضح.

ومحمد بن جرير الطبري ذكره الذهبي في رسالته «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[3].

الرابع: قال شمس الدين ابن الجزري (٧٥١-٨٣٣ هـ): «محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي، ويقال: فيروز أبو عبد الله البصري، مقرئ جليل، أخذ القراءة عرضاً عن «ك» العباس بن الفضل وأبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابهما، وروى عن أحمد بن موسى اللؤلؤي وعن الكسائي حروفهما، روى الحروف عنه «ك» محمد بن عبيد بن عقيل و«ك» علي بن الحسن»[4].

الخامس: وقد روى عن ابن الرومي جمع من الثقات والحفاظ من أئمة الحديث، فيهم جمع وصفوا بالإنتقاء في شيوخهم كيعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ).

السادس: محمد بن عمر بن الرومي -مع كونه معروفاً غير قليل الحديث- لم يذكره أحد من المتقدمين من الأئمة الذين صنفوا في الضعفاء في كتبهم كابن عدي والعقيلي وابن حبان والبخاري، والجوزجاني، والنسائي والدارقطني حتى ابن الجوزي وغيرهم، كذلك لم يذكره

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن العكي الفرياناني.
٢. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.
٣. عبد الفتاح أبو غدة، أربع رسائل في علوم الحديث، ص ٢٠٣، رقم ٤٢٤.
٤. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ١٩٢، رقم ٣٣١٧.

أبو أحمد ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) في كتابه «الكامل في الضعفاء»، وهذا يدل على كون ابن الرومي عنده ثقة أو صدوقاً وأنه لم يجد له شيئاً منكراً كما مرّ توضيحه مفصلاً في ترجمة محمد بن جعفر الفيدي، فراجع.

فأين هذا التوثيقات والتعديلات في ابن الرومي؟! ألم يقل الشيخ المعلمي نفسه: «ومن أهل زماننا وما قرب منه من يترقى فيذكر الراوي وبعض ما قيل فيه من جرح أو تعديل، ولكن كثيراً منهم أو أكثرهم يكون زمامه بيد الهوى، فإن كان الحديث موافقاً له نقل ما قيل في الرجل من الثناء وأعرض عما قيل فيه من الجرح؛ وإن كان مخالفاً لهواه نقل ما قيل فيه من الجرح وسكت عن الثناء...»[1].

ثانياً: قوله «وقال ابن حجر في التقريب (لين الحديث)» صحيح ولكنه مقلد غير محقق في هذا المجال، وقد عرفت أن ابن حجر قد أخطأ في حكمه على ابن الرومي لأنه لم يطلع إلا على توثيق ابن حبان.

ثم مع التسليم بكونه «لين الحديث» فلا ينزل حديثه عن مرتبة حسن لذاته كما مر توضيح جميع ذلك مفصلاً في تحقيق حال ابن الرومي، فراجع كلام الشيخ وليد بن حسن العاني (١٣٧٥-١٤١٦ هـ) في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» فإنه بعد تحقيق عبارة «لين الحديث» عند ابن حجر قال: «فحديث «لين الحديث» عند ابن حجر «حسن لذاته»، أما إذا عضد بالشواهد ارتفع إلى «الصحيح لغيره» كما علمنا من صنيع ابن حجر، ومن تصريح السخاوي»، وقال أيضاً: «هل يوجد رواة من هذه المرتبة في الصحيحين؟ والجواب على ذلك: نعم. وجدت ثلاثة ممن قال فيهم ابن حجر: «لين الحديث»، وقد أخرج لهم مسلم في «صحيحه»».

وهكذا قال الشيخ الألباني: «وبينت أن فيه بشير بن المهاجر، وهو صدوق لين الحديث كما في «التقريب»، وقلت: «فمثله يحتمل حديثه التحسين، أما التصحيح -كما فعل الحاكم-

---

١. عبد الرحمن المعلمي، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، ص٢٨٣.

فهو بعيد»»[1]، فقد احتمل تحسين حديث بشير هذا إعتماداً على كلام ابن حجر فيه: «صدوق لين الحديث».

ثالثاً: قوله «ووهم من زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما»، فنعم لم يخرجا لابن الرومي ولكن هو شيخ البخاري في غير «صحيحه» والشيخ المعلمي يعلم ذلك جيداً ولكن لم يذكر شيئاً في هذا الباب هنا وهو الذي قال: «البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه... والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده، وقد تأيد ذلك بأن الرجل كان مشهوراً في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مر»[2].

رابعاً: قوله «وأخرجه الترمذي من طريقه، ثم قال (غريب منكر)» فيه تأمل، قال المتقي الهندي في كتابه المعروف «كنز العمال» بعد أن نقل الحديث عن الترمذي ما هذا نصه: «قال الترمذي: هذا حديث غريب وفي نسخة منكر»[3]، فظهر أن كلمة «منكر» إنما وقع في بعض نسخ كتاب «سنن الترمذي».

وهكذا قال الحافظ العلائي: «قال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: هذا حديث غريب»[4].

وهكذا قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «قلت: أخرجه الترمذي من رواية محمد بن عمر الرومي عن شريك بن عبد الله القاضي عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي، وإسمه عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب بهذا وقال: غريب، رواه غيره من

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٢٩.
٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن العكي الفرياناني.
٣. المتقي الهندي، كنز العمال، ج ١٣، ص ١٤٧.
٤. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٤.

شريك، ولم يذكروا فيه الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس، إنتهى كلام الترمذي»[1]، فلم يذكر كلمة «منكر» أيضاً.

وهكذا جاء في كتاب «المشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي بتحقيق الشيخ الألباني: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ»[2]، ولم يذكر كلمة «منكر».

وقال المحب الطبري (ت ٦٩٤ هـ) في كتابه «الرياض النضرة في مناقب العشرة»: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «أنا دار الحكمة وعلي بابها» أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب»[3].

وهكذا قال السيوطي في «الجامع الكبير»: «ت غريب»[4]، ومراده من «ت» هو الترمذي.

وما أرى الترمذي في كتابه «السنن» يقول «غريب منكر» عقب شيء من أحاديثه والظاهر أن هذه اللفظة «غريب منكر» ليست منه وهذا أيضاً يجعلنا يشك في صحة إنتساب هذه العبارة بالترمذي عقب رواية «دار الحكمة». وقال الشيخ مصطفى بن العدوي حين سئل عن نسخ الترمذي هل كلها واحدة: «ليست كلها واحدة، ففي بعضها «حسن»، وفي بعضها «حسن صحيح» في الحديث الواحد، مثال ذلك...»[5].

خامساً: قوله «ثم قال -أي الترمذي- وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه (الصنابحي) فزعم العلائي أن هذا ينفي تفرد ابن الرومي، ولا يخفى أن كلمة (بعضهم) تصدق بمن لا يعتد بمتابعته، ولم يذكر في اللآلئ أحداً رواه عن شريك غير ابن الرومي إلا عبد

---

١. الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح (مع أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح)، ص ١٧٨٨، تحقيق: الشيخ الألباني.
٢. المصدر نفسه، ص ١٧٢١.
٣. المحب الطبري، الرياض النضرة في مناقب العشرة، ج ٣، ص ١٥٩.
٤. جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، ج ٣، ص ٢٠٣.
٥. مصطفى بن العدوي، شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، ص ٢٥.

الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، فالحق أن الخبر غير ثابت عن شريك».

كلام في غاية البطلان من أوله إلى آخره، لأن سويد بن سعيد تابع ابن الرومي وسويد هذا من شيوخ مسلم في «صحيحه» وقد مرَّ تحقيق حاله فراجع، ولكن الشيخ المعلمي لم يطلع على هذه المتابعة.

فالحق أن الحديث ثابت عن شريك لأن ابن الرومي (شيخ البخاري خارج «صحيحه») وسويد بن سعيد (شيخ مسلم في «صحيحه») صدوقان، ومع تسليم بكونهما ضعيفين ولكن الحديث ثابت عن شريك لأن أحدهما يقوي الآخر كما عرفت.

سادساً: قوله: «المقام الثاني، على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك. وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذاك، عن (أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد) وجاء هذا عن (شريك عن سلمة بن كهيل) وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر من الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية، من طبقات المدلسين، وهي طبقة من (احتمل الأُمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح).

قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها في معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق آخر، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف، وقد قرر ابن حجر في «نخبته» ومقدمة «اللسان»، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا البحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في «تاريخه الصغير» (ص ٦٨)، خبراً رواه الأعمش...» باطل أيضاً.

أما كلامه في تدليس وتشيع شريك فراجع ما قلنا في تدليس وتشيع الأعمش فكله

صحيح بالنسبة إلى شريك.

أما كلامه في شريك بأنه يكثر من الخطأ فتقليد محض من كتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني الذي قال في شريك «صدوق يخطئ كثيراً» ولكن قد رأيت أن ابن حجر نفسه كان جارياً على تحسين حديث شريك حيث لم يتبين أنه أخطأ أو خالف ثقة.

وقد عرفت أن الشيخ وليد بن حسن العاني (١٣٧٥-١٤١٦ هـ) قال في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» أن أمثال هذه الألفاظ من ابن حجر يدل على كون الرواي حسن الحديث لذاته فراجع كلامه[1] وكلامنا في تحقيق حال شريك.

سابعاً: قوله: «والخبر عن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي، من طريق ابن الرومي (عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي)، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي، والخبر في «اللآلئ» من وجه آخر، عن ابن الرومي نفسه. وعن عبد الحميد بن بحر، بإسقاط سويد ابن غفلة» كلام في غاية البطلان وليس في سند الحديث أي إضطراب فراجع ما مرّ في باب «ليس في سند رواية علي بن أبي طالب إضطراب».

ثامناً: قوله «فالحاصل أن الخبر إن ثبت عن أبي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد» فنتيجة باطلة، لأن الخبر ثابت عن أبي معاوية بلا شك فقد رواه عنه محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة صحيح الحديث قد وثقه غير واحد ولم يجرحه أحد وهو شيخ البخاري في «صحيحه».

أبو معاوية صاحب الأعمش كان أثبت الناس في الأعمش على الإطلاق، وقد روى الشيخين في صحيحهما عن أبي معاوية أحاديث كثيرة عن الأعمش، فالحديث ثابت عن الأعمش.

---

١. وليد بن حسن العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص ٨٧.

فكلامه «لم يثبت عن الأعمش» لا أفهم وجهه لأن هذا السند «الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش» صحيح على شرط البخاري فكلهم من رجال البخاري في «صحيحه» وإن لم يثبت هذا السند عن الأعمش فأي سند يثبت عنه؟! أليس في كلامه هذا هدم أُصول علم الحديث والرجال؟! ثم الأعمش صاحب مجاهد وقد روى عنه أحاديث كثيرة وعنعنته عن مجاهد لا تضرنا كما مرَّ توضيح جميع ذلك فراجع.

تاسعاً: قوله «وأن المروي عن شريك، لا يثبت عنه» كلام باطل يدل على ضعف تحقيقه، لأن شريك بن عبد الله قد حدث بهذا الحديث بلا شك فقد رواه عنه محمد بن عمر الرومي (وهو شيخ البخاري) وهكذا رواه عنه سويد بن سعيد (وهو شيخ مسلم في «صحيحه») وهما صدوقان بل ابن الرومي ثقة حديثه صحيح لذاته.

وفي قوله «أن المروي عن شريك، لا يثبت عنه» هدم أساس قواعد الجرح والتعديل.

عاشراً: قوله «ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه، والإضطراب الذي لا يوثق منه على شيء» باطل، فقد عرفت أن حديث شريك حسن لذاته أو لغيره على الأقل وعنعنته محمولة على الإتصال ومع ذلك لا يخرج الحديث من صلاحية الإستشهاد به وليس في السند أي إضطراب كما مرَّ توضيح جميع ذلك.

كلام الشيخ الألباني في تضعيف حديث «دار الحكمة» من رواية علي (عليه السلام)

قال كما عرفت في الفصل الأول من الكتاب بعد أن ذكر رواية علي (عليه السلام): «قد بينت علته في تخريج «المشكاة» (٦٠٨٧)».

فراجعنا تحقيقه على كتاب «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي فقال تعليقاً على حديث رقم (٦٠٨٧): «قلت: وشريك سيّء الحفظ». إذن الشيخ الألباني أعل رواية علي (عليه السلام) بضعف شريك من قبل حفظه فقط.

ومع كون شريك عنده ضعيفاً لأجل حفظه ولكنه يستشهد كثيراً بحديثه في الشواهد والمتابعات وقد ذكرنا بعض الأمثلة من كلامه في المسلك الثالث من تحقيق حال شريك.

فقال بعد أن ذكرسنداً فيه شريك: «وهذا سند لا بأس به في الشواهد، فإن شريكاً هو ابن عبد الله القاضي ثقة إلا أنه سيء الحفظ، ومثله أبو إسحاق وهو السبيعي فإنه كان اختلط»[1]، فقد إستشهد بحديث شريك مع أن السند فيه رجل مختلط عنده أيضاً. وقال: «قلت: وشريك هو ابن عبد الله القاضي وهو سيء الحفظ. وحديثه جيد في الشواهد»، وقال: «قلت: شريك سيء الحفظ ولكنه يصلح للاستشهاد به والتقوية»[2].

الشيخ الألباني حسن حديثاً رُوي من طريقين أحدهما من الفيدي والآخر من شريك

فإذا كان ضعف رواية علي عليه السلام عنده من أجل ضعف شريك فقط وهو يستشهد بحديث شريك فاعلم أن سند حديث «مدينة العلم» عنده صحيح أو حسن لأن محمد بن جعفر الفيدي أيضاً عنده حسن الحديث في الشواهد والمتابعات.

فإنه صرح بهذا في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» وقال بعد أن ذكر حديثاً في سنده الفيدي: «روي الحديث بلفظ آخر من طريق محمد بن جعفر الفيدي قال: .... قلت: وإسناده حسن إن كان الفيدي قد حفظه، فإن له أحاديث خولف فيها كما قال الحافظ في «التهذيب»، ومال إلى أنه ليس هو الذي حدث عنه البخاري في «صحيحه»، وإنما هو القومسي، ولذلك لم يوثقه في «التقريب»، بل قال فيه: «مقبول»، يعني عند المتابعة.

وفيه إشارة إلى أنه لم يعتد بإيراد ابن حبان إياه في «الثقات»، ولم يتابع عليه فيما علمت. والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٥٣.

٢. المصدر نفسه، رقم ٢٤٨٧.

ثم وجدت له طريقاً آخرعن ربعي، يتقوى به يرويه شريك عن منصور عنه عن علي قال: ... قلت: شريك سيء الحفظ ولكنه يصلح للإستشهاد به والتقوية»[1].

أقول: فانظر كيف حكم بإمكان تقوية رواية الفيدي في الشواهد والمتابعات بقوله «ثم وجدت له طريقاً آخرعن ربعي، يتقوى به»، وبحديث مَن يريد تقوية رواية الفيدي؟ الجواب: برواية شريك المعنعنة عن منصور وقد صرح بهذا بقوله «شريك سيء الحفظ ولكنه يصلح للإستشهاد به والتقوية».

ولكن كيف يجتنب الشيخ الألباني من تقوية رواية الفيدي برواية شريك لحديث «مدينة العلم»؟ يقول في الفيدي: «ولينظرإذا كان جعفربن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة»!!! فلينظر المنصف الحرّوالعاقل غيرالمتعصّب إلى كلام الشيخ الألباني -وهو محدث العصركما يقال-، أليس هذا منه فرارمن تقوية رواية الفيدي برواية شريك.

فأين الفيدي -الذي صرح ابن معين بإسمه وإسم أبيه ونسبته- من جعفربن محمد البغدادي. كيف نقبل من مثله هذا الكلام الباطل؟

وإن قيل إنّ الشيخ الألباني ضعف رواية ابن عباس (رحمه الله) لأجل عنعنة الأعمش عن مجاهد والعلة الأصلية عنده هي عنعنة الأعمش كما قال في كلامه حول رواية ابن عباس «فبذلك تظهرالعلة الحقيقية لهذا الحديث»، قلت: هذا منه تناقض بيّن، لأنه قد صحح رواية الأعمش عن مجاهد في كثيرمن المواضع كما عرف وهذه بعض الأمثلة كما مرَّ:

١- قال: «وقد «كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعدما هاجرإلى المدينة ستة عشرشهراً ثم صرف إلى الكعبة»، الحديث من رواية ابن عباس (رضي الله عنهما)، أخرجه الإمام أحمد: ثنا يحي بن

١. المصدر نفسه، رقم ٢٤٨٧.

حماد: ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به. وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين»[1].

٢- وقال: «حديث: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»، رواه أحمد وغيره. صحيح. أخرجه أحمد وكذا البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائي والحاكم من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: ... وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قالا»[2].

٣- وقال: «من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، (ومن استجار بالله فأجيروه)، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائي وابن حبان في «صحيحه» والحاكم والبيهقي وأحمد وأبو نعيم في «الحلية» من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. والزيادة لأحمد في رواية، وهي عند النسائي بديل التي قبلها. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو كما قالا»[3].

٤- وقال: «وأما حديث ابن عمر فأخرجه السراج في مسنده والبيهقي من طرق عن حفص بن عبد الله حدثني إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن مجاهد عنه.

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري.

قال الحافظ في «التلخيص»: «وصححه الضياء في المختارة»»[4]، وهذا الحديث رواه

---

١. الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، ص ٨٣٦-٨٣٧، كتاب الصلاة باب إستقبال الكعبة.
٢. الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ص ٦٠.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٥٤.
٤. الألباني، إرواء الغليل، ج ١، ص ٢٣٥.

الإمام محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣ هـ) «حدثنا محمد بن عقيل ثنا حفص، وحدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم ابن طهمان ثنا سليمان الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»[1].

٥- وقال في حديث «أعطيت خمساً، لم يعطهن أحد قبلي...» رواه أبي ذر مرفوعاً: «أخرجه الدارمي (٢/ ٢٢٤)، وأحمد (٥/ ١٤٥ و ١٤٨) من طريق الأعمش عن مجاهد عن عُبيد بن عُمير الليثي عنه. وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الستة»[2].

أما هنا فيعبر عن عنعنة الأعمش عن مجاهد بـ«العلة الحقيقية لهذا الحديث»!!! أليس هذا تناقض واضح؟! هكذا يريدون تضعيف فضائل باب مدينة العلم (عليه السلام).

النتيجة من تحقيق رواية علي (عليه السلام) وكلام الحافظ العلائي في إثبات صحة ما وصلنا إليه

لا شك أن شريك بن عبد الله قد حدث بهذا الحديث فقد رواه عنه رجلان صدوقان وهما ابن الرومي -شيخ البخاري في غير «صحيحه»- وسويد بن سعيد -شيخ مسلم في «صحيحه»- والشيخ المعلمي مع الأسف لم يطلع على رواية سويد.

ثم شريك حسن الحديث على أقل الأحوال إما لذاته أو لغيره أي في الشواهد والمتابعات وليس في الحديث علة أُخرى، فيكون سند الحديث حسن لذاته كما بينه الحافظ صلاح الدين العلائي الدمشقي الشافعي (٦٩٤-٧٦١ هـ) فقال بعد أن تكلم في رواية ابن عباس (رحمه الله) ومتابعة الفيدي لأبي الصلت الهروي ما هذا نصه: «وللحديث طريق أُخرى رواها الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر بن الرومي عن شريك

١. محمد بن إسحاق السراج، مسند السراج، ص ٥٦، رقم ٧٢.
٢. الألباني، أصل صفة صلاة النبي، ص ٧٨٦.

بن عبد الله عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي عبد الله الصنابحي عن علي (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

وتابعه أبو مسلم الكجي وغيره (في) روايته عن محمد بن عمر بن الرومي، ومحمد هذا روى عنه البخاري في غير «الصحيح»، ووثقه ابن حبان، وضعفه أبو داود.

وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا عن شريك، ولم يذكر فيه الصنابحي، ولا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك. قلت: فلم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي، وشريك هذا احتج به مسلم، وعلق له البخاري، ووثقه يحيى بن معين والعجلي، وزاد حسن الحديث. وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قطّ أورع في علمه من شريك.

فعلى هذا يكون تفرده حسناً، ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (رضي الله عنهم)، وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب المزيد من متصل الأسانيد»[1].

النتيجة من تحقيق رواية ابن عباس وعلي (عليه السلام)

يقول ابن تيمية في حديث بلفظ «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لعن زوارات القبور» بعد أن ذكره من طريقين ما هذا نصه: «قد روي من وجهين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس والآخر عن أبي هريرة، ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما تضعيف من جهة سوء الحفظ، ومثل هذا حجة بلا ريب»[2].

فنقول: حديث «مدينة العلم» قد روى من طريقين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس

1. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٣-٥٥.
2. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٦.

والآخرعن علي، ورجالهما المختلفين، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ (أي شريك) ومثل هذا حجة بلا ريب.

وهذا على أقل الأحوال وإلا قد عرفت أن رواية الفيدي هي صحيحة على شرط البخاري وسند رواية سويد بن سعيد عن شريك صالح حتى عند الذهبي كما عرفت فتكون رواية ابن عباس صحيحة لذاته وحديث علي (عليه السلام) حسن لذاته أو حسن لغيره، فالحديث صحيح بطريقين بلا شك.

الفصل العاشر:
بطلان دعوى ضعف الحديث لأجل نكارة متنه

توطئة

بعد إثبات صحة الحديث من حيث السند لا بد من النظر في متنه ودلالته.

يقول الشيخ المعلمي «النظر في متن الخبر: كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال». فقد ضعف الحديث لأجل «منطوق الخبر» أي لأجل «دلالة ومعنى» الخبر.

فالشيخ المعلمي ضعف الحديث، لأنَّ «منطوق الخبر» هو خلاف «الواقع» والظاهر أن «الواقع» هو «الحق الصحيح» عنده.

فـ «الواقع» عند الشيخ المعلمي -ولا خلاف في ذلك بيننا وبين الشيخ المعلمي- أن الناس والأئمة الأربعة وعلماء السنة لم يأخذوا دينهم عن علي (عليه السلام)، هذا هو «الواقع» الذي لا نشك فيه.

وأما «منطوق الخبر» فيدل على فساد هذا «الواقع» ويدل على أمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأخذ العلم والدين عن علي (عليه السلام) فقط فجعله باب علمه ثم أكد على ذلك بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «من أراد العلم فليأته من بابه».

ومن هنا نعرف أن الشيخ المعلمي عرف معنى حديث «مدينة العلم» معرفة صحيحة جيدة.

نعم «منطوق الخبر» هو خلاف «الواقع» كما فهمه الشيخ المعلمي ولكن ليس خلاف «الحق».

وقد صرح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بـ«منطوق الخبر» في عدة من الأحاديث الصحيحة منها حديث «الثقلين» المتواتر، فقد ثبت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «إني تارك فيكم الثقلين، إن تمسكتم (أخذتم) بهما لن تضلوا، كتاب الله وأهل بيتي»، ومعناه: من اتّبع أهل البيت فقد هدي ونجا ومن لم يتّبعهم فقد ضلّ وغرق كما هو صحيح بالنسبة إلى الثقل الأول أي كتاب الله عزوجلّ.

فقد حصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) شرط الهداية وعدم الضلالة في اتباع الكتاب والعترة، وأفضل العترة وأعلمهم علي (عليه السلام) بالإجماع بلا خلاف فيكون معنى حديث «مدينة العلم» نفس معنى حديث «الثقلين».

إذن نحن نعتقد بفساد «الواقع» والشيخ المعلمي كان يعتقد بفساد «منطوق الخبر» لأنه خلاف «الواقع».

كلام الشيخ المعلمي في تضعيف حديث مدينة العلم لأجل دلالة متنه

قال الشيخ المعلمي بعد كلامه في سند الحديث كما مرَّ في الفصل الثاني من الكتاب: «المقام الثالث: النظر في متن الخبر. كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال»[1]، فقد ضعف الحديث لأجل «منطوق الخبر» أي لأجل «دلالة ومعنى» الخبر، لأنه وجد «منطوق الخبر» خلاف «الواقع».

---

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٥٣.

والظاهر من كلامه أنه جعل «الواقع» كـ«الحقيقة» وكـ«الصحيح» الذي لا شك فيه، فوجد معنى حديث «مدينة العلم» خلاف هذا «الواقع» أو «الحقيقة» عنده.

فلا يمكن للشيخ المعلمي الجمع بين «منطوق الخبر» و«الواقع».

فلا بدَّ الآن من دراسة «الواقع» ثم دراسة «منطوق الخبر» لكي نعلم لماذا لا يمكن للشيخ المعلمي الجمع بينهما ولذا ضعف بل كذب الحديث لأجل نكارة متنه.

«الواقع» عند الشيخ المعلمي

«الواقع» -ولا خلاف في ذلك بيننا وبين الشيخ المعلمي- أن الناس والأئمة الأربعة وعلماء السنة لم يأخذوا دينهم ولا فقههم عن علي (عليه السلام) إلا شيئاً يسيراً.

هذا هو «الواقع» الذي لا نشك فيه أبداً.

وقد صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨ هـ): «فَلَيْسَ فِي الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ -وَلَا غَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ- مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ -أي علي (عليه السلام)- فِي فِقْهِهِ، أَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّ عِلْمَهُ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يَكَادُونَ يَأْخُذُونَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ، بَلْ أَخَذُوا فِقْهَهُمْ عَنِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ عَنْ زَيْدٍ، وَعُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَنَحْوِهِمْ. أَمَّا الشَّافِعِيُّ فَإِنَّهُ تَفَقَّهَ أَوَّلاً عَلَى الْمَكِّيِّينَ أَصْحَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ، كَسَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ الْقَدَّاحِ، وَمُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ الزَّنْجِيِّ. وَابْنُ جُرَيْجٍ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَعَطَاءٍ وَغَيْرِهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ مُجْتَهِداً مُسْتَقِلّاً، وَكَانَ إِذَا أَفْتَى بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ أَفْتَى بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لَا بِقَوْلِ عَلِيٍّ، وَكَانَ يُنْكِرُ عَلَى عَلِيٍّ أَشْيَاءَ.

ثُمَّ إِنَّ الشَّافِعِيَّ أَخَذَ عَنْ مَالِكٍ، ثُمَّ كَتَبَ كُتُبَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَخَذَ مَذَاهِبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاخْتَارَ لِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَشَيْخُهُ الَّذِي اخْتُصَّ بِهِ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَحَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ،

وَإِبْرَاهِيمُ عَنْ عَلْقَمَةَ، وَعَلْقَمَةُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ عَطَاءٍ، وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَكَانَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَخَذَ عَنْ هِشَامِ بْنِ بَشِيرٍ، وَهِشَامٌ عَنْ أَصْحَابِ الْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَأَخَذَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَوَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَأَمْثَالِهِمَا، وَجَالَسَ الشَّافِعِيَّ، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَاخْتَارَ لِنَفْسِهِ قَوْلاً، وَكَذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ وَنَحْوُهُمْ»[1].

أقول: قد صدق والله ابن تيمية وهذا هو «الواقع»، فلم يأخذوا عن علي (عليه السلام) إلا شيئاً يسيراً ولا يوجد في كتابي «الصحيحين» للبخاري ومسلم إلا أحاديث قليلة عن علي (عليه السلام).

نعم هذا هو «الواقع» الذي لا شكَّ فيه عندنا وعند الشيخ المعلمي.

وللإمام محمد أبو زهرة (١٣١٥-١٣٩٤ هـ) في كتابه «الإمام الصادق» كلام رائع في بيان دليل هذا الذي ذكره ابن تيمية في أن علماء السنة لم يأخذوا عن علي (عليه السلام) حيث قال: «وإنه يجب علينا ان نقرر هنا أن فقه علي وفتاويه وأقضيته لم ترو في كتب السنة، بالقدر الذي يتفق مع مدة خلافته، ولا مع المدة التي كان منصرفاً فيها إلى الدرس والإفتاء في مدة الراشدين قبله، وقد كانت حياته كلها للفقه وعلم الدين وكان أكثر الصحابة اتصالاً برسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقد رافق الرسول وهو صبي قبل أن يبعث (عليه السلام)، واستمر معه إلى أن قبض الله تعالى رسوله إليه.

ولذا كان يجب أن يذكر له في كتب السنة أضعاف ما هو مذكور له فيها.

وإذا كان لنا أن نتعرف السبب الذي من أجله اختفى عن جمهور المسلمين بعض مرويات علي وفقهه، فإننا نقول: إنه لا بد أن يكون للحكم الأُموي أثر في اختفاء كثير من آثار علي

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج ٧، ص ٥٢٩-٥٣٠.

في القضاء والإفتاء، لأنه ليس من المعقول أن يلعنون علياً فوق المنابر، وأن يتركوا العلماء يتحدثون بعلمه، وينقلون فتاويه وأقواله للناس، وخصوصاً ما كان يتصل منها بأساس الحكم الإسلامي.

والعراق الذي عاش فيه علي (رضي الله عنه وكرم الله وجهه)، وفيه انبثق علمه، كان يحكمه في صدر الدولة الأُموية ووسطها، حكام غلاظ شداد، لا يمكن أن يتركوا آراء علي تسري في وسط الجماهير الإسلامية، وهم الذين يخلقون الريب والشكوك حوله»[١]، ولولا خوف الإطالة لبسطتُ الكلام في شرح كلام الشيخ أبو زهرة.

«منطوق الخبر» عند الشيخ المعلمي

وأما «منطوق الخبر» فيدل على فساد هذا «الواقع» ويدل على أمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأخذ الدين عن علي (عليه السلام) فقط «من أراد العلم فليأته من بابه».

ومن هنا نعرف أن الشيخ المعلمي عرف معنى حديث «مدينة العلم» معرفة صحيحة جيدة. نعم «منطوق الخبر» هو خلاف «الواقع» كما فهم الشيخ المعلمي.

يقول الشيخ محمد حسن المظفر (رحمه الله) (ت ١٣٧٥ هـ) -من علماء الشيعة-: «معنى كونه بابَ مدينة علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً، فهو الإمام دون غيره، لعدم اجتماع إمامة الشخص وحرمة الأخذ عنه واتّباعه في ما يحكم به.

كما أنّ وجوب الأخذ عنه للوصول إلى علم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتمّ إلّا بعصمته، فيتعيّن للإمامة.

---

١. محمد أبو زهرة، الإمام الصادق حياته عصره وآراءه وفقهه، ص ١٦٢.

وكذا جعله الباب لعلمه دالٌّ على إحاطته بجميع ما يصدر عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) من العلوم، وذلك شأنّ الإمام»[1]، هذا المعنى الذي ذكره الشيخ المظفر-أي أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه- هو نفس ما فهمه الشيخ المعلمي فأنكره لأنَّ هذا المعنى هو خلاف «الواقع» ولكن ليس خلاف «الحق» بل «منطوق الخبر» هو الحق الوحيد الذي لابدَّ من قبوله.

«منطوق الخبر» هو خلاف «الواقع» وقد صرح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بمنطوق حديث الباب في عدة من الأحاديث

وقد صرح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بـ«منطوق الخبر» في عدة من الأحاديث الصحيحة -كما سيأتي مفصلاً في الفصل الآتي- منها حديث «الثقلين» المتواتر، فقد ثبت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «إني تارك فيكم الثقلين، إن تمسكتم (أخذتم) بهما لن تضلوا، كتاب الله وأهل بيتي» (صححه الشيخ الألباني[2])، ومعناه: من اتّبع أهل البيت فقد هدي ونجا ومن لم يتّبعهم فقد ضلّ وغرق كما هو صحيح بالنسبة إلى الثقل الأول أي كتاب الله عزوجلّ.

فقد حصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) شرط الهداية وعدم الضلالة في اتباع الكتاب والعترة، وأفضل العترة وأعلمهم علي (عليه السلام) بالإجماع بلا خلاف فيكون معنى حديث «مدينة العلم» نفس معنى حديث «الثقلين» وهكذا نفس معنى حديث «إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ» المعروف بحديث «سفينة نوح» الذي حققنا طرقه أثبتنا صحته في كتابنا «السكينة في صحة حديث السفينة».

فهذا المعنى -أي لزوم الأخذ عن أهل البيت لاسيما عن أعلمهم وأفضلهم علي (عليه

---

١. محمد حسن المظفّر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٦، ص ١٧٤.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٦١.

السلام)- هو الثابت المعروف عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهي «الحقيقة» فيجب إنكار ما خالفه لا العكس.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨ هـ): «وقد روى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن أم سلمة: أن هذه الآية لما نزلت أدار النبي (صلى الله عليه وسلم) كساءه على عليّ وفاطمة والحسن والحسين (رضي الله عنهم) فقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». وسنته تفسر كتاب الله وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه.

فلما قال: «هؤلاء أهل بيتي» مع أن سياق القرآن يدل على أن الخطاب مع أزواجه، علمنا أن أزواجه وإن كن من أهل بيته كما دل عليه القرآن، فهؤلاء أحق بأن يكونوا أهل بيته؛ لأنّ صلة النسب أقوى من صلة الصهر... ، ولما بين سبحانه أنه يريد أن يذهب الرجس عن أهل بيته ويطهرهم تطهيراً، دعا النبي (صلى الله عليه وسلم) لأقرب أهل بيته وأعظمهم اختصاصاً به، وهم: علي، وفاطمة، (رضي الله عنهما)، وسيدا شباب أهل الجنة...»[١]. فأهل البيت في الأصل هم: علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام) وعلي كان أفضلهم وأعلمهم بالإجماع.

نعم، «منطوق الخبر» هو خلاف «الواقع» كما قال الشيخ المعلمي: «كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال» ونحن نوافقه في هذا إلا جملته الأخيرة «عرف حقيقة الحال»، فهويريد بهذه الجملة إثبات ضعف «منطوق الخبر» ونحن نعتقد بفساد «الواقع».

بعد إثبات صحة سند الحديث لا مجال لردّ الحديث لأجل نكارة متنه

ثم اعلم بعد إثبات صحة سند الحديث فلا مجال لرد الحديث لأجل نكارة متنه كما يبينه الشيخ الألباني في قوله: «وأما النكارة الشديدة التي زعمها ابن كثير(رحمه الله)، فالظاهرأنه يعني أنه من غيرالمعقول أن يتأخرأحد من المصلين -أي من الصحابة- إلى الصف الآخر

١. ابن تيمية، حقوق آل البيت بين السنة والبدعة، ص٢٥.

لينظر إلى امرأة. وجوابنا، أنهم قالوا: إذا ورد الأثر بطل النظر، فبعد ثبوت الحديث لا مجال لاستنكار ما تضمنه من الواقع، ولو أننا فتحنا باب الاستنكار لمجرد الاستبعاد العقلي للزم إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة، وهذا ليس من شأن أهل السنة والحديث؛ بل هو من دأب المعتزلة وأهل الأهواء»[1].

كلام الشيخ الألباني في تضعيف حديث مدينة العلم لأجل دلالة متنه واعتماده على ابن تيمية

قال الشيخ الألباني بعد كلامه في سند الحديث كما مرَّ في الفصل الثاني من الكتاب: «فإن قيل: هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع. قلت: نعم، ولكن في متنه ما يدل على وضعه كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) تعالي في «منهاج السنة» قال: «وحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد؛ فسد أمر الإسلام.

ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحد، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم [إِلَّا بِقَرَائِنَ، وَتِلْكَ قَدْ تَكُونُ مُنْتَفِيَةً أَوْ خَفِيَّةً عَنْ أَكْثَرِ النَّاسِ، فَلَا يَحْصُلُ لَهُمُ الْعِلْمُ] بالقرآن والسنن المتواترة.

وإذا قالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره. قيل لهم: فلا بد من العلم بعصمته أولاً، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن نعرف عصمته لأنه دور ولا إجماع فيها.

ثم علم الرسول (صلى الله عليه وسلم) من الكتاب والسنة قد طبق الأرض، وما انفرد به

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٧٢.

علي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيسير قليل، وأجل التابعين بالمدينة هم الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان.

وتعليم معاذ للتابعين ولأهل اليمن أكثر من تعليم علي (رضي الله عنه)، وقدم علي على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد: كشريح، وعبيدة، وعلقمة، ومسروق، وأمثالهم»»[1].

ردُّ السيد المير حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦ هـ) على ابن تيمية

أما كلام ابن تيمية في سند الحديث فسيأتي الجواب عنه في الفصل التالي وإن كان فيما قاله الحافظ العلائي كفاية وسيأتي كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني والسيوطي والسخاوي وغيرهم في نقض كلام ابن تيمية في سند الحديث.

أما بالنسبة إلى دلالة الحديث فكما ترى ليس عند الشيخ الألباني كلاماً جديداً في هذا المجال وإنما نقل كلام ابن تيمية من «منهاج السنة» وأقره.

ونحن أيضاً ليس عندنا كلاماً جديداً في دلالة الحديث فإنما ننقل كلام صاحب «عبقات الأنوار» السيد المير حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦ هـ) في رد كلام ابن تيمية.

فقد ردَّ (رحمه الله) على ابن تيمية رداً مفصلاً يطول بنا ذكره، فننقل خلاصة ما قاله (رحمه الله)[2]:

«إن هذا الذي ذكره ابن تيمية في جحد حديث «مدينة العلم» يمهد الطريق للكفار لأن يقولوا: إنه إذا كان الله عالماً بشرائع الدين والأحكام التكليفية للعباد، ولم يبلغها من جانبه في كل عصر إلا واحد، لفسد أمر الدين وبطلت الشرائع، لأن التبليغ عن الله في كل عصر يلزم أن

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

٢. علي الحسيني الميلاني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ١٢، ص ١-٦٣.

يكون بواسطة عدد كثير من الأنبياء يبلغون إلى حد التواتر.

وهذا النقض كاف للرد على ما ذكره ابن تيمية، لان كلما أجيب به عنه فهو جوابنا على كلامه الباطل.

وأيضاً: كما أن نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) بوحده كاف للإبلاغ عن الله عزوجل، وأنه لثبوت حقيته غير محتاج إلى أن يشاركه في الأخبار عن الله غيره، كذلك يكفي في الإبلاغ عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وجود سيدنا أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولا حاجة إلى أن يشاركه أحد في الإبلاغ كائناً من كان، للقطع بحقية ما يبلغه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وإن حديث «مدينة العلم» -بالاضافة إلى غيره من الادلة- شاهد صدق على ذلك.

ومن هنا جعل أهل العلم واليقين حديث «مدينة العلم» من أدلة عصمة أمير المؤمنين، وقد مر التصريح بذلك من نصوص أعاظم المخالفين.

والحاصل: كما لا يضر توحد النبي (صلى الله عليه وآله) في إبلاغه، بعد ثبوت حقيته، كذلك لا يضر توحد الامام في تبليغه عن النبي، بعد ثبوت حقيته بالأدلة الكثيرة ومنها حديث «مدينة العلم».

وأما قول ابن تيمية: «ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر، الذين يحصل العلم بخبرهم» فظاهر السقوط جداً، لمنافاته لتصريحات أئمة علم أُصول الفقه وعلوم الحديث، كما لا يخفى على المتتبع لها، فإن قاطبة أهل السنة يوجبون العمل بخبر الواحد، ولم يخالف في هذا الحكم إلا شاذ لا يعبأ به، وإليك نص عبارة أبي الحسن البزدوي في هذا المطلب، ليتضح بطلان دعوى ابن تيمية بوجوه عديدة: قال البزدوي: «... أن خبر الواحد يوجب العمل واضح، من الكتاب والسنة

والإجماع والدليل المعقول. أما الكتاب: قال الله تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس﴾ وكل واحد إنما يخاطب بما في وسعه، ولو لم يكن خبره حجة لما أمر ببيان العلم.

وقال جل ذكره: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾ وهذا في كتاب الله أكثر من أن يحصى.

وأما السنة: فقد صح عن النبي (عليه السلام) قبوله خبر الواحد، مثل خبر بريرة في الهدية، وخبر سلمان في الهدية والصدقة، وذلك لا يحصى عدده، ومشهور عنه أنه بعث الأفراد إلى الآفاق، مثل علي ومعاذ وعتاب بن أسيد ودحية وغيرهم (رضي الله عنهم)، وهذا أكثر من أن يحصى وأشهر من أن يخفى.

وكذلك أصحابه (رضي الله عنهم) عملوا بالآحاد وحاجوا بها، قد ذكر محمد (رحمه الله) في هذا غير حديث في كتاب الاستحسان، واقتصرنا على هذه الجملة لوضوحها واستفاضتها.

وأجمعت الأُمة على قبول أخبار الآحاد من الوكلاء والرسل والمضاربين وغيرهم.

وأما المعقول فلأنّ الخبر يصير حجة بصفة الصدق، والخبر يحتمل الصدق والكذب، وبالعدالة بعد أهلية الأخبار يترجح الصدق، وبالفسق الكذب، فوجب العمل برجحان الصدق ليصير حجة للعمل، ويعتبر احتمال السهو والكذب لسقوط اليقين، وهذا لأن العمل صحيح من غير علم اليقين، ألا ترى أن العمل بالقياس صحيح بغالب الرأي، وعمل الحكام بالبينات صحيح بلا يقين، فكذلك هذا الخبر من العدل يفيد علماً بغالب الرأي، وذلك كاف للعمل، وهذا ضرب علم فيه اضطراب، فكان دون علم الطمأنينة».

ولقد أكد هذا المعنى وأوضح دلالة الأدلة عليه من الكتاب والسنة والإجماع والعقل: عبد العزيز بن أحمد البخاري في (كشف الأسرار - شرح أُصول البزدوي)... وقال عضد الدين الإيجي بشرح «مختصر ابن الحاجب»: «قد ثبت جواز التعبد بخبر الواحد وهو واقع، بمعنى

أنه يجب العمل بخبر الواحد» ... ولقد أكثر العلماء من الأدلة المختلفة في هذه المسألة، وبلغ القول بحجية خبر الواحد حداً من الخطورة، حتى ألف الكثيرون من علماء أهل السنة في هذه المسألة مصنفات مستقلات، نص على ذلك الحافظ النووي حيث قال: «وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية، على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأُصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أوضح [أبلغ] إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به. والله أعلم» ...».

أقول: وللشيخ الألباني كتاب سماه «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» عقد فيه باباً طويلاً تحت عنوان «حديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام» فقال: «إن القائلين بأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة يقولون في الوقت نفسه بأن الأحكام الشرعية ثبتت بحديث الآحاد وهم بهذا قد فرقوا بين العقائد والأحكام فهل تجد هذا التفريق في النصوص المتقدمة من الكتاب والسنة؟ كلا وألف كلاً بل هي بعمومها وإطلاقاتها تشمل العقائد أيضاً وتوجب اتباعه (صلى الله عليه وسلم) فيها... لقد عرضت لهم شبهة ثم صارت لديهم عقيدة وهي أن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن ويعنون به الظن الراجح طبعاً والظن الراجح يجب العمل به في الأحكام اتفاقاً ولا يجوز الأخذ به عندهم في الأخبار الغيبية والمسائل العلمية وهي المراد بالعقيدة.

ونحن لو سلمنا لهم جدلاً بقولهم: «إن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن» على إطلاقه فإنا نسألهم: من أين لكم هذا التفريق وما الدليل على أنه لا يجوز الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة؟ ...»[1]، ثم بسط وشرح كلامه فقال في النتيجة: «والخلاصة أنه يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند أهل العلم به سواء أكان في العقائد

---

١. الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، ص ٤٩ -٧٠.

أو الأحكام وسواء أكان متواتراً أم آحاداً وسواء أكان الآحاد عنده يفيد القطع واليقين أو الظن الغالب على ما سبق بيانه فالواجب في كل ذلك الإيمان به والتسليم له»[1]، فراجع.

ثم قال السيد المير حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (رحمه الله) في رده الشافي الكافي على ابن تيمية: «قوله: «خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرائن وتلك قد تكون منتفية أو خفية عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنن المتواترة»، والكلام عليه في وجوه: قال أحمد [بن حنبل]: خبر الواحد يفيد العلم مطلقاً.

إن هذا الكلام رد على أحمد بن حنبل، القائل بإفادة خبر الواحد العلم حتى مع عدم القرينة، فقد ذكر القاضي عضد الدين الإيجي ما نصه: «قد اختلف في خبر الواحد العدل هل يفيد العلم أو لا؟ والمختار: إنه يفيد العلم لانضمام القرائن، وعنى به الزائدة على ما لا ينفك التعريف عنه عادة. وقال قوم: يحصل العلم به بغير قرينة أيضاً. ثم اختلفوا فقال أحمد في قول: يحصل العلم به بلا قرينة ويطرد، أي كلما حصل خبر الواحد حصل العلم. وقال قوم: لا يطرد، أي قد يحصل العلم به، لكن ليس كلما حصل حصل العلم به...».

ثم إن الحق الحقيق بالقبول هو: أنه لا بد للمنصوب من قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأجل الأخبار والتبليغ عنه إلى الأمة، من حجة -من نص أو دليل- تثبت حقيته، كي تقبل منه الأُمة ما يبلغه إليها، ومع وجود النص أو الدليل لا حاجة إلى احتفاف خبره بقرينة، حتى يقال بأنها: «قد تكون منتفية أو خفية عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنن المتواترة»، بل إن خبره يكون -بسبب النص عليه- مفيداً للعلم.

وهذا المعنى ثابت فيما نحن فيه، لإفادة حديث مدينة العلم نصب علي (عليه السلام) هذا المنصب، فخبره (عليه السلام) مفيد للعلم واليقين.

---

١. المصدر نفسه.

ومن هنا يظهرأن قياس خبره (عليه الصلاة والسلام) على خبرغيره من آحاد المخبرين كقياس الماء على السراب، وهو يخالف الحق والصواب».

أقول: وقد مرَّكلام الشيخ الألباني: «والخلاصة أنه يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عند أهل العلم به سواء أكان في العقائد أو الأحكام وسواء أكان متواتراً أم آحاداً وسواء أكان الآحاد عنده يفيد القطع واليقين أو الظن الغالب على ما سبق بيانه فالواجب في كل ذلك الإيمان به والتسليم له»[1].

ثم قال السيد الميرحامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (رحمه الله): «وأما قوله: «وإذا قالوا: ذلك الواحد معصوم يحصل العلم بخبره. قيل لهم: فلا بد من العلم بعصمته أولاً»، فالكلام عليه بوجوه:

الأول: كأن ابن تيمية لا يعلم بأن مقتضى مذهب الإمامية هو القول بعصمة هذا المبلغ المنصوب للتبليغ!!

الثاني: إن عصمة هذا المبلغ الواحد ثابتة من حديث «مدينة العلم» كما عرفت ذلك سابقاً، وقد اعترف به بعض المنصفين من أهل السنة، فيكون حديث مدينة العلم دالاً على مبلغية أميرالمؤمنين (عليه السلام) وعصمته معاً، فبطل قوله: «فلا بد من العلم بعصمته أولاً».

الثالث: إن عصمة أميرالمؤمنين (عليه السلام) ثابتة من آيات من الكتاب، وأحاديث كثيرة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، وتفصيل هذا المطلب موكول إلى محله.

الرابع: إن نصب هذا المبلغ من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) هو -عند التأمل- عين النصب للإمامة والخلافة، وقد ثبت في محله ضرورة كون الامام معصوماً، فيكون مجرد النصب دليل العصمة.

١. المصدر نفسه.

الخامس: لقد دلت الآية المباركة: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾، على أن جملة أفعال النبي (صلى الله عليه وآله) هي من جانب الله عزوجل، وعلى هذا يمكن أن يقال بكون الناصب للتبليغ هو الله عزوجل نفسه، ولما كان هذا النصب عين النصب للإمامة والخلافة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهي لا تثبت إلا للمعصوم، فالنصب الإلهي للتبليغ كاشف عن اتصاف المنصوب له بالعصمة.

وبما ذكرنا يظهر الجواب عن قوله: «وعصمته لا تثبت بمجرد خبره، قبل أن يعلم عصمته، فإنه دور» إذ لا توقف لثبوت عصمته على خبره، لكن يمكن إثبات عصمته بخبره أيضاً، لأن خبره ليس مجرداً بل مقرون بالمعجزات الباهرة المتواترة الموجبة للعلم بالعصمة، فلا دور كذلك... ثم قال ابن تيمية: «ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي».

وهذا كلام متعصب سفيه لأنه: أولاً: دعوى باطلة ظاهرة الكذب. وثانياً: دعوى تواتره كذب آخر. وثالثاً: يخالف إفادات أكابر علماء أهل السنة، كما ستسمع، وفيها التصريح بانتشار العلوم عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، في البلاد المختلفة.

ورابعاً: لو سلمنا بلوغ العلم إلى جميع المدائن الإسلامية من غير علي، فمن أين يثبت أن ما بلغها كان «العلم عن الرسول»، ومن الواضح أن مجرد النسبة إليه (صلى الله عليه وآله) لا يثبت كونه منه، وإلا لزم تصديق كل من يدعي الإبلاغ عن النبي (صلى الله عليه وآله)، وفيه من الفساد ما لا يخفى، كيف وقد كثرت الكذابة عليه على عهده (صلى الله عليه وآله) حتى قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوء مقعده من النار».

وخامساً: سلمنا كونه علم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن هذا لا يضرنا، بل يضر الآخذين لذلك العلم العاملين به، لأنهم أخذوه من غير باب مدينة العلم، وكل ما أخذ عن غير باب مدينة العلم فلا يجوز العمل به، بل إنه من قبيل السرقة ويستتبع الحد الشرعي

ارتكابه، ومن هنا قال مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام): «نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب، ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها، فمن أتاها من غير أبوابها سمي سارقاً»».

ولعلك قد عرفت مما مرّ أن الشيخ الألباني لم ينقل بعض كلمات ابن تيمية ولكن السيد المير حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي قد ردَّ على ابن تيمية في جميع المواضع الذي تكلم فيها ابن تيمية على حديث «مدينة العلم» فراجع تمام كلامه في «نفحات الإزهار» للسيد علي الميلاني (حفظه الله).

الأحاديث الصحيحة تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم» وهذا يدل على عدم نكارة معنى الحديث

ثم اعلم ثمة أحاديث صحيحة متواترة تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم» كحديث «سفينة نوح» و«الثقلين» وهذا يدل على عدم نكارة منطوق الحديث كما ستعرف قريباً في الفصل الآتي من الكتاب.

الفصل الحادي عشر:
أحاديث صحيحة تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم»

توطئة

الحديث النبوي -وإن كان ضعيفاً من ناحية السند- ولكن مع ذلك يصح بالشواهد المعنوية كما هو مقرر في علم الحديث عند الفريقين.

ومعنى تقوية الحديث بالشواهد المعنوية هو أن الحديث يروى بلفظ في سنده ضعف ولكن ثمة شاهد -أي حديث آخر بسند صحيح أو حسن أو ضعيف مثله- لمعنى هذا الحديث الضعيف ولكن لفظ هذا الشاهد الصحيح يتفاوت مع لفظ الحديث الضعيف.

فكما يمكن تقوية الأسانيد الضعيفة مع إستشهاد بأسانيد أُخرى هكذا يمكن تقوية معنى الأحاديث مع إستشهاد بالشواهد المعنوية.

والأمثلة في هذا الباب من كلام كبار علماء السنة والشيعة كثيرة جداً حتى قال السيد أحمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠هـ) بعد أن ذكر بعض الأمثلة لتصحيح الأحاديث من قبل علماء السنة بالشواهد المعنوية: «والأحاديث التي صححوها بهذه الطريق كثيرة جدّاً يطول تتبعها»[1].

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص٤٦.

ويكفيك في هذا الباب كلام الشيخ الألباني في تقوية حديث الثقلين بلفظ ضعيف جداً «كتاب الله وسنتي» مع استشهاد بحديث الثقلين المعروف بلفظ «كتاب الله وعترتي»!!! وستقف على كلامه قريباً.

ونحن وإن لا نحتاج إلى هذه القاعدة في تقوية حديث «مدينة العلم»، فالحديث من حيث السند صحيح لذاته كما عرفت، ولكن نذكر في هذا الفصل من الكتاب بعض الأحاديث الصحيحة التي تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم».

ثم اعلم أن هذه الأحاديث الصحيحة التي تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم» تدل أيضاً على عدم نكارة متن حديث «مدينة العلم».

فحديث «مدينة العلم» يدل على وجوب أخذ العلم والدين بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من علي (عليه السلام) فقط.

فمعنى كونه (عليه السلام) بابَ مدينة علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً كما بينه الشيخ محمد حسن المظفر (رحمه الله) (ت ١٣٧٥ هـ) من علمائنا[١]. هذا هو المعنى الأصلي للحديث ولذا حكم الشيخ المعلمي والألباني وغيرهما بنكارة دلالة الحديث فإنهم يعتقدون بأخذ الدين عن جميع الصحابة بلا أي مرجح.

نذكر بعض الأحاديث الصحيحة التي تدل على وجوب أخذ الدين عن علي (عليه السلام) فقط بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

١. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٦، ص ١٧٤.

قاعدة تصحيح الأحاديث بالشواهد المعنوية، وذكر بعض الأمثلة من كلام كبار علماء السنة

قال الشيخ الألباني بعد أن صحح حديث الثقلين بلفظ «إنّي قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي»، وردّ على الذي ضعف الحديث ووصفه بـ«أنه حديث عهد بهذه الصناعة» وبأنّه «قصر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه» أي على الحديث، قال وهو بصدد الردّ على الشيعة: «أن المقصود من «أهل البيت» إنما هم العلماء الصالحون منهم والمتمسكون بالكتاب والسنة، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي (رحمه الله) تعالى: «(العترة) هم أهل بيته (صلى الله عليه وسلم) الذين هم على دينه وعلى التمسك بأمره».

وذكر نحوه الشيخ علي القارئ في الموضع المشار إليه آنفاً. ثم استظهر أن الوجه في تخصيص أهل البيت بالذكر ما أفاده بقوله: «إن أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته الواقفون على طريقته العارفون بحكمه وحكمته.

وبهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه كما قال: ﴿ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾». قلت: ومثله قوله تعالى في خطاب أزواجه (صلى الله عليه وسلم) في آية التطهير المتقدمة: ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة﴾. فتبين أن المراد بـ«أهل البيت» المتمسكين بسنته (صلى الله عليه وآله وسلم)، فتكون هي المقصود بالذات في الحديث، ولذلك جعلها أحد «الثقلين» في حديث زيد بن أرقم المقابل للثقل الأول وهو القرآن، وهو ما يشير إليه قول ابن الأثير في «النهاية»: «سماهما ثقلين؛ لأنّ الآخذ بهما (يعني الكتاب والسنة) والعمل بهما ثقيل، ويقال لكل خطير نفيس «ثَقَل»، فسماهما «ثقلين» إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما».

قلت: والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء

الراشدين مع سنته (صلى الله عليه وسلم) في قوله: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين».

قال الشيخ القارئ: «فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي، فالإضافة إليهم، إما لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إياها».

إذا عرفت ما تقدم فالحديث شاهد قوي لحديث «الموطأ» بلفظ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة رسوله». وهو في «المشكاة» (١٨٦).

وقد خفي وجه هذا الشاهد على بعض من سود صفحات من إخواننا الناشئين اليوم في تضعيف حديث «الموطأ»»[١]، انتهى كلامه.

وقوله: «يعني الكتاب والسنة» ليس كلام ابن الأثير في «النهاية»؛ بل كلام الشيخ الألباني نفسه.

فانظر إليه كيف يجعل حديث الثقلين بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» شاهداً قويّاً للخبر المرسل الضعيف في «الموطأ» بلفظ «كتاب الله وسنة رسوله»، ثم يرد على إخوانه الذين ضعفوا حديث الموطأ ويصفهم بـ«الناشئين».

ومن المعلوم الواضح أنه جعل حديث الثقلين المعروف شاهداً لمعنى الخبر المرسل الضعيف في «الموطأ»، وإلا فلفظ حديث الثقلين يختلف تماماً عما جاء في «الموطأ». وأما الخبر بلفظ «سنتي» في «الموطأ» فليس له سند، ففيه: «وحدثني عن مالك، أنه بلغه أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه»[٢]، فكما ترى هذا الخبر في «الموطأ» ليس له سند لا صحيح ولا ضعيف وهو مرسل ضعيف جداً، ولكن مع ذلك قواه الشيخ الألباني مع استشهاد بحديث الثقلين بلفظ «كتاب

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحية، رقم ١٧٦١.
٢. مالك بن أنس، الموطأ، ج ٢، ص ٨٩٩.

الله وعترتي أهل بيتي».

ولتبين حال الرواية بلفظ «سنتي» راجع كتابي «السكينة في صحة حديث السفينة» في ذيل ردنا على الشيخ الألباني حيث ضعف حديث «سفينة نوح».

ومثال الآخر هو ما نقله محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) عن الشيخ صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ): «المشهور الذي لا يجهله إلا مقلد في النقل لا يصح تقليده أن الشيعة يقولون بحجية إجماع الأُمة وحجة إجماع أهل البيت، فالرافضة لدخول المعصوم في الموضعين.

وأما الزيدية فلا يقولون بالعصمة في الإمام ولا باشتراطها، والنقل عنهم باشتراط ذلك باطل، ولكن يقولون بإجماع الأُمة بمثل أدلة غيرهم، وبإجماع أهل البيت لأحاديث تواترت معنى أن أهل البيت والكتاب لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض لكثرة طرقها منها عند من التزم الصحة كمسلم والحاكم وابن حبان، وعند غيرهم كأحمد والطبراني والخطيب وابن أبي شيبة والدارمي وأبي يعلى الموصلي وغيرهم من أحاديث جماعة من الصحابة قد ذكرناهم في العلم الشامخ. وزعم البرزنجي أنه بلغ بهم إلى خمسة وعشرين صحابيّاً ويشهد له حديث مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، أخرجه الحاكم وابن جرير والخطيب والطبراني والبزار، وكذا أخرج أحمد حديث النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأُمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة اختلفوا فصاروا حزب إبليس، ومن أنصف عَلِم أن هذا الدليل أقوى من أدلة إجماع الأُمة بمراتب»[1]، انتهى كلامه.

فقد جعل حديث «سفينة نوح» شاهداً لمعنى حديث الثقلين. وقال الشيخ صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ) أيضاً في حديث الثقلين: «ويشهد لمعناه ويعاضده حديث «مثل

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل، ص١٥٦.

أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»»[1].

والأمثلة في هذا الباب من كلام كبار علماء السنة والشيعة كثيرة جداً وقد قال السيد أحمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠هـ) بعد أن ذكر بعض الأمثلة لتصحيح الأحاديث من قبل علماء السنة بالشواهد المعنوية: «والأحاديث التي صححوها بهذه الطريق كثيرة جدّاً يطول تتبعها»[2].

أحاديث تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم»

دلالة حديث «مدينة العلم» واضحة جداً حتى فهمها ابن تيمية فهماً صحيحاً وهكذا الذهبي والشيخ المعلمي والشيخ الألباني ولذا كذبوا الحديث ولم يكتفوا بتضعيفه فقط بل صرحوا بكونه كذباً مختلقاً مع أنه ليس في سند حديث ابن عباس من رواية الفيدي ولا رواية علي (عليه السلام) متهماً بالكذب كما عرفت.

وتكذيبهم للحديث -دون تضعيفه فقط- يعني أنه لا يمكن لهؤلاء أن يجمعوا بين معنى حديث «مدينة العلم» وأُصول إعتقاداتهم وهذا أمر واضح جداً قد صرح به ابن تيمية: «والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد؛ فسد أمر الإسلام»، وأقره الشيخ الألباني وقال بعد أن ضعف جميع أسانيد الأحاديث كما مرّ: «فإن قيل: هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع. قلت: نعم، ولكن في متنه ما يدل على وضعه».

ولو كان دلالة الحديث مثلاً على كثرة علم علي (عليه السلام) فقط أو أنه كان من أعلم الصحابة فقط لم يكذبوا الحديث، فهذا المعنى لا يخالف أُصول اعتقاداتهم، فلا شك عند الفريقين أنه (عليه السلام) كان كثير العلم فلا وجه لتكذيبه والحكم بنكارته.

---

١. صالح بن مهدي المقبلي اليمني، العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، ص٥٢٠.
٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص٤٦.

ولكنهم فهموا الحديث كما ينبغي وكما بينه الشيخ المظفرمن علمائنا: «معنى كونه بابَ مدينة علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً»[1]، هذا المعنى هو الذي فهمه كل من ابن تيمية والذهبي والمعلمي والألباني بلا شك وقد صرح بهذا المعنى ابن تيمية «ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد» فكذبه. ولكن ثمة أحاديث أُخرى يدل على نفس معنى حديث «مدينة العلم».

حديث «سفينة نوح» يشهد لمعنى حديث «مدينة العلم»

وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ» وهو حديث صحيح من حيث السند كما بينته مفصلاً في كتابي «السكينة في صحة حديث السفينة» فراجع.

فحديث «سفية نوح» يدل بوضوح على أن الطريق الواحد للنجاة وعدم الهلاك هو اتباع أهل البيت (عليهم السلام) ومعنى اتباعهم -على الأقل- هو أخذ العلم عنهم لا عن غيرهم.

فكما كان ركوب سفينة نوح واتباعه هو الطريق الواحد للنجاة وعدم الغرق كذلك اتباع أهل البيت وأخذ العلم والدين عنهم هو الطريق الواحد للنجاة من الضلالة.

وأنت تعلم أن حديث «سفينة نوح» لا يدل أبداً على وجوب محبة أهل البيت فقط دون اتّباعهم، فهل نجى من أحبّ سفينة نوح (على نبيّنا وعليه السلام) واحترمها واعترف بعظمتها ثم لم يدخل فيها ولم يتمسك بها؟! فمثله يغرق قطعاً، فما فائدة هذا الحب وذلك الاحترام إن ثبتا؟! فقد بين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بشكل واضح أن الطريق الوحيد للنجاة وعدم الهلاكة هو الأخذ والتسمك بأهل البيت (عليهم السلام).

---

١. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج ٦، ص ١٧٤.

وهكذا حديث «مدينة العلم» يدل على كون علي (عليه السلام) -وهو أفضل وأعلم أهل البيت بالإجماع- بابَ مدينة علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنّه الواسطةُ للناس في وصولهم إلى علم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا واسطةَ غيرُه، والآخذ من غيره كالسارق، فيكون أخذ العلم منه واجباً ومن غيره حراماً كما كان ركوب سفينة نوح واجباً للنجاة وركوب غيره حراماً يلزم الهلاك والغرق.

وعلي (عليه السلام) هو أعلم أهل البيت بالإجماع فقد ذكر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث «مدينة العلم» أفضل مصاديق أهل البيت وأعلمهم وهو علي (عليه السلام) عند الفريقين بلا إشكال.

وقد صرح ابن تيمية أن أهل البيت في الأصل هم علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام) فقال في تفسير آية التطهير: «وقد روى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن أُم سلمة: أن هذه الآية لما نزلت أدار النبي (صلى الله عليه وسلم) كساءه على عليّ وفاطمة والحسن والحسين (رضي الله عنهم) فقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». وسنته تفسر كتاب الله وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه.

فلما قال: «هؤلاء أهل بيتي» مع أن سياق القرآن يدل على أن الخطاب مع أزواجه، علمنا أن أزواجه وإن كن من أهل بيته كما دل عليه القرآن، فهؤلاء أحق بأن يكونوا أهل بيته؛ لأنّ صلة النسب أقوى من صلة الصهر... ، ولما بين سبحانه أنه يريد أن يذهب الرجس عن أهل بيته ويطهرهم تطهيراً، دعا النبي (صلى الله عليه وسلم) لأقرب أهل بيته وأعظمهم اختصاصاً به، وهم: علي، وفاطمة، (رضي الله عنهما)، وسيدا شباب أهل الجنة... »[1]. ومع ذلك وحتى لو سلمنا بكون نسائه (صلى الله عليه وآله وسلم) من أهل البيت، فهل ينجو من ترك أقرب أهل بيته (صلى الله عليه وآله وسلم) وأخصهم به وأفضلهم بالإجماع وهم أهل

---

١. ابن تيمية، حقوق آل البيت بين السنة والبدعة، ص٢٥.

الكساء والمباهلة ثم تمسك بغيرهم؟! ثم هل هؤلاء الذين أدخلتموهم في «أهل البيت» رَكبوا سفينة أهل الكساء وهم أفضل أهل البيت بالإجماع أو تركوها؟!

حديث الثقلين يشهد لمعنى حديث «مدينة العلم»

وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا أيها الناس! إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، بهذا اللفظ أورده الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[1] وأصله في «صحيح مسلم»[2] من حديث زيد بن أرقم قال: «قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوماً فينا خطيباً بماء يدعى (خماً) بين مكة والمدينة، فحمد الله، وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعد، ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور (من استمسك به وأخذ به كان على الهدى، ومن أخطأه ضل)، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به -فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال:- وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، وأنت ترى أن هذا كان بغدير خم حيث قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما تواتر عنه لفظاً: «من كنتُ مولاه فهذا علي مولاه»، فقد بيَّن (صلى الله عليه وآله وسلم) مرة أُخرى بعد أن ذكر أهل بيته أن علياً هو أفضلهم وأعلمهم.

ومن ألفاظه أيضاً: «إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي، الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض»، قال الشيخ الألباني عقب هذا اللفظ من الحديث: «وهو إسناد حسن في الشواهد»، وللحديث ألفاظ أُخرى لا داعي لذكرها.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٦١.

٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٢.

وحديث الثقلين أيضاً يدل بوضوح أن الطريق الوحيد لعدم ضلالة الأُمة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما هو الأخذ عن الكتاب وأهل البيت «ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

وعلي (عليه السلام) هو أعلم أهل البيت بالإجماع فالأخذ منه أوجب وأولى وهذا هو نفس معنى حديث «مدينة العلم».

ثم اعلم أن النبي نفسه (صلى الله عليه وآله وسلم) قد بين مصداق «أهل البيت» في حديث الثقلين، فقد أخذ (صلى الله عليه وآله وسلم) بيد علي (عليه السلام) فقال: «من كنتُ مولاه فهذا علي مولاه» وكان هذا بغدير.

فكما ترى حديث «سفينة نوح» وحديث «الثقلين» يشهدان لمعنى حديث «مدينة العلم» وهذا يدل على عدم نكارة منطوق حديث «مدينة العلم».

وهناك أحاديث أُخرى تشهد لمعنى حديث «مدينة العلم» ذكرها السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠ هـ) في «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» فراجع.

ثم اعلم ثمة أحاديث تدل على أعلمية علي (عليه السلام) ذكرها السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي في كتابه المذكور ولكن عندي هذا المعنى -أي أعلمية علي (عليه السلام)- هو المعنى الثانوي والفرعي للحديث والمعنى الأصلي هو وجوب أخذ العلم منه (عليه السلام) وحرمة أخذ العلم من غيره وهذا المعنى قد ورد في حديث «الثقلين» وحديث «سفينة نوح» كما مر توضيحه.

الفصل الثاني عشر:
كلام بعض علماء السنة في تصحيح حديث «مدينة العلم» أو تحسينه و كلام المخالفين في تضعيف الحديث والجواب عما قالوا

توطئة

والنتيجة التي وصلنا إليها بعد تحقيق أسانيد الحديث من رواية ابن عباس (رحمه الله) ورواية علي (عليه السلام) في كتب السنة هي نفسها قال بها بعض كبار علماء السنة، فلا بأس بذكر كلماتهم في هذا المجال.

فنذكر كلمات بعضهم في تحسين وتصحيح الحديث كالحافظ العلائي وابن حجر العسقلاني والسخاوي والسيوطي.

ثم نذكر كلمات بعض علماء السنة الذين ضعفوا أو كذبوا الحديث كابن الجوزي وابن تيمية والذهبي ونرد عليهم ونجيب عما قالوا وإن كان فيما مرّ كفاية.

وسترى أنهم كذبوا الحديث لأجل نكارة متنه عندهم لا من حيث السند، فالذهبي مثلاً يكذب الحديث مع أنه يعلم أن الفيدي شيخ البخاري في «صحيحه» وهو يصحح روايات الأعمش المعنعنة عن مجاهد ويقول عقب سند حديث رواه سويد بن سعيد عن شريك: «هذا صالح الإسناد».

فعرفنا أنه إنما كذب الحديث لأجل نكارة متنه عنده ولأنه لا يمكن له الجمع بين «منطوق

الخبر» و «الواقع» الذي وقع بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

فالحديث يدل على فساد «أُصول معتقدات» الذهبي فلا بد من تكذيبه ومن هنا عرفنا أن الذهبي وابن تيمية والشيخ المعلمي كلهم فهموا معنى الحديث فهماً صحيحاً.

ذكر أسماء وكلمات بعض علماء السنة الذين صححوا أو حسنوا حديث «مدينة العلم» أو «دار الحكمة»

وسنذكر هنا أسماء وكلمات بعض علماء السنة وللمزيد راجع كتاب «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار» للسيد علي الحسيني الميلاني (حفظه الله) وكتاب «الغدير» للعلامة الأميني (رحمه الله).

١- الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠ هـ): قال في كتابه «تهذيب الآثار»: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَبْنِ الرُّومِيِّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا. هذا خبر صحيح سنده»[١].

٢- الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ): قال في كتابه المعروف «المستدرك على الصحيحين»: «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْهَرَوِيُّ بِالرَّمْلَةِ، ثنا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»[٢].

---

١. الطبري، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، ص ١٠٤.

٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٢٦-١٢٧.

٣- **الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي الدمشقي الشافعي (٦٩٤-٧٦١ هـ): قال في كتابه** «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»: «وهذا الحديث ذكره أبو الفرج بن الجوزي في «الموضوعات» من عدة طرق، وجزم ببطلان الكل. وقال مثل ذلك أيضاً جماعة. وعندي في ذلك نظر كما سأُبينه.

والمشهور بروايته أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس (رضي الله عنهما). وعبد السلام هذا ضعفوه جداً، واتهم بالرفض، ومع ذلك فقد روى عباس بن محمد الدوري في سؤالاته (عن) يحيى بن معين أنه سأله عن أبي الصلت هذا فوثقه. فقال: أليس قد حدث عن أبي معاوية حديث «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة عن أبي معاوية.

وكذلك روى صالح بن محمد الحافظ الملقب جزره، وأبو الصلت أحمد بن محمد بن محرز عن يحيى بن معين، وفي رواية أبي الصلت بن محرز قال يحيى في هذا الحديث: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه.

وكان أبو الصلت الهروي رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، يعني فخصه أبو معاوية بهذا الحديث. فقد برئ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث. وأبو معاوية الضرير ثقة، حافظ، يحتج بإفراده، كابن عيينة وغيره.

وليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو مثال قوله (صلى الله عليه وسلم) في حديث: «أرحم أُمتي أبو بكر، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل». وقد حسنه الترمذي، وصححه غيره. ولم يأت[1] من تكلم على حديث «أنا مدينة العلم» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين، فالحكم عليها

١. جاء في الأصل «وله باب من تكلم» وهذا تصحيف والصحيح «ولم يأت من تكلم على» كما نقله عنه جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ٣٣٢-٣٣٤.

بالوضع باطل قطعاً.

وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعاً لغرابته لا لبطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه.

وللحديث طريق آخر رواها الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر بن الرومي عن شريك بن عبد الله عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي عبد الله الصنابحي عن علي (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «أنا دار الحكمة وعلي بابها». وتابعه أبو مسلم الكجي وغيره (في) روايته عن محمد بن عمر بن الرومي.

ومحمد هذا روى عنه البخاري في غير «الصحيح»، ووثقه ابن حبان. وضعفه أبو داود. وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا عن شريك، ولم يذكر فيه الصنابحي، ولا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك. قلت: فلم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي.

وشريك هذا احتج به مسلم، وعلق له البخاري. ووثقه يحي بن معين والعجلي، وزاد حسن الحديث. وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك.

فعلى هذا يكون تفرده حسناً، ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم، وروى عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي (رضي الله عنهم)، وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب المزيد من متصل الأسانيد.

والحاصل: إن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون موضوعاً. ولم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعناً مؤثراً في هذين السندين، وبالله التوفيق»[1].

---

١. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٢-٥٥.

٤- **الإمام العلامة بدر الدين الزركشي المصري (٧٤٥-٧٩٤ هـ):** نقل العلامة المناوي (ت ١٠٣١ هـ) كلامه في تقوية الحديث فقال: «وقال الزركشي: الحديث ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن كونه موضوعاً»[1].

٥- **الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢ هـ):** قال في كتابه «لسان الميزان»: «هذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع»[2].

وقال: «قلت: أخرجه الترمذي من رواية محمد بن عمر الرومي عن شريك بن عبد الله القاضي عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي، وإسمه عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب بهذا وقال: غريب، رواه غيره من شريك، ولم يذكروا فيه الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس، إنتهى كلام الترمذي.

وحديث ابن عباس المذكور أخرجه ابن عبد البر في كتاب الصحابة المسمى بـ «الاستيعاب» ولفظه: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه»، وصححه الحاكم، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس بهذا اللفظ، ورجاله رجال الصحيح، إلا عبد السلام الهروي، فإنه ضعيف عندهم، وذكر أبو أحمد بن عدي أنهم اتهموه به، وسرقه منه جماعة من الضعفاء، لكن أخرجه الحاكم من رواية عبد السلام المذكور، ونقل عن عباس الدوري. سألت ابن معين عن أبي الصلت؟ فقال: ثقة. قلت: قد حدث عنه أبو معاوية بحديث: «أنا مدينة العلم» فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة، ثم ساق الحاكم الحديث من طريق الفيدي المذكور، وهو بفتح الفاء بعدها ياء مثنّاة من تحت، وذكر له شاهداً من حديث جابر»[3].

---

١. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ٣، ص ٦١.
٢. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٢، ص ١٢٣.
٣. الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح (مع أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح)، ص

وقال الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ) في كتابه «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: «وَسُئِلَ شيخ الْإِسْلَام أَبُو الْفضل ابْن حجر عَن هَذَا الحَدِيث فِي فتيا، فَقَالَ: هَذَا الحَدِيث أَخْرَجَهُ الْحَاكِم فِي «الْمُسْتَدْرك» وَقَالَ إِنَّه صَحِيح وَخَالفهُ أَبُو الْفرج بْن الْجَوْزِيّ فَذكره فِي الموضوعات وَقَالَ إِنَّه كذب وَالصَّوَاب خلاف قوليهما مَعاً وَإِن الحَدِيث من قسم الْحَسَن لَا يرتقي إِلَى الصِّحَّة وَلَا ينحطُ إِلَى الْكَذِب وبيانُ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي طولاً وَلَكِن هَذَا هُوَ الْمُعْتَمد فِي ذَلِكَ»[1].

٦- **الإمام الحافظ شمس الدين السخاوي (٨٣١-٩٠٢ هـ):** قال بعد أن ذكر الحديث من رواية ابن عباس (رحمه الله) وعلي (عليه السلام) وذكر أيضاً الحديث بلفظ الباطل «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، ومعاوية حلقتها»: «وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن»[2].

٧- **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ):** ذكر في كتابه «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» كلام الحافظ العلائي وابن حجر العسقلاني في تحسين الحديث والظاهر أنه أقرهما في ذلك وكان يعتقد أن الحديث من قسم الحسن. ولكن له كلام صريح يدل أن إجتهاده تغير في ذلك إلى تصحيح الحديث.

فقال بعد أن نقل كلام الحافظ العلائي وابن حجر العسقلاني في تحسين الحديث: «وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهراً إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث عليّ فى «تهذيب الآثار» مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة»[3].

١٧٨٨، تحقيق: الشيخ الألباني.

١. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ٣٣٤.

٢. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص ١٦٩-١٧٠، تحقيق: محمد عثمان الخشت.

٣. نقله عنه العلامة المتقي الهندي، كنزالعمال، ج ١٣، ص ١٤٩.

٨- **الإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ)**: قال في كتابه المعروف «مختصر المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة» بعد أن ذكر الحديث: «حسن من حديث ابن عباس لنفسه، ومن حديث علي حسن لغيره»[١].

٩- **محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)**: قال في كتابه «الروضة الندية في شرح التحفة العلوية» بعد أن ذكر تصحيح الحاكم والطبري والسيوطي للحديث وتحسينه عن الحافظ العلائي وابن حجر العسقلاني وحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع: «قلت: قد قسم أئمة الحديث الصحيح من الأحاديث إلى أقسام سبعة: أحدها: أن ينص إمام من أئمة الحديث غير الشيخين على أنه صحيح، وهذا الحديث قد نص إمامان حافظان كبيران الحاكم أبو عبد الله، والعلامة محمد بن جرير الذي قال الخطيب البغدادي في حقه: وكان ابن جرير من الأئمة يُحكَمُ بقوله ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، جمع من العلوم ما لم يشاركه أحد من أهل عصره.

وقال في حقه -المعروف عندهم بإمام الأئمة- ابن خزيمة: ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير.

وأما الحاكم فهو إمام غير منازع. قال الذهبي في حقه: المحدث الحافظ الكبير إمام المحدثين. وقال الخليل بن عبد الله: هو ثقة واسع، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة انتهى.

قلت: فأين يقع ابن الجوزي عند هذين الإمامين؟ وأين هو من طبقتهما وحفظهما وإتقانهما؟ وهو الذي قال الحافظ الذهبي في حقه -نقلاً عن المأموني-: أن ابن الجوزي كان كثير الغلط فيما يصنفه، ثم قال الذهبي: قلت: نعم له وهم كثير في مؤلفاته؛ يدخل عليه الداخل من العجلة والتحول من كتاب إلى آخر إنتهى.

قلت: وسمعت ما قاله الحافظ العلائي: أنه لا علة، وإنما دعوى الوضع دفعاً بالصدر،

---

١. الزرقاني، مختصر المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص ٧٩، رقم ١٧٠.

وقد قال الذهبي في حق العلائي: إنه قرأ وأفاد وانتق، ونظر في الرجال والعلل، وتقدم في هذا الشأن مع صحة الذهن وسرعة الفهم انتهى.

هذا كلام الذهبي فيه وهو من معاصريه ومن أقرانه، وقد أثنى عليه غيره ممن تأخر عن عصره بأكثر من هذا. فظهر لك بطلان دعوى الوضع، وصحة القول بالصحة كما أختاره الحافظ السيوطي، وهو قول الحاكم، وابن جرير»[1].

١٠- الإمام بدر الدين الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ): قال بعد أن ذكر كلام ابن حجر العسقلاني: «وهذا هو الصواب، لأن يحيى بن معين، والحاكم قد خولفا في توثيق أبي الصلت ومن تابعه، فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحاً، بل حسناً لغيره لكثرة طرقه كما بيناه. وله طرق أُخرى ذكرها صاحب «اللآلي» وغيره»[2]. قلت: لا أرى أحداً خالف يحيى بن معين والحاكم في توثيق الفيدي وهو شيخ البخاري في «صحيحه».

١١- السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠ هـ): راجع كتابه «فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم علي».

١٢- عبد الله محمد الصديق الغماري (ت ١٤١٣ هـ): قال في تحقيقه كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة» للسخاوي تعليقاً على كلام السخاوي «وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن» ما هذا نصه: «بل صحيح جداً لعدة وجوه بينها شقيقنا الحافظ أبو الفيض في «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» لم يؤلف مثله»[3].

١٣- العلامة علي بن محمد بن طاهر بن يحيى (ت ١٤٠٩ هـ): راجع كتابه «دفع الإرتياب عن حديث الباب».

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، الروضة الندية في شرح التحفة العلوية، ص ٢١٣-٢١٥.
٢. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٣٤٩.
٣. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص ٩٨، في الهامش، تحقيق: عبد الله محمد الصديق الغماري.

١٤- **الشيخ المحقق محمود ميرة الشامي:** تكلم في كتابه «الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك» في حديث «الطير» و«مدينة العلم» وبعد كلام طويل في ذكر طرق الحديث وكلام الذين ضعفوا الحديث أو حكموا عليه بالوضع كابن تيمية والذهبي وكلام الذين حسنوا وصححوا الحديث كالسيوطي والعلائي وابن حجر العسقلاني قال ما هذا نصه: «وأنت ترى من خلال عرض هذين المثالين -حديث الطير ومدينة العلم- أن الحكم بالوضع عليهما غير مسلم، بل ناقشه العلماء الأئمة وقد استعرضت أقوالهم واستقصيت في ذلك بعض الاستقصاء.

والحديثان خرجا من دائرة الوضع بيقين ولولا الإطالة لذكرتُ ترجمة الرواة المتكلم فيهم وذكرت ما لهم وما عليهم وناقشت أقوال الذين حكموا عليها بالوضع ولكن اكتفيت بأقوال الأئمة الأعلام العلائي وابن حجر والسيوطي وكلامهم واضح في تحسين كلا الحديثين والرد على من حكم عليهما بالوضع ومناقشتهم في ذلك مناقشة علمية حديثية.

فالحديثان بمرتبة الحسن، والحسن في نظر الحاكم من قسم الصحيح فهو ممن لا يفرق بين الحسن والصحيح كما تقدم ومجموع الطرق التي أشار إليها الحاكم في نظره ترفعه إلى مرتبة الأحاديث الصحيحة»[1].

كلام المخالفين في تضعيف الحديث والجواب عما قالوا

لا أرى في بيان كلماتهم والرد عليهم فائدة كبيرة لأن أكثرهم ضعفوا الحديث لأجل أبي الصلت الهروي مع أن محمد بن جعفر الفيدي وهو صدوق ثقة وشيخ البخاري في «صحيحه» قد رواه عن أبي معاوية مثلما روى أبو الصلت الهروي فقد برئ عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث كما بينه الحافظ العلائي.

١. محمود ميرة الشامي، الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك، ج ٢، ص ٤٦٣.

وكما قال الحافظ العلائي: «ولَمْ يَأْتِ كل من تكلم فِي هَذَا الحَدِيث وَجزم وَضعه بِجواب عَن هَذِه الرِّوَايَات الصَّحِيحَة عَن ابْن معِين»[1]، أي رواية الفيدي عن أبي معاوية والحافظ العلائي بقي إلى سنة (٧٦١ هـ) فإلى زمنه لم يأت أحد بجواب عن رواية الفيدي وقد عرفت أنها صحيحة على شرط البخاري.

ثم رددنا على الشيخ المعلمي الذي جاء بالشبهات التي لم يقل بها أحد قبله فلا فائده كبيرة في نقل كلمات غيره من الذين ضعفوا الحديث لأجل أبي الصلت أو نكارة متنه عندهم.

ولكن مع ذلك ننقل كلمات بعضهم في هذا المجال لكي ترى ضعف إستدلالهم في تضعيف أو تكذيب الحديث.

١- **ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ):** قال في كتابه «المجروحين»: «عبد السلام بن صالح بن سليمان بن ميسرة أبو الصلت الهروي: يروي عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضائل علي، وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ، فَلْيَأْتِ مِنْ قِبَلِ الْبَابِ.

وَهَذَا شَيْءٌ لا أَصْلَ لَهُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلا مُجَاهِدٍ، وَلا الأَعْمَشِ، وَلا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَ بِهِ، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْمَتْنِ، فَإِنَّمَا سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا، وَإِنْ أُقْلِبَ إِسْنَادُهُ»[2].

نقول له: أنتَ قد وثقتَ محمد بن جعفر الفيدي في كتابك «الثقات»[3] وإن لا يحتاج

---

١. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ٣٠٥.
٢. ابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ١٥١.
٣. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ١٣٢.

الفيدي إلى توثيقك فقد وثقه من هو أعلم منك بالإجماع الإمام يحيى بن معين، وقد روى الحديث هذا الرجل الثقة عندك عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد وكلهم عندك ثقات وقد خرجت عنهم في «صحيحك» وخرجتَ رواية الأعمش عن مجاهد في غير ما موضع من «صحيحك»[1] أكثرها من غير رواية شعبة، وقد خرجت كثير من روايات أبي معاوية عن الأعمش في «صحيحك»، فرواية الفيدي صحيحة على شرطك وأنت قد سميت كتابك الصحيح بـ «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها»[2]، فسند رواية الفيدي عندك صحيح متصل. وهذا كله بغض النظر عن رواية علي (عليه السلام).

هذا، وقال الشيخ المعلمي: «ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثراً»[3]، وأنت ترى المبالغة في كلامه «لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلا مُجَاهِدٍ، وَلا الأَعْمَشِ، وَلا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَ بِهِ، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْمَتْنِ، فَإِنَّمَا سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا، وَإِنْ أُقْلِبَ إِسْنَادُهُ»، فهذا هو التشدد والتعنت الذي ذكره الشيخ المعلمي.

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر طعن ابن حبان في كلثوم بن جوشن: «وهو من غلوائه ومبالغاته»[4]. كثيراً ما يردّ الحافظ الذهبي عليه في كتابه «ميزان الاعتدال» عندما ينقل آراءه.

فقد قال في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم بعد أن نقل توثيقه عن غير واحد ولكنه تغير بآخره: «فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهوّر في عارم... ولم يقدر

---

١. ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١، ص ٤٧٩ و ج ٢، ص ٤٧١ و ج ٥، ص ٥٨٧ و ج ٧، ص ٢٩١ و٣٩٨ و ج ٨، ص ١٩٩.
٢. الألباني، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ص ٧.
٣. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، باب كيف البحث عن أحوال الرواة.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٥٣.

ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟!»[1]، وقال في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي: «وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته»[2]، وفي ترجمة سويد بن عمرو الكلبي: «أما ابن حبان فأسرف واجترأ»[3]، وفي ترجمة أفلح بن سعيد: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[4]، وفي ترجمة أيوب بن عبد السلام: «ابن حبان صاحب تشنيع وشغب»[5].

وقال في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الحافظ عارم محمد بن الفضل: «فأين هذا من قول ذاك الخساف المتفاصح أبي حاتم بن حبان في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه في ما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها.

قلت: فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟ فلم يذكر منها حديثاً»[6]. وأورد الذهبي ابن حبان في «ميزان الاعتدال» فقال: «له أوهام كثيرة»[7].

٢- ابن الجوزي (٥٩٧-٥١١ هـ): قال في كتابه «الموضوعات»: «الحَدِيث الْعَاشِر فِي ذكر مَدِينَة الْعلم، وَفِيه عَن علي وَابْن عَبَّاس وَجَابِر. فَأَما حَدِيث عَليّ (رَضِي الله عَنهُ) فَلهُ خَمْسَة طرق.

الطَّرِيق الأول: أَنبأَنَا علي بن عبيد الله الزَّاغُونِيّ قَالَ أَنبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْبُسْرِيُّ قَالَ أَنبَأَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ بَطَّةَ الْعُكْبَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الصَّوَّافِ

١. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٨.
٢. المصدر نفسه، ج٣، ص٤٥.
٣. المصدر نفسه، ج٢، ص٢٥٣.
٤. المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٤.
٥. المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٠.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٢٦٧-٢٦٨.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٥٩٧.

قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عبد الله الْبَصْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ الرُّومِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ الصَّنَابِحِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُول الله (صلى الله عليه وسلم): «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»... وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَهُ عشرَة طرق...»، فذكر طرق رواية ابن عباس وليس فيها رواية محمد بن جعفر الفيدي، ثم قال: «أما حَدِيث عَلِيّ فَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: قد رَوَاهُ سُوَيْد بن غَفلَة عَن الصنَابحِي لم يسْندهُ والْحَدِيث مُضْطَرب غير ثَابت وَسَلَمَة لم يسمع من الصنَابحِي.

قَالَ المُصَنّف: قلت ثمَّ فِي الطَّرِيق الأول مُحَمَّد بن عُمَر الروبي.

قَالَ ابْن حبان: كَانَ يَأْتِي عَن الثقاة بِمَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال»، ثم ضعف جميع طرق رواية ابن عباس وقال في أبي الصلت: «وَقد سبق أَنه كذب وَهُوَ الَّذِي وضع هَذَا الحَدِيث على أبي مُعَاوِيَة وسرقه مِنْهُ جمَاعَة».

أقول: قد كفانا الحافظ العلائي والحافظ ابن حجر العسقلاني في الرد عليه وهو كما ترى لم يأت بشيء يستحق الرد. ولكن نقول:

أولاً: أنه لم يطلع على رواية الفيدي الصحيحة على شرط البخاري.

ثانياً: أنه طعن في سند رواية علي بضعف ابن الرومي وقد عرفت أنه قد وثق أيضاً وهو شيخ البخاري في غير «صحيحه» فابن الجوزي سرد الجرح وسكت عن التوثيق ولذا يقول الشيخ الألباني في مثل عمله هذا: «وأما ابن الجوزي؛ فقد تعنّت وبالغ؛ فأورد الحديث في «العلل» (١/ ٣٤١) من رواية أحمد، فقال: «وأما أبو صخر؛ فاسمه (حميد بن زياد)، ضعفه يحي.

وهذا الحديث باطل، لم يكن عندهم حمام في زمن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»!

قلت: هذا تعنت ظاهر؛ فإن الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف إلا

بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه، وإلا؛ لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل»[1].

وكلامه «لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل» عبارة دقيقة.

وهكذا قال الذهبي بترجمة أبان بن يزيد العطار: «هو ثقة حجة، ناهيك بأن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتاً في كل المشايخ، وقال ابن معين والنسائي: ثقة.

وقد أورده العلامة أبوالفرج ابن الجوزي في «الضعفاء» ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»[2].

ثالثاً: ثم ضعف رواية علي (عليه السلام) بالاضطراب التي زعمه الدارقطني ومرّ الجواب عنه في ردنا على الشيخ المعلمي.

رابعاً: ثم قد وهم ابن الجوزي وقال في ابن الرومي «قَالَ ابْن حبَان: كَانَ يَأْتِي عَن الثقاة بِمَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال» مع أن ابن حبان ذكرابن الرومي في «الثقات» فقال: «محمد بن عمربن عبد الله بن الرومي، من أهل البصرة، كنيته أبو عبد الله، يروي عن شعبة وزهيربن معاوية، روى عنه أبو موسى الزمن وأهل العراق وهو مولى لآل رباح بن عبيدة»[3]، وقال مرة أُخرى: «محمد بن عمرالدوسي الرومي يروي عن شعبة بن الحجاج روى عنه أبو قلابة الرقاشي»[4]، ولم يذكره في «المجروحين» أصلاً وقد مرّ توضيح وهم ابن حبان في هذا الحديث في باب «تنبيه حول وهم ابن حبان» فراجع.

وابن الجوزي كان كثير الأوهام حتى قال الذهبي فيه: «له أوهام وألوان من ترك المراجعة،

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٤٢.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٦.
٣. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ٧١.
٤. المصدر نفسه، ج ٩، ص ٨١.

وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً لما لحق أن يحرره ويتقنه»[1].

ومن هنا يقول الحافظ العلائي رداً على ابن الجوزي: «والحاصل: إن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون موضوعاً.

ولم أجد لمن ذكره في «الموضوعات» طعناً مؤثراً في هذين السندين»[2]، أي سند رواية الفيدي وسند رواية علي (عليه السلام).

وقد ردّ عليه أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله كما مرّ: «هَذَا الحَدِيث أَخْرَجَهُ الْحَاكِم فِي «الْمُسْتَدْرك» وَقَالَ إِنَّه صَحِيح وَخَالفهُ أَبُو الْفرج بْن الْجَوْزِيّ فَذكره فِي الموضوعات وَقَالَ إِنَّه كذب وَالصَّوَاب خلاف قولهما مَعاً وَإِن الحَدِيث من قسم الْحَسَن لَا يرتقي إِلَى الصِّحَّة وَلَا ينحطُ إِلَى الْكَذِب وبيانُ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي طولاً وَلَكِن هَذَا هُوَ الْمُعْتَمد فِي ذَلِكَ»[3].

هذا وقال الحافظ الذهبي في ابن الجوزي: «قرأت بخط الموقاني أن ابن الجوزي شرب البلاذر فسقطت لحيته فكانت قصيرة جداً، وكان يخضبها بالسواد إلى أن مات، وكان كثير الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره.

قلت: نعم، له وهم كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحول إلى مصنف آخر، ومن أن جل علمه من كتب وصحف ما مارس فيه أرباب العلم كما ينبغي»[4].

وقال الذهبي أيضاً فيه: «قلت: له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف،

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢١، ص ٣٧٨.
٢. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٢-٥٥.
٣. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ٣٣٤.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٤، ص ١٣٤٧.

وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً لما لحق أن يحرره ويتقنه»[1].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أن ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينتقد ما يحدث به»[2].

ونقل الشيخ المعلمي كلام الذهبي وابن حجر العسقلاني في ابن الجوزي وأقرهما فقال: «وأما ابن خزيمة فلا تثبت تلك الكلمة عنه بحكاية ابن الجوزي المعضلة، ولا نعلم ابن الجوزي التزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، ولو التزم لكان في صحة الاعتماد على نقله نظر لأنه كثير الأوهام، وقد أثنى عليه الذهبي في (تذكرة الحفاظ) كثيراً ثم حكى عن بعض أهل العلم أنه قال في ابن الجوزي: «كان كثير الغلط فيما يصنفه فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره».

قال الذهبي: «نعم له وهم كثير في تواليفه يدخل عليه الداخل من العجلة والتحويل إلى مصنف آخر ومن أجل أن علمه من كتب صحف ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي» وذكر ابن حجر في (لسان الميزان) (ج٣ ص٨٤) حكاية عن ابن الجوزي ثم قال: «دلت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به». وقد وقفت أنا على جملة من أوهامه منها...»[3]، فذكر عدة من أوهامه.

وللشيخ الألباني تعقيبات كثيرة على ابن الجوزي، نذكر بعضها على سبيل المثال.

قال الشيخ الألباني: «والخلاصة: أن جميع طرق هذا الحديث لا تخلو من قادح، إلا أن مجموعها يدل على أن للحديث أصلاً، فإن بعضها ليس شديد الضعف... فحكم ابن الجوزى بوضعه إسراف، ولذلك تعقبه العلماء وردوه عليه كالحافظ ابن حجر»[4].

وقال: «والسند رجاله ثقات كما قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ١٩٠ الطبعة

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢١، ص ٣٧٨.
٢. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٢، ص ٨٤.
٣. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة الحارث بن عمير البصري.
٤. الألباني، إرواء الغليل، ج ٣، ص ٣٦٣.

الأولى)، يعني من دون الرقّاشي وإلا فهو ضعيف كما عرفت، ولكنه ليس شديد الضعف، فيصلح للاستشهاد به ولذلك فقد أساء ابن الجوزي بإيراده لحديثه في «الموضوعات»! على أنه قد تناقض، فقد أورده أيضاً في «الواهيات» يعني الأحاديث الواهية غير الموضوعة، وكل ذلك سهو منه»[1].

وقال: «قال المناوي: «ورواه البيهقي عن أبي أمامة بسند ضعيف، وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه». قلت: وهذا من مبالغاته، فالحديث من الطريق الأُولى حسن، وهذه الشواهد والطرق ترقيه إلى درجة الصحة لاختلاف مخارجها، ولخلوها عن متهم»[2].

وقال: «وقد تكلم بعضهم في الحديث حتى أن ابن الجوزي أورده في «الموضوعات» فأخطأ خطأً فاحشاً، كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر وغيره»[3].

وقال: «ثم لماذا آثر تقليده على تقليد الذين ردوا عليه حكمه عليه بالوضع؟ كالحافظ العسقلاني والمحقق الآلوسي وغيرهما ممن سبقت الإشارة إلى كلامهم، لاسيما وهو يعلم تشدد ابن الجوزي في نقده للأحاديث»[4].

وقال: «وقد خلط ابن الجوزي خلطاً عجيباً بين هذه الأحاديث الصحيحة التي فيها اختصام الملأ الأعلى...»[5].

وقال: «وأما ابن الجوزي؛ فقد تعنّت وبالغ؛ فأورد الحديث في «العلل» (١/ ٣٤١) من رواية أحمد، فقال: «وأما أبو صخر؛ فاسمه (حميد بن زياد)، ضعفه يحيى. وهذا الحديث باطل، لم يكن عندهم حمام في زمن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»! قلت: هذا تعنت ظاهر؛

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٢٤.
٢. المصدر نفسه، رقم ٤٢٥.
٣. المصدر نفسه، رقم ٩٧٢.
٤. المصدر نفسه، رقم ٢٦٦٨.
٥. المصدر نفسه، رقم ٣١٦٩.

فإن الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه، وإلا؛ لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل»[1].

وقال: «لقد اشتط ابن الجوزي وغلا في قوله في تضعيفه لهذا الحديث وقوله في «العلل» (٢/ ٢٦٨) : «عبيد الله ضعيف عظيم، والقاسم أشد ضعفاً منه»! قلت: عبيد الله وثقه الجمهور، وقول أحمد فيه: «ليس بالقوي»؛ لا يعني أنه ضعيف، وإنما أنه ليس صحيح الحديث، بل حسن»[2].

وقال: «وغلا ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢١٢- ٢١٣)، فأعله أيضاً بـ(العلاء بن عبد الرحمن)، فقال: «قال يحيى: ليس حديثه بحجة، مضطرب الحديث، لم يزل الناس يتقون حديثه»! وهذا تنطع منه؛ فالرجل ثقة احتج به مسلم، وفيه كلام يسير لا يضره»[3].

وأما منهج ابن الجوزي في تضعيف وتكذيب الأحاديث فقد وضحه الحافظ ابن حجر العسقلاني، فإنه بعد إثبات حديث سد الأبواب إلا باب علي (عليه السلام) قال: «وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، وأخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر مقتصراً على بعض طرقه عنهم، وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته، وليس بقادح، لما ذكرت من كثرة الطرق، وأعله أيضاً بأنه مخالف للاحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر، وزعم أنه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر. إنتهى، وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً فإنه سلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة، مع أن الجمع بين القصتين ممكن»[4].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الحديث المذكور: «قول ابن الجوزي في هذا الحديث

---

١. المصدر نفسه، رقم ٣٤٤٢.
٢. المصدر نفسه، رقم ٣٤٦٦.
٣. المصدر نفسه، رقم ٣٩٤٠.
٤. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٣.

إنه باطل وإنه موضوع، دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في «الصحيحين»، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الاقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك، لأن فوق كل ذي علم عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره مالم يظهر له، وهذا الحديث من هذا الباب، هو حديث مشهور له طرق متعددة، كل طريق منها على انفراده لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث»[1].

وقال الحافظ السيوطي في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي: «وَقد جمع فِي ذَلِك الْحَافِظ أَبُو الْفرج ابْن الْجَوْزِيّ كتاباً فَأَكْثر فِيهِ من إِخْرَاج الضَّعِيف الَّذِي لَمْ ينحط إِلَى رُتْبَة الْوَضع بل وَمن الْحسن وَمن الصَّحِيح كَمَا نبه على ذَلِك الْأَئِمَّة الْحفاظ وَمِنْهُم ابْن الصّلاح فِي عُلُوم الحَدِيث وَأَتْبَاعه»[2].

وقال أيضاً: «وَاعْلَم أَنَّهُ جرت عَادَة الْحفاظ كالحاكم وَابْن حبان والعقيلي وَغَيرهم أَنَّهم يحكمون عَلَى حَدِيث بِالْبُطْلَانِ من حيثية سَنَد مَخْصُوص لكَون رَاوِيه اختلق ذَلِكَ السَّنَد لذَلِك الْمَتْن وَيكون ذَلِكَ الْمَتْن مَعْرُوفاً من وَجه آخر ويذكرونَ ذَلِك فِي تَرْجَمَة ذَلِكَ الرَّاوِي يُخرجونه بِهِ، فيغتر ابْن الْجَوْزِيّ بذلك وَيحكم عَلَى الْمَتْن بِالْوَضْع مُطلقاً ويورده فِي كتاب «الموضوعات» وَلَيْسَ هَذَا بلائق، وَقد عابَ عَلَيْهِ النَّاس ذَلِكَ آخِرهم الْحَافِظ ابْن حجر»[3].

أقول: وهكذا حكم بالوضع على حديث «مدينة العلم»، فإنه خرج الحديث ببعض طرقه وقد فاته رواية الفيدي الصحيحة على شرط البخاري، ثم ضعف رواية علي (عليه السلام) ببعض ما قيل في ابن الرومي فسرد الجرح وسكت عن التوثيق ولم يطلع على رواية سويد بن سعيد.

---

١. ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند، ص ٢٦-٢٧.
٢. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ٢، في بداية الكتاب.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٧، كتاب المبتدأ.

وقد قيل أكثرمن هذا في ابن الجوزي وكتابه «الموضوعات» وفيما مرَّكفاية وللمزيد راجع كتاب «عبقات الأنوار» للسيد الميرحامد فقد ردَّ على ابن الجوزي رداً شافياً كافياً مطولاً.

٣- ابن تيمية (٧٢٨-٦٦١ هـ): قال في كتابه «منهاج السنة»: «وَحَدِيثُ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»، أَضْعَفُ وَأَوْهَى، وَلِهَـذَا إِنَّمَا يُعَدُّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، وَإِنْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَبَيَّنَ أَنَّ سَائِرَ طُرُقِهِ مَوْضُوعَةٌ، وَالْكَذِبُ يُعْرَفُ مِنْ نَفْسِ مَتْنِهِ...»[1].

أقول: قد ردَّ كلامه مفصلاً السيد الميرحامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦ هـ) كما عرفت ولكن المهم هنا كلامه في سند الحديث، وكلامه في سند الحديث ينحصر بقوله «وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَبَيَّنَ أَنَّ سَائِرَطُرُقِهِ مَوْضُوعَةٌ» وقد أبطلنا كلام ابن الجوزي، ولم يأت ابن تيمية بكلام علمي في سند الحديث لكي نرد عليه، ولا نريد نقل عبارات كبار علماء السنة في ابن تيمية، فلهذا راجع كتاب السيد ميرحامد وفيه كفاية.

لكن أقول كيف نتوقع من الذي يحكم بالوضع على حديث «الغدير» المتواترمتناً -حتى عند الذهبي- أن يصحح حديث «مدينة العلم»؟! قال الشيخ الألباني في ذيل حديث «الغدير» بلفظ «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» بعد تخريج الحديث وإثبات تواترشطره الأول: «أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث وأما الشطر الآخرفزعم أنه كذب، وهذا من مبالغته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظرفيها»[2].

وقال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في حديث الغدير: «ممن حكم عليه بالوضع شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «منهاج السنة»، وهذه من الأُمور التي تجعلنا نعرف أن هؤلاء

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج ٧، ص ٥١٥.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٥٠.

العلماء برغم مكانتهم فإنهم بشر يخطئون ويصيبون، فعجيب جداً أن تخفى طرق هذا الحديث على شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من هو في المكانة وفي المعرفة بالحديث أيضاً»[1].

أفترى أنّ ابن تيمية تخفى عليه طرق حديث «الغدير» في «سنن الترمذي» و«سنن ابن ماجة» و«مسند أحمد» و«السنن الكبرى» للنسائي و«المستدرك على الصحيحين» و«صحيح ابن حبان» وأمثال هذه الكتب، مع ما له من معرفة بالحديث؟! وليس عمله هذا من الخطأ كما زعم الشيخ سعد بن عبد الله ولا من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها كما زعم الشيخ الألباني؛ بل إنه وجد متن الحديث منكراً فكذبه، وهكذا حكم على حديث «مدينة العلم» بالوضع.

وقال الشيخ الألباني في ذيل تخريجه لحديث «ما تريدون من علي؟ إن علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي»، بعد تخريج الحديث وإثبات صحته: «فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة (٤/ ١٠٤) كما فعل بالحديث المتقدم هناك... فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة»[2].

أما إذا كان الحديث مما يعجبه فيقول كما قال في حديث: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لعن زوارات القبور» بعد أن ذكره من طريقين ما هذا نصه: «قد روي من وجهين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس والآخر عن أبي هريرة، ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما تضعيف من جهة سوء الحفظ، ومثل هذا حجة بلا ريب»[3].

---

١. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص١٢٨.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٢٢٢٣.

٣. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ١٩٦.

فنقول له: حديث «مدينة العلم» قد روى من طريقين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس والآخر عن علي، ورجالهم مختلفين، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ (أي شريك) ومثل هذا حجة بلا ريب.

ونحن وإن أثبتنا لابن تيمية صحة سند الحديث لكن يبقى متن الحديث عنده منكراً؛ لأنّ «قول غير علي (عليه السلام) من الصحابة أتبع للكتاب والسنة» عنده[1] و«إن عليّاً له فتاوى كثيرة تخالف النصوص»[2] كما زعم. وهو القائل: «قد آمن بالنبي (صلى الله عليه وسلم) خلق كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي (صلى الله عليه وسلم) واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء، وكذلك لما فتحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئاً»[3].

ولا شك في كون حديث «مدينة العلم» كذباً مختلقاً منكراً عند من يعتقد هذا، وكيف يجعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً باب مدينة علمه مع أن لهم فتاوى كثيرة تخالف النصوص من الكتاب والسنة؟! فكيف تريد من ابن تيمية أن يصحح حديث «مدينة العلم»؟! بل ولا نتوقع منه حتى تضعيف الحديث، إنّما نتوقع منه تكذيبه والحكم عليه بالوضع، وقد رأيته قد صرح بهذا جزماً بقوله «وَالْكَذِبُ يُعْرَفُ مِنْ نَفْسِ مَتْنِهِ»، فالحمد لله سبحانه وتعالى.

٤- **الذهبي (٧٤٨-٦٧٣ هـ)**: وجدتُ مواضع كثيرة ذكر الحافظ الذهبي حديث «مدينة العلم» أذكر سبعة منها:

الأول: ذكر الحاكم حديث مدينة العلم في «المستدرك» من رواية أبي الصلت عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس وصححه، فتعقبه الذهبي بقوله:

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٨، ص٢٨١.

٢. المصدر نفسه، ج٧، ص٥٠٢.

٣. نقله عنه الشيخ الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٤٨٩٩.

«موضوع»[1]، ثم قال الحاكم: «وأبو الصلت المذكور في إسناده ثقة مأمون»، فتعقبه الذهبي: «لا والله، لا ثقة، ولا مأمون»[2].

الثاني: ثم ذكر الحاكم رواية الفيدي وكلام يحي بن معين في كونه ثقة وهنا قد سكت الذهبي ولم يتعقبه بشيء[3] وهذا عجيب جداً.

الثالث: ثم رواه الحاكم من رواية جابر وصححه، فتعقبه الذهبي بقوله: «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب»[4].

الرابع: رواه بإسناده عن أبي الصلت عن أبي معاوية في «تذكرة الحفاظ» بترجمة الحافظ السمرقندي ثم قال: «هذا الحديث غير صحيح وأبو الصلت هو عبد السلام متهم»[5].

ثم ذكر رواية أبي الصلت مرة أُخرى ومتابعة الفيدي له من كلام يحي بن معين فقال: «جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا -أي أبو الصلت الهروي- بارّاً بيحي، ونحن نسمع من يحي دائماً ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهاه»[6]، ثم ذكر كلام المتقدمين في تضعيف أبي الصلت ولم يتكلم بشيء في الفيدي وسكت عنه وهذا عجيب جداً.

الخامس: ذكر رواية جعفر بن محمد الفقيه عن أبي معاوية ثم قال: «هذا موضوع»[7].

السادس: روى الحديث بسنده عن سويد بن سعيد عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابجي عن علي، وسكت عنه.

---

١. مقبل بن هادي الوادعي، تتبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي، ج ٣، ص ١٤٧.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٧-١٤٨.
٤. المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٨.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٤، ص ١٢٣١.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٤٤٧.
٧. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤١٥.

السابع: ذكر الحديث بترجمة محمد بن عمربن الرومي وبأنه رواه عن شريك ثم قال: «فما أدري من وضعه»[1].

وقد ذكر الحديث بترجمة عدة من الرجال الذين رووا الحديث عن أبي معاوية أو عن الأعمش لا حاجة بذكرها.

أقول: لا شك أن الحديث صحيح عند الذهبي من حيث السند ولكنه موضوع من حيث دلالته ونكارة معناه عنده ولذا كذبه وحكم عليه بالوضع.

وتوضيح ذلك أنه يعلم جيداً أن الفيدي هو شيخ البخاري في «صحيحه»، فقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «محمد بن جعفربن أبي مواتية الكلبي الكوفي... عن: ابن فضيل... وعنه: البخاري...»[2].

وقال أيضاً في «الكاشف»: «محمد بن جعفر الفيدي العلاف، عن وكيع ونحوه وعنه البخاري ومطين وجماعة، مات بعد الثلاثين. خ»[3]. فهو لا يشك في كون الفيدي شيخ البخاري في «صحيحه».

ثم الذهبي قد رأى كلام يحيى بن معين بأن الفيدي قد روى الحديث عن أبي معاوية ولكن الذهبي سكت عن هذا ولم يتعقب الحاكم بشيء لأنه يعلم جيداً أن الحديث برواية الفيدي صحيح على شرط البخاري.

وقد رأيته أيضاً قد صحح كثيراً من روايات الأعمش المعنعنة عن مجاهد في «التخليص»، وقال أيضاً في كتابه «المهذب في إختصار السنن الكبرى للبيهقي» تعليقاً على حديث رواه البيهقي بسنده عن «شَيْبَان، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس: نَهَى رَسُولُ اللهِ

1. المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦٦٨.
2. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٧، ص ٣١٤.
3. محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ١٦١.

(صلى الله عليه وسلم) يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ النِّسَاءِ الْحَبَالَى أَنْ يُوطَأْنَ حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ، وَعَنْ شِرَى الْمَغْنَمِ حَتَّى يُقْسَمَ»: «قلت: إسناده جيد»[1]. فليس عنعنة الأعمش عن مجاهد عند الذهبي علة في الحديث، فلذا سكت عن رواية الفيدي وهو مبهوت متحير.

أما رواية علي (عليه السلام) من طريق سويد بن سعيد عن شريك أيضاً عنده صالح الإسناد، فلذا سكت عنه ولم يتكلم في سنده.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: «قَرَأْتُ عَلَى عَبْدُ الحَافِظِ بنُ بَدْرَانَ، وَيُوْسُفُ بنُ أَحْمَدَ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا مُوْسَى بنُ عَبْدِ القَادِرِ سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ وستمائة، أَخْبَرَنَا أَبُو القَاسِمِ سَعِيْدُ بنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ البُسْرِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيْدٍ الحَدَثَانِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيْكٌ، عَنْ إِسْمَاعِيْلَ بنَ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ حَكِيْمِ بنِ جَابِرٍ، عَنِ أَبِيْهِ، قَالَ: رَأَيْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) دُبَّاءً، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: «هَذَا الدُّبَّاءُ نكثِّر بِهِ طَعَامَنَا». هَذَا حَدِيْثٌ صَالِحُ الإِسْنَادِ»[2]، فانظر كيف يحكم على سند الحديث ويرويه سويد عن شريك وقد عنعنه شريك.

وأورد الحافظ الذهبي سويد بن سعيد في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»[3]، وقال في مقدمة كتابه هذا: «فهذا فصل نافع في معرفة الثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يرد أخبارهم، وفيهم بعض اللين، وغيرهم اتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه، وهي التي تكلم فيه من أجلها، فينبغي التوقف في هذه

---

١. محمد بن أحمد الذهبي، المهذب في إختصار السنن الكبرى للبيهقي، ص ٣٦٦٣، رقم ١٤٢٥٠.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢١١، بترجمة شريك.

٣. محمد بن أحمد الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، رقم ١٥٣.

للأحاديث»[1]. وقد صرح بكون سويد بن سعيد حسن الحديث في كتابه «العبر في خبر من غبر»: «سويد بن سعيد، أبو محمد الهروي الحدثاني، نسبة إلى الحديثة التي تحت عانة. سمع مالكاً وشريكاً وطبقتهما. وكان مكثراً، حسن الحديث، بلغ مئة سنة. قال أبو حاتم: صدوق كثير التدليس»[2].

وقال في كتابه «المعجم المختص بالمحدثين» بعد أن روى خبراً بإسناده عن سويد بن سعيد عن ضمام بن إسماعيل: «إسنادها قوي»[3].

وأورد شريكاً في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»[4] أيضاً، وأوضح من هذا هو كلامه في «تذكرة الحفاظ» ذيل ترجمة شريك: «كان شريك حسن الحديث، إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً. ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد. وقد استشهد به البخاري وخرج له مسلم متابعة. ووثقه يحي بن معين»[5].

أما رواية علي (عليه السلام) من رواية ابن الرومي أيضاً عنده حسن أو صالح ولذا قال عقبه متحيراً: «فما أدري من وضعه»[6] كما مرّ.

إذن إن الحديث ليس عنده ضعيفاً من حيث السند، ومما يدل على ذلك أنه حكم على الحديث بـ«الوضع» لا بـ«الضعف»، وهذا يدل على أنه كذبه لأجل متنه ودلالته وإلا فليس في سند رواية الفيدي عن ابن عباس ولا في سند رواية علي (عليه السلام) متهماً بالوضع.

والذهبي فهم معنى الحديث فهماً صحيحاً ولذا كذبه وهكذا فعل الشيخ المعلمي ولا شك

---

١. المصدر نفسه، ص ٢٧.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج ١، ص ٣٤٠.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين، ص ١٣٢، بترجمة عبد الله بن يحي بن أبي بكر الجزائري.
٤. محمد بن أحمد الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٩٩، رقم ١٥٩.
٥. محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٣٢.
٦. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٦٨.

أنه لا يمكن للذهبي الجمع بين مدلول الحديث وأُصول معتقداته.

ولذا نراه يقول متحيراً عقب رواية علي: «فما أدري من وضعه»[1]، لأن الحديث من حيث السند قوي عنده.

كلام غيرهم في تضعيف الحديث

ولا ترى في ذكر كلمات غيرهم من الذين ضعفوا الحديث أي فائدة فإنهم إما مقلدون للذهبي وابن تيمية وابن الجوزي أو للشيخ المعلمي والشيخ الألباني. فراجع مثلاً ما قاله الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته (الأُستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية، المدينة المنورة، جامعة الملك عبد العزيز) في رسالة مقدمة للحصول على الدكتوراه المسمى بـ«الوضع في الحديث»[2]، وهكذا تحقيق الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد على الحديث في المجلد الثالث من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم»[3] وكلام محمد الطاهر بن عاشور في كتابه «تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة»[4] وقد ردَّ على الأخير العلامة علي بن محمد بن طاهر بن يحيى (ت ١٤٠٩ هـ) في كتابه «دفع الإرتياب عن حديث الباب»، وما قاله الوليد بن محمد بن سيف النصر في تحقيقه على كتاب «الشريعة» للآجري[5]، وما قاله وصي الله بن محمد عباس في تحقيقه كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل[6]، وما قاله الدكتور محمد بن تركي التركي في كتابه «الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي»[7]. ولم يأتوا بشيء جديد يستحق الرد، ولا أرى شبهة في سند الحديث إلا قد جاء

---

١. المصدر نفسه.
٢. عمر بن حسن عثمان فلاته، الوضع في الحديث، ج ٢، ص ٣٢٧.
٣. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٣٧٠-١٤٠٩، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.
٤. محمد الطاهر بن عاشور، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص ٨٥.
٥. محمد بن الحسين البغدادي، الشريعة، ج٣، ص ٢٣٣.
٦. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ص ٧٨٩.
٧. الدكتور محمد بن تركي التركي، الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي، ص ٤٥.

الجواب عنه في هذا الكتاب.

وأكثرهم مصداقاً كلام الشيخ المعلمي: «ومن أهل زماننا وما قرب منه من يترقى فيذكرالراوي وبعض ما قيل فيه من جرح أو تعديل، ولكن كثيراً منهم أو أكثرهم يكون زمامه بيد الهوى، فإن كان الحديث موافقاً له نقل ما قيل في الرجل من الثناء وأعرض عما قيل فيه من الجرح؛ وإن كان مخالفاً لهواه نقل ما قيل فيه من الجرح وسكت عن الثناء»[1]، فيقول أحدهم في محمد بن عمربن الرومي: «قلت: ومحمد بن عمرضعيف جداً في شريك، فقد ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، و قال أبو حاتم: «روى عن شريك حديثاً منكراً»، ولعله يعني به هذا الحديث»[2]، وهذا جميع ما قال بالنسبة إلى محمد بن عمروهكذا فعل بالنسبة إلى سويد بن سعيد، ذكرالجرح وما فاته شيء وسكت عن الثناء ولم يذكرحتى قول أبي حاتم في محمد بن عمر: «صدوق»، ولا توثيق ابن حبان إياه ولم يذكرأن الترمذي حسن له وأن الطبري صحح له، ثم هو شيخ البخاري وقد روى عنه جمع من الحفاظ بعضهم فيهم جمع وصفوا بالإنتقاء في شيوخهم وغيرذلك مما ورود في الرجل من التعديل والتوثيق كما مرَّ توضيحه مفصلاً، فصار مصداقاً لكلام الشيخ المعلمي «وإن كان مخالفاً لهواه نقل ما قيل فيه من الجرح وسكت عن الثناء».

وقد قال ظفرأحمد العثماني التهانوي: «إذا كان الراوي مختلفاً فيه: وثقه بعضهم وضعفه بعضهم فالإقتصار على ذكرالتضعيف والسكوت عن التوثيق عيب شديد وكذا بالعكس إلا أن يكون ممن ثبتت عدالته»[3].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكرحديثاً فيه حميد بن زياد ولأجله ضعف ابن الجوزي حديثه: «قلت: هذا تعنت ظاهر، فإن الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف

---

١. عبد الرحمن المعلمي، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، ص ٢٨٣.
٢. الدكتور محمد بن تركي التركي، الحديث المنكرودلالته عند الإمام الترمذي، ص ٤٧.
٣. ظفرأحمد العثماني التهانوي، مقدمة إعلاء السنن (فوائد في علوم الحديث)، ج ١٨، ص ٨٩٦٦.

إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه وإلا لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل»[1].

وقال الشيخ الألباني: «فيه جَنَف وظلم للسنة ورواتها، فليس كل من تكلم فيه بعضهم يعل به حديثه، فكم من راو من رواة الشيخين، قد تكلم فيه بعض الأئمة، ومنهم هذا، بل وشيخه عكرمة أيضاً.

وإنما ينبغي في هذه الحالة الرجوع إلى علم الجرح والتعديل وأُصوله ممن كان عالماً به، مع الاستغاثة بالحفاظ الذين سبقونا في هذا المجال، خلافاً لبعض الأغرار ممن يظنون أنهم على شيء من هذا العلم، وهم لم يشموا رائحته بعد»[2].

ويقول أحدهم في تحقيق رواية علي (عليه السلام): «والحديث من رواية محمد بن عمر الرومي، وقد ضعفه أئمة الجرح والتعديل، وانفرد ابن حبان فذكره في «ثقاته».

وقال فيه أبو زرعة: شيخ لين، وقال أبو حاتم: صدوق قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف، وحديث مثله يصلح للمتابعة أما إذا تفرد بالرواية فلا يحتج به...»[3]، وهو أحسن حالاً من الذي قبله، فإنه ذكر توثيق ابن حبان لابن الرومي وقول أبي حاتم فيه «صدوق قديم» ولكن مع ذلك لم يطلع على متابعة سويد بن سعيد ولذا قال مع الأسف: «أن رواية محمد بن عمر الرومي هي أصلح رواية ومع ذلك فهي رواية منكرة لتفرد الراوي بها»[4]، مع أن سويد بن سعيد شيخ مسلم في «صحيحه» وهو صدوق وحديثه يصلح للمتابعة أيضاً كما قال الشيخ الألباني: «ومثلُ طريقِ سويد بن سعيد، فإنّه ثقة من شيوخِ مسلمٍ ولكنّه كانَ اختلطَ، فهذه الطرقُ الثلاثُ ممّا يتقوى الحديثُ بها لانتفاءِ شدّةِ

---

1. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٤٤٢.
2. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٦٢.
3. عمر بن حسن عثمان فلاته، الوضع في الحديث، ج ٢، ص ٣٣٣.
4. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٤.

الضعف عنها»[1].

فلا فائدة في نقل كلامهم فإنهم لم يأتوا بشيء يستحق الرد وفيما مرَّ من الرد على الشيخ المعلمي والشيخ الألباني كفاية.

ذكر من لم يثبت عنه تضعيف أو تكذيب حديث «مدينة العلم»

١- **أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ):** قال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد في المجلد الثالث من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم» في جملة الذين ضعفوا الحديث: «أبو عبد الله أحمد بن حنبل. قال أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي: سئل أبو عبد الله عن أبي الصلت، فقال: روى أحاديث مناكير. قيل له: روى حديث مجاهد، عن علي «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، قال: «ما سمعنا بهذا»، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: «غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها ولم نسمعها، وحينما سئل مرة أُخرى عن هذا الحديث أنكره، وقال: «قبح الله أبا الصلت» -يعني على روايته لهذا الحديث- «تاريخ بغداد» (ج ١١ ص ٤٨ - ٤٩ و«الموضوعات» لابن الجوزي ج ١ ص ٣٥٤)»[2].

أقول: لم يصح شيئاً في هذا الباب عن أحمد بن حنبل.

أما الذي ذكره عن المروزي فقد أورده الخطيب البغدادي[3] بسنده عن المروزي عن أحمد وليس فيه تضعيف الحديث أبداً بل فيه قول أحمد: «ما سمعنا بهذا» فقد جهله، ثم تكلم في أبي الصلت بأنه «روى أحاديث مناكير» و «وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها ولم نسمعها».

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٥٠٠.
٢. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٣٩٤، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٤٩، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

ثم كلام أحمد هكذا جاء في «تهذيب الكمال» للمزي: «روى عن عبد الرزاق واحداً لا نعرفها ولم نسمعها»[1]، وهكذا جاء في كتاب «تاريخ بغداد» بتحقيق بشار عواد معروف وقال في الهامش: «هكذا في «الأُصول» كافة، وكذا نقله المزي في «تهذيب الكمال»، وهو عندي هنا بخطه، لكنه ضبّب عليه وقال في الحاشية: «لعله أحاديث»»[2].

وأما ما ذكره من كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) أن أحمد أنكر هذا الحديث وقال «قبح الله أبا الصلت» فراجعنا كتاب «الموضوعات» فهذا نص ما قاله ابن الجوزي: «وقد سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبّح الله أبا الصلت»[3] وكما ترى لم يسنده عن أحمد.

قال الشيخ المعلمي في بحث له حول كيفية البحث عن أحوال الرواة: «إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟»[4].

وهذا الكلام أسنده ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) في كتابه «المنتخب من العلل للخلال» فقال: «أخبرنا محمد بن علي: ثنا محمد بن أبي يحيى قال سألت: أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا مدينة العلم وعلي بابها، فقال أحمد: قبح الله أبا الصلت، ذاك ذكر عن عبدالرزاق حديثاً ليس له أصل»[5].

قال الشيخ الألباني بعد أن ذكره: «ابن أبي يحيى هذا لم أعرفه، ولم يذكره القاضي أبو يعلى

---

١. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج ١٨، ص ٧٧.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٤٩، تحقيق: بشار عواد معروف.
٣. ابن الجوزي، الموضوعات، ج ١، ص ٣٥٤.
٤. إسلام بن محمود بن محمد النجار، بلوغ الأماني من كلام المعَلّمي اليَماني، فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث، ص ٧٩.
٥. ابن قدامة، المنتخب من العلل للخلال، ص ٢٠٨.

في «طبقات الحنابلة»»[1]. قلت: لعل وقع التصحيف في كتاب «المنتخب من العلل للخلال»، فالذي كثيراً يروي عن أحمد بن حنبل هو أحمد بن أبي يحي، قال ابن عدي بترجمته في «الكامل»: «روى عن يحي بن معين وأحمد بن حنبل تاريخاً في الرجال»[2] وقال الذهبي بترجمته في «ميزان الإعتدال»: «يروي عن أحمد ونحوه»[3]، وقال الذهبي أيضاً: «قال إبراهيم بن أورمة: كذاب، وقال ابن عدي: له غير حديث منكر عن الثقات»[4].

فإذا كان هو أحمد بن أبي يحي فهو كذاب وإذا كان محمد بن أبي يحي فهو مجهول كما قال الألباني: «ابن أبي يحي فيه جهالة»[5]، فلم يصح على كل حال شيئاً عن أحمد في هذا الباب.

هذا وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت يحي بن معين يقول: رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ليس بشيء، كذاب، رجل سوء، خبيث، حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهو حديث ليس له أصل»[6]، ثم قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «وسألت أبي عنه فقال ما أراه إلا صدق»[7]، وسيأتي قريباً دليل كلام ابن معين في عمر بن إسماعيل بن مجالد وتكذيبه للحديث فانتظر.

٢- يحي بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ): قال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد في المجلد الثالث من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم» في جملة الذين ضعفوا الحديث: «يحي بن سعيد. ذكر العجلوني في كشف الخفاء (ج

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ١، ص ١٩٥.
٣. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٦٣.
٤. المصدر نفسه.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.
٦. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٩٩.
٧. المصدر نفسه.

١ ص ٢٣٥) أن يحيى بن سعيد قال عن هذا الحديث: «لا أصل له»»[١]، وكما ترى أن العجلوني إنما أرسله عن يحيى بن سعيد –والظاهر هو يحيى بن سعيد القطان– ولم يسنده ولم يذكر من أين جاء بهذا الكلام ومن نقله عن يحيى لكي ننظر أثابتة هي عنه أم لا.

٣- **محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي مطين (ت ٢٧٧ هـ):** قال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد في المجلد الثالث من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم» في جملة الذين ضعفوا الحديث: «أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي مطين. أخرج الخطيب في تاريخه (ج ٧ ص ١٧٢ - ١٧٣) الحديث من طريق أبي جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي مطين، عن جعفر بن محمد البغدادي عن أبي معاوية به، ثم قال: قال أبو جعفر: «لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه»[٢].

أقول: هذا نص ما أورده الخطيب في «تاريخ بغداد» بترجمة أبو محمد جعفر بن محمد الفقيه البغدادي: «أَخْبَرَنِي بِحَدِيثِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّيْمَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حُصَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو جَعْفَرٍ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَقِيهُ، وَكَانَ فِي لِسَانِهِ شَيْءٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يَقُولُ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ»، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ مِنَ الثِّقَاتِ أَحَدٌ، رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ فَكَذَّبُوهُ»[٣]، وهذا السند لم يصح عن أبي جعفر الحضرمي مطين، أما إبراهيم بن أحمد

---

١. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٣٩٤، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

٢. المصدر نفسه، ج ٣ ص ١٣٩٧-١٣٩٨.

٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧، ص ١٨١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

بن أبي الحصين فلا أعرفه ولم أجد من وثقه، أما أحمد بن محمد بن علي الصيرفي المعروف بابن الأبنوسي فقد ترجم له الخطيب نفسه فقال: «سمعت أبا بكر البرقاني ذكر ابن الأبنوسي فلم يحمد أمره»[1]، ولم يذكر من وثقه، وذكره الذهبي في «ميزان الإعتدال» فقال: «سمع لنفسه على جامع أبي عيسى من غير أن يسمعه»[2].

٤- **محمد بن عيسي الترمذي (ت ٢٧٩ هـ):** قال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد في المجلد الثالث من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم» في جملة الذين ضعفوا الحديث: «أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي. أخرج الحديث في سننه وقال عقبه: «هذا حديث غريب منكر»»[3].

أقول: قد عرفت في ردنا على الشيخ المعلمي أن لفظ «منكر» غير موجود في أكثر نسخ الترمذي.

فقال الحافظ العلائي: «قال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: هذا حديث غريب»[4]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني نقلاً عن الترمذي: «وقال: غريب»[5]، وهكذا جاء في كتاب «المشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي بتحقيق الشيخ الألباني: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ»[6]، وقال المحب الطبري (ت ٦٩٤ هـ) في كتابه «الرياض النضرة في مناقب العشرة»: «قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «أنا دار

---

١. المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٥٤.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٣٨.
٣. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٣٩٧، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.
٤. صلاح الدين العلائي، النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، ص ٥٤.
٥. الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح (مع أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح)، ص ١٧٨٨، تحقيق: الشيخ الألباني.
٦. المصدر نفسه، ص ١٧٢١.

الحكمة وعلي بابها» أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب»[1]، وهكذا قال السيوطي في «الجامع الكبير»: «ت غريب»[2].

وما أرى الترمذي في كتابه «السنن» يقول «غريب منكر» عقب شيء من أحاديثه والظاهر أن هذه اللفظة «غريب منكر» ليست إصطلاحه وهذا أيضاً يجعلنا نشك في صحة انتساب هذه العبارة للترمذي.

ثم مع تسليم أن الترمذي قال عقب الحديث: «منكر»، فلا نسلم أن هذا يدل على ضعف الحديث عنده كما بينه الحافظ السيوطي: «تَنْبِيهٌ آخَرُ: ذَكَرَ الْحَافِظُ ابن حجر فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرافعي أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَ مُخْتَلَفٌ فِي ثُبُوتِهِ فَنَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى فَائِدَةٍ مُهِمَّةٍ مِنِ اصْطِلَاحِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُبَيِّنَهَا؛ لِأَنَّ مَنْ لَا إِلْمَامَ لَهُ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ لَا يَفْهَمُ مُرَادَهُ بِذَلِكَ، وَرُبَّمَا تَوَهَّمَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْحٌ فِي الْحَدِيثِ كَمَا رَأَى مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالْفَنِّ قَوْلَ التِّرْمِذِيِّ فِي حَدِيثِ: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وعلي بَابُهَا» فِي بَعْضِ النُّسَخِ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ بَاطِلٌ أَوْ مَوْضُوعٌ، لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِالْمُصْطَلَحِ وَجَهْلِهِ أَنَّ الْمُنْكَرَ مِنْ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ الْوَارِدِ لَا مِنْ أَقْسَامِ الْبَاطِلِ الْمَوْضُوعِ، وَإِنَّمَا هَذَا لَفْظٌ اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ وَجَعَلُوهُ لَقَباً لِنَوْعٍ مَحْدُودٍ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّعِيفِ، كَمَا اصْطَلَحَ النُّحَاةُ عَلَى جَعْلِهِمُ الْمَوْصُولَ مَثَلاً لَقَباً لِبَعْضِ أَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ وَقَعَ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ أَنَّهُ رَوَى فِي «تَارِيخِهِ» حَدِيثاً بَاطِلاً وَقَالَ عقبه: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، فَتَعَقَّبَهُ الذهبي فِي «الْمِيزَانِ» وَقَالَ: الْعَجَبُ مِنَ الخطيب كَيْفَ يُطْلِقُ لَفْظَ الْمُنْكَرِ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَ الْمُنْكَرَ عَلَى حَدِيثِ الْقُلَّتَيْنِ، وَوَصَفَ فِي «الْمِيزَانِ» عِدَّةَ أَحَادِيثَ فِي «مُسْنَدِ أحمد» وَ«سُنَنِ أبي داود» وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ بِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ، بَلْ وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَيْضاً، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَعْنًى يَعْرِفُهُ الْحُفَّاظُ وَهُوَ أَنَّ النَّكَارَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْفَرْدِيَّةِ، وَلَا

1. المحب الطبري، الرياض النضرة في مناقب العشرة، ج ٣، ص ١٥٩.
2. جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، ج ٣، ص ٢٠٣.

يَلْزَمُ مِنَ الْفَرْدِيَّةِ ضَعْفُ مَتْنِ الْحَدِيثِ فَضْلاً عَنْ بُطْلَانِه»[1].

٥- يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ): قال الشيخ الألباني بالنسبة إلى توثيق ابن معين لأبي الصلت الهروي كما مرَّ: «لم يوثقه أحد سوى ابن معين، وقد اضطرب قوله فيه على وجوه:

الأول: أنه ثقة. رواه عنه الدوري. أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٦)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٥٠).

الثاني: ثقة صدوق. رواه عنه عمربن الحسن بن علي بن مالك في «التاريخ» (١١/ ٤٨).

الثالث: ما أعرفه بالكذب. وقال مرة: لم يكن عندنا من أهل الكذب. رواه عنه ابن الجنيد. أخرجه في «التاريخ» (١١/ ٤٩) . وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز في «جزء معرفة الرجال» ليحيى بن معين (ق ٤/ ٢): «وسألت يحيى عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي؟ فقال: ليس ممن يكذب». ورواه عنه الخطيب (١١/ ٥٠).

الرابع: قال أبوعلي صالح بن محمد وقد سئل عن أبي الصلت: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه. كذا أخرجه الخطيب عنه. وأخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧) من طريق آخرعنه قال: «دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت، فسلم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق».

الخامس: ما أعرفه! أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩) من طريق عبد الخالق بن منصور قال: وسألت يحيى بن معين عن أبي الصلت؟ فقال: فذكره.

وقال الخطيب: «قلت: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد».

قلت: وهذا جمع حسن بين هذه الأقوال، على أنها باستثناء القول الأخير، لا تعارض

---

١. جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، ج ٢، ص ١٣٦.

كبير بينها كما هو ظاهر. إلا أن القول الثالث: «ما أعرفه بالكذب». ليس نصاً في التوثيق، لأنه لا يثبت له الضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية.

فيبدو لي -والله أعلم- أن ابن معين لم يكن جازماً في توثيقه، ولذلك اختلفت الرواية عنه، وسائر الأئمة قد ضعفوه وطعنوا فيه فالعمدة عليهم دونه.

وكذلك اختلف قول ابن معين في الحديث نفسه على وجوه:

الأول: هو صحيح. أخرجه الخطيب عن القاسم بن عبد الرحمن الأنباري عنه.

الثاني: ما هذا الحديث بشيء. قاله في رواية عبد الخالق المتقدمة عنه.

الثالث: قال يحيى بن أحمد بن زياد: وسألته يعني ابن معين عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش: حديث ابن عباس؟ فأنكره جداً. أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩).

الرابع: قال ابن محرز في روايته المتقدمة عن ابن معين: فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش... فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً، ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها». فهذه الرواية تلتقي مع الثانية والثالثة، لقول ابن نمير أن أبا معاوية كف عنه.

الخامس: حديث كذب ليس له أصل. قال ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/ ٢٠٤/ ١): «وقال محمد بن أبي يحيى: سألت أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به (فذكره)، فقال أحمد: قبّح الله أبا الصلت ذاك، ذكر عن عبد الرزاق حديثاً (ليس) له أصل.

وقال إبراهيم بن جنيد: سئل يحيى بن معين عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد؟ فقال: كذاب يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش بحديث «أنا مدينة العلم،

وعلي بابها»، وهذا حديث كذب ليس له أصل. وسألته عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: قد سمع، وما أعرفه بالكذب.

قلت: فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس؟ قال: ما سمعته قطّ، وما بلغني إلا عنه»!

قلت: فأنت ترى أن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلى تضعيف الحديث. وكأنه لذلك تأول الخطيب الرواية الأُولى عنه بأنه لا يعني صحة الحديث نفسه وإنما يعني ثبوته عن أبي معاوية ليس إلا، فقال عقبها: «قلت: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»»[1].

أقول: وكلامنا معه في أمرين:

الأول: توثيق ابن معين لأبي الصلت وهذا لا يهمنا، ولكن العجب من الشيخ الألباني أنه أقرَّ الخطيب في قوله: «أحسب عبد الخالق سأل يحي بن معين عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحي إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد»، وقال: «وهذا جمع حسن بين هذه الأقوال، على أنها باستثناء القول الأخير، لا تعارض كبير بينها كما هو ظاهر»، ثم مع ذلك يقول: «فيبدو لي -والله أعلم- أن ابن معين لم يكن جازماً في توثيقه، ولذلك اختلفت الرواية عنه»!!! فأين اختلفت الرواية عن ابن معين مع هذا الجمع الحسن بين هذه الأقوال التي ليس بينها تعارض كبير!!! فلا أفهم وجه كلامه.

ثم اعلم أن رواية عبد الخالق بن منصور عن يحي بن معين إنما رواه بكر بن سهل بن إسماعيل بن نافع الدمياطي (ت ٢٨٩ هـ) عن عبد الخالق وبكر هذا هو ضعيف الحديث، ضعفه النسائي[2] ولم يوثقه أحد.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

٢. محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٢، ص ٢٧٥.

فإذا كان هكذا، فليس أي إختلاف فيما روى عن ابن معين بالنسبة إلى وثاقة أبي الصلت الهروي ولا حاجة بالجمع بين الأقوال.

أما الثاني: وهو محل بحثنا هنا: هو استدلاله أن ابن معين مال إلى تضعيف الحديث نفسه وهو كلام باطل لأُمور عدة:

الأمرالأول: ما رواه عبد الخالق بن منصور عن ابن معين أنه قال «ما هذا الحديث بشيء» فقد عرفت ما فيه، فقال الخطيب: «أحسب عبد الخالق سأل يحي عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحي إذ ذاك يعرفه» وأقره الشيخ الألباني نفسه، والظاهر أن ابن معين كان يضعف الحديث قبل أن يطلع على متابعة الفيدي لأبي الصلت. ثم إن هذه الرواية جاءت من بكربن سهل بن إسماعيل بن نافع الدمياطي (ت ٢٨٩ هـ) عن عبد الخالق بن منصور وقد عرفت أن بكربن سهل الدمياطي هذا ضعيف.

الأمرالثاني: ما رواه ابن محرز عن ابن معين وأن أبا معاوية كف عن التحديث بالحديث فليس فيه تضعيف الحديث وقد مرّالكلام فيه مفصلاً في الفصل الرابع من الكتاب وهذا لا يصح عن ابن معين لجهالة حال ابن محرز.

الأمرالثالث: قوله ابن معين «حديث كذب ليس له أصل» فهو الظاهر في تضعيف ابن معين للحديث ولكن قد عرفت أن هذا إنما رواه محمد بن أبي يحيي وهو مجهول كما قال الألباني: «ابن أبي يحي فيه جهالة»[١]، وظني أنه أحمد بن أبي يحيي المتهم بالكذب كما عرفت.

الأمرالرابع: أما ما رواه يحي بن أحمد بن زياد عن ابن معين أنه أنكرالحديث جداً، يمكن أن يكون هذا قبل أن يطلع ابن معين على متابعة الفيدي لأبي الصلت.

فلا يثبت تضعيف ابن معين للحديث بعد اطلاعه على رواية الفيدي المتابع لأبي الصلت الهروي.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٩٥٥.

ثم هناك أقوال أُخرى لابن معين لم يذكرها الشيخ الألباني:

الأول: روى الخطيب بسنده عن ابن معين فقال: «أَخْبَرَنَا الجوهري، قال: أَخْبَرَنَا محمد بن العباس، قال: حَدَّثَنَا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي، قال: حَدَّثَنَا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، قال: سألت يحيى بن معين، عن أبي الصلت الهروي، فقال: قد سمع وما أعرفه بالكذب، قلت: فحديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؟ قال: ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه»[1]، وهذا يؤيد ما قلنا أن ابن معين كان لا يعرف الحديث إلا من طريق أبي الصلت كما هو واضح من قوله «ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه» فلذا أنكره كما في رواية يحيى بن أحمد بن زياد عنه، ثم اطلع بعد ذلك على متابعة الفيدي كما رواه الحاكم بسند صحيح عنه واعتماداً على رواية الفيدي وثق أبا الصلت ورجع عن تضعيفه.

وابن معين هذا كذب سويد بن سعيد كما عرفت وتكلم فيه بأشد الكلام ولكن قد بين الدارقطني أن سويد بن سعيد لم ينفرد به، ولو اطلع ابن معين على رواية المتابع لسويد لرجع عن قوله في تضعيفه.

الثاني: روى الخطيب بسنده عن ابن معين فقال: «أَخْبَرَنَا الْجَوْهَرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْكَوْكَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجُنَيْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَسُئِلَ عَنْ عُمَرَبْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ: كَذَّابٌ يُحَدِّثُ أَيْضاً بِحَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا». وَهَذَا كَذِبٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ»[2].

وجاء في كتاب «الجرح والتعديل» لإبن أبي حاتم: «انا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال سمعت يحيى بن معين يقول رأيت عمربن إسماعيل بن مجالد ليس

---

١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٢٠٥، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٢. المصدر نفسه، ج ١١، ص ٥٠.

بشيء كذاب رجل سوء خبيث حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهو حديث ليس له أصل، قال عبد الله وسألت أبي عنه فقال ما أراه إلا صدق.

نا عبد الرحمن قال سألت أبي عن عمربن إسماعيل بن مجالد فقال ضعيف الحديث.

نا عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عن عمربن إسماعيل بن مجالد فقال: أملى علينا عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فأتيت يحيي بن معين فذكرت ذلك له فقال قل يا عدو الله متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد»[1].

وهذا أيضاً واضح أن ابن معين كذب مجالد بن سعيد لأجل روايته عن أبي معاوية وقد كذب الحديث أيضاً بقوله «وهو حديث ليس له أصل» حتى اطلع على متابعة الفيدي لأبي الصلت والظاهر أنه بعد ذلك توقف عن تضعيف الحديث.

ثم الظاهر فيما نقله أبو زرعة عن ابن معين أنه إنما كذب مجالد بن سعيد لأنه روى الحديث عن أبي معاوية ببغداد وأبو معاوية لم يحدث بهذا الحديث ببغداد.

وأما الخطيب البغدادي بعد أن ذكر هذه الأقوال عن ابن معين قال: «قلت: أحسب عبد الخالق سأل يحيي عن حال أبي الصلت قديماً، ولم يكن يحيي إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد فأجاب إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن حاله.

وَأَمَّا حَدِيثُ الأَعْمَشِ، فَإِنَّ أَبَا الصَّلْتِ كَانَ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْهُ، فَأَنْكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ بَحَثَ يَحْيَى عَنْهُ، فَوَجَدَ غَيْرَ أَبِي

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٩٩.

الصَّلْتِ قَدْ رَوَاهُ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُكْرَمٍ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْبَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مِعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم): «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ بَابَهُ». قَالَ الْقَاسِمُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ. قلت: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه»[1].

ثم ساق الخطيب ثلاث روايات في صحة ما ذهب إليه، فقال: «أَخْبَرَنَا محمد بن علي المقرئ، قال: أَخْبَرَنَا محمد بن عبد الله النيسابوري، قال: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، يقول: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت: أو قيل له: إنه حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

فقال ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، هذا أو نحوه.

قرأت على البرقاني، عن محمد بن العباس، قال: حَدَّثَنَا أحمد بن محمد بن مسعدة، قال: حَدَّثَنَا جعفر بن درستويه، قال: حَدَّثَنَا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، قال: سألت يحيى بن معين، عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له: في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: أنا مدينة العلم وعلي بابها. فقال هو من حديث أبي معاوية، أَخْبَرَنِي ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً، يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها.

أَخْبَرَنَا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، قال: أَخْبَرَنَا أبو مسلم بن مهران، قال:

١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

أَخْبَرَنَا عبد المؤمن بن خلف النسفي، قال: سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي الصلت الهروي، فقال: رأيت يحي بن معين يحسن القول فيه، ورأيت يحي بن معين عنده وسئل عن الحديث الذي روي عن أبي معاوية حديث علي: «أنا مدينة العلم». فقال: رواه أيضاً الفيدي، قلت: ما اسمه، قال: محمد بن جعفر»[1].

وقد ذهب إلى صحة ما قلنا أيضاً الدكتور عمر بن حسن بن عثمان فلاته في كتابه «الوضع في الحديث» فقال: «أما أبو الصلت فهو عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي مولاهم. فقد تباينت فيه آراء ائمة الجرح والتعديل، فقد وثقه الحاكم تبعاً ليحي بن معين.

وأما يحي بن معين فقوله فيه مختلف، ففي أول أمره لم يعرفه، ولما سئل عن حديثه قال: ليس بشيء، فقد روى الخطيب بسنده إلى عبد الخالق بن منصور قال: وسألت يحي بن معين عن أبي الصلت فقال: ما أعرفه، قلت له: إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: ما هذا الحديث بشيء.

ثم إنه سئل عنه بعد ذلك فأنكره حديثه، فقد روى الخطيب بسنده إلى يحي بن أحمد بن زياد قال: وسألته يعني -يحي بن معين- عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش حديث ابن عباس فأنكره جداً.

ثم إنه بعد معرفته أبا الصلت عرف عنه هذا الحديث، فقد سأله إبراهيم بن الجنيد عن أبي الصلت الهروي فقال: وقد سمع وما أعرفه بالكذب، قلت: فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس؟ قال: ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه، وقال مرة أُخرى: سمعت يحي وذكر أبا الصلت (فقال: لم يكن أبو الصلت) عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

---

١. المصدر نفسه، ج ١١، ص ٥١.

ثم ابن معين بعد معرفته أبا الصلت ووقوفه على رواية أُخرى للحديث عن أبي معاوية توبع فيها أبو الصلت قوى أمره ووثقه وحكم بصحة حديثه عن أبي معاوية.

فقد روى الخطيب بسنده إلى عمربن الحسن بن علي بن مالك قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع.

وروى الخطيب أيضاً بسنده إلى القاسم بن عبد الرحمن الأنباري حدثنا أبو الصلت الهروي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس... الحديث. قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح. قال الخطيب معلقاً: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه.

ومما قوى مكانة أبي الصلت عند يحيى أنه وجد له متابعاً في روايته، فقد قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت أو قيل له: إنه حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه.

وقال صالح بن محمد جزرة: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه -أي في أبي الصلت- ورأيت يحيى بن معين عنده، وسئل عن هذا الحديث الذي روى عن أبي معاوية حديث علي «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: رواه أيضاً الفيدي، قلت: ما إسمه؟ قال: محمد بن جعفر»[1].

آخر كلامنا مع الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٣١٣-١٣٨٦هـ)

قد أجبنا عن جميع شبهاته بما فيه كفاية، ولا شك أن تحقيقه لحديث «مدينة العلم» هو تحقيق ضعيف وتخريج ناقص جداً، فإنه أولاً: لا يعرف محمد بن جعفر الفيدي كما أفاده بقوله «ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي» مع أن الفيدي هو شيخ البخاري في «صحيحه»، قد

١. عمربن حسن عثمان فلاته، الوضع في الحديث، ج ٢، ص ٣٤٦-٣٤٨.

وثقه ابن معين والحاكم وابن حبان وابن الجارود وعدله البزار وابن عدي ولم يجرحه أحد ولكن لم يتبين للشيخ المعلمي من حال الفيدي ما يشفي وهذا يدل بوضوح على ضعف تحقيقه.

ثانياً: ضعف الحديث بعنعنة الأعمش عن مجاهد لأنه لم يطلع على ما نقله الترمذي عن الإمام البخاري: «قلت لمحمد -أي البخاري-: يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث؟ قال: ريحٌ ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد»[1]، ولذا قد صحح كبار علماء السنة عنعنة الأعمش عن مجاهد وقد اطلعتَ على أسماء أربعين منهم كالحافظ الذهبي وابن حجر العسقلاني والشيخ الألباني وغيرهم.

ثالثاً: ضعف الحديث لأن ابن معين نقل عن ابن نمير أن أبا معاوية كف عن التحديث بالحديث مع أن هذا لم يصح عن أبي معاوية قط ولا عن ابن نمير ولا عن ابن معين، فإنما نقل نقله ابن محرز عن ابن معين وابن محرز هذا مجهول الحال جداً.

رابعاً: ضعف الحديث لأجل تشيع بعض رجال أسانيد الحديث مع أن هذا هو خلاف قواعد مصطلح الحديث كما بينه الشيخ الألباني في تحقيقه على حديث «ما تريدون من علي؟ إن علياً مني و أنا منه و هو ولي كل مؤمن بعدي» وفيه تعلق بالتشيع: «فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه».

خامساً: زعم أن محمد بن عمر بن الرومي تفرد بهذا الحديث عن شريك كما صرح بهذا: «ولم يذكر في «اللآلئ» أحداً رواه عن شريك غير ابن الرومي إلا عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث»، مع أن سويد بن سعيد -وهو صدوق من رجال مسلم في «صحيحه»-

---

١. محمد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص ٣٨٨.

قد تابع ابن الرومي متابعة كاملة وعدم اطلاعه على هذه المتابعة يدل على ضعف تخريجه للحديث، ثم ابن الرومي ثقة صحيح الحديث كما عرفت وحتى لو تفرد به عن شريك فلا يضرنا وهو شيخ البخاري في غير «صحيحه» وشيوخه كلهم ثقات وصدوقون كما بينه الشيخ المعلمي نفسه فقال في رجل إسمه الفرياناني كذبه غير واحد من علماء الحديث والرجال: «والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده»[١].

سادساً: ضعف الحديث لأجل سوء حفظ شريك مع أن كبار علماء السنة صححوا وحسنوا له إما لذاته أو لغيره كما عرفت وقد ذكرنا أسماء عشرين من علماء السنة الذين حسنوا له مطلقاً منهم الذهبي وابن حجر العسقلاني والتحقيق هو حسن الحديث مطلقاً إلا إذا خالف ثقة أوثق منه وهذا هو النتيجة التي وصل إليها إبراهيم أحمد عامر في كتابه «مرويات شريك القاضي في كتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة».

وسابعاً: زعم أن هناك اضطراب في سند رواية علي (عليه السلام) مع أنه ليس كذلك كما مرَّ توضيحه مفصلاً. فكما ترى أن هذا تحقيق ضعيف جداً، بل وتخريج ناقص للحديث. ومن يقايس صدر كلامه «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته» مع ذيل كلامه «كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال» سيعرف أن الشيخ المعلمي إنما ضعف الحديث لأجل نكارة متنه عنده، فإنه كان يعتقد بصحة الحديث حتى «تدبره» أي تدبر معناه لا أسانيده لأن من المستبعد جداً أن يخفى عليه جميع هذه العلل التي ذكرها بالنسبة إلى سند الحديث.

فعرفنا أنه تدبر معنى الحديث فظهر له أن معناه ومنطوقه خلاف أُصول معتقداته، فظهر

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، بترجمة أبو عبد الرحمن أحمد بن عبد الله العكي الفرياناني.

عنده علة في متن الحديث ومنطوق الخبر أي نكارة وغرابة في متنه ودلالته، لا في سنده، فعزم على تضعيف الحديث.

ونكارة متن الحديث عند الشيخ المعلمي هو أقوى دليل على صحة استدلال الشيعة بالحديث على إمامة علي (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فنكارة المتن عنده يعني أنه لا يمكن له جمع بين منطوق الخبر وأُصول معتقداته كما أشار إليه بقوله «كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال» وهذا يعني أن معنى الحديث يدل على صحة اعتقادات الشيعة كما هو واضح.

وقد جاء الجواب عن جميع شبهاته حول سند الحديث ومتنه ولا يبقى إلا قوله «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته، وله لفظان الأول (أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا) والثاني (أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا) ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها، وأنظر فيما عدا ذلك على ثلاثة مقامات...» ثم ذكر رواية أبي الصلت ومتابعة الفيدي له ورواية علي (عليه السلام) من طريق شريك، والظاهر أن سائر طرق الحديث من رواية ابن عباس وعلي (عليه السلام) عنده ساقطة كما أفاده بقوله «ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها».

هذا وقد سلمنا تسليماً جدلياً، فإنما أثبتنا صحة رواية ابن عباس من طريق الفيدي فقط وقد سلمنا بضعف سائر طرقها وهكذا أثبتنا صحة رواية علي (عليه السلام) من طريق شريك فقط وقد سلمنا بضعف سائر طرقها.

ولكن الحق أنهم إنما ضعفوا وكذبوا أكثر رواة الحديث عن أبي معاوية لأجل روايتهم هذا عن أبي معاوية.

فعلى سبيل المثال نقول: هذا محفوظ بن بحر الأنطاكي قد روى الحديث عن أبي معاوية كما رواه الفيدي وأبو الصلت وغيرهما، فقال خيثمة بن سليمان: «حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ، حَدَّثَنَا

مَحْفُوظُ بْنُ بَحْرِالأَنْطَاكِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رضي الله عنهمَا) مَرْفُوعاً «أَنَا مَدِينَةُ الْحِكْمَةِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا»»[1]، فضعفوا هذا السند لأجل محفوظ بن بحر، فقال الذهبي في «ميزان الإعتدال» بترجمة محفوظ: «كذبه أبو عروبة. حدث عنه أحمد بن علي الجرجاني، ومحمد بن عوف الطائي. فمن بلاياه: قال خيثمة، حدثنا ابن عوف، حدثنا محفوظ بن بحر، حدثنا موسى بن محمد الأنصاري الكوفي عن أبي معاوية، عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: أنا مدينة الحكمة وعلي بابها»[2].

ومحفوظ هذا قد وثقه ابن حبان فأورده في «الثقات» وقال: «مستقيم الحديث»[3]، وأورده ابن عدي في «الكامل» ونقل كلام أبي عروبة فيه وإنما ذكر حديثاً واحداً في ترجمته ثم تعقبه بقوله: «وليس هذا من قبل محفوظ بن بحر إلا أن محفوظ له أحاديث يوصلها وغيره يرسلها وأحاديث يرفعها وغيره يوقفها على الثقات»[4]، فكما ترى أن ابن عدي لم يجد له خطأ أو حديثاً منكراً، فغاية ما فيه أنه يرفع بعض الأحاديث الموقوفة، ومن هنا قد ردَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني على الذهبي بقوله: «وهذا الحديث قد رواه غيره عن أبي معاوية فليس هو من بلاياه ولما ذكره ابن عدي قال: له أحاديث يوصلها ويرفعها وغيره يرسلها ويوقفها»[5].

وقد روى عن محفوظ جمع من الثقات كعلي بن حمزة بن صالح الأنطاكي (شيخ ابن حبان) ومحمد بن عوف الطائي ومحمد بن عبد الله الحضرمي وجعفر بن أحمد الشاماتي وغيرهم.

ومن هنا يعترف أحد المعاصرين –وهو بصدد تضعيف بل تكذيب الحديث– بقوله: «من

---

١. خيثمة بن سليمان، من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، ص ٢٠٠.
٢. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٤٤.
٣. ابن حبان، الثقات، ج ٩، ص ٢٠٤.
٤. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٦، ص ٤٤١.
٥. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج ٥، ص ١٩.

المستبعد جداً أن يتلقّف كل هؤلاء الذين رووا الحديث عن أبي معاوية رواية أبي الصلت ويسرقونها منه ثم يروونها عن أبي معاوية، لأن غالبهم طبقة واحدة»[1].

لكن سلمنا تسليماً جدلياً أنه ليس للحديث إلا سندين: الأول رواية الفيدي والثاني رواية شريك، وكلا الطريقين صحيح كما عرفت ومع التنزل فطريق شريك حسن فقط.

آخر كلامنا مع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠ هـ)

لا شك أن الشيخ الألباني أيضاً قد وجد متن الحديث منكراً كما أفاده بقوله بعد أن ضعف أسانيد الحديث: «أن حديث الترجمة ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة، بل كلها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، ومن حسنه أو صححه فلم ينتبه لعنعنة الأعمش في الإسناد الأول. فإن قيل: هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع. قلت: نعم، ولكن في متنه ما يدل على وضعه كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية»، فالحديث من حيث السند عنده ضعيف فقط ولكنه حكم على الحديث بالوضع وهذا يدل على نكارة متنه عنده كما صرح به، فلا يمكن للشيخ الألباني أيضاً أن يجمع بين منطوق الحديث وأُصول معتقداته فلذا تكلم في أسانيد الحديث لكي لا ينتهي إلى تحسين الحديث بمجموع طرقه على الأقل.

ومن هنا أعل رواية الفيدي بقوله: «وقال في «التقريب»: «محمد بن جعفر الفيدي... العلاف نزل الكوفة ثم بغداد، مقبول». قلت: ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة. والله أعلم»، لأن التسليم بكون الفيدي هو الراوي عن أبي معاوية يساوي تقوية الحديث إلى درجة الحسن، فإنه لم يعل رواية علي (عليه السلام) إلا بسوء حفظ شريك وهو عنده ممن يستشهد بحديثه كما صرح به في غير ما موضع من تأليفاته.

---

١. عمر بن حسن عثمان فلاته، الوضع في الحديث، ج ٢، ص ٣٥٢.

فجاء بهذا الكلام العجيب والقول الزور في الفيدي «ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة»، مع أن ابن معين يصرح باسمه ونسبه وجاء في بعض الروايات أن الفيدي كان معه في المجلس وأشار ابن معين إليه بقوله «ذاك الفيدي» وقد تأكد الحاكم على صحة ما قاله ابن معين فقد روى الحديث بسنده الصحيح عن الفيدي والشيخ الألباني قد رأى جميع ذلك في «المستدرك». فلا يمكن أبداً أن نقول اشتبه الأمر على الشيخ الألباني، فإنما جاء بهذا الاحتمال الباطل لأن التسليم بكون الراوي هو في الواقع الفيدي يساوي تحسين الحديث من حيث السند عنده وهو يعلم جميع ذلك.

وقد عرفت أن الشيخ الألباني حسن حديثاً رُوي من طريقين أحدهما من الفيدي والآخر من شريك، فإنه بعد أن ذكر حديثاً في سنده الفيدي: «روى الحديث بلفظ آخر من طريق محمد بن جعفر الفيدي قال: ... قلت: وإسناده حسن إن كان الفيدي قد حفظه، فإن له أحاديث خولف فيها كما قال الحافظ في «التهذيب»، ومال إلى أنه ليس هو الذي حدث عنه البخاري في «صحيحه»، وإنما هو القومسي، ولذلك لم يوثقه في «التقريب»، بل قال فيه: «مقبول»، يعني عند المتابعة.

وفيه إشارة إلى أنه لم يعتد بإيراد ابن حبان إياه في «الثقات»، ولم يتابع عليه فيما علمت. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم وجدت له طريقاً آخر عن ربعي، يتقوى به يرويه شريك عن منصور عنه عن علي قال:... قلت: شريك سيء الحفظ ولكنه يصلح للاستشهاد به والتقوية»[1].

فرواية الفيدي عنده مقبولة عند المتابعة ورواية شريك تصلح للإستشهاد به للتقوية، فالحديث عنده حسن من حيث السند بلا إشكال. ولكن المتن عنده منكر فتكلم في أسانيد

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٨٧.

الحديث لكي لا يصل إلى تقوية الحديث وإن ناقض نفسه و جاء بكلام عجيب في الفيدي «ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة» مع أنه رأى تصريح ابن معين بإسم ونسب الفيدي والشيخ الألباني نفسه يعلم بطلان كلامه ولكن قد ضاق الأمر عليه جداً واضطر إلى التناقض والتهاتف الشديد كما ترى.

وإن قيل أن الشيخ الألباني قد أعل الحديث بعنعنة الأعمش أيضاً عن مجاهد وعبر عنه بـ«العلة الحقيقية لهذا الحديث» فنقول في كلامه هذا تناقض شديد، لأنه قد صحح كثير من أحاديث الأعمش عن مجاهد، فقال مثلاً في كتابه «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب» بعد أن ذكر حديثاً: «الحديث من رواية ابن عباس (رضي الله عنهما)، أخرجه الإمام أحمد: ثنا يحي بن حماد: ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به. وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين»[1].

وقال في كتابه «إرواء الغليل» عقب حديث ذكره: «أخرجه أحمد وكذا البخارى فى «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائى والحاكم من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ... قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبى. قلت: وهو كما قالا»[2]. وقال في كتابه «إرواء الغليل»: «وأما حديث ابن عمر فأخرجه السراج في «مسنده» والبيهقي من طرق عن حفص بن عبد الله حدثني إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن مجاهد عنه. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري. قال الحافظ في «التلخيص»: «وصححه الضياء في المختارة»»[3]، فقد صحح السند على شرط البخاري. أما هنا فقد جعل عنعنة الأعمش عن مجاهد «العلة

---

١. الألباني، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، ص ٨٣٦-٨٣٧، كتاب الصلاة باب إستقبال الكعبة.
٢. الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ص ٦٠.
٣. المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٥.

الحقيقية» لهذا الحديث، فقد أعل الحديث بعنعنة الأعمش لأجل نكارة متن الحديث عنده ولكي لا تصل إلى تقوية الحديث.

سند حديث «مدينة العلم» صحيح اعتماداً على المنهج الألباني

قال الشيخ الألباني: «إن الباحث عن الحق لا ينبغي أن يقف عند كلمة للحافظ أو لغيره، ويبني عليها توثيقاً وتصحيحاً أو تجريحاً وتضعيفاً! وإنما ينبغي عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصة يطمئن إليها، ويبني أحكامه عليها، وإلا صدرت منه أحكام مضطربة، وهذا ما نراه في كثير من الطلاب الناشئين اليوم، بحيث يقوي حديث راو تارة، ويضعّفه أُخرى، ليس ذلك من باب تغير الاجتهاد، أو من باب تطبيق قاعدة «الشذوذ والمخالفة» ونحوها، إنما من باب أن «الغاية تبرر الوسيلة»، فقد يميل أحدهم إلى تضعيف حديث، فيجلب ما هبَّ ودبَّ من الأقوال لتأييد ضعفه، أو العكس من ذلك إذا كان هواه في صحة الحديث»[1].

أنه قد وقع فيما حذرنا منه، حيث صحح رواية الأعمش عن مجاهد في كثير من مواضع من كتابه، أما هنا فقد جعل عنعنة الأعمش عن مجاهد «العلة الحقيقية» لحديث مدينة العلم، فقد أعل الحديث بعنعنة الأعمش لأجل نكارة متن الحديث عنده ولكي لا تصل إلى تقوية الحديث.

وأنت إن راجعت كتب الشيخ الألباني لا سيما «سلسلة الأحاديث الصحيحة» لترى أنه يصحح ويحسن أحاديث لا تبلغ أسانيدها في القوة الأسانيد التي ذكرها لحديث «مدينة العلم».

نذكر هنا مثالين فقط من تصحيح الشيخ الألباني أو تحسينه بعض الأحاديث بمجموع طرقه، لكي ترى أن حديث «مدينة العلم» كان أولى بالتصحيح أو التحسين. وقد مرّ بعض الأمثلة على كيفية تحسينه بعض الأحاديث وتصحيحها:

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣١٣٩.

المثال الأول: أورد الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»[1] بعض الأحاديث عن قصة طلاق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لحفصة زوجته (صلى الله عليه وآله وسلم)، وصحح هذه القصة، ثم ذكر حديثين فيهما فضيلة لحفصة فقال: «الثالث: عن قيس بن زيد: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طلق حفصة بنت عمر، فدخل عليها خالاها قدامة وعثمان ابنا مظعون، فبكت، وقالت: والله ما طلقني عن شبع، وجاء النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: قال لي جبرئيل (عليه السلام): راجع حفصة، فإنها صوّامة قوّامة، وإنها زوجتك في الجنة».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» والحاكم، من طريق حماد بن سلمة: أنبأ أبو عمران الجوني عن قيس بن زيد. قلت: سكت عنه الحاكم ثم الذهبي، ولعل ذلك لوضوح علته، وهي قيس بن زيد هذا، قال ابن أبي حاتم: «روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلاً، لا أعلم له صحبة. روى عنه أبو عمران الجوني».

الرابع: عن الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن زرّ عن عمار بن ياسر قال: «أراد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يطلق حفصة، فجاء جبرئيل فقال: لا تطلقها، فإنها صوّامة قوّامة، وإنها زوجتك في الجنة».

أخرجه أبو نعيم. قلت: ورجاله ثقات، غير الحسن بن أبي جعفر، وهو الجفري، قال الحافظ: «ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله». قلت: فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله، ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى.

وقد رواه -أي الحسن بن أبي جعفر- مرة عن ثابت عن أنس (رضي الله عنه): «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طلق حفصة تطليقة، فأتاه جبرئيل (عليه الصلاة والسلام)، فقال: يا محمد طلقت حفصة، وهي صوامة قوامة، وهي زوجتك في الجنة؟!». أخرجه الحاكم وسكت عنه لما عرفت من حال الحسن بن أبي جعفر.

---

١. المصدر نفسه، رقم ٢٠٠٧.

وجملة القول: أن تطليقه (صلى الله عليه وسلم) لحفصة ثابت عنه من طرق، وكونه أمر بإرجاعها ثابت من حديث أنس الصحيح، وقول جبرئيل له: «راجعها فإنها صوامة... إلخ»، حسن كما ذكرنا».

فالملخص: أن الشيخ الألباني ذكره من حديث قيس بن زيد الذي سكت عنه الحاكم ثم الذهبي لوضوح علته، وهي كون حديث قيس -وهو تابعي صغير كما في «الإصابة»[1]- مرسلاً.

ولكن كما ترى فإن الشيخ الألباني لم يقل إنه مرسل صحيح بل قال: هو مرسل. ففهمنا أن ثمة علة أُخرى في هذا الطريق وهي جهالة قيس، ولا نزعم أنه مجهول الحال فقط بل هو مجهول العين فلم يرو عنه إلا أبو عمران الجوني. والشيخ الألباني يعلم جميع ذلك، فهو القائل في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» تعقيباً على الهيثمي حيث أعل حديثاً: «وهذا يوهم أنه ليس فيه غيره ممن يعل به الحديث! وليس كذلك، فإن قيس بن زيد أورده الذهبي في «الميزان»، وقال: «قال الأزدي: ضعيف». وأقره هو والحافظ في «اللسان»؛ إلا أن الأخير زاد فقال: «روى عنه أبو عمران الجوني، وأورد له أبو نعيم في «الصحابة» حديثاً مرسلاً، وقال: هو مجهول، ولا تصح له صحبة ولا رؤية». انظر «المعرفة» (٢/ ١٤٩/ ٢). قلت: وأما ابن حبان، فأورده في «الثقات» (٣/ ٢٢٠) على قاعدته في توثيق المجهولين، ولم يذكر عنه راوياً غير الجوني»[2].

فكما ترى، قيس بن زيد مجهول العين عند الشيخ الألباني فلا يعرف أحداً روى عنه غير الجوني.

ثم ذكر شاهداً لهذا الحديث المرسل من رواية الحسن بن أبي جعفر الذي روى فضيلة حفصة مرة بإسناده عن عمار (رضوان الله تعالى عليه ورحمته) ومرة من رواية أنس وهذا نوع من الاضطراب؛ لأن الحسن بن أبي جعفر الجفري ضعيف عندهم، قد ضعفه جمع من الأئمة،

١. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٥، ص٤١٨.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٥٣٣٨.

لخلصه ابن حجر العسقلاني بقوله: «ضعيف الحديث مع عبادته وفضله»[1].

فهذه كيفية تعامل الشيخ الألباني مع رواية الحسن بن أبي جعفر الضعيف عند الشيخ الألباني ومرسل هذا الشخص مجهول العين ثم قوله «فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله، ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى».

هكذا حسن هذا الحديث مع أن فيه إنقطاع جلي بين قيس بن زيد والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم قيس هذا مجهول، فأين هذا الإسناد من رواية الفيدي الصحيحة على شرط البخاري وليس فيه إلا انقطاع خفي وهو عنعنة الأعمش عن مجاهد ولكن قد عرفت أن الشيخ الألباني قد صحح كثيراً من أحاديث الأعمش المعنعنة عن مجاهد.

ثم رواية علي (عليه السلام) أحسن حالاً من رواية الحسن بن أبي جعفر الجفري وهي رواية مضطربة كما عرفت، فرواية علي (عليه السلام) ليس فيها إلا شريك القاضي وهو أوثق بمراتب من هذا الجفري وقد رأيت أن جمعاً من الأئمة صححوا له وكثير منهم حسنوا أحاديثه لذاته. وهل يصحح الشيخ الألباني رواية «مدينة العلم» لو كان قد روي من هذين الطريقين من رواية قيس والجفري؟!

المثال الثاني: قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[2] ما هذا نصه: «إنه ليهون علي الموت إن رأيتك زوجتي في الجنة، يعني عائشة. رواه الحسين المروزي في «زوائد الزهد» (٢/ ٢٠٧): حدثنا أبو معاوية حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): فذكره.

ومن هذا الوجه رواه الخلعي في «الفوائد» (٢/ ٥٩/ ١)، ثم من طريق سعيد بن عنبسة قال: حدثنا أبو معاوية عن مسعر عن حماد به. قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات رجال

---

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٢٠١.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٦٧.

مسلم غير سعيد بن عنبسة، وأظنه أبا عثمان الخراز الرازي، فقد ذكر ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٥٢) أنه روى عن جمع سماهم من هذه الطبقة، منهم أبو معاوية الضرير، وقال: «سمع منه أبي، ولم يحدث عنه، وقال: فيه نظر، وقال مرة: كان لا يصدق».

ومن هذه الطبقة ما أورده ابن حبان في الطبقة الرابعة من «الثقات» (٨/ ٢٦٨): «سعيد بن عنبسة، يروي عن ابن إدريس والكوفيين، روى عنه محمد بن إبراهيم البوشنجي، ربما خالف».

قلت: فيحتمل أن يكون هو الرازي، ويحتمل أن يكون غيره، وهو ظاهر صنيع الحافظ في «اللسان»، فإذا كان غيره فالسند حسن. والله أعلم.

ويقويه أن له طريقاً أُخرى، فقال أحمد (٦/ ١٣٨): حدثنا وكيع عن إسماعيل عن مصعب بن إسحاق بن طلحة عن عائشة به مختصراً بلفظ: «إنه ليهون علي أني رأيت بياض كف عائشة في الجنة».

وهذا إسناد جيد لولا جهالة في مصعب هذا، فقد ذكره ابن أبي حاتم، وابن حبان في «الثقات» في التابعين (٥/ ٤١٢) وأتباع التابعين (٧/ ٤٧٨) من رواية إسماعيل هذا فقط عنه، وهو إسماعيل بن أبي خالد، وكذلك أورده الحافظ في «التعجيل»، وزاد في الحديث بعد أن عزاه لـ «المسند»: «يعني الموت»، تفسيراً منه لقوله: «ليهون علي». ويحتمل أن يكون ذلك في نسخته من «المسند» وهو بعيد؛ لأنه ليس في «جامع المسانيد» (٣٧/ ١٠٤/ ٣٠٠٤). والله أعلم.

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٧٥) من طريق المعلى بن عبد الرحمن بإسناده عن عائشة بلفظ الترجمة، وقال: «موضوع بهذا الإسناد، والمعلى متروك الحديث». وقوله: «بهذا الإسناد» كأنه يشير إلى الأسانيد المتقدمة، وأنا أرى أن الحديث حسن بمجموع إسنادَي أبي حنيفة وأحمد، والله أعلم» انتهى كلامه.

فالملخص: أن الشيخ الألباني أورد هذا الحديث من رواية أبي حنيفة عن حماد ولم يبين لنا حال سنده، غير أنه استشهد به في آخر كلامه على الحديث، ثم أورده من رواية سعيد بن عنبسة وهو لا يصدق في حديثه كما قال، وعلى كل حال لم يستشهد بحديثه لشدة ضعفه وكذبه. ثم أورده من رواية أحمد بن حنبل في المسند وفيه رجل مجهول العين لم يرو عنه سوى إسماعيل بن أبي خالد؛ بل لم أرَله حديثاً في كتب السنة -ولا في كتب الشيعة- غير هذا الحديث الذي حسنه الشيخ الألباني.

ثم أورده من كتاب «العلل» لابن أبي حاتم وفيه المعلى بن عبد الرحمن وهو متروك كما قال، كان كذاباً يضع الحديث فلم يستشهد بحديثه. ثم حسن الحديث بمجموع إسنادَي أبي حنيفة وأحمد بن حنبل؛ لأن طريقي سعيد بن عنبسة والمعلى لا يصلحان للاستشهاد.

أقول: أما طريق أحمد فقد عرفنا أنّ فيه رجل مجهول العين لم يرو عنه إلا رجلٌ واحد، فاستشهد الشيخ الألباني بحديثه لكي يرتقي برواية أبي حنيفة إلى درجة الحسن.

أما رواية أبي حنيفة فلم يبين حالها، لأنّ ضعفها واضح بيّن كالشمس في رابعة النهار، فقد كتب الشيخ الألباني قرابة ست صفحات في ذيل الحديث رقم (٤٥٨) من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» في إثبات ضعف أبي حنيفة النعمان بن ثابت فراجع، ولا ننقل ما قاله كلّه هنا.

ولكن لا بأس بأن ننقل هنا الجرح الواضح -عنده- في أبي حنيفة والذي نقله من لسان أربعة عشر محدثاً وعالماً من المتقدمين والمتأخرين، فقالوا فيه: «مضطرب الحديث»، «كثير الغلط»، «عامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها ورجالها»، «ليس هو من أهل الحديث»، «كان مسكيناً في الحديث»، «حدث بمائة وثلاثين حديثاً، أخطأ منها في المائة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطأُه على صوابه، استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار»، «ليس بثقة»، «متروك الحديث»، «لا يكتب حديثه»، «كثير الغلط والخطإ»، «عامة ما يرويه غلط وتصحيف»، وقد قيل أسوء

وأقبح من ذلك في أبي حنيفة لا يهمنا ذكره هنا.

فذكر الشيخ الألباني ذلك كلّه في ذيل الحديث رقم (٤٥٨) من «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، ومع ذلك استشهد بحديثه هنا لكي يحسن حديثاً في فضل عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). يحسنه مع انضمامه إلى رواية شخص مجهول العين -لا مجهول الحال ولا مستور- لا يعرف إلا في هذا الحديث، كأنه ولد وروى هذا الحديث ثم مات بعد ذلك، ولم يتكلم بكلام يستحق النقل قط.

ومع ذلك هذا المجهول قد اضطرب في نقله فرواه مرة عن عائشة مرفوعاً ومرة مرسلاً والشيخ الألباني يعلم جميع ذلك وهذا ما يزيد من استغرابنا[1].

ولا يقال إن هذا المجهول العين قد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد وهو لا يروي إلا عن ثقة؛ لأنّ الشيخ الألباني أولاً: لم ينقل هذا الرأي، ثانياً: لو كان يتبنّى هذا الرأي أو لا أقل اطلع عليه لصحّح الحديث لذاته ولم يكتفِ بالاستشهاد به فقط، ثالثاً: الظاهر أنه لم يطلع على هذه الرأي أو كان لا يعتقد بصحته، ويشهد لذلك أننا رأيناه يضعف بعض الأحاديث لأجل جهالة شيوخ إسماعيل بن أبي خالد[2]؛ بل ضعف والد إسماعيل بن أبي خالد وأخيه اللذين يروي عنهما إسماعيل بن أبي خالد وقال هما مجهولان[3]، وهما أحسن حالاً من مصعب فلم ينفردا بنقل حديث واحد طوال مدة حياتهم.

وعلى كل حال، لسنا هنا في معرض تضعيف هذا الحديث وبيان علله؛ إنما نريد بيان كيفية تحسين الشيخ الألباني هذا الحديث بطريقيه عن أحمد (فيهما رجل مجهول العين لم يرو

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٦٠١١.

٢. انظر مثلاً: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٣٦٤٢، ٤٠٥٦، ٥٣٦٤؛ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٣٠؛ الألباني، إرواء الغليل، ج٧، ص٢٣٦.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٣٦٤٢؛ الألباني، السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، رقم ١١٢٣.

إلا حديثاً واحداً)، وأبو حنيفة وهو ضعيف جدّاً بجرح مبين معلَّل؛ بل هو متروك الحديث لا يكتب حديثه كما قال علماء الجرح والتعديل، وهذا كله اعتماداً على ما ذكره الشيخ الألباني، وإلا فليس رأينا في أبي حنيفة كرأي الشيخ الألباني.

الخاتمة

فلينظر المنصف الحرّ والعاقل غير المتعصّب إلى تحسين الشيخ الألباني -وهو محدث العصر كما يقال- لهذه الأحاديث بهذه الأسانيد، ثم انظر فيما مرّ من تحقيق حديث «مدينة العلم» لكي تعرف أن أسانيد حديث «مدينة العلم» أحسن بمراتب من هذه الأحاديث التي صححها أو حسنها الشيخ الألباني بمجموع طرقه.

ثم انظر إلى كلامه في الفيدي «ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة»، ولا شك أن الألباني قد عرف الفيدي معرفة جيدة، فابن معين قد صرح بكنيته محمد بن جعفر «الفيدي» في رواية الحاكم والشيخ الألباني قد رأى هذه الرواية في «المستدرك». ولكن التسليم بذلك أي الراوي هو الفيدي ينتهي إلى تحسين الحديث عند الشيخ الألباني سيما مع ما ورد من رواية شريك فإنه حسن الحديث عند الشيخ الألباني في الشواهد والمتابعات كما عرفت.

ثم هو متناقض جداً، كثيراً مّا يصحح روايات الأعمش عن مجاهد ولكن هنا يعبر عن هذه العنعنة بالعلة الحقيقية في السند.

ولا شك أن الحديث كان عنده منكراً من حيث المعنى والدلالة كما صرح به، فلذا تكلم في أسانيد الحديث ورجاله لكي لا يرتقي الحديث إلى درجة الحسن أو الصحيح.

ثم انظر إلى تحقيق الشيخ المعلمي -وهو ذهبي العصر- للحديث، وهو لا يعرف الفيدي مع أنه شيخ البخاري في «صحيحه» قد وثقه وعدله غير واحد، ثم لم يطلع على رواية سويد بن سعيد في غير واحد من كتب السنة وسويد هذا شيخ مسلم في «صحيحه» فكيف نعتمد

على تحقيقه الناقص، وهو مع ذلك يضعف الحديث لأجل تشيع رواته مع أن تشيعهم هي محبة فقط وليس ببدعة أصلاً. ثم إنه تكلم في عنعنة الأعمش عن مجاهد ولم يطلع على كلام البخاري أو لم يذكره، فالبخاري حين سئل أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث، أجاب: «ريحٌ ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد».

ويضعف الحديث أيضاً لأن أبا معاوية قد كف عنه وهو يعلم أن هذا النقل لا يثبت لأنه من رواية ابن محرز المجهول.

وهكذا تكلم في ابن الرومي وشريك ولم ينقل كلمات العلماء في توثيقهم.

ولا شك أيضاً أن حديث «مدينة العلم» كان عنده منكراً من حيث المعنى والدلالة كما صرح به.

وقد أجبنا عن جميع الشبهات التي ذكرها الشيخ المعلمي والشيخ الألباني وغيرهما بالنسبة إلى رواية ابن عباس وعلي (عليه السلام). وقد ظهر أن رواية ابن عباس صحيحة على شرط البخاري، فرجاله كلهم رجال «صحيحه» من الفيدي إلى ابن عباس (رحمه الله) وحديث علي (عليه السلام) يقويه ويعضده فقد رواه ابن الرومي -وهو شيخ البخاري خارج «صحيحه» وشيوخه كلهم صدوقون كما قال الشيخ المعلمي- وسويد بن سعيد -وهو شيخ مسلم في «صحيحه»- عن شريك وهو صدوق بالإجماع، فهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات على الأقل فرجاله صدوقون بالإجماع.

فإن رأيت بعد ذلك أحداً ضعف رواية ابن عباس لأجل عنعنة الأعمش أو جهالة الفيدي أو تشيع رواته أو ضعف رواية علي (عليه السلام) لأجل بعض ما قيل في ابن الرومي أو شريك فاعلم أنه قد أخطأ وقد أبطل كلام علمائهم الكبار في علم مصطلح الحديث.

المصادر والمراجع

١- إبراهيم أحمد عامر الكرد، مرويات شريك القاضي في كتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٢ م.

٢- إبراهيم بن سعيد الصبيحي أبو أنس، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، أضواء السلف.

٣- إبراهيم بن عمر (برهان الدين البقاعي) (ت ٨٨٥هـ)، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م.

٤- أحمد بن إبراهيم أبو العينين، إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، مكتبة ابن عباس.

٥- ــــــــــــــ، الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمي الشيخ الألباني بالتساهل، مكتبة أنوار المكة، ٢٠٠٤م.

٦- أحمد بن أبي بكر (الحافظ البوصيري) (ت ٨٤٠هـ)، زوائد ابن ماجة على كتب الخمسة، تحقيق: الشيخ محمد مختار حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩ م.

٧- أحمد بن أبي خيثمة بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة السفر الثالث، الفاروق الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨- أحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.

٩- أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت ٣٦٨ هـ)، جزء الألف دينار، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر،

دار النفائس، الكويت، ١٩٩٣ م.

١٠- أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، دار الفكر.

١١- ـــــــــــــ ، **شعب الإيمان**، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣م.

١٢- ـــــــــــــ ، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣- أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٤- ـــــــــــــ ، **فضائل الصحابة**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، ط٢، جدة، ١٩٩٩م.

١٥- ـــــــــــــ ، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٦- ـــــــــــــ ، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥ م.

١٧- ـــــــــــــ ، **مسند أحمد بن حنبل**، وبهامشه منتخب كنز العمال، دار صادر، بيروت.

١٨- أحمد بن شعيب نسائي (ت ٣٠٣هـ)، **سنن النسائي**، دار الفكر، بيروت، ١٩٣٠ م.

١٩- ـــــــــــــ ، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٠- أحمد بن الصديق المغربي (ت ١٣٨٠هـ)، **فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي**، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع) العامة، أصفهان، ١٣٨٨هـ.

٢١- أحمد بن عبد الله (أبو نعيم الأصبهاني) (ت ٤٣٠هـ)، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ م.

٢٢- ـــــــــــــ ، **حلية الأولياء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٣- ـــــــــــــ ، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٨م.

٢٤- **أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري (ت ٦٩٤هـ)، الرياض النضرة في مناقب العشرة**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

٢٥- **أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) (ت ٧٢٨هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار إشبيليا، الرياض، ١٩٩٨ م.

٢٦- ـــــــــــــــ ، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧ م.

٢٧- ـــــــــــــــ ، **حقوق آل البيت بين السنة والبدعة**، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٨- ـــــــــــــــ ، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠٠٥م.

٢٩- ـــــــــــــــ ، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٦م.

٣٠- **أحمد بن عبد الرحيم (أبو زرعة العراقي) (ت ٨٢٦هـ)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩ م.

٣١- **أحمد بن عبد المجيد (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٢- ـــــــــــــــ ، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١م.

٣٣- ـــــــــــــــ ، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٣٤- **أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) (ت ٨٥٢هـ)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر وآخرون، وزارة الأوقاف السعودية - الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٥م.

٣٥- ـــــــــــــــ ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥م.

٣٦- ــــــــــــــــ ، التلخيص الحبير، دار الفكر، بيروت.

٣٧- ــــــــــــــــ ، القول المسدد في الذب عن المسند، عالم الكتب، ١٩٨٤م.

٣٨- ــــــــــــــــ ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دارالعاصمة، الرياض، ١٩٩٨م.

٣٩- ــــــــــــــــ ، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٤م.

٤٠- ــــــــــــــــ ، تعجيل المنفعة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤١- ــــــــــــــــ ، تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥هـ

٤٢- ــــــــــــــــ ، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.

٤٣- ــــــــــــــــ ، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن.

٤٤- ــــــــــــــــ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٤٥- ــــــــــــــــ ، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٢، بيروت، ١٩٧١م.

٤٦- ــــــــــــــــ ، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

٤٧- ــــــــــــــــ ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ٢٠٠١م.

٤٨- أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني (ت ٤٢٨هـ)، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٩- أحمد بن عمرو (ابن أبي عاصم) (ت ٢٨٧هـ)، السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، تحقيق: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٠- أحمد بن عمرو البزار، البحرالزخار مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٩٨٨م.

٥١- أحمد بن عمرو بن سالم بازمول (المدرس بمعهد الحرم المكي)، المقترب في بيان المضطرب، دارالخراز، جدة، ٢٠٠١م.

٥٢- أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧ م.

٥٣- أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي الغماري (ت ١٣٨٠هـ)، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، دار الكتبي ودار الكتب العلمية، ١٩٩٦ م.

٥٤- أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق - يوسف عبد الرحمن المرعشل، عالم الكتب، ١٩٩٤ م.

٥٥- أحمد بن محمد الهيثمي (ابن حجر المكي) (ت ٩٧٤هـ)، إتحاف ذوي المروة والإنافة بما جاء في الصدقة والضيافة، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

٥٦- ـــــــــــ ، الصواعق المحرقة، مكتبة الحقيقة، إسطانبول، ٢٠٠٣م.

٥٧- أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، تعليق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٦ م.

٥٨- إسلام بن محمود بن محمد النجار، بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث، أضواء السلف

٥٩- إسماعيل بن عمر (ابن كثير) (ت ٧٧٤هـ)، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، تحقيق: بهجة يوسف أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٠- ـــــــــــ ، الأحكام الكبير، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، ٢٠١٠ م.

٦١- ـــــــــــ ، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ١٩٩٧م.

٦٢- إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢ هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨ م.

٦٣- بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.

٦٤- بكر بن عبد الله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، دار العاصمة،

الرياض، ١٤١٣ هـ

٦٥- جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٧ م.

٦٦- حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دار الهجرة، ط١، الرياض، ١٩٩٧م.

٦٧- ــــــــــــ، شرح موقظة الذهبي، تحقيق: عدنان بن زايد الفهمي وبدر بن زايد الفهمي، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ.

٦٨- حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦هـ)، عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار، مؤسسة البعثة، قسم الدراسات الإسلامية، طهران، ١٤٠٥هـ.

٦٩- حجازي بن محمد (أبو إسحاق الحويني الأثري)، الإنشراح في آداب النكاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧ م.

٧٠- ــــــــــــ، المنتقى لابن الجارود ومعه غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٨ م.

٧١- ــــــــــــ، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٠م.

٧٢- حسن بن أحمد الرباعي (ت ١٢٧٦ هـ)، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٧ هـ.

٧٣- حسن فوزي حسن الصعيدي، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، جامعة عين شمس (كلية التربية)، رسالة ماجستير، ٢٠٠١ م.

٧٤- حماد بن محمد الأنصاري، إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، مكتبة المعلا، الكويت، ١٩٨٥م.

٧٥- حميد بن مخلد بن قتيبة (ابن زنجويه) (ت ٢٥١هـ)، الأموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦ م.

٧٦- خليل بن عبد الله بن أحمد ابن الخليل الخليلي القزويني أبو يعلي (ت ٤٤٦ هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩ م.

٧٧- خليل بن كيكلدي (صلاح الدين العلائي) (ت ٧٦١هـ)، النقد الصحيح لما اعترض عليه من

أحاديث المصابيح، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٥ هـ.

٧٨- ــــــــــــ ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م.

٧٩- ــــــــــــ ، مجموع رسائل الحافظ العلائي، تحقيق: وائل محمد بكر زهران، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

٨٠- خيثمة بن سليمان الأطرابلسي (ت ٣٤٣ هـ)، من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠ م.

٨١- خير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت، ١٩٨٠م.

٨٢- الدكتور محمد بن تركي التركي، الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي، دار العاصمة، الرياض، ٢٠٠٩ م.

٨٣- ــــــــــــ ، معرفة أصحاب الأعمش، دار العاصمة، الرياض، ١٤٣٠ هـ.

٨٤- سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، اعتني بها: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، الرياض، ١٩٩٩م.

٨٥- ــــــــــــ ، مناهج المحدثين، اعتني بها: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، ١٤٢٠هـ.

٨٦- سليم بن عيد الهلالي أبو أسامة، بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين، دار ابن الجوزي، ١٩٩٧م.

٨٧- سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

٨٨- ــــــــــــ ، المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٩- ــــــــــــ ، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي.

٩٠- ــــــــــــ ، طرق حديث من كذب علي، تحقيق: محمد بن حسن الغماري، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧ م.

٩١- سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني) (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م.

٩٢- سليمان بن خلف سعد بن أيوب الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق أحمد لبزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

٩٣- السيد السابق (ت ١٤٢٠ هـ)، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٤- صالح بن مهدي المقبلي اليمني (ت ١١٠٨هـ)، العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، طبع على نفقة طائفة من الشرفاء والفضلاء، ط١، مصر، ١٣٢٨هـ.

٩٥- طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني، ط٢، ٢٠٠١م.

٩٦- ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ)، مقدمة إعلاء السنن (فوائد في علوم الحديث)، تقديم: خليل الميس، تحقيق: الشيخ أبو غدة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

٩٧- عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في الضعفاء، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.

٩٨- ــــــــــــــ ، أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، تحقيق: بدر بن محمد بن محسن العماش، دار البخاري، المدينة المنورة، ١٤١٥ هـ.

٩٩- عبد الله بن محمد (ابن أبي شيبة) (ت ٢٣٥هـ)، المصنف، تحقيق: الأستاذ سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩م.

١٠٠- ــــــــــــــ ، المصنف، تحقيق: الشيخ سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ٢٠١٥م.

١٠١- ــــــــــــــ ، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ٢٠٠٦م.

١٠٢- عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي (ابن أبي الدنيا) (ت ٢٨١ هـ)، العقل وفضله، تحقيق: لطفي محمد الصغير، دار الراية.

١٠٣- عبد الله بن يوسف (جمال الدين الزيلعي) (ت ٧٦٢هـ)، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٠٤- عبد الله بن يوسف الجديع، تيسير علم أصول الفقه، مؤسسة الريان، بيروت، ١٩٩٧ م.

١٠٥- عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ)، الآداب الشرعية، تحقيق: شعيب الأرنووط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩ م.

١٠٦- عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٨٦م.

١٠٧- عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: الشيخ الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٠٨- عبد الرحمن بن أحمد (ابن رجب الحنبلي) (ت ٧٩٥هـ)، التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٩٨٨ م.

١٠٩- ــــــــــــ، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

١١٠- ــــــــــــ، روائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق عوض الله بن محمد أبو معاذ، دار العاصمة، الرياض، ٢٠٠١ م.

١١١- ــــــــــــ، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر.

١١٢- عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي أبي الفداء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦ م.

١١٣- ــــــــــــ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

١١٤- ــــــــــــ، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٦م.

١١٥- ــــــــــــ، مناقب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ١٤٠٩ هـ.

١١٦- عبد الرحمن بن الكمال (جلال الدين السيوطي) (ت ٩١١هـ)، الألفية، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

١١٧- ــــــــــــ، البدور السافرة في أحوال الآخرة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل

الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢ م.

١١٨- ـــــــــــــ ، **الجامع الكبير**، الأزهر الشريف (مجمع البحوث الإسلامية)، ٢٠٠٥ م.

١١٩- ـــــــــــــ ، **الحاوي للفتاوي**، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٤ م.

١٢٠- ـــــــــــــ ، **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، دارالمعرفة، بيروت، ١٩٧٥م.

١٢١- ـــــــــــــ ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٥ هـ.

١٢٢- ـــــــــــــ ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض ، ١٤١٥ هـ.

١٢٣- ـــــــــــــ ، **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، تحقيق: ناصربن محمد بن حامد الغريبي، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المكة المكرمة، ٢٠٠٤ م.

١٢٤- ـــــــــــــ ، **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، تحقيق: ناصربن محمد بن حامد الغريبي، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، ٢٠٠٤ م.

١٢٥- عبد الرحمن بن محمد (ابن أبي حاتم الرازي) (ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، تحقيق: الشيخ المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢م.

١٢٦- ـــــــــــــ ، **العلل**، تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبدالرحمن الجريسي، ٢٠٠٦م.

١٢٧- ـــــــــــــ ، **المراسيل**، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

١٢٨- ـــــــــــــ ، **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية.

١٢٩- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦)، **رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله**، تحقيق: الشبراوي بن أبي المعاطي المصري، دار العاصمة، ٢٠١١م.

١٣٠- عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني، **آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي**، تحقيق: نبيل بن نصار السندي وأسامة بن محمد الحازمي وعدنان بن صفاخان البخاري وعلي بن محمد العمران ومحمد أجمل الإصلاحي ومحمد عزيز شمس وعثمان بن معلم شيخ محمود، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٣٤ هـ

١٣١- عبد الرحيم بن الحسين (الحافظ العراقي) (ت ٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتاب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢ م.

١٣٢- عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، **المصنف**، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جنوب أفريقيا، ١٩٧٠م.

١٣٣- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري زكي الدين، **الترغيب والترهيب**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ومشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٤ هـ.

١٣٤- عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، **الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعناية بطباعة والنشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، ٢٠١٦ م.

١٣٥- عبد الفتاح أبو غدة (ت ١٤١٧هـ)، **جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**، مكتبة المطبوعات الاسلامية بحلب، ١٤١١هـ.

١٣٦- عبد الفتاح أبو غدة (جمع)، **أربع رسائل في علوم الحديث**، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٠م.

١٣٧- عبد القادر بن بدران الدومي الحنبلي (ت ١٣٤٦ هـ)، **شرح كتاب الشهاب في الحكم والمواعظ والآداب**، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٧ م.

١٣٨- عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣)، **التدوين في أخبار قزوين**، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧ م.

١٣٩- عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (السمعاني) (ت ٥٦٢)، **الأنساب**، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨ م.

١٤٠- عبد الملك بن محمد (ابن بشران) (ت ٤٣٠هـ)، **الأمالي**، تحقيق: أحمد بن سليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٧م.

١٤١- عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت ٣٨٧ هـ)، **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الراية، الرياض، ١٩٩٤ م.

١٤٢- عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري تقي الدين (ابن الصلاح)، **معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٦ م.

١٤٣- عزالدين ابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار

الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢م.

١٤٤- علاء الدين بن قليط مغلطاي (ت ٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٤٥- ــــــــــــ، **الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)**، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٩م.

١٤٦- علاء الدين مارديني (ابن التركماني) (ت ٧٥٠هـ)، **الجوهر النقي**، دار الفكر.

١٤٧- علي بن أبي بكر (نور الدين الهيثمي) (ت ٨٠٧هـ)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٤٨- ــــــــــــ، **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، تحقيق: الشيخ حسين سليم أسد وعبده علي الكوشك، دارالثقافة العربية، دمشق، ١٩٩٠م.

١٤٩- علي بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين (ت ٧٣٩هـ)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩١م.

١٥٠- علي بن الجعد (ت ٢٣٠هـ) ، **مسند ابن الجعد**، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٥ هـ.

١٥١- علي بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، **الفصل في الملل والنحل**، الناشر: محمد علي صبيح، ١٣٤٨هـ.

١٥٢- علي بن حسام (المتقي الهندي) (ت ٩٧٥هـ)، **كنز العمال**، تحقيق: الشيخ بكري الحياني والشيخ صفوة السفا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

١٥٣- علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥م.

١٥٤- علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد بن عوض الله العربي، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.

١٥٥- ــــــــــــ، **سوالات الحاكم**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة العارف، الرياض، ١٩٨٤م.

١٥٦- ــــــــــــ، **علل الدارقطني**، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

١٥٧- علي بن محمد (ابن القطان) (ت ٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق: الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٧م.

١٥٨- علي بن محمد (ابن عراق الكناني المصري) (ت ٩٦٣هـ)، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت، ١٩٨١م.

١٥٩- علي بن محمد بن طاهر بن يحيى (ت ١٤٠٩ هـ)، **دفع الإرتياب عن حديث الباب**، مكتبة دار الفقيه، اليمن (حضرموت)، ٢٠١١م.

١٦٠- علي الحسيني الميلاني، **نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار**، مكتبة مهر، ١٤١٤هـ

١٦١- علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦ م.

١٦٢- عمر بن حسن عثمان فلاته، **الوضع في الحديث**، مكتبة الغزالي، دمشق، ١٩٨١م.

١٦٣- عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٩٨٤م.

١٦٤- عمر بن علي (ابن الملقن) (ت ٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي ومحمد عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ٢٠٠٦ م.

١٦٥- ـــــــــــ، **تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج**، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، ١٩٨٦ م.

١٦٦- ـــــــــــ، **مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم**، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز، دار العاصمة، الرياض، ١٤١١هـ

١٦٧- عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٨- عمرو عبد المنعم سليم، **تيسير علوم الحديث للمبتدئين**، دار الضياء، ٢٠٠٠م.

١٦٩- فهد بن عبد الله بن إبراهيم السنيد، **الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين**.

١٧٠- قاسم بن سلام أبو عبيد (ت ٢٢٤ هـ)، **كتاب الأموال**، تحقيق: أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النبوي، مصر، ٢٠٠٧ م.

١٧١- مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥ م.

١٧٢-

١٧٣- مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ)، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي، مجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد.

١٧٤- محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤ هـ)، الإمام الصادق حياته عصره وآراءه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٧٥- محمد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، مكتبة السداوي، ١٩٨٧ م

١٧٦- محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني (ت ٨٤٠ هـ)، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢ م.

١٧٧- محمد بن أبي بكر (ابن القيم الجوزية) (ت ٧٥١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان أبو عبيدة، دار ابن الجوزي، جدة، ١٤٢٣ م.

١٧٨- ــــــــــــــ، الداء والدواء، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي وزائد بن أحمد النشيري، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ١٤٢٩ م.

١٧٩- ــــــــــــــ، الطب النبوي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الفكر، بيروت، ١٩٥٧م.

١٨٠- ــــــــــــــ، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، تحقيق: محمد عزير شمس، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ١٤٣١ هـ.

١٨١- محمد بن أحمد (ابن عبد الهادي) (ت ٧٤٤هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٧ م.

١٨٢- ــــــــــــــ، طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت.

١٨٣- محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥ م.

١٨٤- ــــــــــــــ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الاسلامية، جدة، ١٩٩٢م.

١٨٥- ــــــــــــــ ، المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٩٨٨ م.

١٨٦- ــــــــــــــ ، المهذب في إختصار السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تمام، دار الوطن، الرياض، ٢٠٠١ م.

١٨٧- ــــــــــــــ ، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ

١٨٨- ــــــــــــــ ، أهل المائة، تحقيق: عبد الله الكندري وحسام بو قريص، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧ م.

١٨٩- ــــــــــــــ ، تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

١٩٠- ــــــــــــــ ، تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ

١٩١- ــــــــــــــ ، تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد أبو تميم، مكتبة الرشد، ١٩٩٨ م.

١٩٢- ــــــــــــــ ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

١٩٣- ــــــــــــــ ، طرق حديث الغدير، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، مكتبة المحقق الطباطبائي.

١٩٤- ــــــــــــــ ، مختصر العلو للعلي الغفار، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨١ م.

١٩٥- ــــــــــــــ ، معجم الشيوخ المعجم الكبير، تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٩٩٨ م.

١٩٦- ــــــــــــــ ، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، تحقيق: محمد شكور بن محمود، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٦م.

١٩٧- ــــــــــــــ ، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر،

بيروت، ١٩٦٣م.

١٩٨- محمد بن إسحاق (ابن خزيمة) (ت ٣١١هـ)، **التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل**، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض، ١٩٨٨ م.

١٩٩- محمد بن إسحاق (ابن مندة الأصبهاني) (ت ٣٩٥هـ)، **أسامي مشايخ الإمام البخاري**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٩٩١ م.

٢٠٠- ــــــــــــ ، **فتح الباب في الكنى والألقاب**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٩٩٦م.

٢٠١- محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣هـ)، **مسند السراج**، تحقيق: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد، ٢٠٠٢م.

٢٠٢- محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، **الأدب المفرد**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٠٣- ــــــــــــ ، **التاريخ الكبير**، المكتبة الإسلامية، تركيا.

٢٠٤- ــــــــــــ ، **الكنى: جزء من التاريخ الكبير**، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

٢٠٥- ــــــــــــ ، **صحيح البخاري**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

٢٠٦- محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢٠٧- ــــــــــــ ، **إجابة السائل شرح بغية الآمل**، تحقيق: حسين بن أحمد السياغي وحسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٠٨- ــــــــــــ ، **العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام على شرح عمدة الأحكام**، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٤٠٩ هـ.

٢٠٩- ــــــــــــ ، **ثمرات النظر في علم الأثر**، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، ١٩٩٦م.

٢١٠- ــــــــــــ ، **الروضة الندية في شرح التحفة العلوية**، تحقيق: المرتضى بن زيد المحطوري، مطبوعات مكتبة مركز بدر، صنعاء.

٢١١- محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦ هـ)، **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، تحقيق: عادل بن

سعد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٢- محمد بن بهادر (بدر الدين الزركشي) (ت ٧٩٤هـ)، اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦ م.

٢١٣- ــــــــــ، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد، مكتبة أضواء السلف الرياض، ١٩٩٨م.

٢١٤- محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تفسير الطبري (جامع البيان)، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٢١٥- ــــــــــ، تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٢ م.

٢١٦- محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٧٣.

٢١٧- ــــــــــ، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الباز للنشر والتوزيع، المكة المكرمة

٢١٨- محمد بن حسين الآجري البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، الشريعة، تحقيق: الوليد بن محمد بن نبيه سيف النصر، مؤسسة قرطبة، ١٩٩٦م.

٢١٩- محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٢٢٠- محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٢١- محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن، ١٤١٣ هـ.

٢٢٢- محمد بن طاهر المقدسي القيسراني (ت ٥٠٧ هـ)، ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار السلف، ١٤١٦ هـ.

٢٢٣- محمد بن طلعت، التذييل على كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٤ م.

٢٢٤- محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري) (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دارالمعرفة، بيروت.

٢٢٥- ـــــــــــــــ، سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٤ م.

٢٢٦- ـــــــــــــــ، معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الحديث، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٢٧- محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

٢٢٨- محمد بن عبد باقي الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ)، مختصر المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: الدكتور محمد بن لطيفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩ م.

٢٢٩- محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١م.

٢٣٠- ـــــــــــــــ، المقاصد الحسنة في بيان كثيرمن الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥ م.

٢٣١- ـــــــــــــــ، المقاصد الحسنة في بيان كثيرمن الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.

٢٣٢- ـــــــــــــــ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير- محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، دار المناهج، ١٤٢٦ هـ.

٢٣٣- محمد بن عبد الواحد (ضياء الدين المقدسي) (ت ٦٤٣هـ)، الأحاديث المختارة، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ٢٠٠١م.

٢٣٤- محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، كتاب التوحيد، تحقيق: أبو مالك الرياشي، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ٢٠٠٨ م.

٢٣٥- محمد بن علي (ابن دقيق العيد) (ت ٧٠٢هـ)، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع.

٢٣٦- ـــــــــــــــ، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، محقق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر،

٢٠٠٩ م.

٢٣٧- محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي، **ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، ١٩٩٦ م.

٢٣٨- محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، **الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، مكتبة الجيل الجديد، اليمن (صنعاء)

٢٣٩- ـــــــــــــ، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٤٠- ـــــــــــــ، **درّالسحابة في مناقب القرابة والصحابة**، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.

٢٤١- ـــــــــــــ، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٢٤٢- محمد بن عمربن أحمد بن عمربن محمد الأصبهاني المديني (ت ٥٨١هـ)، **اللطائف من علوم المعارف**، مخطوط

٢٤٣- محمد بن عمر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، **ضعفاء العقيلي**، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٤٤- محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٢٤٥- ـــــــــــــ، **سنن الترمذي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٤٦- ـــــــــــــ، **علل الترمذي الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، ١٩٨٩م.

٢٤٧- محمد بن محمد (ابن الجزري) (ت ٨٣٣هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، المحقق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.

٢٤٨- محمد بن يزيد (ابن ماجة) (ت ٢٧٣هـ)، **سنن ابن ماجة بشرح السندي ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٦ م.

٢٤٩- ـــــــــــــ، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط ، دار الرسالة العالمية،

دمشق، ٢٠٠٩ م.

٢٥٠- ـــــــــــــــ، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٥١- محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٥٢- محمد جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ)، نظم المتناثر من حديث المتواتر، دار الكتب السلفية، مصر.

٢٥٣- محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت ١٣٣٢هـ)، حياة البخاري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٥٤- ـــــــــــــــ-، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق: محمد بهجة البيطار، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦١م.

٢٥٥- محمد حسن مظفّر (ت ١٣٧٥هـ)، دلائل الصدق لنهج الحق، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، قم.

٢٥٦- محمد الخضر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٥٤ هـ)، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥ م.

٢٥٧- محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

٢٥٨- محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٤ م.

٢٥٩- محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٦٠- محمد مهدي المسلمي وأشرف منصور وعصام عبد الهادي وأحمد عبد الرزاق وأيمن الزاملي ومحمود محمد خليل، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب.

٢٦١- محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٦٢- ـــــــــــــــ، أصل صفة صلاة النبي، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٦ م.

٢٦٣- ــــــــــ ، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، دار باوزير، ٢٠٠٣ م.

٢٦٤- ــــــــــ ، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، دار غراس، الكويت، ١٤٢٢ هـ.

٢٦٥- ــــــــــ ، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٥م.

٢٦٦- ــــــــــ ، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة، دار ابن عفان، ٢٠٠٠م.

٢٦٧- ــــــــــ ، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، دار الراية.

٢٦٨- ــــــــــ ، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٦٩- ــــــــــ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٢٧٠- ــــــــــ ، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٠م.

٢٧١- ــــــــــ ، قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة، مكتبة الاسلامية، عمان/الأردن، ١٤٢١هـ.

٢٧٢- محمد النوري (أبو المعاطي)، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٧٣- محمد يوسف الكاندهلوي (ت ١٣٨٤ هـ)، حياة الصحابة، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩ م.

٢٧٤- محمد ثناء الله العثماني الحنفي النقشبندي المظهري (ت ١٢٢٥ هـ)، تفسير المظهري، تحقيق :أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٤ م.

٢٧٥- محمود بن أحمد (بدر الدين العيني) (ت ٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.

٢٧٦- محمود بن محمد الحداد أبو عبد الله، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي والزبيدي، دار العاصمة، الرياض، ١٩٨٧ م.

٢٧٧- محمود الطحان، أصول التخريج ودراسه الأسانيد، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٧٨- محمود ميرة الشامي، الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك.

٢٧٩- مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المكتبة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٩٨٤ م.

٢٨٠- ـــــــــــــــــ، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت.

٢٨١- مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، مكتبة الفرقان، عجمان، ٢٠٠٠م.

٢٨٢- ـــــــــــــــــ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩١م.

٢٨٣- مصطفى بن العدوي، شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، دار ابن رجب، مكتبة مكة، ٢٠٠٤ م.

٢٨٤- مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ)، تتبع أوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٨٥- ـــــــــــــــــ، رجال الحاكم في المستدرك، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء، ٢٠٠٤م.

٢٨٦- موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ابن قدامة) (ت ٦٢٠ هـ)، المنتخب من العلل للخلال، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية، الرياض، ١٩٩٨ م.

٢٨٧- ناصر بن حمد الفهد، منهج المتقدمين في التدليس، أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠١ م.

٢٨٨- نايف بن صلاح بن علي المنصوري، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١١ م.

٢٨٩- هناد بن السري (ت ٢٤٣ هـ)، كتاب الزهد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٩٨٥ م.

٢٩٠- الهيثم بن كليب الشاشي، المسند (مسند الشاشي)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، ١٩٩٤ م

٢٩١- وليد بن حسن العاني (ت ١٤١٦ هـ)، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، تقديم: عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ١٩٩٩ م.

٢٩٢- يحيى بن شرف النووي (محيي الدين) (ت ٦٧٦هـ)، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٩٨٧ م.

٢٩٣- ــــــــــــــ، الأذكار النووية، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح بدمشق، ١٩٧١م.

٢٩٤- ــــــــــــــ، الإيجاز في شرح سنن أبي داود، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، ٢٠٠٧م.

٢٩٥- ــــــــــــــ، المجموع شرح المهذب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.

٢٩٦- ــــــــــــــ، رياض الصالحين، تحقيق: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م.

٢٩٧- ــــــــــــــ، رياض الصالحين، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢ م.

٢٩٨- يحي بن علي (الخطيب التبريزي) (ت ٧٤١هـ)، مشكاة المصابيح (مع أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح)، تحقيق: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٩٩- يحي بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري، دار الآثار، صنعاء.

٣٠٠- يحي بن معين (ت ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣٠١- ــــــــــــــ، معرفة الرجال، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٥م.

٣٠٢- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة،، ١٤١٠هـ.

٣٠٣- يوسف بن الزكي المزي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٠٤- يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر) (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: عادل مرشد، دار الإعلام، عمان/الأردن، ٢٠٠٢م.

٣٠٥- ــــــــــــــ، التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧ هـ.

٣٠٦- ـــــــــــــ ، جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨ هـ.

٣٠٧- يوسف بن محمد الدخيل، سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ٢٠٠٣ م.